

# موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

مجلد ١  
القوانين

القوانين

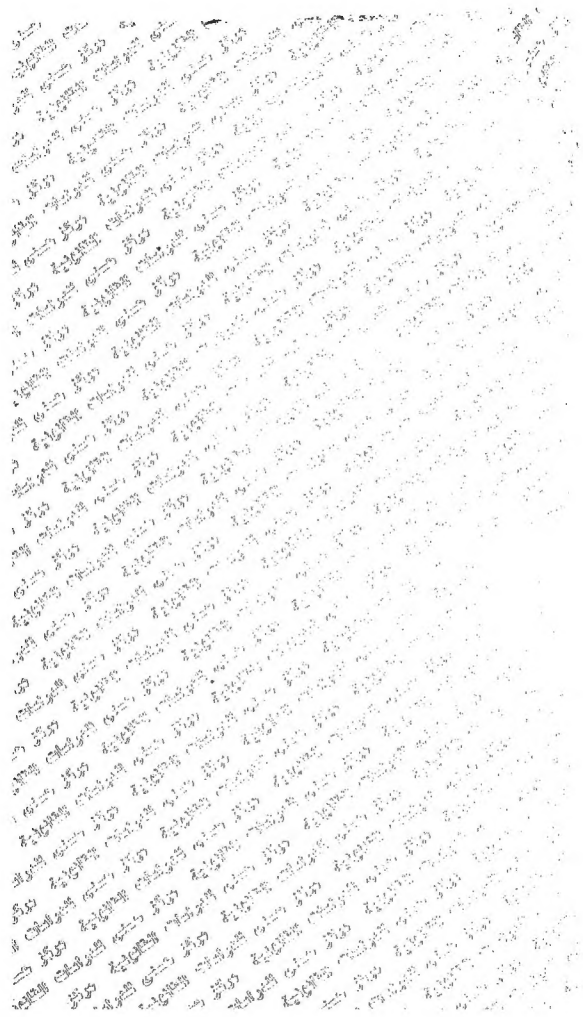
القوانين

مركز مصر للدراسات والبحوث  
مركز مصر للدراسات والبحوث  
مركز مصر للدراسات والبحوث

مركز مصر للدراسات والبحوث  
مركز مصر للدراسات والبحوث  
مركز مصر للدراسات والبحوث











# موسوعة مصر

## للتشريع والقضاء

تقنين موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى ،  
الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونيه ١٩٨٦ ، معدلة وفقاً لآخر تعديل ومرتببة  
موضوعاتها ترتيباً هجائياً ومعلّقة عليها بأهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمتا النقض  
والإدارية العليا

إعداد

عبد المنعم حسنى

المحامى

### الجزء الثانى

قانون التجارة - القانون المحلى

قانون الاثبات - قانون المرافعات

الطبعة الاولى - ١٩٨٦

إصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٣٨٧ شارع الاهرام - الجيزة - ت : ٨٥٠٠٠٣ - ٨٥٧٠٩٦

٤٤٦ شارع الاهرام - الجيزة - مجمع نصر الدين الإدارى



# القانون التجارى



## أمر عال باصدار قانون التجارة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان ١٣٠٠ ( ١٤ يونيو ١٨٨٣ )  
الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠  
ذى القعدة ١٣٠٠ ( ٢٢ سبتمبر ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب مجلس شوى  
حكومتنا .

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس  
النظار .

أمرنا بما هو آت

### المادة الاولى

القانون التجارى المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على أربعمائه وتسع عشرة  
مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من  
جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة  
الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

### المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأى عابدين فى ١٣ محرم ١٣٠١ ( ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ )  
( محمد توفيق )

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار  
( شريف )

ناظر الحقانية  
( فخرى )

## قانون التجارة

### الباب الأول

#### في القواعد العمومية

#### الفصل الأول

#### في التجار وفي الأعمال التجارية

**مادة ١ -** كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له فهو

تاجر. (١)

١ - قضت محكمة النقض بأن التاجر كما عرفت المادة الأولى من القانون التجارى هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له . ولذا جاء نص البد ( ب ) . من المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عاما ومطلقا في انه يجوز لمن يزاول مهنة حرة او حرفة غير مقلقة للراحة او مضرة بالصحة ان يؤجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة او حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته او حرفته ، فانه لايجوز استبعاد من يتخذ التجارة حرفة له من نطاق تطبيقه ، لأن ذلك يعتبر تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغیر مخصص وهو مالايجوز ، لانه متى كان النص واضحا وصريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالمراحل التشريعية التي سبقتها او بالحكمة التي املتت وقصد الشارع منه لان محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ( نقض مدنى ٢٧/٢/١٩٨٠ - مدينتنا الذهبية - فقرة ٢٥١ ) . كما قضت بأنه إذا اعتبرت المحكمة أحد خصوم الدعوى ( الذى هو موظف في الحكومة تاجرا وبينت في حكمها لما اعتبرته كذلك طبقا للمادتين الأولى والثانية من قانون التجارة فلا مخالفة في ذلك للقانون ( نقض مدنى ٢٣/٤/١٩٣٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث فقرة ٤١ )

**مادة ٢ - يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً ما هو آت :**

كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال - وكل مقاوله أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل برا أو بحرا - وكل تعهد بتوريد

وقضت محكمة النقض بأن القروض التى تعدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة . إما بالنسبة للمقرض فإنه وإن اختلف الرأى فى تكييفها إذا لم يكن المقرض تاجراً أو إذا كان المقرض مخصصاً لأغراض غير تجارية ، إلا أن محكمة النقض ترى إعتبار القروض التى تعدها البنوك فى نطاق نشاطها المعتاد عملاً تجارياً مهما كانت صفة المقرض وأيا كان الغرض الذى خصص له القرض . ذلك أن البنك المقرض يتحمل عادة فى سبيل الحصول على الأموال التى يلجأ بها حاجات المقرضين أعباء أكثر فداحة من المقرض العادى إذ هو يحصل على هذه الأموال من المصارف الأخرى التى تتنافس منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالخطر . الوارد فى المادة ٢٢٢ مدنى - على أساس أن المعاملة بين المصرفين هى معاملة تجارية تدخل فى نطاق الاستثناء الوارد بترك المادة ، وليس من المعقول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عندما يقرض الغير ، هذا علاوة على ما يتعرض له المصرف مخاطر فى القروض طويلة الأجل ومن هرمائه من أموال كان يمكنه استثمارها فى وجوه أخرى غير القرض تدر عليه أرباحاً أكثر - ومما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصرى قد أصدر فى ظل القانون المدنى الجديد القانون رقم ١١٠ سنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان العقارى وإجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية - وهذه القروض تقتضى بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال - مما يفيد أن المشرع قد خرج بهذه القروض عن نطاق الحظر المنصوص عليه فى صدر المادة ٢٢٢ من القانون المدنى وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه اعتبر تلك القروض تجارية وتبعاً لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التى تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجازة مجموع الفوائد لرأس المال . ( نقض مدنى ٢٧ / ٦ / ١٩٦٣ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثامن - فقرة ٥٩٦ ) كما قضت محكمة النقض : أنه وإن كانت السمسرة عملاً تجارياً بطبيعته محترفاً كان السمسار أو غير محترف ومدينة كانت الصفقة التى توسط فى إبرامها أو تجارية إلا أن هذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق إلا فى شأن السمسار وحده لا يتعداه الى غيره ممن قد يتعاملون معه ذلك أن النص فى المادة الثانية من قانون التجارة على اعتبار السمسرة عملاً تجارياً إنما يراد به أعمال السمسرة أو الوساطة فى ذاتها وهى من خصائص السمسار وحده ولا شأن لعمله بها وهو بذلك لا ينصرف الى اعتبار السمسرة عملاً تجارياً فى حق السمسار وفى حق عميله سواء

اشياء وكل ما يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية وغيرها من المحلات المعدة للبيع بالمزايدة او الملاعب العمومية - وكل عمل متعلق بالكيمبيالات او الصرافة او السمسرة - وجميع معاملات البنوك العمومية - وجميع الكيمبيالات ايا كان اولو الشأن فيها . وجميع السندات التى تحت اذن سواء كان من امضاها او ختم عليها تاجرا او غير تاجر انما يشترط في الحالة الأخيرة ان يكون تحريرها مترتبا على معاملات تجارية . - وجميع المقاولات المتعلقة بانشاء مباني متى كان المقاول متعهدا بتوريد الادوات والاشياء اللازمة لذلك . - وجميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسببين والسماسرة والصيارف مالم تكن تلك العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها او بناء على نص العقد -

وكل عمل متعلق بانشاء سفن او شرائها او بيعها لسفورها داخل القطر او خارجه . وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة . وكل بيع او شراء مهمات او ادوات او ذخائر للسفن . - كل استئجار او تأجير للسفن بالنولون وكل اقراض واستقراض بحرى ، وكل عقد تأمين من الاخطار ، وجميع العقود الأخرى المتعلقة بالتجارة البحرية . - وكل اتفاق او مشاركة على ماهيات

---

وبحيث يقال ان هذا الأخير إذ يطلب وساطة السمسار في ابرام صفقة ما يباشر عملا تجاريا هو الآخر ، ومن ثم فان عقد السمسرة يعتبر عملا تجاريا من جانب واحد هو جانب السمسار دائما وفي جميع الأحوال ولا يجرى عليه نفس الوصف بالنسبة للجانب الآخر وانما يختلف الوضع فيه باختلاف ما اذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير تاجر وتبعاً لطبيعة الصفقة التى يطلب السمسار التدخل في ابرامها . ومؤدى هذا النظر أنه يرجع في الاثبات الى القواعد القانونية العامة ومن مقتضاها أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت في اثباته وسائل الاثبات التجارية وأن كان بين تاجر وغير تاجر او بين تاجرين ولكن لأعمال لا تتعلق بالتجارة او مدنية بطبيعتها اتبعت في اثباته وسائل الاثبات التجارية بالنسبة للتاجر ووسائل الاثبات المدنية بالنسبة لغير التاجر أو بالنسبة للتاجر الذى يعتبر العمل مدنيا من ناحيته وان كان ذلك وكانت الصفقة التى يقول الطاعن انه توسط في ابرامها وهى شراء أرض ومباني فندق - مدنية بطبيعتها ولا يغير من طبيعتها هذه كون الشركة المطعون عليها تباشر نشاطها التجارى فيه فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ إنتهى في نتيجته إلى رفض طلب اثبات عقد السمسرة بين الطاعن والشركة المطعون عليها بالبيئة مادامت قيمته تجاوز النصاب الجائز اثباته بشهادة الشهود . ( نقض مدنى ٨ / ١٢ / ١٩٦٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء الأول - فقرة ٩٢٥ )



الملاحين واجرههم . - واستخدام البحريين فى السفن التجارية<sup>(١)</sup>

**مادة ٢** = اذا باع احد اصحاب الاراضى او المزارعين المحصولات الناتجة من الاراضى المملوكة له ، او المزروعة بمعرفته فلا يعد هذا البيع عملا تجاريا

**مادة ٤** = يسوغ لمن بلغ سنه احدى وعشرين سنة كاملة ان يشتغل بالتجارة واما من بلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة وكان قانون احواله الشخصية يقضى بانه قاصر فلا يجوز له ان يتجر الا بحسب الشروط المقررة فيه واما اذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يتجر الا باذن من المحكمة الابتدائية .

**مادة ٥** = وكذلك تكون اهلية النساء للتجارة على حسب قانون احوالهن الشخصية .

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على انه : متى كان طرفا النزاع تاجرين فلا جناح على المحكمة ان هى ا حالت الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى صدور بيع منه إلى المدعى عليه وقيمة الاشياء المبعة ذلك لأن الاثبات فى المواد التجارية جائز بكافة طرق الاثبات ، وقد اعتبر القانون التجارى فى الفقرة التاسعة من المادة الثانية منه عملا تجاريا جميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسببين والسماسرة والسيارب ما لم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد ولا يخرج تصرف التاجر عن هذا الاعتبار انكاره للتصرف أو ادعائه أنه لا يتجر فى البضاعة المدعى بشرائها ، إذ ليس من شأن هذا الادعاء لو صبح أن يجعل التصرف مدنيا . ( نقض مدنى ٢٨ / ١ / ١٩٥٤ موسوعتنا الذهبية - الجزء الاول - فقرة ٩١٤ ) كما قضت محكمة النقض بأن : اتفاق شخصين على القيام بعمل تجارى يجعلهما تاجرين ومن ثم فان تفويض أحدهما للآخر فى القيام بأعمال لازمة لهذا العمل التجارى ومتصلة بها يجعلها بدورها تجارية وفقا لمبدأ الاعمال التجارية بالتبعية المنصوص عليه فى الفقرة التاسعة من المادة الثانية من قانون التجارة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على هذا النظر بحق اعتبار عقد الوكالة تجاريا وأجاز اثباته بالبينة ورد على دفاع الطاعن فى هذا الصدد فان النemy عليه بهذين السببين يكون على غير أساس . ( نقض مدنى ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٢ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٣٢ ) كما قضت بأن : السند الاذنى طبقا لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة يعتبر عملا تجاريا متى كان موقعه تاجرا ، سواء أكان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية ويعتبر عملا تجاريا كذلك اذا كان مترتبا على معاملة تجارية ، ولو كان الموقع عليه غير تاجر ، ولا يجدى الطاعن ما يدعيه من مخالفة النص لهدف

## الفصل الخامس

### في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار

**مادة ٦** - يجب على كل تاجر متزوج او تاجرة متزوجة اخبار قلم كتاب المحكمة الابتدائية في ظرف سنة من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج ، وعلى كاتب المحكمة التأشير بها في دفتر مخصوص .

**مادة ٧** - وإذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكاتب المحكمة ليحدر ملخصا منه ويقيد هذا الملخص بالدفتر السابق ذكره .

**مادة ٨** - كل من طلب الاطلاع على هذا الدفتر وبين اسم التاجر الذي يريد معرفة ما يختص به يجاب لطلبه في الحال انما لا يكون له الاطلاع الا على ما يختص بالتاجر المذكور .

**مادة ٩** - يجب ايضا على كل تاجر يتزوج وعلى كل شخص متزوج يتخذ التجارة حرفة له ان يتبع ما هو مقرر في مادتي ٦ و ٧ في ظرف شهر من تاريخ زواجه او الافتتاح تجارته .

---

التشريع ، ذلك انه متى كان النص واضحا فانه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدهوى الاستهداء بحكمة التشريع التي املته ، لأن البحث في ذلك انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . ( نقض مدني ٧ / ٤ / ١٩٧٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٩٦ ) كما قضت بان : الوصف التجاري للشيك يحدد وقت انشائه فيعتبر عملا تجاريا اذا كان تحريره مترتبا على عمل تجاري او كان صاحبه تاجرا ما لم يثبت أنه سحب لعمل غير تجاري تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية المنصوص عليه بالفقرة التاسعة من المادة الثانية من قانون التجارة . ولا عبرة في تحديد هذا الوصف بصفة المظهر للشيك أو بطبيعته العملية التي اقتضت تداوله بطريق التظهير إذ تتسحب الصفة التجارية أو المدنية التي اسبغت عليه وقت تحريره - على ما جرى به قضاء النقض - على جميع العمليات اللاحقة التي تقع عليه كتظهيره أو ضمانه . ( نقض مدني ٢٢ / ٢ / ١٩٦٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - الفقرة ٢٠ )

**مادة ١٠** = إذا لم يوف التاجر بالاجراءات المبينة في هذا الفصل ثم افلس يحكم عليه بصفته مفلس مقصر اذا تبين ان عدم الاخبار منه بما سلف ذكره اوجب الغير ان يعتمد على اعتمادا غير مستحق .

### الفصل الثالث

#### في دفاتر التجار<sup>(١)</sup>

**مادة ١١** = (ملغاة بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣)

**مادة ١٢** = (ملغاة بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣)

**مادة ١٣** = (ملغاة بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣)

**مادة ١٤** = (ملغاة بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣)

**مادة ١٥** = الدفاتر التي يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة امام المحاكم ما لم تكن مستوفية للاجراءات السالف ذكرها

**مادة ١٦** = لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية ان تأمر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد الا في مواد الاموال المشاعة او مواد التركات وقسمة الشركات ، وفي حالة الافلاس وفي هذه الاحوال يجوز للمحكمة ان تأمر من تلقاء نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر :

**مادة ١٧** = يجوز للقضاء قبول الدفاتر التجارية لاجل الاثبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا .

١٢ ..... القانون التجارى

**مادة ١٨** - يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة .  
٢ - صدر القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية .

## الباب الثانى

### فى انواع العقود التجارية

#### الفصل الاول

##### فى الشركات<sup>(١)</sup>

**مادة ١٩** = الشركات التجارية المعتمدة قانونا ثلاثة انواع :

النوع الاول - شركة التضامن .

النوع الثانى - شركة التوصية .

النوع الثالث - شركة المساهمة .

وتتبع فى هذه الشركات الاصول العمومية المبينة فى القانون المدنى<sup>(٢)</sup> والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الآتية :

**مادة ٢٠** = شركة التضامن هى الشركة التى يعقدها اثنان او اكثر بقصد

الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها .

**مادة ٢١** = اسم واحد من الشركاء او اكثر يكون عنوانا للشركة :

**مادة ٢٢** = الشركاء فى شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولولم

يحصل وضع الامضاء عليها الا من ادهم انما يشترط ان يكون هذا الامضاء

بعنوان الشركة<sup>(٣)</sup>

١ - فى شأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية

المحددة صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويراجع ايضا ما جاء بالقانون ٤٣ لسنة

١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن هذه الشركات .

٢ - راجع المواد من ٥٠٥ الى ٥٣٧ من القانون المدنى .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على : ان الشريك فى شركة التضامن يسال فى امواله

الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء عملا بنص المادة ٢٢ من قانون

التجارة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا فى ذمة الشركة وحدها ، ودون النظر لتصيب

الشريك فى رأس مال الشركة إذ أن مسئولياته بلا حدود . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه

قد التزم هذا النظر ، وأورد فى هذا الخصوص قوله ان الثابت من عقد المقابلة المؤرخ

١٦ / ١ / ١٩٧٠ أن الطامن الاول تعاقد عن شركة اولاد زكى ونيس التخييل وهى شركة

**مادة ٢٣ -** شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصيين<sup>(١)</sup>.

تضامن بين الطاعنين الثلاثة طبقا للثابت من المستخرج الرسمي من مراقبة السجل التجارى المقدم من المطعون عليهم امام محكمة اول درجة بالاضافة إلى ان الثابت من ائذار الطاعن الاول إلى المطعون عليهما بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٧٠ أنه قد وجهه بصفته ممثلا قانونيا لشركة اولاد زكى ونيس النخيل ... ومن ثم يكون الطاعنون متضامنين في الالتزامات الناشئة عن أعمال عقد المقاوله مروض الدعوى ... ويتعين القضاء بإلزامهم بالمبلغ المقضى به بالتضامن فيما بينهم ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله . ( نقض مدنى ٢٦ / ٣ / ١٩٨١ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٧٨٣ ) كما قضت بأن : الشريك في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء عملا بنص المادة ٢٢ من قانون التجارة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا في ذمة الشركة وحدها ، ودون النظر لنصيب الشريك في رأس مال الشركة إذ أن مسئوليته بلا حدود .

( نقض مدنى ٢٦ / ٣ / ١٩٨١ مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٤٨٥ ) كما قضت بأنه : تشترط المادة ٢٢ من القانون التجارى لالتزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم أن يكون توقيعه بعنوان الشركة المبين في عقد تأسيسها المنشور قانونا ، وأن هذا العنوان لم يتغير بسبب وفاة أحد الشركاء المديرين وقضى الحكم بقيام مسئولية الشركة عن هذه السندات فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٨ / ٥ / ١٩٦١ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - الفقرة ١٢٦٢ ) كما قضت بأنه : إذا كان الطاعن باعتباره شريكا في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديونها بالتضامن مع بقية الشركاء عملا بالمادة ٢٢ من قانون التجارة ، فانه بموجب عقد فتح الاعتماد الرسمى المضمون برهن عقارى - والمبرم بين الشركة المطعون عليها باعتبارها مرتهنة وبين الطاعن بصفته الشخصية باعتباره كفيلا متضامنا وراعا ، وبين شركة التضامن - سائلة الذكر - والمنفذ بقتضاه انما يجمع بين صفة الوكيل المتضامن باعتباره راعا حتى ولو كان الدين محل التنفيذ الملغى في العقد وبين صفة الوكيل المتضامن باعتباره راعا حتى ولو كان الدين محل التنفيذ ثابتا في ذمة شركة التضامن وحدها . ( نقض مدنى ١٩ / ١ / ١٩٧١ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثامن - الفقرة ٥١٤ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : إذ كان صاحب الحق شخصا اعتباريا تثبت الصفة في المخاصمة عنه لمن يمثله ، ولما كان النص في المادة ٢٢ من قانون التجارة على أن

- مادة ٢٤** = تكون ادارة هذه الشركة بعنوان ويلزم ان يكون هذا العنوان اسم واحد او اكثر من الشركاء المسؤولين المتضامنين<sup>(٥)</sup>.
- مادة ٢٥** = واذا وجد عدة شركاء متضامنين ودخلت اسماؤهم فى عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مديرين لها معا او كان المدير لها واحدا منهم او اكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة توصية بالنسبة لأرباب المال الخارجيين عن ادارتها.
- مادة ٢٦** = لا يجوز ان يدخل فى عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين اى ارباب المال الخارجيين عن الادارة.
- مادة ٢٧** = الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التى تحصل الا بقدر المال الذى دفعوه او الذى كان يلزمهم دفعه الى الشركة.
- مادة ٢٨** = ولا يجوز لهم ان يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل<sup>(٦)</sup>

« شركة التوصية هي الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين » والنص فى المادة ٢٨ من ذات القانون على أن الشركاء الموصين « لا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل » . يدل على أن الشريك الموصى فى شركة التوصية لا يجوز أن يتولى ادارتها ولا يعد ممثلا لها قانونا ، بل يقوم بذلك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين أو يعهد بإدارتها الى شخص أجنبى عنها ، لما كان ما تقدم . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تعدل بتاريخ ..... وصار المطعون عليه شريكا موصيا ، ومن ثم فليس له الحق فى تمثيلها أمام القضاء . ( نقض مدنى ٩ / ١ / ١٩٨٠ مدينتنا الذهبية - العدد الاول - الفقرة ٧٧٣ )

( ٥ ) صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ فى شأن الاسماء التجارية ، كما صدر القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥١ باللائحة الخاصة بشهر الاسماء التجارية .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : « إذا كان صاحب الحق شخصا اعتباريا تثبت الصفة فى المخاضة عنه لمن يمثله ، ولما كان النص فى المادة ٢٣ من قانون التجارة على أن « شركة التوصية هي الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين » والنص فى المادة ٢٨ من ذات القانون على أن الشركاء الموصين « لا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل » يدل على أن الشريك الموصى فى شركة

**مادة ٢٩** - إذا اذن احد الشركاء الموصين بدخول اسمه فى عنوان الشركة خلافا لما هو منصوص عليه فى المادة ٢٦ فيكون ملزوما على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة .

**مادة ٣٠** - وكذلك اذا عمل اى واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التى تنتج عن العمل الذى اجراه - ويجوز ان يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة او بعضها على حسب عدد وحسامة اعماله وعلى حسب ائتمان الغير له بسبب تلك الاعمال<sup>(١)</sup>

**مادة ٣١** - اذا ابدى احد الشركاء الموصين نصائح او أجرى تفتيشا او ملاحظة فلا يترتب على ذلك إلزامه بشئ .

**مادة ٣٢** - شركة المساهمة لا تعنون باسم الشركاء ولا باسم اقدمهم .

**مادة ٣٣** - وانما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها .

التوصية لا يجوز أن يتولى إدارتها ولا يعد ممثلا لها قانونا بل يقوم بذلك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين أو يعهد بإدارتها إلى شخص أجنبى عنها ، لما كان ما تقدم . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تعدل بتاريخ ..... وصار المطعون عليه شريكا موصيا ، ومن ثم فليس له الحق فى تمثيلها أمام القضاء .

( نقض مدنى ٩ / ١ / ١٩٨٠ مدونتتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٧٧٣ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل فى إدارة أعمال الشركة وتغلغل فى نشاطها بصفة متعادة وبلغ تدخله حدا من الحسامة كان له اثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال ، فإنه يجوز للمحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولا عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير ، فإذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملته من حيث مسئوليته تضامنيا من ديون الشركة ، فإن وصف التاجر بصديق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاول التجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر افلاسه تبعا لاشهار افلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلا لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة . ( نقض مدنى ١٠ / ٣ / ١٩٨٠ مدونتتنا الذهبية - العدد الاول - الفقرة ٧٧٨ )



**مادة ٣٤** - تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء الى اجل معلوم سواء كانوا من الشركاء او من غيرهم وبأجرة او لا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحا به في نظام الشركة او وجد شرط يقضى بعدم عزلهم .

**مادة ٣٥** - هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسؤولين الا عن وفاء العمل الذى احيل على عهدهم اى لا يترقب على ما يجرؤونه من الادارة الزامهم بشئ ما فيما يختص بتعهدات الشركة الزاما خاصا بأشخاصهم او على وجه التضامن .

**مادة ٣٦** - الشركاء في هذه الشركة لا يلزمهم من الخسارة الا بقدر إسهامهم فيها .

**مادة ٣٧** - رأس مال شركة المساهمة يتجزأ الى اسهم متساوية القيمة وكذلك الى اجزاء اسهم متساوية .

**مادة ٣٨** - يجوز ان يكون سند الاسهم في صورة سند لحامله وفى هذه الحالة يحصل التنازل عن السند بتسليمه من يد الى اخرى .

**مادة ٣٩** - تثبت ملكية الاسهم بقيدها في دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الاسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة يوضع عليها امضاء كل من المتنازل والمتنازل له أو امضاء وكيلها وعلى مدير الشركة ان يذكر ذلك في هامش السند الاصلى او على ظهره اذا لم يعط سنداً آخر جديداً<sup>(١)</sup>

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : إذ نص المشرع في المادة ٣٩ من القانون التجارى على ان « تثبت ملكية الاسهم بقيدها في دفاتر الشركة ، ويكون التنازل عن هذه الاسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة ... » انما قصد بذلك حماية الشركة والغير من تعدد التصرفات التى قد تصدر من مالك السهم الاسمى لاكثر من متصرف اليه وما قد يترتب على ذلك من تراحم بينهم فجعل المناط في ثبوت الملكية او التنازل سواء في مواجهة الشركة أو الغير هو القيد في دفاتر الشركة ، وإذ كان الغير المقصود بالحماية في تطبيق هذه المادة هو كل متصرف اليه بادر باتخاذ اجراءات الشهر الواردة بها عن طريق قيد التصرف الصادر له كتابة في دفاتر الشركة ، فلا تسرى في مواجهته تصرفات المالك غير المقيدة ولو كانت سابقة على تصرفه ، وكانت اسهم الشركات المؤممة لم تؤل الى الدولة عن طريق التصرف فيها من المالك ، وانما آلت اليها ملكيتها جبرا على اصحابها بمقتضى قوانين التأميم ، مما لا مجال معه للتراحم بين المتصرف اليهم ، فانها لا تعتبر من الغير في تطبيق احكام المادة ٣٩ من القانون التجارى ، وتسرى في مواجهتها تصرفات مالك الاسهم الاسمية السابقة على التأميم ولولم تتخذ بشأنها اجراءات الشهر المنصوص عليها في تلك المادة ( نقض مدنى ٢١ / ٦ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٦٣ )

**مادة ٤٠ =** لا يجوز إيجاد شركة المساهمة الا بأمر يصدر من الجنب الخديوى بالتصديق على الشروط المندرجة في عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها<sup>(١)</sup>

**مادة ٤١ =** جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب ان تكون مصرية وان يكون مركزها الاصلى بالقطر المذكور .

**مادة ٤٢ =** ويجوز ايضا ان يكون رأس مال شركات التوصية متجزئا الى اسهم بدون اخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة .

**مادة ٤٣ =** (معدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٢ ) لا يجوز لى شركة ان تجزئ رأس مالها الى اسهم او اجزاء اسهم قيمة كل واحد منها اقل من اربعة جنيهات مصرية .

**مادة ٤٤ =** تكون سندات الاسهم في شركات التوصية بأسماء اربابها حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والاشخاص المتنازل لهم بأسمائهم مسؤولين الى تمام الوفاء بهذا النصف .

**مادة ٤٥ =** يعين في الأمر المرخص بإيجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويخلو طرف المساهم او المتنازل اليه الذى كان السند باسمه .

**مادة ٤٦ =** ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز ان تكون مشاركة كل منهما رسمية او غير رسمية<sup>(٢)</sup>

١ - يلاحظ ما إستحدثه قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في هذا الشأن .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : النعى على الحكم أنه خالف المادة ٤٦ من قانون التجارة التى توجب اثبات شركات التضامن بالكتابة إذ قضى باعتبار المطعون عليه الاول شريكا مستترا في شركة تضامن مع خلو عقد الشركة الأخير من النص على أنه شريك فيها ، إذ ورد فيه أنه مدير لها بمرتب ثابت وذلك اعتمادا على تفسير عقود الشركة السابقة على العقد الأخير تفسيراً يخالف ظاهر نصوصها - هذا النعى مردود بأن الحكم لم يخطئ في القانون ، إذ استخلص استخلاصا سائفا من عبارات وردت في عقود الشركة السابقة الموقع عليها من الطاعن أن المطعون عليه الاول هو شريك فيها وله النصيب الاوفر من ارباحها ، وأن عقد الشركة الأخير لم يغير شيئا من هذه الحقيقة رغم محاولة المتعاقدين فيه اخفاء صفة

**مادة ٤٧** - ويكون الاجراء كذلك في المشاركة التي يلتزم بها المتعاقدون السعى بشروط معينة في الحصول على الرخصة اللازمة لاجاد شركة المساهمة .

**مادة ٤٨** - ويسلم ملخص مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية الى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة او فرع من فروعها ليسجل في السجل المعد لذلك ويعلن بلصقه مدة ثلاثة اشهر في اللوحة المعدة في المحكمة للاعلانات القضائية .<sup>(١)</sup>

المطعون عليه الأول كشريك بغية التخلص من مطاردة دائنيه . ( نقض مدني ٢٩ / ٢ / ١٩٥١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١١٧٧ ) كما جرى قضاء محكمة النقض قبل العمل بالتقنين المدني القائم - على أن المادة ٤٦ من قانون التجارة قد بينت الدليل الذي يقبل في اثبات وجود شركة التضامن فأوجب اثباتها بالكتابة ، وإذا كان حكم القانون في ظل التقنين المدني القديم الذي لم يكن يشترط الكتابة لانعقاد عقد الشركة هو عدم جواز اثبات شركة التضامن من أحد طرفيها بغير الكتابة فإنه لا يصح القول بأن التقنين المدني القائم حيث تشدد فجعل الكتابة شرطا لانعقاد هذه الشركة قد عدل عن اشتراط الكتابة لاثباتها إذ أنه متى كانت الكتابة لازمة لوجود العقد فهي بالضرورة لازمة لاثباته لأن الإثبات مرتبط بالشكل ومن ثم تكون القاعدة في اثبات شركة التضامن سواء في التقنين المدني الملقى أو في التقنين القائم هي أنه في حالة انكار قيام هذه الشركة فإنه لا يجوز اثباتها فيما بين طرفيها بغير الكتابة - أما في العلاقة بين الشركاء والغير فإنه وإن كان لا يجوز لهؤلاء الشركاء اثبات الشركة في مواجهة الغير إلا بالكتابة فإن للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات . ( نقض مدني ٢٧ / ١ / ١٩٦٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٦٧ ) كما ذهبت محكمة النقض الى : أن شركة التضامن ليست من العقود الشكلية حتى يصح القول بطلانها إذا لم يحرر عقدها بالكتابة ، وإنما هي من التعهدات التي لايجوز اثباتها إلا بالكتابة لأن المادة ٤٦ من قانون التجارة لم تنص على وجوب الكتابة الا لبيان الدليل الذي يقبل في اثبات وجود شركة التضامن ، كما هي الحال بالنسبة للمادة ٢١٥ من القانون المدني حيث نصت على وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التعهد على ألف قرش . ولما كان مبدأ الثبوت بالكتابة يقوم في التعهدات المدنية ، على وجه العموم ، مقام الإثبات بالكتابة إذا كملت الشهود والقرائن ، فمن باب أولى تكون الحال في شركة التضامن باعتبارها من المسائل التجارية والقاعدة في المسائل التجارية انه يجوز فيها على وجه العموم الإثبات بغير الكتابة . ( نقض مدني ٢٧ / ٤ / ١٩٤٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١١٦٩ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : يجوز في شركات التضامن نزول أحد الشركاء

**مادة ٤٩** « ويلزم أيضا درجه في إحدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدة لنشر الاعلانات القضائية او في صحيفتين تطبعان في مدينة اخرى ويجوز لكل من المتعاقدين استيفاء هذه الاجراءات (١)

عن حصته في الشركة لواحد من شركائه فيها ويقع التنازل صحيحا منتجا لاثاره فيما بين المتنازل والمتنازل اليه ، واذ كانت المواد ٤٨ وما بعدها من قانون التجارة قد اوجبت شهر عقد شركة التضامن وما طرأ عليه من تعديلات وكان تنازل الشريك عن حصته في الشركة يتضمن تعديلا للعقد بخروج أحد الشركاء من الشركة ، فانه يتعين لذلك شهره ويقع واجب الاشهار على عاتق كل شريك الا انه إذا تخلف صاحب المصلحة في اجرائه ليعض حدا لمسئوليته قبل الغير فان ذلك يعد منه تقصيرا ولا يجوز له ان يتمسك بعدم حصول الشهر ليعيد من تقصيره وليتخلص من التزاماته قبل المتنازل له من الشركاء . واذ كانت الطاعة - إحدى الشركاء - قد تمسكت امام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها الثانية قد باعت اليها حصتها وحصة المطعون ضده الاول التي آلت اليها ملكيتها من قبل بطريق الشراء منه ، وانها اوفت لها بالثمن كاملا فخلصت لها ملكية الفندق وانقضت بذلك الشركة لخروج الشريكين السابقين منها واجتماع كل حصص الفندق في يدها ، وأنه لا وجه لاحتجاج أحدهما أو كلاهما ببطلان تعديل شركة اعتبرت منقضية لعدم اشهاره ، وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله : « ان حصول تعديل بخروج شريكين من الشركة وعدم شهره يوجب بطلان هذا التعديل ويظل عقد الشركة صحيحا كما هو إذ يقتصر البطلان على هذا التعديل ويحتفظ كل من المطعون ضدهما الاول والثانية بحصتيهما المطالب بتثبيت الملكية عنها فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون اذ لا يترتب على عدم الاشهار استفادة من قصر في القيام به ، كما لا يترتب عليه عودة المبيع الى من باعه لتعارضه مع الضمان الملزَم به . ( نقض مدني جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٧٢ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على ان : مفاد نص المادة ٤٩ من قانون التجارة ان استيفاء الاجراءات المتعلقة بشهر ونشر الشركة ( شركة التضامن ) ليس منوطا بمدير الشركة وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر وهو بصدد مؤاخذة الطاعن على عدم قيامه باجراءات الشهر والنشر بصفته شريكا انه لا يفيد من اهماله للتخلص من التزامه قبل باقي الشركاء بنقل ملكية ما باعه من أرض الى الشركة ومن مسئولياته عن التعويض بعد ان جعل تنفيذ الالتزام عينا متعذرا بتصرفه في ذات الأرض لشركة أخرى بعقد مسجل ، فان الحكم لا يكون قد خالف القانون . ( نقض مدني ٩ / ١١ / ١٩٦٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١١٨٥ )

كما ذهب محكمة النقض الى انه : اذا كان عقد الشركة قد تضمن شرطا مقتضاه ان

**مادة ٥٠ -** ويشتمل هذا الملخص على أسماء الشركاء والقابهم وصفاتهم ومسكنهم ماعدا الشركاء أرباب الأسهم الغير مسؤولين فى شركة المساهمة أو الشركاء أصحاب الاموال الخارجين عن الإدارة فى شركة التوصية . - وعلى عنوان الشركة وعلى بيان أسماء الشركاء المأذونين بالإدارة وبوضع الإمضاء على ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التى تحصلت أو يلزم تحصيلها بالأسهم أو بصفة رأس مال لشركة التوصية . - وعلى بيان وقت إنشاء الشركة ووقت إنتهاؤها<sup>(١)</sup> .

**مادة ٥١ -** يجب استيفاء هذه الاجراءات فى مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة والا كانت الشركة لاغية .

**مادة ٥٢ -** ومع ذلك يزول هذا البطلان اذا اعلن الملخص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطلان .

**مادة ٥٣ -** لا يجوز للشركاء ان يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وانما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا .

**مادة ٥٤ -** اذا حكم بالبطلان يتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى الأعمال التى حصلت قبل طلبه نص المشاركة التى حكم ببطلانها<sup>(٢)</sup>

ليس لأحد المديرين الزام الشركة بتوقيعه منفردا وهو شرط جائز قانونا ويسرى فى حق الغير ممن يتعاملون مع الشركة متى تم نشره وفقا للمادة ٤٩ من قانون التجارة فانه يكون خطأ ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الشرط المشار اليه لا يحتاج به الغير على الاطلاق سواء نشر أو لم ينشر . ( نقض مدنى ١٣ / ٥ / ١٩٥٤ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١١٩٤ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : اذا كان التعديل الوارد بملحق عقد شركة انما ينصب على حصة كل شريك فى رأس مال الشركة وأرباحها فان إغفال شهر هذا الملحق لا يترتب عليه أى بطلان ، إذ أن بيان مقدار حصة كل شريك فى رأس مال الشركات التجارية وأرباحها ليس من البيانات الواجب شهرها وفقا للمادة ٥٠ من القانون التجارى ، وتبعا لذلك لا يكون واجبا شهر الاتفاقات المعدلة لها ( نقض مدنى ٦ / ٤ / ١٩٥٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١١٧٦ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على : أن عدم اشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشريكين الا اذا طلب ذلك أحدهما وحكم به . وعندئذ تسوى حقوقهما فى الأعمال التى حصلت ، كما هو صريح نص المادة ٥٤ من قانون التجارة . ( نقض مدنى ٢٧ / ٤ / ١٩٤٤ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١١٧٠ )

**مادة ٥٥** « لا يترتب على الغاء الشركة اعتبار الشركاء اصحاب الاموال في شركة التوصية وارياب الأسهم في شركة المساهمة ملزمون بشيء ما على وجه التضامن .

**مادة ٥٦** « اذا كانت مشارطات الشركة رسمية يضع المأمور الذى تحررت على يده امضاءه على ملخصها واما اذا كانت غير رسمية فيكون الامضاء على ملخصها من الشريك الذى يعلنه

كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله ولعدم النشر عنه هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد انتهائها ، ويتبع في تسوية حقوق الشركاء في هذه الحالة نصوص العقد استنادا الى المادة ٥٤ من قانون التجارة التى تنص على أنه « اذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التى حصلت قبل طلبه نص المشاركة التى حكم ببطلانها » . واذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو انه رسا على المطعون عليه الأول عطاء ان لتوريد أخشاب للمطعون عليهما السادس والسابع دفع عنها تأمينا ثم اتفق مع المطعون عليهم من الثانى الى الخامسة على تنفيذ هاتين العمليتين بمقتضى عقد شركة توصية نصر فيه على تنازله للمطعون عليهما الثانى والثالث عن جميع المبالغ المستحقة او التى تستحق له من المطعون عليهما السادس والسابع ثم حذر إقرارا مستقلا عن هذا التنازل أعلن الى المطعون عليهما سالفى الذكر فنفذاه بايداع المبلغ المتنازل عنه للبنك الاهلى ثم أوقع الطاعن بعد ذلك حجزا تحفظيا تحت يد المطعون عليهما السادس والسابع على ما هو مستحق للمطعون عليه الأول لمديونية هذا الأخير له . وكان الحكم إذ قضى ببطلان الحجز قد اعتمد التنازل الصادر الى المطعون عليهما الثانى والثالث من المطعون عليه الأول ورتب البطلان على أسبقية التاريخ الثابت لهذا التنازل على تاريخ الحجز وعلى تنفيذ هذا التنازل بانتقال المال الى المتنازل لهما قبل الحجز ، فإن الطعن على الحكم بالقصور لأنه لم يبين السبب الحقيقى للتنازل وصفة التنازل اليهما في حين انه لو فعل لبان له أن التنازل انما صدر الى مديرى الشركة ويسببها وانه لما كانت هذه الشركة باطلة لعدم تسجيلها ولعدم النشر عنها فانه لا يكون لها مال منفصل عن مال الشركاء ومن ثم يكون الحجز صحيحا - هذا الطعن يكون على غير أساس ، كذلك لا مصلحة للطاعن فيما ينهض على الحكم من أنه خالف القانون اذا اعتبر الشركة شركة توصية مع انها في الواقع شركة محاصة ، لأنه سواء اكانت الشركة شركة توصية أم محاصة فمقطع النزاع هو في أسبقية نزول مدين الطاعن - المطعون عليه الأول عن ماله لدى المطعون عليهما السادس والسابع الى المطعون عليهما الثانى والثالث ، وقد نفذ هذا التنازل فعلا بايداع المال المتنازل عنه البنك الاهلى على ذمة المتنازل لهما قبل توقيع الطاعن الحجز ، ومن ثم يكون حجزه قد وقع باطلا إذ لم يصادف محلا يرد عليه . ( نقض مدنى ٤ / ١ / ١٩٥١ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢١٩ )

**مادة ٥٧** - يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظامها والامر المرخص بايجادها ويكون اعلان ذلك بتعليقه فى المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين انفا ونشره فى احدى الجرائد وان لم يحصل ذلك لزم مديرو الشركة بديونها على وجه التضامن. ووجبت عليهم التعويضات ايضا .

**مادة ٥٨** - اذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك باقرار من الشركاء بالكتابة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة فى هذا الاقرار وفى كل اتفاق تضمن فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها المعينة فى المشاركة المؤسسة لها وفى كل تبديل فى الشركاء المتضامنين او خروج احدهم منها وفى جميع الشروط او الاتفاقات الجديدة التى يكون للغير فيها شأن وفى كل تغيير فى عنوان الشركة وان لم تستوف تلك الاجراءات فى امر من هذه الامور فيكون لاغيا بالشروط السابق ذكرها .<sup>(١)</sup>

**مادة ٥٩** - وزيادة على انواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر ايضا بحسب القانون الشركات التجارية التى ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهى المسماة بشركات المحاصة .<sup>(٢)</sup>

١ - جرى قضاء محكمة النقض على ان : مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون التجارى انه يجب شهر انقضاء الشركة اذا كان نتيجة لارادة الشركاء كاجماعهم على فسخها قبل انتهاء مدتها او انسحاب احد الشركاء منها ، اما اذا كان الانقضاء نتيجة انتهاء الميعاد المحدد للشركة فلا يلزم شهره . ( نقض مدنى ٢٥ / ٥ / ١٩٨١ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٤٨٢ ) .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على : إنه وان كانت شركة المحاصة تنعقد فى الغالب لمعاملات محدودة ولدة قصيرة إلا ان هذا ليس هو الوصف المميز لها وإنما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة فلا عنوان شركة لها ولا وجود لها امام الغير والاعمال التى يقوم بها احد الشركاء فيها تكون باسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه . ( نقض مدنى ٣١ / ١ / ١٩٥٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٤٧ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى ان : المقصود باستتار شركات المحاصة هو انه لا وجود لها بالنسبة الى الغير وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها فاذا عقد احد الشركاء المحاصين عقدا مع الغير كان - وحده - المسئول عنه قبل هذا الغير دون سائر الشركاء - ولا يعنى استتار هذا النوع من الشركات ان يكون هؤلاء الشركاء بمعزل عن العملية او العمليات التى تكونت للشركة للقيام بها بل ان لهم مناقشة مدير المحاصة فيما

**مادة ٦٠** تختص هذه الشركات بعمل واحد او اكثر من الاعمال التجارية وتراعى في ذلك العمل وفي الاجراءات المتعلقة به وفي الحصص التى تكون لكل واحد من الشركاء فى الارباح الشروط التى يتفقون عليها .

**مادة ٦١** من عقد من المحاصنين عقداً مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره .<sup>(١)</sup>

**مادة ٦٢** الحقوق والواجبات التى لبعض الشركاء على بعض فى هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الارباح بينهم او الخسارة التى تنشأ عن اعمال الشركة سواء حصلت منهم منفردين او مجتمعين على حسب شروطهم .<sup>(٢)</sup>

يجرى من اعمال لادارة الشركة وتكليفه بتقديم حساب لهم عن هذه الادارة . ( نقض مدنى ٢١ / ٣ / ١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٥٢ ) كما ذهبت إلى أن : التصفية لا ترد على شركة المحاصة لانها لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة وانما تنتهى هذه الشركة باتمام المحاسبة بين الشركاء لتعيين نصيب كل منهم فى الربح والخسارة . ( نقض مدنى ٢٠ / ١ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٤٠ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : الاصل فى شركات المحاصة ان الشركاء فيها ليسوا مسئولين عن تعهدات اُدهم ولو عقدها لمصلحة الشركة لكن هذه القاعدة يرد عليها إستثناءان : اتفاق الشركاء على خلاف ذلك أو إقرارهم ما تعاقد عليه . وإن كان الحكم قد أثبت أن عقد الشركة ينص على أن تمسك لها حسابات منتظمة فإن إمساك الدفاتر وقيد الحسابات بها يكون إلزاماً مفروضاً على الشريكين معا . فإذا كان أحد الشريكين قد تعاقد مع شخص على أن يقوم بعملية إمساك الدفاتر وقام بها هذا الشخص فعلاً وكان الشريك الآخر يعلم بذلك ولم يعترض فهذا يعتبر أنه أقر عقد إستخدام ذلك الشخص ويكون الحكم على صواب فى اعتباره الاتفاق المعقود بين الشريك المتعاقد وبين المستخدم سارياً على الشريك الآخر . ( نقض مدنى ٢٥ / ٥ / ١٩٥٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٤٦ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على انه : متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر ان التصفية لا ترد على شركة المحاصة اذا ما وجب فسخها لانها لا تعتبر شخصاً معنوياً فهى لا تملك الحصص التى يقدمها كل من الشركاء ولا ما يشتريه كل منهم من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكاً له دون غيره من بقية الشركاء وأنه ليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة بالرغم من أن كل شريك يقدم فى الغالب حصة عند انعقاد



**مادة ٦٣** - يجوز اثبات وجود شركات المحاصة بإبراز الدفاتر والخطابات .  
**مادة ٦٤** - لا يلزم فى شركات المحاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الاخرى .

**مادة ٦٥** - كل ما نشأ عن اعمال الشركة من الدعاوى على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة او على القائمين مقامهم يسقط الحق فى اقامته بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة اذا كانت المشاركة المبنية فيها مدتها . اعلنت بالكيفية المقررة قانونا او من تاريخ اعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة - وتتبع فى ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضى المدة مع مراعاة القواعد المقررة لانقطاعها .<sup>(١)</sup>

## الفصل الثانى

### فى السمسارة وفى البورصات التجارية<sup>(١)</sup>

**مادة ٦٦** - ( معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩ ) السمسرة حرفة مباحة - السمسار الذى لا يذكر وقت العمل اسم عميله يكون مسئولاً عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكيلًا بالعمولة<sup>(٢)</sup>

---

الشركة ذلك ان شركة المحاصة ترمى فقط كنص المادة ٦٢ تجارى الى قسمة الربح والخسارة لا إلى إيجاد مال شائع مملوك للشركة - فان ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون .  
 ( نقض مدنى ٣١ / ١ / ١٩٥٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٤٨ )  
 ١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لا يجوز للشركاء المأمورين بالتصفية او القائمين مقامهم التمسك قبل الدائن بنص المادة ٦٥ من قانون التجارة الذى يقضى بسقوط حقه فى المطالبة بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء الشركة . ( نقض مدنى ١٧ / ٢ / ١٩٥٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٢٢ )  
 ٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : السمسار هو وكيل يكلفه أحد العاقدین التوسط لدى العاقد الآخر لإتمام صفقة بينهما بأجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو اتفاق ضمنى يستفاد من عمله عند نجاح وساطته بإبرام عقد الصفقة على يديه وليس يمنع عنه هذا الأجر الذى استحقه بتمام العقد أن يفسخ العقد فيما بعد . ( نقض مدنى ٢٧ / ١٢ / ١٩٤٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السابع - فقرة ١٨٤٣ )

**مادة ٦٧** - (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩) السمسار الذى يبيع على يده ورقة من الأوراق المتداول بيعها مسئول عن صحة امضاء البائع

**مادة ٦٨** - (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩) يجب على السماسرة الذين يبيع على يدهم بضائع بمقتضى عيّنات ان يحفظوا هذه العيّنات الى يوم التسليم وان يبينوا أوصافها التى تميزها عن غيرها ما لم يعفهم المتعاقدان من ذلك

**مادة ٦٩** - (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩) يجب على السماسرة عقب اتمام كل عمل ان يكتبوه فى محافظهم وان يقيده يوميا فى يومياتهم بدون تخلل البياض بين الكتابة ولا حصول شطب ولا كتابة بين السطور ولا وضع كلمة فوق اخرى ولا تخريج مع بيان اسم المتعاقدين وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها وثمنها وجميع شروط العمل بياناً مضبوطاً . وتذكر نمر السندات فى الكشف الذى يعطى للعميل وقت التسليم - اذا لم يجحد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه فدفاثره المكتوبة على الوجه السابق بيانه يجوز تقديمها للمحكمة لتكون من اوجه اثبات الشروط التى حصل بموجبها العمل المذكور<sup>(١)</sup>

**مادة ٧٠** - (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩) اذا طلب احد المتعاقدين من السماسرة صورة ما فى دفاثره مما يختص بالعمل الذى أجره على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم اعطاؤها فى اى وقت كان - ويجب عليهم ايضا ان يقدموا الى المحكمة ما تطلبه من الدفاتر والبيانات - اذا امتنع السمسار عن اجابة طلب مما ذكر فى هذه المادة كان ملزوما بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعه .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : ما نصت عليه المادة ٦٩ من قانون التجارة المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ من إلزام السمسار ببيان ارقام ما يشتره لعمله من الأوراق فى الكشف الذى يده له عقب اتمامه العملية طبقاً لما اثبتت فى دفاثره مقصود به حماية العميل وتزويده بدليل قبل السمسار على قيامه بالعملية وجديتها ، وليس هذا الكشف فى ذاته بدليل على حصول ايداع الأوراق من العميل لدى السمسار بعد انتهاء العملية . ( نقض مدنى ١٧ / ٢ / ١٩٥٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السابع - فقرة ١٨٤٩ )

كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : يجوز نفى ما يثبت بالدفاتر التجارية ( دفاتر السمسار ) مصلحة المتسكك بها ضد خصمه بكافة طرق الاثبات . ( نقض مدنى ٥ / ١ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السابع - فقرة ١٨٥١ )

**مادة ٢١ =** (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩ ) لا يسوغ فتح اى بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تقفل بالطرق الادارية - ويجب ان يكون فى كل بورصة لجنة تناط بها الادارة ومأمور او مأمورين من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح

**مادة ٢٢ =** (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩ ) اى عمل فى البورصة لم يتم طبقا لامر عال لا يعتبر صحيحا قانونا .

**مادة ٢٣ =** (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩ ) الاعمال المضافة الى اجل المعقودة فى بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببضائع او اوراق ذات قيمة مسعرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها انها تؤول الى مجرد دفع الفرق . ولا تقبل اى دعوى امام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة .<sup>(١)</sup>

**مادة ٢٤ =** (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩ ) لا تنعقد اعمال البورصة انعقادا صحيحا الا اذا حصلت بواسطة السماسرة المدرجة اسمائهم فى قائمة تحررها لجنة البورصة . ولا يجوز للسمسار ان يقوم مقام احد المتعاقدين فى العمل المعقود بمعرفته الا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الامر . واذا ثبت ان سمسارا قام مقام احد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فلهذا الاخير الخيار فى طلب فسخ الصفقة او تنفيذها .

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على انه : اذا استبانَت محكمة الموضوع ان البيع وارد على صفقة من القطن كانت مزبوعة فعلا فى ارض الطاعنين ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقودا بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة - وخلصت فى قضائها الى ان العقد لا ينطوى على اعمال المضاربات المكشوفة والتي يقصد بها مجرد الافادة من فرق السعر فاعملت الشروط الاضافى فى عقد البيع وأوجبت تنفيذه عينا بتسليم كمية القطن المتفق عليها او دفع فريق الاسعار عن الجزء الذى لم يسلم منها - فانه لا محل للتحدى بالفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون التجارى التى تنص على انه لا تقبل اى دعوى امام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقدت على ما يخالف النصوص المتقدمة . ( نقض مدنى ١٢ / ١١ / ١٩٥٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الرابع - الفقرة ٦٤٦ )

- مادة ٧٥** = (معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٠٩) يشمل الامر العالى المبين في المادة ٧٢ السالف ذكرها على الاخص ما يأتى :
- ( ١ ) تشكيل لجنة ادارة البورصة وبيان اختصاصها .
  - ( ٢ ) شروط ادراج اسماء السماسرة ومندوبيهم الرئيسيين في البورصة .
  - ( ٣ ) قبول تسعير البضائع والأوراق ذات القيمة ووضع التسعيرة الرسمية .
  - ( ٤ ) التصنيفات .
  - ( ٥ ) تأديب السماسرة .

### الفصل الثالث

#### في الرهن

- مادة ٧٦** = (معدلة بالقانون ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤) يثبت الرهن الذى يعقد ضمانا لدين تجارى بكافة طرق الاثبات المقبولة في المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين او للغير .
- ومع ذلك يكون رهن الصكوك الاسمية كتابة بمقتضى تنازل يذكر فيه انه على وجه الضمان ويؤشر به على الصك نفسه ويقيد في سجلات المؤسسة التى اصدرت الصك وتحدد مرتبة الدائن المرتهن من تاريخ ذلك القيد .
- ويكون رهن الصكوك الاذنية بتظهير يذكر فيه ما يفيد ان القيمة للضمان اما رهن الديون التى لا يجوز نقل الحق فيها بالمناولة او بالتنازل عنها بطريق القيد او بالتظهير فيخضع للأحكام المقررة في القانون المدنى <sup>(١)</sup>.

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : الرهن الحيازى التجارى لا يتطلب وثيقة رهن خاصة لما هو مقرر من جواز اثبات هذا الرهن بالنسبة للمتعاقدين او للغير بكافة طرق الاثبات المقبولة في المواد التجارية عملا بالمادة ٧٦ من قانون التجارة بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ - وحيازة الراهن قرينة قانونية على ملكيته . ( نقض مدنى ١٩ / ٤ / ١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الاول - الفقرة ١٠٥٥ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : مفاد المادتين ٧٦ ، ٨٠ من قانون التجارة أنه يشترط لصحة التظهير التأمينى أن يكون مستوفيا للشرائط المقررة قانونا للتظهير الناقل للملكية باستثناء شرط وصول القيمة فيستعاض عنه بآية عبارة تفيد أن الورقة التجارية قد سلمت الى المظهر اليه على سبيل الرهن والتظهير التأمينى وأن كان لا ينقل الحق الثابت في الورقة المرهونة الى المظهر اليه بل يظل هذا الحق

**مادة ٧٧ =** لا يكون للدائن المرتهن في جميع الاحوال حق الامتياز في الشيء المرهون الا اذا سلم ذلك الشيء اليه او الى شخص آخر عينه المتعاقدان في حياة من استلمه منهما ويعتبر الدائن حائزا للبضائع متى كانت تحت تصرفه في

للمظهر الراهن ، الا ان هذا التظهير يعتبر بالنسبة للمدين الاصل في الورقة في حكم التظهير الناقل للملكية فتتطهر به الورقة من الدفوع ويكون للمظهر اليه مطالبة المدين بقيمة الورقة التجارية المرهونة إن رضاه او قضاء يدعوى يقيمها عليه باسمه ، ذلك أن الدائن المرتهن يلتزم قانونا قبل الراهن بالمحافظة على الورقة المرهونة واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل قيمتها في محط الاستحقاق ، لما كان ذلك وكانت السندات الاذنية موضوع التداعي تضمن تظهيرها عبارة « برسم الضمان » وكانت هذه العبارة تدل بجلاء على أن السندات قد سلمت الى البنك الملعون ضده على سبيل الرهن فيحق له مقاضاة الطاعنين الموقعين على تلك السندات ليطلبهما بقيمتها . ( نقض مدنى ١٩ / ٦ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - الفقرة ١١٤٦ ) كما ذهب الى أن : ما يتطلبه القانون المدنى لنفاذ الرهن الحيازى للمنقول في حق الغير من تدوين العقد في ورقة ثابتة التاريخ يحدد فيها مبلغ الدين المضمون بالرهن او الحد الاقصى الذى ينتهى اليه هذا الدين اذا لم يمكن تحديده وقت الرهن كحالة ترتيبه ضمانا لاعتماد مفتوح او بفتح حساب جار ، هذا الذى يتطلبه القانون المدنى لا يسرى على الرهن التجارى ذلك انه طبقا للمادة ٧٦ من القانون التجارى بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ يثبت الرهن الذى يعقد ضمانا لدين تجارى بكافة طرق الاثبات المقبولة في المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين او للغير ومن ثم فان القانون التجارى يكتفى لنفاذ الرهن في حق الغير بانتقال حيازة الشيء المرهون الى الدائن المرتهن او من يعينه المتعاقدان وفقا للمادة ٧٧ من القانون التجارى ولا يستلزم ثبوت تاريخ عقد الرهن ولا تدوين هذا العقد في اية ورقة ، ومتى كان لا يلزم وجود عقد مكتوب اصلا فان تحديد الدين المضمون وهو ما اشترطه القانون المدنى اشتمال العقد المكتوب عليه لا يكون لازما للاحتجاج بالرهن على الغير ، يؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم فان الرهن التجارى للمنقول يكون صحيحا ويحكم به على الغير ولو ترتب لضمان جميع الدين التجارية التى للدائن المرتهن في ذمة المدين الراهن بغير تحديد لها وفي هذه الحالة يكون لقاضى الموضوع السلطة التامة في تقدير ما اذا كانت ارادة المتعاقدين قد اتجهت الى تخصيص المال المرهون لضمان الدين التجارية التى كانت قائمة فعلا في ذمة المدين وقت ترتيب الرهن فحسب او أن الضمان يشمل ايضا الدين المستقبلة . ( نقض مدنى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الرابع - الفقرة ٨٧٧ )

مخازنه أو سفنه أو في الكمر ك أو مودعة في مخزن عمومي أو متى سلمت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقلها<sup>(١)</sup>

**مادة ٧٨** = إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة أن يقدم عريضة للقاضي المعين للأمور الوقتية في المحكمة الكائن محله في دائرتها ليتحصل منه على الاذن المذكور ، ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي المذكور وله أن يأمر بصلق اعلانات ودرجها في الجرائد إذا اقتضى الحال ذلك .<sup>(٢)</sup>

**مادة ٧٩** = كل شرط يرخص فيه للدائن أن يملك الشيء المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة للإجراءات المقررة أنفا يعتبر لاغيا .  
**مادة ٨٠** = تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها .<sup>(٣)</sup>

- 
- ١ - راجع نقض مدني ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٦ - سالف الإشارة بالفقرة السابقة .
  - ٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لما كان يبين مما قرره الحكم أنه أسس قضاؤه بالتعويض على أن البنك الطاعن قد وقع منه خطأ يستوجب مسئوليته ببيعه الفلال المرهونة لديه دون اتباع ما تقضى به المادة ٧٨ من قانون التجارة من وجوب التنبيه على المدين بوفاء الدين قبل استصدار إذن من القاضي بالبيع ، ولم يؤسس الحكم قضاؤه بالمسؤولية على مجرد امتناع البنك الطاعن عن رد الفلال المرهونة على نحو ما ذهب اليه الطاعن في طعنه - فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير صحيح . ( نقض مدني ١٩ / ٦ / ١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثامن - الفقرة ٥٢٢ )
  - ٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : مفاد نص المادتين ٧٦ ، ٨٠ من قانون التجارة أنه يشترط لصحة التظهير التاميني أن يكون مستوفيا للشروط المقررة قانونا للتظهير الناقل للملكية باستثناء شرط وصول القيمة فيستعاض عنه بأية عبارة تفيد أن الورقة التجارية قد سلمت الى المظهر اليه على سبيل الرهن والتظهير التاميني وإن كان لا ينقل الحق الثابت في الورقة المرهونة الى المظهر إليه بل يظهر هذا الحق للمظهر الراهن الا أن هذا التظهير يعتبر بالنسبة للمدين الأصلي في الورقة في حكم التظهير الناقل للملكية فتتطهر به الورقة من الدفوع ويكون للمظهر اليه مطالبة المدين بقيمة الورقة التجارية المرهونة إن رضاه أو قضاء بدعوى يقيمها عليه باسمه ، ذلك أن الدائن المرتهن يلتزم قانونا قبل الراهن بالمحافظة على الورقة المرهونة واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل قيمتها في ميعاد الاستحقاق ، لما كان

## الفصل الرابع

### في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم

**مادة ٨١** - الوكيل بالعمولة هو الذى يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل على ذمته في مقابلة اجرة أو عمولة (١).

ذلك وكانت السندات الاذنية موضوع الدعاى تضمنن تطهيرها عبارة « برسم الضمان » وكانت هذه العبارة تدل بجلاء على أن السندات قد سلمت الى البنك المطعون ضده على سبيل الرهن فيحق له مقاضاة الطاعنين الموقعين على تلك السندات ليطالبهما بقيمتها . ( نقض مدنى ١٩ / ٦ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - الفقرة ١١٤٦ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : متى كان الطاعن قد رهن سندا اذنيا للبنك تأمينا لقرض وظهر السند المرهون على بياض ونص في عقد الرهن على تخويله حق تحصيل قيمته دين قيد أو شرط وكان البنك - إعمالا لنص المادة ٨٠ من القانون التجارى وممارسته لمقه المكفول في عقد القرض - قد قام باخطار المطعون عليه الأول ( المدين ) بتطهير السند اليه تأمينا للقرض فقام هذا الأخير بالوفاء بقيمة السند قبل ميعاد الاستحقاق . فان هذا الوفاء يعتبر صحيحا في القانون . ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد حذر البنك في اليوم السابق على الوفاء من تحصيل قيمة السند المرهون لأن رهن السند للبنك وتخويله حق تحصيل قيمته يفيد عدم تمسك الراهن بأجل الاستحقاق الذى كان مقررا لمصلحته ولا يجدى الطاعن في هذه الحالة تمسكه بالمادتين ١٤٥ و ١٤٦ من القانون التجارى . ( نقض مدنى ٦ / ٤ / ١٩٦١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - الفقرة ١٠٨٤ ) كما ذهبت إلى أن : المادة ٨٠ من قانون التجارة إذ نصت على أن « تحصيل قيمة الاوراق التجارية المرهونة تكون بمعرفة الدائن المرتب لها » فان مؤدى هذا النص أن الدائن المرتب يلتزم قانونا قبل الراهن بالحفاظ على الشيء المرهون وبتحصيل قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق ويعتبر التطهير التاميني على ما جرى به قضاء محكمة النقض - في حكم التطهير الناقل للملكية بشأن تطهير الورقة من الدفوع فلا يكون للمدين الاحتجاج على الدائن المرتب حسن النية بالدفوع التى يجوز له الاحتجاج بها على الدائن الاصلى أو المظهرين السابقين بما في ذلك الدفع بانتضاء الالتزام أو انعدام سببه ولا يستطيع المدين مخالفة هذا الوضع والاحتجاج بالدفوع قبل الدائن المرتب إلا إذا اقام هو الدليل على أن الدائن المرتب لم يكن حسن النية وقت التطهير . ( نقض مدنى ٥ / ٣ / ١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - الفقرة ١١٢٩ )

( ١ ) جرى قضاء محكمة النقض على أن : ليس ما يمنع في القانون من أن يكون البائع وكلا

**مادة ٨٢ =** وهو الملزم دون غيره لموكله ولن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر .  
**مادة ٨٣ =** وإنما إذا عقد الوكيل بالعمولة عقدا باسم موكله بناء على إذن منه بذلك فلكل من الموكل والمعقود معه إقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للوكالة فقط .  
**مادة ٨٤ =** إذا عمل الوكيل بالعمولة عملا باسم الموكل بغير إذن منه في إظهار اسمه فتراعى في ذلك القواعد المقررة في شأن من يدير أو يعمل عملا لآخر بغير إذنه .<sup>(١)</sup>

**مادة ٨٥ =** للوكيل بالعمولة حق الامتياز على البضائع المرسلة أو المسلمة إليه أو المودعة عنده بمجرد الإرسال أو الإيداع أو التسليم وله أيضا حق حبسها فيقدم على غيره في استيفاء المبالغ التي اقترضها أو دفعها سواء كانت قبل إرسال البضائع أو استلامها أو في أثناء وجودها في حيازته ولا يكون هذا الامتياز إلا بالشروط المقررة في المادة ٧٧ . - وتدخل في ديون الوكيل الممتازة الفوائد والعمولة والمصاريف فضلا عن الأصل .<sup>(٢)</sup>

بالعمولة ولم يحرم القانون إجتماع الصفتين في شخص واحد حتى مع وحدة البضاعة ووحدة المشتري . ولا يغير من الأمر شيئا ألا يكون الوكيل بالعمولة قد قبض أجره لأن انعقاد الوكالة أمر مستقل عن قبض أجرها . ( نقض مدنى ٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٨٧٦ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية بطبيعة الشيء محل الوكالة فإذا كان من عروض التجارة اعتبرت الوكالة بالعمولة ومن ثم تسرى عليها أحكام قانون التجارة التي تجيز اعتبار الوكيل بالعمولة ضامنا تنفيذ العقد بناء على إرادة الطرفين ولو كانت ضمنية أو أعمالا للعرف التجارى . ( نقض مدنى ١٢ / ٣ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٨٧٨ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : الضمان في الوكالة بالعمولة لا يفترض ، بل يجب النص عليه صراحة في العقد . أو قيام قرائن قوية تدل على إنصاف النية إليه أو يثبت أن العرف جرى في مكان العقد وفي نوع التجارة على ضمان الوكيل بالعمولة . ( نقض مدنى ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٨٧٧ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : حولت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من المرسوم الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ بالموافقة على اللائحة العامة لبرصات الأوراق المالية ، السمسار الذى لم يحصل على الدفع أو التسليم من عميله الحق في طلب تصفية



- مادة ٨٦** = وللوكيل المذكور ايضا حق الامتياز على الاوراق التجارية المخصصة لسداد شيء مادامت تحت يده وله ايضا 'حق حبسها .
- مادة ٨٧** = امتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الامتيازات الاخرى .
- مادة ٨٨** = اذا بيعت البضائع وسلمت على ذمة الموكل فللوكيل بالعمولة ان يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالاولوية والتقدم على مداينى الموكل المذكور
- مادة ٨٩** = يجوز للوكيل بالعمولة ان يستحصل من القاضى على الاذن ببيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على دينه ان لم يأذن له موكله بذلك انما يجب عليه مراعاة الاجراءات المقررة فى المادة ٧٨ (١).

### الفصل الخامس

#### فى الوكالة بالعمولة للنقل وفى امانء النقل والمراكبية ونحوهم (٢)

العملية فى يوم العمل الثانى الذى يلى ارساله خطابا موسى عليه للعمل بغير تنبيه آخر أو انذار سابق أو تعليق اعلان ، وأساس هذا الحق انما يرجع الى ما شرعه القانون للسمسار بوصفه وكيلا بالعمولة من تحقيق امتيازته المقرر فى المادة ٨٥ من القانون التجارى على البضائع المرسلة أو المسلمة اليه أو المودعة عنده مع التيسير على السمسار المكلف بشراء الاوراق المالية باعفائه من الاجراءات التى تتطلبها المادة ٨٩ من قانون التجارة وهى ضرورة الحصول على إذن من القاضى بالبيع ولما كان هذا هو أساس حق السمسار ولم يكن أساس التنفيذ فى البورصة بمعرفة السمسار هو استعمال لحقه فى فسخ عملية البورصة التى عقدها وفى فسخ عقد الوكالة بينه وبين العميل بمجرد انتهاء المهلة التى يحددها فى الخطاب الموصى عليه الذى يرسله الى العميل طالبا فيه الوفاء وبغير حاجة الى قضاء ، وكان للوكيل بالعمولة كائى دائن مرتتهن الحق فى التنفيذ على مدينه يوم استحقاق الدين أو بعده ومتابعة التنفيذ الذى بدأه أو عدم متابعتة كيف يشاء دون أن يكون فى ذلك مسئولاً عن أى ضرر يلحق بالعميل المدين نتيجة لهبوط الاسعار بسبب مجرد التأجيل فحسب ، لما كان ذلك ، فإن الحكم إن قضى للسمسار بثمن الاوراق المالية محسوبا على يوم التصفية الفعلية لا يكون قد اخطأ فى القانون . ( نقض مدنى ٢٠ / ١ / ١٩٥٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السابع - فقرة ١٨٤٦ )

١ - يراجع نقض مدنى ٢٠ / ١ / ١٩٥٥ المذكور بالفقرة السابقة .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : هيئة البريد - وهى تباشر عملية نقل الطرود - تعتبر امينا للنقل ويعتبر عملها هذا تجاريا تحكمه المواد من ٩٠ - ١٠٤ من قانون التجارة

**مادة ٩٠** - يجب على الوكيل بالعمولة الذى يتعهد بنقل بضاعة بنفسه او بواسطة غيره برا او بحرا ان يقيد فى يوميته بيان جنس البضائع ومقدارها وكذلك الثمن المقدّر لها اذا طلب منه ذلك<sup>(١)</sup>

**مادة ٩١** - وهو ضامن لسرعة ارسال البضائع والأعيان على قدر الامكان ولوصولهما فى الميعاد المعين فى تذكرة النقل الا فى حالة القوة القاهرة الثابتة قانونا<sup>(٢)</sup>

**مادة ٩٢** - وهو ضامن للبضائع والأعيان اذا حصل فيها تلف او عدمت ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك فى تذكرة النقل او قوة قاهرة او عيب ناشئ عن نفس

التي توجب عليها نقل الرسائل وضمان سلامة وصولها وتسليمها للمرسل اليه وتحمل مسئولية الهلاك والتلف والتأخير ، ومسئوليتها فى هذه الحالة مسئولية تعاقدية تنشأ عن إخلالها بالتزامها فى تنفيذ عقد النقل . ( نقض مدنى ٢٩ / ٦ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٤٢ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : تعتبر مصلحة البريد امينة للنقل ووكيلة بالعمولة فى الوقت نفسه ويعتبر عملها هذا تجاريا تحكمه المواد ٩٠ وما بعدها من القانون التجارى التي توجب عليها نقل الرسائل والطرود وسلامة وصولها وتسليمها للمرسل اليه وتحمل مسئولية الهلاك والتلف والتأخير ، والمسئولية هنا بطبيعتها مسئولية تعاقدية تنشأ عن إخلالها بواجبها فى تنفيذ عقد النقل فتلتزم بالتعويض طبقا للقواعد المقررة فى القانون المدنى وفى نطاق مشروعية شروط الاعفاء من المسئولية او تحديدها . ومصلحة البريد بهذا الوصف ضامنة للخطأ الذى يقع ممن تعهد اليهم فى القيام ببعض المهمة الموكولة اليها ، ولا تستطيع ان تدفع عن نفسها المسئولية بخطأ أمين النقل الذى اختارته هى بغير تدّخل من صاحب الرسالة او الطرد طالما أن مرسوم ٢٠ / ٣ / ١٩٣٤ لم يرد به نص على اعفاء مصلحة البريد او تحديد مسئوليتها فى حالة وقوع خطأ جسيم ممن تعهد اليهم بأعمالها او بعضها .

( نقض مدنى ٢٢ / ٣ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٨٧٠ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : مسئولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفترضة أصلا طبقا للمادة ٩١ و ٩٢ من قانون التجارة ، ولا يعفيه منها إلا اقامته الدليل على القوة القاهرة أو العيب فى البضاعة أو خطأ أو أفعال من المرسل فإذا تلفت البضاعة ولم تثبت الوكيل بالعمولة المكلف بنقلها شيئا من ذلك فإنه يتحمل مسئولية هذا التلف ولا يكون المرسل هو المكلف بإثبات خطأ الوكيل بالعمولة فى هذه الحالة . ( نقض مدنى ٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٢٤٨ )

الشيء أو ما لم يقع خطأ أو إهمال من المرسل إنما له الرجوع على أمين النقل إذا كان له وجه<sup>(١)</sup>.

**مادة ٩٣** = ويكون الوكيل الأصلي بالعمولة ضامناً لأفعال الوكيل بالعمولة الذى وسطه وأرسل له البضائع إذا لم يعين التاجر فى خطاب الارسالية المتوسط المذكور فإن عينه فيه فلا يكون الأصلي ضامناً لأفعاله<sup>(٢)</sup>.

**مادة ٩٤** = البضائع التى تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرها فى الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك إنما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وأمين النقل المتعهدين بالنقل<sup>(٣)</sup>.

**مادة ٩٥** = تذكرة النقل هى عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل

**مادة ٩٦** = تذكرة النقل يجب أن تكون مؤرخة وأن يبين فيها جنس ووزن أو حجم الاشياء المراد نقلها فضلاً عن الشروط المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالميعاد المعين للنقل والتعويضات التى تستحق فى حالة التأخير . - وأن

---

١ - انظر نقض مدنى ٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ المذكور بالفقرة السابقة . . .  
 ٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : مسئولية وكيل النقل الأخير لا تنفى مسئولية وكيل النقل الأول الذى عهد اليه بالنقل فى جزء من المرحلة طبقاً للمادة ٩٣ من قانون التجارة . ( نقض مدنى ٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٨٧٥ )

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : الثابت فقهاً وقضاً أن المرسل اليه وإن كان طرفاً فى عقد النقل الذى انعقد بين المرسل والناقل إلا أنه يكسب حقوقاً ويتحمل بالتزامات من هذا العقد ومن بين تلك الحقوق الرجوع على الناقل بالتعويض فى أحوال الهلاك والتلف والتأخير . والمرسل إذ يرفع على الناقل دعوى المسئولية فى هذه الأحوال إنما يستعمل حقاً مباشراً وقد أقر المشرع له بهذا الحق فى المادة ٩٤ من قانون التجارة ومن ثم فلا جدوى من البحث عن الأساس القانونى لهذا الحق وهو ما احتدم الخلاف بشأنه . وإذا كان رجوع المرسل إليه على الناقل فى حالة هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخير فى نقلها على أساس إخلال الناقل بالتزاماته الناشئة عن عقد النقل الذى يعتبر المرسل إليه فى مركز الطرف فيه فإن هذا الرجوع يكون على أساس المسئولية التعاقدية . ( نقض مدنى ٢٩ / ٦ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٤١ )

يبين فيها اسم ومسكن الوكيل بالعمولة الذى يحصل النقل بواسطته واسم من  
هى مرسله اليه واسم امين النقل وصفته ومحلّه وان يبين فيها اجرة النقل وان  
يوضع عليها امضاء او ختم المرسل او الوكيل بالعمولة وان يكون على هامشها  
نياشين ونمر الاشياء المراد نقلها ويجوز كتابة التذكرة المذكورة تحت اذن  
شخص مسمى او تحت اذن حاملها او باسم شخص معين ويجب على المرسل  
بالعمولة ان يقيدھا فى دفتره بالتام بدون تخلل بياض بين الكتابة  
**مادة ٩٧** - امين النقل ضامن للاشياء المراد نقلها اذا تلفت او عدمت الا  
اذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الاشياء المذكورة او بسبب قوة قاهرة  
او خطأ او اھمال من مرسلها<sup>(١)</sup>

**مادة ٩٨** - اذا لم يحصل النقل فى الميعاد المتفق عليه بسبب قوة قاهرة فلا  
يترتب على التأخير الزام امين النقل بتعويضات  
**مادة ٩٩** - استلام الاشياء المنقولة ودفع اجرة النقل مبطلان لكل دعوى  
على امين النقل وعلى الوكيل فى ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذى حصل فيها  
ظاهرا من خارجها واما اذا كان غير ظاهري فيجوز اثباته بمعرفة محضر او شيخ  
البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور الا اذا حصل الاخبار بها فى ظرف

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على ان : عقد النقل يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان  
وصول الاشياء المراد نقلها سليمة الى المرسل اليه ، وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية  
فاذا تلفت هذه الاشياء او هلكت فانه يكفى ان يثبت المرسل اليه ان ذلك حدث اثناء تنفيذ  
عقد النقل ويعتبر هذا منه إثباتا لعدم قيام الناقل بالتزامه فتقوم مسؤولية الناقل عن هذا  
الضرر بغير حاجة الى اثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع هذه المسؤولية الا اذا اثبت هو  
ان التلف او الهلاك نشأ عن عيب فى ذات الاشياء المنقولة او بسبب قوة قاهرة او خطأ من  
مرسلها . ولا ينتهى عقد النقل الا بتسليم الاشياء المنقولة الى المرسل اليه ومن ثم فان التزام  
الناقل لا ينقضى بوصول تلك الاشياء سليمة الى جهة الوصول ولو اخطر المرسل اليه بوصولها  
واعذر باستلامها طالما انه لم يتسلمها فعلا فان الناقل يكون مسؤولا عن سلامتها وانما يكون  
له اذا شاء التخلص من هذه المسؤولية فى حالة امتناع المرسل اليه عن استلام هذه الاشياء  
ان يلجأ الى محكمة المواد الجزئية لاثبات حالتها والامر بايداعها احد المخازن او لالان له  
بيع جزء منها بقدر اجرة النقل وفقا للمادة ١٠٠ من قانون التجارة . ( نقض مدنى  
١٥ / ١٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٢٩ )

ثمان وأربعين ساعة من وقت الاستلام وقدم الطلب للمحكمة في ظرف ثلاثين يوما ويضاف الى هذين الميعادين ميعاد مسافة الطريق <sup>(١)</sup>

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : عدم اتباع المرسل اليه للقواعد الواردة بالمادة ٩٩ وما بعدها من قانون التجارة بشأن اثبات حالة البضائع الواردة اليه لا يسقط حقوقه قبل المرسل بل ولا قبل وكلاء النقل وامانه في احوال الفش والتدليس الواقع من ايهم كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٢ عقوبات . ( نقض مدني ٢٢ / ٢ / ١٩٣١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٢٤ )

كما ذهبت محكمة النقض الى أنه : متى كان الثابت أن البضاعة تلفت ولم يستلم المرسل اليه شيئا منها فلا يجدي الوكيل بالعمولة للنقل التمسك بالمادة ٩٩ من قانون التجارة دفعا لدعوى التعويض عن هذا التلف لرفعها عليه بعد ثلاثين يوما . إذ أن هذه المادة تستلزم حصول استلام المرسل اليه للبضاعة ودفع الاجرة . ( نقض مدني ٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٨٧٣ ) كما ذهبت الى أنه : إذ تنص المادة ٩٩ من قانون التجارة على أن « استلام الاشياء المنقولة ودفع اجرة النقل مبطلان لكل دعوى على امين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان الذي حصل فيها ظاهرا من خارجها » ، فإن مفاد ذلك ان المشرع اشترط لعدم قبول دعوى التعويض عن العيب الظاهر تحقق شرطين معا هما استلام المرسل اليه البضاعة ودفع اجرة نقلها وذلك لما يفيد هذان الامران مجتمعين من رضاه المرسل اليه بالعيب الذي كان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه .. ولئن كانت عبارة « دفع اجرة النقل » قد وردت في النص بصيغة عامة الا انه لما كان الدفع بعدم قبول دعوى المسؤولية في هذه الحالة يقوم على أساس افتراض تنازل المرسل اليه عن العيب الذي حدث اثناء عملية النقل وكان دفع الاجرة من المرسل لا يمكن ان يفيد هذا التنازل لان العيب لم يكن موجودا في هذا الوقت حتى يفترض التنازل عنه فان دفع الاجرة الذي يسقط به الحق في طلب التعويض عن العيب الظاهر هو دفعها من المرسل اليه عند استلام البضاعة لان دفع الاجرة في هذا الوقت مضافا اليه استلام البضاعة بغير تحفظ رغم ظهور تلفها هما اللذان تتوافر بهما القرينة على التنازل عن الحق في طلب التعويض عن ذلك العيب . ( نقض مدني ١٠ / ١١ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٣٦ )

جرى قضاء محكمة النقض على ان المراد بعبارة « الأوراق المحررة لأعمال تجارية » الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة هو الأوراق التي يتداولها التجار فيما بينهم تداول أوراق النقد خلفا عن الدفع النقدي في معاملاتهم التجارية . والمعنى الجامع في هذه الأوراق أنها تتضمن دفع مبلغ معين من النقود في أجل معين . ويمكن نقل ملكيتها من انسان لآخر بتظهيرها او بمجرد تسليمها بغير حاجة الى اجراء آخر يعطل تداولها او يجعله متعذرا .

**مادة ١٠٠** - إذا حصل الامتناع عن استلام الأشياء المنقولة أو وقع نزاع فيه يصير تحقيق حالتها وإثباتها بمعرفة أهل خبرة تعينهم محكمة المواد الجزئية ويجوز لهذه المحكمة أن تأمر بإيداع تلك الأشياء أو حجزها ثم نقلها إلى محل مؤتمن كمخزن الجمرك وأن تأمر أيضاً ببيع جزء منها بقدر اجرة النقل<sup>(١)</sup>.

فالأوراق التي لا تنتقل الحقوق الثابتة بها بمجرد التطهير ، والسندات التي يكون الدين بها مقسطاً ، والسندات التي تتصل بأمور أخرى بعيدة عن مجرد ثبوت الدين بصفة المدين وميعاد دفعه ، كتطبيق حلول أجل السداد على أمر خارجي غير مضي ميعاد الاستحقاق ، والالتزام المدين بأداء عمل معين لشخص دأته مع تعهده بسداد الدين - هذه الأوراق لا تعتبر من « الأوراق المحررة لأعمال تجارية » ، وأذن فعقد الاقارار بالدين الذي يشمل فضلاً عن هذا الاقارار بالدين تأميناً عقارياً والذي جعل السداد فيه على أقساط شهرية والذي يتضمن التزامات أخرى من جانب المدين لا علاقة لها بالديونية كاللزامه شراء بضائع من محل تجارة دائنه ، ويجعل هذا الالتزام مرتبطاً بالديونية ، ويترتب على عدم القيام بتنفيذه سقوط الحق في الأجل واستحقاق جميع الأقساط الشهرية - هذا العقد لا يمكن اعتباره « من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » على المعنى الذي تقصده المادة ١٩٤ من قانون التجارة . كما ذهب محكمة النقض إلى أن المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعد أن عدت الأوراق التجارية التي يسرى عليها التقادم المنصوص عليه فيها أردفت البيان بعبارة « وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » والمذكور بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الأوراق التجارية المحررة لأعمال تجار - والتي من خصائصها صلاحيتها للدوال باشتغالها على البيانات الإلزامية التي يطلبها المدين ومن بينها شرط الاذن وميعاد الاستحقاق . فإذا خلت الورقة من بيان منها أو من سائر البيانات الجوهرية الأخرى فإنها لا تعد من الأوراق التجارية التي عنتها المادة ١٩٤ من قانون التجارة والتي يخضع الحق الثابت فيها للتقادم الصريح . ( نقض مدني ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٥٧ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : عقد النقل يلقي على عاتق الناقل التزاماً بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل اليه .. وهذا الالتزام هو إلتزام بتحقيق غاية فإذا تلفت هذه الأشياء أو هلكت فإنه يكفي أن يثبت المرسل اليه أن ذلك حدث أثناء تنفيذ عقد النقل ويعتبر هذا منه إثباتاً لعدم قيام الناقل بالتزامه فتقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت هو أن التلف أو الهلاك نشأ عن عيب في ذات الأشياء المنقولة إلى المرسل اليه ومن ثم فإن إلتزام

**مادة ١٠١** = الاحكام التى اشتمل عليها هذا الفصل تسرى على ارباب السفن والعربات العمومية ومصالح السكك الحديدية ونحوهم ممن ينقلون الاموال

**مادة ١٠٢** = اذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فتقدر هذه القيمة بمعرفة المحكمة على حسب البيانات المذكورة في تذكرة النقل واما اذا كانت قيمتها مبينة فتقبل كافة الادلة ويجوز للمحكمة ان تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين

**مادة ١٠٣** = اذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو انتهائيا وصار اثبات قيمتها الحقيقية فيجوز الزام الخصم الذى تحصل على تعويض ازيد منها بأن يدفع مع وجود ذلك الحكم ضعف الفرق الزائد المعطى له بناء على الحكم المذكور وتضم الى ذلك المصاريف المنصرفة

**مادة ١٠٤** = كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى امين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع او بسبب ضياعها او تلفها تسقط بمضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالارساليات التى تحصل في داخل القطر المصرى وبمضى سنة واحدة فيما يختص بالارساليات التى تحصل للبلاد الاجنبية ويبتدىء الميعاد المذكور في حالة التأخير او الضياع من اليوم الذى وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش او الخيانة (١)

الناقل لا ينقضى بوصول تلك الاشياء سليمة الى جهة الوصول ولو اخطر المرسل اليه بوصولها واعذر باستلامها طالما أنه لم يتسلمها فعلا فان الناقل يكون مسئولاً عن سلامتها وإنما يكون له اذا شاء التخلص من هذه المسئولية في حالة امتناع المرسل اليه عن استلام هذه الاشياء أن يلجأ الى محكمة المواد الجزئية لاثبات حالتها والأمر بايداعها أحد المخازن أو للإذن له ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل وفقا للمادة ١٠٠ من قانون التجارة .

( نقض مدنى ١٥ / ١٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٣٩ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لئن كانت المادة ١٠٤ من قانون التجارة تقضى بأن كل دعوى ترفع على امين النقل بسبب تلف البضاعة تسقط بمضى مائة وثمانين يوما من يوم تسليم البضاعة الا أنه في حالة رفض المرسل اليه استلام البضاعة يسرى هذا الميعاد من تاريخ عرضها عليه لاستلامها ووضعها تحت تصرفه وهو ما يفيد النص الفرنسي للمادة المذكورة الذى نص على أن ميعاد التقادم المنصوص عليه فيها يسرى على حالة التلف من اليوم الذى كان يجب أن يحصل فيه تسليم البضاعة لا من يوم تسليمها كما ورد في النص العربى . هذا الى أن اشتراط التسليم الفعلى لبدء سريان هذا التقادم يؤدي في حالة رفض

## الفصل السادس

### في الكمبيالات

#### الفرع الاول

#### في صور الكمبيالات

**مادة ١٠٥** - تسحب الكمبيالات من بلد الى آخر او الى نفس البلد المحررة فيه - ويبين فيها اليوم والشهر والسنة اللاتى تحررت فيها والمبلغ المراد دفعه واسم من يلزمه الدفع والميعاد والمحل اللذان يجب الدفع فيهما ويذكر فيها ان القيمة وصلت - وتكون لحاملها او تحت اذن شخص ثالث او اذن نفس صاحبها ويوضع عليها امضاء الساحب او ختمه - واذا كتب من الكمبيالة عدة نسخ اى نسخة اولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا يذكر في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما ان الجميع يقوم مقام نسخة واحدة .

المرسل اليه استلام البضاعة بعد عرضها عليه الى اطالة مدة التقادم وبقاء مسئولية الناقل معلقة ومرونة بمشيئة المرسل اليه الامر الذى لا يمكن أن يكون قد اتجه اليه قصد الشارع الذى هدف من تقرير هذا التقادم القصير الى الاسراع في تصفية جميع دعاوى المسئولية التى ترفع على أمين نقل البضائع والناشئة عن عقد النقل قبل ان تضيق معالم الاثبات ويتعذر الوصول الى الحقيقة . ( نقض مدنى ٢٢ / ٥ / ١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٤٢ ) كما ذهبت محكمة النقض الى أن : المفاوضات التى تدور بين الناقل والمرسل اليه بشأن تسوية النزاع بينهما حول المسئولية عن تلف البضاعة ، وان كانت تصلح سببا لوقف تقادم دعوى المسئولية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من القانون التجارى متى كان يستفاد منها قيام المانع من المطالبة الا انها لا تصلح سببا لقطع التقادم ، إذ لا ينقطع التقادم إلا بالاسباب الواردة في المادتين ٣٨٢ ، ٣٨٤ من القانون المدنى وليس من بينها المفاوضات بين الدائن والمدين . ( نقض مدنى ١٤ / ٦ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٤٧ ) كما ذهبت إلى : أنه وان كانت المدة التى نصت عليها المادة ١٠٤ من قانون التجارة هى مدة تقادم يجرى عليها احكام الانقطاع واحكام التنازل الا ان شرط ذلك أن يكون الاقرار المدعى به كسبب للانقطاع او التنازل قد تضمن اعترافا بحق صاحب البضاعة في التعويض وبالمسئولية عن فقدها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ولا يعد كذلك الكتاب المرسل من أمين النقل الى المرسل اليه اذا كان مفاده الوعد ببحث شكوى المرسل اليه وتحري حقيقة الامر فيها . ( نقض مدنى ٣١ / ٥ / ١٩٥٦ - موسوعتنا



**مادة ١٠٦ =** لا يذكر فى الكمبيالة التى تحت اذن صاحبها وصول القيمة الا فى

اول تحويل .

**مادة ١٠٧ =** يجوز ان تسحب كمبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع فى

محل شخص آخر ويجوز سحبها ايضا بأمر شخص على ذمته .

الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٣١ ) كما ذهبت إلى أنه : لما كانت المادة ١٠٤ من قانون التجارة تنص على أن « كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وثمانين يوما فيما يخص بالرساليات التى تحصل في داخل القطر المصرى ويبدأ الميعاد المذكور في حالة التأخير والضياع من اليوم الذى وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة » وكان هذا النص يقرر مدة تقادم قصير يسرى على جميع دعاوى المسؤولية التى ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها ما لم يكن الرجوع عليه مبنيا على وقوع غش أو خيانة منه ، وكانت المحكمة من تقرير هذا التقادم القصير هي الاسراع في تصفية دعاوى المسؤولية الناشئة عن عقد النقل قبل أن يمضى وقت طويل تضيق فيه معالم الإثبات فان هذا النص بجمومه وإطلاقه ولتوافر حكيمته يشمل دعاوى المسؤولية التى يرفعها المرسل اليه على الناقل بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها لأن رجوع المرسل اليه في هذه الحالة يستند الى مسؤولية الناقل المترتبة على عقد النقل . ( نقض مدنى ٢٩ / ٦ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٤٠ ) كما ذهبت إلى أن : مسؤولية أمين النقل هي مسؤولية تعاقدية فاذا لم يتم بتسليم البضاعة الى المرسل اليه كان مسئولا عن نتيجة إخلاله بالتزامه ولا يدرا عنه هذه المسؤولية إلا أن يثبت أن عدم تسليم البضاعة أو ضياعها يرجع لسبب قهرى لا يد له فيه وانما ذلك مشروط بأن ترفع على أمين النقل دعوى المسؤولية في غضون المدة التى حددها قانون التجارة في المادة ١٠٤ . ( نقض مدنى ٣١ / ٥ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء التاسع - فقرة ٣٤٩ )

كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : اذا رفعت دعوى المسؤولية على أمين النقل بعد المدة المحددة في المادة ١٠٤ من القانون التجارى وتمسك أمين النقل بالتقادم القصير الذى تقرره هذه المادة فعلى المرسل اذا اراد أن يتقاضى الحكم بسقوط حقه بهذا التقادم أن يقيم هو الدليل على أن ضياع البضاعة كان مرجعه غشا أو خيانة وقعت من جانب أمين النقل أو عماله إذ أن مسؤولية أمين النقل في هذه الحالة ليست مسؤولية تعاقدية بل مسؤولية خطئية قوامها الخطأ المدعى به عليه . ( نقض مدنى ٣١ / ٥ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء التاسع - فقرة ٣٥٠ )

**مادة ١٠٨** - الأوراق الموصوفة بوصف كمبيالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها والكمبيالات التى ذكر فيها على غير الحقيقة اسم او صفة تعتبر سندات عادية اذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات ومع ذلك يجوز نقلها من يد الى يد بطريق التحويل وتعتبر مثل الأوراق التجارية اذا كتبت بين تجار او لاعمال تجارية - ولا يجوز لمن علم بذكر شيء من ذلك على غير الحقيقة ان يحتج به على الغير الذى لم يخبر به .<sup>(١)</sup>

**مادة ١٠٩** - اذا حصل من النساء او البنات اللاتى لسن بتأجرات سحب كمبيالة او تحويلها او قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملا تجاريا بالنسبة لهن

**مادة ١١٠** - الكمبيالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجارا او من عديمى الاهلية والتحويل والقبول المضاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط .

### الفروع النقص

#### في مقابل الوفاء

**مادة ١١١** - يعد مقابل الوفاء موجودا اذا حل ميعاد دفع الكمبيالة وكان المسحوب عليه مدينا للساحب او المسحوب على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساو بالاقبل لمبلغ الكمبيالة .

**مادة ١١٢** - قبول الكمبيالة يؤخذ منه وجود مقابل وفائها عند القابل وعلى الساحب دون غيره ان يثبت في حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة ام لا ان المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمتها وان لم يثبت ذلك فيكون ضامنا للوفاء ولو في حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة

١ - جرى قضاء محكمة النقض على ان : الأصل في الأوراق التجارية المعينة انها تعتبر سندات عادية تخضع لاحكام القانون المدنى متى كانت مستوفية الشروط اللازمة لهذه السندات الا اذا صدرت بين تجار او لاعمال تجارية فانها تعتبر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أوراقا تجارية طبقا للمادة ١٠٨ من قانون التجارة فتجرى عليها الاحكام العامة للأوراق التجارية ومعها حكم التقادم الخمسى المنصوص على في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . ( نقض مدنى ٢٢ / ٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة (١١٥٨)

وانما اذا اثبت الساحب فى الحالة المذكورة ان مقابل الوفاء كان موجودا فى ميعاد استحقاق الدفع واستمر الى الميعاد الذى كان يجب فيه عمل البروتستو فتبرا ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل فى منفعته .

**مادة ١١٢** ■ يجب على الساحب ولو عمل بروتستو بعد الميعاد المحدد لعمله ان يعطى لحامل الكمبيالة السندات اللازمة لاستحصله على مقابل الوفاء وتكون مصاريف ذلك على الحامل المذكور واما اذا افلس الساحب فيجب على وكلاء دائنيه اعطاء تلك السندات .

**مادة ١١٤** ■ مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء وجد عنده فى وقت تحرير الكمبيالة او فى وقت انتقال ملكيتها لشخص آخر او بعد ذلك يكون ملكا لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكمبيالة او لم يحصل القبول من المسحوب عليه .

**مادة ١١٥** ■ اذا افلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يكون لحاملها دون غيره من مدائنى الساحب المذكور الحق فى الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة فان افلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً فى ذمته فيدخل مقابل الوفاء المذكور فى روكية تقليسته واما اذا كان بضائع او اعيانا او اوراقا ذوات قيمة او مبالغ ويجوز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكمبيالة ان يسترد ما يكون من هذا القبيل .

**مادة ١١٦** ■ اذا وجدت عدة كمبيالات وكان مقابل الوفاء واحدا فيراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها فى استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكمبيالات الاخرى مقدما على غيره .

### الفرد الثالث

#### فى قبول الكمبيالات

**مادة ١١٧** ■ صاحب الكمبيالة والمحيلون المتناقلون لها يكونون مسؤولين على وجه التضامن عن القبول والدفع فى ميعاد الاستحقاق .

**مادة ١١٨** ■ الامتناع عن قبول الكمبيالة يصير اثباته بورقة رسمية تسمى بروتستو عدم القبول .

**مادة ١١٩** = متى اعلن بروتستو عدم القبول اعلانا رسميا وجب على المحيلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب ان يقدموا كفيلا ضامنا لدفع قيمة الكمبيالة فى الميعاد المستحق فيه الدفع او يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامنا الا مع من كفله سواء كان الساحب او المحيل .

**مادة ١٢٠** = من قبل كمبيالة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو افلس الساحب بغير علمه قبل قبوله .

**مادة ١٢١** = يلزم ان يوضع على صيغة قبول الكمبيالة امضاء القابل او ختمه وتؤدى هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكمبيالة بميعاد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت اطلاق القابل عليها وان لم تؤرخ فى هذه الحالة فتصير قيمة الكمبيالة مستحقة الطلب فى الميعاد المذكور فيها مسحوبا من يوم تاريخها .

**مادة ١٢٢** = يبين فى صيغة قبول الكمبيالة المستحقة الدفع فى محل غير محل اقامة قابليها المحل الذى تدفع فيه قيمتها او تحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها .

**مادة ١٢٣** = لا يجوز تقييد قبول الكمبيالة بشرط ما ولكن يجوز ان يكون قاصرا على قدر اقل من مبلغها وفى هذه الحالة يجب على حاملها ان يعمل البروتستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول .

**مادة ١٢٤** = يلزم قبول الكمبيالة فى وقت تقديمها او فى مدة لا تتجاوز اربعا وعشرين ساعة من وقت التقديم وان لم ترد لحاملها بعد الاربع والعشرين ساعة مقبولة او غير مقبولة كان من حجزها ملزوما بما يترتب على ذلك من التعويضات لحاملها .

### الفرع الرابع

#### فى قبول الكمبيالة بالواسطة

**مادة ١٢٥** = فى وقت عمل البروتستو على كمبيالة لعدم قبولها يجوز قبولها من انسان آخر يتوسط عن صاحبها او عن احد المحيلين ويكتب هذا التوسط على الكمبيالة ويذكر فى ورقة البروتستو ويوضع عليه التوسط امضاءه او ختمه - ويجب على المتوسط المذكور ان يعلن فوراً لمن توسط عنه والا فيكون ملزوما

بالمصاريف والتعويضات اذا اقتضاها الحال .

**مادة ١٢٦** - لاتزال حقوق حامل الكمبيالة محفوظة على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط ولا يجب على المتوسط المذكور ان يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع الا بعد عمل بروتستو عدم الدفع في الميعاد المحدد . - فان دفع قبل عمل البروتستو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة في عمله على المسحوب عليه في الاصل .

### الفرد الخامس

#### في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة

**مادة ١٢٧** - يجوز سحب الكمبيالة لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها او بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت الاطلاع . - او بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من يوم تاريخها . - او في يوم مشهور او معين كيوم عيد او يوم سوق موسم .

**مادة ١٢٨** - الكمبيالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الاطلاع عليها تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها .

**مادة ١٢٩** - يكون ابتداء ميعاد دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة لدفعها بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت الاطلاع عليها معتبرا من تاريخ قبولها او من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول .

**مادة ١٣٠** - تعد ايام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكمبيالة ، واذا كانت الكمبيالة واجبة الدفع بعد شهر او اكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخا فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول .

**مادة ١٣١** - والكمبيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانتهاؤ الموسم او في نفس يوم الموسم اذا كان لا يستمر الا يوما واحدا .

**مادة ١٣٢** - اذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة في يوم عيد رسمى فدفعها يكون مستحقا في اليوم الذى قبله .

### الفرع السادس

#### في تحويل الكمبيالة

**مادة ١٣٣** - الكمبيالة المحررة لحاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها ، اما ملكية الكمبيالة التي يكون دفعها تحت الاذن فتنقل بالتحويل .

**مادة ١٣٤** - يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه ان قيمتها وصلت ويبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء المحل او ختمه<sup>(١)</sup>

**مادة ١٣٥** - اذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وانما عليه ان يبين ما اجراه مما يتعلق بهذا الوكيل واذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسئولاً بصفة محيل . - وصيغة التحويل المتروكة على بياض وقت التحويل يجوز ان تكتب فيما بعد وانما يلزم ان يكون ما كتب مطابقا لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل .<sup>(٢)</sup>

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لئن كان يشترط في التظهير الناقل للملكية استيفاءه لجميع البيانات الالزامية الواردة في المادة ١٣٤ من القانون التجاري ومن بينها بيان سبب التزام المظهر وهو حصوله على قيمة السند من المظهر اليه الا أن القانون لم يشترط صيغة معينة لبيان وصول القيمة او كيفية وصولها ومن ثم فانه يكفي أن تتضمن صيغة تظهير السند الاذني لأمر البنك عبارة ( والقيمة بالحساب ) لبيان سبب التزام المظهر وهو سبق قيد القيمة بحسابه في البنك ، وبالتالي لاعتبار التظهير ناقلاً للملكية السند متى كان مستوفياً لباقي البيانات التي يتطلبها القانون . ( نقض مدنى ٥ / ٤ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٤٤ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : التظهير المعيب يعتبر - على ما تقضى به المادة ١٣٥ من قانون التجارة - توكيلا للمظهر اليه في قبض قيمة السند ، واذا كان المظهر اليه وكيلا في القبض والتحصيل ومكلفا بتقديم حساب للمظهر عن المبالغ التي قبضها والمصاريف التي أنفقها ، وهو ما عبّر عنه المادة المذكورة بقولها أن « عليه أن يبين ما اجراه مما يتعلق بهذا التوكيل » ، فقد وجب اعمالا لمضمون هذه الوكالة وتمكيننا للمظهر اليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر ان يسلم له بمقايضة الدين باسمه خاصة وان ذلك لحساب المظهر . ( نقض مدنى ٢١ / ٢ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٢٨ )

كما ذهبت محكمة النقض الى أن : القرينة الواردة بالمادة ١٣٥ من قانون التجارة ، وان كان من الجائز نقضها في العلاقة بين طرفي التظهير بالدليل العكسى ، فيستطيع المظهر اليه ان

يثبت في مواجهة المظهر بجميع طرق الاثبات أن التظهير ناقص انما قصد به في الحقيقة نقل الملكية ، الا انه لا يجوز قبول دليل ينقصها في مواجهة الغير ، فلا يستطيع المظهر اليه أن يقيم الدليل على عدم مطابقتها للحقيقة بالنسبة للمدين الاصل او أى شخص آخر ملتزم في الورقة من غير طرق التظهير . وذلك لأن هذا الغير قد اعتمد على الظاهر في الورقة ولم يكن عليه استقصاء حقيقة العلاقة المستترة بين طرق التظهير ، ولا يكون للمظهر اليه من سبيل للاحتجاج على الغير بهذه الحقيقة الا بالاقرار أو اليمين . ( نقض مدنى ٣١ / ١٠ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٢٧ ) كما ذهب إلى أن : التمسك بالقرينة الواردة في المادة ١٣٥ من القانون التجارى والتي تقضى باعتبار التظهير توكيلا اذا لم يتضمن البيانات الواردة في المادة ١٣٤ من ذات القانون هو دفاع يقوم على واقع ينفي التمسك به أمام محكمة الموضوع لبحثه وتحقيقه ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض مدنى ١٩ / ١ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٤٣ )

كما ذهب محكمة النقض الى أن : التظهير على بياض ، على ما يستفاد من نص المادة ١٣٥ من قانون التجارة - نوع من التظهير التوكيل ، تجرى عليه أحكامه - فيعتبر التظهير توكيلا للمظهر اليه في قبض قيمة الكمبيالة أو السند ، وإن كان المظهر اليه وكيلا في القبض والتحصيل ومكلفا بتقديم حساب للمظهر عن المبالغ التي قبضها والمصاريف التي انفقها فقد وجب - إعمالا لمضمون الوكالة وتمكينا للمظهر اليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر - أن يسلم له بمقاضاة المدين - باسمه خاصة - وأن كان ذلك لحساب المظهر . ( نقض مدنى ٢٨ / ١١ / ١٩٥٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٢١ ) كما ذهب أيضا إلى أن : تقضى المادة ١٣٥ / ٢ تجارى بأن صيغة التحويل المتروكة على بياض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيما بعد وانما يلزم أن يكون ما كتب مطابقا لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل ، ولكن لما كان التظهير التأميني يعتبر في حكم التظهير الناقل للملكية أى يظهر الدفوع فلا مصلحة للغير - المدين - في المنازعة في نوع التظهير إكان تظهيراً قصد أن يكون تاماً أو قصد أن يكون تأمينياً ، ولا جدوى من الادعاء بأن المقصود من التظهير كان الرهن لا نقل الملكية متى كان الحكم واحدا بالنسبة للدفع الذى يتمسك به قبل الحامل . ( نقض مدنى ٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٢٠ ) كما ذهب محكمة النقض الى انه : لا محل لأعمال حكم المادتين ١٣٤ ، ١٣٥ من قانون التجارة الخاصتين بتظهير الكمبيالة لاختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك ، وإن لم يضع القانون التجارى أحكاما خاصة بتظهير الشيك وكان العرف قد جرى على أن مجرد التوقيع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية وذلك تيسيرا لتداوله وتمكينا له من أداء وظيفته كأداة وفاء ، فإن هذا العرف يكون هو الواجب التطبيق ما لم يثبت أنه أراد التوقيع أن يكون

**مادة ١٣٦** - تقديم التواريخ في التحاويل ممنوع وأن حصل يعد تزويرا .<sup>(١)</sup>

### الفرد السابع

**في ملزومية صاحب الكميالة وقابلها ومحيلها**

**على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي**

**مادة ١٣٧** - صاحب الكميالة وقابلها ومحيلها ملزمون لحاملها بالوفاء على

وجه التضامن .<sup>(٢)</sup>

تظهير توكيلا . ( نقض مدنى ٧ / ٦ / ١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٦٤ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لا ينتفى سوء نية المظهر اليه الا في حالة ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر أما اذا كان التظهير قد حصل بعد الوفاء وهو فرض لم ينه الحكم المطعون فيه فإن ما قرره عن ثبوت صحة السند وحصول التخالص عن قيمته مع المظهر بعد اعلان البروتستو للمدين ( الطاعن ) لا يمنع من علم البنك المظهر اليه ( المطعون ضده ) بواقعة الوفاء التي تمت قبل تظهير السند اليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استغنى عن بحث القرائن التي ساقها الطاعن لاثبات سوء نية البنك وأهمها تقديمه تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو - وهو ما تنهى عنه المادة ١٣٦ من قانون التجارة - ولم يبت الحكم فيما اذا كان التظهير سابقا على التخالص او لاحقا له اذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو ، يكون مشوبا بفساد الاستدلال والقصور في التسبيب . ( نقض مدنى ٩ / ١ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٣٠ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : الأصل هو أن المظهر وفقا للمادة ١٣٧ تجارى يضمن لمن ظهر اليه دفع قيمة السند المظهر كما يضمن قبوله ولا تخلى مسؤوليته من هذا الضمان الا اذا كان متققا بين الطرفين على استبعاده . واذن فمتى كانت المحكمة إذ اعلمت القواعد الخاصة بأحكام التظهير في قانون التجارة قد استندت في هذا الخصوص إلى أن السندات الاذنية موضوع النزاع كانت عن ديون تجارية وأن تظهيرها كان عملا تجاريا ، لأن المظهر ( الطاعن ) والمدينين فيها تجار ، وقد ظهرت الى المطعون عليه عن الديون التجارية الواردة فيها ، فأصبح من المتعين إعمال حكم قانون التجارة على هذه السندات الاذنية التجارية وكان الاتفاق الحاصل بين الطاعن والمطعون عليه والمشار اليه في الحكم لا يتضمن صراحة او ضمنا اعفاء الطاعن من الضمان الذى توجبه قواعد التظهير وليس في أوراق الطعن ما يبيد وجود ورقة ضد بالمعنى الذى ذهب اليه الطاعن ، فانه يكون مسئولاً بقيمة السندات الاذنية المظهرة الى المطعون عليه متى كان المدينون بمقتضاها قد رفضوا قيمتها كما



**مادة ١٢٨ =** دفع قيمة الكمبيالة فضلا عن كونه مضمونا بقبولها وتحويلها يجوز ضمانه من شخص آخر ضمنا احتياطيا ويكون ذلك كتابة على ذات الكمبيالة او في ورقة مستقلة او بمخاطبة<sup>(١)</sup>.

**مادة ١٢٩ =** الضمان الاحتياطى يكون عن الساحب او المحيل ويلزم الضامن احتياطيا بالوفاء على وجه التضامن بالأوجه التى يلزم المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين .

**مادة ١٤٠ =** لا يجوز لضمن ساحب الكمبيالة ضمنا احتياطيا أن يحتج بعدم عمل البروتستو الا في الحالة التى يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به .

---

يكون تمسك الطاعن بتطبيق المادتين ٢٥١ و ٢٥٢ من القانون المدنى القديم في غير محله ( نقض مدنى ٥ / ٢ / ١٩٥٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٨٠ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على : أن قانون التجارة وقد أجاز بنص المادة ١٢٨ منه دفع قيمة الكمبيالة ضمنا احتياطيا فانه لا يتطلب ورود الضمان على السند ذاته وانما صرح بإيراده في ورقة مستقلة عنه او في خطاب عادى لكى يرفع عن الملتزم المضمون الحرج في ظهور الضمان بالسند ذاته وما ينطوى عليه من التشكيك في قدرته على الوفاء . فاذا كان الضمان ثابتا بملحق وثيقة التأمين للوفاء بقيمة بعض السندات الاذنية لأمر أحد المطعون عليهم ، وكان الثابت بوثيقة التأمين الاصلية التى حرد على اساسها هذا الملحق أن شركة التأمين تعهدت بضمان كل كمبيالة او سند اذنى يقدمه هذا المطعون عليه للخصم او للضمان خلال مدة التأمين وأن حوافظ الكمبيالات التى تعتمد عليها شركة التأمين تعتبر جزءا متمما للوثيقة وأن لهذه الشركة الحق في رفض ضمان اية كمبيالة خلال اسبوع من تاريخ استلامها ، واشترطت عند عدم الوفاء بقيمة اى سند في تاريخ استحقاقه أن يقوم المستفيد بتظهيره لشركة التأمين تظهيراً ناقلاً للملكية ويرسله لها مرفقا به بروتستو عدم الدفع وأن تقوم شركة التأمين من جانبها بإداء قيمته ، فان مؤدى كل ذلك مرتبطا بملحق الوثيقة أن التزام شركة التأمين بدفع قيمة السندات الاذنية موضوع الدعوى انما يكون من قبيل الضمان الاحتياطى الوارد على ورقة مستقلة شأنه شأن الضمان الوارد على السندات ذاتها . ولا يغير من طبيعة حصول الشركة على مقابل خدماتها للمطعون عليه المذكور مدامت صفة المتبرع قائمة في علاقاتها بحامل الورقة ، كما لا يغير من هذه الطبيعة قصر الالتزام بالضمان على الشركة الطاعنة لأن احكام الضمان غير مقررة بنصوص أمرة وأجاز المشرع بالمادة ١٢٩ من قانون التجارة الاتفاق على ما يخالفها . ( نقض مدنى ٣١ / ١٠ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٩١ )

**مادة ١٤١ =** يلزم اعلان البروتستو الى ضامن محيل الكمبيالة ضمانا احتياطيا كما يلزم اعلانه لنفس المحيل المذكور وان لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن .

### الفروع الثامن

#### في دفع قيمة الكمبيالة

**مادة ١٤٢ =** يلزم دفع قيمة الكمبيالة من صنف النقود المبينة فيها .  
**مادة ١٤٣ =** من يدفع قيمة الكمبيالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسؤولا عن صحة الدفع .  
**مادة ١٤٤ =** من يدفع قيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من احد في ذلك يعتبر دفعه صحيحا .<sup>(١)</sup>

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لا تبرأ ذمة البنك المسحوب عليه قبل عميله الذى عهد اليه بأمواله اذا ولى البنك بقيمة شيك مذيّل من الأصل بتوقيع مزور عليه لأن هذه الورقة لم يكن لها في أى وقت صفة الشيك أو الكمبيالة لفقدائها شرطا جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب ومن ثم فلا تقوم القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من القانون التجارى التى تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ويعتبر وفاء البنك بقيمتها وفاء غير صحيح لمصوله لمن لا صفة له في تلقيه وبالتالي فان هذا الوفاء - ولو تم بغير خطأ - من البنك لا يبرئ ذمته قبل العميل ولا يجوز قاتونا أن يلتزم هذا العميل بمقتضى توقيع مزور عليه لأن الورقة المزورة لا حجية لها على من نسبت اليه ولهذا فان تبعة الوفاء تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة اتقان التزوير وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه في الصك والا تحمل هو تبعة خطئه . ( نقض مدنى ١٩ / ١ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١١٥ ) كما ذهبت محكمة النقض الى أنه : متى كان الأصل أن ذمة البنك - المسحوب عليه - لا تبرأ قبل عميله اذا ولى بقيمة الشيك مذيّل بتوقيع مزور على الساحب باعتبار أن هذه الورقة تفقد صفة الشيك بفقدائها شرطا جوهريا لوجودها وهو التوقيع الصحيح للساحب . فلا تقوم أنثذ القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من قانون التجارة ، ويعتبر وفاء البنك بقيمة الشيك وفاء غير صحيح حتى ولو تم الوفاء بغير خطأ منه ، إلا أن ذلك مشروط بالا يقع خطأ من جانب العميل الثابت اسمه بالشيك والا تحمل الأخير تبعه خطئه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ثبوت خطأ الطاعن متمثلا في اخلاله بواجب المحافظة على مجموعة الشيكات المسلمة له من البنك فتمكن مجهول من الحصول على واحد منها وتزويره وصرفه قيمته فانه يكون قد أثبت الخطأ في جانب الطاعن وبين علاقة السببية

**مادة ١٤٥** - لا يجبر حامل كمبيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق .  
**مادة ١٤٦** - اذا دفعت قيمة الكمبيالة بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحا اذا كانت هذه النسخة مذكورا فيها ان الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من التسخ .  
**مادة ١٤٧** - من يدفع قيمة كمبيالة بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا بغير استرجاع النسخة التى عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحا بالنسبة لحامل النسخة التى عليها هذه الصيغة .  
**مادة ١٤٨** - لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كمبيالة الا في حالة ضياعها او تفليس حاملها .

**مادة ١٤٩** - اذا ضاعت كمبيالة ليس عليها صيغة القبول جاز لمستحق قيمتها ان يطالب بوفائها بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا .  
**مادة ١٥٠** - اذا كانت الكمبيالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا الا بأمر من القاضى المعين للامور الوقتية بشرط اداء كفيل .  
**مادة ١٥١** - من ضاعت منه كمبيالة سواء كان عليها صيغة القبول ام لا ولم يمكنه ان يقدم نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا يجوز له ان يطلب دفع قيمة الكمبيالة الضائعة وان يتحصل على ذلك بأمر القاضى بعد ان يثبت ملكيته لها بدفاته مع اداء كفيل .

**مادة ١٥٢** - وفي حالة الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التى حصلت بمقتضى ما ذكر في المادتين السابقتين يجب على صاحب الكمبيالة الضائعة ان يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتستو ويلزم ان يكون عمله في اليوم التالى ليوم حلول

---

بينه وبين الضرر الذى وقع وخلص من ذلك الى إلزام كل من الطاعنة والمطعون ضده بنصف قيمة الشيك موضوع النزاع في حدود ما حصله من وجود خطأ مشترك بين الطاعن والمطعون ضده فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة إنعدام رابطة السببية بين ما ارتكبه الطاعن من خطأ وبين الضرر الواقع فعلا متمثلا في صرف قيمة الشيك لمن زور امضاء الطاعن عليه يكون نعيًا غير سديد .

( نقض مدنى ٧ / ٣ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ٥٥٥ )

ميعاد دفع قيمة تلك الكمبيالة ويجب ان يعلن البروتستو الى الساحب والمحيلين اعلاناً رسمياً بالأوجه والمواعيد المقررة فيما سياتى لاعلانه ويجب عليه عمله في ابيعاد المذكور ولو لم يمكنه طلب صدور امر القاضى لعدم كفاية الوقت الذى مضى من عهد ضياع الكمبيالة .

**مادة ١٥٣** - يجب على مالك الكمبيالة الضائعة ان يطلب من محيلها الاخير استحصاله على نسخة ثانية منها وعلى المحيل المذكور ان يساعده ويأذن له باستعمال اسمه في اجراء اللازم عند محيله الذى انتقلت اليه الحوالة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكمبيالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكمبيالة التى ضاعت منه .

**مادة ١٥٤** - تعهد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ يبطل بعد مضى ثلاث سنين اذا لم تحصل في اثنائها مطالبة ولا دعوى امام المحاكم  
**مادة ١٥٥** - اذا عرض على حامل الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملاً لمبلغ الكمبيالة بتمامه وكل ما يدفع من اصل قيمة الكمبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومحيلها وعلى حاملها ان يعمل البروتستو على مابقى منها .  
**مادة ١٥٦** - لا يجوز للقضاة ان يعطوا مهلة لدفع قيمة كمبيالة .

### الفرد التاسع

#### في دفع قيمة الكمبيالة بالواسطة

**مادة ١٥٧** - الكمبيالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من اى شخص يتوسط عن صاحبها او عن احد محيلها ويصير اثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو او في ذيلها .

**مادة ١٥٨** - من دفع قيمة كمبيالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيحوز ما له من الحقوق ويلزم ما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات اللازم استيفاؤها فاذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ ذمة جميع المحيلين اما اذا كان عن احدهم فتبرأ ذمة من بعده منهم .

**مادة ١٥٩** - اذا تزاحم عدة اسخاص على دفع قيمة الكمبيالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمسؤولين اكثر من غيره واذا تقدم لدفعها من كانت مسحوبة عليه فى الاصل وعمل عليه البروتستولعدم قبوله يكون مقدما على غيره .

### الفرد العاشر

#### فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات

**مادة ١٦٠** - حامل كمبيالة مسحوبة من الارض القارة او من البلاد التى على سواحل البحر المتوسط او من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع فى القطر المصرى سواء كان بمجرد الاطلاع عليها او بعده بيوم او اكثر او بشهر او اكثر يجب عليه ان يطلب دفع قيمتها او قبولها فى ظرف ستة اشهر من تاريخها وإلا سقط حقه فى الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب اذا كان قد اوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه اما اذا كانت الكمبيالة مسحوبة من بلاد اوروبا الاخرى فيكون الميعاد ثمانية أشهر وإن كانت مسحوبة من اى بلد ابعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة . - وكذلك يسقط حق حامل الكمبيالة فى الرجوع المذكور اذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية او جهاتها التجارية لأجل دفعها فى البلاد الاجنبية بمجرد الاطلاع عليها او بعده بيوم او اكثر او شهر او اكثر ولم يطلب دفع قيمتها او قبولها فى المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة . - وفى حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الاحكام المتقدم ذكرها بالشروط التى تحصل بخلاف ذلك بين أخذ الكمبيالة وساحبها والمحيلين ايضا .

**مادة ١٦١** - يجب على كل حامل كمبيالة ان يطلب دفع قيمتها فى يوم حلول الميعاد .

**مادة ١٦٢** - الامتناع عن الدفع يلزم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع فى اليوم التالى لحلول ميعاد الاستحقاق وتزداد عليه مدة المسافة التى بين المحل

اللازم عمل البروتستوفيه ومركز المحكمة فاذا كان اليوم التالى لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمى فيعمل البروتستو فى اليوم الذى بعده<sup>(١)</sup> .

**مادة ١٦٣** - عمل البروتستو لعدم القبول او موت المسحوب عليه او تقليسه لا يترتب عليه معافاة حامل الكمبيالة من عمل البروتستو لعدم الدفع واذا افلس قابل الكمبيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها ان يعمل فوراً البروتستو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه - واذا كتب الساحب على الكمبيالة ان رجوعها يكون بدون مصاريف اغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعاة المواعيد المقررة للمطالبة والاجراءات المتعلقة بها واما اذا كتب احد

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : مفاد نصوص المواد ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٨٩ من قانون التجارة أن الشارع لم يقرر السقوط كجزاء للأعمال الا ليفيد منه المظهرين وحدهم ، فيجب على حامل السند الاذنى تحرير بروتستو عدم الدفاع ضد المدين الاصل محرر السند فى اليوم التالى للاستحقاق وعلان هذا البروتستو ورفع الدعوى خلال الخمسة عشر يوما التالية لعمل البروتستو ، وبذلك سواء رفعت الدعوى على المظهر بالانفراد او عليه هو والمدين الاصل محرر السند ، والا جاز للمظهر التمسك بسقوط حق الحامل لاماله فى عدم القيام بهذين الاجرائين ، (نقض مدنى ٣١ / ٣ / ١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٣٦ ) كما ذهبت محكمة النقض الى أنه : من المقرر أن شرط الرجوع بلا مصاريف يعطل الأحكام الواردة فى المادتين ١٦٢ ، ١٦٥ وما بعدهما من قانون التجارة فلا يلزم الحامل بعمل البروتستو أصلاً وأنه على فرض بطلانه فإن ذلك لا يؤثر على حق الحامل فى الرجوع على المظهرين وضمانهم . ( نقض مدنى ١٢ / ١١ / ١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٣٧ ) كما ذهبت الى أنه : أوجب القانون لرجوع الحامل على المظهرين وضمانهم الاحتياطيين تحرير بروتستو عدم الدفع فى اليوم التالى لميعاد الاستحقاق وعلان البروتستو وورقة التكليف بالحضور الى من يريد الرجوع عليه منهم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير البروتستو ، ورتب على إهمال أى من هذه الاجراءات سقوط حقه فى الرجوع ، إلا أنه يجوز إعفاء الحامل من كل او بعض هذه الواجبات بالاتفاق على شرط الرجوع بلا مصاريف ،والذى قد يرد بذات الورقة التجارية او فى ورقة مستقلة ، كما قد يكون صريحاً او ضمناً ، يستخلص من قرائن الحال فاذا لم يتخذ الحامل أى من الاجراءات التى أعفى منها بهذا الشرط فانه لا يجوز للمظهر او ضامنه الاحتكام بالسقوط - المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، وما بعدهما من قانون التجارة . ( نقض مدنى ٢٠ / ٥ / ١٩٧١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٣٥ )

المحيلين هذا الشرط فلا يعاقب حامل الكمبيالة من عمل البروتستو ولا من الاجراءات اللازم استيفاؤها لحفظ حقه فى الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور. (١)

**مادة ١٦٤** - يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع ان يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد او جميعهم معا ويجوز ايضا لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور. - ومطالبة الساحب فقط تبرىء المحيلين ومطالبة احدهم تبرىء المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم.

**مادة ١٦٥** - اذا طالب حامل الكمبيالة من حولها اليه وكانت مطالبته له بالانفراد وجب عليه ان يعلن اليه البروتستو المعمول وان لم يوفه بقيمة الكمبيالة يكلفه فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور امام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التى بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور. (٢)

**مادة ١٦٦** - بعد عمل البروتستو عن الكمبيالات المسحوبة من القطر المصرى المستحقة الدفع فى الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور فى المواعيد الآتى بيانها :

ثلاثة اشهر لبلاد الدول العلية الكائنة بقسم اوروبا القارة وبلاد فرنسا او ايطاليا واستراليا - واربعة اشهر لما عدا ذلك من البلاد التى فى ساحل البحر المتوسط وبلاد اوروبا. - وسنة لجميع البلاد الاخرى ويزاد على هذه المواعيد قدرها فى حالة حصول حرب بحرية.

**مادة ١٦٧** - اذا طالب حامل الكمبيالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين فى المواد السابقة.

**مادة ١٦٨** - لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد او الاجتماع فى عين المواعيد المذكورة وتبتدىء هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالى لتاريخ تكليفه بالحضور امام المحكمة.

١ - راجع قضاء النقض سالف الاشارة بالفقرة السابقة.

٢ - راجع نقض مدنى ١٣ / ١١ / ١٩٧٣ الفقرة قبل السابقة.

**مادة ١٦٩** - يسقط ما لحامل الكمبيالة من الحقوق على المحيلين بمضى المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكمبيالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها او بعده بيوم او اكثر او شهر او اكثر ولعمل بروتستو عدم الدفع وللمطالبة بالضمان على وجه الرجوع<sup>(١)</sup>.

**مادة ١٧٠** - يسقط حق المحيلين ايضا في مطالبة المتنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضى المواعيد السالف ذكرها كل واحد منهم فيما يتعلق به .

**مادة ١٧١** - وكذلك يسقط حق حامل الكمبيالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب اذا اثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكمبيالة حق المطالبة الا على المسحوب عليه .

**مادة ١٧٢** - يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاثة السابقة ويعود لحامل الكمبيالة الحق في مطالبة الساحب او المحيل اذا وصلت لاحدهما بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتستو او لاعلانه او للتكليف بالحضور امام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكمبيالة سواء كان وصولها الى الساحب او المحيل المذكور بواسطة حساب او بطريق المقاصة او بوجه آخر .

**مادة ١٧٣** - يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع زيادة على ماله من حق المطالبة على وجه الرجوع ان يهجز منقولات الساحب او القابل او المحيل حجزا تحفظيا بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات .

### الفصل الخامس عشر

#### في البروتستو

**مادة ١٧٤** - يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وانما لا يعمل البروتستو

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لئن كان تحرير احتجاج عدم الدفع شرط للرجوع على مظهرى الورقة التجارية وضمانهم فإنه لا يعتبر كذلك بالنسبة للرجوع على المدين الاصل وضمانه الاحتياطي . (نقض مدنى ١٦ / ٦ / ١٩٤٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٢٩)



الا بعد الامتناع عن القبول او الدفع ويصير اثبات الامتناع المذكور في محل من كان عليه دفع قيمة الكمبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء او محل من قبل الكمبيالة بطريق التوسط ويجوز اثبات جميع ذلك في ورقة واحدة .

**مادة ١٧٥** - تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكمبيالة حرفيا وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكمبيالة ويذكر ايضا في تلك الورقة حضور او غياب من عليه الدفع واسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر . - وذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان ممضى او مختوما من المعترف .

**مادة ١٧٦** - لا تقوم اى ورقة محررة من تجار او غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المراعى فيها الاجراءات المقررة الا في حالة ضياع الكمبيالة المنبه عليها فيما سبق .

**مادة ١٧٧** - يجب على المحضرين او الاشخاص المعينين لعمل البروتستات ان يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وان يقيدها بتعامها يوما فيوما مع مراعاة ترتيب التواريخ في دفتر مخصوص منمر الصفائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد في الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست وان لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للاخصام .

### الفصل الثاني عشر

#### في الرجوع

**مادة ١٧٨** - يكون الرجوع بسحب كمبيالة جديدة على من يرجع عليه حامل الكمبيالة الاصلية .

**مادة ١٧٩** - ولا يفنى تحرير الكمبيالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة .

**مادة ١٨٠** - وكمبيالة الرجوع المذكور هي كمبيالة جديدة يسحبها حامل الكمبيالة الاصلية على صاحبها او احد المحيلين ليحصل بها على قيمة تلك الكمبيالة الاصلية المعمول عنها البروتستو وعلى المصاريف التى صرفها وألرق الذى دفعه .

**مادة ١٨١** = اذا كانت الكمبيالة الاصلية مسحوبة من بلد الى بلد آخر فالفرق الذى يطالب به فى حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة لساحبها على حسب فرق السعر بين الجهة التى كانت الكمبيالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التى سحب منها اما بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكمبيالة الاصلية كمبيالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التى كانت الكمبيالة الاصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التى حصل فيها التحويل .

**مادة ١٨٢** = ترفق الكمبيالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع .

**مادة ١٨٣** = تشتمل تلك القائمة على اصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها البروتستو وعلى مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك وعوائد التمغه واجرة الخطابات ويبين فيها اسم من سحب عليه الكمبيالة الجديدة والسعر الذى بيعت به وتوضع عليها شهادة ائتين من التجار وترفق بها الكمبيالة المعمول عنها البروتستو ونفس ورقة البروتستو او نسخة منها وفى حالة ما اذا كانت كمبيالة الرجوع مسحوبة على احد المحيلين ترفق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة مثبتة لفرق السعر بين الجهة التى كانت الكمبيالة الاصلية واجبة الدفع فيها والجهة التى سحب منها .

**مادة ١٨٤** = لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كمبيالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بتسلسل الى ان يدفع اخيرا من الساحب انما لا يجوز فى اى حال من الاحوال ان يدفع الساحب فرقا اكثر من فرق السعر المقرر فى العبارة الاولى من المادة ١٨١ .

**مادة ١٨٥** = كل واحد من المحيلين يلتزم بفرق السعر الذى يترتب على كمبيالة الرجوع التى تسحب منه . - ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التى حصل فيها منه تحويل الكمبيالة الاصلية وبين الجهة التى يسحب عليها الكمبيالة الجديدة .

**مادة ١٨٦** = لا يجوز جمع فرق الاسعار بان يضم فرق السعر الى آخر بل يلتزم كل واحد من المحيلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب .

**مادة ١٨٧** = فائدة اصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتستو .

**مادة ١٨٨** - اما فوائد مصاريف البروتستو و فرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانونا فلا تحسب الا من يوم تقديم الطلب امام المحكمة طلبا رسميا .

### الفصل السابع

#### في السندات التى تحت اذن وفي السندات التى لحاملها وغيرها من الأوراق التجارية

**مادة ١٨٩** - كافة القواعد المتعلقة بالكبيالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وبتحاويلها وضمائها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بما لحامل الكبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات و يفرق السعر في حالة الرجوع والفوائد تتبع في السندات التى تحت الاذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون<sup>(١)</sup> .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : إذ نص المشرع بالمواد من ١٢٢ الى ١٤١ من قانون التجارة بالفرع السادس ( في الكبيالات ) على القواعد الخاصة بتحويل ( تظهير ) الكبيالة ومسئولية الساحب والقابل والمحيل ، والحق المشرع هذا الفصل بنص المادة ١٨٩ من قانون التجارة الوارد في الفصل السابع ( السندات التى تحت الاذن وفي السندات لحاملها ) وقرر بأن « كافة القواعد المتعلقة بالكبيالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وبتحاويلها وضمائها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بما لحامل الكبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات ... » تتبع في السندات التى تحت الاذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون « فان المشرع يكون قد افاد بهذه النصوص بأن قواعد تحويل ( تظهير ) الكبيالة لا تتبع في شأن السندات التى تحت الاذن الا اذا كانت معتبرة عملا تجاريا على مقتضى ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة على النحو السالف الإشارة اليه ، مما يخرج السندات المدنية من نطاق هذه القواعد بالقدر الذى تعتبر فيه متعلقة بالالتزام التجارى وحده دون الالتزام المدنى . ( نقض مدنى ٢٧ / ٦ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٢٥ )

كما ذهبت محكمة النقض الى أن : مؤدى نصوص المواد ١٢٢ الى ١٤١ و المادة ١٨٩ من قانون التجارة أن قواعد تحويل ( تظهير ) الكبيالة لا تتبع في شأن السندات التى تحت

**مادة ١٩٠** - يبين فى السند الذى تحت اذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب دفعه فيه ويذكر فيه ان القيمة وصلت ويوضح عليه امضاء او ختم من حرره . -  
واما السند الذى لحامله فيشتمل على البيانات المذكورة الا اسم من يدفع اليه المبلغ وتنتقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل .<sup>(١)</sup>

الاذن الا اذا كانت معتبرة عملا تجاريا على معنى ما نصت عليه الفقرة السابقة من المادة الثانية من قانون التجارة مما يخرج السندات المدنية من نطاق هذه القواعد ولو تضمنت شرط الاذن وذلك بالقدر الذى تعتبر فيه هذه القواعد متعلقة بالالتزام التجارى وحده دون الالتزام المدنى . واذا يعد تظهير السند من الدفع فى العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر اثرا من آثار التظهير التى تتلق وطبيعة الالتزام الصرلى وتستقل به الورقة التجارية بحسب ما تنهض به من وظائف ، وكان تطبيق هذا الاثر بالنسبة للسندات المدنية يترتب عليه إقصاء طبيعتها المدنية عنها وينم عن العنت والاجفاف بالمديتين فيها ، فان لازم ذلك هو اطراح هذا الاثر عند تظهير الورقة المدنية . ( نقض مدنى ١٧ / ٦ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٣٢ )

كما ذهبت محكمة النقض الى أن : مفاد المواد ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٨٩ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن التظهير الذى لا يتضمن جميع البيانات التى يتطلبها القانون هو تظهير لم يقصد به نقل ملكية السند الاذنى . وأن المظهر انما قصد بتوقيعه مجرد توكيل المظهر اليه فى قبض قيمة الصك لحسابه ولا يستطيع المظهر اليه ان يقيم الدليل على خلاف ذلك ، إلا بالاقرار او اليمين وذلك بالنسبة للمدين الاصل الذى يكون له ان يتمسك قبل المظهر اليه بكافة الدفعات التى له قبل المظهر ( نقض مدنى ١١ / ٣ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٣٦ )

كما ذهبت محكمة النقض الى أن : الفوائد المستحقة على أصل السند الاذنى متى كان معتبرا عملا تجاريا تسرى من تاريخ تحرير بروتستو عدم الدفع وفقا للمادتين ١٨٧ ، ١٨٩ من قانون التجارة . ( نقض مدنى ٦ / ٦ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٠٠ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : مؤدى نص المادة ١٩٠ من قانون التجارة انه يجب ان يحتوى السند الاذنى على البيانات الالزامية التى يتطلبها القانون ومن بينها ان يتضمن ميعادا للاستحقاق معينا او قابلا للتحمين ، وإن السند الذى يخلو من ميعاد الاستحقاق يفقد صفة كورقة تجارية ويصبح سندا عاديا ، لا تسرى عليه أحكام قانون الصرف - ومنها التقادم الخمسى - انما تسرى قواعد القانون العامة . ( نقض مدنى

**مادة ١٩١** - أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البلدة التى يكون الدفع فيها واما اذا كانت مسحوبة من بلدة اخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلافاً مدة المسافة. (١)

١٠ / ٢ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٩٥ ) كما ذهبت محكمة النقض الى أن : السند الذى يلتزم فيه المدين بدفع مبلغ معين في أجل معين ويكون قد استكمل الشروط المنصوص عليها في المادة ١٩٠ من قانون التجارة ، ومنها ضرورة اشتتاله على شرط الاذن او عبارة الامر للمستفيد بقيمته يعد سندا إذنيا ولو لم تذكر فيه عبارة التحويل صراحة ، لأن لازم شرط الاذن الذى يشمل السند أن يكون قابلا للتداول وأن تنتقل ملكية الحق الثابت فيه بمجرد التظهير بغير حاجة الى اتباع قواعد الحوالة المدنية ومجرد حذف عبارة التحويل لا ينقض مقتضى شرط الاذن . ( نقض مدنى ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٨٧ ) كما ذهبت محكمة النقض الى أن : أوجب قانون التجارة في شروط السند الاذن المنصوص عليها بالمادة ١٩٠ بيان اسم المستفيد مقرونا بشرط الامر ليكون السند قابلا للتداول بمجرد التظهير . وشروط الاذن للمستفيد او للحامل هو بيان لازم في الأوراق التجارية عموما ، والصك الذى لا ينص فيه على هذا الشرط او الذى ينص فيه على نقيضه - كأن به يذكر عبارة « بدون تحويل » - يفقد إحدى الخصائص الأساسية للأوراق التجارية فيخرج عن نطاقها ولا يمكن أن يندرج في إحدى صورها التى نظمها القانون ولا يجرى عليه التقادم الخمس بصرف النظر عما اذا كان قد حذر لعل تجارى أم لغيره . ( نقض مدنى ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٨٨ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : الشيك هو أداة وفاء يقوم فيه الورق مقام النقد . ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع . وهو المعبر عنه في المادة ١٩١ من قانون التجارة بالحوالة المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها ، والذى جاءت المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات حماية لصاحب الحق فيه ، فإن كانت الورقة الموصوفة بأنها شيك غير واجبة الدفع لدى الاطلاع فهى لا تعد شيكا ولا يسرى عليها حكم الشيك في القانون . والأوراق المشتبهة بالكمبيالة - ولكن لا تعد كمبيالة لعب فيها - حكمها انها إن كانت مستوفية العناصر اللازمة لذلك كانت سندات عادية خاضعة لأحكام القانون المدنى ، إلا أن تكون صادرة بين تجار او لأعمال تجارية فانها حينئذ تعتبر أوراقا تجارية طبقا للمادة ١٩٨ من قانون التجارة ، أى تجرى عليها أحكام القواعد العامة للأوراق التجارية ، مثل سريان التقادم الخمس والتداول

**مادة ١٩٢** - يجوز اثبات الرجوع الذى يحصل من مستحق تلك الأوراق بجميع الأدلة الجائز قبولها فى المواد التجارية اذا حصل منه ذلك فى المواعيد المذكورة .

**مادة ١٩٣** - اذا اثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها او من حرر الورقة المتضمنة امرا بالدفع ان مقابل وفائها كان موجودا ولم يستعمل فى منفعتها فحاملها الذى تأخر فى تقديمها تضيق حقوقه التى على محررها المذكور .

### الفصل الثامن

**فى سقوط الحق فى الدعوى فى مواد الأوراق التجارية بمضى الزمن**

**مادة ١٩٤** - كل دعوى متعلقة بالكمبيالات او بالسندات التى تحت اذن وتعتبر عملا تجاريا او بالسندات التى لحاملها او بالأوراق المتضمنة امرا بالدفع او بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق فى اقامتها بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع او من يوم عمل البروتستو او من يوم آخر مراعاة

بطريق التظهير وعدم الاحتجاج على حاملها بالدفع التى للمدين على المظهرين السابقين ، دون الأحكام الأخرى للكمبيالة مثل عمل البروتستو وضمان الوفاء بطريق التضامن فى حق صاحبها والمسحوب عليه والمحيل وما لحاملها من الحقوق وما عليه من الواجبات ..... الخ فهذه كلها خاصة بالكمبيالة الصحيحة . فاذا كانت الورقة محل الدعوى - الموصوفة بأنها شيك - مستحقة الدفع لا عند الاطلاع عليها بل فى يوم معين بالذات وكانت كذلك خالية من ذكر وصول القيمة فإنها لا تعد شيكا فى حكم القانون كما لا يمكن عدّها كمبيالة ولا سنداً إذنيا تجاريا ولذلك فلا يسرى عليها حكم ضمان الوفاء بالتضامن بين الساحب والمحيل . ( نقض مدنى ٢ / ١ / ١٩٤٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٠٣ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : متى كان الحكم إذ قضى بإلزام الطاعنين والمطعون عليه الثانى متضامنين بدفع المبلغ المحرر به الشيك قد قرر انهم موقعون جميعا على هذا الشيك وأن تعليق الطاعن الثانى الدفع فى يوم معين لا يجرّد السند من صفته التجارية ولأنه وإن كان قد فقد صفته كشيك فإنه يعتبر سنداً إذنيا تجاريا مادام موقعاً عليه من تجار ولعملية تجارية وقبلا للتحويل بمجرد التظهير إذ قرر الحكم ذلك فإنه لم يخالف القانون . ( نقض مدنى ١٩ / ٣ / ١٩٥٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٠٥ )

بالمحكمة أن لم يكن صدر حكم أول لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد وانما على المدعى عليهم تأييد براءة ذمتهم بحلفهم اليمين على أنه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين اذا دعوا للحلف وعلى من يقوم مقامهم او ورثتهم أن يحلفوا يميناً على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق من الدين.<sup>(١)</sup>

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المراد بعبارة « الأوراق المحررة لأعمال تجارية » الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة هو الأوراق التي يتداولها التجار فيما بينهم تداول أوراق النقد خلفاً عن الدفع النقدي في معاملاتهم التجارية . والمعنى الجامع في هذه الأوراق أنها تتضمن دفع مبلغ معين من النقود في أجل معين ، ويمكن نقل ملكيتها من انسان لآخر بتظهيرها او بمجرد تسليمها بغير حاجة الى إجراء آخر يعطل تداولها او يجعله متعذراً ، فالأوراق التي لا تنتقل الحقوق الثابتة بها بمجرد التظهير ، والسندات التي يكون الدين بها مقسماً ، والسندات التي تتصل بأمور أخرى بعيدة عن مجرد ثبوت الدين بذمة المدين وميعاد دفعه ، كتعليق حلول أجل السداد على أمر خارجي غير مضى ميعاد الاستحقاق ، والالتزام المدين بأداء عمل معين لشخص دائنه مع تعهده بسداد الدين - هذه الأوراق لا تعتبر من « الأوراق المحررة لأعمال تجارية » ، وإذن فعقد الاقرار بالدين الذي يشمل فضلاً عن هذا الاقرار بالدين تأميناً عقارياً والذي جعل السداد فيه على أقساط شهرية والذي يتضمن التزامات أخرى من جانب المدين لا علاقة لها بالمديونية كالتزامه شراء بضائعه من محل تجارة دائنه ، ويجعل هذا الالتزام مرتبطاً بالمديونية ، ويترتب على عدم القيام بتنفيذه سقوط الحق في الأجل واستحقاق جميع الأقساط الشهرية - هذا العقد لا يمكن اعتباره من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » على المعنى الذي تقصده المادة ١٩٤ من قانون التجارة . كما ذهبت محكمة النقض الى أن المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعد أن عدت الأوراق التجارية التي يسرى عليها التقادم المنصوص عليه فيها أربفت الببان بعبارة « وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » والمقصود بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الأوراق التجارية المحررة لأعمال تجارية والتي من خصائصها صلاحيتها للتداول باشتغالها على البيانات الإلزامية التي يتطلبها القانون ومن بينها شرط الاذن وميعاد الاستحقاق . فاذا خلت الورقة من بيان منها او من سائر البيانات الجوهرية الأخرى فانها لا تعد من الأوراق التجارية التي عنتها المادة ١٩٤ من قانون التجارة والتي يخضع الحق الثابت فيها للتقادم الصرفي . ( نقض مدني ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٥٧ )

كما ذهبت محكمة النقض الى أن : مؤدى نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة أن المقصود

بيوم حلول الدفع المنصوص عليه في هذه المادة هو الوقت الذي يستطیع فيه الدائن المطالبة بدفعه - وإذا كان الدائن في الأوراق المستحقة الدفع عند الاجل لا يستطيع المطالبة بالدين من يوم انشائها (نقض مدنى ١١ / ٦ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٥١)

كما ذهبت محكمة النقض الى انه يعتبر السند الاذنى تجاريا وفقا للمادة ١٩٤ من قانون التجارة متى كان تحريره عن عمل تجارى حتى ولو صدر من غير تاجر وإن فُعئ كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر السند الاذنى موضوع الدعوى سندا تجاريا لتحريره عن عمل تجارى هو قيام الحال عليه بشراء ارن للمحيل بصفته وكيلًا عنه بالعمولة كان غير منتج في الدعوى البحث فيما اذا كان الحال عليه وقت تحرير هذا السند محترفا التجارة أم غير محترف بها ومن ثم فإن ما ينهه الحال عليه على الحكم من انه اخل بحقه في الدفاع استنادا الى انه لم يرد على المستندات التي قدمها الى المحكمة للاستدلال بها على أن الحال عليه لم يكن في يوم ما تاجرا . هذا النعى يكون في غير محله . (نقض مدنى ١٠ / ٥ / ١٩٥١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٧٨)

كما ذهبت محكمة النقض الى أن : الفروض التي تعقدها المصارف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة وهي كذلك بالنسبة للمقترض مهما كانت صفته والفرض الذي خصص له . ولما كان السند المطالب بقيمته يعتبر عملا تجاريا لأنه محرر عن دين اقترضه المطعون ضده الأول بضمان الطامن من بنك الجمهورية وكان شكل الورقة التجارية منذ تحريره يفيض على جميع العمليات التي تتم على الورقة فيكسبها الصفة التجارية ، فإن دعوى رجوع الكفيل على المضمون في السند المعتبر عملا تجاريا تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . (نقض مدنى ٢١ / ١٢ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٤٠)

كما ذهبت محكمة النقض الى أن : الأصل في الالتزام مدنيا كان او تجاريا أن يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقا لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل وقرر تقادما قصيرا مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويستند هذا التقادم الخمسى على قرينة الوفاء إذ قدر المشرع أن سكوت حامل الورقة التجارية عن المطالبة بحقه مدة خمس سنوات يفترض معه أنه استولى حقه وهذا التقادم أوردت المادة ١٩٤ من قانون التجارة التي مفادها أن التقادم الخمسى الوارد فيها يقتصر تطبيقه على الدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية وهي الكمبيالة بدون قيد والسند الاذنى والسند لحامه والشيك متى اعتبر كل منها عملا تجاريا - أما عبارة « وغيره من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » والتي وردت بهذا النص فهي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعنى الأوراق التجارية الصادرة لعمل تجارى لا الأوراق غير التجارية ولو كانت



صادرة لعمل تجارى وأخص خصائص الورقة التجارية صلاحيتها للتداول أى ورقة مستقلة بنفسها وإن يتبين منها بمجرد الاطلاع عليها أن قيمتها مقدرة على وجه نهائى لا يدع محلا للمنازعة والتي يتداولها التجار بينهم تداول النقد بدلا من الدفع النقدي في معاملاتهم التجارية أى تتضمن دفع مبلغ معين من النقود في أجل معين ويمكن نقل ملكيتها من انسان لآخر بتطهيرها أو بتسليمها بغير حاجة الى إجراء آخر يعطل تداولها أو يجعله متعذرا ويبنى على ذلك أن التقدام الخمسى لا ينطبق على الفواتير التي تحمل بيانا لقيمة البضاعة التي اشتراها التاجر ومذيلة بتوقيع المدين فقط ولا على السند الاذنى أو السند لحامله اذا كان الدين الثابت بهما معلقا على شرط واقف في حين أنه ينطبق على الاوراق التجارية المعيبة أو الناقصة التي تتوفر فيها خصائص الورقة التجارية وتكون صادرة لانها تعتبر اوراقا تجارية طبقا للمادة ١٠٨ من قانون التجارة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر الايصال موضوع الدعوى المتضمن استلام الطاعن من مورث المطعون عليها مبلغا معينا من النقود لاستغلاله في الأعمال التجارية ليس من قبيل الاوراق المحررة لأعمال تجارية بالمعنى المقصود في المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقضى برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمته فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( نقض مدنى ٢٣ / ٣ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الرابع - فقرة ١٦٦٥ )  
كما ذهبت محكمة النقض الى أن : مفاد نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة ان التقدام الخمسى المنصوص عليه فيها يقوم على قرينة قانونية هي أن المدين اولى بما تعهد به ، ويشترط لقيام هذه القرينة الا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لاتزال مشغولة بالدين كأن يعترف صراحة أو ضمنا بأنه لم يسبق له الوفاء بالدين . وتمسك المدين ببطلان التزامه لعدم مشروعية سببه يتضمن إقرارا منه بعدم وفائه بهذا الدين ومن ثم فإنه لا يجوز له بعد إبداء هذا الدفاع أن يدفع بسقوط حق الدائن في المطالبة بالتقدام الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة .

( نقض مدنى ٢٤ / ٤ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الرابع - فقرة ١٦٥٨ )  
كما ذهبت محكمة النقض الى أن : المقصود بالحكم الذى يحول دون سقوط الحق في المطالبة بقيمة الورقة التجارية بمضى خمس سنوات في مقام تطبيق المادة ١٩٤ تجارى هو الحكم النهائى الصادر على المدين بمديونيته وإذا كان الحكم - المتمسك به - لم يتعد رفض الطعن بالانكار من جانب المدين وهو قضاء في مسألة متعلقة بالاثبات ولا ينطوى على قضاء قطعى في موضوع الحق ومن ثم فإنه لا يحول دون التمسك بالدفع بسقوط الحق بالتقدام الخمسى ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى الى قبول الدفع بتقدام الحق لخصى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاق آخر سند من سندات المديونية ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض مدني ٥ / ٤ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٥٦ )  
 كما ذهبت محكمة النقض الى أنه : متى كانت المطعون ضدها - وارثة الدين - قد تنازلت  
 عن الدفع بالجهالة واقتصرت على التمسك بالدفع بتقادم الدين وانتهت الى استعدادها لحلف  
 اليمين المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة فان - الدائنة - اذا لم تطلب توجيه  
 اليمين في هذه الحالة وقضت المحكمة بسقوط الدين بالتقادم فلا وجه لتعيب حكمها في هذا  
 الخصوص . ( نقض مدني ٢٦ / ١١ / ١٩٦٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الرابع - فقرة  
 ١٧٣١ )

كما ذهبت محكمة النقض الى أنه : لئن كان الدفع بإنكار الورقة العرفية من جانب المدين  
 يندفع قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصريح المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون  
 التجارة الا أن الدفع بالجهالة من وارث المدين - وهو يقوم على مجرد عدم العلم بأن الخط أو  
 التوقيع هو لمن تلقى الحق عنه - لا يتناقض مع قرينة الوفاء لانه لا يفيد بطريق اللزوم عدم  
 حصول الوفاء بالدين من المدين نفسه قبل وفاته على غير علم من الوارث . ( نقض مدني  
 ٢٢ / ٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٥٣ )

كما ذهبت محكمة النقض الى أن : اليمين التي أجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة  
 توجيهها من الدائن بدين صريح الى المدين المتمسك بالتقادم هي يمين حاسمة شرعت لمصلحة  
 الدائن لتأييد القرينة القانونية التي يركز عليها التقادم الخمسي المنصوص عليه في هذه  
 المادة - وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة التقادم - فلئن الدائن إذا لم يطلب توجيهها  
 فليس للمحكمة أن توجهها من تلقاء نفسها ولا عليها إن هي قضت بسقوط الدين بالتقادم  
 الخمسي . ( نقض مدني ١٣ / ٥ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٥٤٣ )

## الباب الثالث

### فى الإفلاس<sup>(١)</sup>

#### الفصل الأول

#### فى إشهار الافلاس

**مادة ١٩٥ =** كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك. <sup>(٢)</sup>

١ - قضت المحكمة العليا فى القضية رقم ٤ لسنة ٢ قضائية برفض الدعوى بعدم دستورية مواد الإفلاس الواردة فى الباب الثالث من القانون التجارى ابتداء من المادة ١٩٥ حتى المادة ٤١٩ ( الجريدة الرسمية فى ٢٧ / ٧ / ١٩٧٢ - العدد ٣٠ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن اشهار الافلاس فى التشريع المصرى وعلى ما يبين من نص المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو جزء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم التجارية نتيجة اضطراب مركزهم المالى ، واذ كان وصف التاجر لا يصدق الا على كل من يزاول التجارة على سبيل الاحتراف ، فانه يتعين على محكمة الموضوع قبل الحكم باشهار الافلاس التحقق من قيام صفة التاجر فى حق المدين الذى توقف عن دفع ديونه . وأن تبين فى حكمها الاسباب التى استندت اليها فى اعتباره تاجرا . ( نقض مدنى ٢١ / ١٠ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٢٥٤ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن التوقف عن الدفع المقصود فى المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال . ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دين أن تكون لديه اسباب مشروعة يعتبر قرينة فى غير مصلحته ، إلا انه قد لا يعتبر توقفا بالمعنى السالف بيانه ، إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عدرا طرا عليه مع اقتداره على الدفع . وقد يكون لمنازعة فى الدين من حيث صحته أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه لسبب من اسباب الانقضاء . ( نقض مدنى ٢٤ / ٢ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٧٨ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : حالة الوقوف عن الدفع هى مما يستلزم به قاضى الدعوى وله أن يستخلصها من الامارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض . ( نقض مدنى ٢٣ / ٢ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث -

**مادة ١٩٦** - الحكم بأشهار الافلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدائنيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها<sup>(١)</sup>.

(٨١) يشترط في الدين الذي يعتبر الوقوف عن دفعه سببا لاشهر الافلاس أن يكون خاليا من النزاع وعلى المحكمة المقدم اليها طلب شهر الافلاس أن تبحث المنازعات التي يثيرها المدين في شأن بطلان الدين أو إنقضائه بما يلزم لتقرير مدى جديتها على ضوء ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها . ( نقض مدني ٤ / ٤ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٦٩ ) وأنه يشترط للحكم بأشهار الافلاس استنادا الى حكم أو سند بالديونية أن يقدم هذا السند أو ذلك الحكم الى المحكمة التي تنتظر دعوى الافلاس لتحقيق أوجه النزاع بشأنه إذ قد يسفر بحث هذه الديون بعد تقديم الأحكام والسندات الخاصة لكل منها عن جدية هذه المنازعة بالنسبة لبعضها مما قد يتأثر به وجه الرأي في استظهار المركز المالي للمدين . ( نقض مدني ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٦٦ ) وأنه لا يشترط القانون للحكم بأشهار الافلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن الوفاء بها بل يجيز شهر افلاس المدين ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد ومن ثم فإن منازعة المدين في أحد الديون لا تمنع - ولو كانت منازعة جدية - عن شهر افلاسه لتوقفه عن دفع دين آخر ثبت للمحكمة أنه دين تجاري حال الأداء ومعلوم المقدار وخال من النزاع الجدي . ( نقض مدني ٢٨ / ٤ / ١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٦٠ ) وأن حالة الافلاس التي تغل يد المدين المفلس عن أن يوفي ديونه بنفسه لا تنقضي إلا بالحكم النهائي الصادر بشهر الافلاس ومتى كان ذلك كان للمحكوم ابتدائيا بشهر افلاسه أن يزيل حالة التوقف التي إنتابتها الى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه . فاذا ثبت لمحكمة الاستئناف زوالها فلا عليها اذا هي ألغت الحكم الابتدائي الصادر بشهر الافلاس . ( نقض مدني ٩ / ١٢ / ١٩٤٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٥١ ) وأنه متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب اشهار افلاس شركة فانه يتعين على المحكمة بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة المطلوب إشهار افلاسها سواء إتصل النزاع بقيام الشركة أم بصفتها التجارية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا النهج وانتهى بأدلة سائغة الى القول بقيام شركة واقع تجارية بين الورثة فان النعي عليه بمخالفة القانون أو بالقصور في التسيب يكون على غير أساس . ( نقض مدني ٢ / ٢ / ١٩٦١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٥٥ ) وأنه من المقرر أنه متى كان الدائن قد طلب اشهار افلاس مدينه التاجر حال حياته ، ثم توفي المدين أثناء نظر الدعوى فان اعلان الورثة لا يكون لازما ، وإنما يجوز لهم التدخل فيها دفاعا عن ذكرى مورثهم . ( نقض مدني ٢٢ / ٣ / ١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٨٢ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : اذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بشهر افلاس

**مادة ١٩٧** - الحكم باشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن محله فى دائرة اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه .

**مادة ١٩٨** - ( معدلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٤ ) - يجب على كل من افلس أن يقدم تقريره المذكور فى خلال خمسة عشر يوماً من يوم وقوفه عن دفع ديونه وفى حالة افلاس احدى شركات التضامن او التوصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامنين وبيان عنوانه

**مادة ١٩٩** - وعلى المفلس أن يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة او يذكر فيه الاسباب التى منعتة عن تقديمها .

---

الشركة والطاعن باعتباره شريكاً متضامناً فيها ، وكان للمحكمة أن تقضى بشهر الافلاس بغير طلب ومن تلقاء نفسها طبقاً للمادة ١٩٦ من القانون التجارى متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها توافر الشروط الموضوعية لذلك دون أن يعتبر قضاؤها هذا قضاء بما لم يطلب منها القضاء فيه لتعلق احكام الافلاس بالنظام العام ، فان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص لا يكون مخطئاً فى القانون . ( نقض مدنى ٢٨ / ٣ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٢٧ ) وأن تقديم طلب اشهار الافلاس من غير ذى صفة لا يترتب عليه حتماً الحكم بعدم قبول دعوى اشهار الافلاس ، إذ يجوز للمحكمة فى هذه الحالة وعملاً بنص المادة ١٩٦ من قانون التجارة أن تحكم من تلقاء نفسها باشهار الافلاس متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها أن المدين المطلوب افلاسه هو تاجر وأن شمة دائناً او دائنتين آخرين بدينين تجارية قد توقف هذا المدين عن وفاء ديونهم مما تتوافر معه الشروط الموضوعية فى خصوص اشهار الافلاس ، كما يجوز للمحكمة فى حالة توافر هذه الشروط أن تحكم من تلقاء نفسها باشهار الافلاس اذا كان طالب اشهار الافلاس دائناً ذا صفة فى طلب الافلاس ثم تنازل عن طلبه . واذن فمضى كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت الاسباب التى اوردتها أن الدين الذى صدر من أجلها الحكم باشهار افلاس أحد الشركاء المتضامنين هى كلها ديون مترتبة فى ذمة شركة التضامن ولم تكن ديناً مترتبة فى ذمة المفلس بصفته الشخصية كما اعتبرت الشركة متوقفة عن دفع الدين المشار اليها ورتبت على ذلك مسئولية باقى الشركاء المتضامنين عن وفاء هذه الدين وقضت باشهار افلاسهم ، فانه يكون غير منتج تمسك هؤلاء الشركاء بانعدام صفة وكيل الدائنين فى تقليسة شركتهم فى طلب اشهار افلاسهم . ( نقض مدنى ٧ / ٧ / ١٩٥٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٠ )

**مادة ٢٠٠ =** ويلزم ان تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تقويمها وعلى بيان ما له وما عليه من الدين وبيان الأرباح والخسارة وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها إمضاءه أو ختمه..

**مادة ٢٠١ =** فإذا طلب المدينون الحكم بأشهار الإفلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية وتسلم الى قلم كاتبها ويقيد فيه ملخصها فوراً .  
**مادة ٢٠٢ =** يلزم أن تشتمل تلك العريضة على اثبات او بيان الاحوال التى يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه .

**مادة ٢٠٣ =** يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة اقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين فى الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته .

**مادة ٢٠٤ =** يجوز لرئيس المحكمة فى الاحوال التى تستلزم الاستعجال ان يأمر بوضع الاختام على أموال المدين او بعمل اى طريقة اخرى من الطرق التحفظية .

**مادة ٢٠٥ =** اذا كان طلب الحكم بأشهار الإفلاس صادرا من وكيل الحاضرة الخديوية يعلن المدين بيوم الجلسة الذى عينه رئيس المحكمة للحكم فى ذلك ويكون اعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها .

**مادة ٢٠٦ =** يجوز للمحكمة ولو وكيل الحاضرة الخديوية أن يسمعا اقوال المدين قبل انعقاد الجلسة واذا طلب المدين ذلك منهما وجب عليهم استماعه .

**مادة ٢٠٧ =** يجوز أن يكون اعلان المدين بيوم الجلسة بميعاد اربع وعشرين ساعة وفى حالة شدة الاستعجال يجوز أن يكون الاعلان بميعاد اقل من ذلك ولو بميعاد ساعة واحدة .

**مادة ٢٠٨ =** تحكم المحكمة بأشهار الإفلاس بناء على طلب الوكيل عن الحاضرة الخديوية او من تلقاء نفسها من غير اعلان ولا تحديد ميعاد اذا فر المدين او اخفى ماله بالفعل أو كان أخذاً فى اختلاسه .

**مادة ٢٠٩ =** يجوز اشهار افلاس تاجر بعد موته اذا مات فى حالة وقوفه عن دفع ديونه انما لا يصح للمحكمة أن تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاء نفسها ولا لوكيل الحاضرة الخديوية او المداينين أن يطلبوا الحكم بالافلاس الا فى ظرف السنة التالية للوفاة .

**مادة ٣١٠** - وفى هذه الحالة اذا طلب وكيل الحاضرة الخديوية او المداينون اشهار الافلاس يسلم خطاب الاعلان او طلب الحضور امام المحكمة الى آخر محل كان مقيما فيه المتوفى بدون احتياج الى تعيين الورثة .

**مادة ٣١١** - الحكم الصادر باشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذا مؤقتا .

**مادة ٣١٢** - يبين فى الحكم الصادر باشهار الافلاس الوقت الذى وقف فيه المدين عن دفع ديونه وإن لم يبين فيه الوقت المذكور بيانا مخصوصا يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس وإن صدر ذلك الحكم بعد موت المحكوم بافلاسه فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة (١).

**مادة ٣١٣** - ينشر ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس بمعرفة وكلاء المداينين فى جريدتين تعينان لذلك فى نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية ويلصق ايضا الملخص المذكور فى اللوحة المعدة لذلك فى المحكمة الكائنة فى الجهة التى صار اشهار الافلاس فيها وفى محكمة كل جهة يكون فيها للمدين المفلس محل تجارة .

**مادة ٣١٤** - يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون فى حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر باشهار الافلاس وفى هذه الحالة يطلب حضور جميع الاخصام ذوى الحقوق باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين ذلك الوقت بثمانية ايام فى الجريدتين المعينتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق ايضا

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع او بتعديله له حجية مطلقة شأنه فى ذلك شأن حكم الافلاس وبذلك يسرى هذا التاريخ فى حق الكافة ولو لم يكونوا طرفا فى الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم . ( نقض مدنى ٢٩ / ٦ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٧٢ ) وأن تاريخ التوقف عن الدفع انما يتحدد فى حكم اشهار الافلاس تحديدا مؤقتا او فى حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ الا بطريق الطعن فى الحكم سواء بالمعارضة إعمالا للمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٤ من قانون التجارة او بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتداه يجعلها غير مقبولة قانونا . ( نقض مدنى ١٤ / ٢ / ١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٦٢ )

الاعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة . - ثم ينتظر ويلصق ملخص الحكم المتقدم ذكره بمعرفة وكلاء المدينين في الجرائد واللوحات التي نشر ولصق فيها ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس<sup>(١)</sup>.

**مادة ٢١٥** - يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة وللمحاكم التأديبية حال نظرها في دعوى بجلعة او بجنائية أن تنتظر ايضا بطريق فرعى في حالة الافلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس او سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون<sup>(٢)</sup>.

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن قانون التجارة اعفى رافع الدعوى بطلب تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع من اتباع اجراءات الاعلان المنصوص عليها في قانون المرافعات وذلك بنصه في المادة ٢١٤ منه على أن طلب حضور جميع الاخصام ذوي الحقوق يكون باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين وقت الوقوف عن الدفع بشمانية ايام في جريدتين من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية ويلصق الاعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلان بالمحكمة - وهذه المادة وان لم تنص صراحة على حالة تعديل وقت الوقوف عن الدفع مكنته بالنص على حالة تعيين هذا الوقت الا انها تنطبق في الحالتين لأن التعديل إن هو إلا تعيين جديد . ( نقض مدنى ٢٩ / ٦ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٧١ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع إذ أجاز في المادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة ، وللمحاكم الجنائية - أن تنتظر ايضا بطريق فرعى في حالة الافلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس ، لم يقصد بذلك تخويل المحكمة الابتدائية والمحاكم الجنائية مجرد رخصة في تقرير حالة الافلاس الفعلى بحيث يكون لها اذا ما طلب منها بطريق فرعى تقرير هذه الحالة الخيار في أن تبحث هذا الطلب او لا تبحثه وانما حقيقة ما قصده المشرع من هذا الجواز هو - على ما تفيدته عبارة الاصل الفرنسى للمادة ٢١٥ والمادة ٢٢٢ المقابلة لها في القانون المختلط الملغى - أن المشرع بعد أن استلزم في المادة ١٩٥ من قانون التجارة لاعتبار التاجر في حالة الافلاس صدور حكم بشهر افلاسه من المحكمة المختصة ، رأى استثناء من هذا الاصل أن يبيع للمحكمة المدنية الابتدائية وللمحاكم الجنائية تقرير حالة الافلاس الفعلى كلما طلب منها ذلك بصفة فرعية فالجواز هنا لا يعنى الا تقرير حق لهذه المحاكم على خلاف الاصل ومن ثم فليس للمحكمة الابتدائية - اذا طلب منها بصفة فرعية - اثناء نظرها دعوى خاصة بصحة ونفاذ عقد - بطلان هذا العقد بالتطبيق للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة ان تتخلى عن نظر هذا الطلب بحجة أن الامر في نظره او عدم نظره جوازى لها بل عليها أن تبحث ما اذا كانت حالة



**مادة ٣٦٦** - الحكم باشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع امواله وعن ادارة الاموال التى تؤول اليه الملكية فيها وهى فى حالة الافلاس ويوجب ايضا فرز روكية مداينى التركة الايلة للمدين عن روكية مداينى تقليسته (١).

الافلاس الفعلى قائمة وقت صدور هذا التصرف او غير قائمة وهل شروط المادة ٢٢٧ متوافرة او غير متوافرة ثم تقضى فى هذا الطلب بالقبول او الرفض شأنه فى ذلك شأن كل طلب يقدم اليها فتلتزم ببجته والفصل فيه . ( نقض مدنى ١٨ / ٥ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٥٦ ) وانه لما كانت احكام قواعد الافلاس تعتبر من النظام العام لتعلقها بتنشيط الائتمان فقد وضع المشرع نظاما قائما بذاته لوظف فيه حماية حقوق الدائنين مع رعاية المدين حسن النية وأن يكون ذلك تحت اشراف السلطة القضائية ومن أجل ذلك لم يجعل المشرع للدائن وحده حق طلب اشهار افلاس المدين بل خول ذلك ايضا للمدين ذاته والمحكمة من تلقاء نفسها كما اجاز بالمادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحاكم ولولم يصدر حكم من المحكمة المختصة بشهر الافلاس أن تستند الى حالة الوقوف عن الدفع لترتب بعض الآثار عليها كتوقيف عقوبات الافلاس بالتقصير وبالتدليس والطعن فى تصرفات المدين وهو ما يعتبر بمثابة اقرار حالة افلاس فعلى ، ويترتب على ذلك أن تنازل الدائن عن حكم اشهار الافلاس الذى يصدر بناء على طلبه غير مؤثر على قيام ذلك الحكم وإعمال آثاره لانه فى حقيقة الامر لم يصدر لمصلحته فحسب وإنما لمصلحة جميع الدائنين ولو لم يكونوا طرفا فى الاجراءات او كانوا دائنين غير ظاهرين . ( نقض مدنى ٤ / ٥ / ١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٥٧ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن النص فى المادة ٢١٦ من قانون التجارة - على أن الحكم باشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع امواله وعن ادارة الاموال التى تؤول اليه الملكية فيها وهو فى حالة الافلاس - يدل على أن حكم اشهار الافلاس يقل يد المدين عن ادارة امواله والتصرف فيها من يوم صدور الحكم بذلك ، وينشئ لجماعة الدائنين حق خاص على هذه الاموال ويصبحون من الغير بالنسبة الى تصرفاته المدنية ، ومؤدى ذلك انه اذا استلزم القانون لسريان التصرف على الغير اتباع اجراءات معينة لنفاذ التصرف كاشتراط ثبوت التاريخ ، ولم تتم هذه الاجراءات - حتى صدور حكم اشهار الافلاس فانها لا تسرى فى مواجهة جماعة الدائنين ، ولما كانت المادة ١٥ من قانون الاثبات قد نصت على أن المحرر العرقى لا يكون حجة على الغير فى تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ، فاذا لم يكتسب العقد الذى صدر من المفلس تاريخا ثابتا قبل صدور حكم اشهار الافلاس ، فانه لا يحتج به فى مواجهة جماعة الدائنين ، وهو ما يتفق والحكمة التشريعية التى ابتهاها المشرع من اشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة للغير وهى منع ما يقع فى

**مادة ٢١٧ =** ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار الا في وجه وكلاء الدائنين ومع ذلك اذا سبق صدور حكم بنزع العقار من يد المفلس المذكور وبيعه فيحصل البيع باذن مأمور التفليسة على ذمة روكية الدائنين مع عدم الاخلال بحقوق الامتيازات والرهون واختصاص الدائنين بالعقار المملوك لمدينه لوفاه دينه. <sup>(١)</sup>

المحررات العرفية عن طريق تقديم تواريخها غشا واضراراً بالغير ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأن عقد البيع العرفى سند ملكية المطعون ضدها يعتبر حجة على الطاعن بصفته وكيلًا لجماعة الدائنين ، ورتب على ذلك ان ما ورد في العقد بخصوص وضع يدها وتاريخه يكون حجة عليهم ، واستخلص أن وضع يدها استوفى شرائط القانونية من تاريخ العقد في ٢٥ / ٥ / ١٩٥٢ حتى ١ / ٤ / ١٩٦٩ تاريخ صدور أمر مأمور التفليسة باستلام الاطيان فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله ويتمين لذلك نقض الحكم . ( نقض مدنى ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٢٥٨ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة - الواردة في باب الافلاس وأن جرى بوجوب اختصام وكيل الدائنين في الدعاوى والاجراءات التي توجه ضد التفليسة سواء كانت متعلقة بمنقول أو بعقار الا انها لم ترتب جزاء على إغفال هذا الاجراء - وعلى ذلك لا يكون مجرد عدم اختصام وكيل الدائنين في دعوى من هذا القبيل سبباً لعدم قبولها وكل ما يترتب على عدم اختصامه هو عدم جواز الاحتجاج على التفليسة بحكم لا يكون قد صدر في مواجهة وكيل الدائنين . ( نقض مدنى ١٩ / ٢ / ١٩٥٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٥ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : مؤدى نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة أن تغل يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفاً فيها قبل اشهار افلاسه ، ويعتبر وكيل التفليسة من تاريخ الحكم بأشهار الافلاس الممثل القانونى لها ، ويضحي صاحب الصفة من تمثيلها دين المفلس في كافة الدعاوى يستوى في ذلك تلك المقامة من المفلس أو عليه أو التي ترفع مستقبلاً وأذ رفع الطعن الحال بهذه الصفة وكانت الخصومة في الاستئناف معقودة في حقيقتها بين المطعون عليها الثانية بصلتها الشخصية في هذا الطعن ، لا يغير في ذلك ودو اسم هذه الأخيرة في ديباجة الحكم المطعون فيه إذ أن المادة ٢١٨ من قانون التجارة تجيز للمفلس التدخل في الدعاوى التي ترفع على التفليسة إذ مجال انطباق هذه المادة أن يكون السندى مدعى عليه . ( نقض مدنى

**مادة ٢١٨** = اذا اقيمت دعوى على التقليلة جاز للمحكمة ان تقبل دخول المفلس فيها بصفة خصم .

**مادة ٢١٩** = الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه او عليه ..

**مادة ٢٢٠** = لا يجوز للمدينين أن يقيموا دعوى باسم المفلس الا بمصاريف من طرفهم ويكون الخطر عليهم ويشترط ان يكون ذلك في حضور وكلاء المدينين ويصدر الحكم لهم اذا اقتضاه الحال .

**مادة ٢٢١** = يترتب على الحكم باشهار الافلاس أن يصير ما على المفلس من الديون التى لم يحل اجل دفعها مستحق الطلب حالا واذا افلس من وضع امضاه على سند تحت الاذن او من قبل كمبيالة او سحب كمبيالة لم تقبل فيجب على ما عداه ممن يكون ملزوما بالدين أن يؤدى كفيلا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد ان لم يختار الدفع حالا .

**مادة ٢٢٢** = اجرة الاماكن التى تستحق الى انقضاء مدة الايجار لا تصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم باشهار الافلاس متى كان مرخصا للمفلس أن يؤجر من باطنه او أن يتنازل عن ايجاره لغيره فان لم يكن للمفلس حق الايجار من الباطن ولا حق التنازل عن الايجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الايجار وتعين الوقت الذى يبتدىء فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض ايضا وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة للأجرة والتعويض .

---

٥ / ٤ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٣١ ) وأن قاعدة المنع من مباشرة الدعاوى والاجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر افلاس المدين المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون التجارة لا تسرى الا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين اصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تامينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس المدين ، ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الاموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الافلاس او بعده . فللدائن المرتتهن رهنا رسميا الحق في التنفيذ على العقار المرهون في اى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى دينه من ثمن العقار المحمل بالرهن وما ألحق به من ثمرات وايرادات - إعمالا للمادة ١٠٣٧ من القانون المدنى . ( نقض مدنى ٢١ / ١ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٢٥٢ )

**مادة ٢٢٢** = اذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد اكثر من سنة فللمحكمة ان تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين .

**مادة ٢٢٤** = ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق بالايرادات المقررة مدة الحياة والايرادات المؤبدة وجميع الديون الواجبة الدفع بتقاسيط معينة بمواعيد يتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة يوم اشهار الافلاس .

**مادة ٢٢٥** = حصّة الدين المعلق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيل او يصير ايداعها بالكيفية التى يعينها مأمور التقليسة .

**مادة ٢٢٦** = الحكم باشهار الافلاس يوقف بالنسبة لروكية المداينين فقط تشغيل الفوائد لكل دين غير مضمون بامتياز او برهن منقولات او عقار او بتسجيل حق المداين فى اختصاصه بعقار مدينه لحصوله على دينه واما الديون المضمونة بما ذكر فلا يجوز طلب فوائدها الا من المبالغ المتحصلة من الاموال المخصصة للتأمين .

**مادة ٢٢٧** = اذا حصل من المدين بعد الوقت الذى عينته المحكمة انه وقت وقوفه عن دفع الدين او فى ظرف الأيام العشرة التى قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول او عقار او اذا وفى ديناً لم يحل اجله بنقود او بحوالاة او ببيع او بتخصيص مقابل للوفاء او بمقاصة او بغير ذلك فيكون جميع ما اجراه من هذا القبول لاغيا ولا يعتد به بالنسبة لروكية المداينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا اوراق تجارية . - ويكون ايضا لاغيا ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين او منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المداين من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل ذلك فى المواعيد المذكورة أنفا لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد .<sup>(١)</sup>

---

١ - جرى قضاء محكمه النقض على أن : مفاد نص المادة ٢٢٧ / ٢٥١ من قانون التجارة ، أن المشرع وقد ارتأى فى امر الرهن الذى يرتبه المدين خلال فترة الرية ضمانا لدين سابق عليه ، بما يميز هذا الدائن على الدائنين العاديين الآخرين فلا يخضع لقسمة الغرماء عند اجراء التوزيع ، فقد نص بالفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر ، على بطلان هذا الرهن وجوبا ، لأن تقرير المفلس لهذا الضمان الخاص خلال فترة الرية لاحد الدائنين دون أن يكن هذا الدائن قد اشترطه عند نشوء الدين وإنما يكن من قبيل التبرع له بهذا الضمان ، وقد نص المشرع فى الفقرة الاولى من ذات المادة على بطلان تبرعات المفلس .

**مادة ٢٢٨** = وكل ما اجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل اجلها او عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه باشهار افلاسه يجوز الحكم ببطلانه اذا ثبت ان الذى حصل على وفاء دينه او عقد معه ذلك العقد كان عالما باختلال اشغال المدين المذكور . - وفي كل الاحوال اذا كان القصد منها إخفاء هبة او حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس المذكور (١)

( نقض مدنى ٢٤ / ٦ / ١٩٧١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٩٦ ) انه : لما كانت صحيفة افتتاح الدعوى قد اقتصرحت على طلب بطلان عقد الراهن التأمينى الذى انشأه المدين الزامن لوقوعه بعد التاريخ الذى تحدد لتوقيفه عن دفع دينه ، واستند الطاعن فى ذلك الى المادة ٢٢٧ من قانون التجارة التى تحدثت عن البطلان الوجوبى لتصرفات المدين التى تقع بعد التاريخ الذى حددته المحكمة لتوقيفه عن دفع ديونه او عشرة ايام سابقة عليها ، وكذلك بطلان كل رهن او اختصاص وقع فى هذه الفترة عن دين سابق على تلك المواعيد ، ولم تخرج مذكرة الطاعن عن هذا المعنى وكان الدائن المرتهن قد نفى سوء النية عن تصرفه ولم يشر الطاعن امام محكمة الاستئناف الى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة التى تجيز الحكم ببطلان تصرفات المدين الأخرى ، التى تقع بعد تاريخ توقيفه عن دفع دينه ، اذا ثبت ان الطرف الآخر للتصرف كان عالما باختلال اشغال المدين ، فان ما قرره الحكم المطعون فيه من ان وكيل الدائنين لا يطعن على الدين ولا يعترض عليه يكون متقلبا مع الثابت فى الأوراق ولا يشوبه قصور او خطأ فى الاستخلاص . ( نقض مدنى ٢٢ / ١ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٩٤ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على انه : يشترط للحكم ببطلان تصرف المدين المفلس على مقتضى نص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة ان يقع التصرف على امواله خلال فترة الريبة وأن يعلم المتصرف اليه باختلال اشغال المدين ، فاذا كان الحكم قد حصل هذه الشروط من وقائع الدعوى الثابتة بأوراقها ومن اقوال الشهود التى اطمأن اليها ومن القرائن التى ساقها باعتبارها ادلة متساندة تؤدى فى مجموعها الى ما انتهى اليه من ان بيع المنقولات - الصادر من المفلس - وقع صوريا بالتواطؤ بين المفلس والمتصرف اليه لابعادها عن جماعة الدائنين ، وبالتالي الى ابطال تصرف المفلس واعتبارها من موجودات التقليلة فان الحكم لا يكون قد شاب قصور . ( نقض مدنى ١ / ٤ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٩٢ ) وأن بطلان العقود التى تعقد بمقابل بعد الوقوف عن دفع الديون وقبل صدور الحكم باشهار الافلاس طبقا لما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٢٨ تجارى هو بطلان جوازى . وقد اعطى المشرع سلطة تقدير ظروف التصرف بحكمه . ( نقض مدنى ٢٦ / ٤ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٨٨ ) وأنه لما كان القانون التجارى خلوا من نص

يجب للمتعاقدين مع المفلس بعدد من عقود المعاوضة - اذا ما قضى ببطلان هذا العقد طبقاً للمادة ٢٢٨ من ذلك القانون - أن يسترد من التقلية المقابل الذى قدمه للمفلس فان رجوع هذا المتعاقدين على التقلية بهذا المقابل لا يكون الا على أساس ما تقضى به القواعد العامة واذ كان لا يحق للمشتري من المفلس أن يستند في استرداد الثمن في التقلية على الالتزام بالضمان الناشئ عن عقد البيع لانه مادام هذا العقد لا ينفذ في حق جماعة الدائنين فإنه لا يمكن مطالبتهم بالالتزامات المترتبة عليه ومن ثم فلا يكون للمشتري في هذه الحالة من سند في الرجوع على التقلية سوى دعوى الاثراء بلا سبب متى توافرت شروطها . ( نقض مدنى ٣٠ / ٢ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٩١ ) وأنه وإن كانت المادة ٢٢٨ من قانون التجارة قد اعتبرت الجزاء الذى يجوز توقيعه في حالة إبرام المفلس عقوداً بمقابل في فترة الرية هو البطلان الا أنه في حقيقته ليس بطلاناً بالمعنى القانوني لأن البطلان يترتب عليه انعدام أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين بينما العقد الذى يقضى ببطلانه طبقاً لتلك المادة يظل صحيحاً ومنجاً لآثاره فيما بين عاقديه وانما لا ينفذ في حق جماعة الدائنين فالجزاء في حقيقته هو عدم نفاذ التصرف في حق هذه الجماعة ومن ثم فلا يجوز للمشتري من المفلس الذى يقضى ببطلان عقده طبقاً للمادة المذكورة أن يستند في مطالبة التقلية برد الثمن الذى دفعه للمفلس الى المادة ١٤٢ في القانون المدنى لأنها خاصة بالحالة التى يقضى فيها بإبطال العقد او ببطلانه بالنسبة للمتعاقدين . ( نقض مدنى ٣٠ / ٢ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٩٠ ) وأنه اذا كان عبء اثبات حصول الاثراء بلا سبب ومقداره يقع دائماً على الدائن المفتر فان المشتري من المفلس - اذا قضى ببطلان عقده طبقاً للمادة ٢٢٨ تجارى - لا يستطيع في جميع الأحوال أن يرجع بالثمن على التقلية الا إذا أثبت انه قد عادت عليها منفعة من هذا الثمن وبقدر هذه المنفعة يكون رجوعه عليها على الا يتجاوز ما يرجع به الثمن الذى افتقر به ويعتبر في هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين بهذه المنفعة وإذا حصل على حقه من اموال التقلية بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . أما اذا اخفق في هذا الاثبات فإنه لا يستطيع أن يسترد الثمن من اموال التقلية ولا يكون له في هذه الحالة الا أن ينتظر حتى تقل التقلية ثم يرجع على المفلس بضمان الاستحقاق طبقاً لما تقضى به المادة ٤٤٣ من القانون المدنى إذ أن العقد في العلاقة بينهما يعتبر قائماً وصحيحاً . وليس صحيحاً القول بتحويل المشتري من المفلس في هذه الحالة الحق في أن يشترك بالثمن في التقلية بوضعه دائناً عادياً في جماعة الدائنين يخضع مثلهم لقسمة الغرامه وذلك ما لم يثبت السندى ان الثمن الذى قبضه المفلس لم يعد باى نفع على جماعة الدائنين - ذلك ان هذا القول يقوم على أساس افتراض اثراء جماعة الدائنين من الثمن الذى قبضه المفلس والقاء عبء نقض هذه القرينة على عاتق السندى وفي هذا قلب لأوضاع الاثبات في دعوى الاثراء وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون . ( نقض مدنى ٣٠ / ٢ / ١٩٦٧ -

**مادة ٢٢٩ .** ويحكم ببطلان كل عقد بنقل الملكية على وجه التبرع في أى وقت حصل اذا كان المفلس عالماً في ذلك الوقت بقرب وقوع اشغاله في سوء الحال ولو كان الذي حصل له التبرع لم يعلم ذلك الا اذا كان التبرع هبة زواج لا مبالغة فيها. (١)

موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٢٨٠ ) وأنه متى كان المطعون عليه قد رفع الدعوى باستحقاق المحل الذى اشتراه من المفلس في فترة الريبة واختصم الطاعن في الدعوى باعتباره الدائن طالب الإفلاس الذى استصدر الأمر بوضع الاختام على ذلك المحل فدفع الطاعن بصورية عقد البيع ولكنه أخفق في دفاعه ولم يتابع وكيل الدائنين السير في الدعوى ولم يطعن في الحكم ، فانه يكون للطاعن وهو أحد الدائنين أن يطعن فيه اذ لكل صاحب مصلحة أن يطعن بالصورية وهي مغايرة لدعوى البطلان المنصوص عليها في المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ تجارى والدعوى البولييسية . ولا محل للاحتجاج في دعوى الاستحقاق المذكورة بعدم تحقيق دين الطاعن وعدم جواز اشتراكه في أى عملية من عمليات التظليسة اذ الطاعن لم يريد الاستئثار بمال من التظليسة بل قصد ابقاء العقار ضمن مال المفلس لصورية عقد البيع وذلك لصالح جميع الدائنين . ( نقض مدنى ٢٦ / ٤ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٨٩ ) وأنه لا يقضى بالبطلان طبقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة الا اذا ثبت علم المتعاقدين مع المفلس باضطراب احواله المالية اضطراباً يمكن معه افتراض شعور هذا المتعاقدين بقيام حالة التوقف عن الدفع . ( نقض مدنى ٣٠ / ٣ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٦٧ ) وأنه العلم باختلال اشغال المدين هو من مسائل الواقع التى يستخلصها قاضى الموضوع من الأدلة والقرائن القائمة في الدعاوى بلا معقب عليه من محكمة النقض مادام استخلاصه سائفاً . ( نقض مدنى ٩ / ١٢ / ١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٥٨ ) وأن الوفاء في فترة الريبة بالدين الحالية وإن كان يجوز الحكم ببطلانه طبقاً لنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة مهما كان مصدر الدين سواء أكان تعاقدياً أم ناشئاً عن فعل ضار وأياً كان تاريخ نشوئه سواء قبل فترة الريبة أم خلالها ومهما كان الاسلوب الذى اتبعه الدائن للحصول على الوفاء ودياً كان أم بطريق التنفيذ الجبرى الا أن ذلك مرهون بأن يتجم عن هذا الوفاء ضرر لجماعة الدائنين ، أما الوفاء الذى يتم نتيجة بيع الدائن المرتهن - الذى لا يخطر ضمن جماعة الدائنين - للبضاعة المرهونة حيازياً ، فلا تضار منه هذه الجماعة ولا تعود عليها أية مصلحة من إبطاله لأن للدائن المرتهن حق الأولوية في جميع الاحوال على الثمن الناتج عن بيع المال المضمون بالرهن . ( نقض مدنى ١٨ / ٤ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٩٧ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : العلم بإختلال اشغال المدين هو من مسائل الواقع التى يستخلصها قاضى الموضوع من الأدلة والقرائن القائمة في الدعوى بلا معقب عليه من

**مادة ٣٣٠** - وكذلك يصير الغاء جميع الاعمال والمشارطات ايا كانت وفي أى وقت وقعت اذا ثبت انها حصلت من الطرفين مع سوء القصد إضراراً بالمدينين ووجد الضرر بالفعل .

**مادة ٣٣١** - حقوق الامتياز والرهن العقارى المكتسبة من المفلس على الوجه المرعى قانوناً يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم باشهار افلاسه ومع ذلك يجوز الحكم ببطلان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه او في الايام العشرة التى قبل هذا الوقت اذا مضت مدة ازيد من خمسة عشر يوماً بين تاريخ عقد الرهن العقارى او الامتيازى وتاريخ التسجيل ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد في القانون لمسافة الطريق بين الجهة التى اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التى حصل فيها التسجيل .

**مادة ٣٣٢** - اذا دفعت قيمة كمبيالة بعد الوقت الذى تعين انه وقت وقوف المفلس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم باشهار افلاسه فلا تجوز اقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع الا على من سحبت الكمبيالة على ذمته واذا كان ما دفعت قيمته سنداً تحت اذن فتكون اقامة الدعوى على المحيل الأول ويلزم في هاتين الحالتين اثبات أن من طلب منه رد المدفوع كان عالماً بوقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت تحرير الكمبيالة او السند .

**مادة ٣٣٣** - جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المفلس المعدة لإدارة تجارته لأجل الحصول على اجر الاماكن المؤجرة اليه يصير توقيفها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم باشهار افلاسه مع عدم الاخلال بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذى يستحق به المالك وضع يده على اماكنه المستأجرة وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بازالته .

## الفصل الثانى

### فى تعيين مأمور التفليس

**مادة ٣٣٤** - تعين المحكمة فى الحكم باشهار الافلاس احد قضاتها مأموراً للتفليس ليلاحظ اجراءات وأعمال التفليس .

---

محكمة النقض مادام استخلاصه سائغاً  
( نقض مدنى ٩ / ١٢ / ١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٥٨ )



**مادة ٢٣٥ -** ويناط بهذا المأمور تعجيل أشغال التقلية بملاحظة إدارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالنازعات التي تنشأ عن التقلية .

**مادة ٢٣٦ -** لا يقبل التظلم من الأوامر التي تصدر من مأمور التقلية إلا في الأحوال المبينة في القانون ويرق التظلم في الأحوال المذكورة إلى المحكمة الابتدائية<sup>(١)</sup>.

**مادة ٢٣٧ -** يصير تحرير تقرير في كل شهر بالتقاليص المفتوحة ويقدم إلى المحكمة في أودة مشورتها .

**مادة ٢٣٨ -** يجوز للمحكمة أن تستبدل مأمور التقلية بغيره من القضاة .

### الفصل الثالث

#### في وضع الاختتام وفي الأحكام الأولية المتعلقة بشخص المفلس

**مادة ٢٣٩ -** تأمر المحكمة في الحكم الصادر بأشهار الإفلاس بوضع الاختتام وتأمّر عند الاقتضاء في هذا الحكم أو في أي حكم آخر صادر بناء على تقرير من مأمور التقلية بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة .

**مادة ٢٤٠ -** إذا وفي المفلس بما نص عليه في مادتي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن محبوباً بسبب آخر وقت أشهار إفلاسه فلا تأمر المحكمة بالمحافظة على شخصه في الحكم الصادر بأشهار الإفلاس ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن ترفع مؤقتاً أو كلية الإجراءات التحفظية التي أمرت بها سواء كان مع أخذ كفيل من المفلس يضمن حضوره متى طلبه وكيل المدينين أو مع عدم أخذ كفيل .

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : الأوامر التي يصدرها مأمور التقلية ولا تكون قابلة للتظلم وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة - هي تلك التي يصدرها في حدود اختصاصه المبين في القانون فإذا كان الأمر صادراً في شأن لا يدخل في إختصاصه كان قابلاً للتظلم منه أمام المحكمة الابتدائية . ( نقض مدني ٩ / ١٢ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٢٨ )

**مادة ٢٤١ -** يضع مأمور التفليسة الاختتام فوراً على مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاتره وأوراقه وأمتعته وموجوداته وتوضع الاختتام على جميع ذلك ممن يعينه المأمور المذكور عند الاقتضاء من مأمورى الحكومة أو مستخدميها ما لم يمكن جرد ما ذكر فى يوم واحد . فإذا أمكن الجرد فى يوم واحد قيصير الشروع فيه واستيفائه بدون انقطاع وفى حالة تفليس شركة التضامن أو التوصية توضع الاختتام على مركز الشركة الاصلى وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامنين .

**مادة ٢٤٢ -** يرسل كاتب المحكمة فى ظرف أربع وعشرين ساعة الى الوكيل عن الحضرة الخديوية ملخصاً من الحكم الصادر بأشهار الافلاس مشتملاً على المهم من البيانات والاحكام التى فى ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور أيضاً ان يرسل ملخصاً من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم بأشهار الافلاس سواء اكان بحبس المفلس أو بالتحفظ عليه أو برفع الاجراءات التحفظية مؤقتاً أو كلية .

**مادة ٢٤٣ -** الاحكام التى تشتمل على الأمر بحبس المفلس أو التحفظ عليه يصير تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو وكلاء المداينين .

**مادة ٢٤٤ -** اذا كانت نقود المفلس الموجودة لا تفى بمصاريف الحكم ومصاريف لصق الاعلانات ونشرها فى الجرائد ووضع الاختتام وحبس المفلس فالمصاريف التى تختص بمأمورى المحكمة تقيد فى الحساب والمصاريف الأخرى تدفع من المأمور بتحصيل المصاريف القضائية بعد صدور امر بذلك من مأمور التفليسة ويكون وفاء المبالغ المدفوعة أو المقيدة بالامتياز من اول مبلغ يتحصل من اموال المفلس .

## الفصل الرابع

### فى تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم

**مادة ٢٤٥ -** تعين المحكمة فى حكمها بأشهار الافلاس وكلاء أو أكثر عن المداينين توكيلاً مؤقتاً (١).

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : السنديك هو الممثل لجماعة الدائنين الذى يعمل بإسمها فى كل ما له علاقة بأموال التفليسة كما يمثلهم فى الدعوى التى ترفع عليهم وهو بذلك يملك المطالبة بالحقوق التى تعلقت بها حقوق هذه الجماعة كما يملك المطالبة بإلغاء ما اكتسبه

**مادة ٢٤٦ -** على مأمور التفليسة أن يدعو فوراً بموجب خطابات واعلانات تدرج في الجرائد جميع المدينين المذكورة أسماؤهم في الميزانية أو المظنون أنهم مدينون لاجتماعهم في يوم معين تحت رياسته بميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس .

**مادة ٢٤٧ -** ويكتب محضر بأقوال وملحوظات المدينين ويقدم الى المحكمة وهي تبقى الوكلاء الأول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة أو تعين وكلاء آخر بدلهم .

**مادة ٢٤٨ -** الوكلاء المعينون عن المدينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة أن تستبدلهم في الأحوال وبالكيفيات الآتى بيانها فيما بعد .<sup>(١)</sup>

**مادة ٢٤٩ -** يجوز في كل وقت إبلاغ عدد وكلاء المدينين الى ثلاثة ويصح انتخابهم من الأجانب عن الروكية ويجوز لهم أيا كانت صفتهم أن يأخذوا بعد أداء حساب ادارتهم تعويضاً تعينه المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة .

وتجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من أى شخص ذى شأن في ذلك اذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التقدير.<sup>(٢)</sup>

الغير من حقوق المدين حماية لحقوق مجموع الدائنين ورد هذه الحقوق إلى أموال التفليسة .  
( نقض مدنى ٢٤ / ٦ / ١٩٧١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٢٢ )  
١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه :

ما لم يصدر أمر بعزل السنديك فإن تمثيله لدائنى التفليسة لا ينتهى إلا بإنهاء التفليسة بأحد الطريقين اللذين وضعهما القانون التجارى لإنهائها وهما الصلح واتحاد الدائنين وبإتباع الاجراءات الخاصة بهما ومن ثم فلا تنتهى مامورية السنديك ولا تنزل صفته في تمثيل الدائنين بقيام الدائن الذى حكم بإشهار الافلاس بناء على طلبه بتصفية أعماله التجارية ولا بمغادرة أراضى الجمهورية . ( نقض مدنى ٣٦ / ١٢ / ١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٦ )

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : - ليس بلازم أن يتضمن القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين المعين في التفليسة اسم الملتزم بهذه الأتعاب وصفة الإلتزام بها أو أية بيانات أخرى عن هذا التعويض سوى التقدير نفسه الذى عينته المحكمة مادام ذلك مفهوماً بمقتضى أحكام المادتين ٢٤٩ ، ٣٦٦ تجارى . نقض مدنى ١٥ / ١١ / ١٩٥٦ - موسوعتنا

**مادة ٢٥٠ -** لا يجوز أن يعين وكلاء عن المدينين من كان قريبا أو صهرا للمفلس الى الدرجة السادسة بدخول الغاية .

**مادة ٢٥١ -** اذا اقتضى الحال استبدال واحد أو أكثر من الوكلاء أو ضم وكيل أو أكثر اليهم يعرض ذلك مأمور التفليسة الى المحكمة وهى تعين من يلزم تعيينهم بدون احتياج لجمع المداينين ثانيا .

**مادة ٢٥٢ -** اذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز لهم اجراء أى عمل الا باجتماعهم معا عدا الحالة التى يأذن فيها مأمور التفليسة لواحد منهم أن يعمل تحت مسؤولية شخصه عملا معيناً أو عدة أعمال معينة فينفرد حينئذ فى اجراء ذلك .

**مادة ٢٥٣ -** يجوز لوكلاء المداينين أن يوكلا بعضهم بعضا فى العمل .

**مادة ٢٥٤ -** وهم متضامنون فيما يتعلق باجراءات ادارتهم .

**مادة ٢٥٥ -** اذا حصل التشكى فى أى عمل من أعمال الوكلاء يحكم فيه مأمور التفليسة فى مدة ثلاثة أيام ويجوز التظلم من الحكم المذكور أمام المحكمة الابتدائية .

**مادة ٢٥٦ -** يجوز لمأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على التشكى الواقع من المفلس أو من بعض المداينين عزل واحد من الوكلاء أو أكثر .

**مادة ٢٥٧ -** اذا لم يحصل من مأمور التفليسة فى ظرف ثمانية أيام ما يلزم فى شأن التشكى المقدم له بقصد عزل الوكلاء أو حصل منه رفضه يجوز رفع هذا التشكى الى المحكمة وهى تسمح فى اودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجلسة فى طلب العزل .

---

الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٣ ) وأن المعارضة التى اجازها القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٩ من قانون التجارة فى تقدير آتاعب وكيل الدائنين إنما هى قاصرة على الاسس التى يقوم عليها استحقاق هذا التعويض وتحديد مقداره ، فمتى كان المفلس قد عارض فى التقرير الصادر بتقدير تلك الآتاعب وبنى معارضته على القول بعدم وجود صفة له فى الالتزام بها وتعييب شكل القرار المعارض فيه لعدم بيان اسم الملتزم بها وصفة الالتزام - فان هذا النعى يكون غير منتج لعدم استناده الى أساس قانونى . ( نقض مدنى ١٥ / ١١ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٣٣ )

**مادة ٢٥٨ -** يجوز للمحكمة اذا لم تجد خطأ من الوكلاء أن تأمر باستبدالهم فقط اذا رأت في ذلك نفعاً للمدائنين .

## الفصل الخامس

### في وظائف وكلاء المدائنين

#### الفروع الأولى

##### في القواعد العمومية

**مادة ٢٥٩ -** اذا لم توضع الاختام قبل تعيين وكلاء المدائنين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليسة وضعها .

**مادة ٢٦٠ -** يجوز أيضاً لمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المدائنين وعلى حسب مقتضيات الأحوال أن يعاقبهم من وضع الاختام على الأشياء الآتى بيانها أو يأذن لهم برفع الاختام عنها :

أولاً : ملابس المفلس ومنقولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته ويسلم جميع ذلك إليه بموجب قائمة يحررها وكلاء المدائنين ويصدق عليها مأمور التفليسة .  
ثانياً : الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الحصول .  
ثالثاً : الأشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال تنشأ عنه خسارة على المدائنين .

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير جرد الأشياء المذكورة وتقويمها بمعرفة وكلاء المدائنين بحضور مأمور التفليسة أو من ينتدبه لذلك وتوضع إمضاء من يحضر منها على قائمة الجرد .

**مادة ٢٦١ -** يبيع الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الوقوع والأشياء التى يستلزم حفظها مصاريف يكون بأمر مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المدائنين .

**مادة ٢٦٢ -** يجوز لوكلاء المدائنين الاستمرار على تشغيل محل التجارة بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل تحت ملاحظته .

**مادة ٢٦٣ -** لا توضع الاختام على الأشياء الآتية أو ترفع عنها لتسلم الى وكلاء المدائنين بعد تحرير قائمة جرد بها وبأوصافها وتبقى تلك القائمة تحت يد

مأمور التفليسة .

أولا : الدفاتر التى يقل عليها مأمور التفليسة .

ثانيا : الأوراق التجارية والسندات التى يكون ميعاد استحقاقها قريب الحلول  
أو التى تحتاج للقبول وتسلم الى الوكلاء ليطلبوا تحصيلها أو يسعوا السعى  
اللازم فى شأنها .

**مادة ٣١٤ -** الخطابات أو التلغرافات الواردة باسم المفلس تسلم الى الوكلاء  
وهم يفتحونها ويجوز للمفلس أن يحضر فتحها ان كان حاضرا وقت ذلك .

**مادة ٣١٥ -** يجوز للمفلس ان يتحصل من أموال تفليسته على ما يقوم  
بمعيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليسة بعد سماع أقوال  
الوكلاء ويجوز النظم من هذا التقدير الى المحكمة من أى انسان له شأن فى  
ذلك .

**مادة ٣١٦ -** على الوكلاء أن يطلبوا المفلس عندهم لقطع حساب الدفاتر  
وتفليتها بحضوره أو لبدء ما يلزم من الايضاحات وأن لم يحضر بعد الطلب  
ينبه عليه تنبيها رسميا بالحضور فى ظرف مدة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة  
وانما اذا كانت له أذار ثابتة مقبولة عند مأمور التفليسة فيجوز له أن يقيم  
وكيلا ينوب عنه فى الحضور ويجوز للمحكمة ان تأمر بحبسه فى حالة امتناعه عن  
الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا .

**مادة ٣١٧ -** اذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابه وجب على الوكلاء ان  
يحرروها فورا بواسطة دفاتره وأوراقه والايضاحات التى يتحصلون عليها ثم  
يقدموا تلك الميزانية للمحكمة .

**مادة ٣١٨ -** مأمور التفليسة مأذون بسماع أقوال المفلس وكتبته  
ومستخداميه وأى إنسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفى الاسباب وأحوال  
التفليس .

**مادة ٣١٩ -** اذا حكم بإشهار إفلاس تاجر بعد موته أو مات بعد الحكم بذلك  
جاز لأولاده أو لورثته ان يحضروا بأنفسهم أو بوكلاء من ينوب عنهم فيما يتعلق  
بعمل الميزانية وبجميع أعمال التفليس .

## الفرع الثانى

### فى رفع الاختتام وفى الجرد

**مادة ٣٧٠ -** تحرر قائمة الجرد من نسختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاءه على كل جرد يحصل عقب رفع الاختتام وتسلم احدى النسختين الى المحكمة فى ظرف اربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الاخرى تحت يد الوكلاء ويجوز لهم أن يستعينوا بمن يختارونه فى تحرير القائمة المذكورة وتقويم الاشياء ويذكرون فى تلك القائمة الاشياء التى لم توضع عليها الاختتام أو رفعت عنها .

**مادة ٣٧١ -** اذا حكم بأشهار افلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور او مات المفلس قبل افتتاح الجرد يصير الشروع فى عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب الاصول المقررة فى المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً .

**مادة ٣٧٢ -** يجب على وكلاء المدينين فى جميع التقاليس أن يسملوا الى مأمور التفليسة فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بأشهار الافلاس ملخصاً أو حساباً اجمالياً مشتملاً على بيان ما هو ظاهر لهم مما للتفليسة أو عليها وعلى بيان الأسباب المهمة التى نشأت عنها التفليس وعلى بيان احواله ونوعه الظاهر لهم .

**مادة ٣٧٣ -** وإذا ظهر لهم أى أمر مهم مختص بتلك الاحوال يلزمهم أيضاً ان يقدموا للمأمور المذكور ملخصاً جديداً به .

**مادة ٣٧٤ -** على مأمور التفليسة أن يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملحوظاته الى الوكيل عن الحضرة الخديوية فان لم تسلم له من وكلاء المدينين فى المواعيد المقررة وجب عليه أن يخبر بذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية ويبين له أسباب التأخير .

**مادة ٣٧٥ -** يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية أن يتوجهوا الى محل المفلس ويحضروا فى عمل قائمة الجرد ولهم فى كل وقت أن يطلبوا ايضاحات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المدينين وان يطلعوا على جميع الأوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس .

### الفرد الثالث

#### فى بيع بضائع المفلس وامتنعته وتحصيل الديون المطلوبة له

**مادة ٢٧٦ -** بعد تمام الجرد تسلم بضائع المفلس وتقوده وسندات مطلوباته ودفاتره وأوراقه وامتنعته ومنقولاته الى وكلاء المدينين ويكتبون التعهد بها فى ذيل قائمة الجرد .

**مادة ٢٧٧ -** ويستمر الوكلاء على تحصيل مطلوبات المفلس بملاحظة أمور التفليسة .

**مادة ٢٧٨ -** يجوز للمأمور التفليسة ان يأذن للوكلاء ببيع منقولات المفلس ومحل تجارته وعليه ان يأمر بان البيع يكون بالتراضى أو بالمزايدة العمومية على يد السماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المبينة فى قانون المرافعات فيما يختص ببيع الأشياء الواقعة عليها الحجز .

**مادة ٢٧٩ -** يجوز لوكلاء المدينين بعد طلب حضور المفلس طلبا رسميا أن ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التى يكون للروكية شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق أو الدعاوى المختصة بالعقارات وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير معينة أو كانت تزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذا الا بعد التصديق عليه من المحكمة .

**مادة ٢٨٠ -** يكلف المفلس بالحضور أمام المحكمة وقت التصديق على الصلح فإذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافيا لمنعه اذا كان متعلقا بالعقار .  
**مادة ٢٨١ -** ويجب على وكلاء المدينين أن يودعوا فى صندوق المحكمة النقود المتحصلة من اشغال التفليسة بعد استئزال المبلغ المخصص من مأمور التفليسة للمصاريف المعتادة ولا يجوز أخذ تلك النقود من الصندوق إلا بأمر المأمور المذكور .

**مادة ٢٨٢ -** ويجب عليهم أن يثبتوا لمأمور التفليسة ايداع النقود المذكورة فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها وأن تأخروا عن ذلك ألزموا بفوائد المبالغ التى لم يودعوها .

**مادة ٢٨٣ -** يجوز لمأمور التفليسة فى أى وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب الديون التى صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص



يحررها وكلاء المداينتين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وانما عليه ان يبقى مبلغا كافيا للديون المتنازع عليها .

**مادة ٢٨٤ -** يجوز لكل ذى حق ان يطلب هذا التوزيع ولا يصح الامتناع عن اجرائه متى كان المبلغ المتحصل الخالى عن العوائق يوفى بقينا خمسة فى المائة من الديون .

**مادة ٢٨٥ -** اذا كان المفلس مطلق السبيل يجوز للوكلاء ان يستخدموه لتسهيل عمل ادارتهم وارشاده لهم وعلى مأمور التفليسة ان يعين شروط استخدامه فى ذلك .

### الفرد الرابع

#### فى الاعمال التحفظية

**مادة ٢٨٦ -** يجب على وكلاء المداينين من وقت توظيفهم اجراء جميع ما يلزم لحفظ حقوق المفلس التى على مدينه .

**مادة ٢٨٧ -** ويجب عليهم ايضا اجراء قيد ملخص الحكم الصادر بالافلاس فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة فى دائرتها عقارات المفلس ويلزم ان يكون ذلك فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ توظيفهم .

### الفرد الخامس

#### فى تحقيق الديون التى على المفلس

**مادة ٢٨٨ -** يجب على المداينين ولو كانوا ممتازين أو اصحاب رهون على عقار أو منقول أو متحصلين على الاختصاص بعقارات المفلس لوفاء ديونهم أن يسلموا من تاريخ الحكم باشهار الافلاس سنداتهم الى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة ان يحرر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مسؤولا عن السندات الا فى مدة خمس سنين من يوم البدء فى عمل محضر تحقيق الديون .

**مادة ٢٨٩ -** اذا لم يسلم المداينون سنداتهم فى وقت ابقاء الوكلاء فى وظائفهم أو استبدالهم بغيرهم بالتطبيق على ما هو مقرر فى المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر فى احدى الجرائد وتعلق فى اللوحة المعدة للاعلانات القضائية ويخطابات يحررها كاتب المحكمة اليهم اذا كانوا معروفين

بانه يجب عليهم ان يحضروا بانفسهم عند وكلاء المداينين او يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوما من تاريخ النشر والتعليق والخطابات ويسملوا لوكلاء المداينين سنداتهم مع كشف ببيان المبالغ المطالبين بها ان لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويعطى لهم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المداينين خارجا عن الجهة التى يكون فيها النظر والحكم فى اشغال التفليس فتزاد على ذلك الميعاد مدة المسافة التى بين مركز المحكمة والمحل المذكور<sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٩٠ -** يبدأ فى تحقيق الديون فى ظرف الثلاثة أيام التالية لمضى المواعيد المقررة فى المادة السابقة ويصير الاستمرار فيه بدون انقطاع فى المحل واليوم والساعة اللاتى يعينها مأمور التفليس ويلزم ان يشتمل الاخبار الذى يحصل للمداينين بمقتضى المادة السابقة على بيان المحل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المداينين للتحقيق طلبا ثانيا بخطابات يحررها كاتب المحكمة وابعلاطات تعلق فى اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وتنشر فى الجرائد .

**مادة ٢٩١ -** تحقيق الديون المطلوبة لوكلاء المداينين يكون بمعرفة مأمور التفليس أما تحقيق الديون الاخر فيحصل بمواجهة المداين أو وكيله مع وكلاء المداينين بحضور المأمور المذكور وهو الذى يحرر محضر التحقيق .

**مادة ٢٩٢ -** يجب أن يكون التحقيق فى يوم واحد ان أمكن ذلك ولا يؤخر استيفاءه الا فى حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المداينين الذين حضروا فى أول جمعية .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : عدم قيام بعض الدائنين بتقديم ديونهم فى المواعيد المقررة فى المادة ٢٨٩ من قانون التجارة لا يترتب عليه حرمانهم من الاشتراك فى التفليس أصلاً ، وإنما يكون لهم حق التقدم بها الى وقت انعقاد جمعية الصلح ، وتقوم هذه الجمعية بتحقيق ديونهم وتأييدها باعتبارها جمعية تحقيق وصلح فى نفس الوقت ، ويكون للدائنين الذين قدموا ديونهم فى المواعيد المقررة الحق فى حضور هذه الجمعية والمناقضة فى الدين الذى يعرض على التحقيق وعندئذ يجب رفع الامر الى المحكمة مع الاستمرار فى اجراءات التفليس ، ولا يجوز قبول الدين مؤقتاً فى هذه الحالة الى أن يصدر حكم نهائى بصحته . ( نقض مدنى ٢٢ / ٣ / ١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ( ١٢٢ )

**مادة ٢٩٣ -** يكتب فى محضر التحقيق الوقت الذى يكون فيه العود الى انعقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور .

**مادة ٢٩٤ -** يجب على المداينين الذين لم يكن لهم محل فى البلدة التى فيها المحكمة ان يعينوا لهم محلا فيها والا فجميع الاعلانات أو الخطابات المختصة بهم يكون اعلانها لهم صحيحا بتوصيلها الى قلم كتاب المحكمة .

**مادة ٢٩٥ -** يجوز لكل مداين تحقق دينه أو اندرج فى الميزانية ان يحضر تحقيق الديون وان يناقض فى التحقيقات التى حصلت او تحصل وللمفلس أيضا الحق فى ذلك .

**مادة ٢٩٦ -** يبين فى محضر التحقيق محل كل من المداينين ووكلائهم وأوصاف السندات بالاختصار والايجاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق أخرى أو زيادة بين السطور ويبين أيضا فى ذلك المحضر أن الدين مقبول أو منازع فيه .

**مادة ٢٩٧ -** اذا قبل الدين يكتب على كل سند هذه العبارة : « قبل فى ديون تفليسة فلان مبلغ كذا فى التاريخ الفلانى » . - ويضع عليها وكلاء المداينين امضاءهم ومأمور التفليسة علامته ويكلف المفلس بوضع امضائه عليها ان كان حاضرا .

**مادة ٢٩٨ -** يجب على كل مداين فى نفس الجلسة التى تحقق فيها دينه أو فى ظرف ثمانية ايام بالاكتر بعد تحقيق مطلوبه أن يؤيد امام مأمور التفليسة ان دينه المذكور حق وصحيح والا فلاى يكون له نصيب فى التوزيع حتى يحصل هذا التأييد ويجوز اجراؤه بواسطة وكيل عنه .

**مادة ٢٩٩ -** اذا حصلت منازعة فى الدين يحيل مأمور التفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين فى محضر التحقيق يوما لرؤيتها بدون احتياج الى التكليف على يد محضر بالحضور امام المحكمة وهى بناء على تقرير مأمور التفليسة . - ويجوز للمحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها امام مأمور التفليسة وبتكليف الأشخاص الذين يمكنهم ابداء الايضاحات اللازمة بالحضور امامه لذلك (١) .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لا يجوز لصاحب الدين إذا ما حصلت منازعة فى إدراج دينه ضمن ديون التفليسة أن يطلب وقف اجراءات التفليسة حتى تتحدد معالمها فى

**مادة ٣٠٠ -** تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضية مستعجلة ويكون ذلك بحكم إن أمكن .

**مادة ٣٠١ -** يجوز للمحكمة في جميع الاحوال أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بتقديم دفاتر المدائنين إليها أو باستخراج كشف منها بمعرفة قاضى المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المدائين المذكور .

**مادة ٣٠٢ -** يحكم في المنازعات الحاصلة في وقت الاجتماع السالف ذكره ويصير عمل الصلح والتوزيعات الأولية اذا اقتضاهما الحال بدون انتظار الى المواعيد المعطاة للمدائنين المعروفين القاطنين بالبلاد الأجنبية .

**مادة ٣٠٣ -** ومع ذلك لا يجوز عمل الصلح أو التوزيع الا بعد خمسين يوما بالاقل من يوم نشر الحكم الصادر بأشهار الافلاس بشرط عدم الاخلال بما سيذكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالمدائنين القاطنين بالبلاد الأجنبية .

**مادة ٣٠٤ -** اذا رفعت الى المحكمة المنازعة التي حصلت في الدين وذكرت في محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكما انتهائيا قبل انقضاء المواعيد المعطاة للمدائنين المعروفين القاطنين بالقطر المصرى أو قبل انقضاء الخمسين يوما السالف ذكرها اذا كانت تلك المواعيد اقل منها تأمر المحكمة على حسب الاحوال إما بانعقاد الجمعية لعمل الصلح أو بتأخر انعقادها (١).

**مادة ٣٠٥ -** فاذا امرت المحكمة بانعقاد الجمعية جاز لها ان تحكم بأن المدائين المتنازع في دينه يقبل مؤقتا في الداوالات بمبلغ تقدره المحكمة في الحكم .

**مادة ٣٠٦ -** وفي حالة ما اذا اقيمت في شأن الدين دعوى بجناية او جنحة وكان التحقيق جاريا فيها يجوز ايضا للمحكمة أن تأمر بتأخير انعقاد جمعية

---

اصولها وخصوصها ، ذلك أن نطاق دعوى وقف اجراءات التفليسة لا يتسع لمثل هذا الطلب ، وكل ما يستطيع صاحب الدين المتنازع فيه أن يطلبه في تلك الدعوى هو وقف اجراءات التفليسة الى أن يفصل في المنازعة في دينه وتقدر المحكمة هذا الطلب بحسب اهمية الدين فتأمر وفقا لما تقتضيه به المادة ٣٠٤ من قانون التجارة إما بوقف اجراءات التفليسة الى أن يفصل في المنازعة أو بالاستمرار فيها والانتقال الى نظر مقترحات الصلح . ( نقض مدنى ٢٩ / ٤ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٧٥ )  
١ - انظر الحاشية السابقة .

الصلح فان امرت بانعقادها لا يسوغ لها ان تحكم بأن يقبل فيها المداين المقامة تلك الدعوى بشأن دينه قبولاً مؤقتاً ولا يدخل المداين المذكور فى اشغال التفليس حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها .

**مادة ٣٠٢ -** اذا كان لاحد المداينين امتياز او رهن عقارى او حق فى الاختصاص بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء دينه وحصلت منازعة فى ذلك الامتياز او الرهن او الحق فقط فيقبل المداين المذكور فى مداولات التفليس بصفة مداين عادى .

**مادة ٣٠٨ -** المداينون الذين يقدمون طلباتهم فى وقت عمل الصلح او قبله يصير تحقيق ديونهم وتأبيدها فى جمعية الصلح والمداينون الذين حضروا فى المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة فى الديون السابقة فاذا نازعوا فيها او حصلت منازعة فى ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقديراً مؤقتاً بمعرفة مأمور التفليسة .

**مادة ٣٠٩ -** اذا حصلت منازعة فى ديون المداينين الذين لم يقدموا طلباتهم فى المواعيد فلا يشتركون فى الصلح ولا فى التوزيع حتى يصدر الحكم فى المنازعة ويصير فى قوة حكم إنتهاى .

**مادة ٣١٠ -** اذا قدم بعد رفض الصلح المداينون القاطنون فى البلاد الاجنبية طلباتهم فى المواعيد المقررة يطلب مأمور التفليسة اجتماع المداينين اجتماعاً جديداً لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب باعلانات تنشر فى الجرائد وتلصق وبخطابات . - والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها فى هذه الجمعية وانما تراعى فى ذلك الشروط المذكورة فى المادة السابقة .

**مادة ٣١١ -** لا يجوز تقديم طلبات جديدة فى غير الاحوال السالف ذكرها الا بطريق توقيع الحجز تحت يد وكلاء المداينين مع تكليفهم بالحضور امام المحكمة بميعاد ثمانية ايام كاملة وتكون مصاريف توقيع الحجز من طرف ارباب تلك الطلبات ويحصر كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم ايضا قبل يوم الجلسة بثلاثة ايام خطابات للاعلان بيوم الجلسة الى المداينين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداينين الدخول فى هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم .

**مادة ٣١٢ -** توقيع الحجز من المداينين المستجدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التى امر بها مأمور التفليسة ولكن اذا شرع فى توزيعات جديدة قبل الحكم فى

الحجز المذكور يصير ادخالهم فيها بالمبالغ التى تقدرها المحكمة تقديرا مؤقتا ويحفظ ما يخص تلك المبالغ لحين صدور الحكم وإذا اثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء ما من التوزيعات التى امر بها مأمور التفليسة وانما يكون لهم الحق فى ان يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التى كانت تؤل اليهم فى التوزيعات السابقة .

**مادة ٦١٣ -** وبغلا عن المنازعات الجائز حصولها بالكيفيات السالف ذكرها يجوز لكل مدائن سواء كان دينه مقبولا او متنازعا فيه ان ينازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة فى دين صار تقديمه او قبوله ما لم يسبق صدور حكم بالقبول وصار فى قوة حكم انتهائى وتكون المنازعة فى الدين المذكور بدعوى يرفعها ذلك المدين الى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب عليها توقيف اعمال التفليسة . - ويصير إدخال وكلاء المداينين والمفلس فى الدعوى المذكورة .

**مادة ٦١٤ -** لا يقبل التظلم باى وجه كان من الاحكام والاوامر التى تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات او تصدر بعدم التأخير او بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا (١).

## الفصل السادس

### فى الصلح وفى اتحاد المداينين

#### الفرع الاول

#### فى طلب حضور ارباب الديون واجتماعهم

**مادة ٦١٥ -** يجب على مأمور التفليسة فى ظرف الثلاثة ايام التالية للثمانية ايام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعد اعلان الحكم باشهار الافلاس بخمسين يوما بالاقبل ان يطلب حضور المداينين الذين تحققت ديونهم وتأيدت او قبلت

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على انه : وفقا لمفهوم عبارة النصين العربى والفرنسى للمادة ٢١٤ من قانون التجارة انه لا يجوز الطعن فى الاحكام التى تصدر بوقف اجراءات التفليسة حتى يفصل فى المنازعة فى الدين يطلب صاحبه إدراجة ضمن ديون التفليسة او التى تصدر بوقف هذا الطلب مع مؤداه انه لا اثر لاختلاف الصياغة فى النص العربى عنها فى النص الفرنسى . ( نقض مدنى ٢٩ / ٤ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٣٦ )

قبولا مؤقتا للمداولة في عمل الصلح ويكون هذا الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلّس ومكاتبه وفي المحل المعتاد لصق الاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الأماكن المبينة في لائحة اجراءات المحاكم ويبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات .

**مادة ٣٦٦ -** تنعقد الجمعية تحت رئاسة مأمور التفليسة في المحل واليوم والساعة اللاتي يعينها ويحضر في هذه الجمعية المداينون الذين تحققت ديونهم وتأيدت او قبلت قبولا مؤقتا او من يوكلونه عنهم ويطلب حضور المفلّس فيها وعليه ان يحضر بنفسه ولا يجوز له ان يرسل وكلاء عنه فيها الا لأسباب صحيحة يصدق عليها مأمور التفليسة ويقدم وكلاء المداينين للجمعية تقريراً مشتملاً على بيان حالة التفليس وعلى بيان ما صار استيفاءه من الاجراءات وما حصل من الاعمال ويصير سماع اقوال المفلّس ويسلم وكلاء المداينين تقريرهم المذكور ممضى منهم الى مأمور التفليسة وهو يحضر محضراً بما قيل في الجمعية وما قر عليه الرأي .

### الفرد الثاني

#### في الصلح<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٦٧ -** لا يجوز عقد الصلح بين المفلّس والمداينين المتداولين فيه الا بعد استيفاء الاجراءات السالف ذكرها ولا يصح الصلح الا باتخاذ رأى اكثر المداينين بشرط ان يكونوا حائزين ثلاثة ارباع الديون المحققة المؤيدة او المقبولة قبولا مؤقتا بالتطبيق على القواعد المبينة فيما تقدم والا كان الصلح باطلا .

**مادة ٣٦٨ -** لا يكون لأرباب الديون الحائزين لرهن عقار او الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلّس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولا لأرباب الديون الممتازة أو المضمونة برهن منقول رأى في الاعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا اذا تنازلوا عن رهونهم أو اختصاصهم بالعقارات أو امتيازهم واذا شاركوا المداينين الآخرين في الرأى في الصلح فمجرد اعطائهم الرأى يعد تنازلاً عن ذلك ولو لم يتم الصلح<sup>(٢)</sup>.

١ - يراجع القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ في شأن الصلح الواقع من التفليس .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : إذا أشهر المدين إفلاسه وتصلح مع دائنيه على

**مادة ٣١٩ -** يوضع الامضاء على سند الصلح فى نفس جلسته المنعقدة والا كان الصلح لاغيا واذا رضى بالصلح. المداينون الحائزون لثلاثة ارباع الدين فقط يصير تأخير المداولة فى الصلح ثمانية ايام لا مهلة بعدها ولا عبرة فى هذه الحالة بما حصل فى الجمعية الاولى فى شأن الصلح من التصميمات والقبول .

**مادة ٣٢٠ -** اذا حكم على المفلس انه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح واذا حصل البدء فى تحقيق التفاليس بالتدليس يطلب حضور المداينين واجتماعهم لأخذ القول منهم عما اذا كانوا يريدون او لا يريدون المداولة فى الصلح فى حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما اذا كانوا يريدون او لا يريدون تأخير المداولة فيه الى أن يحكم فى دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر الا اذا كان برأى أكثر المداينين عددا ومبلغا كالمقرر فى المادة ٣١٧ ، فاذا كان للمداولة فى الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الاحكام المبينة فى المادة السابقة .

**مادة ٣٢١ -** واذا حكم على المفلس بأنه مفلس مقصر يجوز عمل الصلح انما اذا حصل البدء فى الاجراءات المتعلقة بدعوى التقصير يسوغ للمداينين ان يؤخروا المداولة فى الصلح الى ان يحكم فيها مع مراعاة ما تقرر بالمادة السابقة .

**مادة ٣٢٢ -** وتجوز المعارضة فى الصلح للمداينين الذين لهم قبل حصوله الحق فى الاشتراك فى عمله او ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم ان تبين فى المعارضة الاسباب المبينة عليها وان تعلن لوكلاء المداينين وللمفلس فى ظرف الثمانية ايام التالية لعمل الصلح والا كانت لاغية ويلزم ان تشتمل على تكليفهم بالحضور امام المحكمة فى اول جلسة .

---

ان يتخلى لهم عن جميع امواله مقابل ابرائه من الدين وصدق على محضر هذا الصلح امام مأمور التفليسة ، وكان أحد الدائنين لم يتدخل فى هذا الصلح لأن العقار الذى رهنه له أختا المدين وفاء لدينه قد آل إلى المدين بالهبة قبل الصلح فان هذا الصلح لا يسرى على هذا الدائن عملا بالمادة ٣١٨ من القانون التجارى وانه بفرض حصول نزاع ملكية المنزل المرهون لدين سابق على حق الدائن المرتهن كان فى ذمة مورث الاختين الرامنتين الواهبتين فانه لا تأثير لذلك فى موقف الدائن من التفليسة حيال الصلح مع الدائنين مادامت العين كانت فى ملك المدين وقت انعقاد الصلح .

( نقض مدنى ٢١ / ١٢ / ١٩٤٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٤٠ )



**مادة ٣٣٣ -** اذا لم يعين إلا وكيل واحد عن المداينين وكان معارضا فى الصلح وجب عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى فى حقه الاجراءات المبينة فى المادة السابقة .

**مادة ٣٣٤ -** اذا كان الحكم فى المعارضة متوقفا على الحكم فى مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها فى المعارضة حتى يحكم فى تلك المسائل وتعين ميعادا قصيرا يجب فيه على المداين المعارض ان يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم .

**مادة ٣٣٥ -** على من يريد التعجيل من الاخصام ان يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهى تحكم فى ذلك بصفة مادة مستعجلة وانما لا يجوز لها ان تحكم فى الطلب المذكور قبل مضى الميعاد المبين فى المادة ٣٣٢ .

**مادة ٣٣٦ -** اذا تقدمت معارضات فى اثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة ان تحكم فيها وفى التصديق على الصلح بحكم واحد معا فاذا قبلت المعارضة تحكم بالغاء الصلح بالنسبة لجميع ذوى الشأن فيه وفى جميع الاحوال يجب على مأمور التفليسة ان يقدم الى المحكمة قبل صدور حكمها فى التصديق تقريرها مشتملا على بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح او عدمه .

**مادة ٣٣٧ -** يلزم ان تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح اذا لم تراعى الاصول المقررة فيما سبق او اذا ظهرت اسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة للمصلحة العمومية او لمصلحة ارباب الديون .<sup>(١)</sup>

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على انه : متى كان يبين مما اثبتته الحكم بعد الرجوع الى تقرير وكيل الدائنين عن الصلح الذى تم بين المفلس والدائنين ان جملة اموال التفليسة المحقق ان يستد بها - بعد استبعاد الازمات غير المحققة التحصيل وخضم مقابل مصاريف واتعاب وكيل الدائنين - لا تكفى لتغطية ما تايّد وتحقق من الدين بعد إستنزال المتنازل عنه منها فى حدود النسبة المتصالح عليها فان الحكم يكون قد أسس على دعامة صحيحة اذا قضى برفض التصديق على الصلح إعتقادا على أن الموجودات لا تكفى لتغطية الديون بالنسبة المتعلق عليها وبعد إغفال ما يعد احتماليا من الديون والازمات التى للتفليسة وعليها . ( نقض مدنى ٢٤ / ١ / ١٩٥٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٤٢ )

### الفرع الثالث

#### فيما يترتب على الصلح

**مادة ٣٢٨ -** التصديق على الصلح يجعله نافذا في حق جميع المداينين سواء كانوا مذكورين في الميزانية ام لا وسواء تحققت ديونهم ام لا وفي حق المداينين القاطنين خارج القطر المصري والمداينين الذين صار قبولهم في مداوالت الصلح قبولا مؤقتا على حسب المنصوص بالمواد السابقة ايا كان المبلغ الذي يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهائي . - ويجب على وكلاء المداينين ان يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المداينين ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح .

**مادة ٣٢٩ -** تنتهى مأمورية وكلاء المداينين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في قوة حكم انتهائي ويسلمون للمفلس حسابهم القطعى بحضور مأمور التفليسة وهذا الحساب تصير المباحثة فيه وقفله الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للمفلس جميع امواله ودفاتره واوراقه وسنداتہ ويعطيهم سندا بخلو طرفهم ويحرر مأمور التفليسة محضرا بجميع ما ذكر وتنتهى بذلك مأموريته . - وان حصل نزاع فمأمور التفليسة يحيله الى جلسة المحكمة بدون احتياج الى التكليف بالحضور وهى تحكم فيه بمجرد الاحالة .

**مادة ٣٣٠ -** اذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس امواله للمداينين فوكلائهم يقدمون الحساب بها في جمعية عمومية ويكون الاجراء في الاموال المتروكة على الأوجه التى ستذكر في حالة اتحاد المداينين .

### الفرع الرابع

#### في إبطال الصلح او فسخه

**مادة ٣٣١ -** لا تقبل الدعوى ببطلان التصديق على الصلح الا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجا عن إخفاء مال المفلس او مبالغة في ديونه او اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بأنه تفالس بالتدليس . - ومجرد إبطال الصلح سواء كان بسبب الغش او الحكم على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس يبرئ الكفلاء فيه .

**مادة ٣٣٢ -** اذا لم يوف المفلس بشروط الصلح يجوز طلب فسخه امام المحكمة بحضور الكفلاء إن كانوا وفسخ الصلح لا يبرئ الكفلاء الذين توسطوا فيه بضمانهم تنفيذه كله أو بعضه .

**مادة ٣٣٣ -** اذا اقيمت دعوى على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس وصار حبسه أو وضعه تحت الحفظ فيجوز للمحكمة ان تأمر بما يلزم من الاجراءات التحفظية انما يجب حتما إبطال تلك الاجراءات من يوم صدور الأمر بأنه لا وجه للدعوى عليه بذلك أو من يوم صدور الحكم ببراءته . -  
وتعين المحكمة مأمورا للتفليسة ووكيلا واحدا أو أكثر عن المدينين بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بأن المفلس تفالس بالتدليس أو يحصل ذلك التعين في نفس الحكم الصادر منها بإبطال الصلح أو فسخه - ويجوز للوكلاء المذكورين ان يضعوا الاختام على أماكن المفلس التي يلزم الختم عليها - وعليهم ان يباشروا بدون تأخير تحقيق جرد الأموال والسندات والأوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة أو من يعينه لينوب عنه وأن يحريروا قائمة جرد جديدة تكملة للقائمة السابق تحريرها أو ميزانية تكملة للميزانية القديمة اذا اقتضى الحال ذلك - وأن ظهر مدينون مستجدون فيكلفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق بخطابات اليهم وتشتمل هذه الاعلانات والخطابات على ملخص الحكم الذي صار تعيين الوكلاء عن المدينين فيه ويحصل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة ولا يعاد تحقيق الديون السابق قبولها وتأييدها ولكن مع عدم الاخلال برفض أو استنزال أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها .

**مادة ٣٣٤ -** وبعد إتمام الأعمال المذكورة اذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المدينين واجتماعهم لأجل إبداء رأيهم في إبقاء وكلاء المدينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان مقيما بالقطر المصرى من المدينين المستجدين وفي ظرف خمسين يوما بالأكثر من تاريخ نشر الحكم الذي صار تعيين الوكلاء فيه .

**مادة ٣٣٥ -** لا يصير إبطال المعاملات التي تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه أو إبطاله الا اذا حصلت منه بطريق التدليس إضراراً بحقوق المدينين .

**مادة ٣٣٦ -** المدينون السابقون على الصلح الذى صار فسخه او إبطاله تعود لهم حقوقهم بتمامها بالنسبة للمفلس واما بالنسبة لروكية التفليسة فلا يجوز لهم الدخول فيها الا بالحدود الآتية وهى :

اذا كانوا لم يقبضوا شيئا من القدر الذى تقرر لهم فى الصلح فيدخلوا فيها بجميع ديونهم واما اذا قبضوا شيئا من القدر المذكور فيدخلوا بجزء من ديونهم الأصلية مقابل للجزء الباقي لهم من القدر المذكور وتتبع الأحكام المذكورة فى هذه المادة اذا وقع تفليس ثان بدون سبق إبطال الصلح او فسخه .

### الفرع الخامس

#### فى قفل أعمال التفليسة بسبب

##### عدم كفاية مال المفلس

**مادة ٣٣٧ -** اذا وقفت أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح او قبل اتحاد المدينين يجوز للمحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة أن تحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل أعمال التفليسة ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المدينين حق فى اقامة دعواه على نفس المفلس . - ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه .<sup>(١)</sup>

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : إذا كان الحكم بقفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها لا يؤدي الى محو آثار شهر الافلاس ولا الى زوال جماعة الدائنين أو انتهاء مأمورية السنديك ، إلا أنه يترتب عليه - طبقا للمادة ٣٣٧ من القانون التجارى - استرداد الدائنين الذين يكونون هذه الجماعة لحقهم فى رفع الدعاوى على المفلس نفسه مما يستتبع أن الدعاوى الخاصة بجماعة الدائنين التى كانت مركزة فى يد السنديك قبل صدور ذلك الحكم يصبح بعد صدوره من حق كل دائن أن يرفعها على شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وإن جاز للأخير أن يتدخل فى هذه الدعاوى كلما رأى لزوم ذلك لحماية مصلحة جماعة الدائنين . كما يبقى له حقه فى رفع ما تقتضى هذه المصلحة رفعه من الدعاوى . ولما كان المشرع لم يصرح برغبته فى الخروج عن هذه القاعدة بالنسبة للدعوى التى يرفعها الدائن بطلب إعادة فتح أعمال التفليسة ولم يوجب اختصاص السنديك فيها فإن هذه الدعوى - كغيرها من دعاوى جماعة الدائنين - يصح توجيهها الى شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وبالتالي فلا يكون اختصاصه فى الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها لازما قانونا . ( نقض مدنى ٢٥ / ١ / ١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - لفقرة ٥٩ )

**مادة ٣٣٨ -** يجوز للمفلس او لغيره من ارباب الحقوق ان يتحصل من المحكمة فى اى وقت على نقض الحكم المذكور فى المادة السابقة اذا اثبت وجود مال كاف لمصاريف اعمال التفليسة او سلم الى وكلاء المدينين المبلغ الكافى لها ويجب فى جميع الاحوال قبل كل شئ وفاء مصاريف الاجراءات التى حصلت بمقتضى المادة السابقة .

### الفرع السادس

#### فى إتحاد المدينين

**مادة ٣٣٩ -** اذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمدينين يكون ارباب الدين بمجرد ذلك فى حالة الاتحاد وعلى مأمور التفليسة حينئذ ان يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بادارة اشغالها وفى لزوم ابقاء وكلاء المدينين او استبدالهم ويدخل فى هذه المشورة المدينون المعتازون او الحائزون لرهن عقار او منقول او الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء ديونهم ويحذر محضر باقوال المدينين وملحوظاتهم وباطلاع المحكمة عليه تحكم فى تلك الاقوال على وجه ما ذكر فى المادة ٢٤٧ وعلى الوكلاء الذين يعزلون ان يقدموا الى الوكلاء المعينين بدلا عنهم حساباتهم بحضور مأمور التفليسة بعد ان يكلف المفلس تكليفا رسميا بالحضور فى وقت تقديم تلك الحسابات .

**مادة ٣٤٠ -** يستشار المدينون لمعرفة ما اذا كان تعيين امانة للمفلس من مال تفليسته ممكنا ام لا فاذا رضى بذلك اكثر المدينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمفلس ويعرض وكلاء المدينون مقداره على مأمور التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه انما للوكلاء دون غيرهم ان يعارضوا فيما يعينه المأمور المذكور ويرفعوا الامر فى ذلك للمحكمة .

**مادة ٣٤١ -** اذا أفلست شركة تجارية يجوز للمدينين ان لا يقبلوا الصلح الامع واحد من الشركاء أو اكثر وفى هذه الحالة تبقى جميع اموال الشركة تحت دائرة اتحاد المدينين وتخرج عنها الاموال الخاصة ممن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز ان يشترط فى العقد المذكور دفع شئ الا من الاموال الخارجة عن اموال الشركة والشريك الذى تحصل على صلح خاص به يبرا من كل تضامن .

**مادة ٢٤٢ -** ينوب الوكلاء عن جميع المداينين في روكية التفليس ويناط بهم تصفية اموال التفليسة ومع ذلك يجوز للمداينين ان يوكلهم في استمرار تشغيل تلك الاموال وتعين مدة التشغيل وحدوده في القرار الذى يصدر من المداينين باعطاء هذا التوكيل وتقدر فيه المبالغ التى يجوز للوكلاء ان ييقوها تحت ايديهم لاجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار الا اذا صدر بحضور مأمور التفليسة وباتحاد رأى ثلاثة ارباع المداينين عددا ومبلغا وتقبل المعارضة في القرار المذكور من المفلس والمداينين المخالفين لرأى الاكثرية اذا تقدمت في ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدور ذلك القرار انما لا يترتب عليها توقيف تنفيذه .

**مادة ٢٤٣ -** اذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على اموال التفليسة التى هى تحت دائرة الاتحاد فالمداينون الذين اذنوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالزائد على ما يخصهم في اموال التفليسة انما لا تخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود المبينة في التوكيل الذى اعطوه ويتخصص هذا الزائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لقدر دينه على التفليسة .

**مادة ٢٤٤ -** وكلاء المداينين مكلفون باجراء بيع عقار المفلس وبضائعه وامتنعه وتصفية الديون المطلوبة له او منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز لهم ايضا المصالحة في جميع الحقوق التى تكون للمفلس ولو كانت متعلقة بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا يمنعه من ذلك اى معارضة تحصل من المفلس .

**مادة ٢٤٥ -** يطلب مأمور التفليسة حضور المداينين الذين هم في حالة الاتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الاولى وكذلك في السنين التى بعدها بحسب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين ان يقدموا حسابهم في هذه الجمعيات للمداينين وحينئذ إما ان يصير إيقاؤهم في وظائفهم او استبدلهم على حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٢٣٩ .

**مادة ٢٤٦ -** متى انتهت تصفية التفليسة يجمع مأمور التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الاجتماع الاخير بحضور المفلس او بعد تكليفه بالحضور تكليفا رسميا - ويحرر بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين ان يدرج فيه اقواله وملاحظاتة وبعد انفضاض هذه الجمعية تنحل حالة الاتحاد

حتما واذا حصلت منازعة فى حساب الوكلاء يحيلها مأمور التفليس على جلسة المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور امامها تكليفا رسميا - ويقدم مأمور التفليس الى المحكمة فى جميع الاحوال تقريراً مشتملاً على بيان احوال التفليس ونوع التفليس (١).

**مادة ٢٤٧ -** اذا صدر امر بحبس المفلس وكان محبوساً بالفعل يخلى سبيله متى ثبت فى اى وقت ان الوكلاء وضعوا يدهم على جميع امواله ودفاتره وتحصلوا منه على سائر البيانات والايضاحات اللازمة ويجوز للمدينين وللوكلاء الدخول فى المرافعات التى تحصل لصدر الحكم بشأن إخلاء سبيله .

### الفصل السابع

#### فى بيان انواع المدينين وفى حقوقهم

##### فى حالة تفليس مدينهم

##### الفرد الاول

#### فى شركاء المفلس فى الدين وفى الكفلاء

**مادة ٢٤٨ -** اذا كانت بيد احد المدينين سندات دين مفضاة او محولة او مكفولة من المفلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومفلسين ايضا جاز له ان يدخل فى التوزيعات التى تحصل فى جميع روكيات تفليساتهم ويكون دخوله فيها بقدر اصل المبلغ المحرر به السند وما يتبعه الى تمام الوفاء - ولا حق لتفليسات الملتزمين بدين واحد فى مطالبة بعضها بعضاً بالحصص المدفوعة منها الا فى حالة ما اذا كان مجموع تلك الحصص المدفوعة من روكيات هذه التفليسات يزيد على قدر اصل الدين وما هو تابع له ففى هذه الحالة تعود

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : إذا كان لجماعة الدائنين وحدها - متى بلغت التفليس مرحلة الاتحاد فحص حسابات وكيل الاتحاد المؤقتة منها والنهائية وفقاً للمادتين ٢٤٥ ، ٢٤٦ من قانون التجارة ، فإذا حصلت منازعة فى الحساب النهائى أحالها مأمور التفليس للمحكمة للفصل فيها ، فان القرار الذى يصدره مأمور التفليس بالفصل فى حساب التفليس المقدم من وكيل الاتحاد يكون خارجاً عن حدود اختصاصه وقابلاً للتظلم منه أمام المحكمة . ( نقض مدنى ٩ / ١٢ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٢٩ )

الزيادة لمن كان من المدينين المفلسين مكفولا من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين .

**مادة ٢٤٩ -** اذا استوفى المدين الحامل لسند متضامن فيه المفلس وغيره بعضا من دينه قبل الحكم بأشهار الافلاس فلا يدخل فى روكية التفليسة الا بالباقي بعد استئزال ما استوفاه ويبقى حقه فى المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك او الكفيل ويدخل الشريك او الكفيل المذكور فى روكية المفلس بقدر ما دفعه وفاء عنه ولمدائنين مطالبة الشركاء فى الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس (١).

### الفصل الثالث

#### فى المداينين المرتهنين لمنقول وفى المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات

**مادة ٢٥٠ -** مداينو المفلس الحائزون لرهن منقول حيازة معتبرة قانونا لا يدرجون فى روكية التفليسة الا لمجرد العلم بذلك .

**مادة ٢٥١ -** يجوز لوكلاء المداينين ان يستردوا على ذمة التفليسة فى اى وقت باذن مأمور التفليسة المنقولات المرهونة بأن يدفعوا الدين الذى عليها الى المرتهنين .

**مادة ٢٥٢ -** يجوز للمداين الحائز لرهن منقول أن يبيعه فى اى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة فى القانون ويجوز لوكلاء المداينين ان يلزموه بالبيع فى ميعاد يعينه مأمور التفليسة والا فلهم اخذ الشئ المرهون وبيعه مع عدم الاخلال بما لرب الدين المرتهن من الحقوق فى الثمن فاذا بيع الرهن بثمن زائد

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على : انه وإن كان يجوز لدائنى المفلس طبقا للمادة ٢٤٩ من قانون التجارة مطالبة كفيه بالدين المكفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس ، إلا انه من المقرر انه ليس للكفيل أن يرجع على المدين المفلس بما آداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح ، وعلة ذلك انه متى وفى المفلس بالانصببة المشروطة للدائنين فى الصلح فلا يجبر بعد ذلك على الوفاء بما تنازل عنه الدائنون من ديونهم وإلا لانعدمت منفعة من هذا التنازل وقصر الصلح عن تحقيق أهدافه . ( نقض مدنى ١١ / ٣ / ١٩٦٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٤٥ )



على الدين يأخذ الوكلاء هذه الزيادة وإن كان الثمن أقل من الدين يدخل الدائن بالباقي له في روكية التفليسة مع الغرماء بصفة مداين عادى .

**مادة ٣٥٣ -** الأجر والمأهيات المستحقة في أثناء السنة أشهر السابقة على صدور الحكم بأشهار الافلاس لمن استخدمهم المفلس نفسه من الشغالة والكتبة تكون من جملة الديون الممتازة وكذلك مأهيات الخدمة المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور .

**مادة ٣٥٤ -** إذا بيعت منقولات لأحد ثم أشهر افلاسه فلا يكون للبائع حق الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له إقامة الدعوى بالاسترداد إلا في الأحوال التى ستذكر بعد .

**مادة ٣٥٥ -** على وكلاء المداينين أن يقدموا لمأمور التفليسة قائمة بالمداينين المدعين امتيازاً على المنقولات ويأذن المأمور المذكور عند الاقتضاء بدفع مطلوب هؤلاء المداينين من أول نقود تحصل وإذا حصلت منازعة في الامتياز فتحكم فيها المحكمة .

### الفصل الثالث

في حقوق المداينين المرتهنين للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء دينهم

**مادة ٣٥٦ -** إذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصلاً معاً فالمداينون الذين لهم الامتياز على العقارات أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التى لروكية الديون العادية بقدر الباقي لهم مع المداينين الخالين عن الرهن والامتياز والاختصاص بشرط أن تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأييدها على حسب الأصول السابق ذكرها .

**مادة ٣٥٧ -** إذا حصل توزيع نقود متحصلة من أثمان المنقولات توزيعاً واحداً أو أكثر قبل توزيع أثمان العقارات فالمداينون الذين لهم حق الامتياز عليها أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها

لوفاء مطلوبهم وتحققت ديونهم وتأيدت يدخلون في توزيع اثمان المنقولات بجميع ديونهم مع عدم الاخلال عند الاقتضاء بما يلزم ارجاعه كما سيذكر في المادة الآتية .

**مادة ٣٥٨ -** بعد بيع العقارات وتسوية ترتيب درجات المداينين الحائزين لرهنها والمداينين الذين لهم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها تسوية قطعية فمن يستحق منهم على حسب ذلك الترتيب اخذ جميع ديونه من اثمانها لا يأخذها الا بعد استئزال المبالغ التى استلمها من اموال روكية الديون العادية والمبالغ المستنزلة على الوجه المذكور لا يصير ابقاؤها في روكية المداينين الممتازين بل يصير ارجاعها الى روكية الديون العادية وتوزيعها على ارباب هذه الديون .

**مادة ٣٥٩ -** اما المداينون الحائزون لرهن العقار او الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله او بعضه لوفاء ديونهم ولم يستحقوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره الا جزءا من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هو ات وذلك ان حقوقهم في روكية الديون العادية يصير تسويتها تسوية قطعية بقدر المبالغ التى تبقى لهم بعد اخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار وما اخذوه من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من اثمان المنقولات يستئزل مما خصهم في ثمن العقار ويصير ارجاعه الى روكية الديون العادية .

**مادة ٣٦٠ -** والمداينون الحائزون لرهن العقار او الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله او بعضه ولم يستحقوا شيئا اصلا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مداينين بدین عادى .

## الفرد الرابع

### في حقوق الزوجات

**مادة ٣٦١ -** للزوجة ايا كانت الشريعة المتبعة فيما يتعلق بزواجها ان تأخذ في حالة افلاس زوجها عين العقارات التى كانت مالكة لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها وكذلك العقارات التى آلت لها بعد الزواج بالارث او بالهبه من غير منحة .

**مادة ٣٦٢ -** وكذلك لها أن تأخذ العقارات التي اشترتها باسمها بالنقود الآيلة لها بالارث أو الهبة المذكورين في المادة السابقة أو بالنقود المتحصلة من أموالها .

**مادة ٣٦٣ -** ولها أن تأخذ عين المنقولات التي أحضرتها الى بيت زوجها في وقت الزواج أو اشترتها من مالها أو آلت لها بالارث أو الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها .

**مادة ٣٦٤ -** وإذا كان على عقار الزوجة ديون أو رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها أو حكم عليها بها فليس لها أن تطلب أخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذكور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ إلا بشرط عدم الإخلال بما عليها من الديون والرهون .

**مادة ٣٦٥ -** إذا كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج أو لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة أن تطلب التفليس بالتبرعات المدرجة في عقد زواجها كما أنه لا يجوز في هذه الحالة للمداينين أن يتشبثوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور .

## الفصل الثامن

### في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المداينين

**مادة ٣٦٦ -** تستنزل من النقود المتحصلة من اثمان المنقولات الرسوم ومصاريف إدارة التفليس ومن ضمنها أجرة وكلاء المداينين والاعانة التي أعطيت للمفلس أو لعائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للمداينين الممتازين ويوزع الباقي على جميع المداينين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت (١) .

**مادة ٣٦٧ -** ولذلك يسلم وكلاء المداينين في كل شهر إلى مأمور التفليس قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليس وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة .

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : ليس بلام أن يتضمن القرار الصادر بتقدير اتعاب وكيل الدائنين المعين في التفليس اسم الملتزم بهذه الاتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى عن هذا التعويض سوى التقدير نفسه الذي عينته المحكمة مادام ذلك مفهوما بمقتضى أحكام المادتين ٢٤٩ ، ٣٦٦ تجارى . ( نقض مدنى ١٥ / ١١ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٣ )

ويأمر المأمور المذكور عند الاقتضاء بأجراء توزيع على المداينين ويعين مقداره ويلاحظ وصول الخبر لهم بذلك جميعا .

**مادة ٣١٨ -** لا يصير الشروع فى أى توزيع على المداينين القاطنين بالقطر المصرى إلا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المداينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين فى ميزانية المفلس وإذا تراءى أن الديون المذكورة ليست مندرجة فى الميزانية على وجه الدقة يجوز لمأمور التفليسة أن يأمر بالزيادة فيما يحفظ وإنما للوكلاء التظلم من ذلك ورفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية .

**مادة ٣١٩ -** تبقى هذه الحصة محفوظة فى صندوق المحكمة إلى إنقضاء

الميعاد المقرر فى القانون لتقديم الطلبات من المداينين القاطنين خارج القطر المصرى فإذا لم يجر المداينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب النصوص فى هذا القانون يصير توزيع تلك الحصة على المداينين الذين تحققت ديونهم ، ويجب أيضا أن تحفظ حصة فى مقابلة الديون الحاصلة فيها المنازعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعى .

**مادة ٣٢٠ -** لا يدفع وكلاء المداينين شيئا لدائن إلا بعد إبراز السند المثبت للدين ويكتبون على السندات المبالغ التى دفعوها أو التى أذن مأمور التفليسة بدفعها ومع ذلك إذا لم يمكن إبراز السند يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد إطلاعه عليه وفى جميع الأحوال على الدائن أن يحرر سند الاستلام على هامش قائمة التوزيع .

**مادة ٣٢١ -** يجوز للمداينين الذين فى حالة الاتحاد أن يطلبوا بعد استقرار رأيهم بالأكثرية المقررة للصلح الاذن لهم بأن يتراضوا مع أولى الشأن فيما لم يتحصلوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه كلها أو بعضها أو بأن ينقلوها إلى الغير بشرط طلب حضور المفلس أمام المحكمة طلبا رسميا وفى هذه الحالة يجب على وكلاء المداينين إجراء جميع ما يلزم لذلك ويجوز لكل مدائن وللمفلس أيضا أن يطلب من مأمور التفليسة اجتماع المداينين المذكورين لأجل الداولة وإعطاء الراى منهم فى شأن طلب الاذن المذكور

## الفصل التاسع

### فى بيع عقارات المفلس

**مادة ٢٧٢ -** لا يمنع الافلاس من إجراء بيع عقارات المفلس إن صدر حكم قبل إشهار الافلاس بنزعها من يده وبيعها .

**مادة ٢٧٣ -** لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده وبيعها بعد صدور الحكم بإشهار إفلاسه إلا بناء على طلب المدينين المرتهنين لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم .<sup>(١)</sup>

**مادة ٢٧٤ -** إذا لم يبدأ فى الإجراءات المتعلقة بنزع عقارات المفلس من يده وبيعها قبل الوقت الذى صار فيه المدينون فى حالة الاتحاد فلوكلاء المدينين فقط الحق فى إجراء ما يلزم لبيعها ويجب عليهم الشروع فى ذلك فى ظرف الثمانية أيام التالية للوقت المذكور باذن مأمور التفليس مع مراعاة الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية .

**مادة ٢٧٥ -** إذا بيعت عقارات المفلس بالمزاد بناء على طلب وكلاء المدينين فلا تجوز المزايدة بعد ذلك على المزاد المذكور إلا بالشروط والأوجه المبينة فى قانون المرافعات .

## الفصل العاشر

### فى الاسترداد

**مادة ٢٧٦ -** يجوز فى حالة التفليس لمالك الكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية أو السندات التى توجد بعينها تحت يد المفلس وقت تفليسه ولم تدفع مبالغها أن يستردوا إذا كان تسليمها للمفلس بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك المذكور أو كان تسليمها له لوفاء أشياء معينة فإذا بيعت تلك الكمبيالات أو الأوراق أو السندات قبل التفليس وكان ثمنها موجوداً تحت يد المفلس بصفة وديعة جاز أيضاً استرداد الثمن .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لئن كان المنع من مباشرة الدعاوى والإجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر إفلاس المدين لا يسرى على الدائنين وأصحاب الرهن الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن فيكون لهم مباشرة إجراءات بيع العقار المرهون على الرغم

**مادة ٣٧٧ -** يجوز إثبات تسليم الأوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق توكيل ولو كان عليها تحويل مستوفى .

**مادة ٣٧٨ -** ومع ذلك لا يجوز الاسترداد إذا درج المبلغ في حساب جار وقبل المسترد هذا الحساب .

**مادة ٣٧٩ -** ويجوز أيضا استرداد ما يكون موجودا بعينه من البضائع كلها أو بعضها تحت يد المفلس أو تحت يد غيره على ذمته إذا كان المالك سلمها للمفلس على سبيل الوديعة أو لأجل بيعها على ذمة مالكها ولو مع شرط ضمان الدرك فيها على المفلس .

**مادة ٣٨٠ -** ويجوز أيضا استرداد البضائع التي يكون المفلس اشتراها على ذمة المسترد .

**مادة ٣٨١ -** إذا باع المفلس البضائع المسلمة إليه من المالك ولم يستوف من المشتري ثمنها كله أو بعضه بنقود أو بورقة تجارية محررة باسمه أو تحت إذنه أو بمقاصة في الحساب الجارى بينه وبين المشتري يجوز استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر .

**مادة ٣٨٢ -** يجب على المسترد أن يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء بالعمولة ولن أقرض مبلغا على رهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للمفلس .

**مادة ٣٨٣ -** يجوز استرداد البضائع المرسلة للمفلس بالمقاصة اليه مادامت لم تسلم الى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على ذمته إذا كان المفلس المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحررت به منه ورقة تجارية أو دخل في الحساب الجارى بينه وبين البائع له .

---

من شهر إفلاس المدين إلا أنه يجب عليهم طبقا للمادة ٢١٧ من قانون التجارة بعد الحكم بشهر إفلاس المدين أن يختصموا وكيل الدائنين في تلك الاجراءات - ايا كانت المرحلة التي بلغت - وعدم اختصاصه فيها وإن كان لا يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات إلا أنه لا يجيز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين . ولهذه الجماعة ممثلة في وكيل الدائنين أن تتمسك بعدم نفاذ تلك الاجراءات عليها لمجرد عدم اختصاصه فيها ودون أن تطالب ببيان وجه مصلحتها في هذا التمسك . ( نقض مدني ٩ / ٢ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١١٤ )

**مادة ٣٨٤ -** ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع إذا كان المفلس باعها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناء على قائمتها الدالة على ملكيته لها وتذكرة إرساليتها أو بناء على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط أن يكون موضوعا على كل منهما إمضاء المرسل .

**مادة ٣٨٥ -** ويكون الاجراء كذلك فيما يختص بالبضائع المرسلة من طالب الرد بناء على أمر المفلس إلى من اشتراها من المفلس المذكور .

**مادة ٣٨٦ -** ويجب على المسترد أن يؤدي ما قبضه على الحساب إلى روكية التفليسة .

**مادة ٣٨٧ -** إذا كانت البضائع المباعة للمفلس لم تسلم إليه ولم ترسل له ولا لانسان آخر على ذمته يجوز لبائعها الامتناع عن تسليمها .

**مادة ٣٨٨ -** لوكلاء المداينين في الأحوال المبينة في المادة ٣٨٣ وما بعدها الحق في أن يطلبوا بناء على إذن مأمور التفليسة تسليم البضائع إليهم بشرط أن يدفعوا لبائعها ثمنها المتفق عليه بينه وبين المفلس .

**مادة ٣٨٩ -** ويجوز لوكلاء المداينين إجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه من مأمور التفليسة وإذا حصلت منازعة في الطلب المذكور تحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع أقوال المأمور المذكور .

## **الفصل الحادي عشر**

### **في طرق التظلم من الأحكام الصادرة**

#### **في مواد التفليس**

**مادة ٣٩٠ -** الحكم بأشهار الافلاس والحكم الذي يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بأشهار الافلاس تجوز المعارضة فيهما من المفلس في ظرف ثمانية أيام ومن كل ذي حق غيره في ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها المبينة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤ .<sup>(١)</sup>

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على انه : نظرا لما لحكم شهر الافلاس من آثار تتعدى طرق الخصومة الى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم ، أجاز المشرع في المادة ٣٩٠ من قانون التجارة لكل ذي حق أن يعارض في هذا الحكم من تاريخ نشره ولصقه باعتباره أن في ذلك إعلاما للكافة

**مادة ٣٩١ -** يجوز للمفلس أن يستأنف في المواعيد المبينة فيما يأتى الحكم الصادر بإشهار إفلاسه<sup>(١)</sup>

بصدور الحكم . ( نقض مدنى ٧ / ٣ / ١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٢٥ ) وأن مؤدى نص المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة أن المشرع بعد أن جعل لكل صاحب حق أن يعارض في حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع في ميعاد ثلاثين يوما من وقت انعام الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى من تطبيق أحكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين ويتفق مصالحهم مع مصلحة تلك الجماعة وأقرد بها حكما خاصا أورده في المادة ٣٩٣ بأن جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطا بالمواعيد المقررة لتحقيق الدين وتأييدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائما طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانقضائها ، يستوى في ذلك أن يتم تحقيق الدين وتأييدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ أو بعد إنقضاء هذا الميعاد . ( نقض مدنى ٢٥ / ٦ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٧٩ ) وأن تاريخ التوقف عن الدفع إنما يتحدد في حكم اشهار الافلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ إلا بطريق الطعن في الحكم سواء بالمعارضة إعمالا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتداه يجعلها غير مقبولة قانونا . ( نقض مدنى ١٤ / ٢ / ١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٦٢ ) وأن التظلم في الحكم القاضى بتحديد ميعاد الوقوف عن الدفع إنما يكون وفقا للمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة . ( نقض مدنى ٢٥ / ٦ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٧٠ )

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر بإشهار الافلاس هو خمسة عشر يوما من يوم إعلانه وفقا لحكم المادتين ٣٩١ و ٣٩٤ من القانون التجارى ، أما القول بأن المادة الثالثة من قانون إصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٣٩٤ من القانون التجارى فأصبح ميعاد الاستئناف بعد ذلك عشرة أيام كنص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات فإنه غير صحيح إذ ليس المقصود بالمادة الثالثة سאלفة الذكر إلغاء ما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعوى معينة خروجا على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات كما هى الحال في دعوى إشهار الافلاس . ( نقض مدنى ٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠١ )



**مادة ٣٩٢ -** إذا كان المفلس غائبا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر بإشهار إفلاسه جاز له بعد إنقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعافى من قيد الميعاد المذكور .

**مادة ٣٩٣ -** يجوز للمدينين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذى تعين في الحكم بإشهار الإفلاس أو في حكم آخر صدر بعده مادامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأجيلها لم تنقض ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للمدينين مقرا على ما هو عليه بدون إمكان تغيير فيه .<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٩٤ -** ميعاد استئناف أى حكم صدر في الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم إعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور .<sup>(٢)</sup>

١ - يراجع نقض مدنى ٢٥ / ٦ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - الفقرتان ٧٠ ، ٧٩ سالفى الإشارة .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن : ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس والدعاوى المتفرعة عنها هو خمسة عشر يوما من إعلان الحكم وهو الميعاد الذى حددته ٣٩٤ من قانون التجارة . ( نقض مدنى ١ / ١١ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٠٢ ) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليسة وخاضعا في استئنافه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ( وهو خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان ) إلا إذا كان النزاع الذى فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الإفلاس ، ومن ثم فالدعوى بصورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة لا ينشأ النزاع فيها عن الإفلاس بل قد يثور ولو لم يشهر الإفلاس كما أن الفصل في هذا النزاع لا يقتضى تطبيق قاعدة من القواعد المتعلقة بالإفلاس وإنما تحكمه قواعد القانون المدنى وينبنى على ذلك أن استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم المادة ٣٩٤ سالفه الذكر وإنما يكون ميعاده هو الميعاد العادى المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات أى أربعين يوما من تاريخ إعلانه . ( نقض مدنى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٦٢ ) وأن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة

**مادة ٢٩٥ -** لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الأحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليس أو وكلاء المدينين ولا في الأحكام الصادرة بالافراج عن المفلس أو بإعطاء إعانة له أو لعائلته ولا في الأحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديراً مؤقتاً ولا في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي أصدرها مأمور التفليس على حسب حدود وظيفته .

### الفصل الثاني عشر

#### في التفليس بالتقصير أو التدليس

**مادة ٢٩٦ -** الأحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والتفليس بالتدليس والعقوبات التي يحكم بها في كل حالة من تلك الأحوال تبين في قانون العقوبات وتكون المحاكمة في الأحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء المدينين أو أحد المدينين أياً كان أو بناء على طلب النائب العمومي عن الحضرة الخديوية أو أحد وكلائه .

**مادة ٢٩٧ -** إذا رفع النائب العمومي أو أحد وكلائه دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس فمصاريف تلك الدعوى لا تكون في أي حالة من الأحوال من طرف روكية التفليس .

**مادة ٢٩٨ -** أما مصاريف الدعوى التي يرفعها بذلك وكلاء المدينين بالنيابة عن المدينين فتكون من طرف روكية التفليس إذا حكم ببراءة المفلس وأما إذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة إنما للصندوق المذكور حق الرجوع بها فيما بعد على المفلس .

---

عشر يوماً من تاريخ إعلانه وفقاً لحكم المادة ٢٩٤ من قانون التجارة وإن حكم هذه المادة جاء صريحاً ينطبق على جميع دعاوى الإفلاس فلا يبدأ ميعاد الاستئناف إلا من تاريخ الإعلان بما في ذلك حالة رفض دعوى المدعي وأن القواعد التي استحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى إشهار الإفلاس وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ما يخالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب والأخالة .  
(نقض مدني ١ / ١٢ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٢٥٧)

**مادة ٣٩٩ -** لا يجوز لوكلاء المدائنين أن يقيموا دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس ولا أن يدخلوا فيها بصفة مدعين بحقوق مدنية إلا إذا أذن لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر المدائنين الحاضرين عددا .

**مادة ٤٠٠ -** إذا رفع أحد المدائنين دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس تدفع مصاريفها من صندوق المحكمة إذا صدر الحكم على المفلس وأما إذا حكم ببراءته فتكون تلك المصاريف من طرف المدائنين الذى أقام الدعوى .

**مادة ٤٠١ -** تبين فى قانون العقوبات الأحوال التى يجوز فيها الحكم على غير المفلس بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس وكذلك الأحوال التى يسرق فيها زوج المفلس أو أصوله أو فروعه شيئا للتقليسة أو يختلسه أو يخفيه من غير مشاركة المفلس له فى ذلك .

**مادة ٤٠٢ -** وفى الأحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بما يأتى ولو حكم ببراءة المدعى عليه :

( أولا ) بأن يرد لروكية أرباب الديون كل ما اختلس بطريق التدليس من الحقوق والأموال والسندات وتحكم المحكمة فى ذلك من تلقاء نفسها .

( ثانيا ) بالتعويضات التى تطلب مع تعيين مقدارها فى الحكم الذى يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف .

**مادة ٤٠٣ -** إذا اشترط المدائنين لنفسه مع المفلس أو مع غيره امتيازات خصوصية فى مقابلة إعطائه رأيا فى المداورات المتعلقة بالتقليسة أو عقد مشاركة مخصصة يترتب عليها نفعه من أموال المفلس فيحكم ببطلان كل مشاركة أو اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لأى شخص وبالنسبة للمفلس أيضا فضلا عن الحكم بالعقوبات المقررة فى قانون العقوبات ويكون المدائنين المذكور ملزوما بأن يزد لمن يلزم المبالغ أو الأوراق ذات القيمة التى أخذها بناء على المشاركة الملغاة .

**مادة ٤٠٤ -** إذا أقيمت دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس أو صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعاوى المدنية فى جميع الأحوال قائمة بنفسها ويصير استيفاء الاجراءات المتعلقة بالأموال كما هو مقرر

فى حالة التفليس بدون جواز إحالتها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للنظر فيها .

**مادة ٤٠٥ -** ومع ذلك يجب على وكلاء المدينين أن يعطوا إلى وكيل الحاضرة الخديوية ما يطلبه منهم من الأوراق والسندات والايضاحات .

**مادة ٤٠٦ -** الأوراق والسندات ونحوهما المسلمة من وكلاء المدينين يصير إبقاؤها فى اثناء التحقيق معدة للاطلاع عليها بواسطة قلم كتاب المحكمة ويحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز لهم أن يأخذوا منها صوراً غير رسمية أو يطلبوا صوراً رسمية تعطى لهم من مكاتب المحكمة - والأوراق والسندات ونحوهما التى صدر أمر بإيداعها فى المحكمة ترد إلى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منهم سند باستلامها .

**مادة ٤٠٧ -** أما الأوراق والسندات ونحوهما المودعة فى المحكمة بغير أمر صادر بذلك فترد للوكلاء مع أخذ سند منهم بإستلامها .

### الفصل الثالث عشر

#### فى إعادة اعتبار المفلس اليه

**مادة ٤٠٨ -** يجوز للمفلس الذى وى جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلاً أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل على إعادة إعتباره إليه وإذا كان شريكاً فى بيت تجارة أفلس فلا يجوز أن يتحصل على إعادة إعتباره إليه إلا بعد إثباته أن جميع ديون الشركة صار إبقاؤها بالتمام من أصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص به بينه وبين المدينين .

**مادة ٤٠٩ -** كل عريضة بطلب إعادة الاعتبار تقدم إلى محكمة الاستئناف وعلى الطالب أن يرفقها بسندات المخالصة وغيرها من الأوراق المؤيدة لطلبه .

**مادة ٤١٠ -** وترسل نسخة من العريضة والأوراق المرفوقة بها من وكيل الحاضرة الخديوية إلى رئيس المحكمة الابتدائية التى حكمت بأشهار الافلاس .

**مادة ٤١١ -** وعلى وكيل الحاضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية أن يستعلموا عن كل ما يمكن العلم به مما يدل على صحة الوقائع التى أبدأها من طلب إعادة الاعتبار إليه .

**مادة ٤١٢** - تلصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين فى اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وفى جميع الاماكن الأخرى المبينة فى لائحة إجراءات المحاكم وينشر ملخص منها فى الجرائد .

**مادة ٤١٣** - ويجوز لكل مدائن لم يدفع اليه مطلوبه بالتعام من أصل وفوائد ومصاريف ولكل خصم آخر ذى شأن أن يعارض فى إعادة الاعتبار للمفلس بأن يقدم عريضة بذلك إلى المحكمة الابتدائية ويرفقها بالأوراق المؤيدة لمعارضته إنفا لا يجوز فى أى حال من الأحوال للمدائن المعارض أن يكون خصما فى المرافعة التى تحصل فى إعادة الاعتبار .

**مادة ٤١٤** - يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية إلى محكمة الاستئناف بعد إنقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التى صار الحصول عليها والمعارضات التى تقدمت ويصحب ذلك برأيه فيه .

**مادة ٤١٥** - وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحضرة الخديوية حكمها بقبول أو رفض طلب إعادة الاعتبار ويكون مبينا فيه أسبابه فإذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية إلا بعد مضى سنة .

**مادة ٤١٦** - يرسل الحكم باعادة الاعتبار إلى المحكمة الابتدائية وهى تنقله فى الجلسة علانية وتأمر بتسجيل صورته فى دفاترها وفضلا عن ذلك يلصق الحكم المذكور فى اللوحة المعدة للصق الاعلانات القضائية فى المحكمة .

**مادة ٤١٧** - لا يعاد الاعتبار أصلا لمن تفلس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب أو خيانة ولا لمن باع عقارا ليس له أو مرهونا مع إخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه ويوفى المتأخر عليه ولما كان أو وصيا أو مأمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون ملزوما بوفاء حساب مأموريته ويجوز أن يعاد الاعتبار إلى المفلس المقصر الذى استوفى العقاب المحكوم عليه به .

**مادة ٤١٨** - يجوز إعادة الاعتبار إلى المفلس بعد موته .

**مادة ٤١٩** - يجوز الحكم باعادة الاعتبار فى أثناء المرافعة العادية فى

الحالتين الآتيتين :

( أولا ) إذا وفى المفلس ولو بمال غيره قبل مضى المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأنيدها المطلوب منه بالتعام من أصل وفوائد ومصاريف بشرط أن لا يكون هذا الغير حل بجميع ما وفاه أو ببعضه محل المدينين الذين وفاهم بل يكون متبرعا

للمفلس بجميع ما آداه من ماله .  
( ثانيا ) إذا كانت المبالغ المتحصلة بسعى وكلاء المدينين كفت لوفاء ديون المدينين بالتام<sup>(١)</sup>

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : إذا حصل المفلس على حكم يرد اعتباره بناء على تقرير من دأنته بأنه استوفى دينه وكان الثابت والمعترف به من المفلس نفسه أن الدين لم يوف وانما استبدل به دين آخر فليس في هذا ما يجعل الالتزام باطلاً ذلك لأن سبب الدين الجديد موضوع السند هو الدين القديم الذى لم ينازع المفلس في صحته ولا في مشروعية سببه ولا يجرى في ذلك الاستناد على المادة ١٩٤ / ١ من قانون التجارة التى تشترط لرد اعتبار المفلس عند قيامه بالوفاء من مال غيره بالدين المطلوب منه بالتام الا يكون هذا الغير قد حل بجميع ما آداه من ماله ذلك لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما هو عند الحكم برد الاعتبار وتوافر الشروط اللازمة لذلك . ( نقض مدنى ٢٠ / ١ / ١٩٥٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ١٥٣ )

## تعديلات قانون التجارة

م	النص المقئل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## تعديلات قانون التجارة

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



### تعديلات قانون التجارة

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## تعديلات قانون التجارة

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

# **قانون التجارة البحري**



## القانون البحري

أمر عال بإصدار قانون التجارة البحري

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ ( ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا ؛  
وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظر :

أمرنا بما هو آت :

**مادة ١ -** قانون التجارة البحري المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على مائتين وخمسة وسبعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها .

**مادة ٢ -** على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .  
صدر بسرأى عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ )  
( محمد توفيق )

ناظر الحقانية  
(فخري)  
بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظر  
( شريف )

### الفصل الأول

في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية

**مادة ١ -** لا يجوز أن يكون مالكاً لجميع سفينة رافعة العلم العثماني ولا لبعضها ولا أن يكون عضواً من أى شركة لتشغيل سفن رافعة العلم المذكور إلا من كان من رعايا الدولة العثمانية العلية .

**مادة ٢ -** يجوز لرعايا الدولة العثمانية العلية أن يمتلكوا سفناً أجنبية ويسيروها في البحر بالعلم العثماني بعين الشروط المقررة فيما يختص بسفن الرعية ولكن لا يجوز أن يشتمل سند التملك على أى شروط أو قيد مخالف للمادة السابقة لنفع أجنبى وإلا فيعاقب المملك بضبط السفينة لجانب الحكومة .

**مادة ٣ -** بيع السفينة كلها أو بعضها بيعاً اختيارياً يلزم أن يكون بسند رسمى سواء حصل قبل السفر أو في اثنتائه وإلا كان البيع لاغياً ويحذر السند المذكور أمام أحد المأمورين العموميين الذين من خصائصهم ذلك إذا كان البيع داخل ممالك الدولة العثمانية العلية وأما إذا كان البيع في الممالك الأجنبية فيكون تحرير السند أمام قنصل تلك الدولة فإن لم يوجد في الحالة الأولى في محل البيع مأمور عمومى لتحرير السند الرسمى جاز تحريره أمام جهة الادارة وإن لم يوجد في الحالة الثانية قنصل للدولة العلية في البلد الأجنبية فيكون تحريره أمام قاضى المحل الذى من خصائصه ذلك بشرط الإخبارية إلى اقرب قنصل للدولة العلية <sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن قانون التجارة البحرى الصادر عام ١٨٨٣ لم يعن بتعريف السفينة الا انه يمكن تحديدها معناها بالرجوع الى مجموع أحكام ذلك القانون الذى يبين منها أن نطاقه يتحدد بأعمال الملاحة البحرية وأن السفينة هى الاداة الرئيسية لهذه الملاحة . وعلى ذلك اذا أطلقت عبارة السفينة في بعض نصوصه بغير قيد كما هو الحال بالمادة الثالثة منه التى تنص على أن « بيع السفينة كلها أو بعضها بيعاً اختيارياً يلزم أن يكون بسند رسمى سواء حصل قبل السفر أو اثنتائه وإلا كان البيع لاغياً » فإن مفاد ذلك هو اخضاع كل منشأة عائمة تقوم بالملاحة البحرية لحكم هذا النص بغض النظر عن محاولتها أو حجمها أو طريقة بنائها أو ابعادها وأيا كانت اداتها المسيرة شرعية أو بخارية وسواء أعدت السفينة حسب صنعتها لتحمل مخاطر الملاحة في أعالي البحار أو لمجرد الملاحة الساحلية أو الحدية وبغير التعلق الى الغرض من تشغيلها بأن كانت سفينة تجارية أو سفينة للصيد أو للنزعة . ويخرج من نطاق وصف السفينة المراكب التى تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل وفروعه أيا كانت حمولتها ولو كانت تسير بالبواخر وكذلك كافة المنشآت العائمة التى تعمل داخل البوغازات بالموانئ كالارصفة والكبارى العائمة وسفن السحب والارشاد والكرراكات وقوارب الغطاسة والمراكب المعدة لنقل البضائع والمراكب من السفن الى الارض وبالعكس وغيرها من المنشآت العائمة الأخرى التى لا تقوم بحسب ما خصصت له بملاحة بحرية خارج الموانئ . ولا يشترط لاعتبار

**مادة ٤ -** السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية وإن كانت من المنقولات إلا أنه يبقى حق الدائن عليها مثل العقارات إذا إنتقلت إلى يد غير مالكةا بمعنى أنه إذا باعها لشخص ثالث مالكةا المدين ديناً ناشئاً عنها يجوز لأرباب الدين وضع الحجز عليها تحت يد المشتري وإجراء بيعها لوفاء ديونهم ولذلك تكون السفن التي من هذا القبيل ضامنة لوفاء ديون بائعها خصوصاً الديون المصرح في القانون بامتيازها على غيرها .

**مادة ٥ -** ( ألغيت بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حقوق الامتياز والرهون البحرية - أنظر : نقل بحرى ) .

**مادة ٦ -** ( ألغيت بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حقوق الامتياز والرهون البحرية - أنظر : نقل بحرى ) .

**مادة ٧ -** امتيازات المداينين فضلاً عن زوالها بالأسباب العامة لانقضاء التعهدات تزول إذا بيعت السفينة على يد المحكمة بالأوجه المبينة في الفصل الآتى أو إذا بيعت بيعاً إختيارياً ثم سافرت باسم مشتريها بشرط أن يكون الخطر عليه ولم تحصل معارضة من مداينى البائع فإن حصلت معارضة من مداين منهم بالأوجه المقررة لها فلا توجب نفعا إلا له .

**مادة ٨ -** وتعتبر السفينة بعد قيامها بثلاثين يوماً أنها سافرت إذا ثبت قيامها ووصولها في ميناءين مختلفين وتعتبر أيضاً أنها سافرت إذا مضت مدة زائدة عن ستين يوماً بين قيامها من ميناء ورجوعها إليها بدون أن تصل إلى ميناء أخرى أو إذا كانت السفينة التى قامت لسفرت طويل مكثت أكثر من ستين يوماً في سفرها بدون حصول شكوى من مداينى البائع .

**مادة ٩ -** بيع سفينة في أثناء سفرها بيعاً اختيارياً لا يضر بحقوق مداينى بائعها ولذلك لاتزال السفينة أو ثمنها رهناً للمداين مع حصول البيع ويجوز لهم أيضاً الطعن في البيع بأنه حصل بالتدليس إذا استحسنوا ذلك .

---

المنشأة سفينة بحرية في حكم النص المتقدم القيام بسفريات في أعالي البحار . بل يكفي في هذا الخصوص تحقق تخصيصها أو قيامها على وجه الاعتناء بالملاحة الساحلية الى المدينة . ( نقض مدنى ١٩٥٩/٥/٧ - موسوعاتنا الذهبية - الجزء الرابع - فقرة ٦٢١ ) .

## الفصل الثانى

### فى حجز السفن وبيعها<sup>(١)</sup>

**مادة ١٠ -** كل مركب بحرى يجوز حجزه وبيعه بأمر المحكمة ويزول امتياز المداينين بالإجراءات الآتية .

**مادة ١١ -** لا يجوز حجز المراكب إلا بعد التنبيه الرسمى بالدفع بأربع وعشرين ساعة بناء على طلب المداين الطالب لوضع الحجز .

**مادة ١٢ -** يجب إعلان التنبيه إلى نفس المالك أو إلى محله إذا كان الدين من الديون العادية على شخص المالك المذكور وليس ممتازا على السفينة فإن كان الدين ممتازا عليها على حسب المنصوص بالمادة الخامسة جاز إعلان التنبيه إلى قبودان السفينة .

**مادة ١٣ -** على المحضر إن يتوجه إلى داخل السفينة ومعه شاهدان ويحذر محضر حجزها ويبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وضع الحجز لأجله وصنفته ومحله والسند الذى شرع فى إجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب تحصيله والمحل الذى اختاره المداين فى الجهة الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التى يلزم إجراء بيع السفينة أمامها وفى الجهة التى حجزت فيها وربطت واسم مالكةا وقبودانها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها من الطونيلاطة وعلى المحضر أيضا أن يبين قطائرها وصنادلها وأدواتها وأسلحتها ومهامتها وذخائرها مع ذكر صفات جميع ذلك ويعين حارسا على السفينة .

**مادة ١٤ -** إذا كان مالك السفينة المحجوزة ساكنا فى البلدة الكائنة فيها المحكمة الابتدائية التى فى دائرتها الجهة التى حصل فيها الحجز وجب على المداين الذى طلب وضع الحجز أن يعلن للمالك المذكور فى ظرف ثلاثة أيام صورة محضر الحجز ويكلفه بالحضور أمام المحكمة فى الميعاد المعتاد ليحضر ببيع الأشياء المحجوزة وإذا كان المالك المذكور ساكنا فى محل أبعد من تلك البلدة

---

١ - صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٥ بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالحجز التحفظى على السفن البحرية الموقع عليها ببروكسل فى ١٠ مايو ١٩٥٢ ( الوقائع المصرية فى ١٠/٣/١٩٥٥ - العدد ٢٠ مكرر ) .



فالإعلان وورقة طلب الحضور يسلمان على ذمته إلى قبودان السفينة المحجوزة وإذا كان غائبا يسلمان إلى من كان قائما مقامه أو مقام الملك ، وفي هذه الحالة يزداد على الميعاد المعتاد للحضور مدة مسافة الطريق التي بين المحكمة ومحلّه إذا كان مقيما في البلاد القارة من ممالك الدولة العلية ، وأما إذا كان المالك ساكنا خارج بلاد القارة المذكورة أو في بلاد أجنبية فيكون ميعاد الحضور على حسب الجهات .

**مادة ١٥ -** البيع الذي لا يصح إجرائه إلا بناء على سند واجب التنفيذ يكون أمام قاضي يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل بطريق المزايدة العمومية بعد المناذاة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها في اللوحات المعدة لذلك على الوجه الآتي <sup>(١)</sup> :

**مادة ١٦ -** إذا كان الحجز واقعا على سفينة حملتها أكثر من عشر طونيلاطات ( أى أزيد من ١٠٠٠٠ كيلو ) ينادى ثلاث مرات على الأشياء المراد بيعها أو تعلن ثلاثة إعلانات وتكون المناذاة والاعلانات متوالية في كل ثمانية أيام مرة في ضواحي الميناء وفي الميادين العمومية الكبيرة التي في المحل الذي تكون السفينة مربوطة فيه وكذلك في جميع الاماكن التي تعين بأمر من المحكمة وينشر اعلان عن ذلك في إحدى الجرائد التي تطبع في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة التي طلب منها وضع الحجز فإن لم توجد فيها جرائد ينشر الاعلان في إحدى الجرائد التي تطبع في أقرب محل .

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع اخضع السفينة - وهي في الأصل مال منقول - لنظام قانوني يميزها عن غيرها من المنقولات وتقرب به من العقار ومن ذلك ما تضمنته المواد من ١٠ الى ٢٩ من قانون التجارة البحري بشأن حجز السفينة وبيعها فأوصت المادة ١٥ من القانون المذكور ان يتم بيع السفينة أمام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل البيع بطريق المزايدة بعد المناذاة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها في اللوحات المعدة لذلك ، ولما كان هذا التنظيم الخاص إنما يتعلق بالمنشأة العائمة بحيث يصدق عليها وصف السفينة فإن إختصاص قاضي البيوع المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون البحري لا يقوم إلا إذا كانت مثل هذه المنشأة صالحة للملاحة فإذا فقدت صلاحيتها أو تحولت إلى حطام زال

**مادة ١٧ -** وفي اليومين التاليين لكل مناداة وإعلان تعلق إعلانات على الصاري الكبير بالسفينة المحجوزة وفي اللوحة المعدة للإعلانات بالمحكمة التي حصل الشروع أمامها في استيفاء الإجراءات اللازمة وفي الميادين العمومية وفي رصيف الميناء التي تكون السفينة مربوطة فيها وكذلك في البورصة التجارية فإن لم توجد فعلى باب دار الحكومة المحلية .

**مادة ١٨ -** يلزم أن تشتمل المناداة والإعلانات المنشورة والمعلقة على اسم المداين الذي طلب الحجز والبيع وصنفته ومحل إقامته وبيان السندات المبنية عليها الإجراءات المتعلقة بذلك ومقدار مبلغ الدين المطلوب والمحل الذي اختاره المداين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة وفي الجهة المربوطة فيها السفينة وبيان اسم مالك السفينة المحجوزة ومحل واسم السفينة وبيان كونها مجهزة أو في حالة التجهيز وبيان اسم قبودانها ومقدار حمولتها بحساب الطونيلاطة وبيان المحل الذي تكون السفينة فيه راكزة أو عائمة وبيان اسم القاضى المعين للبيع واسم المحضر الذي وضع الحجز وبيان الثمن المقدّر للمزايدة عليه وبيان أيام الجلسة التي تقبل فيها المزايدة .

**مادة ١٩ -** تقبل المزايدة في اليوم المعين لها في الاعلان المعلق بعد المناداة الاولى ويستمر القاضى المعين للبيع على قبول المزايدات في اليوم المعين في أمره بعد كل مناداة تحصل في كل ثمانية أيام .

**مادة ٢٠ -** وبعد المناداة الثالثة يقع البيع للمزايد الأخير الذي يكون عطاؤه أكثر من غيره عند إطفاء الشموع الموقودة في إبتداء المزايدة حسب العادة ومع ذلك يجوز للقاضى المعين للبيع أن يأذن بالتأخير ثمانية أيام مرة أو مرتين أملا في حصول مزايدة أكثر ويعطى ذلك بالجرائد ويتعلق إعلانات فإن لم ينشأ عن التأخير المرخص به على هذا الوجه الحصول على مزايدة أكثر تعطى السفينة بناء على المزايدة الأخيرة .

---

عنها وصف السفينة وأتبع في حجزها وبيعها الإجراءات الخاصة بالنقل دون الإجراءات المنصوص عليها في القانون البحري ( نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٢٤ مدينتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٧٧٢ ) .

**مادة ٢١ -** إذا كان الحجز واقعا على قطائر أو صنادل أو مراكب أخرى من سفن المينا وتكون حمولتها عشر طونيلاطات فأقل يقع البيع في هذه الحالة في جلسة القاضي من غير إحتياج لمراعاة كافة الاجراءات السالف ذكرها إنما يكون ذلك بعد الاعلان على رصيف الميناء مدة ثلاثة أيام متوالية وتعليق الاعلان على صاوى المبيع مما ذكر فان لم يكن له صار فعلى المحل الظاهر منه وفي اللوحة المعدة للاعلانات بالحكمة ويلزم أن يكون بين إعلان الحجز وإجراء البيع ميعاد ثمانية أيام كاملة .

**مادة ٢٢ -** يترتب على بيع السفينة بالمزايدة إنتهاء وظائف القبطان وإنما له أن يطلب تعويضات من مالك السفينة وكفلائه وكل من التزم له بشيء إذا كان هناك وجه لذلك .

**مادة ٢٣ -** يجب على الراسى عليه مزاد السفينة من أى جمولة كانت أن يدفع في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت مرسى المزاد ثلث الثمن الذى رسا به المزاد عليه أو يسلمه إلى صندوق المحكمة ويؤدى كفيلاً معتمداً بالثلثين يكون له محل بالقطر المصرى ويضع إمضاءه مع المكفول على السند ويكونان ملزمين على وجه التضامن بدفع الثلثين المذكورين في ميعاد أحد عشر يوماً من يوم مرسى المزاد - ولا تسلم السفينة للرأسى عليه المزاد إلا بعد دفع ثلث الثمن وأداء الكفيل بالباقى وأما صورة محضر البيع فلا تسلم إليه إلا بعد دفع الثلثين بالتام في الميعاد المقرر - وفي حالة عدم دفع الثلث الأول أو الثلثين الباقيين أو عدم أداء الكفيل كما ذكر أنفاً تباع السفينة ثانياً على ذمة المشتري وكفيله بالمزايدة بعد نشر إعلان واحد جديد وتعليقه بثلاثة أيام ويكون المشتري والكفيل المذكوران ملزومين على وجه التضامن بالنقصان إذا حصل وبالتعويضات والغوائد والمصاريف إذا كان الثلث المدفوع أولاً غير كاف لذلك .

**مادة ٢٤ -** طلب استبعاد حصّة من بيع السفينة أو الأشياء المحجوزة وكل طلب فرعى يقدمان ويعلنان إلى قلم كتاب المحكمة قبل وقوع البيع فان تقدم طلب استبعاد الحصّة بعد البيع فينقلب قانوننا الى معارضة في تسليم المبلغ المتحصل من البيع .

**مادة ٢٥ -** للطالب أو المعارض ميعاد ثلاثة أيام لتقديم أدلته والبدعى عليه

أيضا ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة وتقدم الدعوى إلى الجلسة بناء على علم خبر بالحضور أمام المحكمة .

**مادة ٣٦ -** تقبل المعارضات في تسليم الثمن في ظرف الثلاثة أيام التالية للبيع ومتى مضى هذا الميعاد لا يجوز قبولها إلا إذا كانت في شأن ما زاد على المبالغ المستحقة للمداينين الذين حصل الحجز من أجلهم .

**مادة ٣٧ -** يجب على المداينين المعارضين في تسليم الثمن أن يقدموا إلى قلم كتاب المحكمة سندات ديونهم في ظرف ثلاثة أيام بعد التنبيه عليهم بذلك من المداين الذي طلب إجراء البيع أو من مالك السفينة التي وضع الحجز عليها أو ممن كان قائما مقامه وإن تأخروا عن ذلك يصير الشروع في توزيع ثمن المبيع بدون إدخالهم فيه .

**مادة ٣٨ -** ترتيب درجات المداينين وتوزيع النقود يكون إجراؤهما فيما يختص بالمداينين الممتازين على حسب الترتيب المقرر بالمادة الخامسة وأما فيما يختص بالمداينين الآخرين فيكون التوزيع عليهم بنسبة ديونهم وكل مداين مندرج في الدرجات المرتبة يدخل في الترتيب بأصل دينه وفوائده والمصاريف .

**مادة ٣٩ -** لا يجوز وضع الحجز على السفينة المتأهبة للقيام للسفر إلا إذا كان من أجل ديون مقترضة للسفر المتأهبة له إنما التكفل بتلك الديون في هذه الحالة يمنع الحجز . - وتعتبر السفينة متأهبة للسفر إذا كان قبودانها حاملا لأوراق المرور للسفر .

### الفصل الثالث

#### في ملك السفينة

**مادة ٤٠ -** كل مالك لسفينة مسئول مدنيا عن أعمال قبودانها بمعنى أنه ملزم بدفع الخسارة الناشئة عن أي عمل من أعمال القبودان وبوفاء ما التزم به القبودان المذكور فيما يختص بالسفينة وتسفيرها . - ويجوز للمالك في جميع الأحوال أن يتخلص من التزامات القبودان المذكورة بترك السفينة والأجرة إذا كانت هذه الالتزامات لم تحصل بناء على إذن مخصص منه ومع ذلك لا يجوز الترك ممن يكون في أن وأخذ قبودانا للسفينة ومالكها أو شريكا في ملكيتها . -

فاذا كان القبودان شريكا فقط في الملكية لا يكون مسئولاً عما التزم به فيما يختص بالسفينة وتسييرها الا على قدر حصته (١) .

**مادة ٢٦** - ملاك السفن المهيأة للحرب باذن من الحكومة لا يكونون مسئولين عن الجرح والاتلافات التي تحصل في البحر من رجال الحرب الذين فيها أو من طوائفها البحرية إلا بقدر المبلغ الذي أدوا الضمانة به ما لم يشاركونهم في ارتكابها أو يعينونهم على فعلها . - وتكون الضمانة المذكورة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ قرش ديوانى لكل سفينة يبلغ عدد ملاحيها مائة وخمسين نفرا فأقل ويحسب من هذا العدد أركان الحرب والعساكر المحافظون وتكون الضمانة بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ قرش ديوانى للسفن الأخر .

**مادة ٢٧** - يجوز لمالك السفينة في كل الأحوال أن يعزل قبودانها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك ولا حق للقبودان أخذ تعويض ممن عزله إلا اذا وجد شرط بالكتابة يقضى بما يخالفه. - يجوز للمالك دفع المصاريف اللازمة لرجوع القبودان إذا عزله في بلد غير البلد الذي استخدمه فيه ويجوز للمحاكم في كل الأحوال تنقيح التعويضات المستحقة بينهما بالكتابة إذا لم يكن لها سبب .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٣٠ من قانون التجارة البحرية على مسئولية مالك السفينة مدنيا عن أعمال ربانها والزامه بوفاء ما التزم به فيما يختص بالسفينة وتسييرها ، وأن كان لا يواجه إلا حالة المالك المجهز إلا أنه إذا قام المالك بتأجير السفينة إلى الغير بمشارطة ايجار موقوتة لمدة زمنية - مع ما يترتب على هذا التأجير من انتقال الإدارة فإن مسئولية المالك مع ذلك لا تنتفى الا اذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا التأخير أو كان عليه أن يعلم به أو اذا كان قد منح ائتمانه الى المستأجر شخصيا رغم جهله بصفته كمستأجر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض دعوى الطاعة على ثبوت علمها بواقعة تأجير السفينة للغير بمشارطة ايجار الزمنية استنادا إلى أنها - أى الطاعة - باعتبارها من المشتغلين بالملاحة البحرية لابد وأن تكون قد أطلعت على أوراق السفينة ومن بينها مشارطة الايجار بالإضافة الى ما ثبت من مستندات الدعوى أن مستأجر السفينة - وليس مالكها - هو الذى سدد للطاعة نفقات السفينة التى رفعت الدعوى للمطالبة بها لما تستقره منها ، وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه - وإن حدود سلطة المحكمة التقديرية - يقوم على استخلاص سائغ له أصله

**مادة ٣٣ -** إذا كان القبودان المعزول شريكا في ملكية السفينة يجوز له أن يترك الشركة فيها ويطلب قيمة حصته ويكون تقدير هذه القيمة بمعرفة أهل خبرة يتفق عليهم الأخصام أو يعينهم القاضي المعين للأمور الوقتية بالمحكمة إذا لم يتفق الأخصام على تعيينهم .

**مادة ٣٤ -** إذا كان للسفينة عدة ملاك واقتضت مصلحتهم العمومية إجراء أمر ما ولم يتفقوا في الرأي عليه فيتبع رأي الأكثر .

ولا تكون هذه الاكثرية باعتبار عدد أرباب الرأي بل باعتبار مقدار الملكية الزائد على النصف والسفينة المملوكة لعدة أشخاص ملكا شائعا لا يجوز الترخيص في بيعها بالمزايدة لعدم إمكان قسمتها إلا بناء على طلب من يكون لهم نصفها من الملاك مالم يوجد شرط بالكتابة يخالف ذلك .

## الفصل الرابع

### في قبودان السفينة

**مادة ٣٥ -** على كل قبودان أو رئيس مأمور بإدارة سفينة أو مركب من المراكب البحرية ضمان ما يحصل منه من التفريط في أثناء تأدية وظيفته ولو كان يسيرا ويلزم بإداء مقابل الخسارة الناشئة عنه .

**مادة ٣٦ -** وهو مسئول عن الأمتعة والبضائع التي يستلمها في عهده وعليه أن يعطى بها سندا يسمى سند الحمولة .

**مادة ٣٧ -** ويختص القبودان بتعيين ما يلزم للسفينة وانتخاب ملاحيها وغيرهم من البحريين واستئجارهم إنما يجب عليه إجراء ذلك باتحاده مع ملاكها إذا كان في محل سكنهم .

---

الثابت بالاوراق وكاف لحمل قضائه بتوافر ركن العلم بواقعة التأجير فان الحكم اذا قضي برفض دعوى الطاعة يكون قد ألزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطا في تطبيقه وتأويله على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن ( نقض مدنى ١٩٨٠/١١/٢٤ - مدونتتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٢٢٠ ) .

**مادة ٣٨ -** يجب على القبطان أن يتخذ دفترًا يسمى يومية السفينة ويكون منمر الصحائف وموضوعاً عليه علامة أحد قضاة المحكمة وإن لم يوجد قاضي فتوضع عليه العلامة من جهة الإدارة ويكتب في الدفتر المذكور ما هو آت :

- (١) حالة الزمن والرياح في كل يوم .
- (٢) سير السفينة في كل يوم في حالتي السرعة أو البطء .
- (٣) درجة العرض أو الطول الجغرافي التي تكون فيها السفينة يوماً فيوما .
- (٤) جميع الاتلافات التي تحصل للسفينة والبضائع وأسبابها .
- (٥) بيان جميع ما يهلك بحادثة وما يقطع أو يترك ويكتب البيان المذكور بقدر الامكان .

(٦) الطريق الذي اختار السير فيه مع بيان أسباب الانحراف عنه سواء كان اختيارياً أو جبرياً .

(٧) جميع ما صمم عليه القبطان في أثناء السفر بمشاورة الضباط والرجال البحريين .

(٨) اجازات الانصراف المعطاة للضباط والرجال البحرية مع بيان أسبابها .

(٩) الايراد والمنصرف المتعلقان بالسفينة والبضائع المشحونة وبالجملة يبين في ذلك الدفتر جميع ما يتعلق بالسفينة أو حمولتها وجميع ما يجوز طلب حسابه أو المطالبة به أو المعارضة فيه .

**مادة ٣٩ -** فضلاً عن اليومية المذكورة يجب على القبطان أن يتخذ في السفينة دفترًا صغيراً مستوفياً للشرائط السالف ذكرها يعد بالخصوص لقيد الاقتراضات البحرية فيه على وجه الانتظام .

**مادة ٤٠ -** يجب على القبطان قبل أخذ الحمولة أن يتحصل على الكشف على سفينته بمعرفة أهل خبرة يعينهم لذلك القاضي المعين بالمحكمة للأمور الوقتية وإن لم يوجد قاض فتعينهم جهة الإدارة المحلية لمعرفة ما إذا كانت السفينة مشتملة على جميع ما يلزم لسيرها أم لا وصالحة للسفر أم لا ويسلم محضر الكشف عليها لقلم كتاب المحكمة أو لجهة الإدارة وتعطى صورة صحيحة منه إلى القبطان . - ولا يجوز للقبطان أن يأخذ تذكرة السفر إلا بعد تقديم محضر الكشف على السفينة ولو تثنى أرباب الحمولة عن الكشف المذكور .

**مادة ٤١ -** ويجب أيضاً على القبطان أن يكون عنده في السفينة :

- (١) حجة ملكية السفينة أو صورة منها مصدق عليها بالأوجه القانونية .
- (٢) سند إنتسابه إلى دولته أعنى البراءة المثبتة أنه تحت علم الدولة العلية العثمانية .
- (٣) دفتر بأسماء ملاحى السفينة .
- (٤) سندات حمولة السفينة ومشارطة الأجر .
- (٥) قائمة بيان الحمولات .
- (٦) سندات دفع الجمارك أو كفالتها .
- (٧) تذكرة الرخصة في السفر أو البسابورتو البحرية .
- (٨) تذكرة الصحة .
- (٩) نسخة من قانون التجارة البحري .

**مادة ٤٢ -** يجب على القبطان أن يكون في السفينة بنفسه من الوقت الذى ابتدا فيه السفر إلى وصوله لموردة مأمونة أو ميناء مأمونة وإذا اقتضى الحال أن يرسى في ميناء لم يسبق أنه رسا فيها لا هو ولا غيره من الملاحين ووجد فيها رئيس البوغاز العارف بمدخل الميناء أو الجدول أو النهر وجب عليه أن يستعين به محتسبا أجرته على مصاريف السفينة .

**مادة ٤٣ -** إذا وقعت من القبطان مخالفة للواجبات المفروضة عليه المبينة في الخمس مواد السابقة يكون مسئولاً عن جميع الحوادث لمن له ملك في السفينة أو الحمولات .

**مادة ٤٤ -** ويكون القبطان مسئولاً أيضاً عما يحصل من الاتلافات للبضائع التى حملها على سطح السفينة بدون رضا بالكتابة من صاحبها .

**مادة ٤٥ -** لا يسرى حكم المادة السابقة في حق السفن الصغيرة المعدة للسير بجانب الساحل .

**مادة ٤٦ -** لا يبرأ القبطان من المسئولية إلا إذا أثبت حصول عوارض جبرية .

**مادة ٤٧ -** لا يجوز للقبطان في محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم قلفطتها بدون إذن مخصص منهم ولا شراء شراعات أو حبال أو غيرهم للسفينة :



ولا إقتراض مبالغ لذلك على جسمها ولا تاجيرها .

**مادة ٤٨ -** إذا أجرت السفينة برضاء الملاك وامتنع بعضهم عن أداء ما يخصه من المصاريف اللازمة لسفرتها يجوز للقبطان في هذه الحالة بعد أربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه على من امتنع منهم تنبيهها رسميا بأداء ما يخصه أن يقترض على حصة الممتنع المذكور في ملكية السفينة قرضا بحريا على ذمته باذن من المحكمة وإن لم توجد فباذن من جهة الإدارة .

**مادة ٤٩ -** إذا دعت الضرورة في أثناء السفر إلى قلفطة أو شراء شراع أو جبال أو أدوات أو مؤونة أو غيرها من الاشياء التي اقتضتها الضرورة وكانت الاحوال أو البعد عن محل إقامة ملاك السفينة أو المحمولات لا تمكن القبطان من استئذانهم في ذلك ، فبعد إثبات هذه الضرورة بمحضر مضمي منه ومن عمد ملاحى السفينة وبعد استحصاله على إذن من المحكمة وإن لم توجد فمن جهة الادارة وإن كان في بلد من البلاد الأجنبية فمن قنصل الدولة العلية وإن لم يوجد فمن حاكم هذا البلد يجوز له أن يستقرض قرضا بحريا على جسم السفينة وتوابعها وعلى المشحونات إذا اقتضى الحال ذلك وإن لم يتيسر استقراض المبلغ كله أو بعضه على هذا الوجه فله أن يرهن أو يبيع بالمزايدة بضائع بقدر المبلغ الذي دعت اليه الضرورة التي ثبتت - وعلى ملاك السفينة أو القبطان النائب عنهم احتساب اثمان البضائع المباعة بالسعر الجارى للبضائع التي من جنسها ونوعها في محل إخراجها من السفينة في وقت وصولها إليه - ويجوز لمستأجر السفينة إذا كان واحد أو للشاحنين إذا كانوا متحدين في الرأي أن يمنعوا بيع بضائعهم أو رهنها باخراجها من السفينة ودفع الأجرة على قدر السفر الذي حصل وفي حالة عدم رضاء بعض الشاحنين بذلك فمن أراد منهم إخراج بضائعه من السفينة يكون ملزما بالأجرة الكاملة عليها .

**مادة ٥٠ -** يجب على القبطان قبل سفره من ميناء أجنبية أو من موانئ الدولة العثمانية العلية الكائنة في خليج البصرة أو بسواحل العرب أو سواحل آسيا أو أوروبا للرجوع إلى موانئ أخرى من موانئ الدولة العلية أن يرسل إلى جلاك السفينة أو وكلائهم قائمة حساب ممضاة منه مشتملة على بيان محمولات السفينة وبيان ثمن البضائع التي اشتراها وشحنها على ذمة الملاك والمبالغ التي

إقترضها وأسماء المقرضين ومساكنهم - وإذا حصل الشحن في الموانئ المذكورة على ذمة مستأجرى السفينة وبمعرفة وكلائهم فلا يجب على القبودان في هذه الحالة أن يرسل إلى ملاكها أو وكلائهم إلا قائمة ببيان محمولاتها على حسب سندات الشحن التى حررها وبيان المبالغ التى اقتترضها مع بيان أسماء المقرضين وأماكن سكناهم .

**مادة ٥١ -** إذا اقترض القبودان بلا ضرورة مبلغا على جسم السفينة أو ذخائرها أو ادواتها أو رهن أو باع بضائع أو مؤونة أو أدرج في حسابه خسارات ومصاريف غير حقيقية يكون مسئولاً للملاك ملزماً دون غيره بأداء المبلغ المقترض أو ثمن الأشياء المرهونة أو المبيعة فضلا عن إقامة الدعوى الجنائية عليه إن كان لها وجه .

**مادة ٥٢ -** لا يجوز لقبودان أن يبيع السفينة بدون إذن مخصوص من ملاكها إلا إذا كانت غير صالحة للسفر. وثبت ذلك بالأوجه القانونية فإن حصل البيع كان لاغيا وكان القبودان ملزماً بالتعويضات .

- ويكون إثبات عدم صلاحية السفينة للسفر بمحض يحرره أهل خبرة حالفون اليمين يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية وإن لم توجد فجهة الادارة وفي البلاد الأجنبية يعينهم قنصل الدولة العلية فإن لم يوجد فقاضى البلد وهذا بدون اخلال يحق الاخصام في المناقضة بالطرق القانونية في عدم صلاحية السفينة للسفر - وإن لم ياذن الملاك بالبيع ولم تغط تعليمات منهم يكون بيع السفينة بسبب عدم صلاحيتها للسفر الثابت بالوجه المتقدم بالمزاد العمومى .

**مادة ٥٣ -** يجب على كل قبودان استخدام لسفر أن يتعمه وإلا كان ملزماً بجميع المصاريف وبالتعويضات لملاك السفينة ولستأجرىها .

**مادة ٥٤ -** إذا سافر القبودان بالمشاركة في ربح المحمولات فلا يجوز له التعامل ولا الاتجار على ذمته خاصة ما لم يوجد شرطا يخالف ذلك .

**مادة ٥٥ -** فإذا شحن القبودان بضائع على ذمته خاصة خلافا لما هو مقرر بالمادة السابقة تضبط تلك البضائع لشركائه الآخرين بحكم من المحكمة بناء على طلبهم .

**مادة ٥٦ -** لا يجوز للقبودان أن يترك سفينته في أثناء السفر بسبب أى خطر كان بدون رأى ضباطها وعمد ملاحيا فإذا تركها برايهم وجب عليه أن يخلص سعة الأوراق المهمة مثل دفتر سير السفينة وسند الايجار وحواظ حملاتها وتذكرة السفر والنقود وما يمكنه أخذه من البضائع المشحونة التى يكون ثمنها أكثر من غيرها وإلا كان هو المسئول عن ذلك . . . . .

- وإذا هلكت الأشياء المخرجة من السفينة على هذا الوجه بسبب قهرى يكون القبودان غير مسئول عنها .

**مادة ٥٧ -** يجب على القبودان في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد وصوله الى الميناء المقصودة أن يستحصل على وضع علامة على دفتر اليومية من الحاكم الميين في المادتين الاتيتين وأن يقدم لهم تقريرا تعطى له صورته مصدقا عليها منهم - . ويبين في ذلك التقرير مكان قيامه وتاريخه وحالة الوقت عند القيام والطريق الذى اختار السير فيه والاحطار التى حصلت له وعدم الانتظام الذى حصل في السفينة وجميع الاحوال المهمة التى صادفته في السفر (١) .

**مادة ٥٨ -** يقدم التقرير المذكور في ممالك الدولة العثمانية العليا الى رئيس المحكمة الابتدائية وإن لم توجد فالى جهة الإدارة المحلية وهى ترسله بدون تأخير الى رئيس أقرب محكمة اليها - . وفي كلتا الحالتين يحفظ التقرير في قلم كتاب المحكمة .

**مادة ٥٩ -** ويقدم القبودان تقريره في البلاد الاجنبية إلى قنصل الدولة العثمانية العليا وإن لم يوجد فالى الحاكم المحلى الذى من خصائصه ذلك ويأخذ منه شهادة مبينا فيها وقت وصوله ووقت قيامه وأجناس مشحوناته وحالتها .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن للتقرير البحرى الذى يحرره ريان السفينة ، وفقا لاحكام المواد ٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٢ من القانون البحرى ، حجيته في الاثبات الى ان يثبت العكس متى قدم في اليوم التالى لوصول السفينة وتم تحقيق ما جاء به ومطابقته على دفتر يومية السفينة بمعرفة الجهة المقدم اليها . ( نقض مدنى ١٧/٥/١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٤٨ ) .

**مادة ٦٠ -** إذا إضطّر القبّودان في أثناء سفره إلى أن يرسو في ميناء من موانئ الدول الأجنبية يجب عليه أن يخبر حاكما من الحكام المبيينين في المادتين السابقتين على حسب الأحوال بأسباب الرسو .

**مادة ٦١ -** إذا حصل للقبّودان غرق وتخلص وحده أو مع بعض الملاحين يجب عليه أن يتوجه بلا تأخير إلى الحكام المذكورين أنفا على حسب الجهات والأحوال - ويقدم إليهم تقريره ويتحصل على التصديق عليه من الملاحين الذين نجوا وكانوا معه ويأخذ صورة ذلك التقرير مصدقا عليها .

**مادة ٦٢ -** ويجب على الحاكم لتحقيق صحة تقرير القبّودان أن يستجوب الملاحين الحاضرين وكذلك بعض الركاب إن أمكن مع عدم الإخلال بأوجه الثبوت الأخرى - والتقارير التي لم يضر تحقيقها لا تقبل لبراءة القبّودان ولا تعتبر في المحاكم إلا إذا كان القبّودان الذي حصل له الفرق تخلص وحده في الجهة التي قدم تقريره فيها - وللأخصام الحق في إثبات عدم صحة ما ادعاه القبّودان (١) .

**مادة ٦٣ -** لا يجوز للقبّودان في غير حالة الخطر المحقق أن يخرج من السفينة بضاعة ما قبل أن يقدم تقريراً بذلك وإلا تقام عليه دعوى جنائية .

**مادة ٦٤ -** إذا فرغت مؤونة السفينة في أثناء السفر يسوغ للقبّودان بعد أخذ رأى عمد ملاحها أن يجبر من عنده مؤونة مملوكة له خاصة على مشاركة الباقي فيها بشرط دفع الثمن إليه .

## الفصل الخامس

### السفينة وملاحها وأجرهم (٢)

**مادة ٦٥ -** شروط استخدام قبّودان السفينة وضباطها وملاحها يكون إثباتها بدقتر أسماء البحريين أو بمشارطة المتعاقدين ، فإن لم توجد مشارطة

١ - نقض مدني ١٧/٥/١٩٦٦ سالف الإشارة .

٢ - صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن عقد العمل البحري ( أنظر نقل بحري ) ونص في مادته السادسة على أن « تسرى على الملاحين كافة الأحكام الواردة في القانون

بالكتابة ولم تذكر شروط الاستخدام في الدفتر المذكور يعتبر أن المتعاقدين أرادوا اتباع عرف المحل الذي حصل فيه الاستخدام - ويحذر الدفتر المذكور في بلاد الدولة العلية العثمانية أمام ديوان الميناء فإن لم يوجد فأمام جهة الادارة المحلية ويحذر في البلاد الأجنبية أمام قنصل الدولة العلية العثمانية أو وكلائهم فإن لم يكن لها قنصل ولا وكيل عنه فأمام حاكم المحل الذي من خصائصه ذلك .

**مادة ٦٦ -** لا يجوز للقبودان ولا للملاحى السفينة بأى عذر كان أن يشحنوا فيها شيئاً من البضائع على ذمتهم بلا أجر ولا رضا الملاك أو بدون رضا مستأجرها إذا كانت مستأجرة كلها ولا ضبطت تلك البضائع لجانب أولى الشأن أغنى ملاك السفينة أو مستأجرها ما لم يكن القبودان والملاحون ماذونين بذلك في الحالة الأولى في سندات استخدامهم وفي الحالة الثانية في مشاطرة إيجار السفينة .

**مادة ٦٧ -** إذا أبطل السفر بفعل ملاك السفينة أو قبودانها أو مستأجرها قبل قيامها فضاطها وملاحيها الذين صار استئجارهم بالمشاورة أو بالسفرة يأخذون أجره الايام التى قضوها في تجهيز السفينة ولهم الخيار زيادة على ذلك بين أن يترك لهم بصفة تعويض ما صرف لهم مقدماً من أجرهم وبين أن يأخذوا أجره شهر مما حصل عليه الاتفاق بعد استئزال ما صرف لهم مقدماً منه إن سبق صرف شيء لهم أو ربع أجرهم إذا كانوا مستأجرين بالسفرة ، وإذا أبطل السفر بعد قيام السفينة يأخذون أجرهم المستحق في المدة التى خدموا فيها وزيادة على ذلك يأخذون بصفة تعويض ضعف ما تقرر لهم فيما سبق في هذه المادة ومصاريف السفر لرجوعهم إلى مكان قيام السفينة إلا اذا كان القبودان أو الملاك أو المستأجرون يمكنونهم من النزول في سفينة أخرى راجعة إلى المكان المذكور .

- ولا يجوز مع ذلك أن تزيد الأجر والتعويضات في أي جالة من الأحوال عن مقدار المبلغ الذى يستحقونه لو تم ذلك السفر وتحسب تعويضات الرجوع على حسب وظائف البحريين المرفوعين من الخدمة .

المبنى وقانون التجارة والقوانين الملحقه به وكافة التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل وبالأمنيات الاجتماعية وذلك بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع أحكام هذا القانون والقوانين الصادرة تنفيذا له . ( الخ ) .

**مادة ٦٨ -** إذا حدث قبل إبتداء السفر منع التجارة مع الجهة التى عينت لسفر السفينة أو كانت البضائع المستأجرة من أجلها السفينة مما منع اخراجه إلى الخارج أو صار توقيف سفر السفينة بأمر الحكومة فلا يكون مستحقا فى هذه الأحوال للضباط والملاحين المرفوعين من الخدمة إلا أجره الايام التى قضوها فى خدمة السفينة .

**مادة ٦٩ -** وإذا حدث فى أثناء السفر منع التجارة أو توقيف السفينة عن السفر فيأخذ ضباطها وملاحوها فى حالة منع التجارة أجرهم بقدر الزمن الذى خدموا فيه ومصاريف رجوعهم وفى حالة توقيف السفينة من السفر يأخذون نصف أجرهم فى مدة أيام التوقيف إذا كانوا مستأجرين مشاهرة و أما إذا كانوا مستأجرين بالسفرة فلا يأخذون إلا الأجرة المشتطة بدون زيادة شيء لزمن التوقيف .

**مادة ٧٠ -** إذا حصل تطويل إسفر اختيارا فأجرة البحريين بالسفرة تزداد على قدر التطويل .

**مادة ٧١ -** إذا حصل تفريغ السفينة إختيارا فى محل أقرب من المحل المعين للتفريغ فى سند الايجار فلا يصير تنقيص أجر البحريين المستأجرين بالسفرة .

**مادة ٧٢ -** إذا كان الملاحون مستخدمين بحصة فى الأرباح أو فى أجر السفينة فلا يكون لهم تعويض ولا يومية فى مقابلة ما نشأ عن سبب قهرى من إبطال السفر أو تأخيره أو تطويله ، فإن حصل الإبطال أو التأخير أو التطويل بفعل الشاحنين فيكون للبحريين حصة فى التعويضات التى يحكم بها للسفينة . وتقسم هذه التعويضات بين ملاك السفينة وملاحيها على قدر الحصة فى الأرباح أو الأجر - وإذا حصل الإبطال أو التأخير أو التطويل بفعل القبودان أو ملاك السفينة فعليهم أن يدفعوا إلى الملاحين تعويضات بنسبة حصصهم بمراعاة مشاركتهم .

**مادة ٧٣ -** وإذا أخذت السفينة وضبطت أو انكسرت أو غرقت مع انعدامها أو انعدام البضائع بالكلية فلا يسوغ لضباطها ولا للملاحيها أن يطلبوا أجرة سفرها كما أنهم ليسوا ملزمين برد ما صرف لهم مقدماً من أجرهم .

**مادة ٧٤ -** إذا سلم من الغرق بعض السفينة فيحريتها المستأجرون بالسفينة أو المشاركة تدفع اليهم اجورهم المستحقة لهم من الأجزاء الباقية التي خلصوها ... فان كانت الأجزاء المذكورة غير كافية أو تخلص بعض البضائع فقط تكمل أجرتهم من أجزائها .

**مادة ٧٥ -** الضباط والملاحون المستأجرون بحصة من الاجرة يأخذون أجرهم من تلك الاجرة فقط على حسب ما يأخذه القبودان أو المؤجر .

**مادة ٧٦ -** تدفع للضباط والملاحين أجر الايام التي خلصوا فيها بقايا السفينة والأشياء التي غرقت ايا كان الوجه الذي صار استبحارهم عليه .

**مادة ٧٧ -** كل من مرض من الملاحين في اثناء السفر أو جرح أو قطع عنه عضوا سواء كان ذلك في خدمة السفينة أو في محاربة العدو أو للصوص البحريين يأخذ أجرته ويعالج ويتضمن جروحه وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض ... ويكون التعويض في حالة القطع ومصاريف المعالجة والتضميد على السفينة وأجزائها إذا نشأ القطع أو المرض أو الجرح عن خدمة السفينة وأما إذا حصل المرض أو الجرح أو القطع من محاربة لحفظ السفينة فتوزع المصاريف والتعويضات على السفينة وأجزائها ومشحوناتها على وجه توزيع الخسارة البحرية العمومية .<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التجارة البحري على انه « كل من مرض من الملاحين اثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة السفينة أو محاربة العدو أو للصوص البحريين يأخذ أجرته ويعالج ويتضمن جروحه . وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض » فإن مفاد هذا النص أن البشرع وأن لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتعلق بالأجر والعلاج الا أنه فرق بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصره على حالة قطع العضو إذا نشأ عن الإصابة دون حالة المرض ، ولما كان العضو هو جزء من مجموع جسم الانسان مخصص لتأدية وظيفة ضرورية أو نافعة للحياة ، فمن ثم تعتبر الاسنان عضوا من أعضاء جسم الانسان إذا تقوم بمهمة مضغ الطعام جيدا وتساعد على حسن مضغه ، لما كان ذلك فإن فقد الملاح اسنانه اثناء عمله بالسفينة يوجب منحه التعويض المنصوص عليه في المادة ٧٧ المشار اليها ، ولا يغير من هذا النظر امكان الاستعاضة عن الاسنان الطبيعية

**مادة ٧٨ -** إذا كان البحري المريض أو المجروح أو المقطوع عضوه لا يمكنه الاستمرار على السفر بدون خطر يجب على القبطان قبل قيامه أن يخرجها إلى مستشفى أو محل آخر تمكن معالجته فيه على الوجه اللائق وأن يؤدي المصاريف التي يستلزمها مرضه ومعاشه ورجوعه إذا شفى أو دفنه إذا مات .

- ويودع لأجل ذلك مبلغا كافيا بجهة الإدارة أو يقدم لها كفيلا بذلك إذا كان في بلاد الدولة العلية العثمانية فإن كان في البلاد الأجنبية يودعه عند قنصل الدولة العلية وإن لم يوجد فعند قاضى البلد .

- وفي هذه الحالة يكون للمريض أو المجروح أو المقطوع عضوه الحق في أخذ أجرته إلى اليوم الذي يتمكن فيه من الرجوع إلى محل قيام السفينة للسفر لا إلى شفائه فقط وذلك فضلا عن مصاريف رجوعه .

---

بحرى صناعية تؤدى وتليتها ، لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار فقدانها ليس من شأنه أن ينفد فقد الملاح لعضو من أعضاء جسمه ولا يحرمه حقه في المطالبة بتعويض عن ذلك ( نقض مدنى في ١٩٧٨/٢/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٢١ ) كما ذهبت إلى أنه إذا تنقصت المادة ١/٧٧ من قانون التجارة البحري على أن « كل من مرض من الملاحين أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة السفينة أو في محاربة العدو أو للصيود البحريين يأخذ أجرته ويعالج وتضمن جروحه ، وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض » مفاد هذا النص أن المشروع وأن كان لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتصل بالأجر والعلاج ، إلا أنه فرق بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصر التعويض على حالة قطع العضو دون حالة المرض ، ويشمل قطع العضو في مدلول المادة ٧٧ كل عامة تنشأ عن الإصابات لا عن المرض ، وترتب عليها بتر العضو أو فقد منفعة فقد كلياً أو جزئياً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه ، وانتهى إلى رفض دعوى الطاعن - بالتعويض - استناداً إلى أن العجز الذي تخلف لديه قد نتج عن المرض بالنسبة لقوانين إصابات العمل وأمراض المهنة طالما أن دعواه موجهة إلى لا عن الإصابات ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا وجه لما يثيره الطاعن المطعون ضدها - التي التحق الطاعن بخدمتها ملاحاً بسفنتها - استناداً إلى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحري لا إلى هيئة التأمينات الاجتماعية الملزمة بتعويض العاملين في مثل هذه الحالات . ( نقض مدنى ١٩٧٦/٢/١٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦١٥ ) .



**مادة ٧٩ -** إذا جرح أحد البحريين داخل السفينة أو بعد خروجه منها بالذن وكان الجرح ناشئا عن مشاجرة أو إذا مرض بسبب سلوكه على غير استقامة أو بسبب عدم المحافظة على الآداب فيعالج مع ذلك وتضمند جروحه بمصاريف السفينة كما تقدم وإنما يطالب بدفع هذه المصاريف وكذلك إذا جرح من خرج من البحريين من السفينة بدون إذن أو قطع عضو منه أو مرض بسبب مشاجرة أو سوء سلوك تكون مصاريف معالجته عليه ويجوز للقبودان أن يرفعه من الخدمة ولا تدفع اليه أجرته في هذه الحالة إلا بقدر الايام التى خدم فيها .

**مادة ٨٠ -** إذا مات أحد البحريين في اثناء السفر تكون أجرته مستحقة لوريثته على حسب الأنواع الآتية أعنى أنه إذا كان مستأجرا بالمشاهرة تكون أجرته مستحقة الى يوم وفاته وإذا كان مستأجرا بالسفرة يكون المستحق نصف أجرته إذا مات في الذهاب أو في الميناء المقصودة ويكون المستحق كامل أجرته إذا مات في الرجوع وإذا كان مستأجرا بحصة من الأرباح أو الاجرة فتكون حصته كلها مستحقة بعد ابتداء السفر ... وإذا قتل أحد البحريين في اثناء دفع العدو أو للصوص البحريين عن السفينة ووصلت الى بر السلامة فتستحق أجرته بتمامها عن جميع السفر أيا كانت كيفية استئجاره .

**مادة ٨١ -** إذا قبض على أحد البحريين في السفينة وأسرفلا يكون له الحق في مطالبة القبودان ولا الملاك ولا المستأجرين بدفع فدائه ، بل تعطى له أجرته الى اليوم الذى قبض عليه فيه وأخذ أسيرا - وأما إذا قبض عليه وأخذ أسيرا في اثناء إرساله بحرا أو برا لأجل خدمة السفينة فيكون له الحق في أخذ أجرته بتمامها ويأخذ زيادة على ذلك تعويضا لفدائه إذا وصلت السفينة إلى بر السلامة .

**مادة ٨٢ -** ويكون التعويض مطلوباً من ملاك السفينة إذا أرسل الملاح برا أو بحرا في خدمتها وأما إذا أرسل الملاح برا أو بحرا في خدمتها وخدمة المشحونات فيكون التعويض المذكور مطلوباً من ملاك السفينة وملاك المشحونات .

**مادة ٨٣ -** ويكون قدر التعويض المذكور خمسة وعشرين جنيتها مصريا .

**مادة ٨٤ -** إذا بيعت السفينة في حالة استخدام الملاحين فيها فيكون لهم

الحق فى ارجاعهم بمصاريف السفينة وأخذ اجرتهم إلا إذا رضوا بما يخالف ذلك .

**مادة ٨٥ -** إذا رفع القبودان بعض الضباط أو الملاحين من الخدمة لأسباب مقبولة قانونا لا يجب عليه أن يدفع لهم إلا الأجر المتفق عليها إلى يوم رفعهم من الخدمة ويحسب على قدر مسافة السفر التى قطعوها .

وإذا حصل الرفع قبل الابتداء فى السفر فلا يأخذون إلا الأجرة التى خدموا فيها .

**مادة ٨٦ -** والأسباب المعتبرة قانونا لرفع الملاحين :

- (١) عدم الأهلية للخدمة .
- (٢) عدم الطاعة .
- (٣) الاعتیاد على السكر .
- (٤) التعدى على أحد فى السفينة بضرب ونحوه وغير ذلك من الاخلاق المعيبة الموجبة لاختلال النظام فى السفينة .
- (٥) ترك السفينة بدون إذن .
- (٦) إبطال السفر قهرا أو اختيارا على حسب الاحوال المبينة فى القانون بشأن ذلك .

**مادة ٨٧ -** كل من أثبت من البحريين أنه رفع من خدمته بلا سبب مقبول قانونا بعد قيد اسمه فى دفتر البحرية يكون له الحق فى أخذ تعويض من القبودان بقدر ثلث الأجرة التى يحتمل أنه يكتسبها فى السفر إذا حصل الرفع قبل ابتداء السفر- وأما إذا حصل الرفع فى اثناء السفر فيكون ذلك التعويض بقدر الاجرة التى يأخذها من وقت رفعه إلى انتهاء السفر مع مصاريف رجوعه ... ولا يجوز للقبودان فى أى حالة من الحالتين المذكورتين أن يطالب ملاك السفينة بمبلغ التعويض إلا إذا كان مأذونا منهم بالرفع .

**مادة ٨٨ -** لا يجوز للضباط أن يمتنعوا عن الخدمة ويتركوا السفينة إلا فى الأحوال الآتية وهى :

- (١) إذا أراد القبودان قبل الابتداء فى السفر الذى استخدموا من أجله أن يغير المحل المقصود .

- (٢) إذا إنتشبت قبل الشروع فى السفر حرب بحرية بين الدولة العلية وغيرها أو ظهرت فى أثناء وقوف السفينة فى ميناء بين الدولة العلية والمملكة المقصود السفر اليها حرب توقع السفينة فى خطر محقق .
- (٣) إذا ورد قبل الابتداء فى السفر أو فى أثناء وقوف السفينة فى ميناء خبر صحيح أن الطاعون أو الحمى الصفراء أو مرضا آخر وبائيا متسلطن فى المحل المقصود سفر السفينة اليه .
- (٤) إذا انتقلت ملكية السفينة كلها لملاك آخرين قبل الشروع فى السفر .
- (٥) إذا مات القبودان قبل الشروع فى السفر أو رقع ملاك السفينة من الخدمة .

**مادة ٨٩ -** السفينة وأجرتها ضامنتان خاصة لأجر البحريين وتعويضاتهم ومصاريف طريقهم .. وهما ضامنتان أيضا لحصول أصحاب المشحونات على تعويض الخسارة التى تحصل لهم بسبب خيانة الضباط والملاحين أو تقصيرهم وإنما لملاك السفينة مطالبة القبودان بذلك وللقبودان مطالبة الملاحين .

## الفصل السادس

### فى سند الإيجار

**مادة ٩٠ -** مشاركة إيجار السفينة ، وتسمى سند الإيجار يلزم أن تكون محررة بالكتابة ويبين فيها اسم السفينة ومقدار حملتها بحساب الطونيلاطة والدولة التابعة لها واسم القبودان واسم المؤجر واسم المستأجر والمحل والوقت المتفق على الشحن فيهما والمحل والوقت المتفق على التفريغ فيهما ومبلغ الأجرة ، ويذكر أيضا فى تلك المشاركة إذا كان التاجر لجميع السفينة أو لبعضها والتعويض المتفق عليه فى حالة تأخير الشحن أو التفريغ (٢) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن عقد النقل البحرى ليس من العقود الشككية فلا يبطل اذا لم يحرر بالكتابة وإنما هو من العقود الرضائية التى لا يجوز اثباتها الا بالكتابة . واذ تنص المادة ٩٠ من القانون البحرى على أن مشاركة إيجار السفينة - وتسمى سند الإيجار - يلزم أن تكون محررة بالكتابة فان قصد الشارع من اشتراط الكتابة فى هذا النص هو بيان الدليل الذى يقبل فى اثبات مشاركة إيجار السفينة حتى تكون كغيرها من عقود

**مادة ٩١ -** إذا لم تعين الأيام اللازمة للشحن أو للتفريغ في مشاركة المتعاقدين يكون تعيينها على حسب عرف المحل فإن لم يكن له عرف تقدر بخمسة عشر يوما متوالية غير أيام الأعياد وتبتدىء هذه المدة من وقت إخبار القبولان بأنه مستعد للشحن أو التفريغ<sup>(١)</sup> .

النقل البحري التي تخضع لشروط الاثبات بالكتابة استثناء من قاعدة « جواز الاثبات بالبينة في المسائل التجارية » ( نقض مدني ١١/١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٠ ) كما ذهب الى انه متى كان شرط التحكيم الذي اهل اليه سند الشحن عاما شاملا لجميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ عقد النقل وكانت عملية تفريغ حمولة السفينة تعتبر على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ و ٩١ من قانون التجارة البحري جزءا متما لعملية النقل تكون معها كلا تسرى عليه أحكام عقد النقل البحري ، فان مطالبة الوزارة الطاعة بمقابل كسب الوقت الناتج عن اسراعها في التفريغ وهو يمثل جزءا من الاجر يقتطع منه نظير المنفعة التي عادت على السفينة من تفريغها في مدة نقل عن المدة المحددة أصلا ، وكانت مشاركة ايجار السفينة قد تضمنت ايضا نصا صريحا لتنظيم عملية التفريغ ومواعيدها ومقابل التأخير ومكافأة السرعة ، وهو من نصوص مشاركة الايجار التي شملتها الاحالة الواردة في سند الشحن ، فان المطالبة المتفرعة عن التفريغ طبقا لهذا النص تكون من المنازعات التي ينصرف اليها شرط التحكيم ، ويكون الحكم المطعون فيه اذا قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على التحكيم ، لم يخالف القانون اذ أن الوزارة لا تعتبر من الغير بل أنه بوصفها موصلة اليها طرف ذو شأن في سند الشحن بما حواه من نصوص وردت به أو اندمجت فيه نتيجة الاحالة اليها . ( نقض مدني ١٧/٦/١٩٦٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٢١ ) . كما ذهب أيضا الى أن تعتبر عملية تفريغ حمولة السفينة ، على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ و ٩١ من قانون التجارة البحري - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - جزءا متما لعملية النقل تكون معها كلا تسرى عليه أحكام عقد النقل البحري . ( نقض مدني ٧/٢/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٠٧ ) وقضت كذلك بأن تحديد الوقت الذي يتم فيه النقل أمر متوقف على شروط العقد فإذا نص في مشاركة النقل على تحديد هذا الوقت فإن النقل لا يعتبر تاما إلا بتسليم البضاعة الى المرسل اليه فإن لم يتم التسليم على الوجه المتفق عليه فللمحكمة ان تقدر الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه وهي إذ تفعل إنما تباشر سلطة موضوعية . ( نقض مدني ٧/١/١٩٥٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٠٤ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن تحديد الوقت الذي يتم فيه النقل أمر متوقف على شروط العقد

**مادة ٩٢ -** إذا اقتضى الحال شحن بعض المشحونات أو تفريغها في محل وبعضها في محل آخر فزمن الشحن أو التفريغ لا تحسب منه مدة مرور السفينة من المحل الأول الى المحل الثاني .

**مادة ٩٣ -** إذا كانت السفينة متساجرة بالمشاهدة فيكون ابتداء أجرتها من يوم قيامها إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك .

**مادة ٩٤ -** إذا منعت قبل سفر السفينة التجارة مع البلد المقصود السفر اليه تلغى مشاركة الايجار بدون تعويض لأحد الطرفين على الآخر وإنما على الشاحن مصاريف شحن بضائعه وتفريغها .

**مادة ٩٥ -** إذا حصل سبب قهري لا يمنع السفينة من السفر إلا زمنا مؤقتا تبقى المشاركة كما كانت ولا وجه للتعويض بسبب التأخير وتبقى أيضا بدون وجه لزيادة الأجرة إذا حصل السبب القهري في أثناء السفر .

**مادة ٩٦ -** يجوز للشاحن في أثناء وقوف السفينة أن يخرج بضائعه منها بمصاريف من طرفه بشرط شحنها ثانيا أو أداء تعويض منه للقبودان .

**مادة ٩٧ -** في حالة محاصرة الميناء المعينة لسفر السفينة إليها يجب على القبودان أن يتوجه إلى ميناء من الموانئ القريبة التي يمكنه أن يرسو فيها إذا لم يكن عنده أوامر بخلاف ذلك وأن ينتظر فيها أوامر الشاحن أو المرسل اليه مع إخباره إياه بالواقعة <sup>(١)</sup> .

**مادة ٩٨ -** السفينة وأدواتها وآلاتها وأجرتها ومشحوناتها ضامنة لوفاء شروط المتعاقدين .

---

فإذا لم ينص في مشاركة النقل على تحديد هذا الوقت فإن النقل لا يعتبر تاما إلا بتسليم البضاعة إلى المرسل اليه فإن لم يتم التسليم على الوجه المتفق عليه فللمحكمة أن تقدر الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه وهي إذ تفعل إنما تباشر سلطة موضوعية ( نقض مدني ١٩٥٤/١/٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٠٤ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كن الواقع في الدعوى أن المطعون عليها تعاقبت مع الطاعة على سحن البضاعة سريعة التلف على ظهر باخرة مملوكة لهذه الأخيرة بقصد توصيلها إلى إحدى الموانئ ولكن الباخرة لم تذهب إلى الميناء المتفق عليها بل توجهت إلى

## الفصل السابع

### في سندات المشحونات (١)

**مادة ٩٩ -** سند المشحونات يجوز أن يكون باسم شخص معين أو تحت إذنه أو إلى حامله ويلزم أن يبين فيه جنس الأشياء المطلوب نقلها ومقدارها وأنواعها ... ويذكر فيه أيضا اسم الشاحن ولقبه واسم المرسل اليه ومحلّه إذا اقتضى الحال ذلك ... واسم القبودان ومسكنه واسم السفينة وحمولتها بحساب

ميناء أخرى والرغبت البضاعة فيها حيث تركت مدة من الزمن ولحقها التلف وكان الحكم المطعون فيه إذ استبعد الاسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي وأقام قضاءه على أساس آخر هو أن الطاعة كانت ملزمة بإخطار المطعون عليها بتغيير سير المركب وإن عدم قيامها بهذا الإخطار يعتبر في ذاته ويمفرده خطأ جسيما موجبا لمسئوليتها عن تلف البضاعة - إذ قرر الحكم ذلك - دون أن يبين مصدر هذا الالتزام الذي لا سنده من القانون هل هو الاتفاق أم هو عرف ثابت في هذا الخصوص وما دليله مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق الحكم لأحكام القانون ( نقض مدني ١٩٥٢/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٠٢ ) .

١ - في شأن سندات الشحن صدرت معاهدة بروكسل في ١٩٢٤/٨/٢٥ وقد وافقت مصر عليها بالقانون ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت مرسوما في ١٩٤٤/١/٢١ يقضى بنفاذها اعتبارا من ١٩٤٤/٥/٢٩ . ومن تطبيقات محكمة النقض حول نصوص وأحكام هذه المعاهدة أنه لما كانت معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وانضمت اليها وأصدرت مرسوما بقانون في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٤ يقضى بالعمل فيها من ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ تنص في مادتها العاشرة على أن « تسرى أحكام هذه المعاهدة على كل سند شحن يعمل في إحدى الدول المتعاقدة » فإن مفاد هذا النص - وقد ورد في المعاهدة التي أصبحت تشريعا نافذ المفعول في مصر - أن أحكام هذه المعاهدة لا تسرى على العلاقة القانونية المترتبة على النقل البحري بين الناقل والشاحن إلا إذا كان سند الشحن صادرا من دولة موقعة عليها أو منضمة اليها - وإذا لا تعدى هذه المعاهدة أن تكون معاهدة دولية في الملاحه البحرية لتنظيم بعض علاقات القانون الخاص بين رعايا طائفة من الدول فإن مؤدى ذلك أنه يشترط لتطبيقها أن تكون العلاقة بين الناقل والشاحن ذات عنصر أجنبي وأن ينتمى طرفاها بجنسيتهما لأحدى الدول الموقعة عليها أو المنضمة اليها ( نقض مدني ١٩٦٦/٥/١٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٢٤ ) ومن هذه التطبيقات أيضا أنه طبقا للفقرة « هـ » من المادة الأولى عن معاهدة بروكسل

الطونيلاطة والدولة التابعة لها ويمكن قيامها للسفر والمحل المعين لسفورها اليه ومبلغ الاجرة ... ويوضع في هامش السند نياشين الاشياء المطلوب نقلها ونمرها (١).

الخاصة بسندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ المعمول به اعتباراً من ٢٩/٥/١٩٤٤ فانها لا تطبق الا اثناء الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضاعة في السفينة وتنتهي بتقريفها عنها دون المراحل السابقة على الشحن أو اللاحقة على التفريغ التي يحكمها القانون الوطني ( نقض ٢٠/٦/١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني ٢٨ من ١٤٥٢ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الربط بين المادة ١٠١ من قانون التجارة البحري والمادتين ٩٩ و ١٠٠ من ذات القانون يفيد أن قانون التجارة البحري يجعل من المرسل اليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الآخر به ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون قد انتهى في نطاق سلطته الموضوعية إلى أن سندات الشحن قد تضمنت الإحالة إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار ، فإن مقتضى هذه الاحالة أن يعتبر شرط التحكيم ضمن شروط سندات الشحن ، فلتلتزم به الطاعة ( المرسل اليها ) ليروده في نسخ سندات الشحن المرسلة اليها باعتبارها في حكم الاصل في ( نقض مدني ١٤/٤/١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٤٩٨ ) كما ذهبت الى أن توجب المادة ٩٩ من قانون التجارة البحري ذكر اسم المرسل اليه في سند الشحن ، كما توجب المادة ١٠ من هذا القانون ان يكتب سند الشحن من اربع نسخ أصلية يوقع عليها كل من الشاحن والربان . وخصت المرسل اليه بإحدى هذه النسخ ثم جاءت المادة ١٠١ من ذات القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها ( أي في المادتين ٩٩ و ١٠٠ المشار اليهما ) يكون معتمداً بين جميع المالكين ، وهم من عبر عنهم في النص الفرنسي لهذه المادة بعبارة LES PARTS INTERESSEES AU CHATGEMENTS أي الأطراف ذوو الشأن في الشحن . ولما كان الربط بين هذه المادة الاخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن قانون التجارة البحري يجعل من المرسل اليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الآخر به ، ومقتضى ذلك ان يلتزم المرسل اليه بشرط التحكيم الوارد في نسخة سند الشحن المرسل اليه باعتباره في حكم الاصل فيه ،

**مادة ١٠٠-** يكتب من سندات المشحونات أربع نسخ أصلية بالأقل نسخة منها للشاحن ونسخة لمن كانت البضائع مرسلة اليه ونسخة للقبودان ونسخة لملك السفينة أو لمن طقمها ويضع كل من الشاحن والقبودان إمضاءه على

ومن ثم فلا يعتبر الشاحن نائباً عنه في سند حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة أو حتى يقال أن الشاحن قد تصرف في شأن من شئون المرسل اليه وهو لا يملك حق التصرف فيه . ( نقض مدني ١٩٦٧/٢/٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٣١ ) كما ذهبت محكمة النقض الى انه إذا كان الواقع في الدعوى أن سند الشحن لم يدون فيه قيمة البضاعة المشحونة فانه طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن الموقعة سنة ١٩٢٤ يجب ألا يتعدى المستحق عن فقد تلك البضاعة مبلغ مائة جنيه استرليني تساوي بالجنيهاً المصرية ٩٧ جنيهاً و ٥٠٠ ملهم ولا يعتد في هذا الصدد بالقول بوجوب دفع المائة جنيه استرليني بقيمتها الذهبية طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من المعاهدة لبطلان شرط الذهب في هذا الخصوص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ( نقض مدني ١٩٦٠/٢/١١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٠٧ ) كما قضت محكمة النقض بأن سند الشحن وإن كان يمثل في الأصل دليل الشاحن أو المرسل اليه قبل الناقل في شحن البضاعة أو حق تسلمها عند الوصول وهو ما يمثل الطابع الشخصي لوظيفة السند إلا انه يعد أيضاً أداة انتماء فهو يمثل البضاعة المشحونة لذاتها ويقوم مقامها بحيث تندمج البضاعة في سند الشحن ويعتبر حامله بمثابة حائز للبضاعة وإن كانت هذه الحيازة حيازة رمزية ، فيمثل فيها الطابع العيني لوظيفة السند وإن كان أصل سند الشحن الإذني المندمجة فيه البضاعة يتم تداوله بطريق التظهير فمن ثم يكون الحق في استلام البضاعة للمظهر اليه الآخر الحائز لاصله ( نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ - مجموعة المكتب الفني ٢٨ من ٨٠١ ) وقضت أيضاً بأن خطابات الضمان التي يثبت فيها الشاحن التحفظات التي يطلب الناقل إدراجها في سند الشحن ولم تدرج به استجابة لرغبته والتي يتعهد بمقتضاها بضمان كلفة النتائج التي تترتب على عدم مطابقة البضاعة عند التسليم للبيانات الواردة في سند الشحن إذا تعرض الناقل للمطالبة من قبل الغير - باعتبارها حجة على عاقيدها دين الغير - لا مخالفة فيها للقانون المصري الذي يجيز في العلاقة بين الناقل والشاحن إثبات عكس ما ورد في سند الشحن . كما انه لا مخالفة فيها أيضاً لمعاهدة سندات الشحن الموقعة في بروكسل طالما أن المقصود بها دحض قرينة الإثبات المستمدة من سند الشحن في العلاقة بين الناقل والشاحن ولم تتضمن اتفاقاً على إعفاء الناقل عن المسؤولية ولم تكن مشروبة عند إصدارها بقصد إيهام الغير أو ادخال الغش عليه عند تداول السند ( نقض مدني ١٩٧٦/١٢/٢٧ - مجموعة المكتب الفني ٢٧ من ١٨١٤ ) وقضت أيضاً بأن



النسخ الاربع المذكورة في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد الشحن -- وعلى الشاحن أن يسلم للقبودان في ظرف المدة المذكورة سندات خلاص جمارك البضائع المشحونة <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٠١ -** سند المشحونات المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمدا بين جميع المالكين للمشحونات ويكون حجة أيضا بينهم وبين أرباب السيكورتاه وإنما لأرباب السيكورتاه أن يقيموا الأدلة على نفى السند المذكور .

**مادة ١٠٢ -** إذا وجد خلاف في سندات المشحونات شحنا واحدا يعتمد منها السند الذي بيد القبودان إذا كان البياض المتروك فيه مملوءا بكتابة الشاحن أو وكيله بالعمولة ويعتبر السند الذي يبرزه الشاحن أو المرسل اليه إذا كان البياض المتروك فيه أيضا مملوءا بكتابة القبودان .

النص في مشاركة ايجار السفينة التي احال اليها سند الشحن على التزام المرسل اليه بالتفريغ لا يعني التزامه بالقيام بهذه العملية بنفسه ، وإنما يجوز له أن يعمد بها الى مقال تفريغ تكون مهمته قاصرة على الاعمال المادية الخاصة بتفريغ البضاعة من السفينة ، وإذا كان التسليم عملا قانونيا يقوم الناقل بمقتضاه بوضع البضاعة تحت تصرف المرسل اليه أو من ينوب عنه ، وتسبقة عمليات فحص البضاعة ومعاينتها للتحقق من حالتها وعددها ووزنها وقياسها ، فإن مقال التفريغ لا ينوب عن المرسل اليه في استلام البضاعة من الناقل الا اذا نص على ذلك في عقد مقابلة التفريغ ، ولا يغير من هذا النظر ان تكون الرسالة قد وردت في ظل نظام « تسليم صاحبه » ذلك ان معنى هذا النظام هو ان يقوم الناقل بتسليم البضاعة مباشرة الى صاحبها ، أو من ينوب عنه ، دون ان تدخل المخازن الجمركية ، وتكون في هذه الفترة في حراسة الناقل حتى يتم تسليمها وليس في هذا النظام ما يجعل مقال التفريغ نائبا عن المرسل اليه في الاستلام ( نقض مدني ١٩٧٥/٦/١١ - مجموعة المكنب الفني ٢٦ من ١١٩٧ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ١٠٠ من قانون التجارة البحري أوجبت أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يرفع عليها من الشاحن والريان الا ان الكتابة التي أوجبتها هذه المادة ليست شرطا لانعقاد عقد النقل البحري أو صحتها بل هي شرط لاثباته ، ومن ثم فإن عقد النقل البحري يعتبر من العقود الرضائية ويتعقد بتطابق ارادتي الناقل والشاحن على نقل بضاعة بحرا وتسليمها إلى المرسل إليه في ميناء الوصول . ( نقض مدني ١٩٧٨/٦/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٤٠ ) .

**مادة ١٠٣-** يجب على الوكيل بالعمولة أو المرسل اليه الذى استلم البضائع المذكورة فى سندات الشحن أو فى سند الايجار ان يعطى للقبودان وصلا باستلامها متى طلبه منه وإلا كان ملزما بجميع مصاريف المرافعة والتعويضات ومقابل العطل الناشء عن التأخير وكذلك يجب على القبودان أن يطلب ممن استلم البضائع وصلا باستلامها وإذا لم يكن موجودا فعليه أن يتحصل على شهادة من ديوان الجمرک تثبت إخراج البضائع المذكورة فى سند المشحونات وإلا كان ملزما بجميع التعويضات لملاك البضائع أو لمستلميها .

## الفصل الثامن

### فى أجرة السفينة

**مادة ١٠٤-** مبلغ أجرة أى سفينة أو مركب من المراكب البحرية يعين مقداره بمشارطة المتعاقدين ويبين فى سند الايجار أو سند المشحونات ويكون لجميع المركب أو لجزء منها ولسفر كامل أو زمن محدود وبحساب الطونيلاطة أو الكيلو أو القطار وبالمقابلة أو على البضاعة التى تشحن من أى شاحن مع بيان حمولة المركب بحساب الطونيلاطة .

**مادة ١٠٥-** إذا كانت السفينة مستأجرة كلها ولم يشحنها مستأجرها بقدر جميع حمولتها لا يجوز للقبودان أن يأخذ بضائع أخرى بدون رضاء المستأجر فإن صار تتميم حمولة السفينة ببضائع أخرى تكون أجرة هذه البضائع لمن استأجر السفينة كلها <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٠٦-** إذا لم يشحن مستأجر السفينة فيها شيئا فى ظرف الميعاد المعين فى سند الايجار أو فى القانون فيكون للمؤجر الخيار بين أن يطلب التعويض المقرر للتأخير فى سند الايجار أو تعويضا يقدره أهل الخبرة إن لم يحصل الاتفاق عليه فى السند المذكور وبين أن يفسخ سند الايجار أو تعويضا يقدره أهل الخبرة إن لم يحصل الاتفاق عليه فى السند المذكور وبين أن يفسخ سند

---

١ - قضت محكمة النقض بان تاجر السفينة يقصد نقل البضائع والركاب وغيرها من أعمال النقل البحرى يقتضى العلم مقدما بجواز التأجير للغير ( نقض مدنى ١٩٥٦/٢/٢ - موسوعتنا الادمية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٩٧ ) .

الايجار ويطلب من المستأجر نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها .- ويجوز أيضا في الحالة المذكورة للمستأجر الذي لم يشحن شيئا في ذلك الميعاد أن يتنازل عن سند الايجار قبل إبتداء الأيام المحمولة علاوة على المدة المقررة لوقوف السفينة فيها للشحن بشرط أن يدفع لمؤجرها أو قبودانها نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها في سند الايجار .

**مادة ١٠٧ -** إذا لم يشحن المستأجر في الميعاد المعين إلا بعضا من البضائع المتفق عليها في سند الايجار يكون للمؤجر أيضا الخيار بين طلب التعويض المين في المادة السابقة وبين سفره بما شحن من البضائع وفي هذه الحالة الأخيرة يكون جميع الأجرة مستحقا للمؤجر .

**مادة ١٠٨ -** إذا شحن المستأجر بضائع أكثر من المتفق عليها تلزمه أجرة مازاد باعتبار الأجرة المعينة في سند الايجار .

**مادة ١٠٩ -** إذا أخبر المؤجر أو القبودان بحمولة للسفينة زائدة عن حمولتها الحقيقية يكون ملزما بتتقيص مبلغ من الأجرة بقدر الزائد مع تادية تعويض للمستأجر .- إنما إذا كان اخباره لا يخالف حمولتها الحقيقية بحساب الطونيلاطة إلا بثلاثة في المائة أو كان موافقا للشهادة المختصة بتقدير حمولتها فلا يعتبر الفرق .

**مادة ١١٠ -** إذا أجرت السفينة للبضائع التي يشحنها أى شاحن وعين المؤجر أو القبودان ميعادا تقف السفينة غيه للشحن يجب عليه بعد هذا الميعاد أن يسافر في أول ربيع موافق للسفر إلا إذا اتفق مع الشاحن على ميعاد آخر .

**مادة ١١١ -** إذا أجرت السفينة للبضائع التي يشحنها أى شاحن ولم يعين للشحن ميعاد يجوز لكل واحد من الشاحن أن يخرج منها بضائعه بشرط أن يرد للقبودان سند الشحن الممضى منه أو يؤدي كفيلا بسند الشحن الذي سبق إرساله مع دفع نصف الأجرة المتفق عليها فضلا عن مصاريف الشحن والتفريغ ودفع مصاريف نقل البضائع الآخر التي يلزم نقلها لأجل إخراج البضائع المذكورة - ومع ذلك إذا كانت السفينة أخذت ثلاثة أرباع حمولتها وطلب أكثر الشاحن السفر وجب على القبودان أن يسافر في أول ربيع موافق بعد التنبيه عليه بثمانية أيام من غير أن يجوز لأحد منهم أن يخرج بضاعته .

**مادة ١١٢ -** إذا شحنت بضائع في السفينة بغير علم مؤجرها أو قبودانها يجوز للقبودان مادام في محل الشحن أن يخرجها إلى البر في المحل المذكور بعد تنبيه رسمي بإخراجها يعلن للشاحنين بالطرق المقررة قانونا أو يأخذ أجرتها بأعلى سعر يدفع في ذلك المحل على البضائع التي من قبيلها وإذا لم يعلم بوجود تلك البضائع إلا بعد سفر السفينة فليس له إخراجها إلا في المحل المعين لها وإنما له أن يأخذ أجرتها بأعلى السعر المذكور - وإذا أخرج الشاحن بضاعته أثناء السفر يكون ملزما بدفع أجرتها بالتام وبدفع جميع مصاريف النقل الناشئة عن إخراجها - وإذا أخرجت البضائع بسبب أفعال القبودان أو غلظه فالقبودان فضلا عن عدم الحق له في أخذ أجرة أصلا يكون ملزما بجميع المصاريف وبالتعويض إذا كان له وجه لعدم وفائه بشروط الايجار .

**مادة ١١٣ -** إذا أوقفت السفينة في وقت قيامها للسفر أو في اثناؤه أو في محل تفريغ البضائع بفعل مستأجرها أو بسبب إهماله أو إهمال أحد الشاحنين فيكون المستأجر أو الشاحن المذكور ملزما بالمصاريف والخسارة الناشئة عن التأخير لمؤجر السفينة أو قبودانها أو لغيره من الشاحنين - وإذا كانت السفينة مؤجرة ذهاباً وإياباً ورجعت بلا شحن أو بشحن غير كامل فيستحق القبودان الأجرة كاملة وتعويضاً عن التأخير أيضاً إذا حصل تأخيرها .

**مادة ١١٤ -** وكذلك يكون مؤجر السفينة أو قبودانها ملزما بالتعويض لمستأجرها إذا صار توقيف السفينة أو تأخيرها في وقت قيامها للسفر أو في اثناؤه أو في محل تفريغها بسبب تقصير أو إهمال المؤجر أو القبودان المذكور - ويكون تقدير التعويض المذكور في هذه المادة وفي المادة السابقة بمعرفة أهل خبرة .

**مادة ١١٥ -** إذا إضطّر القبودان إلى قلفطة السفينة في أثناء السفر يجب على مستأجرها أو شاحنها أن ينتظر حتى يحصل ترميمها أو يخرج منها بضائعها مع دفع الأجرة كاملة ودفع ما يخصه في الخسارة البحرية العمومية إذا كانت - وإذا كانت السفينة مؤجرة بالمشاهرة فليس عليه أجرة مدة القلفطة وإن كانت مؤجرة بالسفرة فليس عليه زيادة أجرة - وإذا لم يمكن قلفطة السفينة يجب على القبودان إستئجار سفينة أو أكثر بمصاريف من طرفه لنقل البضائع إلى

المحل المعين لها بدون أن يطلب زيادة أجرة ... وإذا لم يمكن القبودان أن يستأجر سفينة وأكثر فلا تستحق الأجرة إلا بقدر السفر الذي حصل ... وفي هذه الحالة الأخيرة يكون نقل بضائع كل واحد من الشاحنين منوطا به ، وإنما يجب على القبودان أن يخبرهم بالحالة التي هو عليها وأن يتخذ في أثناء ذلك جميع الطرق اللازمة لحفظ المشحونات وهذا كله إذا لم توجد شروط بخلاف ذلك بين الفريقين .

**مادة ١١٦ -** إذا أثبت المستأجر أن السفينة كانت غير صالحة للسير وقت قيامها للسفر تضيع على القبودان أجرته ويكون مسئولاً عن الخسارة التي تحصل للمستأجر ... ويقبل الدليل على ذلك مع وجود شهادة الكشف على السفينة وقت قيامها للسفر .

**مادة ١١٧ -** تستحق الأجرة على البضائع التي اضطر القبودان إلى بيعها للحصول على المؤونة وقلفة السفينة ولوازمها الآخر الضرورية مع احتساب أثمانها بالسعر الذي يباع به باقى البضائع أو أمثالها في محل التلغيز إذا وصلت السفينة إلى بر السلامة وإذا هلكت السفينة تحسب على القبودان قيمة البضائع بالأثمان التي باعها بها مع استنزاله منها الأجرة على قدر السفر الذي حصل ... وإنما يبقى في هاتين الحالتين الحق لمالك السفينة على مقتضى العبارة الثانية من المادة ٣٠ وإذا نشأت عن الأجراء بمقتضى الحق المذكور خسارة لمن بيعت بضائعهم أو رهن تلك الخسارة على أثمان البضائع المذكورة التي وصلت إلى المحل المعين لها أو نجت من الغرق الذي حصل بعد الحوادث البحرية لتي أوجبت البيع أو الرهن ويكون التوزيع بنسبة قيمة كل من أثمان تلك البضائع .

**مادة ١١٨ -** إذا منعت التجارة مع البلدة التي سارت السفينة إليها وأجبرت بسبب ذلك على الرجوع بمشحوناتها فلا يكون القبودان مستحقاً إلا أجرة الذهاب ولو كانت مستأجرة ذهاباً وإياباً .

**مادة ١١٩ -** إذا أوقفت السفينة مؤقتاً في أثناء سفرها وكان ذلك بأمر دولة من الدول لا تستحق أجرة مدة توقيفها إذا كانت مستأجرة بالمشاهدة ولا زيادة أجرة إذا كانت مستأجرة بالسفر ... ومأكولات الملاحين وأجرهم في زمن توقيف السفينة تعد من الخسارات البحرية ... ويجوز للشاحن في مدة التوقيف أن

يخرج منها بضائعه بمصاريف من طرفه بشرط شحنها ثانيا بمصاريف من طرفه أيضا أو أداء تعويض لمؤجرها أو للقبودان .

**مادة ١٢٠ -** يأخذ القبودان أجرة البضائع التي أقيت في البحر لأجل السلامة العمومية بشرط دفعة ما يخصه منها .

**مادة ١٢١ -** لا تستحق أجرة على البضائع التي تهلك بسبب غرق السفينة أو إرتكازها على شعب ولا على البضائع التي ينهبها اللصوص البحريون أو يأخذها العدو . - وعلى القبودان أن يرد الأجرة التي صرفت له مقدما إذا لم يوجد شرط يخالف ذلك .

**مادة ١٢٢ -** إذا أفدت البضائع والسفينة أو تخلصت البضائع من الغرق بمساعدة القبودان ومشاركته فيأخذ أجرة كاملة إلى المحل الذي أخذ فيه العدو البضائع أو محل الفرق إذا كان القبودان لا يمكنه توصيلها إلى المحل المقصود . - وإذا أوصل البضائع إلى المحل المقصود يأخذ الأجرة بتمامها مع دفع ما يخصه في بدل القدية وأما إذا لم يشارك القبودان في الخلاص فلا يستحق أجرة أصلا على البضائع التي صار تخليصها في البحر أو الساحل وسلمت بعد التخليص إلى أربابها .

**مادة ١٢٣ -** يوزع بدل الفداء على البضائع والسفينة وأجرتها وأما أجرة الملاحين فلا تدخل في التوزيع .

- ويكون التوزيع المذكور على ثمن البضائع الجاري في محل إخراجها بعد استئزال المصاريف وعلى نصف قيمة السفينة في المحل المذكور وعلى نصف أجرتها .

**مادة ١٢٤ -** إذا امتنع المرسل إليه عن استلام البضائع جاز للقبودان بعد التنبيه عليه بالاستلام تنبيهها رسميا إجراء بيع البضائع كلها أو بعضها أمام المحكمة لأخذ أجرته والخسارة البحرية والمصاريف وإذا زاد شيء بعد ذلك يتحصل على أمر من المحكمة بإيداعه . - أما إذا لم تكف البضائع لوفاء جميع ما ذكر فيبقى للقبودان الحق في مطالبة الشاحن بالباقي .

**مادة ١٢٥ -** لا يجوز للقبودان أن يحجز البضائع في السفينة بسبب عدم دفع أجرتها أو الخسارة العمومية والمصاريف بل يجوز له أن يطلب إيداعها عند غير

أصحابها لحين دفع المستحق له وإذا كانت البضائع قابلة للتلف يجوز أن يطلب بيعها إلا إذا أدى المرسل اليه كفيلا بالدفع وإذا وجدت خسارة بحرية عمومية ولم يمكن توزيعها حالا يجوز له أن يطلب إيداع مبلغ يقدره القاضى أو أداء كفيل معتمد .

**مادة ١٣٦ -** للقبودان التقدم والأولوية على جميع المدينين في إستيفاء أجرته والخسارات البحرية والمصاريف التى على البضائع المشحونة في سفينته إنما لا يكون له التقدم والأولوية المذكوران إلا في مدة خمسة عشر يوما بعد تسليم البضائع ما لم تنتقل ليد غير أصحابها .

**مادة ١٣٧ -** إذا أفلس الشاحنون أو المطالبون بحق في البضائع قبل إنقضاء الخمسة عشر يوما المذكورة لايزال امتياز القبودان باقيا على تلك البضائع ويقدم على جميع مداينى المفلسين لأخذ ما هو مستحق له من الأجرة والمصاريف والخسارات .

**مادة ١٣٨ -** إذا حصل إتفاق على دفع الأجرة بحسب عدد البضائع أو كيلها أو قياسها أو وزنها فيكون للقبودان الحق في طلب عد البضائع أو كيلها أو قيامها أو وزنها في وقت إخراجها ، وإذا أهمل في إجراء ذلك يكون للمرسل اليه حق في أن يثبت العين والعدد أو الكيل أو القياس أو الوزن ولو بشهادة يؤديها من استخدم في إخراجها بعد حلف اليمين ... وإذا وجدت شبهة تدل على أن البضائع تلفت أو فسدت أو سرق منها شيء أو نقصت فللقبودان أو المرسل اليه أو من كان له حق فيها أن يطلب الكشف عليها بمعرفة المحكمة وتقدير الخسارة في نفس السفينة قبل إخراج البضائع المذكورة منها .

**مادة ١٣٩ -** إذا كان التلف في البضائع أو النقصان غير ظاهر في الخارج يجوز إجراء الكشف عليها بمعرفة المحكمة ولو بعد إنتقالها للمرسل اليه بشرط أن يكون ذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد إخراجها وبشرط إثبات أنها هي عينها على حسب ما هو منصوص بالمادة السابقة أو بطريق آخر من الطرق المقررة في القانون ... ويبقى الحق للمرسل اليهم في الحصول على الكشف على البضائع بمعرفة المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد تسليمها اليهم ولو أعطوا وصلا على سند الشحن أو أعطوا سندا منفردا باستلامها بشرط أن يذكر

١٦٠ ..... القانون البحري

في الوصل المعطى على سند الشحن أو السند المنفرد أنه مظلون حصول تلف في البضائع أو فساد أو سرقة أو نقصان .

**مادة ١٢٠** - إذا وفي كل من مؤجر السفينة والقبودان بمقتضيات سند الايجار فيما يختص بهما فليس للمستأجر أو الشاحن أن يطلب تنقيص الأجرة المتفق عليها .

**مادة ١٢١** - لا يجوز للشاحن أن يترك في مقابلة الأجرة البضائع التي نقصت أثمانها أو تلفت بسبب عيوبها الناشئة عنها أو بسبب قهري ، ولكن إذا سالت أوعية النبيذ أو الزيت أو العسل أو نحوها من المائعات بحيث صارت فارغة أو قريبة من الفراغ يجوز تركها في مقابلة الأجرة .

## الفصل التاسع

### في المسافرين

**مادة ١٢٢** - إذا لم تكن السفينة معدة لنقل المسافرين مثل سفن البوستة وغيرها من السفن المعدة لنقلهم فلا يجوز إلزام القبودان بأخذ مسافرين ليس لهم شأن في المشحونات .

**مادة ١٢٣** - يجب على المسافر الذي قبل في السفينة مراعاة جميع أحكام القبودان المتعلقة بحسن الانتظام في السفينة .

**مادة ١٢٤** - تعين أجرة سفر المسافر بمشارطة أو بتذكرة مرور تجوز أن تكتب لحاملها أو باسم المسافر - وإذا حصل السفر ولم يوجد شرط بالكتابة بمقدار الأجرة تعين بالقياس على أجرة المثل وفي حالة عدم اتفاق الفريقين يحصل التعيين بنعرة المحكمة .

**مادة ١٢٥** - إذا صرح في المشارطة أو في تذكرة المرور باسم المسافر فلا يجوز له أن يتنازل عن حقه لغيره بدون رضاء القبودان .

**مادة ١٢٦** - إذا لم يحضر المسافر في السفينة قبل البدء في السفر ولا بعده أو خرج من السفينة ولم يرجع إليها في الوقت المعين لقيامها يجوز للقبودان أن يسافر ولا يجب عليه انتظاره وعلى المسافر دفع أجرة السفر كاملة .



**مادة ١٣٧ -** إذا أخبر المسافر قبل البدء في السفر بأنه يريد فسخ مشاركة سفره أو مات بدون أن يخبر بذلك أو منعه مرض أو حادثة أخرى تختص به عن الذهاب الى السفينة فلا يجب عليه إلا دفع نصف أجرة السفر - وأما إذا لم يخبر بإرادته فسخ مشاركة السفر أو لم تحصل حادثة من الحوادث السالف ذكرها إلا بعد الابتداء في السفر فيجب عليه أن يدفع أجرة كاملة .

**مادة ١٣٨ -** تبطل مشاركة السفر بالكلية إذا تلفت السفينة بحادثة بحرية .

**مادة ١٣٩ -** يسوغ للمسافر أن يفسخ مشاركة سفره إذا حصلت حرب وصارت السفينة معرضة لخطر قبض العدو عليها ولا يمكن اعتبارها أنها مطلقة في سيرها أو حصل منع السفر أو توقيفه قبل ابتدائه أو بعده بسبب قوة قهرية أو بسبب آخر غير حاصل من القبودان ولا القومبانية التابع لها - وكذلك يسوغ للمؤجر أو القبودان أو القومبانية التابع لها أن تفسخ المشاركة إذا إنقطع السفر في حال من الأحوال المذكورة أو إقتضى الحال تركه لكون السفينة مخصصة في الأصل لنقل البضائع ولم يمكن نقله بسبب غير ناشئ عن تقصير المؤجر أو القبودان أو القومبانية .

**مادة ١٤٠ -** إذا فسخت المشاركة في الأحوال المبينة في المادتين السابقتين فليس على أحد الفريقين تعويض للآخر - ومع ذلك إذا حصل الفسخ بعد البدء في السفر فعلى المسافر أن يدفع أجرة السفر على قدر المسافة المقطوعة .

**مادة ١٤١ -** إذا إقتضى الحال ترميم السفينة في أثناء السفر يجب على المسافر أن يدفع أجرة سفره كاملة ولو لم يرض بانتظار تمام ترميمها ولكن إذا إنتظر نهاية الترميم فعلى المؤجر أن يسكنه مجاناً في مسكن إلى وقت القيام للسفر ثانياً وأن يوفى بجميع ما التزم به له بمقتضى ما في المشاركة أو تذكرة المرور بشأن المأكولات - ومع ذلك إذا عرض المؤجر على المسافر أن ينزله في سفينة أخرى مثل السفينة المؤجرة ليسافر فيها من غير إخلال بحقوقه الأخرى المتفق عليها إلى أن يصل الميناء المقصودة وأمتنع المسافر عن قبول ذلك فليس له أن يطالب بالمسكن والمؤونة إلى وقت الشروع في السفر ثانياً .

**مادة ١٤٢ -** وإذا لم يوجد شرط بشأن مأكولات المسافر فعليه أن يستحصل عليها بمعرفته ولكن إذا فرغت المؤونة منه بسبب حادثة غير متوقعة الحصول أو

بسبب امتداد مدة السفر فعلى القبودان أن يعطيه القوت الضروري بضمن لائق كما أن المسافر يجب عليه إذا كان عنده مأكولات زائدة عن اللزوم أن يعطى منها لأهل السفينة بمقتضى المادة ٦٤ .

**مادة ١٤٢ -** لا يجب على المسافر أن يدفع أجرة على أشياء السفر التى يسوغ له إدخالها فى السفينة بمقتضى المشاركة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك .

**مادة ١٤٤ -** يعتبر المسافر كالمشاحن بالنسبة إلى أشياءه التى فى السفينة .

**مادة ١٤٥ -** ولذلك يكون للمسافر الذى سلم أشياءه للقبودان لحفظها عنده ما لمستأجرى السفينة من الحقوق وعليه مسئولية عليهم من الواجبات فيما يختص بتلك الأشياء فإن لم يسلمها للقبودان أو لما مور باستلامها بالنيابة عنه وأبقاها تحت نظره لا يكون له حق فى طلب تعويض من القبودان إذا فقدت أو اعتراها ضرر إلا إذا كان فقدتها أو الاضرار بها حصل بفعل القبودان أو تقصيره أو بفعل الملاجين أو تقصيرهم .

**مادة ١٤٦ -** إذا تولى أحد المسافرين فى أثناء السفر يجب على القبودان إجراء الطرق اللازمة على حسب الأحوال لحفظ أمتعته وتسليمها إلى وريثه .

**مادة ١٤٧ -** للقبودان حق حبس الامتعة التى أحضرها المسافر فى السفينة ونحو الامتياز عليها لأخذ المستحق له من أجرة السفر وثمان المأكولات ولكن لا يكون له هذا الحق إلا إذا كانت الأشياء تحت يده أو مودعة منه عند شخص آخر .

**مادة ١٤٨ -** لا يجب على القبودان ولا يسوغ له أن يرسو فى ميناء أو يوقف السفينة فى أثناء السفر بناء على طلب مسافر أو لأجل مصلحة الخصوصية ... ولكن إذا أصاب مسافر مرض معد يلزم إخراجه من السفينة ولو كرها فى أول بر مسكون يمكن القبودان الرسو فيه .

## الفصل العاشر

### فى مشاركة الاقتراض البحرى

**مادة ١٤٩ -** مشاركة الاقتراض البحرى هى عقد به يقرض مبلغ على السفينة أو على مشحوناتها أو عليهما معا بشرط أنه إذا هلك أو تلفت تلك الأشياء

الضامنة لوفاء المبلغ المقرض بحادثة بحرية يضيع على المقرض المبلغ المذكور مع أرباحه المتفق عليها إلا إذا أمكنه أن يستوفي حقوقه مما تخلص منها ، وأما إذا وصلت إلى بر السلامة فيدفع له المبلغ مع أرباحه البحرية أعنى مع فوائده المتفق عليها ولو بسعر أزيد من السعر المقرر في القانون .

**مادة ١٥٠ -** تكون مشاركة الاقتراض البحري بسند رسمي أو غير رسمي ويذكر فيه ما هو آت .

- (١) أصل المبلغ المقرض ومقدار فوائده البحرية المتفق عليها .
- (٢) الأشياء التي حصل الاقتراض عليها .
- (٣) اسم السفينة واسم ولقب كل من مالكةا وقبودانها والمقرض والمقترض .
- (٤) بيان السفر الذي حصل لأجله الاقتراض أو المدة المعينة للاقتراض المذكور إذا حصل لسفره أو لمدة معينة .
- (٥) وقت الوفاء بالمبلغ المقرض .
- (٦) اليوم والمحل اللذان حصل فيهما الاقتراض .

**مادة ١٥١ -** يحرر السند الرسمي في ممالك الدولة العلية العثمانية أمام الموظف العمومي الذي يختص بذلك وفي البلاد الأجنبية يحرر أمام قونصلاتو الدولة العلية وإن لم توجد فأمام الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك على حسب الرسوم المعتادة .

**مادة ١٥٢ -** إذا عقدت مشاركة الاقتراض بسند غير رسمي يجب على المقرض قرضا بحريا أن يتحصل على التصديق عليه وتسجيله في ظرف عشرة أيام من تاريخه بقلم كتاب المحكمة الابتدائية أو أمام أحد الحكام المبينين في المادة السابقة على حسب الاحوال .

**مادة ١٥٣ -** إذا لم تراع أحكام المادتين السابقتين تنزل عن المشاركة صفة الاقتراض البحري وتنقلب إلى قرض عادي ويزول حينئذ إمتياز المقرض في الأشياء الضامنة للوفاء بدينه ويكون المقرض ملزوما دون غيره بدفع أصل المبلغ مع فوائده القانونية .

**مادة ١٥٤ -** يجوز تحرير سند الاقتراض البحرى تحت إذن شخص معين وفى هذه الحالة تنتقل الملكية فيه بطريق التحويل بالكيفية المقررة فيما يختص بالكيميالات فإذا صار تحويلها يقوم المحتال مقام المحيل سواء كان فى الربح أو الخسارة بدون أن يكون المحيل المذكور ملزما بشئ سوى ضمان وجود القرض البحرى ... والضمان إن كان له وجه لا يشمل الفوائد البحرية إلا إذا وجد شرط صريح بذلك .

**مادة ١٥٥ -** ويجوز أن يكون الاقتراض البحرى على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو الاتها أو أدواتها أو طقمها أو مؤونتها أو مشحوناتها أو على جميع هذه الأشياء معا أو على جزء معين من كل واحد منها .

**مادة ١٥٦ -** كل قرض بحرى يحصل بمبلغ أزيد من قيمة الأشياء التى وقع عليها القرض يجوز الحكم ببطلانه بناء على طلب المقرض ويجب دفع أصل المبلغ مع فوائده القانونية إذا ثبت حصول غش وتدليس من المقرض .

**مادة ١٥٧ -** وإذا لم يحصل غش ولا تدليس تكون مشاركة القرض معتبرة بقدر قيمة الأشياء المخصصة للمبلغ المقرض على حسب التقويم الذى عمل عنها أو إتفق عليه وما زاد من المبلغ المقرض عن ذلك يدفع مع فوائده القانونية .

**مادة ١٥٨ -** كل إقتراض على أجرة السفينة المأمول الحصول عليها أو على ربح مأمول نواله من البضائع ممنوع فإذا أقرض شخص مبلغا على ذلك لا يكون له الحق إلا فى أخذ رأس ماله بلا فوائد .

**مادة ١٥٩ -** وكذلك كل قرض بحرى لملاحى السفينة أو لأشخاص بحريين على أجرهم سواء كانت بالمشاهرة أو بالسفرة ممنوع والمقرض يعامل بالوجه المذكور فى المادة السابقة .

**مادة ١٦٠ -** تخصص بوجه الامتياز السفينة وأدواتها ومهماتا وطقمها ومؤونتها وأجرتها المكتسبة لوفاء أصل وفوائد المبلغ المقرض قرضا بحريا على السفينة .

- وتخصص المشحونات ايضا لوفاء أصل وفوائد المبلغ المقرض قرضا بحريا عليها ... وإذا حصل الاقتراض على شئ مخصوص من السفينة أو مشحوناتها فلا يكون الامتياز إلا فى ذلك الشئ بقدر الجزء المخصص للاقتراض .

**مادة ١٦١ -** إذا اقترض القبودان قرضا بحريا في جهة إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم بدون إذن رسمي ولا توسط منهم فيه فلا يكون الامتياز ولا الدعوى إلا على حصة القبودان في السفينة والأجرة .

**مادة ١٦٢ -** حصة من لم يؤد من ملاك السفينة ما يخصه في اللازم لإعدادها للسفر في الحالة المبينة في المادة ٤٨ في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه الرسمي عليه بذلك تخصص لوفاء المبالغ التي تقترض لقلطة السفينة ومؤيئتها ولو في محل إقامته .

**مادة ١٦٣ -** المبالغ المقرضة ولوازم سفر السفينة الأخير يصير وفاؤها بوجه الأولوية بالتقدم على المبالغ المقرضة لسفر سابق عليه ولو قيل في المشاركة أن هذه المبالغ كانت من قبل في ذمة المقرض أو أبقى لتجديد مواعيدها وأما المبالغ المقرضة في أثناء السفر فتكون مقدمة في الوفاء على المبالغ التي اقترضت قبل قيام السفينة . وإذا اقترضت عدة مبالغ في أثناء سفر فالمبلغ المقرض أخيرا يكون في كل الأحوال مقدما على السابق عليه . وأما المبالغ التي اقترضت في أثناء سفر واحد في ميناء واحدة رسا عليها اضطارا وكان إقتراضها في مدة الإقامة فيها فتكون في درجة واحدة .

**مادة ١٦٤ -** إذا اقترض شخص قرضا بحريا على البضائع المشحونة في سفينة معينة في مشاركة الاقتراض وصار شحن تلك البضائع فيما بعد في سفينة أخرى ثم هلكت ولو بحادثة بحرية فلا يترتب على هلاكها ضياع حقوقه إلا إذا ثبت قانونا أن شحنها في سفينة أخرى حصل بسبب قهرى .

**مادة ١٦٥ -** لا تجوز المطالبة بالمبلغ المقرض إذا هلكت الأشياء التي حصل عليها القرض بالكلية أو قبض عليها العدو وحكم بجواز قبضه عليها وكان الهالك أو القبض بأفة سماوية أو سبب قهرى في زمان ومكان الاخطار اللذين لأجلهما حصل الاقتراض . وإذا صار تخليص بعض الأشياء المخصصة للقرض فيبقى للمقرض حق فيما صار تخليصه .

**مادة ١٦٦ -** لا يكون على المقرض النقصان الذي يحصل في ذات الأشياء أو قيمتها ولا هلاكها بسبب العيب الناشئ عنها وكذلك الخسارة الناشئة عن فعل المقرض أو عن تقصير الملاحين .

**مادة ١٦٧ -** إذا غرقت السفينة يكون دفع المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً بقدر قيمة الأشياء التي صار تخليصها وكانت مخصصة للقرض في المشاركة بعد استئزال مصاريف التخليص .

**مادة ١٦٨ -** إذا لم يحصل تعيين زمن الاخطار البحرية في مشاركة القرض البحرى تعتبر مدته بالنسبة الى السفينة وآلاتها و أدواتها وطقمها ومؤناتها من الوقت الذى فيه ألتت مراسيها أو صار ربطها في الميناء أو المحل المقصود .

وبالنسبة إلى البضائع تعتبر مدة الزمن المذكور من الوقت الذى فيه شحنت تلك البضائع في السفينة أو في الصنادل المعبئة لنقلها اليها أو من يوم المشاركة إذا كان الاقتراض على بضائع مشحونة حصل في أثناء السفر إلى الوقت الذى فيه صار إخراجها إلى البر أو كان يلزم إخراجها اليه في المحل المقصود .

**مادة ١٦٩ -** إذا لم يحصل بالفعل السفر الذى من أجله حصل القرض البحرى يكون للمقرض حق في أن يطلب بالامتياز رأس ماله وفوائده القانونية دون الأرباح البحرية ولكن إذا إبتدأ زمن الاخطار على حسب المادة السابقة يكون له الحق في الأرباح البحرية .

**مادة ١٧٠ -** إذا إقترض شخص قرضاً بحرياً على بضائع وعدمت السفينة والمشحونات فيها فلا تبرأ ذمته من الدين بسبب ذلك مالم يثبت أنه كان موجوداً له فيها بضائع بقدر المبلغ المقرض .

**مادة ١٧١ -** يشترك المقرض قرضاً بحرياً في الخسارات البحرية العمومية ويستئزل ذلك مما له على المقرض ولو وجد شرط يخالف ذلك ويشترك أيضاً في الخسارات البحرية الخصوصية إذا لم يوجد شرط يقضى بغير ذلك ويكون هذا الاشتراك بنسبة رأس المال المقرض والأرباح البحرية المشتركة .

**مادة ١٧٢ -** إذا حصل قرض بحرئ وسيكورته على سفينة واحدة أو على مشحونات واحدة وغرقت السفينة أو المشحونات فتقسم أثمان الأشياء المخلصة من الفرق بين المقرض قرضاً بحرياً في مقابلة رأس ماله فقط وبين صاحب السيكورتاه في مقابلة المبالغ المعمولة عليها السيكورتاه بنسبة مطلوب كل واحد منهما بدون إخلال بالامتيازات المبينة في المادة الخامسة .

## الفصل الحادي عشر

### في السيورتاه (١)

#### الفقرة الأولى

في صورة مشاركة السيورتاه وفيما تعمل عليه

**مادة ١٧٣ -** السيورتاه البحرية هي عقد به يتكفل المؤمن الذي هو صاحب السيورتاه للمؤمن له الذي هو صاحب البضائع أو السفينة أو نحوها في مقابلة عوائد متفق عليها تسمى معلوم السيورتاه بأن يدفع بقدر المبلغ المعين في مشاركة السيورتاه الخسارات التي تحصل للمؤمن له بحادثة بحرية في الأشياء المعرضة لخطر السير في البحر .

**مادة ١٧٤ -** تكون مشاركة السيورتاه بعقد رسمي أو غير رسمي وتكتب بدون تخلل بياض ويبين فيها ما هو آت :

- ( ١ ) تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة اللاتي تحررت فيها .
- ( ٢ ) اسم المؤمن له ومحلته وبيان كونه صاحب الأشياء المعمول عليها السيورتاه أو وكيله بالعمولة واسم المؤمن ومحلته .
- ( ٣ ) جنس البضائع أو الأشياء المعمول عليها السيورتاه وقيمتها الحقيقية أو المقدرة والمبلغ الذي تقع الكفالة به من أجل تلك البضائع أو الأشياء .
- ( ٤ ) الاخطار التي يقبلها المؤمن على ذمته .
- ( ٥ ) الاوقات التي تبدئ وتنتهي فيها الاخطار التي على ذمة المؤمن .
- ( ٦ ) معلوم السيورتاه .

---

١ - جرى قضاء محكمة النقض عل : « أن معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت مرسوماً بنفاذها في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٤ - هذه المعاهدة خاصة بمسائل النقل البحري وأحكامه ولا شأن لها بالتأمين البحري والقانون الواجب التطبيق في النزاع الخاص بهذا التأمين هو قانون التجارة البحري » . ( نقض مدني ١٩٥٧/١٢/٥ .. موسوعتنا الذهبية . الجزء العاشر - فقرة ١٥٩٢ ) .

- (٧) اسم القبطان واسم السفينة وبيان هفتها .
- (٨) المحل الذى شحنت أو تشحن البضائع فيه .
- (٩) الميناء التى سافرت أو تسافر منها السفينة .
- (١٠) الموانئ أو الموارد التى يلزم فيها الشحن أو التفريغ وكذلك الموانئ والموارد التى يلزم دخول السفينة فيها .
- (١١) قبول المتعاقدين بتحكيم محكمين مختارين فى حال حصول منازعة إذا كان هذا التحكيم متفقاً عليه .
- (١٢) جميع الشروط الأخرى التى يتفق عليها المتعاقدان .

**مادة ١٧٥ -** يجوز أن تشمل المشاركة الواحدة على عدة سيكورتات سواء كانت بسبب البضائع أو بسبب سعر معلوم السيكورتاه أو بسبب تعدد المؤمنين .

**مادة ١٧٦ -** يجوز أن تكون السيكورتاه على ما يأتى :

- (١) جسم السفينة وسهم قاعدتها فارغة كانت أو مشحونة مجهزة أو غير مجهزة وحدها أو مصحوبة بغيرها .
- (٢) أدوات السفينة وآلاتها .
- (٣) تجهيزاتها .
- (٤) المؤونة .
- (٥) المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً .
- (٦) البضائع المشحونة .
- (٧) جميع ما يقوم بالنقود من الأوراق التجارية أو غيرها من الأشياء ويكون معرضاً لأخطار السفر فى البحر .

**مادة ١٧٧ -** ويجوز عمل السيكورتاه على الأشياء السالف ذكرها كلها أو بعضها منضمماً بعضها إلى بعض أو منفرداً ويجوز عملها فى زمن الصلح أو زمن الحرب وقبل سفر السفينة أو فى أثناءه ويجوز عملها للذهاب والإياب أو لأحدهما فقط ولسفرة كاملة أو لمدة معينة ولجميع الاسفار والنقل فى البحر أو النهر أو الخليج الصالح لسير السفن فيه ولجميع أخطار السفر فى البحر أو النهر .



**مادة ١٧٨ -** إذا حصل غش في تقويم الأشياء المعمولة عليها السيكورتاه أو صار تغيير أسمائها أو أعيانها يجوز للمؤمن أن يطلب الكشف على تلك الأشياء وتقويمها بدون إخلال بحقه في إقامة دعاوى أخرى مدنية كانت أو جنائية .

**مادة ١٧٩ -** إذا لم يعلم المؤمن له في أى سفينة شحنت البضائع الواردة له من بلاد أجنبية يعاقب من تعيين اسم القبطان واسم السفينة بشرط أن يذكر عدم علمه بذلك في سند السيكورتاه مع بيان التاريخ والامضاء الموضوعين على المكتوب الأخير الوارد اليه إعلاما بشحن البضائع أو ترخيصا بعمل السيكورتاه . ولا يجوز في هذه الحالة عمل السيكورتاه إلا لمدة معينة .

**مادة ١٨٠ -** إذا لم يكن المؤمن له عالما بجنس وقيمة البضائع المرسلة أو المقتضى تسليمها اليه جاز له أن يعمل السيكورتاه عليها بدون تعيينها بغير الاسم العام كلفظ البضائع ولكن يلزم أن يذكر في سند السيكورتاه اسم من أرسلت اليه البضائع أو من يجب تسليمها اليه مالم يوجد شرط بخلاف ذلك . ولا يدخل في هذه السيكورتاه مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكهما ولا الماس ولا اللؤلؤ ولا الحلى ولا الذخائر الحربية .

**مادة ١٨١ -** إذا حصل الاتفاق في سند السيكورتاه على ثمن شيء بنقود أجنبية يقدر ثمنه الذي يساويه بالنقود المتفق عليها بحساب نقود البلد على حسب سعرها الجارى في محل وقت وضع الإمضاء على السند .

**مادة ١٨٢ -** إذا لم تعين قيمة البضائع في سند السيكورتاه يجوز إثبات مقدارها بموجب قائمتها المشتملة على إثباتها الأصلية الواردة من بلادها أو بموجب الدفاتر وإن لم توجد القائمة أو الدفاتر المذكورة تقوم تلك البضائع على حسب السعر الجارى في وقت شحنها ومحله بما في ذلك جميع العوائد المدفوعة والمصاريف المنصرفة الى وقت تنزيلها في السفينة .

**مادة ١٨٣ -** إذا عملت السيكورتاه على بضائع راجعة من بلد لا يتجر فيها إلا بالمقايضة ولم تقدر ائمانها في سند السيكورتاه يصير تقدير تلك الاثمان على حسب قيمة البضائع التي أعطيت في مقابلتها وتضم اليها مصاريف النقل .

**مادة ١٨٤ -** إذا لم يعين في سند السيكورتاه زمن الاخطار بيتدئ وينتهى في الزمن المبين لمشارطة القرض البحري في المادة ١٦٨ .

**مادة ١٨٥ -** لا يجوز للمؤمن له فيما يختص بالأشياء التي سبق عمل السيكورتاه على قيمتها بتمامها أن يعمل سيكورتاه مرة ثانية للزمن بعينه والأخطار نفسها وإلا كانت لاغية ، ولكن يجوز للمؤمن في كل وقت أن يعمل سيكورتاه أخرى مع أصحاب سيكورتاه آخرين على البضائع التي عملت السيكورتاه عليها معه أولاً كما أنه يجوز أيضاً للمؤمن له أن يعمل سيكورتاه على نفس معلوم السيكورتاه ويجوز أن يكون معلوم السيكورتاه الثانية أقل أو أكثر من معلوم السيكورتاه الأولى .

**مادة ١٨٦ -** معلوم السيكورتاه المتفق عليه في زمن الصلح لا تجوز زيادته إذا طرأت حرب كما أنه لا يجوز تنقيصه بسبب انعقاد الصلح إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك بين المتعاقدين وإذا لم يعين في سند السيكورتاه قدر الزيادة أو النقصان عن المعلوم المتفق عليه فيكون تعيينه بمعرفة المحاكم أو المحكمين المختارين مع مراعاة الأخطار والأحوال والشروط المتفق عليها في السند المذكور .

**مادة ١٨٧ -** إذا عدت البضائع التي عملت عليها السيكورتاه وشحنها القبولان على ذمته في السفينة التي تحت إدارته يجب عليه أن يثبت للمؤمن أنه اشتراها ويبرز سند شحنها ممضى عليه من اثنين من عمد الملاحين .

**مادة ١٨٨ -** كل بحري أو مسافر يحضر من البلاد الأجنبية بضائع معمولة عليها سيكورتاه في ممالك الدولة العلية العثمانية يجب عليه أن يسلم في محل الشحن نسخة من سند الشحن إلى قنصل الدولة المذكورة وإن لم يوجد فالى تاجر معتبر من رعاياها أو إلى قاضي ذلك المحل .

**مادة ١٨٩ -** إذا أفلس المؤمن قبل إنتهاء زمن الأخطار يجوز للمؤمن له أن يطلب فسخ مشارطة السيكورتاه إذا لم يقدم المؤمن كفيلاً بوفاء ما التزم به وكذلك يجوز للمؤمن في حالة إفلاس المؤمن له قبل دفع معلوم السيكورتاه أن يطلب فسخ مشارطتها إذا لم يدفع المعلوم المذكور في ظرف ثلاثة أيام من وقت التنبيه الرسمي على وكلاء التفليسة بذلك .

**مادة ١٩٠ -** تكون مشارطة السيكورتاه لاغية إذا كانت معمولة على أجرة البضائع الموجودة في السفينة أو على الربح المأمول حصوله منها أو على أجر

البحريين أو على المبالغ المقرضة اقتراضا بحريا أو على الإرباح البحرية التي تنتج من المبالغ المقرضة قرضا بحريا - ويصبح سند السيكورتاه لاغيا بالنسبة للمؤمن إذا حصل سكوت من المؤمن له عما يلزم بيانه فيه أو إخبار منه بخلاف الواقع أو إذا وجد إختلاف بين سند السيكورتاه وسند الشحن يوجب نقصان الخطر المظنون أو يغير حقيقة ما يعرض منه ويكون من شأنه أن يمنع السيكورتاه أو يغير شروطها لو علم المؤمن حقيقة الحال - وتكون أيضا السيكورتاه لاغية ولو لم يكن للسكوت أو الأخبار بخلاف الواقع أو الاختلاف بين السندين دخل في الخسارة التي لحقت بالشيء المعمول عليه السيكورتاه أو في هلاكه .

### الفرد الثاني

#### فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له

**مادة ١٩١ -** إذا أبطل السفر ولو بفعل المؤمن له وكان زمن الاخطار التي عملت من أجلها السيكورتاه لم يحل ابتدأؤه بمقتضى المادة ١٨٤ تلقى السيكورتاه ويسترد معلومها من المؤمن إذا كان مدفوعا له وإنما للمؤمن المذكور أن يأخذ بصفة تعويض نصف واحد عن كل مائة من المبلغ المعمول عليه السيكورتاه أو نصف معلومها إذا لم يبلغ جميعه واحد في المائة .

**مادة ١٩٢ -** يكون المؤمنون ملزومين بكل هلاك أو ضرر يحصل للأشياء المعمولة عليها السيكورتاه بسبب فورثونة أو غرق أو ارتكاز السفينة على شعب أو تشحيط على رمل أو مصادمة بسبب قهرى أو تغيير الطريق أو السفر أو السفينة إضطرابا أو بسبب رمى بعض الأشياء في البحر لتخفيف السفينة أو بسبب الحريق أو الأسر أو النهب أو التوقيف عن السفر بأمر دولة أو إعلان حرب أو مقابلة الإساءة بمثلها أو بسبب أى حادثة من الحوادث البحرية الأخرى ما لم يوجد بين المتعاقدين شرط بخلاف ذلك .

**مادة ١٩٣ -** لا يكون المؤمنون ملزومين بأى هلاك أو ضرر ينشأ عن تغيير الطريق أو السفر أو السفينة إختيارا أو عن فعل المؤمن له ويكون معلوم السيكورتاه مستحقا لهم ولو صارت الأشياء معرضة للأخطار .

**مادة ١٩٤ -** لا يكون المؤمنون ملزمين أيضا بما يحصل للبضائع من النقصان أو الهلاك أو الضرر بفعل ملاك السفينة أو مستأجريها أو شاحنيها أو بسبب تقصيرهم :

**مادة ١٩٥ -** إذا حصلت خيانة من القبودان أو البحريين بأن باعوا السفينة أو بضائع وادعوا غرقها أو خيانة أخرى أو تقصيرا لا يكون المؤمن ملزما بذلك ما لم يوجد شرط بالزامه ، وإذا كان الشيء المعمول عليه السيكورتاه سفينة وكان القبودان مالكا لها كلها أو بعضها يعتبر الشرط المذكور لاغيا بالنسبة لحصته فيها .

**مادة ١٩٦ -** لا يكون المؤمن ملزما بأجرة رئيس البوغاز ولا بأجرة جر السفينة ولا بأجرة المرشد للسير بجانب السواحل ولا بأي نوع من أنواع العوائد المقررة على السفينة أو البضائع .

**مادة ١٩٧ -** تبين في سند السيكورتاه البضائع القابلة للفساد أو النقصان بطبيعتها مثل القمح والملح والبضائع القابلة للسيلان وإلا فلا يكون المؤمنون مسئولين عما يحصل لها من الضرر أو الهلاك ما لم يكن المؤمن له غير عالم بجنس المشحونات وقت وضع إمضائه على السند المذكور .

**مادة ١٩٨ -** إذا عملت السيكورتاه على بضائع ذهابا وإيابا ووصلت السفينة إلى المحل الأول المقصود ولم تشحن ببضائع في حال إيابها أو شحنت شحنا ناقصا فلا يأخذ المؤمن إلا ثلثين نسبين من المعلوم المتفق عله ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

**مادة ١٩٩ -** كل سيكورتاه أولى أو ثانية معمولة على مبلغ أزيد من قيمة الأشياء المشحونة تكون لاغية بالنسبة للمؤمن له فقط إذا ثبت حصول غش أو تدليس منه .

**مادة ٢٠٠ -** إذا لم يحصل من المؤمن له غش ولا تدليس في السيكورتاه تعتبر مشاركتها صحيحة بقدر قيمة الأشياء المشحونة على حسب تقويمها بمعرفة أهل خبرة أو باتفاق المتعاقدين ، وإذا عدمت تلك الأشياء يجب على كل مؤمن أن

يدفع ما يخصه بالنسبة للمبلغ الذى تكفل به ولا يأخذ معلوم السيكورتاه على ما زاد عن القيمة وإنما يأخذ فقط التعويض المقرر فى المادة ١٩١<sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٠١ -** إذا عملت عدة سيكورتات على مشحون واحد بدون غش وكانت السيكورتاه الأولى معمولة على جميع قيمة ذلك المشحون فهى التى يجرى حكمها دون غيرها ويبرأ من الكفالة أصحاب السيكورتات المعمولة بعدها ولا يأخذون إلا تعويضاً بمقتضى المادة ١٩١ وأما إذا كانت السيكورتاه الأولى لا تشمل جميع قيمة المشحون فأصحاب السيكورتاه المعمولة بعدها يكفلون الباقي على حسب ترتيب تواريخ مشارطات السيكورتات .

**مادة ٢٠٢ -** إذا كانت الاشياء المشحونة بقدر المبالغ المؤمنة وفقد جزء منها فقط فقيمة الفاقد يدفعها جميع أصحاب السيكورتاه كل واحد منهم على حسب المبلغ الذى آمنه .

**مادة ٢٠٣ -** إذا عملت السيكورتاه على بضائع متعددة كل منها على حدة ومقتضى الحال شحن جميعها فى عدة سفن معينة مع بيان المبلغ المؤمن لمشحون كل واحدة منها ثم شحن جميع تلك البضائع فى سفينة واحدة أو فى سفن أقل عدداً مما عين فى المشاركة فلا يكون المؤمن ملزماً إلا بالمبلغ الذى تكفل به تأميناً للمشحون السفينة أو السفن التى صار شحنها ولو هلك جميع السفن المعنية عند عمل السيكورتاه ومع ذلك يأخذ المؤمن المذكور على المبالغ التى بطل تأمينها التعويض المقرر فى المادة ١٩١ .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان يبين من وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحراً أن الطاعة - وزارة التأمين - قد وافقت بمقتضاها على أن تحمل شركة التأمين - بما تدفعه من تعويض عن الخسائر والاضرار - بمقتضى هذه الوثيقة - محلها فى جميع الدعاوى والحقوق التى لها قبل الغير المسئول لعماد ذلك أن الطاعة حولت حقها فى التعويض عن الضرر قبل المسئول لشركة التأمين مما لا يجوز معه للطاعة - وهى المؤمن لها - أن تجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين والا إستحال تنفيذ ما اتفق عليه بالمشاركة من رجوع شركة التأمين على الناقلة وهى المسئولة عن الضرر (نقض مدنى ١٩٧٤/٤/٢٩ - موسوعتنا الذهبية . الجزء الرابع فقرة ٨٤٤) .

**مادة ٢٠٤ -** إذا كان القبودان ماذونا بدخول في موانئ متعددة لاتمام شحن سفينته أو لمقايسة بضائع آخر فلا يكون المؤمن ملزما بأخطار الاشياء المؤمنة إلا متى صارت في السفينة أو في الصنادل المعدة لنقلها اليها أو إخراجها منها الى البر مالم يوجد شرط بخلاف ذلك .

**مادة ٢٠٥ -** إذا عملت السيكرتاه لزمن معين يبرأ المؤمن من كفالاته بعد إنقضاء الزمن المذكور ويجوز للمؤمن له أن يتحصل على تأمين من الأخطار التي تحدث بعد ذلك .

**مادة ٢٠٦ -** إذا أرسل المؤمن له السفينة إلى جهة أبعد من الجهة المعينة في المشاركة يبرأ المؤمن من كفالة الأخطار ويكون معلوم السيكرتاه مستحقا له ولو كان طريق الجهتين المذكورتين واحدا . وأما إذا صار تقصير السفر فيجربى مفعول السيكرتاه .

**مادة ٢٠٧ -** كل سيكرتاه عملت بعد هلاك الأشياء المؤمنة أو بعد وصولها تكون لاغية إذا ثبت أن المؤمن له كان عالما بهلاكها أو ثبت أن المؤمن كان عالما بوصولها أو إذا دلت قرائن الأحوال على أنهما يعلمان ذلك قبل وضع الإمضاء على مشاركة السيكرتاه .

**مادة ٢٠٨ -** وتعتبر قرائن الأحوال دالة على ذلك إذا ثبت بالنظر لمسافات الجهات وطرق المخابرات أنه أمكن نقل خبر وصول السفينة من محل وصولها أو خبر هلاكها من محل هلاكها أو من المحل الذي ورد اليه أول خبر بأحدهما الى محل عمل السيكرتاه قبل وضع الامضاء على مشارطتها .

**مادة ٢٠٩ -** ومع ذلك إذا عملت السيكرتاه بناء على خبر معلن بالخير أو الشر فلا تعتبر قرائن الأحوال المذكورة في المادتين السابقتين .

ولا تبطل مشاركة السيكرتاه في هذه الحالة إلا إذا ثبت أن المؤمن له كان عالما بهلاك السفينة أو المؤمن كان عالما بوصولها قبل الإمضاء على المشاركة .

**مادة ٢١٠ -** في حالة الإثبات على المؤمن له يدفع للمؤمن ضعف معلوم السيكرتاه وفي حالة الإثبات على المؤمن يدفع للمؤمن له مبلغا بقدر ضعف معلوم السيكرتاه المتفق عليه ويجوز إقامة دعوى تأديبية على من ثبت عليه منهما ذلك .

### الفرع الثالث

#### في ترك الأشياء المؤمنة

**مادة ٣١١ -** يجوز ترك الأشياء المؤمنة إذا غرقت السفينة أو شحطت مع كسرها أو صارت غير صالحة للسفر بسبب حادثة بحرية أو أخذها العدو أو اللصوص البحريون أو حصل توقيفها عن السفر من دولة أجنبية أو توقيفها من الدولة العلية العثمانية بعد ابتداء السفر أو هلكت الأشياء المؤمنة أو فسدت إذا بلغت قيمة ما هلك أو فسد ثلاثة أرباع القيمة المؤمنة بالأقل - ومع ذلك لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع قبل ابتداء زمن الأخطار بمقتضى المادة ١٦٨ - وأما ما يحصل غير ذلك من الضرر فيعتبر خسارة بحرية وتكون تسويته بين المؤمن والمؤمن له على حسب ما يخص كل واحد منهما .

**مادة ٣١٢ -** لا يجوز أن يكون الترك مقصورا على بعض الأشياء المؤمنة ولا معلقا على شرط ولا يشمل إلا الأشياء كلها التي عملت عليها السيكرتاه وكانت معرضة للخطر .

**مادة ٣١٣ -** يلزم أن يكون الترك للمؤمنين في ميعاد ستة شهور أو سنة أو سنتين على حسب الجهات الاتى بيانها أعنى في ميعاد ستة أشهر من يوم ورود خبر الهلاك الذى حصل في موانئ أوروبا أو سواحلها أو سواحل أسيا أو أفريقيا على البحر الأسود أو البحر المتوسط ، وفي حالة قبض العدو على السفينة يكون ابتداء الميعاد من يوم ورود الخبر بتوصيلها إلى إحدى الموانئ أو الجهات الكائنة في السواحل المذكورة - وفي ميعاد ستة أشهر بعد ورود خبر الهلاك أو توصيل السفينة إذا حصل ذلك في جزائر أصور أو جزائر قناريا أو جزائر ماديره والجزائر والسواحل الأخرى الغربية من أفريقيا والشرقية من أمريكا - وفي ميعاد سنتين بعد ورود خبر الهلاك أو توصيل المقبوض عليه إذا حصل ذلك في جميع أقسام الدنيا الآخر ومتى مضت هذه المواعيد لا يقبل قانونا الترك من المؤمن له .

**مادة ٣١٤ -** يجب على المؤمن له في أحوال جواز ترك الأشياء المؤمنة وفي حالة الحوادث الآخر التى يعهد منها الضرر على المؤمن أن يعلن المؤمن المذكور بالأخبار التى وردت اليه ويلزم أن يكون إعلانه بذلك في ظرف ثلاثة أيام من وقت ورود الأخبار .

**مادة ٢١٥ -** ويجوز أيضا للمؤمن له أن يترك للمؤمن الأشياء المؤمنة ويطلب منه أن يدفع له مبلغ التعويض المتفق عليه في مشارطة السيكورتاه من غير أن يكون ملزما بإثبات هلاك السفينة أو مشحونها إذا مضت المواعيد الآتية من يوم قيامها للسفر أو من اليوم المسندة اليه الأخبار الأخيرة الواردة ولم يرد اليه خبر آخر عنها ، وتلك المواعيد هي :

ميعاد ستة أشهر للأسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية العثمانية إلى موانئ أو سواحل أوروبا أو موانئ آسيا وأفريقيا وبالعكس إذا كان السفر في البحر الأسود أو البحر المتوسط .

وميعاد ستة للأسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية إلى جزائر آصور أو قناريا أو ماديره وغيرها من الجزائر والسواحل الغربية من أفريقيا والشرقية من أمريكا وبالعكس .

وميعاد ثمانية عشر شهرا للأسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية إلى أقسام الدنيا الآخر البعيدة وبالعكس .

وفي حالة السفر بين ميناءين خارجيتين عن بلاد الدولة العلية يقدر الميعاد على حسب مسافة الميناءين المذكورتين التي تكون أقرب إلى إحدى مسافات المواعيد المتقدمة .

وفي جميع هذه الأحوال يكفي في جواز ترك المؤمن له للأشياء المؤمنة أن يتعرف مع حلفه اليمين بأنه لم يرد اليه خبر أصلا لا بواسطة ولا بغيرها عن السفينة المؤمنة أو عن السفينة التي شحنت فيها البضائع المؤمنة إلا إذا ظهر دليل على خلاف ذلك ولكن بعد إنقضاء المواعيد السالف ذكرها لا يبقى له ميعاد لمطالبة المؤمن إلا المواعيد المقررة في المادة ٢١٣ وفي حالة عمل السيكورتاه لمدة معينة يعتبر بعد إنقضاء المواعيد المبينة في المادة السابقة هلاك السفينة حاصلا في مدة السيكورتاه .

ومع ذلك إذا ثبت فيما بعد أن هلاكها حصل في غير مدة السيكورتاه يزول حكم الترك ويلزم رد التعويض المدفوع مع فوائد القانونية .

**مادة ٢١٦ -** يجوز للمؤمن له أن يترك الأشياء المؤمنة مع التنبيه الرسمي على المؤمن بدفع المبلغ المؤمن في الميعاد المعين في مشارطة السيكورتاه أو يحفظه حقه



في الترك في المواعيد المقررة في القانون بشرط حصول الاعلان المذكور في المادة ٢١٤ .

**مادة ٢١٧ -** يجب على المؤمن له أن يخبر وقت الترك بجميع السيكورتات التي تحصل عليها بنفسه أو على يد غيره أو طلب عملها وبالمبلغ الذي إقتضه قرضا بحريا سواء كان على السفينة أو على البضائع وإلا فالميعاد المقرر لدفع مبلغ التحويل له الذي يلزم ابتداءه من يوم الترك يصير توقيفه الى اليوم الذي يخبر فيه بما ذكر إخبارا رسميا ولا يترتب على ذلك تطويل الميعاد المحدد لرفع الدعوى بالترك .

**مادة ٢١٨ -** إذا أخبر المؤمن له بالسيكورتات على غير الحقيقة غشا منه وتدليسا يحرم من منافع السيكورتاه ويلزم بدفع المبالغ المقتضية ولو هلكت السفينة أو قبض عليها العدو .

**مادة ٢١٩ -** وإذا غرقت السفينة أو شطحت وانكسرت يجب على المؤمن له أن يجتهد في تخليص الاشياء التي غرقت مع عدم الاخلال بالترك اللازم لإجرائه في الوقت والحل اللذين ينبغي ذلك فيهما ... وتدفع له مصاريف تخليصها لغاية قيمة الاشياء المخلصة بمجرد إخباره بقدر تلك المصاريف إخبارا مؤيدا باليمين .

**مادة ٢٢٠ -** إذا لم يعين في مشاركة السيكورتاه ميعاد دفع المبلغ المؤمن وجب على المؤمن أن يدفعه مع المصاريف بعد إعلان الترك له بثلاثة أشهر وبعد هذه المدة تستحق عليه أيضا الفوائد القانونية وتكون الاشياء المتروكة مخصصة لدفع المبلغ المؤمن .

**مادة ٢٢١ -** لا تجوز مطالبة المؤمن بدفع المبالغ المؤمنة إلا بعد إعلانه بالأوراق المثبتة للشحن والهلاك .

**مادة ٢٢٢ -** ويجوز للمؤمن إقامة الدليل على نفي ما هو بتلك الأوراق وهذا الجواز لا يوقف الحكم عليه بدفع المبلغ المؤمن مؤقتا بشرط أن يؤدي اليه المؤمن له كفيلا ... ويؤجل تعهد الكفيل إذا مضت أربع سنين كاملة ولم تحصل مطالبته مطالبة رسمية ..

**مادة ٢٢٢ -** إذا أعلن الترك وقيل أو حكم بصحته قانونا تكون الاشياء المعمولة عليها السيكورتاه ملكا للمؤمن من وقت تركها له ولا يجوز للمؤمن أن يعتن عن دفع المبلغ المؤمن محتجا برجوع السفينة أو البضائع بعد الترك .

**مادة ٢٢٤ -** أجرة البضائع المخلصة ولو كانت مدفوعة مقدما تدخل في ترك السفينة وتكون ملكا للمؤمن مع عدم الإخلال بحقوق المقرضين قرضا بحريا وبحقوق الملاحين من أجل أجرهم وبالمصاريف المنصرفة في أثناء السفر .

**مادة ٢٢٥ -** إذا أخذت إحدى الدول السفينة المؤمنة وحجزتها وجب على المؤمن له أن يعلن ذلك للمؤمن في ظرف ثلاثة أيام من وقت ورود الخبر اليه .

والاشياء المحجوزة لا يجوز تركها للمؤمن إلا بعد ميعاد ستة أشهر من وقت الإعلان المذكور إذا حصل الحجز في أبحار أوروبا أو في البحر المتوسط أو بحر البلطيق أو ميعاد سنة إذا حصل الاخذ أو الحجز في بلاد أبعد من ذلك ولا يبتدىء كل من هذين الميعادين إلا من يوم الاعلان بالاخذ أو الحجز ، وإذا كانت البضائع المحجوزة قابلة للتلف يصير تنزيل الميعاد في الحالة الأولى إلى شهر ونصف وفي الحالة الثانية إلى ثلاثة أشهر .

**مادة ٢٢٦ -** يجب على المؤمن له في أثناء المواعيد المبينة في المادة السابقة أن يبذل ما في قدرته من السعى والاجتهاد للحصول على رفع الحجز عن الاشياء المحجوزة .. ويجوز للمؤمن أيضا أن يجتهد في الحصول على ذلك سواء كان بانفراده أو باتحاده مع المؤمن له .

**مادة ٢٢٧ -** إذا شحطت السفينة أو انصدمت وكان من الممكن بعد ذلك تعويمها وترميمها وجعلها في حالة يتيسر بها الاستمرار على السفر الى الجهة المقصودة فلا يجوز تركها بسبب عدم صلاحيتها للسفر إلا إذا كانت مصاريف الترميم تتجاوز ثلاثة أرباع القيمة التى عملت من أجلها السيكورتاه عليها .. فاذا صار ترميمها يبقى الحق للمؤمن له في أن يأخذ من المؤمن المصاريف والخسارات التى نشأت عن التشحيط .

**مادة ٢٢٨ -** إذا حكم أهل الخبرة بأن السفينة غير صالحة للسفر يجب على الذى أمن له المشحون فيها أن يخبر بذلك المؤمن إخبارا رسميا في ظرف ثلاثة أيام من ورود الخبر اليه .

**مادة ٣٢٩ -** يجب على القبطان في هذه الحالة أن يبذل كل جهده في استحصاله على سفينة أخرى لنقل تلك البضائع إلى الجهة المعنية لها .

**مادة ٣٣٠ -** وفي الحالة المبينة في المادة السابقة يكون خطر البضائع المشحونة في السفينة الأخرى على المؤمن إلى وصولها وإخراجها إلى البر .

**مادة ٣٣١ -** ويلزم أيضا المؤمن في الحالة المذكورة بالخسارة البحرية ومصاريف إخراج البضائع ووضعها في المخازن وشحنها ثانيا وزيادة أجزائها وبجميع المصاريف الأخر المنصرفة لتخليصها لحد المبلغ المكفول .

**مادة ٣٣٢ -** إذا لم يمكن القبطان في المواعيد المبينة في المادة ٢٢٥ الحصول على سفينة أخرى لشحن البضائع ثانيا وتوصيلها إلى جهتها المقصودة يجوز للمؤمن له أن يتركها للمؤمن في المواعيد المبينة في المادة ٢١٣ مبتدئة من اليوم الذي ينقضى فيه الميعاد لشحن البضائع .

**مادة ٣٣٣ -** إذا قبض على السفينة ولم يمكن المؤمن له إخبار المؤمن بذلك جاز له أن يفتدى البضائع بدون إنتظار أمره ويجب عليه أن يعلن المؤمن بالتراضي الذي حصل متى أمكنه الاعلان .

**مادة ٣٣٤ -** وللمؤمن في هذه الحالة الخيار بين أن يقبل التراضي على ذمته أو يتنازل عنه ويجب عليه أن يخبر المؤمن له بما اختاره إخبارا رسميا في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إعلانه بالتراضي ... فإذا أخبر بأنه قابل للتراضي المذكور يجب عليه بلا مهلة أن يدخل في دفع الفدية على حسب نصوص المشاركة بنسبة الحصة التي تخص الاشياء التي هو مؤمنها ويستمر على ضمان أخطار السفر بالتطبيق على مشاركة السيكورتاه ... وأما إذا أخبر أنه غير قابل للتراضي فيجب عليه دفع المبلغ المؤمن من غير أن تجوز له دعوى تملك الاشياء المفداة ... وإذا لم يخبر المؤمن له بما اختاره في الميعاد المذكور يعتبر أنه تنازل عن منافع التراضي .

## الفصل الثاني عشر

### في الخسارات البحرية

#### الفرع الأول

#### في تعريف الخسارات البحرية

##### وفي تقسيمها وفي تسويتها

**مادة ٣٣٥ -** تعتبر خسارات بحرية جميع الأضرار التي تحصل للسفينة وللبضائع وجميع المصاريف غير المعتادة المنصرفة على السفينة والبضائع معا أو بالانفراد في الزمن الذي تبتدئ فيه الأخطار وتنتهي بمقتضى المادة ١٦٨ (١) .

**مادة ٣٣٦ -** والخسارات البحرية نوعان أحدهما يسمى خسارات كبيرة أو عمومية والثاني يسمى خسارات صغيرة أو خصوصية .

**مادة ٣٣٧ -** إذا لم يكن بين المتعاقدين شروط مخصوصة تكون تسوية الخسارات البحرية بينهم بمقتضى القواعد الاتي بيانها وهي أن الخسارات العمومية تحسب على البضائع حتى الملقاة في البحر وعلى نصف السفينة ونصف أجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها والخسارات الخصوصية يختص بها مالك الشيء الذي حصلت له الخسارة أو استوجب المصاريف وتدفع من طرفه .

**مادة ٣٣٨ -** الخسارات العمومية هي :

- (١) ما يعطى على وجه التراضي إفتداء للسفينة والبضائع .
- (٢) الأشياء الملقاة في البحر لأجل السلامة العمومية أو لنفع السفينة ومشحوناتها معا .

(٣) الحبال والصواري والشراعات والأدوات الأخر اللاتي حصل قطعها أو كسرها لذلك الغرض .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن المقصود بالعوارية في البضاعة - الخسارات البحرية فيها - هو - وعلى ما قضت به المادة ٢٣٥ من قانون التجارة البحري وفقا لقضاء هذه المحكمة - جميع الأضرار التي تحصل للبضاعة - فيدخل فيها كل عجز أو تلف . ( نقض مدني ١٩٧١/١٢/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٧٢ ) .

(٤) الألهاب وروابطها والبضائع والأشياء الأخر المتروكة للغرض السابق ذكره .

(٥) الأضرار التي حصلت للبضائع الباقية في السفينة بسبب رمي غيرها .

(٦) الأضرار التي حصلت عمدا في ذات السفينة لتسهيل الرمي أو تخفيف البضائع أو تخليصها أو إسالة المياه وكذلك الأضرار التي حصلت للمشحونات بسبب ذلك .

(٧) المعالجات والتضميدات والمكولات والتعويضات اللازمة للأشخاص الذين في السفينة وجرحوا أو قطعت أعضاؤهم في حال المداغة عنها .

(٨) تعويض أو فدية من بعث برا أو بحرا في مصلحة السفينة والمشحونات وقبض عليه وأخذ أسيرا .

(٩) أجره الملاحين ومؤنتهم مدة وقوف السفينة إذا أوقفت عن سفرها بعد إبتدائها فيه وكان وقوفها بأمر دولة أجنبية أو بسبب حرب حادثة مادامت السفينة ومشحوناتها لم يتخلصا من الواجبات التي عليهما لبعضهما ولم تستحق أجره أصلا إذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاهرة .

(١٠) أجره رئيس البوغاز والمصاريف الأخر التي تدفع للدخول في ميناء حصل الاضطراب للدخول فيها سواء كان لإصلاح التلف الذي حصل إختيارا للنجاة العمومية أو للفرار من الخطر المحقق حصوله بسبب فورتونة أو تعقب العدو وكذلك مصاريف الخروج من ميناء لهذه الأسباب ومصاريف إخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها في ميناء أو مأمّن أو نهر في الحالة المذكورة .

(١١) المصاريف التي تدفع لإخراج البضائع إلى البر وتخزينها وشحنها ويستلزمها إصلاح الضرر الذي يحصل إختيارا للنجاة العمومية .

(١٢) المصاريف المنصرفة في طلب رد السفينة والبضائع إذا كان العدو حجزهما أو أخذهما ثم أرجعهما القبودان معا .

(١٣) المصاريف المنصرفة لتعويم السفينة المشحونة عمدا لمنع انعدامها بالكلية أو لمنع أخذ العدو لها وكذلك الخسارات التي تحصل للسفينة ومحمولاتها معا أو لإحداهما في هذه الحالة .

(١٤) جميع المضرات الأخر التي تحصل إختياراً في حالة الخطر وكذلك المصاريف المنصرفة في مثل هذه الأحوال لمنفعة السفينة ومحمولاتها وسلامتها العمومية بعد المداولة فيها من أهل السفينة وإصدار قرار مشتمل على الأسباب المبني عليها .

**مادة ٣٣٩ - والخسارات الخصوصية هي :**

- (١) الأضرار التي تحصل للبضائع والسفينة بسبب عيوبها الطبيعية أو بسبب قورتونة أو أخذ العدولها أو غرقها أو تشحيطها بحادثة قهرية .
- (٢) المصاريف المنصرفة لتخليص السفينة أو البضائع .
- (٣) الهلاك أو الضرر الذي يحصل للبحال والأهلاب أو الشراعات والصواري والقطائر بسبب قورتونة أو حادثة أخرى من الحوادث البحرية .

(٤) المصاريف الناشئة عن الاضطراب إلى رسو السفينة في ميناء سواء كان لأخذ المؤونة أو نزح المياه الناضحة أو غير ذلك من الأضرار التي تحصل بسبب قهرى ويقتضى الحال إصلاحها .

(٥) مؤونة بحرية السفينة وأجرهم مدة وقوفها إذا أوقفت في أثناء السفر بأمر دولة من الدول وكانت مستأجرة بالسفرة .

(٦) مؤونة بحرية السفينة وأجرهم مدة الترميم أو الإصلاح ومدة الكورنتينه سواء كانت مستأجرة بالسفرة أو بالمشاهرة .

(٧) جميع ما يحصل من المضار أو الهلاك أو المصاريف للسفينة وحدها أو البضائع وحدها من وقت شحنها وابتداء سفرها إلى رجوعها وإخراجها إلى البر .

**مادة ٣٤٠ -** تعتبر أيضاً من الخسارات الخصوصية الأضرار التي تحصل للبضائع بسبب عدم غلق أبواب العنابر بمعرفة القيودان غلقاً محكماً أو عدم ربط السفينة بالبر أو عدم إحضار الآلات المتينة لرفع البضائع وجميع العوارض الأخر الناشئة عن إهمال القيودان أو إهمال ملاحيه وتكون هذه الخسارات على صاحب البضائع ، وإنما له حق المطالبة بها على القيودان والسفينة والاجرة .

**مادة ٣٤١ -** تعد من الخسارات البحرية الأجر التي تدفع لإدخال السفينة في المأمن أو في الانتهار أو لإخراجها منها سواء كانت لرئيس البوغاز أو للمرشد

للسير بجانب السواحل أو في مقابلة الجر وكذلك عوائد رخصة قيام السفينة للسفر وعوائد الكشف عليها وعوائد الشهادات وعوائد حملتها المقررة بحساب الطونيلاطة وعوائد الإشارات الموضوعة علامة على الخطر وعوائد رمى المرسى وغير ذلك من العوائد المتعلقة بسير السفينة ، بل يعتبر جميع ما ذكر من المصاريف العادية التى تكون على السفينة .

**مادة ٢٤٢ -** إذا تصادمت <sup>(١)</sup> سفينتان وكان التصادم بسبب قهرى فالضرر الذى ينشأ عنه يكون على السفينة المصابة منهما بدون مطالبة الأخرى - وإذا حصل التصادم بتقصير أحد القبطانين فتكون الخسارة على من تسبب في ذلك - - وأما إذا حصل بتقصير القبطان أو اشتبه في الأسباب الموجبة له فيجبر الضرر بمصاريف تشترك فيها السفينتان وتقسم عليهما بنسبة قيمة كل واحدة منهما ويكون تقويم الضرر في الحالتين الأخيرتين بمعرفة أهل خبرة <sup>(٢)</sup> .

١ - قرر مجلس الوزراء في ١١/٣/١٩٥٤ الموافقة على اصدار الاتفاقية الدولية بشأن توحيد بعض القواعد المتعلقة بالاختصاص الجنائى في مسائل التصادم وعوائد الملاحة الأخرى التى أقرها مؤتمر القانون التجارى البحرى المنعقد في مدينة بروكسل في ١٩٥٢/٥/٢ ( النشرة التشريعية - ١٩٥٤ ص ٢٥٨١ ) . كما وافق في ذات التاريخ على اصدار الاتفاقية الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالاختصاص المدنى في مسائل التصادم البحرى الموقع عليها ببروكسل في ١٩٥٢/٥/١٠ ( النشرة التشريعية - ١٩٥٤ ص ٢٥٦٥ ) .

٢ - نظم قانون التجارة البحرى المسئولية عن التصادم البحرى الناشء بسبب خطأ تقصيرى ، وإذ كان ذلك القانون لم يتضمن نصا مماثلا لما ورد بالمادة الثالثة من معاهدة بروكسل عن تطبيق الأحكام الخاصة بالتصادم على الأضرار التى تسببها سفينة لأخرى ولولم يحدث بينهما ارتطام مادى . فإن من المقرر أنه يشترط لاعتبار الحادث تصادما بحريا بالمعنى المقصود في القانون البحرى المصرى أن يحصل ارتطام عادى بين المنشأتين العائمتين ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وجود علاقة تعاقدية بين المنشأتين وإن سبب الحادث سرعة تحرك السفينة مما أدى الى سحب القاطرة اليها فمالت على جانبها وغرقت بما مؤداه أنه لم يحصل ارتطام مادى بينهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استبعد أحكام القانون البحرى وانتهى الى رفض الدفع بعدم القبول المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من هذا القانون ، يكون قد طبق القانون تطبيقا

**مادة ٢٤٢ -** لا تقبل الدعوى بخسارة بحرية إذا كانت تلك الخسارة خسارة  
عمومية لاتزيد عن واحد فى المائة من مجموع قيمتى السفينة والبضائع أو كانت  
خسارة خصوصية لاتزيد أيضا عن واحد فى المائة من قيمة الشيء الحاصل له  
الضرر<sup>(١)</sup>.

صحيحاً ( نقض مدنى ١٢/١/١٩٧١ - مجموعة المكتب الفنى ٢٧ ص ١٨٤ ) . وقضت  
محكمة النقض بأن ميزت معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة  
بالمصادمات البحرية المتعقدة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٠ والتي وافقت عليها مصر  
بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ والمعول بهه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ بين أربعة  
أنواع من التصادم البحرى . فنصت المادة الثانية منها على أنه فى حالتى التصادم  
القهرى والتصادم المشتبى فى أسبابه يتحمل الضرر من أصابه ، كما نصت المادة الثالثة  
على أنه إذا حصل التصادم بسبب خطأ أحدى السفن فلتلتزم السفينة التى ارتكبت ذلك  
الخطأ بتعويض الخسائر . ونصت فى المادة الرابعة على أنه إذا كان الخطأ مشتركاً تكون  
مسئولية كل سفينة بنسبة خطورة الإخطاء التى ارتكبتها ، ولما كان مؤدى هذه النصوص  
أن معاهدة بروكسل المشار إليها قد نظمت التعويض المستحق فى حالتى خطأ أحدى  
السفينتين أو الخطأ المشترك ، بما مؤداه تنظيم المسؤولية عن الخطأ للتصيرى ، فإن  
أحكام هذه المعاهدة لا تسرى على التصادم الذى يحصل بين سفينة الارشاد والسفينة  
التي استخدمتها أو بين سفينة القطر والسفينة الملقطورة نظراً لارتباط السفينتين بعقد  
سابق هو عقد الارشاد أو عقد القطر الذى يحدد التزامات كل منهما ( نقض مدنى  
١٢/١/١٩٧١ - مجموعة المكتب الفنى ٢٧ ص ١٢٤ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لئن كان الأصل فى قيام مسؤولية المؤمن قبل المؤمن له فى  
الخسارات البحرية وفقاً لما تنص به المادة ٢٤٢ من قانون التجارة البحرى إلا تقبل  
دعوى المسؤولية قبل المؤمن من تلف البضاعة أو عجزها إذا كان يقل عن واحد فى المائة  
من قيمة الشيء الحاصل له الضرر ، إلا أنه إذا وجد شرط خاص فى مشاركة التأمين  
بصدد المسؤولية عن العجز أو التلف ، فإنه يجب إعماله ، ذلك أن القاعدة الواردة فى  
المادة ٢٤٢ سالفة البيان ليست من القواعد الأمرة ، بل يجوز الاتفاق على مخالفتها  
بتشديد مسؤولية المؤمن أو تخفيفها وفقاً للشروط الخاصة بذلك التى تحددها مشاركة  
التأمين البحرى . ( نقض مدنى ٢٨/١٢/١٩٧١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر -  
فقرة ١٥٧١ ) . كما ذهبت إلى أنه طبقاً للمادة ٣/٤ من معاهدة بروكسل - الخاصة  
بمسندات الشحن التى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ - لا يسأل ناقل  
السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن العجز فى الوزن أو الحجم أو أى هلاك أو تلف



**مادة ٢٤٤ -** إذا إشتراط المؤمنون عدم التزامهم بالخسارة البحرية يعافون منها سواء كانت عمومية أو خصوصية إلا في الأحوال التى ترخص فيها للمؤمن له بترك الأشياء المعمولة عليها السيكورتاه - ففى هذه الأحوال يكون للمؤمن له الخيار بين ترك الأشياء المذكورة وبين اللداعى بالخسارات البحرية .

### الفرد الثالث

#### في الرمى في البحر وفي الاشتراك في الخسارات البحرية العمومية

**مادة ٢٤٥ -** إذا رأى القبطان بسبب فورقونة أو تعقب عدو أنه مضطر إلى رمى جزء من المشحونات في البحر أو قطع الصواري والحبال أو ترك الأهلاب أو تشحيط السفينة أو إجراء أى أمر من الأمور الغير المعتاد - بقصد النجاة العمومية وجب عليه أن يستشير أرباب البضائع المشحونة إذا كانوا موجودين بالسفينة وعمد الملاحين وإن إختلفت يتبع رأى القبطان وعمد الملاحين .

**مادة ٢٤٦ -** وفي حالة الرمى يجب على القبطان أن يبتدىء بالأولوية على قدر الإمكان يرمى الأشياء التى هى أقل لزوما وأكثر ثقلا وأقل ثمنا ثم يرمى البضائع التى في العنبر الأول على حسب اختياره من بعد استشارة عمد ملاحى السفينة .

**مادة ٢٤٧ -** يجب على القبطان أن يحرر محضرا بالقرار الذى يصدر بشأن الرمى متى أمكنه ذلك ويكون المحضر المذكور مشتملا على ما هو آت :

(١) الأسباب التى أوجبت الرمى .

آخر ناتج من عيب خفى أو طبيعية البضاعة أو عيب خاص بها - وإذا كان عجز الطريق ينطبق عادة على البضاعة التى تجف مع الزمن كالحبوب وغيرها وتحدد نسبة العجز وفقا للعادات التجارية فيعفى الناقل من المسؤولية إذا لم يجاوز العجز وفقا للعادات التجارية فيعفى الناقل من المسؤولية إذا لم يجاوز العجز النسبة التى جرى بها العرف فإذا جاوز هذه النسبة خففت المسؤولية بمقادير النسبة المسموح بها ويعوض صاحب البضاعة عن الباقي ولا يتحمل الناقل المسؤولية عن تعويض العجز جميعه الا إذا أثبت الشاحن أو المرسل اليه أن هذا العجز ناتج عن خطأ الناقل أو أحد تابعيه . ( نقض مدنى ١٩٧١/١٢/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٧٠ ) .

- (٢) بيان الأشياء التي ألقيت في البحر أو حصل لها ضرر .  
 (٣) إمضاء من استشارهم أو بيان أسباب إمتناعهم عن وضع الامضاء  
 ويسجل المحضر المذكور في يومية السفينة .

**مادة ٢٤٨ -** ويجب على القبطان عند رسو السفينة في أول ميناء أن يؤيد في ظرف أربع وعشرين ساعة من وصوله اليها صحة ما هو محرر في المحضر المسجل اليومية باليمين أمام أحد الحكام المبيينين في المادة الآتية .

**مادة ٢٤٩ -** تخبر قائمة الأشياء التي هلكت أو حصل لها ضرر في محل تفريغ السفينة بمعرفة أهل خبرة بناء على طلب القبطان ويكون تعيين أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة الابتدائية وإن لم يوجد فبمعرفة جهة الإدارة المحلية إذا كان ذلك في إحدى موانئ الدولة العلية العثمانية . وأما إذا حصل التفريغ في إحدى الموانئ الأجنبية فيعينهم قنصل الدولة العلية وإن لم يكن فالحاكم المحلي . وعلى أهل الخبرة أن يخلفوا يميناً قبل شروعه في العمل المذكور .

**مادة ٢٥٠ -** تقوم الأشياء والبضائع التي تلفت أو ألقيت في البحر على حسب قيمتها في محل التفريغ ويثبت جنس البضائع الملقاة في البحر وصفتها بسندات الشحن أو القوائم المختصة بها أو غير ذلك من الدلائل التي بالكتابة .

**مادة ٢٥١ -** وعلى أهل الخبرة المعينين على حسب المادة ٢٤٩ أن يوزعوا قيمة ما هلك أو تلف ، ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الأشياء التي ألقيت في البحر أو تركت أو نجت وعلى نصف السفينة ونصف أجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها في محل التفريغ .

**مادة ٢٥٢ -** ويصير التوزيع واجب التنفيذ بتصديق المحكمة الابتدائية عليه ، وإن لم توجد فبتصديق جهة الإدارة إذا حصل ذلك في إحدى الموانئ الدولة العلية العثمانية . وأما إذا حصل في إحدى الموانئ الأجنبية فيصير التوزيع واجب التنفيذ بالتصديق عليه من قنصل الدولة العلية العثمانية وإن لم يوجد فيكون التصديق عليه من محكمة تلك الجهة التي من خصائصها ذلك .

**مادة ٢٥٣ -** إذا ذكر جنس البضائع أو نوعها في سند الشحن على غير الواقع ووجدت قيمتها أكثر مما ذكر في السند المذكور تدخل في التوزيع على حسب تقويمها إذا نجت وتدفع أثمانها على حسب النوع المبين في ذلك السند إذا

ملكته - وأما إذا وجدت قيمتها أقل مما في السند فتدخل في التوزيع على حسب النوع المبين فيه إذا نجت وتدفع أثمانها على حسب قيمتها الحقيقية إذا أُلقيت في البحر أو أصابها ضرر .

**مادة ٢٥٤ -** لا يشترك في توزيع قيمة الرمي المهمات الحربية المعدة للدفاع عن السفينة ولا المأكولات المعدة لبحريتها ولا ملبوساتهم ولا ملبوسات الركاب وقيمة ما يلقي منها في البحر تدفع بالتوزيع على جميع الأشياء الأخر .

**مادة ٢٥٥ -** إذا أُلقيت في البحر أشياء لم يجر بها سند شحن ولم يعترف بها القبودان ولم تذكر في قائمة المشحونات فلا تدفع قيمتها ولكن تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية إذا نجت .

**مادة ٢٥٦ -** إذا نجت البضائع الموضوعة على سطح السفينة تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية . وأما إذا أُلقيت في البحر أو أصابها ضرر من الإلقاء فلا تقبل المطالبة من مالكيها بتوزيع خساراتها إلا في حالة السفر القصير بجوار الساحل ، ولكن يجوز له أن يطالب القبودان على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٤ .

**مادة ٢٥٧ -** ولا وجه لتوزيع الخسارة الناشئة عن الضرر الذي وقع للسفينة بسبب الرمي إلا إذا حصل الضرر المذكور لتسهيل الرمي .

**مادة ٢٥٨ -** إذا رميت البضائع ولم تنج مع ذلك السفينة فلا وجه لتوزيع شيء ولا تلزم البضائع أو الأشياء الأخر المخلصة بدفع شيء من خسارة البضائع الملقاة أو الحاصل لها التلف ولا بالتوزيع عليها .

**مادة ٢٥٩ -** وأما إذا نجت السفينة بواسطة رمي البضائع ثم هلك بعد ذلك في أثناء استمرارها على السفر فيكون توزيع الخسارة الناشئة عن الرمي على البضائع المخلصة دون غيرها على حسب قيمتها بالحالة التي هي عليها بعد استئزال مصاريف تخليصها .

**مادة ٢٦٠ -** إذا صار تخليص السفينة والمشحونات بقطع أدوات أو بواسطة أضرار أخرى للسفينة ثم هلك بعد ذلك البضائع أو نهب فليس للقبودان مطالبة ملاك البضائع أو شاحناتها أو المرسلين اليهم بأن يشتركوا في هذه الخسارة .

**مادة ٣١١ -** إذا هلك البضائع بفعل أو تقصير مالكها أو المرسله اليه تعتبر كأنها لم تهلك وتدخل حينئذ في توزيع الخسارة العمومية .

**مادة ٣١٢ -** لا تدخل مطلقا الأشياء التي صار رميها في البحر في دفع قيمة الضرر الذي يحصل بعد رميها للبضائع التي نجت ولا تدخل البضائع في دفع ثمن السفينة التي هلكت أو صارت غير صالحة للتشفر .

**مادة ٣١٣ -** إذا فتحت فرجة في السفينئ بناء على قرار من الأشخاص المذكورين في المادة ٢٤٥ لأخراج البضائع منها فتدخل البضائع المذكورة في اصلاح الضرر الذي حصل للسفينة .

**مادة ٣١٤ -** إذا عدمت البضائع التي وضعت في الصنادل لتخفيف السفينة في حال دخولها في ميناء أو نهر فتوزع قيمة تلك البضائع على السفينة وعلى جميع مشحوناتها ، وإذا عدمت السفينة مع باقى المشحونات فلا يوزع شئ على البضائع الموضوعة في الصنادل ولو وصلت الى بر السلامة .

**مادة ٣١٥ -** ويكون للقبودان والملاحين في جميع الأحوال السالف ذكرها إمتياز على البضائع أو الثمن المتحصل منها للاستحصال على قيمة ما خصها في التوزيع .

**مادة ٣١٦ -** إذا وجد أصحاب البضائع بعد التوزيع ما ألقى من بضائعهم وجب عليهم أن يردوا للقبودان والمستحقين الأخر ما أخذوه في التوزيع بعد استئزال قيمة الضرر الناشء عن الرمي ومصاريف إخراجها من البحر .

### الفصل الثالث عشر

#### في زوال الحقوق بمضى المدة

**مادة ٣١٧ -** لا يجوز للقبودان في أى حال من الأحوال أن يملك السفينة بمضى المدة .

**مادة ٣١٨ -** ويستقط حق الدعوى بترك الأشياء المؤتمتة متى انقضت المواعيد المقررة في المادة ٢١٣ .

**مادة ٢٦٩ -** وكل دعوى ناشئة عن مشاركة القرض البحري أو مشاركة السيكرتاه يسقط الحق فيها بعد مضي خمس سنين من تاريخ المشاركة .

**مادة ٣٠٠ -** والدعوى المتعلقة بإيراد أخشاب وشراعات وأهلاب وغيرها من الأشياء اللازمة لإنشاء السفينة وقلطتها وتجهيزها ومؤونة بحريتها والدعوى المتعلقة بأجرة الشفالة وبالأعمال التي عملت في السفينة يسقط الحق فيها بعد الإيراد أو استلام الاعمال بثلاث سنين .

**مادة ٣٢١ -** وجميع الدعوى المتعلقة بدفع أجرة السفينة وأجرة القبطان والضباط والملاحين وغيرهم من البحريين وماهياتهم والدعوى المتعلقة بدفع ما هو مطلوب من المسافرين والدعوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة <sup>(١)</sup> . وكذلك الدعوى المتعلقة بثمن الماكولات وغيرها المعطاة للملاحين والأشخاص الآخر البحريين بأمر القبطان يسقط الحق فيها بعد الاعطاء بسنة .

**مادة ٣٢٢ -** ومع سقوط الحق في الدعوى المذكورة بمضى المواعيد المبينة في المواد الأربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تطليف من إحتج به <sup>(٢)</sup> .

**مادة ٣٢٣ -** لا يسقط الحق بمضى المدة إذا كان موجودا سند أو تعهد أو حساب مقطوع ومضى من المدين أو بروتيسستو أو دعوى مقدمة على الوجه المرعى وكان ذلك معلنا من المدائن في الوقت اللازم إنما إذا سكت رب الدين بعد البروتيسستو مدة سنة بدون مطالبة فيعتبر البروتيسستو في هذه الحالة باطلا وكأنه لم يكن .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن التقادم الوارد في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري والتي تقضى بأن « الدعوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة » إنما شرع لحماية الناقل البحري من المطالبات المتأخرة بشأن تسليم البضاعة رغبة من المشرع في إنهاء المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري خشيعة ضياع معالم الالتهات ، ومن ثم فلا يسرى هذا التقادم على غير الدعوى الموجهة ضد الناقل البحري والناشئة عن أخلاله بالتزامه بالتسليم ( نقض مدنى ١٣/٦/١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفنى ٢٦ ص ١٢٤٧ ) .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من

## الفصل الرابع عشر

### فى عدم سماع الدعوى

**مادة ٢٧٤ -** لا تسمع جميع الدعاوى على القبودان أو المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة المشحونة إذا جبار استلامها بدون عمل بروتيستو . وجميع الدعاوى على مستأجر السفينة بشأن الخسارة البحرية إذا سلم القبودان البضائع وأخذ الاجرة بدون عمل بروتيستو أيضا وكذلك الدعاوى المتعلقة بتعويض الخسارات الناشئة عن اصطدام فى جهة يمكن القبودان فيها أن يقدم دعوى إذا لم تحصل مع ذلك مطالبة (١).

قانون التجارة البحرى وإن كان قد شرع لحماية الناقل البحرى من المطالبات الناشئة عن عقد العمل البحرى خشية ضياع معالم الاثبات ، فإن النص فى المادة ٢٧٢ من هذا القانون على أنه « ومع سقوط الحق فى الدعاوى المذكورة بمضى المواعيد المبينة فى المواد الاربعية السابق يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تحليف من احتج به » ، يدل على أنه إذا طلب الدائن تحليف المدين الذى يحتج عليه بالتقادم على أنه قد أوفى بالتزاماته قبله ، تحول عمل القاضى من إقرار الاثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم الى وجوب الاخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو تكول بحيث يترتب على نتيجة الفصل فى الدعوى ، وكانت هذه اليمين توجه فى الاصل الى الخصم الاخر الذى له حق المطالبة بالاثبات الا أنه إذا كان هذا الخصم شخصا معنويا فليس هناك ما يمنع من توجيهها الى ممثله القانونى فى حدود نيابته عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورفض بتأييد الحكم الابتدائى الذى انتهى الى رفض الدعوى اعمالا للاثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم بعد أن رفض طلب تحليف رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها على أن الشركة قد أوفت الطاعن مبلغ ٢٨٢,٣١٤ جنيهات الذى أظهره الخبر فى تقريره بمقولة أن اليمين التى طلب الطاعن توجيهها اليه غير جائزة لورودها على عمل لم يصدر منه شخصيا مع أن أداء الشركة لاجور عمالها هو مما تتسع له نيابة رئيس مجلس الادارة عنها ، وتحجب بذلك عن توجيه اليمين اليه والفصل فى الدعوى بناء على ما يسفر عنه توجيه اليمين ، فإنه يكون - فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون - قد شابه القصور مما يجب نقضه . ( نقض مدنى ١٩٨٢/١١/٢٩ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٧٧٣ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقصود بالاحتجاج المنصوص عليه فى المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحرى أن يعاط الناقل علما بالعجز أو العوار. المدعى به وبأن المرسل اليه

لا يرتضيه ويتمسك بحقوقه الناشئة عنه . وعلم الناقل عند التسلم لا يعفى المرسل اليه من الاحتجاج حتى يفصح عن موقفه من هذا العجز . ( نقض مدنى ١٩٦٨/٥/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٥٥ ) كما ذهبت إلى أنه إذا كانت الحكمة من ايجاب الاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحري واعلانه هي تمكين الناقل من اعداد ادلته استعدادا لدعوى المسئولية بعد أن يفصح المرسل اليه الفصاحا جازما عند عدم ارتضائه بالعجز أو العوار المدعى به في البضاعة المسلمة ، فإن مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم الذي يستظهره من الشهادة الجمركية - بفرض صحته - لا يعفى المرسل اليه من توجيه الاحتجاج . ( نقض مدنى ١٩٧٠/٥/١٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٦٥ ) كما ذهبت الى ان حبس الاجرة نتيجة للعجز في الشحنة حبسا مجردا لم يصمبه أى اجراء يستفاد منه لتحديد بالعجز لا يكفى بذاته ليقوم مقام الاحتجاج المنصوص عليه بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى . ( نقض مدنى ١٩٦٨/٥/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٥٤ ) كما ذهبت إلى أن للناقل أن يتمسك بالدفع بعدم القبول المقرر له بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى اذا لم تستوفى الاجراءات اللازمة لاثبات العجز في المواعيد المحددة طبقا للمادتين وذلك لتوافر العلة التى املت تقرير هذا الدفع اذ يتعذر اثبات الهلاك الجزئى أو العجز بعد تسلم البضاعة ومعرفة ما اذا كان من فعل المرسل اليه أو من فعل الناقل . ( نقض مدنى ١٩٦٨/٥/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٥٣ ) وأن قانون التجارة الصادر عام ١٨٨٢ وأن لم يمين بوضع تعريف للسفينة التى تسرى عليها احكامه الا انه يستفاد من نصوص ذلك القانون والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن سلامة السفن انه يقصد بالسفينة كل منشأة عائمة تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية على وجه الاعتياد ، وأذ كانت السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة تتعارض طبيعتها مع الاحكام الواردة بقانون التجارة البحرى مثل التسجيل وحقوق الامتياز والرهون البحرية وعقدى النقل والتأمين البحريين ، والحجز على السفينة وغير ذلك ، فإن تلك السفن تخرج عن نطاق تطبيق ذلك القانون ، وقد أكدت هذا نظر المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية المعقودة في بروكسل بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٠ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ وعمل بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ بمقتضى مرسوم صدر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ فقد نصت المادة ١١ من هذه المعاهدة على عدم تطبيق احكام التصادم البحرى على السفن الحربية وسفن الحكومة المخصصة كلية لخدمة عامة . لما كان ذلك وكان واقع الحال الثابت بالايراد والذى لم ينازع فيه الطرفان ان حادث التصادم المرفوع عنه دعوى التعويض قد وقع بين سفينة حربية مصرية

**مادة ٢٧٥ -** تكون البروتستات والمطالبات المذكورة لاغية إذا لم يحصل وتعلن في ظرف ثمان وأربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى للمحكمة في ظرف واحد وثلاثين يوما من تاريخها.<sup>(١)</sup>

وسفينة تجارية لبنانية في المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية فإن هذا التصادم لا يخضع لاحكام قانون التجارة البحرى ولا تسرى في شأنه الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المشار اليه . ومن ثم فإن دعوى التعويض عنه انما تخضع للقواعد العامة في المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدني . ( نقض مدنى ١٤ / ١ / ١٩٨٠ مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٠٦٥ ) وأن من المقرر انه يشترط في التحفظ والاحتجاج الذى يحفظ حق المرسل اليه قبل الناقل في حالة تلف البضاعة اوجود عجز بها - م ٢٧٤ ، ٢٧٥ بحرئى ان يسلم للناقل أو يثبت امتناعه عن استلامه فلا يكفى لاثبات حصول التحفظ أو الاحتجاج ، في حالة انكار الناقل حصولهما مجرد تقديم صورة مطبوعة من الخطاب المتضمن لهما بل يجب تقديم الدليل على ارسال هذا الخطاب الى الناقل واذ كان الثابت من الاوراق ان الطاعة قدمت الى محكمة الموضوع صورة من بريقة الاحتجاج المرسلة الى التوكيل الملاهى للناقل مؤشرا عليها بالتوقيع باستلام الاصل في ١٥ / ٢ / ١٩٧٢ وكانت المطعون ضدها وان انكرت وصول الاحتجاج اليها الا انها لم تنكر الختم المنسوب صدره اليها على بريقة الاحتجاج ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى عدم قبول الدعوى تأسيسا على أن الطاعة لم تقدم الدليل على تسليم الاحتجاج الى المطعون ضدها ولم يعرض في اسبابه للحكم المنسوب صدره اليها على بريقة الاحتجاج باستلام اصلها ولم يبين ما حمله على اطراحه فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف الثابت بالاوراق وشابه القصور في التسبيب ( نقض مدنى ٢ / ٤ / ١٩٧٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر فقرة ١٥٩١ ) .

٢ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى لا تتعلق بالنظام العام بما يجوز معه للطرفين عند إبرام عقد النقل البحرى انقاص أو زيادة المواعيد المقررة بهما أو الاتفاق على المواعيد المنصوص عليها في قانون أجنبى ، كما أن الدفع المقرر بموجب هاتين المادتين يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، وكان القانون الانجليزى لنقل البضائع بحرا الصادر سنة ١٩٢٤ والذي جاء مطابقا لاحكام معاهدة بروكسل لسندات الشحن المشار اليها لا يعرف نظام الدفع بعدم القبول المقرر في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى وإنما يقرر في الفقرة السادسة من المادة الثالثة المطابقة للنص المقابل في المعاهدة المشار اليها تقادما لدعوى المسؤولية مدته



سنة من تاريخ تسليم البضاعة من قبل الناقل إلى المستلمين ، ويتبقى تسليمها فيه ، لما كان ذلك وكانت الطاعة من أجله ، من قبل الناقل ، فأن الحكم المدمر فيه اذ قضي بعدم قبولها عن الحكم ، فأنه بوجاهة الشحن ، خطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ( نقض مدني ١٩٦٧ / ٢٦ - مقترا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١١٢٧ )  
 وأنه وإن كانت المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحري تشترطان لقبول دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤنر ، له على المؤنر بخصوص تلف البضاعة ان يقوم المؤنر له بعمل احتجاج في ظرف ثمان واربعين ساعة من تاريخ تسلم البضاعة على ان يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال واحد وثلاثين يوما من تاريخ هذا الاحتجاج ، الا انه من المقرر ان المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى ، ولا يستأنف الميعاد سيره الا من تاريخ حيزوت المفاوضات بافصاح المؤنر بشكل قاطع جازم عن عدم مسؤوليته عن تلف البضاعة . ( نقض مدني ١٩٦٤ / ٣ / ٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الرابع - فقرة ٨٤٤ ) وأن تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من انه يفيد الانفاق على تطبيق قانون اجنبي ، بما يؤدي الى انقاص أو زيادة المواعيد المقررة في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحري أو لا يفيد ذلك ، يعد من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع ، مادام قد اقام قضاؤه في هذا الخصوص على أسباب تحمله . ( نقض مدني ١٩٧٠ / ٥ / ١٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرات ١٥٦٤ ) وأن استلام البضاعة الذي يبدأ منه ميعاد توجيه الاحتجاج الى الناقل انبهي في معنى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري ، هو الاستلام اتملي من جانب صاحب الحق في البضاعة أو نائبه بحيث تنتقل اليه حيازتها ويتمكن من فحصها والتحقق من حالتها ومقدارها ، وذلك أيا كانت طريقة التسليم المتفق عليها في العقد ، ومن ثم فلا يعد استلاما للبضاعة في معنى المادتين السابقتين إفراغ البضاعة في موانئ بجانب السفينة طبقا لشروط العقد طالما ان المرسل اليه لم يتسلمها بالفعل ، وإن كان يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه انهما اقاما قضاؤهما فيما يتصل برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المبدي من الطاعة تطبيقا لنص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري على ما انتهيا اليه استنادا الى تقرير الخبير من ان البضاعة افرغت من السفينة في ظل نظام تسليم صاحبها ونقلت في موانئ الى الرصيف حتى تمام الاستلام من جانب الشركة المستوردة والذي لم يتم الا في ... وهو ذات التاريخ الذي وجه فيه الاحتجاج الى الطاعة - الناقلة - فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون على ... أساس . ( نقض مدني ١٩٧٦ / ٤ / ١٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٢٢ ) كما ذهبت محكمة النقض الى انه : متى تبين ان الدعوى رفعت بطلب قيمة التأمين البحري المستحق عن تلف البضاعة بسبب احتراقها بعد تفريقها في الصنادل فدفعها المؤنر لديه

بعدم قبولها طبقاً لنص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى لعدم الاحتجاج خلال ثمان واربعين ساعة من استلام البضاعة ورفع الدعوى في ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج وان الدعوى لم ترفع الا بعد حوالى عشرة شهور من تاريخ انتهاء المفاوضة - وكان الحكم لم يعن ببحث تاريخ انقطاع المفاوضة وتحقيق وقوعه بصورة جازمة صريحة مستمدة من أوراق الدعوى وهى واقعة لها اهميتها كشرط اساسى من شروط تقادم الدعوى وسقوطها المستفاد من نص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى وكذلك من معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٢٤ - فان ذلك مما يعجز محكمة النقض عن الفصل في الدفع لعدم وضوح تلك العناصر امامها . ( نقض مدنى ٥/١٢/٥٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٥٩٣ ) وانه لا محل للقول بأن التقادم المقرر طبقاً لنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن لا يسرى الا في حالة وجود عجز او تلف في البضاعة المسلمة دون حالة عدم التسليم الكلى ذلك ان هذا النظر ان صح بصدد الدفع بعدم قبول الدعوى المقرر بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى فانه لا يصح وفقاً لنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن اذ ان مدة السنة التى يتعين رفع الدعوى خلالها طبقاً لنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن تبدأ من تاريخ تسليم البضاعة كما تبدأ من التاريخ الذى كان ينبغي تسليمها فيه وهو ما لا يتصور في هذه الحالة الا عند عدم التسليم الكلى ( نقض مدنى ٣٠/٤/١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦٠٩ ) وان قانون التجارة البحرى نظم المسؤولية عن التصادم البحرى الناشئ بسبب خطأ تقصيرى ، واذا كان هذا القانون لم يتضمن نصاً مماثلاً لما ورد بالمادة الثالثة من معاهدة بروكسل عن تطبيق الاحكام بالتصادم على الاضرار التى تسببها سفينة لآخرى ولم يحدث بينهما ارتباط مادى ، فان من المقرر انه لا اعتبار بالحادث تصادمًا بحرياً بالمعنى المقصود في القانون البحرى المصرى ان يحصل ارتباط مادى بين المنشأتين العائمتين ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وجود علاقة تعاقدية بين المنشأتين وان سبب الحادث سرعة تحرك السفينة مما ادى الى سحب القاطرة اليها فمالت على جانبها وغرقت بما مؤداه انه لم يحصل ارتباط مادى بينهما ، فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد احكام القانون البحرى وانتهى الى رفض الدفع بعدم القبول المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من هذا القانون . يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . ( نقض مدنى ١٢/١/١٩٧٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر - فقرة ١٦١٣ )

تعديلات القانون البحري

م	النص المقدر	م. ان. النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تعديلات القانون البحري

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تعديلات القانون البحري

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



# قانون الإثبات





القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨  
بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية  
والتجارية<sup>(١)</sup>

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١** - يلغى الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من القانون المدني ، والباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، ويستعاض عن النصيص الملغاة بنصوص القانون المرافق ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكامه .

**مادة ٢** - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ ( ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ ) .

## قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية

### الباب الأول

#### احكام عامة

**مادة ١ -** على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلّص منه .<sup>(١)</sup>  
**مادة ٢ -** يجب أن تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وجائز قبولها .<sup>(٢)</sup>

**مادة ٣ -** اذا نذبت المحكمة أحد قضائتها لمباشرة اجراء من اجراءات الاثبات وجب عليها أن تحدد أجلا لايجاوز ثلاثة أسابيع لمباشرة هذا الاجراء . ويعين رئيس الدائرة عند الاقتضاء من يخلف القاضي المنتدب .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد النص في المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أن « على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلّص منه » أنه اذا أثبت اولهما دينه وجب على الآخر أن يثبت براءة ذمته منه ، لأن الأصل خلوص الذمة وانشغالها عارض ، ومن ثم كان الإثبات على من يدعى ما يخالف الثابت أصلا أو عرضا مدعيا كان أو مدعى عليه ، وبذلك يتناوب الخصمان في الدعوى عبء الإثبات تبعا لما يدعيه كل منهما ، ( نقض مدني ٣٠ / ٣ / ١٩٧٧ موسوعتنا الذهبية الجزء ١٢٩١ ) وقضت بأنه لئن كانت المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد وضعت القاعدة العامة من قواعد الإثبات - وهي غير متعلقة بالنظام العام - بما نصت عليه من أن على الدائن اثبات الالتزام وأن على المدين اثبات التخلّص منه الا ان هذه القاعدة وردت عليها بعض الاستثناءات ومن بينها الحالات التي أورد فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني والتي اعتبر فيها المشرع اتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائي قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر . ( نقض مدني ١١ / ١ / ١٩٨٣ مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٨ ) .

٢ - يقصد بكون الواقعة المراد اثباتها متعلقة بالدعوى أن تكون متصلة بموضوع النزاع . فاذا رأت المحكمة ان الوقائع المطلوب اثباتها غير متعلقة بالدعوى وجب عليها ان تقضى برفض طلب التحقيق ولو من تلقاء نفسها . ( نقض مدني ١٠ / ٣ / ١٩٢٢ مجموعة القواعد القانونية ١ ص ٨٤ )

**مادة ٤ :** إذا كان المكان الواجب إجراء الإثبات فيه بعيدا عن مقر المحكمة جاز لها أن تندب لأجرائه قاضي محكمة المواد الجزئية الذى يقع هذا المكان فى دائرتها ، وذلك مع مراعاة الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة .

**مادة ٥ :** الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لايلزم تسنيبها ، ما لم تتضمن قضاء قطعيا .

ويجب اعلان منطوق هذه الأحكام الى من لم يحضر جلسة النطق بها ، وكذلك يجب اعلان الاوامر الصادرة بتعيين تاريخ إجراء الإثبات والا كان العمل باطلا .

ويكون الاعلان بناء على طلب قلم الكتاب بمعياد يومين .<sup>(١)</sup>

**مادة ٦ :** كلما استلزم اتمام الاجراء أكثر من جلسة ، أو أكثر من يوم ، ذكر فى المحضر اليوم والساعة اللذان يحصل التأجيل اليهما ، ولا محل لاجبار من يكون غائبا بهذا التأجيل .

**مادة ٧ :** تقدم المسائل العارضة المتعلقة بإجراءات الإثبات للقاضي المنتدب وما لم يقدم له منها لايجوز عرضه على المحكمة .<sup>(٢)</sup>

وما يصدره القاضي المنتدب من القرارات فى هذه المسائل يكون واجب النفاذ وللخصوم الحق فى اعادة عرضها على المحكمة عند نظر القضية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٥ من قانون الإثبات أنه لا إلزام على المحكمة بتسبيب الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات على تقدير من المشرع بأنه مادام الاجراء سابقا على الفصل فى الدعوى فلا وجه للتعريض لموضوعها ولو جزئيا والفصل فيه بحكم حاسم ، وإن كان ذلك لاينفى التزام المحكمة بتسبيب أحكامها التى تفصل بها فى المسائل الأولية التى لايقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها وهى تلك التى يدور معها قبول نظر الدعوى وجودا وعدما . ( نقض مدنى ٢٦ / ١ / ١٩٨٠ مودنتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧٩ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة السابعة من قانون الإثبات هو وجوب عرض المسائل العارضة الخاصة بالإثبات على القاضي المنتدب للتحقيق حتى ما كان منها من اختصاص المحكمة الكاملة والا سقط الحق فى عرضها ، وذلك سواء كانت هذه المسألة متعلقة بموضوع الدليل وكونه مقبولا أو غير مقبول أو متعلقة بإجراءات تقديم الدليل وتحقيقه

**مادة ٨** - على القاضي المنتدب اذا أحال القضية على المحكمة لأي سبب ان يعين لها أقرب جلسة مع اعلان الغائب من الخصوم بتاريخ الجلسة، بواسطة قلم الكتاب .

**مادة ٩** - للمحكمة ان تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط ان تبين اسباب العدول بالمحضر ويجوز لها الا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط ان تبين اسباب ذلك في حكمها .<sup>(١)</sup>

## الباب الثاني

### الأدلة الكتابية

#### الفصل الأول

#### المحررات الرسمية

**مادة ١٠** - المحررات الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .<sup>(٢)</sup>

وما يجب أن يراعى فيها من مواعيد وأوضاع ولما كان الثابت أن المعلن استحضر شهوده الذين سمعوا أمام قاضي التحقيق دون أن يحفظ ودون ابداء أي ملاحظة خاصة بغوات الميعاد فإن ذلك لايجعل من حقه أصلاً عرحسها على المحكمة بيهيتها الكاملة عند أعادتها للمرافعة . ( نقض مدني ١٩ / ١١ / ١٩٧٥ موسوعتنا الجزء ١ فقرة ٢٦٦ )

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن حكم الإثبات لايجوز قوة الأمر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الإثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات اذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع كما لها الا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه والمشرع وإن تطلب في النص المشار اليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات الذي تقرّر في أسباب الحكم الا انه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً . ( نقض مدني ٢٩ / ٦ / ١٩٧٩ موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٢٨٦ )

٢ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٢٩٠ من القانون المدني المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محرراً موظفاً

فإذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها الا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بامضاءاتهم أو بأختامهم أو ببصمات أصابعهم .

**مادة ١١** « المحررات الرسمية خجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا . <sup>(١)</sup>

عموميا أو مكلفا بخدمة عامة مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية ، وبقصد بهما في هذا الخصوص كل شخص تعينه الدولة المصرية لاجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها اجبرته على ذلك أو لم تؤجره ، فإن رجال البعثات الدبلوماسية وموظفى السفارات الأجنبية لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمومية في معنى المادة المشار اليها ، ولا تعتبر المحررات التى يصدرونها من الأوراق الرسمية ، وبالتالي فلا محل للجدل حول ما اذا كان الملحق العسكرى أو سواء هو الموقع على الشهادة الصادرة من السفارة التى استندت اليها الحكم أو انها لا تندرج ضمن أعمال وظيفته . ( نقض مدنى ٩ / ٢ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٥٥٤ )

قضت محكمة النقض بأن مناط رسمية الورقة في معنى المادتين ٣٩٠ ، ٣٩١ من القانون المدنى المقابلتين للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهى خجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره ومن ثم فإن محضر جمع الاستدلالات الذى حرره أحد رجال الشرطة بناء على شكوى قدمت اليه وأثبت فيها ما ادلى به ذوو الشأن من اقوال امامه فيها يعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية ولا محل للقول بوجوب ان يكون من يتولى تحرير الورقة الرسمية متخصصا فيما يدلى به ذوو الشأن من اقوال امامه أو له دراية بفحوى هذه الاقوال ، اكتفاء بأن يكون الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة والذى يتولى تحرير الورقة مختصا بكتابتها من حيث طبيعتها وأن يراعى الارضاح القانونية المطلوبة في تحريرها . ( نقض مدنى ٢٤ / ٥ / ١٩٧٨ موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٠٧٠ )

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدنى على ان المحررات الرسمية خجة على الناس كافة بما يدون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره ، ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا « يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف

**مادة ١٢ =** إذا كان أصل المحرر الرسمي موجوداً فإن صورته الرسمية خطية كانت أو فوتوغرافية تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل .  
وتعتبر الصورة مطابقة للأصل ما لم ينازع في ذلك أحد الطرفين وفي هذه الحالة تراجع الصورة على الأصل . (١)

**مادة ١٣ =** إذا لم يوجد أصل المحرر الرسمي كانت الصورة حجة على الوجه الآتي :

- ( أ ) يكون للصورة الرسمية الأصلية تنفيذية كانت أو غير تنفيذية حجة الأصل متى كان مظهرها الخارجي لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل .
- ( ب ) ويكون للصورة الرسمية المأخوذة من الصورة الأصلية الحجية ذاتها ولكن يجوز في هذه الحالة لكل من الطرفين أن يطلب مراجعتها على الصورة الأصلية التي أخذت منها .
- ( جـ ) أما ما يؤخذ من صور رسمية للصور المأخوذة من الصور الأصلية فلا يعتد به الا لمجرد الاستئناس تبعا للظروف .

---

بخدمة عامة في حدود مهمته او وقعت من ذوى الشأن في حضوره وهى البيانات التى لا يجوز انكارها الا عن طريق الطعن بالتزوير ، اما البيانات الاخرى التى يدلى بها ذوى الشأن الى الموظف فيقوم بتدوينها تحت مسئوليتهم فيرجع في امر صحتها او عدم صحتها الى القواعد العامة فى الاثبات لما كان ذلك وكان البيان الخاص بمحل اقامة المطعون ضدها الاولى الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن امام محكمة الموضوع يندرج ضمن الاقرارات التى يدلى بها ذوى الشأن تحت مسئوليتهم ، وليس نتيجة قيام محرريها بتحري صحة هذه البيانات ومن ثم لا تلحقها الحجية ، وتخضع لما لقاضى الموضوع من سلطة في تقدير الدليل . ( نقض مدنى ٢٨ / ٥ / ١٩٨٤ - مدينتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٧٤ )

١ - قضت محكمة النقض بان مؤدى المادة ١٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان الصور الرسمية للمحركات تعتبر مطابقة لها اذا لم تكن محل منازعة تقتضى الرجوع الى اصولها ، بحيث يجوز للمحكمة الاستناد اليها كدليل فى الاثبات دون الرجوع الى الاصل . ( نقض مدنى ٥ / ٥ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٠٦٤ )

## الفصل الثاني المحررات العرفية

**مادة ١٤** - يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط، أو امضاء أو ختم أو بصمة. <sup>(١)</sup>  
أما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الإنكار، ويكفي أن يحلف يميناً بأنه لا يعلم أن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق. ومن احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه، لا يقبل منه إنكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصابع. <sup>(٢)</sup>

**مادة ١٥** - لا يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت.  
ويكون للمحرر تاريخ ثابت.

( أ ) من يوم أن يقيد بالسجل المعد لذلك.  
( ب ) من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ.

١ - قضت محكمة النقض بأنه لم يشترط قانون الإثبات طريقاً معيناً يتعين على منكر التوقيع على المحرر العرفي اتباعه، إذ يكفي إبداء الدفع بالإنكار صراحة حتى تسقط عن المحرر العرفي حجتيه في الإثبات أعمالاً لنص المادة ١٤ / ١ من قانون الإثبات. ( نقض مدني ٢٨ / ٦ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٢٢ ) وقضت بأن من المقرر أن التوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الاصبع هو المصدر القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية ولما تقضى به المادة ١٤ / ١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ وعنى ثبت صدور الورقة العرفية ممن نسب اليه التوقيع عليها فإنها تكون حجة على طرفيها فإن الحكم إذ انتهى الى صحة توقيع الطاعة على عقد البيع سند الدعوى وأنه لم يؤخذ منها خلسة فإن ما تثيره الطاعة من تزوير توقيع زوجها كشاهد على ذلك العقد يكون غير منتج. ( نقض مدني ١٢ / ٤ / ١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٧٣ )  
٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٤ / ٣ من قانون الإثبات على أن، من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه، لا يقبل منه إنكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصابع، مؤداه أن مناقشة موضوع المحرر تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر. ولما كان الدفع بالجهالة صورة من صور الطعن بالإنكار وإن كان المشرع قد خفف أحكامه على الوارث لأن كل ما يستطيع أن يؤكد هو عدم علمه بصحة التوقيع ولا يطلب منه أكثر من ذلك. ( نقض مدني ٢٣ / ٥ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٣٩ )

(جـ) من يوم أن يؤثر عليه موظف عام مختص .  
 (د) من يوم وفاة أحد ممن لهم على المحرر أثر معترف به من خط أو امضاء أو بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلا على أحد من هؤلاء أن يكتب أو ييصم لعله في جسمه .  
 (هـ) من يوم وقوع أى حادث آخر يكون قاطعا في أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه .  
 ومع ذلك يجوز للقاضي تبعا للظروف ألا يطبق حكم هذه المادة على المخالفات .<sup>(١)</sup>

**مادة ١٦** - تكون للرسائل الموقع عليها قيمة المحرر العرفي من حيث الاثبات وتكون للبرقيات هذه القيمة أيضا إذا كان أصلها المودع في مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلها ، وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

وإذا أعدم أصل البرقية ، فلا يعتد بالبرقية إلا لمجرد الاستئناس .<sup>(٢)</sup>  
**مادة ١٧** - دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار ، غير أن البيانات المثبتة فيها عما ورده التجار تصلح أساسا يجيز للقاضي أن يوجه اليمين المتممة إلى أى من الطرفين وذلك فيما يجوز اثباته بالبيئة .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لم تستطع المادة ١٥ من قانون الإثبات أن يكون إثبات تاريخ المحرر لدى مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقارى ومن ثم فليس هناك ما يمنع المتعاقدين من اثبات تاريخ العقد في أى مأمورية من هذه المأموريات . ( نقض مدنى ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٦٧ ) وأنه لا حرج على المحكمة في أن تحيل الدعوى إلى التحقيق للاستدلال على ثبوت التاريخ لعقد مدعى بوفاة أحد شهوده مادام المتمسك به ضده لم ينكر توقيع هذا الشاهد المتولى بل قرر أنه مجهول ذلك . ( نقض مدنى ١٠ / ١١ / ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ١ ص ٣٩ قاعدة رقم ١٠٥ )  
 ٢ - حق الاحتجاج بالرسالة الموقع عليها غير مقصور على المرسل إليه بل أن لكل من تتحسن الرسالة دليلا لصالحه أن يحتج بها على المرسل متى كان قد حصل عليها بطريقة سرورية . ( نقض مدنى ١٤ / ١ / ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٥٧ ) وأن للرسائل الموقع عليها قوة الدليل الكتابي - من حيث الاثبات فتكون حجة على المرسل بسمعه الشون فيها إلى أن يثبت هو العكس بالطرق المقررة قانونا للاثبات . ( نقض مدنى ٢٨ / ١١ / ١٩٦٨ - المرجع السابق السنة ١٩ ص ١٤٢٢ .



وتكون دفاتر التجار حجة على هؤلاء التجار ، ولكن اذا كانت هذه الدفاتر منتظمة فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلا لنفسه أن يجزئها ما ورد فيها ويستبعد منه ما كان مناقضا لدعواه .<sup>(١)</sup>

**مادة ١٨** - لا تكون الدفاتر والأوراق المنزلية حجة على من صدرت منه الا في الحالتين الآتيتين :

- ( ١ ) اذا ذكر فيها صراحة انه استوفى دينه .
- ( ٢ ) اذا ذكر صراحة انه قصد بما دونه في هذه الأوراق أن يقوم مقام السند لمن أثبتت حقا لمصلحته .

**مادة ١٩** - التأشير على سند بما يستفاد منه براءة المدين حجة على الدائن الى ان أثبت العكس ، ولو لم يكن التأشير موقعا منه مادام السند لم يخرج قط من حيازته وكذلك يكون الحكم اذا أثبت الدائن بخطه دون توقيع ما يستفاد منه براءة ذمة المدين في نسخة أصلية أخرى للسند أو في مخالصة ، وكانت النسخة أو المخالصة في يد المدين .

### الفصل الثالث

## طلب الزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده

**مادة ٢٠** - يجوز للخصم في الحالات الآتية أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده :

- ( ١ ) اذا كان القانون يجيز مطالبة بتقديمه أو تسليمه .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٧ / ٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه متى كانت دفاتر التاجر منتظمة فإنه لا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلا لنفسه أن يجزئها ما ورد فيها وأن يستبعد ما كان منه مناقضا لدعواه . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد احتكم الى الدفاتر التجارية للجمعية المطعون ضدها بشأن اثبات دخول المستندات موضوع الدعوى بالحساب الجارى وتسوية قيمتها فيه ، فإنه لا يجوز له . طالما لم يوجه أى طعن لانتظام هذه الدفاتر أن يجزئها ما ورد بها فيأخذ منها ثبوت قيد هذه المستندات بدفتر الحساب وي طرح ما ثبت بأوراق القبض من أنه لم يسدد قيمتها وأن ذمته مازالت مشغولة بها . ( نقض مدنى ١٧ / ٥ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٩٨٣ )

( ب ) إذا كان مشتركا بينه وبين خصمه ، ويعتبر المحرر مشتركا على الآخر . إذا كان المحرر لمصلحة الخصمين أو كان مثبتا لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة .

( جـ ) إذا استند إليه خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى . (١)

**مادة ٢١** = يجب أن يبين في هذا الطلب .

( ١ ) أوصاف المحرر الذي يعنيه .

( ب ) فحوى المحرر بقدر ما يمكن من التفصيل .

( جـ ) الواقعة التي يستدل به عليها .

( د ) الدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم .

( هـ ) وجه الزام الخصم بتقديمه . (٢)

**مادة ٢٢** = لا يقبل الطلب إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لئن كانت المادة ٢٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الواردة فيها ، وأوجبت المادة ٢١ منه أن يبين في الطلب الدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم ، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الإثبات متروك لقاضي الموضوع ، فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جديته ، وله أن يكون عقيدته من الأدلة التي يطمئن إليها ، كما أن تقدير الدلائل والمبررات التي تجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده هو نظر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه . ( نقض مدني ٣ / ٣ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٧٦ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات ، يجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الحالات التي بينها ، ولا يقبل الطلب - طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٢ من قانون الإثبات إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين . وتنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢١ من قانون الإثبات على أنه يجب أن يبين في الطلب أمورا منها الدلائل والظروف التي تؤيد أن المحرر تحت يد الخصم . ويستفاد من استقراء هذه النصوص أنه يشترط لاجابة المحكمة الخصم الى طلبه أن يثبت لديها من الدلائل التي قدمها والظروف التي أبرزها أن المحرر تحت يد خصمه . ( نقض مدني ٢٣ / ٢ / ١٩٧٧ - المرجع السابق فقرة ١٧٧ )

**مادة ٣٣** « إذا أثبت الطالب وأقر الخصم بأن المحرر في حياته أو سكت أمرت المحكمة بتقديم المحرر في الحال أو في اقرب موعد تحدده <sup>(١)</sup> . وإذا أنكر الخصم ولم يقدم الطالب اثباتا كافيا لضحة الطلب وجب أن يحلف المذكور يمينا « بأن المحرر لا وجود له أو أنه لا يعلم وجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم من الاستدلال به » .

**مادة ٣٤** « إذا لم يقم الخصم بتقديم المحرر في الموعد الذي حددته المحكمة أو امتنع عن حلف اليمين المذكورة اعتبرت صورة المحرر التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لاصلها ، فان لم يكن خصمه قد قدم صورة من المحرر جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه .

**مادة ٣٥** « إذا قدم الخصم محررا للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه بغير رضا خصمه الا باذن كتابي من القاضي أو رئيس الدائرة بعد أن تحفظ منه صورة في ملف الدعوى يؤشر عليها قلم الكتاب بمطابقتها للاصل .

**مادة ٣٦** « يجوز للمحكمة اثناء سير الدعوى ولو امام محكمة الاستئناف ان تاذن في ادخال الغير لالزامه بتقديم محرر تحت يده وذلك في الاحوال ومع مراعاة الاحكام والاضاح المنصوص عليها في المواد السابقة .

**مادة ٣٧** « كل من حاز شيئا او احرزه يلتزم بعرضه على من يدعى حقا متعلقا به متى كان فحص الشيء ضروريا للبت في الحق المدعى به من حيث وجوده ومداه . فاذا كان الامر متعلقا بسندات أو اوراق اخرى ، فللقاضي ان يأمر بعرضها على ذى الشأن ويتقدمها عند الحاجة الى القضاء ، ولو كان ذلك لمصلحة شخص لايريد الا ان يستند اليها في اثبات حق له .

على انه يجوز للقاضي ان يرفض اصدار الامر بعرض الشيء اذا كان لمن أحرزه مصلحة مشروعة في الامتناع عن عرضه .

ويكون عرض الشيء في المكان الذي يوجد فيه وقت طلب العرض ما لم يعين القاضي مكانا آخر ، وعلى طالب العرض أن يقوم بدفع نفقاته مقدما ، وللقاضي ان يعلق عرض الشيء على تقديم كفالة تضمن لمن أحرز الشيء تعويض ما قد يحدث له من ضرر بسبب العرض .

---

١ - طلب الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده يقدم الى المحكمة التي تنظر الدعوى ولا يختص به الخبير المنتدب فيها . ( نقض مدنى ١٢ / ١٢ / ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ - قاعدة رقم ٣ ص ١٥١٢ )

## الفصل الرابع

### اثبات صحة المحررات

**مادة ٢٨** - للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشير وغير ذلك من العيوب المادية في المحرر من اسقاط قيمته في الإثبات أو انقاصها .  
وإذا كانت صحة المحرر محل شك في نظر المحكمة جاز لها من تلقاء نفسها أن تدعو الموظف الذي صدر عنه أو الشخص الذي حرره ليبدى ما يوضح حقيقة الأمر فيه .

**مادة ٢٩** - انكار الخط أو الختم أو الامضاء أو بصمة الاصبع يرد على المحررات غير الرسمية ، أما ادعاء التزوير فيرد على جميع المحررات الرسمية وغير الرسمية .

### الفصل الأول

#### انكار الخط والامضاء أو الختم

#### أو بصمة الاصبع وتحقيق الخطوط

**مادة ٣٠** - إذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو امضاءه أو ختمه أو بصمة أصبعه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة أصبعه أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما <sup>(١)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه وفقاً لنص المادتين ١٤ ، ٣٠ من قانون الإثبات يعتبر المحرر العرفي صادراً ممن وقع ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة ...  
... وفي حالة انكاره لذلك وكان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الختم أو بصمة الاصبع أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أنكر التوقيع المنسوب إليه على سند المديونية أساس الدعوى مقررًا بالسبب الأول من أسباب الاستئناف أنه لا توجد علاقة بينه وبين المطعون ضده ولم يوقع على أية ايصالات ورغم ذلك فقد أورد الحكم في

**مادة ٣١** - يحضر محضر تبين به حالة المحرر وأوصافه بياناً كافياً ويوقعه رئيس الجلسة وكاتب المحكمة والخصوم ويجب توقيع المحرر ذاته من رئيس الجلسة والكاتب .

**مادة ٣٢** - يشتمل منطوق الحكم الصادر بالتحقيق على :

- ( أ ) نذب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق .
- ( ب ) تعيين خبير أو ثلاثة خبراء .
- ( ج ) تحديد اليوم والساعة اللذين يكون فيهما التحقيق .
- ( د ) الأمر بإيداع المحرر المقتضى تحقيقه قلم الكتاب بعد بيان حالته على الوجه المبين بالمادة السابقة .

**مادة ٣٣** - يكلف قلم الكتاب الخبير الحضور أمام القاضي في اليوم والساعة المعينين لمباشرة التحقيق .

**مادة ٣٤** - على الخصوم أن يحضروا في الموعد المذكور لتقديم ما لديهم من أوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها لذلك ، فإن تخلف الخصم المكلف بالإثبات بغير عذر جاز الحكم بسقوط حقه في الإثبات ، وإذا تخلف خصمه جاز اعتبار الأوراق المقدمة للمضاهاة صالحة لها <sup>(١)</sup>

---

اسبابه في هذا الصدد « أن المستأنف ( الطاعن ) لم يدفع الدعوى بدفع موضوعي ينال من حجية هذا السند كما لم يطعن عليه بالتزوير .... وعلى ذلك فإن الحكم المستأنف إذ قضى بالزامه بالمبلغ يكون في محله » وهذا الذي قرره الحكم فيه مخالفة للثابت بالصورة الرسمية من صحيفة الاستئناف المودعة بملف الطعن والتي تضمنت تمسك الطاعن بعدم توقيعه على أية ايصالات لصالح المطعون ضده ، وأغفال لما اثاره من انكار التوقيع على محرر يتوقف على صحته الفصل في الدعوى بما يعيب الحكم بالقصور في التسييب ، كما أن القضاء للمطعون ضده بالمبلغ موضوع النزاع دون التحقق من صحة هذا المحرر بعد انكار التوقيع عليه وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون الإثبات سألقة البيان يوصم الحكم بمخالفة القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن . ( نقض مدني ٧ / ٢ / ١٩٨٢ - مدونتاً الذهبية العدد الثاني فقرة ٦١ ) . كما قضت محكمة النقض بأنه « لا يبطل عملية المضاهاة التي تجريها المحكمة بنفسها أن لا تحرر بما شاهده تقريراً شأن الخبير - إذ حسبها أن تضمن حكماً ما عاينته » ( نقض مدني ١٤ / ٦ / ١٩٥١ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٤١٥ )

١ - قضت محكمة النقض بأنه « يواجه حكم المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات السابق حالة

**مادة ٣٥** = على الخصم الذى ينازع فى صحة المحرر أن يحضر بنفسه للاستكتاب فى الموعد الذى يعينه القاضى لذلك ، فان امتنع عن الحضور بغير عذر مقبول جاز الحكم بصحة المحرر .

**مادة ٣٦** = تكون مضاهاة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الذى حصل انكاره على ما هو ثابت لمن يشهد عليه المحرر من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة أصبع .

**مادة ٣٧** = لا يقبل للمضاهاة فى حالة عدم اتفاق الخصوم الا :  
( ا ) الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الموضوع على محررات رسمية .

( ب ) الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من المحرر المقتضى تحقيقه .  
( جـ ) خطه أو امضاءه الذى يكتبه أمام القاضى أو البصمة التى يطبعها أمامه<sup>(١)</sup> .

معينة وهى تحديد المحكمة جلسة لتقديم ما لدى الخصوم من اوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها ، وقد أوجبت تلك المادة على الخصوم الحضور فى هذا الموعد ورتبت على تخلف الخصم الكلف بالإثبات جواز الحكم بسقوط حقه فى الإثبات كما رتبت على تخلف الخصم الآخر جواز اعتبار تلك الاوراق صالحة للمضاهاة . ( نقض مدنى ٢٤ / ٦ / ١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٤٣٤ )

١ - قضت محكمة النقض بأن « المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها ، ولها اذا وجدت فى بعض الاوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفى لاجرائها ان تلصقها عليها وان تستبعد الاوراق الأخرى » ( نقض مدنى ٢٦ / ٣ / ١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٤٢٦ ) كما قضت بأن « القاعدة التى قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات - المقابلة للمادة ٣٧ من قانون الإثبات - بشأن بيان الاوراق التى تقبل للمضاهاة هى قاعدة أساسية تجب مراعاتها فى حالة اجراء التحقيق بالمضاهاة بمعركة اهل الخبرة ولايجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الاوراق الرسمية او العرفية المعترف بها او تلك التى تم استكتابها أمام القاضى واذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها . » ( نقض مدنى ١١ / ١ / ١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٤٢٣ ) وقضت ايضا بأنه « لا يجوز المضاهاة على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ، ولا يكتفى بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبي ، بل يجب ان يكون هناك موقف ايجابى يستدل منه فى وضوح على اعترافه بصحة الورقة العرفية . » ( نقض مدنى ٢٤ / ٦ / ١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٤٣٣ )

**مادة ٢٨ =** يجوز للقاضي أن يأمر باحضار المحررات الرسمية المطلوبة للمضاماة عليها من الجهة التي تكون بها أو ينتقل مع الخبير الى محلها للاطلاع عليها بغير نقلها .

**مادة ٢٩ =** في حالة تسليم المحررات الرسمية لقلم الكتاب تقوم الصور التي تنسخ منها مقام الاصل متى كانت ممضاة من القاضي المنتدب والكاتب والموظف الذي سلم الاصل ، ومتى أعيد الاصل الى محله ، رد الصورة المأخوذة منه الى قلم الكتاب ويصير الغاؤها .

**مادة ٤٠ =** يوقع الخبير والخصوم والقاضي والكاتب على أوراق المضاماة قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر .

**مادة ٤١ =** تراعى فيما يتعلق بأولى الخبرة القواعد المقررة في الفصل المتعلق بالخبرة .

**مادة ٤٢ =** لا تسمع شهادة الشهود الا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع على المحرر المقتضى تحقيقه ممن نسبت إليه .

وتراعى في هذه الحالة القواعد المقررة في الفصل الخاص بشهادة الشهود (١)

**مادة ٤٣ =** اذا حكم بصحة كل المحرر فيحكم على من انكره بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيها .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا قدم المؤجر عقداً يفيد تأجيريه المكان مفروشا على خلاف ادعاء ورثة المستأجر باستجاره خاليا ، واقتصر الورثة على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لمؤجرهم دون أن يستطيل دفاعهم الى التمسك بانطواء العقد على تحايل على احكام القانون الامر فانه يتعين على المحكمة أن تمضي في تحقيق الدفع بالجهالة والفصل في امره قبل نظر الموضوع والحكم فيه ، وهي في ذلك مقيدة بما تقتضيه المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون تحقيقها - اذا ارتأت - بالمضاماة أو البينة قاصرا على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع ممن نسب اليه أو نفيه ، دون تحقيق موضوع الالتزام في ذاته الذي يجب ان يكون تابيا لقضاائها في شأن صحة المحرر أو بطلانه التزاما بنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات .  
(نقض مدني ٨ / ٤ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٥)

**مادة ٤٤** - إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة. (١)

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة » قد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى . لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلًا أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانية درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادرًا بصحته أو برده وبطلانه ، وسواء أكان الحكم من محكمة ثانية درجة بالتأييد أو الإلغاء لاتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى بالتزوير وأخفق في ادعائه من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلّص من الالتزام الذي يثبتته وفشل في الطعن عليه ، إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلًا في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه . ( نقض مدني ٢٦ / ٤ / ١٩٨٤ - المراجع السابق فقرة ٤٩ ) - كما قضت محكمة النقض بأنه وإن كان من المقرر وفقًا لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بسقوط المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى اعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف ألا يحرم الخصم المحكوم عليه في الادعاء بالتزوير من أن يقدم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاهاً جديداً ، إلا أنه إذا ما انتقلت هذه الحكمة التي ابتغاها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد فلا يكون هناك من مسوغ لتطبيق هذه القاعدة ، وإذا كان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد جعل ميعاد الطعن في الحكم كإصل عام سارياً من تاريخ النطق به واستثنى من ذلك حالات منها تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى وعدم تقديم مذكرة بدفاعه فجعل الميعاد في هذه الحالات لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان الحكم ، وكان الطاعنان قد اتخذا طريق الادعاء بالتزوير في محضري جلسنتين من جلسات محكمة أول درجة تضمنا



**مادة ٤٥** - يجوز لمن يبيده محرر غير رسمي أن يختصم من يشهد عليه ذلك المحرر ليقرب أنه بخطه أو بامضائه أو بختمه أو ببصمة أصبعه ولو كان الالتزام الوارد به غير مستحق الأداء ويكون ذلك بدعوى أصلية بالأجراءات المعتادة .

**مادة ٤٦** - إذا حضر المدعى عليه وأقر ، أثبتت المحكمة إقراره ، وتكون جميع المصروفات على المدعى ويعتبر المحرر معترفاً به إذا سكّت المدعى عليه أو لم ينكره أو لم ينسبه إلى سواء .

أثبت حضورهما توجهاً إلى إهدار أثر هذا الحضور وأعمال الاستثناء المقرر بتلك المادة دون غيرها ، ومن ثم تكون هاتان الورقتان المطعون فيهما بالتزوير هما السبيل القانوني الوحيد في الدعوى للوقوف على التاريخ الذي جعله القانون أساساً لسريان ميعاد الطعن فإذا ما أخفق الطاعنان في ادعائهما فإن القضاء برفض الادعاء بالتزوير يستتبع حتماً أن يصاحبه الحكم بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد المحدد في القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم المستأنف اعتداداً بمحضر الجلسة التي أثبت فيها حضور الطاعنين أمام محكمة أول درجة ، ولا يكون ثمة مجال في هذه الحالة يسوغ القول بإمكان تقديمهما دفاعاً قانونياً أو دفاعاً آخر يتصل بمسألة بدء سريان ميعاد الطعن بالاستئناف مما تنتهي معه الحكمة من أعمال قاعدة وجوب سبق القضاء برفض الادعاء بالتزوير على الحكم في الموضوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أنزل القانون منزله الصحيح ويكون النعي عليه في هذا الصدد على غير أساس . ( نقض مدني ٦ / ٥ / ١٩٨٢ - المرجع السابق فقرة ١٨ ) وقضت أيضاً بأن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يجرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير الورقة من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت لها إلا أن مجال أعمال هذا النص إنما يكون في حالة قيام ادعاء بالتزوير اتبعت في شأنه الإجراءات المنصوص عليها في الفرع الثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني من قانون الإثبات لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول قرر بأن العقد الموجود بالشهر العقاري يفاير العقد الذي فحصه خبير مصلحة الطب الشرعي إلا أنه لم يتخذ إجراءات الادعاء بالتزوير حيال العقد المودع بالشهر العقاري فلا على محكمة الاستئناف أن هي حقت هذا القول الذي لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى فصلت فيه المحكمة على هذا الأساس ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في غير محله . ( نقض مدني ٢٥ / ٤ / ١٩٨١ - المرجع السابق فقرة ٢٠٧ ) وقضت أيضاً بأن مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي بصحة المحرر أو يبرده أو بسقوط الحق في

**مادة ٤٧** = إذا لم يحضر المدعى عليه حكمت المحكمة في غيبته بصحة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع . ويجوز استثناء هذا الحكم في جميع الأحوال .

**مادة ٤٨** = إذا أنكر المدعى الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع فيجوز التحقيق طبقاً للقواعد المتقدمة .

### الفصل الخامس

#### الادعاء بالتزوير

**مادة ٤٩** = يكون الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ، وتبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها والا كان باطلاً .

ويجب أن يعلن مدعى التزوير خصمه في الثمانية الايام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يطلب اثباته بها ، والا جاز الحكم بسقوط ادعائه<sup>(١)</sup>

اثبات صحته وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف الا يحرم الخصم المحكوم عليه في الادعاء بالتزوير من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعا جديدا الا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة في حالة النزول عن الادعاء بالتزوير ، لأن النزول عن الادعاء بالتزوير يتم بمجرد التصريح به وتحقق آثاره بغير حاجة الى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما اسقط حقه فيه ومن ثم قضاء المحكمة بأثباته ليس فصلا في الادعاء بالتزوير الذي اعتبر كأن لم يكن ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأثبات نزول الطاعن عن الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معا لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب عل غير اساس . (نقض مدني ٢٠ / ٥ / ١٩٨٢ - المرجع السابق فقرة ٣٦)

١ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أن الادعاء بالتزوير يجوز في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ولا يسرى في شأنه ما هو مقرر بشأن الطعن بالانكار في المحررات العرفية في المادة ١٤ / ٣ من قانون الإثبات من أن من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقتل منه انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع . (نقض مدني ٢٥ / ٢ / ١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٠) كما قضت بأن مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أن المشرع قد رسم طريقاً

**مادة ٥٠** - على مدعى التزوير أن يسلم قلم الكتاب المحرر المطعون فيه ان كان تحت يده ، أو صورته المعلقة اليه ، فان كان المحرر تحت يد المحكمة أو الكاتب وجب ايداعه قلم الكتاب .

**مادة ٥١** - اذا كان المحرر تحت يد الخصم جاز لرئيس الجلسة بعد اطلاعه على التقرير أن يكلف فوراً احد المحضرين بشسلم ذلك المحرر أو بضبطه وايداعه قلم الكتاب .

فاذا امتنع الخصم عن تسليم المحرر وتعذر ضبطه اعتبر غير موجود ولا يمنع هذا من ضبطه فيما بعد ان أمكن .

**مادة ٥٢** - اذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره ورأت أن اجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز أمرت بالتحقيق<sup>(١)</sup>.

**مادة ٥٣** - يشتمل الحكم الصادر بالتحقيق على بيان الوقائع التي قبلت المحكمة تحقيقها والاجراءات التي رأت اثباتها بها وعلى سائر البيانات المذكورة في المادة ٣٢ .

---

للادعاء بتزوير المحررات هو طريق التقرير به في قلم الكتاب وجعل تقرير الطعن بالتزوير هو وحده الممول عليه في بيان المحررات المدعى بتزويرها وفي تحديد مواضع التزوير بها ، ومن ثم لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف الى دفاعه أمام المحكمة أو في مذكرة شواهد التزوير الادعاء بتزوير محرر آخر لم يشمل تقرير الطعن أو اضافة مواضع أخرى في المحرر المدعى بتزويره غير تلك التي حددها في التقرير لأن ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير في قلم الكتاب . ( نقض مدني ٤ / ٢ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٢ )

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط وعلى ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات لقبول الادعاء بالتزوير ان يكون منتجاً في النزاع ، فان كان غير ذي اثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة ان تقضي بعدم قبوله دون ان تبحث شواهد أو تحققها اذ لا جدوى من تكليف الخصوم باثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً في موضوع الدعوى ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى حسبما سلف البيان في الرد على الاسباب السابقة الى ان التنازل أنف الذكر في حقيقته وصية واقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ومن ثم فلا تثريب عليها اذا خصلت الى أن الادعاء بالتزوير الذي كان قوامه تكرار مثل هذا التنازل على عقد الايجار سالف الذكر انما هو ادعاء غير منتج . ( نقض مدني ١١ / ١١ / ١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٥ )

**مادة ٥٤** « يجرى التحقيق بالمضاماة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في الفرع السابق .

ويجرى التحقيق بشهادة الشهود وفقاً للقواعد المقررة لذلك .

**مادة ٥٥** « الحكم بالتحقيق عملاً بالمادة ٥٢ يقف صلاحية المحرر للتنفيذ دون إخلال بالإجراءات التحفظية .

**مادة ٥٦** « إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه حكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنية ولا يحكم عليه بشيء إذا ثبت بعض ما ادعاه <sup>(١)</sup>

**مادة ٥٧** « للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الادعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه .

وللمحكمة في هذه الحالة أن تأمر بضبط المحرر أو بحفظه إذا طلب مدعى التزوير ذلك لمصلحة مشروعة <sup>(٢)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان يبين أن الحكم المطعون فيه قد عرض للادعاء بالتزوير ورأى أنه غير صحيح ، وقضى بالزام الطاعن بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الإثبات فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، أما ما أورده الحكم من أن الادعاء بالتزوير غير منتج فهو تزيد لا يؤثر في سلامة قضائه . ( نقض مدني ٢٧ / ١ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٥٢٢ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن المشرع إذ نص في المادة ٥٧ من قانون الإثبات على أن « للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات التزوير في أية حالة كانت عليها الدعوى بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه » فإن مفاد هذا النص أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يستتبعه من إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لأعمال هذا النص إذ قد انتهت إجراءات هذا الادعاء بالفعل بصدور قضاء فيها استنفدت المحكمة بمقتضاه ولايتها على هذه المسألة ، لما كان ذلك وكان الثابت أن محكمة الاستئناف قضت في الادعاء بالتزوير بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٦ برد ويطللان المحرر المطعون فيه ولم يقدم الطاعنان الثاني والثالث مذكرتهما التي تضمنت نزولهما عن هذا المحرر إلا بجلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تالياً لصدور القضاء الفاصل في الادعاء بالتزوير فإن الحكم المطعون فيه يكون صائباً في القانون إذ أعرض عن هذا النزول ويكون ما ينعاه الطاعنان في هذا الصدد على غير أساس . ( نقض مدني ١٥ / ٤ / ١٩٨١ - مدينتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣١ )

**مادة ٥٨** = يجوز للمحكمة - وأولم يدع أمامها بالتزوير بالاجراءات المتقدمة - ان تحكم برد أى محرر وبطلانه اذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور .

ويجب عليها في هذه الحالة ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التى تبينت منها ذلك <sup>(١)</sup>

**مادة ٥٩** = يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور ان يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة .

وتراعى المحكمة في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها القواعد المنصوص عليها في هذا الفرع والفرع السابق عليه <sup>(٢)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وأن لم يدع أمامها بالتزوير بالاجراءات المرسومة في القانون اذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى انها مزورة ويجب عليها في هذه الحالة ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التى تبينت منها ذلك ، واذا جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل ( نقض مدنى ١٨ / ١١ / ١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٥٢٦ )

٢ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الطريق الذى يجب اتباعه عند الادعاء بتزوير الأوراق التى يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم اتبع ذلك بالمادة ٥٩ التى أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة ، حتى اذا ما حكم له بذلك أمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل ، وفاد ذلك ان الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية لا يصادف محلاً اذا احتج بهذا المحرر في نزاع مرفوع بشأنه دعوى ، ويكون متعيناً سلوك طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه القانون باعتباره وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب ابداءه أمام المحكمة التى تنظره ولا يجوز لغيرها ان تتصدى له ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قدم ضمن مستنداته صورة فوتوغرافية لكل من عقد الايجار والايرصال - المشار

## الباب الثالث

### شهادة الشهود

**مادة ٦٠ -** في غير المواد التجارية اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرين جنيتها او كان غير محدد القيمة ، فلا تجوز شهادة الشهود في اثبات وجوده او انقضاؤه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .  
ويقدر الالتزام باعتبار قيمته وقت صدور التصرف ويجوز الاثبات بشهادة الشهود اذا كانت زيادة الالتزام على عشرين جنيتها لم تات الا من ضم الفوائد والملحقات الى الأصل .

واذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن مصادر متعددة جاز الاثبات بشهادة الشهود في كل طلب لا تزيد قيمته على عشرين جنيتها ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة ولو كان منشؤها علاقات بين الخصوم انفسهم أو تصرفات من طبيعة واحدة .

وتكون العبرة في الوفاء اذا كان جزئيا بقيمة الالتزام الاصلى (١).

اليهما بسبب النعى - مقرر ان المستأجر السابق لذات العين كان قد قدمها في الدعوى المرددة بينه وبين الطاعن - المؤجر - وكان الثابت ان الطاعن لم يطعن على هذين المحررين بأى مطعن ، وانما لجأ بعد الحكم عليه ابتدائيا الى رفع دعوى تزوير اصلية ضد المستأجر السابق وادخل فيها المطعون عليه ليصدر الحكم في مواجهته ، وطلب من محكمة الاستئناف لدى استئنافه حكم محكمة أول درجة وقف السير فيه حتى يفصل في تلك الدعوى ، فان من حق محكمة الاستئناف الا تعير لهذا الطلب التفتاتا . ( نقض مدنى ٥ / ١ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٣٣٣ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الانتقال الى محل اقامة المشتري ومطالبته بالوفاء والامتناع عنه هي جميعها في حقه من قبيل الوقائع المادية وكان لا موجب قانونا على البائع بافراغها في شكل رسمى وان جاز له ذلك ومن ثم فانها تخرج عن نطاق التصرفات القانونية الواجب اتباع القاعدة المقررة بالمادة ٦٠ من قانون الاثبات في شأن اثباتها في حق المشتري وعلى هذا النحو يجوز اثباتها بالبينة والقرائن في حقه . ( نقض مدنى ٢ / ١ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٩٠ ) كما قضت بأن من المقرر وفقا للقواعد العامة في الاثبات وما نصت عليه المادتان ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ انه لا يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك - ويقصد بما يجب اثباته

**مادة ٦١** - لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود. ولو لم تزد القيمة على عشرين جنيها .

( ١ ) فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي .

( ب ) إذا كان المطلوب هو الباقي أو هو جزء من حق لا يجوز اثباته إلا بالكتابة .

( ج ) إذا طالب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على عشرين جنيها ثم عدل من طلبه الى ما لا يزيد على هذه القيمة <sup>(١)</sup>

**مادة ٦٢** - يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت الكتابة .

وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة <sup>(٢)</sup>

بالكتابة التصرف غير محدد القيمة أو الذي تزيد قيمته على عشرين جنيها وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي . ( نقض مدنى ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٠ - مدينتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٢٦ ) كما قضت بأن المشروع استبعاد المواد التجارية من الأحكام التي وضعها للإثبات في المواد ٦٠ - ٦٢ من قانون الإثبات ، وجاء بتلك المواد لتنظيم قواعد الإثبات بالبيينة كقاعدة عامة ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك في قانون التجارة أو القانون البحرى . ( نقض مدنى ١٢ / ٥ / ١٩٨٠ المرجع السابق فقرة ١٤ )

١ - قضت محكمة النقض بأن طلب الطاعنين إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي يكون غير جائز لمخالفته لحكم المادة ٦١ من قانون الإثبات وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم الخمسة الاول تمسكوا بعدم جواز الإثبات بالبيينة ، فإن الحكم المطعون فيه أن رفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى الى التحقيق لا يكون قد خالف القانون . ( نقض مدنى ٢٤ / ١ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٢٧٧ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٦٢ من قانون الإثبات أن المشروع وقد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى اكمله الخصم بشهادة الشهود أو القرائن . فقد اشترط لتوافر مبدأ الثبوت بالكتابة أن تكون هناك ورقة مكتوبة أيا كان شكلها والغرض منها كالمراسلات والدفاتر ومحاضر التحقيق والجلسات والجرد وغيرها من الأوراق والمذكرات القضائية لجهات رسمية وأن تكون هذه الورقة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن يمثله أو ينوب عنه قانونا وأن يكون من شأنها أن يجعل الالتزام المدعى به

**مادة ٦٢ =** يجوز كذلك الاتبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بدليل

كتابي :

( أ ) اذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي .

( ب ) اذا فقد الدائن سندَه الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه .

أو الواقعة المراد اثباتها مرجحة الحصول وقريبة الاحتمال - سواء كان ذلك بطريق مباشر بأن تتضمن الإشارة إليها بذاتها أو بطريق الإشارة إلى واقعة أخرى متنازع عليها ويكون من شأن ثبوتها أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة - هو من جهة كونها ورقة مكتوبة أو صادرة من الخصم من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض أما من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال فإنه يعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع بشرط أن يكون ما استخلصه وبني عليه قضاؤه سائفاً . ( نقض مدني ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٦٥ ) كما قضت بأنه لما كان نص المادة ٦٢ من قانون الإثبات على أنه « يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبت بالكتابة وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى اكمله الخصوم بشهادة الشهود أو القرائن واشترط لتوافر مبدأ الثبوت بالكتابة أن تكون هناك ورقة مكتوبة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو من يمثله أو ينوب عنه قانوناً وأن يكون من شأنها أن تجعل الالتزام المدعى به أو الواقعة المراد اثباتها مرجحة الحصول وقريبة الاحتمال . ومن المقرر أيضاً أن تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال يعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع بشرط أن يكون ما استخلصه وبني عليه قضاؤه سائفاً - كما أن استخلاص القرائن مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض إذا كان استخلاصها سائفاً ومقبولاً كما أن الإخذ بقرينة دون أخرى مما يدخل في حدود سلطاتها التامة في الموازنة بين الأدلة وال ترجيح بينها . ( نقض مدني ٢٨ / ٢ / ١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٧١ ) . كما قضت بأنه وأن كان تقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه في حالة رفض هذا الطلب أن يضمن حكمه الأسباب المسوغة لذلك . ( نقض مدني ٢ / ٣ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٧٤٥ )



**مادة ٦٤** = لا يكون اهلا للشهادة من لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة . على أنه يجوز أن تسمع أقوال من لم يبلغ هذه السن بغير يمين على سبيل الاستدلال .<sup>(١)</sup>

**مادة ٦٥** = الموظفون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل الى عملهم في اثناء قيامهم به من معلومات لم تنتشر بالطريق القانوني ولم تأذن السلطة المختصة في اذاعتها ومع ذلك فللهذه السلطة ان تأذن لهم في الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم .

**مادة ٦٦** = لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم من طريق مهنته أو صنعتهم بواقعة أو بمعلومات ان يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مقصودا به ارتكاب جنائية أو جنحة . ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين أن يؤدوا الشهادة على تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرها اليهم على الا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم .

**مادة ٦٧** = لا يجوز لأحد الزوجين ان يفشى بغير رضاء الآخر ما أبلغه اليه اثناء الزوجية ولو بعد انفصالها الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر .

**مادة ٦٨** = على الخصم الذي يطلب الاثبات بشهادة الشهود ان يبين الوقائع التي يريد اثباتها كتابة أو شفاهة في الجلسة .

**مادة ٦٩** = الاذن لأحد الخصوم بأثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائما ان يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق .<sup>(٢)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأن « العبرة بسن الشاهد وقت الادلاء بشهادته لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها » ( نقض مدني ٩ / ٣ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٩٤٠ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٦٩ من قانون الإثبات على أن « الاذن لأحد الخصوم بأثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائما ان يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق » يدل على أن كل ما للخصم الآخر من حق في هذا الصدد إنما هو جواز نفيه للواقعة محل الإثبات دون ما يمتد ذلك الى وجوب استعماله لهذا الحق . وعلى ذلك فلا جناح على المحكمة ان هي مضت في نظر الدعوى اذا تقاعس هذا الخصم عن اشهاد شهود نفي .

**مادة ٢٠ .** للمحكمة من تلقاء نفسها ان تأمر بالاثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي لا يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة .

كما يكون لها في جميع الأحوال ، كلما أمرت بالاثبات بشهادة الشهود أن تستدعى للشهادة من ترى لزوما لسماع شهادته اظهارا للحقيقة <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢١ .** يجب أن يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالاثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور باثباتها والا كان باطلا ، ويبين كذلك في الحكم اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذي يجب ان يتم فيه <sup>(٢)</sup> .

( نقض مدنى ١٤ / ٦ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٣٧ ) . كما قضت بأن النص في المادة ٦٩ من قانون الاثبات على ان الاذن لاحد الخصوم باثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائما ان يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق لا يعنى ان المشرع يلقى على عاتق هذا الأخير عبء نفي الواقعة المراد اثباتها وانما هو يعطيه رخصة اتباع ذات الطريق في بعض تقريرات شهود هذا الاثبات لتوازن المحكمة بين اقوال الفريقين وترجع بينها فاذا لم يستعمل هذه الرخصة او اطرحت المحكمة اقوال شهوده لا ينشأ عن ذلك دليل يعفى خصمه من عبء الاثبات او يزيل عدم كفاية ما شهد به شهود الأخير في ثبوت الواقعة المكلف باثباتها . ( نقض مدنى ١٥ / ٤ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٨٦ )

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت محكمة الموضوع قد اتخذت سبيل الاثبات بالفرائض على الوضع الذى أجازته فيه القانون ، فانها لا عليها أن هي لم تأمر بالاثبات بشهادة الشهود استنادا الى الرخصة المخولة لها بالمادة ٧٠ من قانون الاثبات لأن هذا الحق جوازى متروك لرأيها ومطلق تقديرها . ( نقض مدنى ٥ / ٥ / ١٩٧٦ موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٩٠٦ ) وقضت أيضا بأنه اذا كانت الطاعة لم تطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما تدعيه وكان الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الاثبات في ان لها أن تأمر بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثباتها بشهادة الشهود متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع - بعدم الاختصاص المحلى - استنادا الى أن الطاعة لم تقدم دليلا على أنها تقيم في غير المحل الوارد بصحيفة الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون . ( نقض مدنى ١٢ / ١ / ١٩٧٧ موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٢٧٤ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٧١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ( المقابلة للمادة ١٩١ من قانون المرافعات الملغى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ) على انه يجب ان

- مادة ٧٢** - يكون التحقيق أمام المحكمة ويجوز لها - عند الاقتضاء - أن تتدب أحد قضاتها لأجرائه .
- مادة ٧٣** - يستمر التحقيق إلى أن يتم سماع جميع شهود الإثبات والنفي في الميعاد ويجرى سماع شهود النفي في الجلسة ذاتها التي سمع فيها شهود الإثبات إلا إذا حال دون ذلك مانع .
- وإذا أجل التحقيق لجلسة أخرى كان النطق بالتأجيل بمثابة تكليف لمن يكون حاضراً من الشهود بالحضور في تلك الجلسة إلا إذا أعفتهم المحكمة أو القاضي صراحة من الحضور .<sup>(١)</sup>

يبين في منطق الحكم الذي يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها والا كان باطلاً يدل - وعلى ما جاء بالذكر التفسيرية لقانون المرافعات المسمى - على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين ، تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى وبكونها منتجة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مبنية بالدقة والضبط لينحصر فيها التحقيق ويعلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته أو نفيه ، فإذا استخلصت المحكمة من أقوال الشهود اللذين سمعتهم دليلاً على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطق حكم التحقيق وتمسك الخصم ببطلان هذا الدليل فإن استخلاصها هذا يكون مخالفاً للقانون إذ أنها انتزعت من التحقيق دليلاً على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، إذ كان ذلك وكان البين من منطق حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة الدرجة الأولى في ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٧ أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المدعى ( المطعون عليه ) أن المرحومة سنية طلعت لم تكن تقيم بعين النزاع وبالتالي أن إيا من المدعى عليهم ( ومنهم الطاعنتان ) لم يكن ساكنها بالعين عند وفاتها ، ومع ذلك انتهت المحكمة الاستئنافية في أسبابها إلى القول « وحيث أن المحكمة تستخلص من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .. أن أحداً من المستأنفين ( الطاعنتين ) لم تقم بعين النزاع بعد وفاة المستأجر الأصلي وحتى وفاة زوجته ، إذا كان ذلك وكانت الواقعة التي خلصت إليها المحكمة الاستئنافية من أقوال الشهود لم تكن محلاً للإثبات والنفي في منطق حكم التحقيق فإن استخلاصها يكون مخالفاً للقانون . ( نقض مدنى ٦ / ٦ / ١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٨٢ )

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات ، إلا أن هذا ليس أمراً حتمياً يترتب على مخالفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترجىء سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع ،

**مادة ٧٤** إذا طلب أحد الخصوم خلال الميعاد المحدد للتحقيق مد الميعاد حكمت المحكمة أو القاضي المنتدب على الفور في الطلب بقرار يثبت في محضر الجلسة .

وإذا رفض القاضي مد الميعاد جاز التظلم إلى المحكمة بناء على طلب شفوي يثبت في محضر التحقيق وتحكم فيه المحكمة على وجه السرعة ، ولا يجوز الطعن بأي طريق في قرار المحكمة .

ولا يجوز للمحكمة ولا للقاضي المنتدب مد الميعاد لأكثر من مرة واحدة .

**مادة ٧٥** لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم (١).

وتقدير المانع يدخل في نطاق سلطة المحكمة الموضوعية بلا معقب عليها . ( نقض مدنى ٢٥ / ٢ / ١٩٧٦ موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٠٠٥ ) . كما قضت - بأنه إذا كان الطاعن حضر هو وشاهداه في جلستين متتاليتين وكان المظعون عليه يطلب التأجيل لإعلان شهوده فيصدر القرار بالتأجيل مع التنبيه على شهادى الطاعن بالحضور وفي الجلسة التى حددت اداريا حضر الطاعن وقدم ورقة إعلان شهوده ولعدم حضور أحد من الشهود أحيلت الدعوى إلى المرافعة - ولما كان الثابت مما تقدم أن الطاعن قام بما أوجبه عليه القانون من تكليف شهوده بالحضور للتحقيق وكان تأجيل التحقيق على ما تقضى به المادة ٧٣ / ٢ من قانون الإثبات بمثابة تكليف لمن يكون حاضرا من الشهود بالحضور في تلك الجلسة إلا إذا أعفتهم المحكمة صراحة من الحضور فإن الحكم المظعون فيه إذ رفض دفاع الطاعن في هذا الخصوص تاسيسا على أنه عجز عن اثباته رغم إتاحة الفرصة له على مدى العديد من جلسات التحقيق خلال ما يقرب من العام يكون قد أقام قضاؤه على ما يخالف الثابت بمحاضر التحقيق وأخل بحق الطاعن في الدفاع ومن ثم يتعين نقضه . ( نقض مدنى ١٣ / ٢ / ١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٠٢٣ )

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أنه يجب أن يبين في منطوق الحكم الذى يأمر بالإثبات ، اليوم الذى يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذى يجب أن يتم فيه . والمادة ٧٥ منه من أنه لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم ، أن الميعاد الذى تحدده المحكمة لأجراء التحقيق خلاله تطبيقا لهاتين المادتين لا علاقة له بمواعيد المرافعات باعتبارها الأجال التى يحددها القانون لمباشرة إجراءاتها . وإذ أوضح حكم الإثبات الذى أصدرته محكمة أول درجة أن اليوم المقرر لبدء التحقيق هو ٣ من يناير ١٩٧٢ فإن هذا اليوم ينبغي احتسابه ضمن الميعاد لأن من الجائز سماع الشهود وأجراء التحقيق فيه بالذات ، وتكون

**مادة ٧٦ =** إذا لم يحضر الخصم شاهده أو لم يكلفه الحضور في الجلسة المحددة قررت المحكمة أو القاضي المنتدب إلزامه بإحضاره أو بتكليفه الحضور لجلسة أخرى ما دام الميعاد المحدد لاتمام التحقيق لم ينقض فإذا لم يفعل سقط الحق في الاستشهاد به . ولا يخل هذا بأى جزء آخر يرتبه القانون على هذا التأخير .

**مادة ٧٧ =** إذا رفض الشهود الحضور أجابة لدعوة الخصم أو المحكمة وجب على الخصم أو قلم الكتاب حسب الأحوال تكليفهم الحضور لأداء الشهادة قبل التاريخ المعين لسماعهم بأربع وعشرين ساعة على الأقل عدا مواعيد المسافة .

ويجوز في أحوال الاستعجال نقص هذا الميعاد وتكليف الشاهد الحضور ببرقية من قلم الكتاب بأمر من المحكمة أو القاضي المنتدب .

**مادة ٧٨ =** إذا كلف الشاهد الحضور تكليفا صحيحا ولم يحضر ، حكمت عليه المحكمة أو القاضي المنتدب بغرامة مقدارها مائتا قرش ويثبت الحكم في المحضر ولا يكون قابلا للطعن . وفي أحوال الاستعجال الشديد يجوز أن تصدر المحكمة أو القاضي أمرا بإحضار الشاهد .

وفي غير هذه الأحوال يؤمر بإعادة تكليف الشاهد الحضور إذا كان لذلك مقتضى وتكون عليه مصروفات ذلك التكليف ، فإذا تخلف حكم عليه بضعف الغرامة المذكورة ويجوز للمحكمة أو القاضي إصدار أمر بإحضاره .

**مادة ٧٩ =** يجوز للمحكمة أو للقاضي المنتدب اقالة الشاهد من الغرامة إذا حضر وأبدى عذرا مقبولا .

---

نهاية الشهور الثلاثة المحددة لاجراء التحقيق خلالها هو يوم ٢ من ابريل ١٩٧٢ لا اليوم التالي . (نقض مدنى ١٩ / ١١ / ١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٢٦٥) . كما قضت بأنه اذا كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات القائم لا ترتب البطلان بغير نص صريح الا اذا شاب الاجراء عيب لم تحقق بسببه الغاية منه ، وكان النص في المادة ٧٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على انه لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم هو نص تنظيمى لا يترتب البطلان على مخالفته ، فيعتد بالتحقيق الذى يتم بعد انتهاء الميعاد طالما سمع شهود الطرفين وتحققت الغاية من الاجراء . (نقض مدنى ١٠ / ٣ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٢٩٢)

**مادة ٨٠ =** إذا حضر الشاهد وامتنع بغير مبرر قانوني من أداء اليمين أو من الإجابة حكم عليه طبقاً للأوضاع المتقدمة بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً .

**مادة ٨١ =** إذا كان للشاهد عذر يمنعه من الحضور جاز أن ينتقل إليه القاضي المنتدب لسماع أقواله فإن كان التحقيق أمام المحكمة جاز لها أن تندب أحد قضااتها لذلك ويدعى الخصوم لحضور تأدية هذه الشهادة ويحضر محضر بها ويوقعه القاضي المنتدب والكتاب .

**مادة ٨٢ =** لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حادثة أو مرض أو لأي سبب آخر .<sup>(١)</sup>

**مادة ٨٣ =** من لا قدرة له على الكلام يؤدي الشهادة إذا أمكن أن يبين مراده بالكتابة أو بالإشارة .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان لقاضي الموضوع أن يأخذ بما يطمئن إليه من أدلة وأن يطرح ما عداها ، وأنه لا معقب عليه في ذلك ، وكانت المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه : لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التمييز ... ، وكانت المادة ٦٦ من ذات القانون لا تمنع سماع شهادة وكيل الخصم على ما استشهد عليه وكان الطاعن يدفع بأن أولهما وكيل خصمه وثانيهما قريب له ، فإن الحكم إذ اعتمد على شهادتهما من أن استتجار الطاعن اثر تهجيده من السويس للشقة الكائنة بالقاهرة سكناً لأسرته واطرح شهادة شاهدي الطاعن وأقام قضاءه بالاخلاء على أساس ذلك وكان من شأن هذه الشهادة أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يكون معيباً بالفساد في الاستدلال ولا الخطأ في تحصيل الواقع . ( نقض مدنى ٤ / ٦ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٣٦ ) . كما قضت بأن مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده سبباً لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته إلا أن الشهادة تختلف عن الإقرار واليمين العاسمة في أنها تقتضى المغايرة بين شخص الخصم وشخص من يستشهد به لأنه يحتكم إليه في الإدلاء بمعلوماته على خلاف الإقرار الذى يصدر عن ذات الخصم واليمين العاسمة التى يحتكم فيها الخصم إلى ذمة خصمه . ( نقض مدنى ١١ / ١ / ١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٩٢ )

**مادة ٨٤** - يؤدي كل شاهد شهادته على أنفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

**مادة ٨٥** - على الشاهد أن يذكر اسمه ولقبه ومهنته وسنة وموطنه ، وأن يبين قرابته أو مضارته ودرجتها أن كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم ، ويبين كذلك أن كان يعمل عند أحدهم .

**مادة ٨٦** - على الشاهد أن يحلف يمينا بأن يقول الحق ولا يقول إلا الحق ولا كانت شهادته باطلة ، ويكون الحلف على حسب الأوضاع الخاصة بديانته أن طلب ذلك .<sup>(١)</sup>

**مادة ٨٧** - يكون توجيه الأسئلة الى الشاهد من المحكمة أو القاضي المنتدب ويجب الشاهد أولاً عن أسئلة الخصم الذي استشهد به ثم عن أسئلة الخصم الآخر دون أن يقطع أحد الخصوم كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

**مادة ٨٨** - إذا انتهى الخصم من استجواب الشاهد فلا يجوز له إبداء أسئلة جديدة إلا باذن المحكمة أو القاضي .

**مادة ٨٩** - لرئيس الجلسة أو لأي من أعضائها أن يوجه للشاهد مباشرة ما يراه من الأسئلة مفيداً في كشف الحقيقة .

**مادة ٩٠** - تؤدي الشهادة شفاهاً ولا يجوز الاستعانة بمفكرات مكتوبة إلا باذن المحكمة أو القاضي المنتدب وحيث تسوغ ذلك طبيعة الدعوى .

**مادة ٩١** - تثبت اجابات الشهود في المحضر ثم تتلى على الشاهد ويوقعها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها وإذا امتنع عن التوقيع ذكر ذلك وسببه في المحضر .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن العبرة بالشهادة التي يدلي بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين ولا قيمة لما يقدمه الشهود من اقرارات مكتوبة لأحد طرفي الخصومة . ( نقض مدنى ٢١ / ٣ / ١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٩٦٧ ) كما قضت بأنه لا يعيب الحكم استناده الى اقوال شاهد سمعه الخبير بغير حلف يمين اذ لمحكمة الموضوع أن تتخذ من هذه الاقوال قرينة تضيفها الى قرائن أخرى للدليل على صورية الأوراق . ( نقض مدنى ٣ / ٧ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٩٥١ )

**مادة ٩٢** = تقدر مصروفات الشهود ومقابل تعطيلهم بناء على طلبهم ويعطى الشاهد صورة من أمر التقدير تكون نافذة على الخصم الذى استدعاه .

**مادة ٩٣** = يشتمل محضر التحقيق على البيانات الآتية :  
( أ ) يوم التحقيق ومكان وساعة بدئه وانتهائه مع بيان الجلسات التى استغرقها .

( ب ) أسماء الخصوم والقابهم وذكر حضورهم أو غيابهم وطلباتهم .  
( ج ) أسماء الشهود والقابهم وصناعاتهم وموطن كل منهم وذكر حضورهم أو غيابهم وما صدر بشأنهم من الأوامر .

( د ) ما يبيده الشهود وذكر تحليفهم اليمين .  
( هـ ) الأسئلة الموجهة اليهم ومن تولى توجيهها وما نشأ عن ذلك من المسائل العارضة ونص اجابة الشاهد عن كل سؤال .

( و ) توقيع الشاهد على اجابته بعد اثبات تلاوتها وملاحظته عليها .  
( ز ) قرار تقدير مصروفات الشاهد اذا كان قد طلب ذلك .  
( ح ) توقيع رئيس الدائرة أو القاضى المنتدب والكااتب <sup>(١)</sup>

**مادة ٩٤** = اذا لم يحصل التحقيق امام المحكمة أو حصل امامها ولم تكن المرافعة قد تمت فى نفس الجلسة التى سمع فيها الشهود ، كان للخصم الحق فى الاطلاع على محضر التحقيق .

**مادة ٩٥** = بمجرد انتهاء التحقيق أو انقضاء الميعاد المحدد لاتمامه يعين القاضى المنتدب اقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب باخبار الخصم الغائب .

**مادة ٩٦** = يجوز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد امام القضاء ويحتمل عرضه عليه ان يطلب فى مواجهة ذوى الشأن سماع ذلك الشاهد .

---

١ - عدت المادة ٩٣ من قانون الاثبات البيانات التى يجب اشتغال محضر التحقيق عليها ولم تستلزم ذكر اسم القاضى المنتدب للتحقيق والكااتب واكتفت بتوقيع كل منهما ومن ثم فاذا كان محضر التحقيق يحمل توقيع المستشار الذى تولى التحقيق والكااتب فان النعمى ببطلانه لعدم بيانه اسمهما يكون غير سديد . ( نقض مدنى ٥ / ١ / ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفنى س ١٨ ص ٩٢ )



ويقدم هذا الطلب بالطرق المعتادة الى قاضي الامور المستعجلة وتكون مصروفاته كلها على من طلبه وعند تحقق الضرورة يحكم القاضي بسماع الشاهد متى كانت الواقعة مما يجوز اثباته بشهادة الشهود .

**مادة ٩٧** = لا يجوز في هذه الحالة تسليم صورة من محضر التحقيق ولا تقديمه الى القضاء الا اذا رأت محكمة الموضوع عند نظره جواز اثبات الواقعة بشهادة الشهود ، ويكون للخصم الاعتراض امامها على قبول هذا الدليل ، كما يكون له طلب سماع شهود نفى لمصلحته .

**مادة ٩٨** = تتبع في هذا التحقيق القواعد المتقدمة عدا ما نص عليه في المواد ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٤ .

## الباب الرابع

### القرائن وحجية الأمر المقضي

#### الفصل الاول

##### القرائن

**مادة ٩٩** = القرينة القانونية تغنى من قررت لمصلحته عن أية طريقة أخرى من طرق الاثبات ، على أنه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه « متى اقام الحكم قضاؤه على القرينة القانونية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من القانون المدني والتي تفترض عند تسليم العين المؤجرة للمستأجر دون بيان اوصافها أنها سلمت له في حالة حسنة حتى يقدم الدليل على العكس وكان الطاعن ( المستأجر ) لم يدع امام محكمة الموضوع بأن التلف كان بالعين المؤجرة عند تسليمها عند بدء الايجار ولم يقم باثبات ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة الى اقامة الدليل على أن هذا التلف لم يكن موجودا بها وقت أن تسلمها المستأجر لأن القانون قد اغناه عن ذلك بالقرينة القانونية سالفة الذكر والتي لم ينقضها المستأجر بالدليل العكسي . ( نقض مدني ٣١ / ٥ / ١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٠٣٩ ) . وقضت أيضا بأن قرينة حيازة شخص مال مودع صندوق التوفير المستمدة من تحرير دفتر باسمه هي قرينة قانونية يمكن دحضها بكافة أوجه الأثبات بما فيها القرائن . ( نقض مدني ١٩ / ١٢ / ١٩٥٧ مجموعة المكتب الفني س ٨ ص ٩٣٠ )

**مادة ١٠٠** يترك لتقدير القاضي استنباط كل قرينة لم يقرها القانون ، ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن الا في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود (١).

نوع العمل الموسوعة الذهبية - رقم الدسك ٣٠٩ - رقم التشغيل ١٠٦ - الاسم علاء التاريخ ٦ - ٤

## الفصل الثاني

### حجية الأمر المقضى

**مادة ١٠١** الأحكام التي حازت قوة المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان مفاد نص المادة ١٠٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته غير مقيد في ذلك بالقاعدة التي تفرض عليه الا يبنى اقتناعه على وقائع لم تثبت بالطرق القانونية أو على وثائق لم تكن محل مناقشة الخصوم ، فله أن يعتمد على القرينة المستفادة من تحقيقات أجريت في غيبة الخصوم ، أو من محضر جمع استدلالات أجرتها الشرطة ، أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيما يستخلصه منها متى كان استنباطه سائغا . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استدل على نفى الخطأ في جانب المجنى عليه بالقرائن التي استخلصها من المعاينة وأقوال الشاهد سالف الذكر في محضر ضبط الواقعة المقدمة صورته الرسمية من الطاعن وكان استنباطه في ذلك سائغا فإن النعى الموجه الى هذه القرائن وتعييب الدليل المستمد منها يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير التي اتخذت بها ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع وقد أخذت سبيل الإثبات بالقرائن على الوضع الذى إجازته فيه القانون ، فإنه لا عليها أن هي لم تأمر بالإثبات بشهادة الشهود استنادا الى الرخصة المخولة لها بالمادة ٧٠ من قانون الإثبات لأن هذا الحق جوازى مترك لرايها ومطلق لتقديرها ويكون النعى على غير أساس . ( نقض مدنى ٣٠ / ٣ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٩١ )

### وتقتضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها (١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كانت الأحكام التي تحوز قوة الأمر المقضى حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز ثبوت دليل ينقض هذه الحجية - على ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الإثبات - إلا أن تلك الأحكام لا تكتسب هذه القوة إلا بعد صيرورتها نهائية باستنفاد طريق الطعن العادى المقرر قانوناً وهو الاستئناف . ( نقض مدنى ٥ / ١ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٤٠ ) . وقضت أيضا بأنه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في المنع من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها وفق المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوَلر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وبشروط أن يكون الطرفين قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعاً مانعاً ، فتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، وينبنى على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى وكان الحكم رقم ١٤٢١ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة القاضى برفض دعوى المطعون ضده قبل الطاعة بطلب التعويض ، والمؤيد لأسبابه بالحكم رقم ٢٠٤٢ سنة ٩٠ قى القاهرة ، وأن حاز قوة الأمر المقضى ، إلا أنه اقتصر على بحث ما نسبته المطعون ضده للطاعة من التعسف وإساءة استعمال السلطة بقصد الإضرار به ، حين أعادت ترقيته في ٢٩ / ٧ / ١٩٧٢ إلى الفئة الثالثة بوظيفة رئيس قسم القضايا بالإسكندرية ، رغم علمها بطروقه الصحية والعائلية التي حالت من قبل دون تنفيذ نقله إلى الإسكندرية عند ترقيته إلى هذه الوظيفة أول مرة في ٢١ / ١١ / ١٩٧١ . وقيام مكنه ترقيته إلى تلك الفئة مع بقاءه في القاهرة أسوة بما تم في حالات مماثلة ، ولم يعرض الحكم لحق الطاعة في العدول عن ترقيته تبعاً لعدم إثارة نزاع حوله ، ومن ثم لا يجوز حجية في هذه المسألة ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير أساس . ( نقض مدنى ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١١٣ ) وقضت أيضاً بأنه لئن كانت حجية الأمر المقضى قد أصبحت متعلقة بالنظام العام وفقاً لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات ، إلا أنه مازال للمحكوم له الحق في النزول عن الحكم الصادر لصالحه ، وقد نصت المادة ١٤٥ من قانون المرافعات على أن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون الإثبات تعليقا على نص المادة ١٠١ منه أنه يجوز للخصم أن يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته إذا تنازل عن الحق الثابت بهذا الحكم وانتهى بهذا التنازل النزاع الذى تناوله الحكم - وإذا كان الثابت أن الطاعن وباقى ملاك الأراضى التى نزع ملكيتها قد تقدموا بطلبات إلى محافظ البحيرة المطعون ضده الثانى لاعادة النظر في التقديرات السابقة لقيمة الأراضى المنزوعة ملكيتها فأحال تلك الطلبات إلى

### مادة ١٠٢- لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا (١).

مجلس مدينة دمنهور - المطعون ضده الأول - الذي شكل لجنة لفحص الموضوع انتهت في تقريرها الى اقتراح رفع التقدير الى مبلغ ١ جنيه ، ٧٥٠ مليما للمتر المربع الواحد وقد وافق المطعون ضده الأول على هذا الاقتراح وأصدر قرارا برفع التقدير الى السعر الذي اقترحتة اللجنة ، كما أصدر المطعون ضده الثاني القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧١ اقر فيه التقدير الجديد ، فان مفاد ذلك نزول الملعون ضدهما عن التقدير السابق فيزيل معه القرار الصادر من لجنة الاعتراضات في شأنه . ( نقض مدني ٤ / ٥ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٢٨٢ )

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية . والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ان حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية امام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة او بالادانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون ان تلحق الاسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة او تلك الادانة . ( نقض مدني ٢١ / ٦ / ١٩٧٧ موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٣٤٥ ) وقضت أيضا بأنه لما كان مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ان الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في موضوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فانه يمتنع على المحاكم المدنية ان تعيد بحثها ويتعين عليها ان تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له ، واذا كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله ... ذلك ان الحكم الصادر في الجنائية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٥ قد قطع ان المستأنف ( الطاعن ) حريزورا وخلافا للحقيقة .. وثيقة طلاقه من أمينة محمد مظهر تلك الشخصية الخيالية المزعومة والتي قدم لها ( أي الماذن ) وثيقة زواجه منها المزورة كما في أكثر من موضع بأن شخصية أمينة محمد لا وجود لها في الحقيقة وانها شخصية وهمية ابتدعت من خيال المستأنف ( الطاعن ) .. واكثر من ذلك فان الحكم سالف البيان قلع في ان الطفل مظهر سيد بسيوني شخصية لا وجود لها وهو بذلك يكون قد فصل فصلا لازما في أمر مشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى الحالية المستأنف هكهما .. وكان هذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون فان النعى عليه بالخطا في تطبيق القانون والقصور في التسبب يكون على غير اساس . ( نقض مدني ٢٧ / ٢ / ١٩٨٤ - موسوعتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٤٥ ) وقضت كذلك بأن الاقرار وفقا لنص

## الباب الخامس

### الاقرار واستجواب الخصوم

#### الفصل الأول

##### الاقرار

**مادة ١٠٣** - الاقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة .

**مادة ١٠٤** - الاقرار حجة قاطعة على المقر .

ولا يتجزأ الاقرار على صاحبه الا اذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى <sup>(١)</sup>.

المادة ١٠٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة يدل بها أثناء سير الدعوى ، وتحصيل توافر الأركان اللازمة لاعتبار الاقرار الصادر من أحد الخصوم اقراراً ملزماً له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور التي يخالطها واقع . ( نقض مدني ٢ / ٤ / ١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٧ )

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٠٤ من قانون الإثبات على أن « الاقرار حجة قاطعة . ولا يتجزأ الاقرار على صاحبه الا اذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى » يدل على الاقرار القضائي وهو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة بما يبنى عليه اقالة خصمه من اقامة الدليل على تلك الواقعة وقد يضاف الى الاقرار شق آخر يكمل الاعتراف بالواقعة أو يسل دلالة هذا الاعتراف ويكون غير منفك عنه في صدوره وهو ما يعرف بالاقرار المركب ويعتبر الشق المضاف غير منفك عن جملة الاقرار بحيث يعتبر حجة بأسره لا جزء منه فحسب ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه وإلى أوراق الدعوى أن المطعون ضده قد أقر أمام المحكمة بأن العملية محل الخلاف رست عليه ولكنه لم يقم بتنفيذها وإنما تنازل عنها لآخر وهو من قبيل الاقرار المركب لتوافر الارتباط بين الواقعة الأصلية وهو رسو العملية محل الخلاف على المطعون ضده والواقعة المصاحبة لها وهي عدم قيامه بتنفيذها وتنازله عنها لآخر وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة الأولى ووجودها القانوني ومن ثم فهو لا يقبل التجزئة . ( نقض مدني ٩ / ٢ / ١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٦ )

## الفصل الثاني

### استجواب الخصوم

**مادة ١٠٥** - للمحكمة أن تستجوب من يكون حاضرا من الخصوم ولكل منهم أن يطلب استجواب خصمه الحاضر. <sup>(١)</sup>

**مادة ١٠٦** - للمحكمة كذلك أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء تلقاء نفسها أو بناء على طلب خصمه ، وعلى من تقرر استجوابه أن يحضر بنفسه الجلسة التي حددها القرار <sup>(٢)</sup>

**مادة ١٠٧** - إذا كان الخصم عديم الأهلية أو ناقصها جاز استجوابه من ينوب عنه ، وجاز للمحكمة مناقشته هو أن كان مميزا في الأمور المأذون فيها . ويجوز بالنسبة الى الأشخاص الاعتبارية توجيه الاستجواب الى من يمثلها قانونا . ويشترط في جميع الأحوال أن يكون المراد استجوابه أهلا للتصرف في الحق المتنازع فيه .

**مادة ١٠٨** - إذا رأت المحكمة ان الدعوى ليست في حاجة الى استجواب رفضت طلب الاستجواب. <sup>(٣)</sup>

**مادة ١٠٩** - يوجه الرئيس الأسئلة التي يراها الى الخصم ، ويوجه اليه كذلك ما يطلب الخصم الآخر توجيهه منها وتكون الاجابة في الجلسة ذاتها الا اذا رأت المحكمة اعطاء ميعاد للاجابة .

١ - لا يدعى للاستجواب الا من كان خصما في الدعوى ، اما الغير ، فلا يسمع الا كشاهد بعد ادائه اليمين . ( نقض مدني ٢ / ١٢ / ١٩٦٥ - مجموعة المکتب الفني - السنة ١٦ ص ١١٨٤ )

٢ - يجب عل الخصم أن يحضر بنفسه لاستجوابه ، ولا يملك توكيل غيره في هذا الصدد ( الحكم السابق )

٣ - قضت محكمة النقض بأنه وان كان من حق الخصم أن يطلب استجواب خصمه الا أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابته الى طلبه لأنه من الرخص المخول لها ، فلا عليها ان هي التفتت عنه متى وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الاجراء وفق المادة ١٠٨ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . ( نقض مدني ١ / ٣ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٥٩ )

**مادة ١١٠** تكون الاجابة في مواجهة من طلب الاستجواب ولكن لا يتوقف الاستجواب على حضوره .

**مادة ١١١** تدون الاسئلة والاجوبة بالتفصيل والدقة بمحضر الجلسة ، وبعد تلاوتها يوقع عليها الرئيس والكااتب والمستجوب ، واذا امتنع المستجوب من الاجابة او من التوقيع ذكر في المحضر امتناعه وسببه .

**مادة ١١٢** اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور للاستجواب ، جاز للمحكمة أن تندب أحد قضااتها لاستجوابه على نحو ما ذكر .

**مادة ١١٣** اذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع من الاجابة بغير مبرر قانوني جاز للمحكمة أن تقبل الاثبات بشهادة الشهود والقرائن في الاحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك .

## الباب السادس

### اليمين

**مادة ١١٤** يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الآخر ، على أنه يجوز للقاضي أن يمنع توجيه اليمين اذا كان الخصم متعسفا في توجيهها .

ولن وجهت اليه اليمين أن يردها على خصمه ، على أنه لا يجوز الرد اذا انصب اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان ، بل يستقل بها شخص من وجهت اليه اليمين .<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٤ من قانون الاثبات على أنه يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الآخر للقاضي أن يمنع توجيه اليمين اذا كان الخصم متعسفا في توجيهها ، مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اليمين الحاسمة ملك للخصم فيكون على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها الا اذا بان له أن طالبها متعسف في هذا الطلب ، ولحكمه الموضوع السلطة في استخلاص كيدية اليمين على أن تقيم استخلاصها على اعتبارات من شأنها أن تؤدي اليه . (نقض مدني ٣ / ٤ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذميمة العدد الاول فقرة ٦٩ )

**مادة ١١٥** « لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام . ويجب أن تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت اليه ، فإن كانت غير شخصية له انصبت على مجرد علمه بها . ويجوز للوصي أو القيم أو وكيل الغائب أن يوجه اليمين الحاسمة فيما يجوز له التصرف فيه .

ويجوز أن توجه اليمين الحاسمة في أية حالة كانت عليها الدعوى (١) .  
**مادة ١١٦** « لا يجوز لمن يوجه اليمين أو يردها أن يرجع في ذلك متى قبل خصمه أن يحلف .

**مادة ١١٧** « لا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤديها الخصم الذي وجهت اليه أو ردت عليه ، على أنه إذا ثبت كذب اليمين بحكم جنائي فإن للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض دون إخلال بما قد يكون له من حق في الطعن على الحكم الذي صدر ضده .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على أنه « لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام » وهونص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدني الملغاه ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون - بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ باصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ولم يكن له مقابل في القانون القديم - أن الشارع - وعلى ما يؤخذ من مذكره المشروع التمهيدى للقانون المدني - قد أقر الفقه والقضاء على ما قيد من نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه ما رجح في القضاء المصرى من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيسا على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلا على ارتكاب الجريمة ولا يجوز احراج مركز الخصم وتحليفه مدنيا على ما لا يجوز التحليف عليه جنائيا ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه اقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير عقد التنازع على دعامة واحدة هي أن الطاعن وجه يميننا حاسمة في واقعة اختلاس توقيعه على بياض فحلفتها المطعون ضدها وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات - لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها ، فإن الحكم يكون قد اقام قضاءه على سند من اجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يجيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه والغاء ما كان أساسا له من احكام وأعمال لاحقة . ( نقض مدنى ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٦٥ )



**مادة ١١٨** - كل من وجهت إليه اليمين فنكل عنها دون أن يردها على خصمه ، وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر دعواه .

**مادة ١١٩** - للقاضي أن يوجه اليمين المتممة من تلقاء نفسه الى أى من الخصمين ليبنى على ذلك حكمه في موضوع الدعوى أو في قيمة ما يحكم به . ويشترط في توجيه هذه اليمين ألا يكون في الدعوى دليل كامل والا تكون الدعوى خالية من أى دليل <sup>(١)</sup>

**مادة ١٢٠** - لا يجوز للخصم الذى وجه اليه القاضي اليمين المتممة أن يردها على الخصم الآخر .

**مادة ١٢١** - لا يجوز للقاضي أن يوجه الى المدعى اليمين المتممة لتحديد قيمة المدعى به الا اذا استحال تحديد هذه القيمة بطريقة أخرى . ويحدد القاضي حتى في هذه الحالة حدا أقصى للقيمة التى يصدق فيها المدعى بيمينته .

**مادة ١٢٢** - يجب على من يوجه الى خصمه اليمين أن يبين بالدقة الوقائع التى يريد استحلافه عليها ويذكر صيغة اليمين بعبارة واضحة <sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأنه « يشترط لتوجيه اليمين المتممة ألا تكون الدعوى خالية من أى دليل وأن يكون بها مبدأ ثبوت يجعل الادعاء قريب الاحتمال وأن كان لا يكفي بمفرده لتكوين دليل كامل فسيتمكله القاضي باليمين المتممة ، ولقاضي الموضوع الحرية في تعيين من يوجه اليه هذه اليمين من الخصوم ، وهو يراعى في ذلك من كانت أدلته راجحة ومن كان اجدر بالثقة فيه والاطمئنان اليه . » ( نقض مدنى ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٥٤٦ ) . كما قضت بأن « اليمين المتممة اجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه رغبة منه في تحرى الحقيقة ليستكمل به دليلا ناقضا في الدعوى ، وهذه اليمين وإن كانت لا تحسم النزاع الا ان للقاضي بعد حلفها ان يقضى هل اساسها باعتبارها مكملة لعناصر الإثبات الأخرى القائمة في الدعوى ليبنى على ذلك حكمه في موضوعها : ان في قيمة ما يحكم به . » ( نقض مدنى ٢٧ / ٢ / ١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء ٢ فقرة ١٥٤٩ ) . وقضت ايضا بأنه « لا تثريب على محكمة الموضوع ان لم تستعمل حلفا في توجيه اليمين المتممة ان هو من الرخص القانونية التى تستعملها ان شاءت بلا الزام عليها في ذلك ولو تحققت شروط الحق في توجيهها » ( نقض مدنى ١٥ / ١١ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٥٦٠ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه « اذا ما وجهت اليمين للجاسمة بصيغة معينة فان المحكمة لا

**مادة ١٢٣** - للمحكمة أن تعدل صيغة اليمين التي يعرضها الخصم بحيث توجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها .

**مادة ١٢٤** - إذا لم ينازع من وجهت إليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقاتها بالدعوى وجب عليه أن كان حاضرا بنفسه أن يحلفها فوراً أو يردّها على خصمه والا اعتبر ناكلاً ، ويجوز للمحكمة أن تعطيه ميعاداً للحلف إذا رأت لذلك وجهاً ، فإن لم يكن حاضراً وجب تكليفه على يد محضر للحضور لحلفها بالصيغة التي أقرتها المحكمة ، وفي اليوم الذي حددته ، فإن حضر وامتنع دون أن ينازع أو تخلف بغير عذر اعتبر ناكلاً كذلك (١) .

تملك تغيير هذه الصيغة تغييراً يؤثر في مدلولها ومعناها إذ الشأن في ذلك هو لمن يوجه اليمين دون غيره . فإذا رفضت المحكمة توجيه اليمين للورثة لكونها عن واقعة شخصية للمورث ، وعلمها عنده هو ، دون الورثة ، باعتراف موجه اليمين ، فإنه لا يصح لموجه اليمين أن ينص عليها ذلك بمقولة أنه إنما أن كان يقصد منها أن يخلعوا على العلم فقط . وخصوصاً إذا كان الورثة قد تسكروا بأن توجيه اليمين بالصيغة التي وجهت بها غير جائز وأن اليمين التي يصح توجيهها اليهم ، بوصفهم ورثة ، هي يمين الاستيثاق فقط ، ومع ذلك لم يعدل الخصم صيغة اليمين بل لم يقل أنه إنما قصد يمين العلم . ( نقض مدنى ١ / ٦ / ١٩٤٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٢٧ )

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإثبات أن من وجهت اليمين إليه فقام لديه عذر منعه من الحضور للحلف لا يعتبر ناكلاً فإذا أبدى العذر للمحكمة تبين عليها أن تقول كلمتها فيه بعد تمحيص دليله . ( نقض مدنى ٢٤ / ٢ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٥٨ ) . كما قضت بأن النص في المادة ١٢٤ من قانون الإثبات على أنه إذا لم يكن من وجهت إليه اليمين حاضراً وجب تكليفه على يد محضر للحضور لحلفها بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته ، فإن حضر وامتنع دون أن ينازع أو تخلف بغير عذر اعتبر ناكلاً ، يدل على أن المكلف بالحلف أن تغيب في اليوم الذي حددته المحكمة للحلف فإنها تنتظر في سبب غيابها فإن كان بغير عذر اعتبر ناكلاً ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير قيام العذر في التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين هو مما يتسقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على اعتبارات سائفة وكان يستفاد مما ساقه الحكم المطعون فيه أن الطاعن بعد أن أعلن لشخصه بصيغة اليمين وبالجلسة المحددة للحلف لم يحضر وحضر محاميه ولم تجد المحكمة فيما أبداه هذا الأخير من أسباب تحصل في تذكرتين طبيتين تنطويان على أسماء عقائير طبية عذراً يفيد مرض الطاعن الذى يبرر تخلفه عن الحضور فإنها إذا اعتبرته ناكلاً عن اليمين لهذا السبب فهو استخلاص سائغ

**مادة ١٢٥** - إذا نازع من وجهت إليه اليمين في جوازها أو في تعلقها بالدعوى ورفضت المحكمة منازعته وحكمت بتحليفه بينت في منطوق حكمها صيغة اليمين ، ويعلن هذا المنطوق للخصم أن لم يكن حاضرا بنفسه ويتبع ما نص عليه في المادة السابقة (١).

**مادة ١٢٦** - إذا كان لمن وجهت إليه اليمين عذر يمنعه من الحضور انتقلت المحكمة أو نذبت أحد قضائتها لتحليفه .

**مادة ١٢٧** - تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف « أحلف » ويذكر الصيغة التي أقرتها المحكمة .

**مادة ١٢٨** - لمن يكلف حلف اليمين أن يؤديها وفقا للأوضاع المقررة في ديانته إذا طلب ذلك .

**مادة ١٢٩** - يعتبر في حلف الآخرس ونكوله اشارته المعهودة ان كان لا يعرف الكتابة ، فان كان يعرفها فحلفه ونكوله بها .

**مادة ١٣٠** - يجزى محضر بحلف اليمين يوقعه الحالف ورئيس المحكمة أو القاضي المنتدب والكتاب .

---

يدخل في سلطاتها الموضوعية تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى عليه في هذا الخصوص في غير محله ، لما كان ذلك كذلك وكان من المقرر ان الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضى فيه نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن في الاحكام ما لم يكن مبنيًا على بطلان في الاجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص - وعلى ما سلف البيان - الى ان الطاعن نكل عن اليمين لتخلله عن الحضور بغير عذر وان اجراءات توجيه اليمين وحلفها تمت طبقا للقانون فان مؤدى ذلك ان يضحي الطعن بالنقض غير جائز . ( نقض مدنى ٩ / ٢ / ١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٥٩ )

١ - قضت محكمة النقض بأنه « اذا نازع الخصم في اليمين الموجهة اليه بان الواقعة المنطبق عليها اليمين لا تتعلق بشخصه فانه يتعين على المحكمة ان تفصل في منازعته وان توجه اليه اليمين على مقتضى ما تنتهى اليه وان تحدد له جلسة لحلفها ان رأت توجيهها اليه ولا يجوز اعتباره ناكلا قبل الفصل في هذه المنازعة » ( نقض مدنى ٩ / ١١ / ١٩٦١ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٥٣٧ )

## الباب السابع

### المعاينة

**مادة ١٣١** - للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعاينة المتنازع فيه أو أن تندب أحد قضاتها لذلك .  
وتحدر المحكمة أو القاضى محضرا تبين فيه جميع الاعمال المتعلقة بالمعاينة والا كان العمل باطلا .<sup>(١)</sup>

**مادة ١٣٢** - للمحكمة أو لمن تندبه من قضاتها حال الانتقال تعيين خبير للاستعانة به فى المعاينة ، ولها وللقاضى المنتدب سماع من يرى سماعه من الشهود وتكون دعوة هؤلاء للحضور بطلب ولو شفويا من كاتب المحكمة .  
**مادة ١٣٣** - يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء أن يطلب فى مواجهة ذوى الشأن وبالطرق المعتادة من قاضى الامور المستعجلة الانتقال للمعاينة وتراعى فى هذه الحالة الاحكام المبينة فى المواد السابقة .

**مادة ١٣٤** - يجوز للقاضى فى الحالة المبينة فى المادة السابقة ، أن يندب أحد الخبراء للانتقال والمعاينة وسماع الشهود بغير يمين . وعندئذ يكون عليه أن يعين جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير واعماله .  
وتتبع القواعد المنصوص عليها فى الباب الخاص بالخبرة .

.....

(١) قضت محكمة النقض بان: انتقال المحكمة لمعاينة المتنازع فيه وفق المادة ١٣١ من قانون الإثبات هو من الرخص القانونية المخولة لها، ويجوز القيام به من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وهي نتيجة السلطة فى تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ، غير أنه متى قررت الانتقال للمعاينة فإن ما يثبت لها منها يعتبر دليلا قائما فى الدوى. يقتضى أن تقول كلمتها فيه . ( نقض مدنى ١١ / ١ / ١٩٧٨ - موسوعة الجدية الجزء ١ : فقرة ١٥٢٥ ) .

## الباب الثامن

### الخبرة

**مادة ١٢٥ -** للمحكمة عند الاقتضاء أن تحكم بنذب خبير واحد أو ثلاثة ويجب أن تذكر في منطوق حكمها :  
( أ ) بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والتدابير العاجلة التي يؤذن له في اتخاذها .

( ب ) الأمانة التي يجب إيداعها خزانة المحكمة لحساب مصروفات الخبير وأتعابه والخصم الذي يكلف إيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب فيه الإيداع والمبلغ الذي يجوز للخبير سحبه لمصروفاته .

( ج - ) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

( د ) تاريخ الجلسة التي تؤجل إليها القضية للمرافعة في حالة إيداع الأمانة وجلسة أخرى أقرب منها لنظر القضية في حالة عدم إيداعها .

( هـ ) وفي حالة دفع الأمانة لا تشطب الدعوى قبل أخبار الخصوم بإيداع الخبير تقريره طبقا للإجراءات المبينة في المادة ١٥١ .<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن « تعيين الخبير في الدعوى رخصة من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الاجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض اجابة طلب تعيين الخبير قائما على اسباب مبررة له . ومتى كان ما استند اليه الحكم في رفض طلب تعيين الخبير سائغا فلا سبيل للمجادلة في ذلك امام محكمة النقض . » (نقض مدني ٢١ / ٢ - ١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٥٦٩ ) وقضت بأنه « اذا كان طلب التحقيق بواسطة أرباب الخبرة جائزا قانونا وكان هذا التحقيق هو الوسيلة الوحيدة للخصم في اثبات مدعاه ، فلا يجوز للمحكمة رفضه بلا سبب مقبول . فاذا ادعى الناظر أن الربح في السنتين التي يطلب المستحق حقه فيها يضيع عن أن يسع دفع هذا الاستحقاق كاملا وقدم للمحكمة حساب تلك السنتين - وهو حساب معتمد من لجنة معينة بكتاب الوقف - وطلب الى المحكمة تعيين خبير لفحصه للتثبت من صحة ادعائه فلم تعبأ المحكمة بطلبه هذا ، بل قضت ضمنا برفضه بلا سبب ظاهر مقبول كان هذا الرفض مصادرة للناظر في وسيلته الوحيدة في الإثبات التي هي حق له لا يسوغ قانونا حرمانه منه وصح طعنه من هذه الجهة في الحكم . ( نقض مدني ٥ / ١ - ١٩٣٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٥٦٤ )

**مادة ١٣٦ =** إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أو ثلاثة خبراء أقرت المحكمة اتفاقهم .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها إلا إذا قضت بغير ذلك ظروف خاصة ، وعليها حينئذ أن تبين هذه الظروف في الحكم .  
وإذا كان النذب لمكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى أو أحد الخبراء الموظفين وجب على الجهة الادارية فور اخطارها بإيداع الأمانة تعيين شخص الخبير الذى عهد اليه بالمأمورية وإبلاغ المحكمة بهذا التعيين ويجرى في حقه حكم المادة ١٤٠ (١)

**مادة ١٣٧ =** إذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف إيداعها ولا من غيره من الخصوم كان الخبير غير ملزم بأداء المأمورية وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذى لم يتم بدفع الأمانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إذا وجدت أن الاعذار التى إبداءها لذلك غير مقبولة . (٢)

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٢٢٦ مرافعات سابق المقابلة للمادة ١٣٦ / ١ ، ٢ من قانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، أن المشرع لم يرتب البطلان على تخطى قاضى الموضوع خبراء الجدول الى غيرهم دون أن يفصح في حكمه عن الأسباب الدافعة لهذا التجاوز لانه بسلوكه هذا السبيل يكون قد كشف عن انه لا يرتاح الى من تم تخطيه وانه يطمئن الى من صار ندبه . ( نقض مدنى ١٠ / ١١ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ لفرقة ١٦٤٢ )

٢ - ألزام الخصمين بأمانة الخبير مناصفة بينهما ، امتناع أحدهما عن دفع حصته . القضاء بسقوط حقه في التمسك بحكم نذب الخبير - لا خطأ . ( نقض مدنى ٩ / ٢ / ١٩٧٢ - المكتب الفنى السنة ٢٣ ج ٣ ع ١٣٤٧ ) وقضت محكمة النقض بأنه لا يجوز للمحكمة ، وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٣٧ من قانون الإثبات ) أن تقضى بسقوط حق الخصم الذى لم يتم بإيداع أمانة الخبير في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إلا إذا وجدت أن الاعذار التى إبداءها الخصم لذلك غير مقبولة ، وهذا يقتضى علم الخصم بالحكم الذى ألزمه بدفع أمانة الخبير حتى يكون في استطاعته دفعها في الميعاد المحدد في هذا الحكم أو إبداء الاعذار التى منعت من دفعها أمام المحكمة لتقديرها ، ولما كانت المادة ١٦٠ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ٥ من قانون الإثبات ) توجب إعلان منطوق الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات الى من لم يحضر النطق بها من الخصوم والا كان العمل

**مادة ١٢٨** - في اليومين التاليين لايداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الخبير - بكتاب مسجل - ليطلع على الأوراق المودعة ملف الدعوى بغير أن يتسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم في ذلك وتسلم اليه صورة من الحكم .

**مادة ١٢٩** - إذا كن الخبير غير مقيد اسمه في الجدول وجب أن يجلف أمام قاضي الأمور الوقفية - وبغير ضرورة لحضور الخصوم - يميأ أن يؤدي عمله بالصدق والأمانة والا كان العمل باطلا .<sup>(١)</sup>

باطلا ، فإن علم هذا الخصم لا يتحقق الا بحصول هذا الاعلان ومن ثم فلا يجوز للمحكمة ان تقضى بسقوط حقه في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة الا اذا كان قد أعلن بهذا الحكم اذا كان قد تخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها ، ولا يرفع هذه المخالفة ان تكون المحكمة قد اجرت المضاهاة بنفسها بعد ان قضت بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم الذي كانت قد اصدرته بتعيين الخبير ذلك لأنها لم تلجأ الى هذا الاجراء الا اضطرارا لعدم امكانها تنفيذ حكمها القاضي بتعيين الخبير بسبب عدم دفع امانة الخبير من الطاعن وامتناع المطعون ضده عن دفعها ، فاجراؤها لهذه المضاهاة انما كان مترتبا على قضائها خطأ بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم المذكور ، ولو ان الأمانة دفعت لما كان لها ان تلجأ الى هذا الاجراء قبل ان يبدى الخبير رايه ، لأن ما تضمنته اسباب حكمها القاضي بنذب الخبير يفصح عن عجزها عن تكوين عقيدتها في شأن التزوير المدعى به من مجرد مشاهدتها الأوراق التي اجرت المضاهاة عليها تلك المضاهاة التي اسست عليها حكمها المطعون فيه ، د نقض مدنى ١٧ / ٤ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٥٨٢ )

- تنص المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات السابق ( المقابلة للمادة ٢٧ من قانون الاثبات ) على انه « اذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف بايداعها ولا من غيره من الخصوم ، كان الخبير غير ملزم بإداء المأمورية . وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يقم بدفع الأمانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير اذا وجدت ان الاعذار التي ابداه لذلك غير مقبولة » . واذا كان تقدير صدق الاعذار ومدى جديتها من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها دون معقب عليها من محكمة النقض ، وكان ما ساقه الحكم في هذا الخصوص كافيا للقول بأن المحكمة لم تجد فيما اثاره الطاعن من اسباب عذرا مبررا لعدم دفع الأمانة ، فإن الجدل في ذلك امام محكمة النقض يكون غير مقبول لتعلقه بامر موضوعى . ( نقض مدنى ٩ / ٢ / ١٩٧٢ - المكتب الفنى السنة ٢٣ ع ٢ ص ١٣٤٧ )

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٢٩ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه يجب على الخبير الذى لا يكون اسمه مقيدا بجدول الخبراء ان يحلف أمام القاضي المختص يميأ قبل مباشرته المأمورية التي نذب لها ، ورتب المشرع على تخلف الخبير عن

**مادة ١٤٠** - للخبير خلال الخمسة الأيام التالية لتاريخ تسلمه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يطلب إعفاهه من أداء مأموريته ولرئيس الدائرة التي عينته أو القاضي الذي عينه أن يعفيه منها إذا رأى أن الأسباب التي أبداهها لذلك مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرّر المحكمة في حكمها نقص هذا الميعاد . فإذا لم يؤد الخبير مأموريته ولم يكن قد أعفى من أدائها جاز للمحكمة التي ندرته أن تحكم عليه بكل المصروفات التي تسبب في انفاقها بلا فائدة وبالتعويضات أن كان لها محل وذلك بغير إخلال بالجزاءات التأديبية (١).

إداء اليمين بطلان ما يقوم به من عمل ، غير أن حلف اليمين من جانب الخبير وإن كان مقبورا لصالح الخصوم جميعا إلا أنه إجراء غير متعلق بالنظام العام ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به إذا أجازوه صراحة أو ضمنا ، ومن قبيل الإجازة الضمنية الرد على تقرير الخبير بما يفيد اعتباره صحيحا عملا بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون الإثبات ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الدعوى الابتدائية المرفقة بملف الطعن بالنقض أنه بعد أن أودع الخبير المنتدب تقريره تقدم الطاعن بثلاث مذكرات اقتصر فيها على إبداء اعتراضاته على هذين التقريرين من الناحية الموضوعية دون أن يشير في أيهما من قريب أو بعيد الى ما شابه من بطلان ناشئ عن عدم تأدية الخبير اليمين القانونية ، وكان هذا السلوك منه يفيد نزوله عن حلقه في التمسك بالبطلان المدعى أيما كان وجه الرأي فيه ، فانه لا يحق له اثره سواء أمام محكمة الاستئناف أو أمام محكمة النقض . ( نقض مدنى ٩ / ٢ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٦٠٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يبين من استقراء المواد ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٥١ من قانون الإثبات أن تعيين الخبير ابتداء يكون بمقتضى حكم قضائى وكذلك إبدال الخبير الذى يتأخر دون مبرر عن إيداع تقريره في الأجل المحدد . أما الخبير الذى يطلب إعفاهه من أداء المأمورية فإن إبداله لا يستلزم صدور حكم به من المحكمة بل يجوز التقرير به من رئيس الدائرة التي عينته أو القاضي الذى عينه . وقياسا على هذه الحالة الأخيرة إبدال الخبير الذى لم يصادف تعيينه محلا . كما لو كان قد توفى أو استبعد اسمه من الجدول أو ما الى ذلك . وطالما لم يشترط القانون أن يكون قرار الإبدال صريحا فمن ثم يجوز أن يكون ضمنيا . ولما كان قيام محكمة الاستئناف بتحليف خبير غير الذى عينه الحكم قبلا ، ينطوى على قرار ضمنى بإبدال من حلفته اليمين بهذا الأخير . وهو ما ألح اليه الحكم المطعون فيه ، ولم يزعم الطاعنون أن هذا الإبدال كان في حالة توجب صدوره بحكم قضائى طبقا للقاعدة أنفة البيان ، بل على العكس من ذلك قالوا ان كلية الهندسة بجامعة المنصورة ليس بها قسم



**مادة ١٤١ = يجوز رد الخبير :**

( ١ ) إذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة أو كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد اقيمت من الخصم أو زوجته بعد تعيين الخبير بقصد رده .  
( ب ) إذا كان وكلا لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو وصيا عليه أو قيما أو مظفونة وراثته له بعد موته أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوجهي أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس ادارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

( ج ) إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكلا عنه أو وصيا أو قيما عليه مصلحة في الدعوى القائمة ..  
( د ) إذا كان يعمل عند أحد الخصوم أو كان قد اعتاد مؤاكلة أحدهم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية ، أو كانت بينهما عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته أداء مأموريته بغير تحيز .

**مادة ١٤٢ =** يحصل طلب الرد بتكليف الخبير الحضور أمام المحكمة أو القاضي الذي عينه وذلك في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ الحكم بتعيينه إذا كان هذا الحكم قد صدر بحضور طالب الرد والا ففى الثلاثة الأيام التالى لاعلان منطوق الحكم اليه .(١)

---

للهندسة المعمارية أصلا بما مؤداه ان النذب الاول لرئيس قسم الهندسة المعمارية بها لم يصادف محلا ، ولذا لا يلزم ان يكون ابداله بحكم وإنما يكفى ان يتم بقرار صريح أو ضمنى . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه ، اذ عول على تقرير الخبير الذى حلف اليمين ، بالبطال ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس . ( نقض مدنى ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ - مدينتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٤٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يدل على أن المحكمة أو القاضي الذى عين الخبير هو الذى يختص بالنظر في طلب رده باعتبار أن هذا الطلب من المسائل التى تعترض سير الخصومة . ( نقض مدنى ٢٤ / ١ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٦٤٤ ) كما قضت بأنه إذا نسب أحد الخصوم الى الخبير المعين في الدعوى والمقدم تقريره فيها انه . لعداء بينهما . كان يحرض الشهود على الشهادة بغير ما فيه مصلحته ، وكان متحيزا الى خصومه ولذلك طلب ابداله بغيره ، فرفضت

**مادة ١٤٣ -** لا يسقط الحق في طلب الرد إذا كانت أسبابه قد طرأت بعد ذلك الميعاد أو إذا قدم الخصم الدليل على أنه لم يعلم بها إلا بعد انقضائه .

**مادة ١٤٤ -** لا يقبل من أحد الخصوم طلب رد الخبر المعين بناء على اختيارهم إلا إذا كان سبب الرد قد حدث بعد تعيينه .

**مادة ١٤٥ -** يحكم في طلب الرد على وجه السرعة ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيه بأي طريق . وإذا رفض طلب الرد حكم على طالبه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها .

**مادة ١٤٦ -** على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا لا يجاوز الخمسة عشر يوما التالية للتكليف المذكور في المادة ١٣٨ - وعليه أن يدعو الخصوم بكتب مسجلة ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز أن ينص في الحكم على مباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر وعندئذ يدعى الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة على الأقل - وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن ينص في الحكم على مباشرة المأمورية فورا ودعوة الخصوم بإشارة برقية للحضور في الحال .

ويترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير .<sup>(١)</sup>

المحكمة هذا الطلب واعتمدت تقرير الخبير مؤسسة ذلك على أن الطالب إنما أراد رد الخبر عن العمل وأنه لم يتخذ في طلبه ما رسمه القانون من إجراءات للرد ، فحسب المحكمة ذلك تسببا لرفض الطلب ، إذ أن ما وجه إلى الخبير يحتمل ما فهمته المحكمة من أنه طلب برده عن العمل ، ( نقض مدني ٢١ / ١١ / ١٩٤٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٧٣١ )

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ١٤٦ من قانون الإثبات أنه يتعين دعوة الخبير للخصوم أيًا كان وسيلتها باعتبارها إجراء جوهريا قصد به تمكين طرق النزاع من المثل ثبانا لوجهة نظرهم ، فإذا تخلفت تلك الدعوة كان عمل الخبير باطلا ، وإذا كان البين من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أن الطاعنين تمسكوا ببطلان عمل الخبير لعدم أخطارهم وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بأنه ثبت من الاطلاع على تقريره أنه وجه بالبريد المسجل الدعوة للطاعنين مع إدارة قضايا الحكومة وأرفق بالتقرير وصول الكتب المسجلة فإن مفاد هذا الذي قرره الحكم أن تمت دعوة وجهت إلى الطاعنين وأنه تحقق من حصولها . ( نقض مدني ٩٨ / ١ / ١٩٧٨ موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٧٤٨ )

**مادة ١٤٧ -** يجب على الخبير أن يباشر أعماله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح. (١)

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان مفاد نص المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الإثبات أنه يتعين دعوة الخبير للخصوم أيا كانت وسيلتها باعتبارها إجراء جوهريا قصد به تمكين طرف النزاع من المثول بيانا لوجه نظرهم فإذا تخلفت تلك الدعوة كان عمل الخبير باطلا وإذا تحققت تلك الدعوة على الوجه الصحيح وجب على الخبير أن يباشر أعماله ولو في غيبة الخصوم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض الدفع ببطلان تقرير الخبير لعدم إخطار الطاعنين إلى ما هو ثابت بمحضر أعمال الخبير من أنه أخطر الطاعنين بالجلسة المحددة لمباشرة المأمورية وعدم حضورهما رغم إخطارهما بمباشرتها ، بإثر المأمورية في غيبتها وإلى ما ذكره الطاعنان على لسان محاميها بمذكرتهما المقدمة لحكمة أول درجة من أنهما قد تسلما ذلك الإخطار - وهو ليس محل نعي - مما مفاده أن الدعوة وجهت للطاعنين للحضور أمام الخبير ، وإن الحكم المطعون فيه تحقق من حصولها فيكون النعي على غير أساس . ( نقض مدني ١٦ / ١ / ١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٧٨ ) . كما قضت بأنه لما كان النص في المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ توجب على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا معينا وأن يدعو الخصوم قبل هذا التاريخ بإجراءه أعمال ومواعيد حددتها ورتبت على إغفال الدعوة بطلان تقرير الخبير وكان الثابت من محضر أعمال الخبير المنتدب والمقدم صورته الرسمية في حافظة مستندات الطاعة أنه بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٧٩ أرسل وكيلها للخبير المنتدب معتذرا عن حضور هذه الجلسة الأولى فباشر الخبير المنتدب باقى المأمورية في الجلسة التالية في غيبتها وإذا لم تحقق الطاعة دعوة الخبير أياها للمثول أمامه في الجلسة الأولى وإنما نسبت إليه أنه لم يخطر بها للحضور في الجلسة التالية وكان الاستفادة من المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الإثبات أن تكليف الخبير للخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفي طوال مدة المأمورية طالما العمل فيها مستمرا وعليهم أن يتتبعوا سير العمل ويكون للخبير مباشرة عمله ولو في غيبتها وأنه لا تترتب على الخبير إذا هو أتم مأموريته في الجلسة الثانية في غيبة الطاعة ويكون النعي ببطلان تقريره على غير أساس . ( نقض مدني ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٧١ ) وقضت بأنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى في ظل قانون المرافعات القديم على أنه إذا كان الخبير الذي ندبته المحكمة هو خبير خطوط وكانت مهمته هي فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فإن النعي ببطلان عمله لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته أعمالا لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق يكون على غير أساس ولما كان البين من مطالعة نصوص قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومذكرته الإيضاحية أن المشرع لم يبيغ الخروج على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد والالكان قد نص صراحة على ذلك خاصة وأن نص المادة ١٤٦

**مادة ١٤٨ -** ( مودلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤ ) يسمع الخبير أقوال الخصوم وملاحظاتهم ، فإذا تخلف أحدهم عن الحضور أمامه أو عن تقديم مستنداته أو عن تنفيذ أى إجراء من إجراءات الخبرة فى المواعيد المحددة بما يتعذر معه على الخبير مباشرة أعماله أو يؤدى الى التأخير فى مياشرتها ، جاز له

من قانون الإثبات التى تقضى بان يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير إنما وردت فى الباب الثامن من القانون الذى نظم احكام ندب الخبراء ونظم ما يتبدون له من أعمال بصفة عامة اما اجراءات التحقيق عند انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع وفى حالة الادعاء بالتزوير فقد نظمتها المواد ٣٠ وما بعدها التى وردت فى الفرعين الأول والثانى من الفصل الرابع من الباب الثانى الذى أفرد للدلة الكتابية وقد بينت تلك المواد الخطوات والاجراءات التى يجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط وهى اجراءات رأها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم واذ تعد هذه الاجراءات دون غيرها هى الواجبة الاتباع فى موضوع النزاع لانطباقها على اختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ١٤٦ من قانون الإثبات واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم بهذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس . ( نقض مدنى ٢٥ / ٢ / ١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفقرة ١٦١ ) كما قضت محكمة النقض بأنه وأن كانت المادة ١٤٦ / ١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد اوجبت على الخبير دعوة الخصوم للحضور امامه فى الميعاد المحدد للبدء فى مباشرة مأموريته ورسمت الوسيلة التى يدعو بها الخصوم وهى كتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان اول اجتماع ويومه وساعته ، ورتبت الفقرة الاخيرة منها على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير ، الا انه ينبغى التفرقة بين مخالفة حكم هذه المادة بعدم دعوة الخبير للخصم اصلا وبين مخالفتها بدعوتهم للحضور بوسيلة اخرى غير الكتب المسجلة ، اعتبارا بان مطلق الدعوة للخصم ايا كانت وسيلتها هو اجراء جوهري قصد منه تمكين طرق الخصومة من الحضور لدى الخبير والدفاع عن صوالجهم امامه تنويرا للدعوى وهى التى يترتب على مخالفتها وحدها بطلان عمل الخبير ، اما حصول هذه الدعوة بوسيلة اخرى فهو اجراء خادم للاجراء الاول مقصود به الاستيثاق من حصولها بدليل يقينى ، فلا يقتضى البطلان الا اذا لم يطمئن قاضى الموضوع الى أن الدعوة بهذه الوسيلة قد بلغت محلها الواجب ابلغها اليه ، لما كان ذلك وكان البين فى الحكم المطعون فيه انه تفى مظنة البطلان تأسيسا على ما اثبت بالتقرير فى ارسال اشارة للطاعن عن طريق جهة الادارة للحضور فى الموعد المحدد وكانت أوراق الدعوى قد جاءت خلوا مما يفيد عدم وصول ذلك الاخطار اليه فان مفاد ذلك ان قاضى الموضوع قد اقتنع بان دعوة الطبيب الشرعى للطاعن قد صادفت محلها ، ويكون النعى على غير أساس . ( نقض مدنى ٣ / ١١ / ١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٦٠٤ )

أن يطلب الى المحكمة أن تحكم على الخصم بأحد الجزاءات المقررة في المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ . ويسرى على هذا الحكم الأحكام المبينة في المادة المذكورة .

كما يسمع الخبير - بغير يمين - أقوال من يحضرهم الخصوم أو من يرى هو سماع أقوالهم اذا كان الحكم قد اذن له في ذلك .

واذا تخلف بغير عذر مقبول أحد ممن ذكروا في الفقرة السابقة عن الحضور رغم تكليفه ذلك جاز للمحكمة بناء على طلب الخبير أن تحكم على المتخلف بغرامة مقدارها مائتا قرش ، وللمحكمة اقله من الغرامة اذا حضر وأبدى عذرا مقبولا .

**مادة ١٤٨ مكررا (١) -** ( مضافة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤ ) لا يجوز لاية وزارة أو مصلحة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة من الوحدات الاقتصادية التابعة لهما أو أية جمعية تعاونية أو شركة أو منشأة فردية ، أن تمتنع بغير مبرر قانوني عن اطلاع الخبير على ما يلزم الاطلاع عليه مما يكون لديها من دفاتر أو سجلات أو مستندات أو أوراق تنفيذيا للحكم الصادر بطلب الخبير .

**مادة ١٤٩ -** يجب أن يشتمل محضر أعمال الخبير على بيان حضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم موقعة منهم ما لم يكن لديهم مانع من ذلك فيذكر في المحضر كما يجب أن يشتمل على بيان أعمال الخبير بالتفصيل وأقوال الأشخاص الذين سمعهم من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم وتوقيعاتهم .

**مادة ١٥٠ -** على الخبير أن يقدم تقريراً موقعا منه بنتيجة أعماله ورأيه والأوجه التي استند إليها بإيجاز ودقة .  
فإن كان الخبراء ثلاثة فيكل منهم أن يقدم تقريراً مستقلاً برأيه ما لم يتفقوا على أن يقدموا تقريراً واحداً يذكر فيه رأي كل منهم واستنابه .

**مادة ١٥١ -** يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب ويودع كذلك جميع الأوراق التي سلّمت إليه فإذا كان بمقر المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بهيئاً عن مرتكبي الخبير جاز له أن يذاع تقريره وملحقاته قلم كتاب أقرب محكمة له ، وعلى هذه المحكمة أوفعال الأوراق المودعة الى المحكمة التي تنظر الدعوى .

وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الأيداع في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل (١).

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٢٥ من قانون الإثبات على أنه «وإذا جازت دفع الأمانة لا تشطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع الخبير تقريره طبقاً للجراءات المبينة في المادة ١٥١» والنص في المادة ١٥١ من هذا القانون على أن «يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب ... وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الأيداع في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل» يدل على أن المشرع راعى في حظر شطب الدعوى عند أيداع أمانة الخبير قبل إخبار الخصوم بإيداع تقريره أنه لا مبرر لإرهاق الخصوم بمتابعة الخصومة في الجلسات السابقة على إخطارهم بتقديم الخبير تقريره ، وتعريض الدعوى لخطر الزوال نتيجة لذلك ، في حين أنه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع أمام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبير لمهمته ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يستلزم المشرع إخطار الخبير للخصوم بإيداع تقريره ليتابع الخصوم حضور الجلسات التي كانوا قد اغفوا من حضورها أثناء قيامه بمهمته وأن كان المشرع لم يربط البطلان على عدم قيام الخبير بإخطار الخصوم بإيداع تقريره ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الإجراءات التي تنظر دعوة الخبير للخصوم يلحقها البطلان إذا شابها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم ، كان يحكم في الدعوى على أساس التقرير الذي لم يقم الخبير بإخطار الخصوم بإيداعه فلم يبدوا دفاعهم بشأنه مما يترتب عليه بطلان التقرير والحكم المؤسس عليه ، على أنه لا يحكم بالبطلان إذا تحققت الغاية من الإجراء الباطل وفقاً لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، كان تستقيم الإجراءات بقيام المحكمة بإخطار الخصوم بإيداع التقرير والجلسة المحددة للدعوى حتى يبدى الخصوم دفاعهم في الدعوى على ضوءه درأى لئلا يضر قد يلحق بهم من شأنه أن ينشأ لهم الحق في طلب بطلان التقرير ، مما مفاده أنه يلزم لكي تستقيم الإجراءات أن يعلم الخصوم بإيداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى بعد حصول الأيداع ، ولا يثبت علم الخصوم بذلك إلا بإخطارهم خاصة إذا لم يتابعوا الحضور بجلسات الدعوى لأن ذلك غير مطلوب منهم أثناء مباشرة الخبير للمأمورية وحتى إعلانهم بتقريره . إذ كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لورقة الإعلان الموجهة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة لخصم الدعوى والمؤرخة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٧ أن تقرير الخبير قد أودع قلم الكتاب وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٨ ، مما مفاده أن الخبير لم يخطر الخصوم بإيداع تقريره ، وقد ثبت من الإعلان أن الطعون ضده وحده دون الطاعة هو الذي تم إعلانه بإيداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . ولما كان القانون قد أعطى الخصوم من متابعة جلسات الدعوى طوال مباشرة الخبير للمأمورية وحتى إخطارهم بإيداع

**مادة ١٨٢** - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل المحدد في الحكم الصادر بتعيينه وجب عليه أن يودع قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة يبين فيها ما قام به من الأعمال والأسباب التي حالت دون اتمام مأموريته .  
وفي الجلسة المحددة لنظر الدعوى إذا وجدت المحكمة في مذكرة الخبير ما يبرر تأخيرته منحتة أجلاً لانجاز مأموريته وإيداع تقريره .  
فإن لم يكن ثمة مبرر لتأخره حكمت عليه المحكمة بغرامة لا تزيد على خمسة عشر جنيهاً ومنحتة أجلاً آخر لانجاز مأموريته وإيداع تقريره أو استبدلت به غيره وألزمته برد ما يكون قد قبضه من الأمانة إلى قلم الكتاب وذلك بغير إخلال بالجزاءات التأديبية والتعويضات إن كان لها وجه .  
ولا يقبل الطعن في الحكم الصادر بإبدال الخبير والزامه برد ما قبضه من الأمانة .

تقريره - على ما سلف بيانه - وكان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف أن الطاعنة لم تحضر جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٨ ، ونظرت المحكمة الدعوى في غيبتها في تلك الجلسة وحجزتها للحكم ، وأسست قضاهاً على ما جاء بتقرير الخبير الذي لم تعلم به الطاعنة ولم تبد دفاعها بشأنه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان لقيامه على إجراءات باطلة أثرت في قضاهاً ، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .  
( نقض مدنى ١٧ / ٢ / ١٩٨٣ مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٧٢ ) . وقضت أيضاً بأنه لما كانت المادة ١٥١ / ٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « على الخبير أن يخبر الخصوم بإيداع تقريره ومحاضر أعماله قلم كتاب المحكمة في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مصجل » وكانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يكون الاجراء باطلا إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء ، ولا يحكم بالبطلان إذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » . ومفاد ذلك أن العبرة في الحكم بالبطلان هو بتحقيق الغاية من الاجراء المصيب أو عدم تحققها وكانت الغاية من أخطار الخصم بإيداع تقرير الخبير هي اطلاعه عليه لإبداء دفاعه بشأنه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أطلع على تقرير الخبير المودع أمام محكمة أول درجة وأبدى دفاعه بشأنه بصحيفة الاستئناف . ومن ثم فقد تحققت الغاية التي كان يبتغيها المشرح من أخطاره بإيداع التقرير فلا محل للنصي عليه بالبطلان . ( نقض مدنى ٣٠ / ٥ / ١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانية فقرة ١٦٤ )

وإذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ الخصم حكم عليه بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة عشر جنيتها ، ويجوز الحكم بسقوط حقه في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير .

**مادة ١٥٢** - للمحكمة أن تأمر باستدعاء الخبير في جلسة تحددها لمناقشته في تقريره إن رأت حاجة ذلك ، ويبدي الخبير رأيه مؤيداً بأسبابه ، وتوجه إليه المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصم ما تراه من الأسئلة مفيداً في الدعوى .<sup>(١)</sup>

**مادة ١٥٤** - للمحكمة أن تعيد المأمورية إلى الخبير ليتدارك ما تبينه له من وجوه الخطأ أو النقص في عمله أو بحثه ولها أن تعهد بذلك إلى خبير آخر أو إلى ثلاثة خبراء آخرين ولهؤلاء أن يستعينوا بمعلومات الخبير السابق .<sup>(٢)</sup>

**مادة ١٥٥** - للمحكمة أن تعين خبيراً لبدء رأيه مشافهة بالجلسة بدون تقديم تقرير ويثبت رأيه في المحضر .

**مادة ١٥٦** - رأى الخبير لا يقيد المحكمة .<sup>(٣)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب إلى طلب مناقشة الخبراء مادام قد وضع لها وجه الحق في الدعوى . ( نقض مدني ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٦٣٠ )

٢ - إذا أمرت المحكمة الخبير باستكمال نقص في تقريره ، فإنه يكون من الواجب عليها إذا هي رجعت عن رأيها في استكمال هذا التقرير وأخذت به وأسست حكمها عليه أن تبين الأسباب التي جعلتها تكتفي به فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون مشتبهاً بالقصور . ( نقض مدني ١٢ / ٣ / ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ٣ ص ٤١٩ ) وقضت محكمة النقض بأن « محكمة الموضوع غير ملزمة بأجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبير متى اقتنعت بكفاية الإثبات التي أجراها وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه » ( نقض مدني ٢٧ / ٤ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٦٣٠ )

٣ - قضت محكمة النقض بأنه « إذا كان الحكم قد استند إلى تقرير الخبير واتخذ منه أساساً للفصل في الدعوى ، فإن هذا التقرير يفتقر جزءاً من الحكم » ( نقض مدني ٢ / ٢ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٥٨٧ ) . وقضت بأن « رأى الخبراء غير مقيد للمحكمة ذلك أنها لا تقضي في الدعوى إلا على أساس ما تظن أنه ومن ثم لا يعيب قضاءها إذا هي طرحت النتيجة التي أجمع عليها ستة من الخبراء من أن أرض النزاع تدخل في مستندات الطاعنين وذهبت بما لها من سلطة التقدير الموضوعية إلى نتيجة مخالفة مما كانت



**مادة ١٥٧** = تقدر أتعاب الخبير ومصرفاته بأمر يصدر على عريضة من رئيس الدائرة التي عينته أو قاضى محكمة المواد الجزئية الذى عينه بمجرد صدور الحكم فى موضوع الدعوى.

فإذا لم يصدر هذا الحكم فى الثلاثة الأشهر التالية لأيداع التقرير لأسباب لا دخل للخبير فيها قدرت أتعابه ومصرفاته بغير انتظار الحكم فى موضوع الدعوى. (١)

**مادة ١٥٨** = يستوفى الخبير ما قدر له من الأمانة ويكون أمر التقدير فيما زاد عليها واجب التنفيذ على من طلب تعيينه من الخصوم ، وكذلك على الخصم الذى قضى بالزامه المصروفات .

**مادة ١٥٩** = للخبير ولكل خصم فى الدعوى أن يتظلم من أمر التقدير وذلك خلال الثمانية الأيام التالية لإعلانه .

**مادة ١٦٠** = لا يقبل التظلم من الخصم الذى يجوز تنفيذ أمر التقدير عليه الا اذا سبقه ايداع الباقي من المبلغ المقدر خزانة المحكمة مع تخصيصه لأداء ما يستحقه الخبير .

**مادة ١٦١** = يحصل التظلم بتقرير فى قلم الكتاب ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الأمر وينظر فى غرفة المشورة بعد تكليف الخبير والخصوم الحضور بناء على طلب قلم الكتاب بميعاد ثلاثة أيام ، على أنه اذا كان قد حكم نهائياً فى شأن الالتزام بمصروفات الدعوى فلا يختصم فى التظلم من لم يطلب تعيين الخبير ولم

قد اوردت الأدلة المسوقة لها ، ( نقض مدنى ٦ / ٣ / ١٩٥٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١  
فقرة ١٦٥١ )

١ - تقدير أتعاب الخبير مما يستلزم به قاضى الموضوع مادام قد راعى العناصر اللازمة لذلك . ( نقض مدنى ١ / ٦ / ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ص ٧١٦ )

وقضت محكمة النقض بأن « قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ جعلت تقدير أتعاب الخبير على أساس أيام العمل فى المأمورية كان من الواجب على المحكمة أن تبين فى حكمها أنها اعتدت بهذا الأساس فى تقديرها والا كان الحكم قاصراً فى التسبب متعينا نقضه . فإذا كان الحكم اذ قدر أتعاب الخبير بمبلغ معين لم يبين أنه بنى تقديره على الأساس المذكور فإنه يكون متعينا نقضه » ( نقض مدنى ١٠ / ٢ / ١٩٤٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ١٧٣٤ )

يحكم عليه بالمصروفات (١).

**مادة ١٦٢** - إذا حكم في التظلم بتخفيض ما قدر للخبير جاز للخصم أن يحتج بهذا الحكم على خصمه الذي يكون قد أدى للخبير ما يستحقه على أساس أمر التقدير دون إخلال بحق هذا الخصم في الرجوع على الخبير .

---

١ - قضت محكمة النقض « بوجوب نظر التظلم من تقدير اتعاب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية - النعى على الحكم بالبطان لنظر التظلم في جلسة علنية دون تقديم ما يدل على ذلك ، عار من الدليل .  
( نقض مدني ١ / ٦ / ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٧١٦ )

تعديلات قانون الإثبات

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تعديلات قانون الإثبات

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### تعديلات قانون الإثبات

م	النص المقتل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تعديلات قانون الإثبات

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

# قانون المرافعات





## القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية (١)

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** يلغى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ عدا الباب السابع من الكتاب الاول الخاص بإجراءات الاثبات (٢) والفصل الثانى من الباب الثانى عشر من الكتاب الاول الخاص بالمعارضة (٣) والمواد من ٨٦٨ الى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية (٤) . كما يلغى الباب الاول من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ويستعاض عن النصوص الملغاة بنصوص القانون المرافق ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكامه .

**مادة ٢ -** على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها ، وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الاحالة اليه مع تكليفه الحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة التى أحيلت اليها الدعوى .

---

١ - الجريدة الرسمية رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ .

٢ - نص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فى مادته الاولى على إلغاء الباب السابع من

الكتاب الاول الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

٣ و٤ - المواد المعمول بها من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمشار اليها فى هذه المادة ملحقة  
بالقانون .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة <sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن المشرع في قانون المرافعات المدنية والتجارية الحالي الصادر بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ والمعمل به اعتباراً من ٩/١١/١٩٦٨ استحدث بنص المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات نظام قاضي التنفيذ ، وأختصه بنص المادة ٢٧٥ دون غيره بالفصل في جميع المنازعات الموضوعية والوقفية أي كانت قيمتها ، وأوجبت المادة الثانية من قانون إصداره على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها واستثنى من ذلك الدعاوى المحكوم فيها أو المؤجلة للنطق بالحكم ، مما مفاده أن اختصاص قاضي التنفيذ بالفصل في المنازعات المشار إليها اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام ومن ثم يعتبر مطروحاً دائماً على المحكمة تقضي فيه من تلقاء نفسها فتحيل منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية المنظورة أمامها أي كانت قيمتها إلى قاضي التنفيذ الذي أصبح مختصاً بها طالما أنها لم تحكم فيها أو تؤجلها للنطق بالحكم . والمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ سالفة الذكر يشترط أن يكون التنفيذ جبرياً وأن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الأول أقام دعواه ابتداء بطلب الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف تنفيذ إجراءات الحجر الإداري الموقع في ٢٣/٤/١٩٦٧ حتى يفصل في الموضوع ببراءة ذمته من مبلغ الدين المحجوز من أجله فتكون هذه الدعوى مؤثرة في سير إجراءات التنفيذ ذلك أنه إذا ما قضى ببراءة الذمة استقر الإيقاف المؤقت ليصبح نهائياً أو قضى برفض الدعوى فيزيل الإيقاف المؤقت وتستأنف إجراءات التنفيذ سيرها وبالتالي تكون منازعة موضوعية في التنفيذ مما يدخل في اختصاص قاضي التنفيذ ، لما كان ذلك وكان قضاء محكمة أول درجة بتاريخ ٧/٨/١٩٦٧ يوقف التنفيذ مؤقتاً قضاءً في مسألة لم تكن من اختصاص محكمة أول درجة أصلاً وإنما اختصت بها تبعاً لاختصاصها بالمسألة الموضوعية التي أصبحت من اختصاص قاضي التنفيذ وقد أدرك قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ الخصومة في شأنها أثناء قيامها أمام تلك المحكمة وقبل أن تحكم فيها أو تؤجلها للنطق بالحكم فكان المتعين عليها أعمال نص المادة الثانية من قانون الإصدار سالفة البيان بالحالة الدعوى بحالتها إلى قاضي التنفيذ وإذا استمرت في نظرها وقضت فيها بتاريخ ٢٤/٥/١٩٧١ ببراءة ذمة المطعون ضده الأول وتضمن

**مادة ٣ -** اجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها طبقا لاحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم بربو المزاى فى ظله (١).

**مادة ٤ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برياسة الجمهورية فى ٩ صفر سنة ١٣٨٨ ( ٧ مايو سنة ١٩٦٨ ) .

---

فمازما هذا قضاء بااختصاصها مخالفة فى النظر الصحيح فى القانون واذا استأنف المحكوم عليهما ( الطاعنان فى الطعن المائل ) الحكم المذكور مما مقتضاه اعتبار مسألة الاختصاص مطروحة فى الاستئناف ولكن محكمة الاستئناف قضت فى الموضوع بحكمها المطعون فيه دون أن تعمل احكام الاختصاص النوعى على الوجه القانونى فان الحكم المطعون فيه يضى مخالفا للقانون . ( نقض مدنى ١٩٨٣/٦/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٤٢ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات ، على أن « اجراءات التنفيذ على العقار يستمر فيها طبقا لاحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم بربو المزاى فى ظله » انما يتحدث عن الاجراءات التى تتبع فى التنفيذ على العقار ولا تتعداها الى تعيين المحكمة التى تختص بنظر هذه الاجراءات . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى هى منازعة تنفيذية نظرتها المحكمة الابتدائية فى ظل قانون المرافعات القديم ولحقها القانون القائم قبل الحكم فيها أو اقلال باب المرافعة فانه كان يتعين على المحكمة الابتدائية احوالة النزاع الى قاضى التنفيذ ( نقض مدنى ٧٥/٣/٩ موسوعتنا الذهبية الجزء ٥ فقرة ٢١٧ ) كما قضت محكمة النقض بأن اعتراضات الطاعن - المنفذ ضده - الموضوعية على قائمة شروط البيع لا تعد من اجراءات التنفيذ على العقار . فهم وان تعلق بها الا انها خصومة مستقلة عنها تخضع - فيما لم يريد بشأنه نص خاص - للاجراءات والقواعد العامة ومنها قواعد سريان قانون المرافعات من حيث الزمان المنصوص عليها فى المادتين الاولى والثانية فى القانون القائم ولا تخضع لحكم المادة الثالثة فى قانون اصداره والتى تنص على أن اجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها طبقا لاحكام القانون متى كان قد صدر فيها حكم بربو المزاى فى ظله لان المقصود باجراءات التنفيذ فى تطبيق هذه المادة هى تلك الاجراءات التى تتبع فى التنفيذ على العقار ولا تنصرف الى منازعة التنفيذ أو طلب

## قانون المرافعات المدنية والتجارية

### احكام عامة

**مادة ١-** تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ويستثنى من ذلك :

(١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى .

(٢) القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

(٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق <sup>(١)</sup> .

---

البطلان الذى يدفع به اثناء اتخاذ اجراءات التنفيذ اذ له كيان خاص يستقل به عن اجراءات نزع الملكية فتسرى عليه القاعدة العامة في شأن سريان قانون المرافعات من حيث الزمان ( نقض مدنى ١٩٧٧/١/٥ - المرجع السابق فقرة ٢٥٩ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن القاعدة في سريان قوانين المرافعات طبقا لما تنص عليه المادة الاولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ٦٨ هي انها تسرى على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها وذلك فيما عدا القوانين التى نصت عليها هذه المادة . وليس من بينها الاجراءات الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير ولما كان الثابت في الدعوى ان المطعون عليهما وقعا حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد الطاعن بصفته في ١٩٦٨/٤/٩ أى في ظل قانون المرافعات السابق ثم صدر قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به في ١٩٦٨/١١/١٠ فان احكامه تكون هي الواجبة التطبيق باثر فوري في هذا الخصوص . ولا محل للتحدى بان الطاعن قد اكتسب حقا بتوقيع الحجز وقت سريان القانون السابق ، ذلك لان القوانين المنظمة لاحصول الدعاوى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هي في عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع ، واذ رفعت الدعوى الحالية بصحيفة اودعت قلم الكتاب في ١٩٧٠/٦/٣٥ في ظل العمل بقانون المرافعات القائم وفصل فيها الحكم المطعون فيه طبقا لاحكام هذا القانون ومن بينها

**مادة ٢ -** كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا مالم ينص على غير ذلك .  
ولا يجرى ما يستحدث من مواعيد السقوط الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها <sup>(١)</sup> .

ما تنص عليه المادة ٣٤٣ من انه اذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبينين في المادة ٣٣٩ او قرر غير الحقيقة او اخفى الاوراق الواجب عليه ايداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من اجله وذلك بدعوى ترفع بالارضاء المعتادة ، لما كان ذلك فان النعى على الحكم بالخطا في تطبيق القانون - لان المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات السابق لم تكن تخول الحاجز رفع دعوى الالتزام مباشرة ضد المحجوز لديه - يكون على غير اساس . ( نقض مدنى ١٩٧٦/٢/١٠ موسوعتنا الذهبية الجزء ٥ فقرة ٤٧ ) وقضت محكمة النقض بانه لما كان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم المستأنف القاضى بتثبيت ملكية المطعون عليها للارض موضوع النزاع وندب خبير لمعاينة المبانى القائمة على هذه الارض وتقدير قيمتها مستحقة الازالة وتقدير مازاد في ثمن الارض وما تتكلفه ازالة هذه المبانى فان هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة كلها ولا يعتبر من الاحكام المستثناة بنص المادة ٢١٢ سالفه الذكر التى اجاز المشرع الطعن فيها على استقلال ومن ثم فان الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز . ولا يغير من هذا النظر ان الحكم المطعون فيه صدر في استئناف حكم محكمة ا.ل درجة الصادر في ظل سريان حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق التى كانت تجيز الطعن في الاحكام التى تنهى الخصومة في شق منها ذلك انه وفقا للمادة الاولى من قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع الحكم من حيث جواز الطعن فيه الى القانون السارى وقت صدوره . واذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨ بعد العمل بقانون المرافعات الحالى فانه يسرى عليه حكم المادة ٢١٢ من هذا القانون . ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢٦ - مدونتتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٦٥٢ ) .

١ - قضت محكمة النقض بان الدعوى التى فصل فيها والاجراءات التى تمت قبل العمل بقانون المرافعات الجديد لا تخضع لاحكامه ولو لم يكن الحكم الصادر فيها نهائيا .  
( نقض مدنى ١٩٧٧/١/٥ - الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٠ ق ) .

**مادة ٣ -** لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقررها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه <sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء محكمة النقض - أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء هو قيام نزاع بين أطرافها على الحق المدعى به مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة التي يقرها القانون ، ومفاد ذلك أن مجرد توافر مصلحة للمدعى في الحصول على منفعة مادية أو أدبية لا يكفى لقبول دعواه ما دامت هذه المصلحة لا تستند الى حق له يحميه القانون . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان رابطة الزوجية التي قامت بين الطاعة الأولى وبين المطعون ضده قد انقضت عواها بصدر حكم نهائى بتطليقها منه وبذلك تنقضى العلاقة التي كانت قائمة بينهما ويصير كل منهما اجنبيا عن الآخر ولا يحق لأيهما التعرض للآخر في علاقاته الزوجية المستقبلية ومن ثم لا تكون للمطعون ضده صلة في طلب ابطال زواج مطلقته المذكورة من الطاعن الثانى ، ولا يغير من ذلك ارتباط هذا الزوج به بقرابة قريبة باعتبارها ابن أخت له - وهو ما تحرمه شريعة الاقباط الانجلييين - طالما ان هذه القرابة لم تكسبه حق الولاية عليه التي لا يكون له بدونها شأن في طلب ابطال زواجه ايا كانت أوجه البطلان المدعى بها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صلة المطعون ضده في اقامتها ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٧/٢/١٩٨١ - مدونتتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٣٧١ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصام المدعى عليه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج عن هذا الاصل فإنه لا يكفى لقبوله ان يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وكان الثابت من الاوراق أن الطاعن قد اختصم المطعون ضدهما الثالث والرابع بصفتيهما ليصدر الحكم في مواجهتهما وانهما وقفا من الخصومة موقفا سلبيا ولم يبيديا أى دفاع فيها أمام قضاء الموضوع ولم يقض لهما أو عليهما بشئ وكانت أسباب الطعن لا تتعلق بهما ومن ثم لا تكون للطاعن مصلحة في اختصامهما أمام هذه المحكمة ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لهما . ( نقض مدنى ٢٦/١/١٩٨٤ - مدونتتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٣٧٧ ) .

**مادة ٤ -** اذا كان القانون الواجب التطبيق في مسائل الاحوال الشخصية يحدد للخصم ميعدا لاتخاذ صفة كان له ان يطلب تأجيل الدعوى حتى ينقضى هذا الميعاد وذلك دون اخلال بحقه في ابداء ما لديه من دقوع بعد انتهاء الاجل .

**مادة ٥ -** اذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله <sup>(١)</sup> .

**مادة ٦ -** كل اعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم او قلم الكتاب أو امر المحكمة ، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بتوجيه الاجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لاعلانها أو تنفيذها ، كل هذا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٨٢ من قانون المرافعات ، اذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن ، ومفاد ذلك أن تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب اتخاذ اجراءين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية الى جدول قضايا المحكمة وعلان المدعى عليه بهذه الجلسة وبشرط أن يتم الاعلان قبل انقضاء الاجل المحدد في النص وذلك اعمالا لنص المادة الخامسة من ذات القانون التي تنص على أنه « اذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله » ولا يتال من ذلك ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون المرافعات من اعتبار الدعوى مرفوعة بأيادع صحيفتها قلم الكتاب وما يترتب على ذلك من انقطاع مدة التقادم أو السقوط بتقديم الصحيفة الى قلم الكتاب لأن نص المادة ٦٢ وقد جاء استثناء من نص المادة الخامسة فانه يكون قاصرا على صحيفة الدعوى أو الطعن فلا يتعداه الى غيرها ويظل اثر المادة الخامسة سالفا الذكر باقيا بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم الاعلان خلاله ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان المحكمة قررت في ١٩٧٨/٤/٩ شطب الاستئناف وان الطاعن لم يعلن المطعون ضده بصحيفة التجديد الا في يوم ١٩٧٨/٦/٢١ أى بعد مضي ستين يوما من شطب الدعوى فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن قد التزم صحيح القانون مما يكون معه النعى على غير أساس ويتعين بالتالى رفض الطعن . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٣٩١ ) .

ولا يسأل المحضرون الا عن خطتهم في القيام بوظائفهم<sup>(١)</sup>.

**مادة ٧ -** لا يجوز اجراء أى اعلان أو تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحا ولا بعد الساعة الخامسة مساء ولا في أيام العطلة الرسمية ، الا في حالات الضرورة ويأذن كتابى من قاضى الامور الوقتية<sup>(٢)</sup>

**مادة ٨ -** اذا تراءى للمحضر وجه في الامتناع عن الاعلان وجب عليه عرض الامر فوراً على قاضى الامور الوقتية ليأمر بعد سماع طالب الاعلان باعلان الورقة أو بعدم إعلانها أو بما يرى ادخاله عليها من تغيير وللطالب أن يتظلم من هذا الامر إلى المحكمة الابتدائية في غرفة المشورة لتفصل نهائياً في التظلم بعد سماع المحضر والطالب .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا انعقدت الخصومة امام المحكمة واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها الا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية في مرحلة الدأولة واصدار الحكم بين يدى المحكمة لبحثها والدأولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء أى دفاع ، كما يمتنع الاستماع الى أحد منهم في غيبة الآخر ، فاذا بدا للمحكمة أن تعيد الدعوى الى المرافعة استثنائاً للسير فيها تحتتم دعوة طرف الخصومة للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانها قانونياً أو إثبات حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يفنى عن اعلان الغائب أن تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلاناً له اذ لا يجوز للمحكمة أن تقرر اغفال اجراء يوجب القانون ، وقد نصت المادة السادسة من قانون المرافعات على أن كل اعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو امر المحكمة عالم ينص القانون على خلاف ذلك ، ونصت المادة ١٩ من القانون ذاته على أن عدم مراعاة هذه الاجراءات يترتب عليه البطلان ، ولم ينص القانون على اغفال اعلان طرف الخصومة الا في صورة ما اذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما يستفاد من نص المادة ١٧٢ من قانون المرافعات . ( نقض مدنى ١٩٨١/١/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٢٢٣ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن لا يجدى الطاعن التحدى بعدم ذكر المحضر ساعة تمام الاعلان في الورقة طالما أنه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز اجرائه فيها ( نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٢ - المرجع السابق فقرة ٧٨٥ ) .



**مادة ٩ -** يجب أن تشمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ اليوم والشهر والسنة التي حصل فيها الاعلان .
- (٢) اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه وأسم من يثقله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه كذلك ان كان يعمل لغيره .
- (٣) اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها .
- (٤) اسم المعلن اليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فان لم يكن موطنه معلوما وقت الاعلان فأخر موطن كان له .
- (٥) اسم وصفة من سلمت اليه صورة الورقة وتوقيعه على الاصل بالاستلام<sup>(١)</sup> .
- (٦) توقيع المحضر على كل من الاصل والصورة<sup>(٢)</sup> .

١ - البند (٥) من المادة ٩ مستبدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المشرع أوجب في المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها ومنها صحف الدعاوى والاستئنافات على بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر الذي يباشر الاعلان وتوقيعه على كل من الاصل والصورة ولاكان الاجراء باطلا ومن المقرر أن للمعلن اليه أن يتمسك ببطلان الصورة المعلقة ولو خلا أصلها من اسباب البطلان ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن صورة اعلان المطعون ضدهما الاول والثانية بصحيفة الاستئناف قد خلت من جميع البيانات ومنها اسم المحضر وتوقيعه وكان لا يجدى الطاعة ادعاؤها مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت في الأوراق في هذا الصدد طالما أنها لا تنكر عدم وضوح البيانات بالورقة ولا يجديها الاستدلال بصورة رسمية قام بتسخيرها الموظف المختص من صورة لمصممة الاستئناف ليس في الأوراق ما يدل على انها هي نفسها صورة الاعلان المسجلة للمطعون ضدهما والتي وصفتها محكمة الاستئناف بذلك واستخلصت منها انها خالية من البيانات الجوهرية ومنها اسم المحضر وتوقيعه. ويكون نعى الطاعة مخالفة الحكم للثابت في الأوراق في هذا الصدد غير مقبول لأنه جاء عارياً من الدليل ومن المقرر انه لا يقبل نعى يغير دليل يثبت وتكون الحقيقة في شأن هذا النعى هي ما جاء في مدونات الحكم المطعون فيه من أن صورة الاعلان خلت من البيانات جميعها. ومنها توقيع المحضر

**مادة ١٠ -** تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الاحوال التي يبينها القانون .

واذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى من يقرر انه وكيله او انه يعمل في خدمته أو انه من الساكنين معه من الأزواج والاقارب والاصهار<sup>(١)</sup>.

ومن ثم يكون الاعلان وقع باطلا واذا كان ذلك وكان المقرر ان اغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على الاعلان متعلق بالنظام العام لان توقيع المحضر هو الذي يكسب الورقة صفتها الرسمية وكانت هذه الغاية لا تتحقق الا باشتغال صورة الاعلان على التوقيع ولا يسقط البطلان بالحضور ولا بالنزول عنه ولا ان يكون الخصم حضر بالجلسة ولم يتمسك به . ومن ثم فلا يجدى الطاعة قولها ان المطعون ضدما حضرا وطلبا التأجيل للاطلاع ولم يدفعوا ببطلان الاعلان وبذلك فاذا ما انتهى الحكم المطعوى فيه الى القضاء ببطلان اعلان صحيفة الاستئناف يكون قد التزم صحيح القانون محمولا على اسباب واقعية ثابتة وصحيحة وكافية لحمله ويضحي النعى عليه غير مقبول لانه في شق منه جاء عاريا عن الدليل الذي يثبت صحته ولى الشق الثاني واقع على ما تزيد به الحكم المطعون فيه ولم يكن لازما لحمل قضائه الذي يبقى بدونه قائما ومحمولا على ما يكفى لحمله ويكون النعى برعته على غير اساس متعينا رفضه . ( نقض مدنى ١٩٨٣/٦/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٢١ ) وكما قضت محكمة النقض بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى اثبت المحضر في اصل ورقة الاعلان بصورتها اسمه ووقع عليها بامضائه فانه يتحقق بذلك ما قصدت اليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من وجوب اشتغال ورقة الاعلان على اسم المحضر ولا ينال من ذلك ان يكون خطه غير واضح وضوحا كافيا في خصوص ذكر اسمه ولا ان يكون توقيعه كذلك مادام ان الطاعن لم يدع ان من قام باجراء الاعلان من غير المحضرين ، واذا تبين من مطالعة اصل اعلان صحيفة الاستئناف ان المحضر اثبت به اسمه ووقع عليه بامضائه فان النعى في هذا الخصوص يكون ولا سند له . ( نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٧٨٥ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان البطلان المتعلق بالاعلان لا شأن له بالنظام العام ، ولا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا انه اذا ترتب على بطلان الاعلان عدم علم الطاعن بالخصومة فتخلف عن الحضور امام محكمة الموضوع وتعدر عليه

**مادة ٩٩ -** إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الاصل

التمسك بالبطلان ، فإنه يجوز له ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يتمسك لأول مرة في صحيفة الطعن بالنقض ببطلان الحكم لبطلان الاعلان ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٩ من قانون المرافعات قد أوجبت ان تشتمل ورقة الاعلان على البيانات الواردة بها ومعناها اسم العلن اليه ولقبه ومهنته أو وظيفته ، كما أوجبت الفقرة الثانية من المادة ١٠ منه على المحضر اذا لم يجد الشخص المطلوب اعلانه في موطنه ان يسلم الورقة الى من يقر انه وكيله او انه يعمل في خدمته أو انه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وهو - أي المحضر - وأن جاز له - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة اعلان المطلوب اعلانه مع شخصه في أي مكان الا انه غير مكلف بالتحقق من شخصه طالما انه خاطب في موطنه الاصل . كما انه ليس مكلفا بالتحقق من صفة من تسلم الاعلان عنه مادام هذا الشخص قد خاطب في موطن المراد اعلانه فلان ذلك بالضرورة ان يكون مستلم الاعلان قد خاطب بموطن العلن اليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان اصل اعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف وكذلك اعادة اعلانه قد خليا من بيان موطنه ، وهما وأن ورد بهما انه يسكن ببلدة سنباط الا ان ذلك لا يغني عن بيان موطنه الذي يقيم به في هذه البلدة ولم يبين المحضر في أي من الورقتين أنه انتقل الى هذا الوطن أو أن من تسلم صورة الاعلان قد خاطب فيه ، فلا دليل على ان تسليم صورة الاعلان تم في موطنه ، يؤيد ذلك ما جاء بالشهادات الرسمية الصادرة من المجلس المحلي من أن المخاطب معهما لايقيمان مع الطاعن ولا تربطهما به أي صلة ومن ثم فان كلا من الاجراءين يكون قد وقع باطلا ، واذ كان الثابت كذلك من الاوراق ان الطاعن لم يحضر امام محكمة الاستئناف فلم يكن في مكنته التمسك بهذا البطلان ، فانه يجوز له التمسك في صحيفة الطعن بالنقض ببطلان الحكم المطعون فيه لايتناؤه على هذين الاجراءين الباطلين والذين لم تتعقد بهما الخصومة بين طرفيها بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . ( نقض مدنى ١٠/٥/١٩٨٤ - مدينتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٢٦ ) وقضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يدل على ان الاصل في اعلان اوراق المحضرين ان تسلم الاوراق المراد اعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يجد المحضر الشخص المراد اعلانه في موطنه جاز تسليم الاوراق الى احد اقاربه أو أصهاره بشرط أن يكون مقيما معه فاذا أغفل المحضر اثبات صفة من تسلم صورة الاعلان أو أغفل اثبات أنه من اقارب أو أصهار المطلوب اعلانه المقيمين معه فانه يترتب على ذلك بطلان الاعلان طبقا لنص المادة ١٩ من

بالاستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته الى مأمور القسم أو المركز أو العدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن اليه في دائرته حسب الاحوال<sup>(١)</sup> .

وعلى المحضر - خلال أربع وعشرين ساعة - ان يوجه الى المعلن اليه في موطنه الاصل أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه ان الصورة سلمت الى جهة الادارة<sup>(٢)</sup> .

قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان يبين من الصورة الرسمية لاصل صحيفة الاستئناف التي قدمها الطاعن أن المحضر أثبت فيها انتقاله الى محل اقامة الطاعن ولم يجده لاعلانه بها فأعلنه بصورتها مخاطبا ابن عمه ، دون أن يثبت انه مقيم مع الطاعن وكان يبين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات الاستئناف أن الطاعن لم يمثل فيها امام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بدفاعه الى ان صدر الحكم المطعون فيه فان هذا الحكم يكون معيبا بالبطالان لصدوره بناء على اجراءات باطلة . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٢٨ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٢٣٦ ) وقضت محكمة النقض بأنه وان كان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يشترط لصحة الاعلان عند تسليم الصورة الى واحد ممن عدتهم المادة المشار اليها في موطن المعلن اليه ان يثبت المحضر في ورقة الاعلان عدم وجود المعلن اليه ، بيد ان بطلان صحف الدعاوى وأوراق التكليف بالمضور الناشء عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة التي دعى اليها بورقة الاعلان الباطلة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١١٤ مرافعات ، ولما كان المقرر قانونا ان تلحق الصحة الاجراء الباطل بما مؤداه ان زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره . فان لازم ذلك أن حضور المستأنف عليه في الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بمقتضى اعلان باطل لعبق فيه بناء على هذا الاعلان يزول البطلان الذي لحقه فيعتبر صحيحا من وقت حصوله مانعا من الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا أجرى خلال ثلاث اشهر من تاريخ تقديم صحيفة الى قلم الكتاب ولو وقع الحضور بعد انقضاء هذا الميعاد ( نقض مدنى ١٩٨١/١١/١٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٥٠٦ ) .

١ - الفقرة الاولى من المادة ١١ مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

٢ - الفقرة الثانية من المادة ١١ مستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ .

ويجب على المحضر ان يبين ذلك كله في حينه في اصل الاعلان وصورته ، ويعتبر الاعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة الي من سلمت اليه قانوناً (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١١ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ على انه « يجب على المحضر خلال اربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة الى غير شخص المعلن اليه ان يوجه اليه في موطنه الاصل او المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت اليه الصورة » وفي فقرتها الثالثة على انه « يجب على المحضر ان يبين ذلك كله في حينه في اصل الاعلان وصورته .. » والنص في المادة ١٩ من قانون المرافعات على ترتيب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المادة ١١ منه يدل على أن المشرع اراد من المحضر أن يثبت الخطوات التي يتخذها في اتمام الاعلان لضمان وصول ورقته الى المعلن اليه او وصول الاخطار بمكان وجودها ان لم تصل اليه وحتى يكون في ذلك رقابة على المحضر فيما يبشره من اعمال يترتب على اتمامها آثار قانونية ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحضر اكتفى في ورقة اعلان المطعون عليه الاول بتحرير عبارة « اخطر ٢ / ٤ / ٨٢ » وهى عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن اليه في موطنه الاصل او المختار يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت لجهة الادارة ، كما لا تفيد ان الاخطار تم بطريق الموصى عليه أى المسجل - ولا يغير من ذلك القول بأنه ثبت من الشهادة الصادرة من قلم المحضرين ان الاخطار قد أرسل اليه بكتاب مسجل ذلك انه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة النقص الموجود بورقة الاعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها ، واذا التزم الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر واقام قضاؤه باعتبار الدعوى كأن لم تكن على سند من القول بأن المطعون عليه الاول لم يعلن اعلاناً صحيحاً بصحتها في الميعاد المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٨ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٥١٥ ) وقضت محكمة النقض بأن ما ينص به الطاعن من بطلان الاعلان لعدم بيان اسم وصفة من سلمت اليه صورة الاعلان من رجال الادارة مردود بأنه لا ينال من صحة الاعلان عدم ذكر هذا البيان لأن المشرع قد دل بما نوه عنه في المادة ١١ من قانون المرافعات من الاكتفاء بإخبار المعلن اليه بتسليم الصورة لجهة الادارة ، على أنه يعتد في صحته في هذه الحالة بوصوله لجهة الادارة دون ما نظر الى اسم مستلم صورته أو صفته من رجال الادارة ، واذا كان الثابت بمطالعة اصل ورقة الاعلان ان المحضر وجه اعلان المستأنف عليه - الطاعن بالصحيفة في موطنه المبين بها وذلك بتاريخ ١٩٧٢/٧/٨ فلم يتم الاعلان لعدم وجوده

**مادة ١٢ -** اذا اوجب القانون على الخصم تعيين موطن مختار فلم يفعل أو كان بيانه ناقصا أو غير صحيح جاز اعلانه في قلم الكتاب بجميع الاوراق التي كان يصح اعلانه بها في الموطن المختار .

وإذا ألقى الخصم موطنه الاصل أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه . وتسلم الصورة عند الاقتضاء الى جهة الادارة طبقا للمادة السابقة (١) .

أو وجود من يستلم عنه « وأثبت المحضر ذلك في اصل الاعلان ثم أنقل الى قسم شرطة الانبكية في ذات اليوم وأجرى الاعلان مع « الضابط المنوب » بالقسم الذي وقع باستلام الصورة ، وأثبت المحضر في اصل الاعلان اخطار الملن اليه - الطاعن - بخطاب مسجل في اليوم التالي في ١٩٧٣/٧/٩ ومن ثم فإن اعلان الصحيفة على هذا النحو يكون متفقا وصحيح القانون . لما كان ذلك فإن النعي ببطلان الحكم المطعون فيه أو باعتباره الاستئناف كان لم يكن على سند من بطلان اعلان صحيفة الاستئناف . يكون على غير اساس . ( نقض مدني ١٩٨١/٣/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٠١ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه تنص المادة ٤٣ من القانون المدني على انه : « ١ - يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين ٣٠٠٠٠٠٠ - والموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الموطن بالنسبة الى كل ما يتعلق بهذا العمل » ، وتنص المادة ١٠ من قانون المرافعات على انه « تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الاحوال التي يبينها القانون » ، لما كان ذلك وكان قول الطاعن بان اقامته في الخارج تعد بمثابة اتفاق ضمني على تغيير الموطن المختار المتفق عليه بعقد الايجار مردود بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات من انه « اذا ألقى الخصم موطنه الاصل أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه » ، وبما جرى به قضاء هذه المحكمة من انه اذا كانت المادة ٤٣ من القانون المدني تشترط الكتابة لاثبات الموطن المختار ، فإن أى تغيير لهذا الموطن ينبغي الانصاح عنه بالكتابة والا صح الاعلان في ذلك الموطن ولو ثبت تغييره فعلا وعلم طالب الاعلان بذلك ، لما كان ما تقدم ، فإن النعي يكون على غير اساس . ( نقض مدني ١٩٨٠/٣/٢٩ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٢٤٣ ) وقضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١٢/٢ من قانون المرافعات انه اذا ألقى الخصم موطنه الاصل وعين موطن آخر لاعلانه فيه وأخطر خصمه بذلك ، فإنه لا يصح اعلانه من بعد إلا في هذا

**مادة ١٣ -** فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتى :

- (١) ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالاقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .
- (٢) ما يتعلق بالاشخاص العامة يسلم للنائب عنها قانونا أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالاقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .
- (٣) ما يتعلق بالشركات التجارية يسلم في مركز ادارة الشركة ل احد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم فان لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه .
- (٤) ما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الاشخاص الاعتبارية يسلم بمركز ادارتها للنائب عنها بمقتضى عقد انشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقامه فاذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو في موطنه .
- (٥) ما يتعلق بالشركات الاجنبية التى لها فروع أو وكيل في الجمهورية العربية المتحدة تسلم الى هذا الفرع أو الوكيل .
- (٦) ما يتعلق بافراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يسلم بوساطة النيابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة .
- (٧) ما يتعلق بالسجونين يسلم لمأمور السجن .
- (٨) ما يتعلق ببحارة السفن التجارية أو بالعاملين فيها يسلم للربان .
- (٩) ما يتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ، ويجوز أيضاً في هذه الحالة ويشترط المعامل بالمثل تسليم

الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التى يقع بها موطن المراد اعلانه كى تتولى توصيلها اليه .

(١٠) اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم يجب ان تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج وتسلم صورتها للنياية .

وفى جميع الحالات اذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه أو امتنع المراد اعلانه أو من يفوب عنه عن التوقيع على اصلها بالاستلام أو عن استلام الصورة اثبت المحضر ذلك فى حينه فى الاصل والصورة وسلم الصورة للنياية العامة (١)(٢)

الموطن ، لما كان ذلك وكان الين من الاوراق ان وكيل الطاعن الاول وجه انذارا للمطعون ضده بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٧ - وقبل رفع الاستئناف يخطر فيه بأن موطنه فى القاهرة هو المعلول عليه فى الاعلان وليس شقة النزاع بالاسكندرية واصبح على وجه لا يحتمل الشك بأن يتم اعلانه فى هذا الوطن ، واذ اغفل المطعون ضده ما تضمنه هذا الانذار وأعلن الطاعن الاول بصحيفة الاستئناف واعاد اعلانه بها على شقة النزاع بالاسكندرية فان هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا ، واذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن الاول لم يحضر طيلة تردد الدعوى امام محكمة الاستئناف فتعذر عليه التمسك بهذا البطلان امامها وكان مؤدى ما تقدم ان الخصومة لم تنعقد فان الحكم يكون منعذما بما يوجب نقضه . ( نقض مدنى ١٨/٢/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفرة ٥١٤ ) .

١ - الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة ١٣/٥ من قانون المرافعات على انه فيما يتعلق بالشركات الاجنبية التى لها فرع أو وكيل فى جمهورية مصر العربية تسلم صور الاعلان الى هذا الفرع أو الوكيل يدل على أن مقر وكيل الشركة الاجنبية التى تباشر نشاطا فى مصر يعتبر موطنها لهذه الشركة تسلم اليها الاعلانات فيه ، الا ان ذلك مشروط بأن يكون الاعلان موجها من غير الوكيل ، اما اذا كان الاعلان موجها من الوكيل الى الشركة الاجنبية الموكلة فانه يتعين اعلانها فى موطنها الاصل احتراماً لقاعدة المواجهة بين



**مادة ١٤ -** تحكم المحكمة بغرامة لا تقل عن خمسة جنيئات ولا تجاوز عشرين جنيئاً على طالب الاعلان اذا تعمد ذكر موطن غير صحيح للمعلن اليه بقصد عدم وصول الاعلان اليه :

الخصوم التي تعد من أهم تطبيقات مبدأ احترام حقوق الدفاع وما تقتضيه من ضرورة اعلام الخصم بما يتخذ ضده من اعمال اجرائية وفقاً للشكل الذي يقرره القانون تمكناً له من الدفاع عن مصالحه ( نقض مدني ١٩٨١/٦/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٠٥ ) وقضت محكمة النقض ان المادة ١٣/٦ من قانون المرافعات اذ تنص على انه فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يسلم الاعلان بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، فقد افادت بذلك أن اعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة صورة الاعلان ويكون تسليم هذه الصورة لها بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم مثلها مثل المحضر ولما كان الثابت بالاوراق ان صورة اعلان المطعون ضده الرابع بصحيفة الاستئناف سلمت لنيابة المنصورة الكلية والتي سلمته بدورها للادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، وكان استلام هذه الادارة لها قبل انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ ايداع تلك الصحيفة بقلم كتاب محكمة الاستئناف في ١٩٧٢/١١/٢٦ فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه باعتبار الاستئناف كان لم يكن تأسيساً على عدم تمام اعلان المطعون ضده الرابع بصحيفته خلال الميعاد المنصوص عليه بالادة ٧٠ من قانون المرافعات يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ( نقض مدني ١٩٨٠/٣/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٠٩٢ ) وقضت محكمة النقض بأن مناط الاستثناء المنصوص عليه في البند السادس من المادة ١٣ من قانون المرافعات الذي يوجب تسليم صورة الاعلانات بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية للقوات المسلحة هو أن يكون المعلن اليه من افراد هذه القوات فعلاً وقت تنفيذ الإعلان لما كان ذلك ، وكانت الصورة العرفية التي لم يقدم أصلها لحايلتها عليه لا حجية لها . وكان مجرد ورود رقم بطاقة عسكرية قرين توقيع الطاعن الثاني على محرر عقد البيع موضوع الدعوى لا ينهض دليلاً على قيام صفة عسكرية له وقت اعلانه بصحيفة الدعوى في موطنه . فمن ثم يكون الدفع ببطالان هذا الاعلان المؤسس على مخالفة الطريق المحدد قانوناً لاعلان افراد القوات المسلحة ، مفتقراً الى الدليل ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب في قضائه برفضه ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير اساس . ( نقض مدني ١٩٨٤/٢/٩ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٢٣ ) وقضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات على أنه « اذا

**مادة ١٥ -** اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد . اما اذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد . وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء .

واذا كان الميعاد مقدرا بالساعات كان حساب الساعة التي يبدأ منها والساعة التي ينقضى بها على الوجه المتقدم .

وتحسب المواعيد المعينة بالشهر أو بالسنة بالتقويم الشمسي ما لم ينص القانون على غير ذلك <sup>(١)</sup> .

كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتمل الورقة على اخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسلم صورتها للنيابة ، يدل على أنه يجب أن تشتمل ورقة الاعلان على آخر موطن معلوم للمطلوب اعلانه ، والا كان الاعلان باطلا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن المطعون ضده الاول قد بين آخر موطن يعلمه في مصر للطاعة ، وهو العين موضوع الدعاى بما يصح معه اعلانها للنيابة ، فانه يكون متفقاً وصحيح القانون ( نقض مدنى ١٦/٤/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٢٤٥ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ١٥/١ من قانون المرافعات قد قضت على أنه ( اذا عين القانون للحضور أو حصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد .. ) وقضت المادة ١٨ من ذات القانون على أنه ( اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها ) ، وكان ميعاد استئناف الحكم المطعون فيه اربعين يوما طبقا لنص المادة ٢٢٧ / ١ من قانون المرافعات تبدا طبقا لنص المادة ١٢٢/١ من ذات القانون من تاريخ صدوره . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨ فان سريان مدة الاربعين يوما المحددة للطعن عليه بالاستئناف تبدا من اليوم التالى لصدوره عملا بالمادة ١٥ السالفة الذكر وتنتهى يوم ١/٢٦/١٩٧٩ . واذ صادف اليوم الأخير عطلة رسمية ( يوم جمعة ) فإن الميعاد يمتد الى اليوم التالى وهو يوم

**مادة ١٦** - إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه ، وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو متراً يزداد له يوم على الميعاد . ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام . ويكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوماً بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود (١) .

١٩٧٩/١/٢٧ عملاً بالمادة ١٨ السالفة الذكر ، وفيه أودع الطاعن صحيفة الاستئناف قلم كتاب المحكمة الاستئنافية ومن ثم يكون الاستئناف مرفوعاً في الميعاد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٢٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٣٠٨ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ١٦ من قانون المرافعات توجب إضافة ميعاد مسافة - على الأساس المبين بها - إلى الميعاد المعين في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه ، ومن ثم يجب أن يضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد المسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف . وإذ كان من شأن إضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد الأصل للاستئناف أن يتكون من مجموعهما ميعاد واحد هو ميعاد الطعن في الحكم بطريق الاستئناف ، وكانت المواعيد المحددة في القانون للطعن في الأحكام هي من النظام العام ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن موطن الطاعن يقع بمستعمرة الجزائر مركز بلفاس ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف استناداً إلى أنه رفع بعد انقضاء أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم المستأنف ، ولم تعرض في حكمها لبحث ما إذا كانت المسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة استئناف المنصورة توجب إضافة ميعاد مسافة باعتباره جزءاً من ميعاد الاستئناف ، فإن اغفال بحث هذه المسألة يكون قصوراً في الحكم يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٢/١٩ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١٠٩٢ ) وقضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات أنه إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء ما فإنه يضاف إلى الميعاد الأصلي ميعاد مسافة بين المكان الذي يجب انتقال الشخص - أو ممثله - منه والمكان الذي يجب عليه الحضور فيه أو القيام فيه بعمل إجرائي ما خلال هذا الميعاد ، ويجب

**مادة ١٧ -** ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج ستون يوماً .

ويجوز بأمر من قاضي الأمور الوقفية انقاص هذا الميعاد تبعاً لسهولة المواصلات وظروف الاستعجال ويعلن هذا الأمر مع الورقة .

لاضافة ميعاد مسافة لمن يكون موطنه في مصر ان تكون المسافة السالف ذكرها خمسون كيلو متراً على الأقل بحيث يضاف يوم واحد عنها كما يزداد يوم على ما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو متراً على الا يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام ( نقض مدنى ١٩٨٠/٥/١٩ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٠٩٥ ) كما قضت محكمة النقض بأن ميعاد المسافة بالنسبة لمن يكون موطنه في مناطق الحدود خمسة عشر يوماً بصرف النظر عن بعد هذا الموطن بالكيلو مترات ، واذ خلت نصوص قانون المرافعات من بيان المقصود بمناطق الحدود في نطاق تطبيقه فإنه يتعين الاستهداء بقواعد القانون الدولى والحكمة التى تفيهاها المشرع من اضافة ميعاد المسافة وتفاوت مدده ، وعلى دئى ذلك تكون مناطق الحدود هى المناطق النائية التى تقع بالقرب من الحدود السياسية بين جمهورية مصر العربية والدول المجاورة لها ولا تربطها بالمدن الرئيسية بالجمهورية وسائل مواصلات منتظمة لما كان ذلك وكانت مدينة مرسى مطروح - التى يقيم بها الطاعن - هى عاصمة محافظة مطروح وتربطها بباقى المدن الرئيسية مواصلات منتظمة فإنها لا تعتبر من مناطق الحدود فلا يحق للطاعن سوى الاستفادة من ميعاد المسافة المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١٦ من قانون المرافعات . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٥/١٩ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٠٩٤ ) وقضت محكمة النقض بأن من المقرر أن لكل سفينة تباشر نشاطاً تجارياً وكيلاً ملاحياً ينوب عن مالكها - سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في جمهورية مصر العربية ويمثله في الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ويعتبر مقر هذه الشركة موطناً لمالك السفينة تسلم اليه فيه الاعلانات وتحسب منه مواعيد المسافة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك . وكان البين من الاوراق ان الشركة الطاعنة شركة ملاحية أجنبية تباشر بواسطة سفنها نشاطاً تجارياً في جمهورية مصر العربية وتتولى شركة القناة للتوكيلات الملاحية أعمال التوكيل الملاحى عنها في كل ما يتعلق بهذا النشاط فمن ثم يعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لها في مصر ، واذ اختصت تلك الشركة في هذا النزاع في مواجهة وكيلها البحرى المذكور أمام محكمة أول درجة ثم أمام محكمة الاستئناف ، فإن ميعاد المسافة الواجب اضافته الى ميعاد الطعن بالنقض الذى اقامته الطاعنة يحسب من موطنها في مصر . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٤ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١١٣١ ) .

ولا يعمل بهذا الميعاد في حق من يعلن لشخصه في الجمهورية اثناء وجوده بها انما يجوز لقاضي الامور الوقتية او للمحكمة عند نظر الدعوى ان تأمر بمد المواعيد العادية او باعتبارها ممتدة على الا يجاوز في الحالين الميعاد الذي كان يستحقه لو اعلن في موطنه في الخارج .

**مادة ١٨ -** اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها (١) .

**مادة ١٩ -** يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ (٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر وفقا للمادة ١٨ من قانون المرافعات انه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الميعاد الى اول يوم عمل بعدها بما مفاده انه اذا وقعت العطلة - مهما استطلت - خلال الميعاد ولم يكن اليوم الاخير فيه يوم عطلة فان الميعاد لا يمتد اما اذا وقعت الايام الاخيرة من الميعاد في ايام عطلة فلا يمتد الميعاد الا ليوم واحد هو اليوم التالي للعطلة - واذ كان ما تقدم وكان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا يوم ١٢/٦/١٩٨٠ فان ميعاد الطعن فيه يبدأ سريانه من يوم صدوره وينتهي يوم الجمعة ١٥/٨/١٩٨٠ وذلك بعد اضافة ميعاد المسافة وقدره اربعة ايام نظرا لاقامة الطاعنين بالاسكندرية وتقريرهما بالطعن بمقر المحكمة بالقاهرة واذ صادف آخر الميعاد يوم جمعة وهو عطلة رسمية فان الميعاد يمتد الى يوم السبت الموافق ١٦/٨/١٩٨٠ - ولما كان التقرير بالطعن قد حصل في ١٩/٨/١٩٨٠ فانه يكون بعد الميعاد المحدد قانونا - ولا يغير من ذلك ان صادفت الفترة من ١١/٨/١٩٨٠ حتى ١٤/٨/١٩٨٠ عطلة رسمية بمناسبة عيد الفطر المبارك اذ طالما ان هذه العطلة قد وقعت خلال الميعاد الاضلي الذي اتحد مع ميعاد المسافة فان ميعاد الطعن لا يمتد بسببها . ولما تقدم يتعين على المحكمة ان تقضى ومن تلقاء نفسها بتقديم قبول الطعن . (نقض مدني ٢٧/٣/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٣٤٢)

٢ - قضت محكمة النقض بأنه اذا انعقدت الخصومة أمام المحكمة واستولى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها الا بالقر الذي تضرع به المحكمة وتصبح القضية في مرحلة المداولة واصدار الحكم بين يدي المحكمة لبثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء أي دفاع ، كما يمتنع

**مادة ٢٠.** - يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شاب عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الإجراء .  
ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء (١) .

الاستماع الى أحد متهم في غيبة الآخر ، فإذا بدا للمحكمة أن تعيد الدعوى الى المرافعة استثناءا للسير فيها تحتم دعوة طرف الخصومة للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانها قانونا أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يغنى عن اعلان الغائب أن تقر المحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلانا له إذ لا يجوز للمحكمة أن تقر اغفال اجراء يجبه القانون ، وقد نصت المادة السادسة من قانون المرافعات على أن كل اعلان أو تنفيذ يكون بوساطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، ونصت المادة ١٩ من القانون ذاته على أن عدم مراعاة هذه الاجراءات يترتب عليه البطلان ، ولم ينص القانون على اغفال اعلان طرف الخصومة الا في صورة ما اذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما يستفاد من نص المادة ١٧٢ من قانون المرافعات . ( نقض مدني ١٩٨١/١/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٢٢٣ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ٢٠ من قانون المرافعات ان الاجراء لا يكون باطلا الا اذا نص القانون صراحة على بطلانه ، وبذلك بات البطلان في مفهوم هذا القانون قاصرا على البطلان المنصوص عليه صراحة بلفظه . لما كان ذلك ، وكانت المواد ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ من القانون المدني لا تنص على البطلان فيما يثيره الطاعنون وكان الحكم الابتدائي قد التزم هذا النظر في قضائه برفض الدفع ببطلان اعلان الرغبة وايده في ذلك الحكم المطعون فيه وأحال على أسبابه فان هذا الشق من النعي يكون على غير أساس . ( نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٢٩ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٧٩٥ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ١٩ من قانون المرافعات تنص على أنه يقترب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ألا أن المشرع قد نص في المادة ٢٠ منه على انه « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شاب عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الاجراء ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » وهو ما يدل على أن المشرع قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة في الخصومة فإذا ثبت تحقيق الغاية التي يرعى القانون الى تحقيقها من توافر الشكل أو البيان فإنه لا يحكم بالبطلان . ولما كان من المقرر انه متى خلت الصورة من بيان أوجه القانون وقع الاعلان

باطلا بشرط أن يكون العيب في البيان مؤثرا ، وكانت الغاية من بيان تاريخ الاعلان والساعة التي حصل فيها معرفة الوقت الذي تم فيه بحيث يترتب عليه اثاره التي رتبها القانون عليه متى تم في ساعة يجوز اجرائه خلالها ، والغاية من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها التحقق من اجرائه بوساطة الشخص الذي ناطه القانون باجرائه ، وأوجب القانون بيان اسم وصفة من سلمت اليه الورقة وتوقيعه على الاصل بالاستلام حتى يمكن التحقق من ان من سلمت اليه الصورة هو ممن أجاز القانون تسليمها اليه ، والغاية من توقيع المحضر هو اسباغ الرسمية على الورقة . لما كان ذلك وكان يبين من أصل ورقة اعلان صحيفة الاستئناف المدوعة ملف الطعن انها اعلنت في خلال الثلاثة اشهر التالية لايداعها قلم الكتاب وقد اشتملت على كافة البيانات المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون المرافعات ، ولم يدع الطاعنون ان الاعلان قد تم في تاريخ مغاير للتاريخ الذي أثبت فيها أو أن من تسلم الاعلان ليس هو المخاطب معه على النحو المنبث بأصل الصحيفة ، أو ان من قام بالاعلان من غير المحضرين وبذلك يتحقق ما قصدت اليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من هذه البيانات ويكون الدفع ببطلان الاعلان لخلو الصورة المعلقة منها وما يترتب عليه من اعتبار الاستئناف كان لم يكن على غير أساس ، ومن ثم يكون النفي في غير محله . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٥٢٤ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ١٥١/٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على انه « على الخبير ان يخبر الخصوم بايداع تقريره ومحاضر أعماله قلم كتاب المحكمة في الاربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل ، وكانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء ، ولا يحكم بالبطلان اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » ومفاد ذلك ان العبرة في الحكم بالبطلان هو بتحقيق الغاية من الاجراء المعيب أو عدم تحققها وكانت الغاية من اخطار الخصم بايداع تقرير الخبير اطلاله عليه لايداع دفاعه بشأنه . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن قد أطلع على تقرير الخبير المودع أمام محكمة أول درجة وأبدى دفاعه بشأنه بصحيفة الاستئناف . ومن ثم فقد تحققت الغاية التي كان يبتغيها المشرع من اخطاره بايداع التقرير فلا محل للنفي عليه بالبطلان . ( نقض مدنى ١٩٨١/٥/٣٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٨٠١ ) وقضت محكمة النقض بأنه لا محل لتحدى الطاعنة من أن الغاية قد تحققت من حضور محامى المطعون ضده بجلستى ١٩٧٣/١٠/٢ ، ١٩٧٣/١١/١٢ عملا بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ذلك ان اعتبار الدعوى كان لم تكن هو جزاء نص عليه الشارع لعدم اعلان الخصم بصحيفة تعجيل السير في الدعوى بعد

**مادة ٢١ -** لا يجوز ان يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان لمصلحته .  
ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه . وذلك كله فيما عدا  
الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام <sup>(١)</sup> .

شطبها خلال سنتين يوما من تاريخ التقرير بالشطب مادام حق التمسك بالدفع لم يسقط  
بالكلام في موضوع الدعوى عند نظرها بعد التجديد ، وبمجرد قوات هذا الميعاد دون  
اتخاذ هذا الاجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه باعتبار أن حكمة المشرع من هذا  
الجزء هي تقصير المدعى في موالاة السير في الدعوى وحثه على متابعة اجراءاتها حتى  
لا تتراكم الدعاوى أمام المحاكم ( نقض مدنى ١٩/١١/١٩٨٦ - مدونتنا الذهبية العدد  
الاول فقرة ٨٠٢ ) وقضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات  
على ان « لا يجوز للمحكمة اثناء المداولة ان تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور  
خصومه ، أو أن تقبل اوراقا من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها والا كان  
العمل باطلا » والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من ذات القانون على ان « ولا يحكم  
البطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » يدل على أن الشارع رأى  
حماية لحق الدفاع منع المحاكم من الاستماع اثناء المداولة لأحد الخصوم أو وكيله في  
غيبة خصمه ومن قبول مستندات أو مذكرات من أحدهم دون اطلاع الخصم الآخر عليها  
ورتب على مخالفة ذلك البطلان وإذا ثبت تحقق الغاية التي قصد الشارع الى تحقيقها من  
خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فإن من التمسك بالشكليات  
القضاء بالبطلان فإذا كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٢٨/١٠/١٩٧٦  
المودعة من الطاعة أن طرق الخصومة حضرا بتلك الجلسة وقدم كل منهما مذكرة  
بدفاعه سلمت صورتها للآخر وتضمنت مذكرة المطعون ضده - المودعة صورة رسمية  
منها بملف الطعن - الاشارة الى حقوى الشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات  
الاجتماعية بعدم وجود مستحقات على المطعون ضده قبل الهيئة والتي قدمها بتاريخ  
٢٥/١٠/١٩٧٦ والمعلاه تحت رقم ١٥ دوسيه لا وكان مفاد ذلك ان الطاعة قد احيطت  
علما بايداع هذا المستند ، واتيت لها فرصة الرد على مانجاء بمذكرة المطعون ضده في  
خصوصه وذلك بتصريح من المحكمة بتقديم المذكرات خلال اسبوع من حيز الدعوى  
للحكم لجلسة ٣٠/١١/١٩٧٦ وقد كان في مكنة الطاعة ان تتقدم بما يعن لها من دفاع  
وبذلك تحققت الغاية التي قصدها الشارع باطلاع الخصم عن ما يقدمه خصمه من  
دفاع فلا بطلان . ( نقض مدنى ٢٦/١/١٩٨٦ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة  
١٢٨٣ )

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا كان عدم جواز التمسك ببطلان الاجراء من الخصم الذى



**مادة ٣٣ -** يزول البطلان اذا نزل عته من شرع لمصلحته صراحة او ضمنا وذلك فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام <sup>(١)</sup> .

تسبب فيه وفقا لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات قاصرا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على حالة بطلان الاجراء غير المتعلق بالنظام العام ، اما اذا كان بطلان الاجراء متعلقا بالنظام العام ، او كان الاجراء معدوما ، فانه لا يترتب اثر ويجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام اثره فى جميع الاحوال . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان صحيفة الاستئناف لم تعلن للمطعون ضده الاول منذ ايداعها قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧١/٧/١ وحتى دفع الحاضر عنه بجلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ باعتبار الاستئناف كان لم يكن ، فان اعلانه يكون معدوما ، ويجوز له التمسك بهذا الانعدام واثره ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعى عليه فى هذا الشأن يكون على غير اساس . ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٣٧٨ ) وقضت ايضا بانه من المقرر ان اعلان الوراق القضائية فى النيابة بدلا من اعلانها لشخص المراد اعلانه او فى موطنه وان كان لا يصح اللجوء اليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل اقامة المعلن اليه ، الا ان بطلان الاعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز ان يتمسك به الا من شرع هذا البطلان لمصلحته ، ذلك ان بطلان الخصومة لعدم اعلان احد الخصوم اعلانا صحيحا هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل اعلانه الدفع به ولو كان له مصلحة فى ذلك او كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ( نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/٩ - الطعنان ٥٠٥ و ٥٤٩ لسنة ٤٨ ق ) . وقضت محكمة النقض بان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات - وعلى ما افصحته منه المذكرة الايضاحية - ان البطلان لا يجوز ان يتمسك به من تسبب فيه ، ويستوى ان يكون من تسبب فى البطلان هو الخصم نفسه او شخص آخر يعمل باسمه كما انه لا يشترط ان يكون قد صدر من الخصم غش او خطأ ، بل تكفى مجرد الواقعة التى تؤكد نسبة البطلان الى الخصم او من يعمل باسمه .. ( نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٣١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٦١٩ ) .

١ - قضت محكمة النقض بان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان النزول الضمنى عن الحق المسقط له يجب ان يكون بقول او عمل او اجراء دال بذاته على ترك الحق دلالة لا تحتمل الشك ( نقض مدنى ١٩٦٨/١١/٢٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ١٤٥٧ ) .

**مادة ٢٣ -** يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء ، فاذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر في القانون حددت المحكمة ميعادا مناسباً لتصحيحه ولا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تصحيحه .<sup>(١)</sup>

**مادة ٢٤ -** اذا كان الاجراء باطلا وتوفرت فيه عناصر اجراء اخر فانه يكون صحيحا باعتباره الاجراء الذي توفرت عناصره .  
واذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده هو الذي يبطل .  
ولا يترتب على بطلان الاجراء بطلان الاجراءات السابقة عليه او الاجراءات اللاحقة اذا لم تكن مبنية عليه .<sup>(٢)</sup>

**مادة ٢٥ -** يجب أن يحضر مع القاضي في الجلسات وفي جميع اجراءات الاثبات كاتب يحضر المحضر ويوقعه مع القاضي والا كان العمل باطلا .<sup>(٣)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان مفاد المادة ٧٢٥ من القانون المدني أنه يجوز للحارس أن يجري أعمال التصرف برفض ذوي الشأن ، فإن تدخل المستحقين في الوقف منضمين الى الحارس القضائي على الوقف في طلباته في دعوى تثبيت الملكية التي اقامها بصفته من شأنه أن يزيل العيب الذي شاب تمثيله لهم وبزواله تصبح اجراءات النقاضي صحيحة ومنتهجة لاثارها في حق الخصوم (نقض مدني ١٩٦٨/١١/٢٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ هـ ١٤٠٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه اذا تنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات على أنه « اذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده هو الذي يبطل » فهي تنظم انتقاص العمل الباطل بحيث اذا كان الشق من الاجراء غير معيب فانه يمكن أن يبقى صحيحا رغم تعيب الآخر ولا يريد هذا الانتقاص الا على العمل الاجرائي المركب من اجزاء قابلة للتجزئة او الانقسام دون العمل الاجرائي البسيط وغير القابل للتجزئة او الانقسام فتعيب شق من العمل الاجرائي من هذا النوع الاخير يؤدي الى بطلان العمل الاجرائي كله . ( نقض مدني ١٩٧٧/٥/١٧ السنة ٢٨ ص ١٢٢٣ ) وقضت محكمة النقض بأن العبرة في تكييف الاجراء هو بحقيقة وضعه القانوني واستيفائه للاوضاع والشروط التي يحددها القانون لا بما يسبغه عليه الخصوم او قلم الكتاب من اوصاف . ( نقض مدني ١٩٧٥/١٢/٢٢ - السنة ٢٦ هـ ١٤٤٦ ) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن ما ينص به الطاعن من البطلان لأن رئيس الدائرة لم يوقع على

**مادة ٢٦ -** لا يجوز للمحضرين ، ولا للكتبة ولا لغيرهم من أعوان القضاء أن يباشروا عملاً يدخل في حدود وظائفهم في الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم للدرجة الرابعة والا كان هذا العمل باطلاً<sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٧ -** قاضى الامور الوقتية في المحكمة الابتدائية هو رئيسها أو من يقوم مقامه أو من يندب لذلك من قضاتها وفي محكمة المواد الجزئية هو قاضيتها .

---

محضر جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ ، مردود بأن القانون لم ينص على البطلان جزاء لعدم التوقيع ولم يبين الطاعن وجه مصلحته في التمسك به ومن ثم يكون النعى على غير أساس . ( نقض مدنى ١٩٧٠/٤/٣٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ ص ٧٦٣ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت من محاضر جلسات الدعوى امام المحكمة الابتدائية أنه بعد أن قرر كاتب الجلسة أن ابن عم المدعى - الطاعن ضده - وافق الحاضر عن الطاعن الثانى على حضور هذا الكاتب بالجلسة كما قرر الحاضر مع الطاعن الثالث عدم اعتراضه على ذلك ، وكذلك فإنه لم يثبت أن باقى الطاعنين - الذين قدموا مذكرة بدفاعهم في الدعوى - قد اعترضوا على أن يباشر هذا الكاتب عمله في الدعوى ، لما كان ما تقدم فإن الطاعنين يكونون قد نزلوا عن حلقهم في التمسك ببطلان اجراءات نظر الدعوى امام المحكمة الابتدائية لهذا السبب ، مما لا يجيز لهم العودة الى التمسك به في الاستئناف . ( نقض مدنى ١٩٧٤/٤/٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ٦٥٨ ) .

## الكتاب الاول التداعى امام المحاكم

### الباب الاول

#### الاختصاص

#### الفصل الاول

#### الاختصاص الدولى للمحاكم

**مادة ٢٨ -** تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على المصرى ولو لم يكن له موطن أو محل اقامة فى الجمهورية وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الخارج .

**مادة ٢٩ -** تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى له موطن أو محل اقامة فى الجمهورية وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الخارج .

**مادة ٣٠ -** تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو محل اقامة فى الجمهورية وذلك فى الاحوال الاتية :

(١) اذا كان له فى الجمهورية موطن مختار .

(٢) اذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فى الجمهورية أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها أو كانت متعلقة بافلاس اشهر فيها .

(٣) اذا كانت الدعوى معارضة فى عقد زواج وكان العقد يراد ابرامه لدى موثق مصرى .

(٤) اذا كانت الدعوى متعلقة بطلب فسخ الزواج أو بالتطليق أو بالانفصال وكانت مرفوعة من زوجة فقدت جنسية الجمهورية بالزواج متى كان لها موطن فى الجمهورية أو كانت الدعوى مرفوعة من زوجة لها موطن فى الجمهورية على زوجها الذى كان له موطن فيها متى كان الزوج قد هجر

زوجته وجعل موطنه في الخارج بعد قيام سبب الفسخ أو التطليق أو الانفصال أو كان قد أبعد عن الجمهورية .

(٥) إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب نفقة للام أو للزوجة متى كان لهما موطن في الجمهورية أو للصغير المقيم فيها .

(٦) إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير يقيم في الجمهورية. أو يسلبه الولاية على نفسه أو الحد منها أو وقفها أو استردادها .

(٧) إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية وكان المدعى وطنيا أو كان أجنبيا له موطن في الجمهورية ، وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه موطن معروف في الخارج أو إذا كان القانون الوطنى واجب التطبيق في الدعوى .

(٨) إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الولاية على المال متى كان للناصر أو المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائيا موطن أو محل إقامة في الجمهورية أو إذا كان بها أخر موطن أو محل إقامة للغائب .

(٩) إذا كان لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة في الجمهورية (١) .

**مادة ٢١ - تختص محاكم الجمهورية بمسائل الارث وبالدعوى المتعلقة**

بالتركة متى كانت قد افتتحت في الجمهورية ، أو كان المورث مصريا ، أو كانت أموال التركة كلها أو بعضها في الجمهورية .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص بأن ( تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعوى التي ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة في الجمهورية وذلك في الاحوال الاتية : ١ ... ٢ ... ) إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في الجمهورية أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها .. ) وكان لا يجوز الخروج عن اختصاص المحاكم المصرية الثابت لها وفقا للقانون المصرى لان الدولة هى التى ترسم حدود ولاية القضاء فيها مقدرة في ذلك أن أداء العدالة مصلحة عامة لا يمكن تحقيقها الا بواسطة محاكمها التى ترى أنها دون غيرها جديرة بأن تكفل هذه الغاية ، وكان الثابت في الاوراق أن الطاعة شركة أجنبية الجنسية وليس لها موطن في مصر وأن الدعوى متعلقة بالتزام نفذ في مصر فإن القضاء المصرى

**مادة ٣٢ -** تختص محاكم الجمهورية بالفصل في الدعوى - ولو لم تكن داخلة في اختصاصها طبقا للمواد السابقة - اذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا .

**مادة ٣٣ -** اذا رفعت لمحاكم الجمهورية دعوى داخلة في اختصاصها تكون هذه المحاكم مختصة بالفصل في المسائل الاولى والطلبات العارضة على الدعوى الاصلية كما تختص بالفصل في كل طلب يرتبط بهذه الدعوى ويقتضى حسن سير العدالة ان ينظر معها .

**مادة ٣٤ -** تختص محاكم الجمهورية بالامر بالاجراءات الوقتية والحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الاصلية .

**مادة ٣٥ -** اذا لم يحضر المدعى عليه ولم تكن محاكم الجمهورية مختصة بنظر الدعوى طبقا للمواد السابقة تحكم المحكمة بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

---

يكون مختصا بنظرهما رغم اتفاق الخصوم في عدد العمل على اختصاص المحاكم السويسرية بنظر ما قد ينشأ من العقد من منازعات . وإذا كان ذلك الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٨/١٢/١٩٧٩ المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلاص الى هذه النتيجة الصحيحة ، وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس ، ( نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٢١ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة الثالثة من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص بأن « تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو سكن في مصر ١ - ٢ ... - ٣ ... - ٤ ... اذا كان لاحد المختصين موطن أو سكن في مصر » ، وكان يبين من الاوراق ان للطاعن الثانى المختصم مع الطاعن الاول موطنه في مصر فإن المحاكم المصرية تكون مختصة بالدعوى مما يكون النعى بهذا السبب قائما على غير أساس . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٣٢٠ ) .

## الفصل الثاني

### تقدير الدعاوى

**مادة ٢٦** - تقدر قيمة الدعوى باعتبارها يوم رفع الدعوى ويدخل في التقدير ما يكون مستحقاً يومئذ من الفوائد والتعويضات والمصاريف وغيرها من الملحقات المقدرة القيمة ، وكذا طلب ما يستجد من الاجرة بعد رفع الدعوى الى يوم الحكم فيها .

وفي جميع الاحوال يعتد بقيمة البناء أو الغراس اذا طلبت ازالته .  
ويكون التقدير على أساس آخر طلبات الخصوم <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٧** - يراعى في تقدير قيمة الدعوى ما يأتي :

(١) الدعاوى التي يرجع في تقدير قيمتها الى قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة باعتبار مائة وثمانين مثلاً من قيمة الضريبة الاصلية المربوطة عليه اذا كان العقار مبنياً ، فإن كان من الاراضى يكون التقدير باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الاصلية .

فاذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته .

(٢) الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات والمنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ على العقار تقدر قيمتها بقيمة العقار .

أما الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق فتقدر قيمتها باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق .

فاذا كانت متعلقة بحق انتفاع أو بالرقة قدرت باعتبار نصف قيمة العقار .

(٣) اذا كانت الدعوى بطلب تقدير قيمة معينة للحكر أو بزيادتها الى قيمة

---

١ - قضت محكمة النقض بأن الموعول عليه في تقدير قيمة الدعوى هو احكام قانون المرافعات ولو تعارضت مع قانون الرسوم . ( نقض مدنى ١٧/١٠/١٩٦٧ - مجموعة الكتب الفنى السنة ١٨ ص ١٥٢١ )

معينة قدرت بالقيمة السنوية المطلوب تقديرها أو بقيمة الزيادة في سنة مضروباً كل منهما في عشرين .

(٤) دعاوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة .

(٥) إذا كانت الدعوى خاصة بإيراد فتقدر عند المنازعة في سند ترتيبه على أساس مرتب عشرين سنة إذا كان مؤبداً وعلى أساس مرتب عشر سنين إن كان لدى الحياة .

(٦) الدعاوى المتعلقة بالمحاصيل تقدر قيمتها على حسب أسعارها في أسواقها العامة .

(٧) إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد أو بطلانه أو فسخه تقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه وبالنسبة لعقود البذل تقدر الدعوى بأكبر البذلين قيمة .

(٨) إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد مستمر أو بإبطاله كان التقدير باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها .

وإذا كانت بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد فإذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية .

وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها .

(٩) وإذا كانت الدعوى بين الدائن والحاجز والمدين بشأن صحة حجز منقول أو بطلانه تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله .  
وإذا كانت بين دائن ومدينه بشأن رهن حيازة أو حق امتياز أو رهن رسمي أو حق اختصاص تقدر باعتبار قيمة الدين المضمون .

فإذا كانت مقامة من الغير باستحقاقه للأموال المحجوزة أو المحملة بالحقوق المذكورة كان التقدير باعتبار قيمة هذه الأموال .

(١٠) دعاوى صحة التوقيع ودعاوى التزوير الأصلية تقدر قيمتها بقيمة



الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بتزويرها <sup>(١)</sup> .

**مادة ٣٨ -** اذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ، فان كانت ناشئة عن اسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة .

اما اذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الاصلى فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده <sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية تقدر قيمتها باعتبار سبعين مثل الضريبة المربوطة عليها . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٦/٦ الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ ق ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت دعوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيازة عملاً بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، وكان الحق مثار النزاع هو حق المطعون عليه في الانتفاع بالعين المؤجرة اليه ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة النزاع قد اضى على عقد ايجار الاماكن التى تخضع لحكمه امتداداً قانونياً غير محدود المدة مما تعتبر معه قيمة عقد الايجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير قابلة للتغيير ومن ثم وعملاً بنص المادة ٤١ من قانون المرافعات تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً ، فان الحكم الصادر في الدعوى الماثلة يكون مما يجوز استئنافه . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٤/٢٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣١ الجزء الاول ص ١٢٤٣ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت الدعوى المطعون في حكمها دعوى تزوير أصلية تقدر قيمتها طبقاً لما نصت عليه الفقرة العاشرة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات بقيمة الحق المثبت في الورقة المطعون بتزويرها ولم يرد بنصوص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ما يفجر من هذا الحكم وكان المحرر موضوع التزوير هو عقد بيع أربعة أفدنة بثمن قدره ١٢٠٠ جنيه فان المحكمة الابتدائية تكون هي المختصة بنظر هذه الدعوى . ( نقض مدنى ١٩٨١/١/٨ - مدينتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٣٤٤ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٣٨ من قانون المرافعات على أنه ، اذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ، فان كانت ناشئة عن اسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة ،

**مادة ٣٩ -** اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التقات الى نصيب كل منهم فيه <sup>(١)</sup> .

أما اذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الاصل فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده « يدل على أنه اذا تعددت الطلبات في الدعوى وكانت بعض هذه الطلبات منبثقة عن احدها أو اثرا من اثاره فانها تعتبر مندمجة في ذلك الطلب وتقدر قيمة الدعوى بقيمة هذا الطلب وحده ، أما اذا تعددت الطلبات في الدعوى ولم تندمج في بعضها ولكن جمعها سبب قانونى واحد كانت العبرة في تقدير الدعوى بمجموع قيمة هذه الطلبات ، أما اذا انفرد كل طلب في نشأته بسبب قانونى يختلف عن الآخر قدرت الدعوى باعتبار قيمة كل منها على حدة ، ويقصد بالسبب القانونى في مفهوم تلك المادة الواقعة التى يستمد منها المدعى حقه في الطلب ولا تتغير بتغير الحجج القانونية والأدلة الواقعية التى يستند اليها طلبه . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٦/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ الجزء الثانى ص ١٨٤٠ ) .

١ . قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢٩ من قانون المرافعات على أنه اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التقات الى نصيب كل منهم فيه تدل على أنه اذا تعدد الخصوم في الدعوى - مدعين كانوا أو مدعى عليهم - فإن الاصل في تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين أو بقيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حدة الا انه اذا كانت الدعوى تستند الى سبب قانونى واحد فانها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون التقات الى نصيب كل منهم فيه ، والمقصود بالسبب القانونى في مفهوم تلك المادة هو الواقعة والحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطعون ضده اقام الدعوى امام محكمة أول درجة بصفتها وليا شرعيا على اولاده الخمسة القصر طالبا الزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لكل من اولاده مبلغ ٨٢ و ٢٣٦ ما يخصه في ارباح شركة « فرانكو » عن السنة المالية المنتهية في ١٩٦٣/٦/٣٠ قبل تأميمها وادماجها في الشركة الطاعنة وكانت الواقعة التى يستند منها كل مساهم حقه في الارباح هي مساهمته في رأسمال الشركة وهي علاقة يستقل بها كل منهم عن غيره ، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة ما يطالب به كل من الاولاد الخمسة القصر ( المساهمين ) على حدة لاختلاف السبب القانونى الذى يستند اليه كل منهم في مطالبة ، واذ نصت المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات على أن تقدر قيمة الدعوى فيما

**مادة ٤٠ -** إذا كان المطلوب جزءاً من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء الا اذا كان الحق كله متنازعا فيه ولم يكن الجزء المطلوب باقيا منه فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله <sup>(١)</sup> .

**مادة ٤١ -** اذا كانت الدعوى يطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها زائدة على خمسمائة جني ( معدلة بالقانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ ) <sup>(٢)</sup> .

---

يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا للمواد من ٣٦ الى ٤١ وكان الحكم المطعون قد انتهى في قضائه الى عدم جواز الاستئناف فانه يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا وجه لما تنعى به الطاعنة من أن الدعوى غير مقدرة القيمة بمقولة ان الاصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الاصل الا الدعاوى يطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، ولما كانت الدعاوى قد اقيمت للمطالبة بمبالغ محددة فان منازعة الطاعنة في استحقاق تلك المبالغ لا تعدو أن تكون منها دافعا لا تخرج به الدعوى من كونها معلومة القيمة الى نطاق الدعاوى مجهولة القيمة .  
( نقض مدني ١٩٨٠/٥/٢٦ مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٤٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بانه متى كان الثابت في الدعوى ان المطعون عليه قد انتهى في طلباته الختامية امام المحكمة الابتدائية الى طلب الزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢١٦ جنيها قيمة ريع الاطيان التي اشترها من مورثهم بموجب عقد بيع حرى ، وكان تمسك الطاعنين بتملك العين المبيعة بالتقادم الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية في صورة طلب عارض بل اثر في صورة دفع لحق المشتري في طلب الربيع المترتب على عقد البيع ، فان هذا الدفع لا يؤثر في تقدير قيمة الدعوى ، وتظل مقدرة بقيمة الربيع المطالب به . ( نقض مدني ١٩٧١/٢/١٨ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٣٣٤ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بانه لما كان الثابت ان الطاعنين طالبوا في صحيفة دعواهم امام محكمة اول درجة بتعديل قيمة المنحة المستحقة لهم وفقا لتعديل اجورهم بالاحكام الصادرة لصالحهم والزام البنك المطعون ضده بالفروق المستحقة حتى تاريخ الحكم وما يستجد وكانت هذه الطلبات غير مقدرة القيمة فتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها عملا بنص المادة ٤١ من قانون المرافعات ويجوز استئناف الحكم الصادر فيها ويكون النعى بهذا الوجه على غير اساس . ( نقض مدني ١٩٨٢/٥/١٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٤٦ ) .

## الفصل الثالث

### الاختصاص النوعي

**مادة ٤٢** - تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيه ويكون حكمها انتهازيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسين جنيها .

وذلك مع عدم الاخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص شامل في الافلاس والصلح الواقي وغير ذلك مما ينص عليه القانون . ( معدلة بالقانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ )<sup>(١)</sup> .

**مادة ٤٣** - تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وانتهازيا اذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيها فيما يلي :

(١) الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير القرع والمساقى والمصارف .

(٢) دعاوى تعيين الحدود وتقدير المسافات فيما يتعلق بالمباني والاراضى والمنشآت الضارة اذا لم تكن الملكية أو الحق محل نزاع .

(٣) دعاوى قسمة المال الشائع . لم تعدل هذه المادة بالقانون ٩١ / ١٩٨٠ وأن نص على ذلك خطأ بالمادة الاولى من القانون المذكور )<sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل في الطلب الاصل فانها لا تكون مختصة تبعا بالفصل في الطلب الاحتياطي ولو كانت قيمته تدخل في نصاب اختصاصها عملا بقاعدة أن الفرع يتبع الاصل ما لم ينص القانون على غير ذلك . ( نقض مدني ١٩٥٤ / ١ / ٧ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول قاعدة رقم ١٠٩ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٤٣ من قانون المرافعات على أن « تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وانتهازيا اذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيها فيما يلي : الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير القرع والمساقى والمصارف » . وكان من بين الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه الدعاوى المتعلقة

**مادة ٤٤ -** لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيابة بينها وبين المطالبة بالحق والا سقط ادعاؤه بالحيابة .

ولا يجوز أن يدفع المدعى عليه دعوى الحيابة بالاستناد الى الحق ، ولا تقبل دعواه بالحق قبل الفصل في دعوى الحيابة وتنفيذ الحكم الذي يصدر فيها الا اذا تخلى بالفعل عن الحيابة لخصمه .

وكذلك لا يجوز الحكم في دعوى الحيابة على أساس ثبوت الحق أو نفيه (١) .

بحقوق ارتفاق الرى - وأذ كانت الدعوى التى أقامها المطعون ضده ابتداء امام محكمة دمياط الابتدائية هى بطلب منع تعرض الطاعنين له فى الرى من المسقى المبينة بصحيفة الدعوى ومن ثم فهى بهذا الوصف تعتبر من الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بإملايه التى عنها المادة ٤٣ سائلة الذكر وتدخل بالتالى فى الاختصاص الاستثنائى لمحكمة المواد الجزئية ، وأذ كانت قواعد الاختصاص النوعى وفقاً للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات من النظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى فى موضوع النزاع استثنائياً للحكم الصادر من محكمة دمياط الابتدائية غير المختصة نوعياً بنظر الدعوى فإنه يكون قد قضى ضمناً باختصاصها ، ومن ثم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يجب نقضه لهذا السبب .

وحيث أن المادة ١/٢٦٩ مرافعات تنص على أنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التى يجب التداعى اليها بأجراءات جديدة - ولما سلف يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة دمياط الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى وباختصاص محكمة فارسكور الجزئية بنظرها . ( نقض مدنى ١٩٨١/٤/١٥ - مدينتنا الذهبية العدد الثانى لفرقة ٢٤١ ) وقضت محكمة النقض بأن اختصاص محكمة المواد الجزئية الاستثنائى فى دعاوى القسمة قاصر على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الاخرى فلا تختص به الا اذا كان يدخل فى اختصاصها العادى بحسب قيمة الدعوى . ( نقض مدنى ١٩٦١/١/١٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ١٠٤ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر وفقاً لصريح الفقرة الاولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات أنه لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيابة بينها وبين المطالبة بالحق والا

**مادة ٤٥ -** يندب في مقر المحكمة الابتدائية قاض من قضايتها ليحكم بصفة مؤقتة مع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت .

أما في خارج دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية .

على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه المسائل إذا رفعت لها بطريق التبعية <sup>(١)</sup> .

سقط ادعائه بالحيازة ، وهذا السقوط مرده أن التجاء المدعى لرفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته يعد تسليما ضمنيا بحيازة خصمه وتنازلا عن الحماية التي قررها القانون لها بما يستتبع أن يكون هذا السقوط مترتبا على مجرد رفع الدعوى بأصل الحق ولو أعقبه ترك الخصومة فيها ، ما لم يكن العدوان على الحيازة وقع من بعد رفع دعوى أصل الحق . فحينئذ يجوز للحائز أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق ( نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٢ - الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٩ ق ) وقضت محكمة النقض بأن العبرة في تكيف الدعوى بأنها دعوى بالحق هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغ بها ، ومتى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها أسست دعواها بإزالة المبانى التي أقامها الطاعن فوق سطح منزلها على ملكيتها لهذا العقار بالشراء من والده ونازعها الطاعن في ذلك وارتكب عملا غير مشروع بالتعدي على ملكها مما يقتضى طلب إزالته بموجب التزامه القانوني بضمان عدم التعرض لها باعتباره خلفا للبائع فإن الدعوى - بهذا الوصف - تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق وليس من دعاوى الحيازة المنصوص عليها في المواد ٩٥٨ الى ٩٦٢ من القانون المدني . ( نقض مدني ١٩٨١/١٢/١٠ - الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٤٨ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن قاضي الامور المستعجلة يختص وفقا للمادة ٤٥ من قانون المرافعات بالحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، فأساس اختصاصه أن يكون المطلوب الأمر باتخاذ قرار عاجل ، ولا يمس هذا القرار أصل الحق الذي يترك لذوى الشأن يتناضلون فيه أمام القضاء الموضوعي ، فإذا تبين أن الإجراء المطلوب ليس عاجلا أو يمس بأصل الحق بعدم

**مادة ٤٦ -** لا تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم في الطلب العارض أو الطلب المرتبط بالطلب الاصيل اذا كان بحسب قيمته أو نوعه لا يدخل في اختصاصها .

واذا عرض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم في الطلب الاصيل وحده اذا لم يترتب على ذلك ضرر يسير العدالة والا يجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها باحالة الدعوى الاصلية والطلب العارض أو المرتبط بحالتهما الى المحكمة الابتدائية المختصة ويكون حكم الاحالة غير قابل للطعن <sup>(١)</sup> .

**مادة ٤٧ -** تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهايا اذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خمسمائة جنيه .

وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع اليها عن الاحكام الصادرة ابتدائيا من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الامور المستعجلة .

---

اختصاصه بنظر الطلب ويعتبر حكمه هذا منهي للنزاع المطروح عليه بحيث لا يبقى منه ما يصح احواله لمحكمة الموضوع ، اما اذا تبين ان المطلوب منه حسب الطلبات الاصلية او المعدلة فصل في اصل الحق فيتعين عليه ان يتخلى عن الفصل في الدعوى ويحكم بعدم اختصاصه بنظرها ويحيلها لمحكمة الموضوع المختصة بالطلب المعروض عليه عملا بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ من قانون المرافعات . ( نقض مدني ١٩٧٩/٦/٢٠ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ العدد الثاني من ١٩٨٩ ) وقضت محكمة النقض بأنه لا يشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر للخصوم الاملية التامة للتقاضى لان الحكم المطلوب يكون حكما وقتيا لا يمس الموضوع ولأن شرط الاستعجال يتناهى مع ما يحتاجه الحرس على صحة التمثيل القانوني من وقت . ( نقض مدني ١٩٨١/٣/٢٦ - الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا جاوزت قيمة الطلبات العارضة في الدعوى نصاب القاضى الجزئى وكان من مقتضى حسن سير العدالة الفصل في الطلبات العارضة قبل الفصل في الدعوى الاصلية وجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها باحالة الدعوى الاصلية والطلبات العارضة الى المحكمة الابتدائية المختصة ( نقض مدني ١٩٥٢/١٢/٣ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الاول قاعدة رقم ٢٦ ) .

كا تختص بالحكم في الطلبات الوقتية أو المستعجلة وسائر الطلبات العارضة وكذلك في الطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى مهما تكن قيمتها أو نوعها (١) (معدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠)

**مادة ٤٨ -** تختص محكمة الاستئناف بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع اليها عن الاحكام الصادرة ابتدائيا من المحاكم الابتدائية .

١ - قضت محكمة النقض بأن مناط نهائية الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها - طبقا لنص المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ - ان تكون هذه الدعاوى مما تختص المحاكم الابتدائية بنظره استثناء من القواعد العامة في الاختصاص النوعي أو القيمي التي جعلت الاختصاص بنظرها اصلا للمحاكم الجزئية . واذا كانت الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها ليست مما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية استثناء من تلك القواعد وكانت قيمتها لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها فان الحكم الصادر فيها يكون غير نهائي جائزا استئنافه واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز استئنافه لجرد ان قيمة الدعوى لاتجاوز هذا المبلغ فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه (نقض مدني ١٩٨٢/٥/٢٠ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٦١٩) . وقضت محكمة النقض بان طلب تصفية الشركة يعتبر طلبا قابلا للتقدير ويقدر بقيمة مجموع اموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية ، ذلك ان طلب التصفية لا يعدو ان يكون طلب قسمة اموال الشركة فيما بين شركائها وبقيمة هذه الاموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، فاذا جاوزت قيمة اموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائتين وخمسين جنيها ، انعقد اختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية ، بل ويمتد اختصاص تلك المحكمة الى ما عساه ان يكون مرتبطا بطلب التصفية من طلبات اخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص القيمي أو النوعي للقاضي الجزئي اصلا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية في الطلب الذي يدخل في اختصاصها الاصلى ويجاوز قيمته النصاب النهائي لتلك المحكمة وفي الطلبات المرتبطة به جائزا استئنافه ، اذ العبارة في تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة هو بقيمة الطلب الاصلى وحده ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضائه بعدم جواز الاستئناف على اساس ان قيمة عقد الشركة المطلوب الحكم بابطال الاتفاق على انهائه يدخل في النصاب الانتهائي للمحكمة



## الفصل الرابع

### الاختصاص المحلي

**مادة ٤٩** - يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .  
فإن لم يكن للمدعى عليه موطن في الجمهورية يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها محل إقامته .  
وإذا تعدد المدعى عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن أحدهم (١) .

على مدى اختصاصها بنظر طلب التصفية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ( نقض مدني ١٩٨٠/٦/٢٣ مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١٦٧ ) .  
وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ تنص في فقرتها الأولى على أن « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً » وكان قانون المرافعات لقائم قد خلا من حكم مماثل لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٦ من القانون الملغى والتي كانت تقضي بأن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى ، وقد اقتصت المذكرة الإيضاحية للقانون عن أن المشرع قد حذف هذه الفقرة ، بعد أن زالت دواعي الاستثناء الوارد فيها وأصبح جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى لم يعد له ما يبرره بعد تطور النظام القضائي وتوحيد جهات القضاء المتعددة التي كانت قائمة فيه ( المادة ٢٢٦ من القانون القائم ) وفقدت بذلك مسائل الاختصاص ما كان لها من أهمية وخطر ، لما كان ما تقدم فإنه لم يعد في قانون المرافعات القائم نص يجيز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي عند عدم التزامها بقواعد الاختصاص ( نقض مدني ١٩٨١/١/١ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٥٥ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم لتوافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ( نقض مدني ١٩٧٦/١١/١٨ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ١٦١٩ ) .

**مادة ٥٠ -** في الدعاوى العينية العقارية ودعاوى الحيازة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو أحد أجزائه إذا كان واقعاً في دوائر محاكم متعددة .

وفي الدعاوى الشخصية العقارية يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه <sup>(١)</sup> .

**مادة ٥١ -** في الدعاوى الجزئية التي ترفع على الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها مقر المحافظة . مع مراعاة القواعد المتقدمة .

**مادة ٥٢ -** في الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التي في دور التصفية أو المؤسسات الخاصة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها مركز إدارتها سواء أكانت الدعوى على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أم من الشركة أو الجمعية أو المؤسسة على أحد الشركاء أو الأعضاء أم من شريك أو عضو على آخر .

ويجوز رفع الدعوى إلى المحكمة التي يقع في دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة وذلك في المسائل المتصلة بهذا الفرع .

**مادة ٥٣ -** الدعاوى المتعلقة بالتركات التي ترفع قبل قسمة التركة من الدائن أو من بعض الورثة على بعض تكون من اختصاص المحكمة التي يقع في دائرتها آخر موطن للمتوفى .

**مادة ٥٤ -** في مسائل الإفلاس يكون الاختصاص للمحكمة التي قضت به .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن الدعاوى الشخصية العقارية هي الدعاوى التي تستند لحق شخصي ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار أو اكتساب هذا الحق ومن ذلك الدعاوى التي يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب فيها الحكم على البائع بصحة التعاقد . (نقض مدني ١٩٦٣/٣/٢٦ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٣٥٥) .

**مادة ٥٥ -** في المواد التجارية يكون الاختصاص لمحكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي تم الاتفاق ونفذ كله أو بعضه في دائرتها أو للمحكمة التي يجب تنفيذ الاتفاق في دائرتها .

**مادة ٥٦ -** في المنازعات المتعلقة بالتوريدات والمقاولات وأجرة المساكن وأجور العمال والصناع والإجراء يكون الاختصاص لمحكمة موطن المدعى عليه أو للمحكمة التي تم الاتفاق أو نفذ في دائرتها متى كان فيها موطن المدعى (١) .

**مادة ٥٧ -** في الدعاوى المتعلقة بالنفقات يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو موطن المدعى .

**مادة ٥٨ -** في المنازعات المتعلقة بطلب قيمة التأمين يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المستفيد أو مكان المال المؤمن عليه .

**مادة ٥٩ -** في الدعاوى المتضمنة طلب اتخاذ إجراء وقتي يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو المحكمة المطلوب حصول الإجراء في دائرتها .

وفي المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات يكون الاختصاص للمحكمة التي يجري في دائرتها التنفيذ .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٥٦ من قانون المرافعات تنص على أنه في المنازعات المتعلقة بالتوريدات والمقاولات وأجرة المساكن وأجور العمال والصناع والإجراء يكون الاختصاص لمحكمة موطن المدعى عليه أو للمحكمة التي تم الاتفاق أو نفذ في دائرتها متى كان فيها موطن المدعى . لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضده متعلقة بأجره عن عمل نفذ في دائرة محكمة الدنيا الابتدائية - وكان لا خلاف بين الطرفين على أن موطن المطعون ضده يقع في دائرة تلك المحكمة فأنها تكون مختصة محلها بنظر النزاع واذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا يؤدي إلى نقضه خطؤه في الأسباب القانونية التي استند إليها وبمسبب أن تبين هذه المحكمة الأسباب القانونية الصحيحة لقضائه ، ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٤/١٠ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٤٨ ) .

٣٠٨ ..... قانون المرافعات

**مادة ٦٠ -** تختص المحكمة التي تنظر الدعوى الاصلية بالفصل في الطلبات العارضة . على انه يجوز للمدعى عليه في طلب الضمان ان يتمسك بعدم اختصاص المحكمة اذا اثبت ان الدعوى الاصلية لم تقم الا بقصد جليه أمام محكمة غير محكمته .

**مادة ٦١ -** اذا لم يكن للمدعى عليه موطن ولا محل إقامة في الجمهورية ولم يتيسر تعيين المحكمة المختصة على موجب الاحكام المتقدمة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى أو محل اقامته فان لم يكن له موطن ولا محل إقامة كان الاختصاص لمحكمة القاهرة .

**مادة ٦٢ -** اذا اتفق على اختصاص محكمة معينة يكون الاختصاص لهذه المحكمة أو للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه .

على انه في الحالات التي ينص فيها القانون على تحويل الاختصاص لمحكمة على خلاف حكم المادة ٤٩ لا يجوز الاتفاق مقدما على ما يخالف هذا الاختصاص (١) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن الاختصاص في المنازعات الاجبارية الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع للمحكمة الكائن في دائرتها العقار عملا بالمادة ٢/٤٠ منه خلافا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون المرافعات ، يترتب عليه انه لا يجوز الاتفاق مقدما على مخالفته طبقا للمادة ٢/٦٢ من هذا القانون الاخر ، الا ان ذلك لا ينفي أن هذا الاختصاص محلي لا تتعلق قواعده - عدا حظر الاتفاق مقدما على مخالفته - بالنظام العام ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها الحكم بعدم اختصاص دون دفع من الخصم قبل ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول عملا بالمادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ، أن المطعون عليه لم يدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا وينظر الدعوى وباختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية الكائن بدائرتها العقار ، فإن الحكم اذ قضى بذلك يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٤/٥/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٥٠ ) .

## الباب الثاني

### رفع الدعوى وقيدتها

مادة ٦٣- ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويجب أن تشمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :

(١) أسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثلته ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه .

(٢) اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوما فأخر موطن كان له .

(٣) تاريخ تقديم الصحيفة .

(٤) المحكمة المرفوعة امامها الدعوى .

(٥) بيان موطن مختار للمدعى في البلدة التي بها مقر المحكمة أن لم يكن له موطن فيها .

(٦) وقائع الدعوى وطلبات المدعى واسانيدها (١) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت الخصومة في الدعوى لا تقوم الا بين أشخاص موجدين على قيد الحياة فإن رفعت الدعوى على متوفا كانت معدومة لا ترتب اثر ولا يصححها أى إجراء لاحق . ( نقض مدنى ١٧/٣/١٩٨٢ - الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٩ ق ) . وقضت محكمة النقض بأن المادة ٦٣/١ من قانون المرافعات اذ نصت على أن " ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك " فإن مفادها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه وإن ينص القانون على غير ذلك - كإثراء اجرائى - بدء الخصومة ، الا أن إعلان صحيفة الدعوى الى ما يترتب عليه - كإثراء اجرائى - بدء الخصومة ، لا ينافي مع مقتضى المادة ٦٣/١ من قانون المرافعات السابق اجراء لازماً لانعقاد الخصومة المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات السابق اجراء لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، ويكون وجود الخصومة الذى بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقاً على شرط اعلانها الى المدعى عليه اعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم زالت الخصومة كإثراء للمطالبة القضائية

ذلك ان الخصومة انما وجدت لتسبر حتى تتحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى ، ولما كان الشطب اجراء لا علاقة له ببده الخصومة فيبدها عن جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة ، وتجديدها من الشطب انما يعيدها لمسيرتها الاولى وهو لا يكون الا بانعقادها من جديد بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم وهو لا يكون الا بالاعلان ، أسوة بالدعوى التي لا تتعقد فيها الخصومة بعد بدئها الا بالاعلان الصحيح . لما كان ذلك ، فان المادة ٨٢ من قانون المرافعات اذ نصت على ان تجديد الدعوى يكون بطلب السعر فيها خلال الميعاد الذي حددته فقد دلت على ان طلب السعر في الدعوى من جديد لا يكون الا بانعقاد الخصومة ، ولا يكون انعقادها الا بطريق الاعلان تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، ولا يكفى مجرد تقديم صحيفة تجديد الدعوى من الشطب الى قلم الكتاب لان ذلك قاصر على صحيفة الدعوى او الطعن باعتبار ان الخصومة فيها تبدأ بهذا الاجراء وتحتاج للاعلان لتبدأ سيرها وصولا للحكم في الدعوى ، واذ تعين الاعلان فانه يجب ان يتم في الميعاد الذي حدده القانون اخذاً بحكم المادة الخامسة من قانون المرافعات التي تلغى بانه اذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً الا اذا تم اعلان الخصم خلاله ، لما كان كذلك ، وقد تقرر شطب الدعوى أمام الاستئناف بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩ ولم تعلن صحيفة التجديد من الشطب للمطعون ضدها الاولى الا في ١٧/٢/١٩٨٠ التي دفعت باعتبار الاستئناف كان لم يكن ، وكان قد انقضى على تاريخ الشطب اكثر من ستين يوماً فان التجديد يكون بعد الميعاد المحدد في القانون ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه باعتبار الاستئناف كان لم يكن فان النعى يكون على غير اساس . ( نقض مدنى ١٩٨٤/١/٢٦ مدونتنا

الذهبية العدد الثانى فقرة ١٣٨٦ ) . وقضت محكمة النقض بان الاصل انه لاتضاء الا في خصومة ولا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيها ويحدد طلباته فيها حسبما يجرى به نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات من اجل ذلك كان التزام المحكمة بما يطلبه الخصوم امراً نابعاً من طبيعة وظيفة القضاء بوصفه احتكاماً بين متخاصمين على حق متنازع عليه ، فاذا ما خرجت المحكمة عن هذا النطاق ورد حكمها على غير محل ووقع بذلك باطلاً بطلاناً اساسياً ومن ثم مخالفاً للنظام العام مخالفة تعلق على سائر ماعداها من صور الخطأ في الحكم فيما يدخل في نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن - المالك - قد حدد طلباته بزيادة الاجرة التي قدرتها لجنة تقدير الايجارات للعين المؤجرة للمطعون ضده الاولى وهى ٥.٦٠٠ جنيه شهرياً فانه بذلك يكون قد حدد نطاق الخصومة بينه وبين المطعون ضده المذكور بما لا يجيز للمحكمة الخروج عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا المنهج في قضائه - بالغاء قرار اللجنة - فانه يكون

**مادة ٦٤ -** يكون حضور الخصوم في الدعاوى الجزئية التي ترفع ابتداء في اليوم والساعة المحددين بصحيفة افتتاح الدعوى أمام مجلس صلح يتولى التوفيق بين الخصوم وذلك فيما عدا الدعاوى التي لا يجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة ومنازعات التنفيذ والطلبات الخاصة بأوامر الإداء .

ويشكل مجلس الصلح المشار اليه برياسة أحد وكلاء النائب العام ، ويعقد جلساته في مقر محكمة المواد الجزئية المختصة بنظر النزاع ، وعليه أن ينتهي من مهمته في مدى ثلاثين يوما لا يجوز مدها الا باتفاق الطرفين ولمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما أخرى ، فاذا تم الصلح في هذا الاجل ، أعد بذلك محضرا تكون له قوة السندات واجبة التنفيذ ، واذا لم يتم الصلح في الاجل المذكور احال الدعوى الى المحكمة لنظرها في جلسة يحددها .

ويصدر بتنظيم هذا المجلس وبيان الاجراءات التي تتبع امامه قرار من رئيس الجمهورية ويحدد وزير العدل بقرار منه المحاكم الجزئية التي تشكل مجالس الصلح بدائرتها .

واذا عرضت الدعاوى المشار اليها في الفقرة الاولى على محكمة شكل مجلس بدائرتها قبل عرضها على هذا المجلس وجب على المحكمة احوالها اليه <sup>(١)</sup> .

**مادة ٦٥ -** على المدعى عند تقديم صحيفة دعواه أن يؤدي الرسم كاملا وأن يقدم لقلب كتاب المحكمة صورا من هذه الصحيفة بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلب الكتاب . وعليه أن يرفق بصحيفة الدعوى جميع المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة .

---

قد اخطأ فضلا عن مخالفة نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على انه لا يقيد من الطعن الا من رفعه اذ بالغاء قرار اللجنة تنخفض الاجرة الى ٣ جنيه وهو ما كانت عليه قبل صدور قرار اللجنة الذي لم يلعن عليه المستاجر وبذلك يكون قد أضر المالك بطلعه ومن ثم يتعين نقض الحكم . ( نقض مدنى ١١/١١/١٩٨١ مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٢٣٤ ) .

١ - ليس لهذه المادة مقابل في قانون المرافعات الملقى ، وقد صدر تنفيذا لها قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم مجالس الصلح .

وعلى المدعى عليه في جميع الدعاوى عدا المستعجلة والتي انقضى ميعاد الحضور فيها أن يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل .

**مادة ٦٦** - ميعاد الحضور خمسة عشر يوماً أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف وثمانية أيام أمام محكمة المواد الجزئية ، ويجوز في حالة الضرورة نقص هذين الميعادين الى ثلاثة ايام والى أربع وعشرين ساعة على التوالي . وميعاد الحضور في الدعاوى المستعجلة أربع وعشرين ساعة . ويجوز في حالة الضرورة نقص هذا الميعاد وجعله من ساعة الى ساعة بشرط أن يحصل الاعلان للخصم نفسه الا اذا كانت من الدعاوى البحرية .

ويكون نقص المواعيد في الاحوال المتقدمة باذن من قاضي الامور الوقتية وتعلن صورته للخصم مع صحيفة الدعوى .

**مادة ٦٧** - يقيد قلم الكتاب الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك بعد أن يثبت في حضور المدعى او من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في اصل الصحيفة وصورها .

وعلى قلم الكتاب في اليوم التالي على الاكثر ان يسلم اصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الاصل اليه .

ومع ذلك يجوز في غير دعاوى الاسترداد واشكالات التنفيذ ، أن يسلم للمدعى - متى طلب ذلك - اصل الصحيفة وصورها ليتولى تقديمها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الاصل الى المدعى ليقوم باعادته الى قلم الكتاب ( الفقرة الاخيرة مضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ) (١) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج في الدعوى ، وكان ما ذهب اليه الطاعن من ان المحكمة الاستئنافية أغفلت الرد عليه غير مؤثر في الدعوى المطروحة عليها ، لانه وان كانت المادة ٦٧ من قانون المرافعات - التي اُحالَت اليها المادة ٢٣٠ منه - قد أوجبت على قلم الكتاب ان يقيد الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك بعد ان يثبت في



**مادة ٦٨ -** على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها اليه الا اذا كان قد حدد -لنظر الدعوى جلسة تقع في اثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب ان يتم الاعلان قبل الجلسة ، وذلك كله مع مراعاة ميعاد الحضور .

وتحكم المحكمة المرفوعة اليها الدعوى على من تسبب من العاملين بقلم الكتاب أو المحضرين باعماله في تأخير الاعلان بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات ولا يكون الحكم بها قابلا لاي طعن .

**مادة ٦٩ -** لا يترتب على عدم مراعاة الميعاد المقرر في المادة السابقة بطلان اعلان صحيفة الدعوى . كذلك لا يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد الحضور وذلك بغير اخلال بحق المعلن اليه في التأجيل لاستكمال الميعاد .

**مادة ٧٠ -** يجوز ، بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كان لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، وكان ذلك واجعا الى فعل المدعى ( معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ )<sup>(١)</sup>

---

حضور المدعى أو من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في اصل الصحيفة وصورها و أن يسلم في اليوم التالي على الأكثر الى قلم المحضرين أصل الصحيفة وصورها لإعلانها ورد الاصل الى قلم الكتاب ، بيد أن هذا لا يمنع صاحب الشأن من متابعة الاجراءات مع المحضر القائم بالاعلان وأرشاده في ذلك وتزويده بكافة البيانات اللازمة لاجراء الاعلان كلما اقتضى الامر ذلك ، ومن حقه الاطلاع في أى وقت على أصل الاعلان لاستيفاء ما قد يكون لازما من بيانات واجراءات في حالة ما اذا لم يكن المحضر قد تمكن من اتمام الاعلان لاي سبب من الاسباب ، لما كان ذلك ، فلا على المحكمة ان هي التفتت عن دفاع الطاعن منه عنه ، ويضفى النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .  
( نفس مدنى ١٩٨١/١٢/٦ - مدونتتا الذهبية العدد الثانى فقرة ٥٠٨ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان الجزء الوارد في المادة ٧٠ من قانون المرافعات باعتبار الدعوى كان لم تكن لا يتعلق بالنظام العام اذ من مقرر لمصلحة من لم يتم اعلانه خلال الميعاد المحدد اعلانا قانونيا صحيحا فهو من قبيل الدفوع الشكلية المتعلقة بالاجراءات فيتعين ابدائه قبل التعرض للموضوع والا سقط

الحق فيه وفقاً للمادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على صحيفة الاستئناف المقام من الطاعة انها وإن تضمنت القول بعدم حضورها وإيداع أى دفاع أمام محكمة الدرجة الاولى الا انها قد خلت من الدفع باعتبار الخصومة فى الدعوى المستأنفة كان لم تكن مما يسقط حق الطاعة فى التمسك به بعد أن تناول الموضوع هذا فضلاً عن أن المذكرة الختامية المقدمة منها لم تتضمن الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ومن ثم فلا يعيب الحكم أن التفت عن دفاع جوهرى ليس من شأنه تغيير وجه الرأى فى الدعوى وبالتالي فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع يكون غير منتج . ( نقض مدنى ١٣/٦/١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد ٢ فقرة ١٤٤٩ ) . وقضت أيضاً بأنه لما كان المقصود بعدم القابلية للتجزئة فى النزاع أن يكون الفصل فيه مما لا يحتمل غير حل واحد ، وفى هذه الحالة فإن الحكم بتوقيع الجزاء المقرر فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات لصالح الدافع به يتعين بسطه على غيره من الخصوم الحقيقيين فى ذات النزاع ، وكان البين من تقارير الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى فيما أحال اليه من اسباب أن طلب الطاعن هو الزام المطعون ضدهما متضامتين أن يؤديا له متجدد العمولة المستحقة له وزيادة أجره بمقدار هذه العمولة ، وكانت كل من المطعون ضدهما خصماً حقيقياً فى الدعوى واختصاصهما فيها باعتبار الاولى خلفاً للثانية نتيجة للادماج والفصل فى النزاع حول مبدأ استحقاق هذه العمولة وبالتالي مدى أحقية الطاعن فى صرفها متجمدة أو بأضافتها الى أجره - لا يحتمل غير حل واحد هو الحكم بأحقية للعمولة وضمها الى أجره مما يترتب عليه الحكم على المطعون ضدهما بطلاباته ، ولما كان الثابت أن المطعون ضدها الاولى تمسكت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته اليها خلال الثلاثة شهور المحددة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على القول بأن « .. الاعلان الذى تم للشركة المطعون ضدها الاولى فى ١٢/٢٧/١٩٧٢ أى بعد مضى أكثر من ثلاثة شهور على ايداع الصحيفة قلم الكتاب ... بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٢ وموضوع الدعوى الماثلة لا يقبل التجزئة إذ هو يدور حول مبدأ استحقاق المستأنف « الطاعن ، لعمولة وهنا الأمر لا يحتمل غير حل واحد يعينه كما أن المستأنف طلب الزام الشريكتين متضامتين مما مؤداه أن الحكم الصادر لصالح احدهما يمتنع منه الآخر .. ولما كان ذلك فإن بطلان الاستئناف بالنسبة للشركة الاولى يستتبع بطلانه بالنسبة للشركة الثانية .. » يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويضمنى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس . ( نقض مدنى ٢٨/٣/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٠٢٥ ) وقضت محكمة النقض بأنه لا محل لاعمال حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بشأن اعتبار الدعوى كأن لم تكن - سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥

**مادة ٧١ -** إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسدد . وإذا انتهى النزاع صلحا امام مجلس الصلح المشار اليه في المادة ٦٤ يرد كامل الرسم المسدد .

لسنة ١٩٧٦ - على الطعون امام محكمة النقض اذ أن الفصل الخاص بالنقض من ذلك القانون قد خلا من الاحالة الى حكم هذه المادة على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالاستئناف ونظمت المادة ٣/٢٥٦ من القانون المذكور كيفية اعلان صحيفة الطعن بالنقض فنصت على انه : « وعلى قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ تسليمها اليه من قلم كتاب محكمة النقض ، ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان اعلان صحيفة الطعن ، ، مما مفاده أن الميعاد المقرر لاعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان ، ومن ثم يكون الدفع باعتبار الطعن كأن لم يكن في غير محله ويتعين رفضه . ( نقض مدنى ١٩٨٣/٤/٤ - مدونتتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٤٠٢ ) . واتضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ميعاد الثلاثة اشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التى احالت اليها المادة ٢٤٠ منه ، هو ميعاد حضور بصريح النص ، وأنه اذا تم التكليف بالحضور بعد فوات الميعاد ثم حضر المستأنف عليه ، فإن حضوره لا ينسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المبين في المادة المذكورة ، اذ أن البطلان الذى يزول بحضور المعلن اليه عملا بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات ، هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة ، أما البطلان الناشء من عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وعلان الطعن في الاحكام فلا تسرى عليه هذه المادة ولا محل للتحدى في هذا الصدد بأن حضور المستأنف عليه قد حقق الغاية من الاجراء عملا بنص المادة ٢٠ من ذات القانون ، اذ ان اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، هو جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة اشهر من تقديمها الى قلم الكتاب لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتمس لقضاءه حسبما سلف البيان في الرد على السبب الاول على عدم تكليف الطعنين عليهم انفى الذكر بالحضور خلال ثلاثة اشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، واذا اقام قضاءه على ما يكفى لحمله ، فلا عليه في هذه الحالة ان لم يتتبع كل حجة للخصوم ويرد عليها استقلالا ، ومن ثم يكون هذا

## الباب الثالث

### حضور الخصوم وغيبهم

#### الفصل الأول

#### الحضور والتوكيل بالخصومة

**مادة ٧٢ -** في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامين والمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يوكلونه من أزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم الى الدرجة الثالثة <sup>(١)</sup>.

النص ولا أساس له . ( نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢٠ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٨١٢ ) . لما كان النص في المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ على أن « يجوز بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا الى فعل المدعى » يدل على أن المشرع بعد أن اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم احترام ميعاد الاعلان راجعا الى فعل المدعى والا يوقع هذا الجزاء الا بناء على طلب المدعى عليه ، جعل الامر في توقيع الجزاء بعد ذلك جوازيا للمحكمة ليكون لها سلطة الموازنة بين مصلحة المدعى عليه في توقيعه وبين مصلحة المدعى في عدم توقيعه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رأى في حدود السلطة التقديرية للمحكمة أن عدم تمام الاعلان في الميعاد كان راجعا الى فعل الطاعن ، واستدل على ذلك من اختلاف موطن الطاعن في عقود عمله ويطاقته العائلية وعدم بيانه آياه في صحيفة افتتاح الدعوى وتجهيل الابن لموطن ابيه الطاعن . واذ كان ما أورده الحكم في هذا الشأن سائغا ويؤدى الى ما خلص اليه من ارجاع عدم الاعلان في الميعاد الى فعل الطاعن ويكفى لحمل قضائه الذى جاء متفقا وصحيح القانون بالنسبة لرفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فانه لا يعيب الحكم بعد ذلك ما تزيد اليه من القول بزوال العيب الذى لحق اعلان الطاعن بحضوره اذ أن ذلك لم يكن هو الدعامة التى حمل عليها الحكم قضائه برفض الدفع المذكور . ومن ثم يكون ما ذهب اليه الطاعن في أسباب النص على غير أساس . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٤/٢٩ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٣٨٨ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن التوكيل في الخصومة جائز طبقا للقواعد العامة في الوكالة ولو لم يكن الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للموكل . أما ما تنص عليه المادة ٨١ من قانون

**مادة ٧٣ -** يجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله وأن يثبت وكالته عنه وفقا لاحكام قانون المحاماة والممحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل في اثبات وكالته في ميعاد تحدده على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر<sup>(١)</sup> .

**مادة ٧٤ -** بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبرا في اعلان الارواق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها .

---

المرافعات ( المقابلة للمادة ٧٢ من القانون القائم ) من أنه ، في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكونه من المحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام والمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يختارونه من الاقارب أو الاصحار الى الدرجة الثالثة ، فإن مفاده ان هذه المادة قاصرة على تحديد من يجوز تركيله في الحضور أمام القضاء وهم المحامون والاقارب والاصهار الى الدرجة الثالثة ( نقض مدنى ١٩٦٦/٣/٢٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ من ٧٥٧ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٧٣ من قانون المرافعات والفقرة الثانية من المادة ٨٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بطل - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون المرافعات - على أنه يقع على الوكيل الحاضر عن موكله واجبان أساسيان : أولهما - أن يقرر حضوره عنه في محضر الجلسة حتى تتحدد صفة الموكل التي يعطيه بها ، وثانيهما - أن يثبت قبل المرافعة وكالته عن قرر حضوره عنه بايداع التوكيل بملف الدعوى اذا كان خاصا والاقتصار على اثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر امامها بمحضر الجلسة ان كان عاما ، واذا كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف المودعة صورتها الرسمية في ملف الطعن انها خلت من دليل اثبات وكالة المحامي عن الطاعن الذي انكر وكالته عنه . وكانت المحكمة بعد أن حوزت الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٦/٣/٢٣ عادت واعادتها للمرافعة لجلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ دون أن تعلن الطاعن بالجلسة المذكورة واعتبرت النطق بقراراتها اعلانا له ولم يحضر الطاعن بتلك الجلسة أو أية جلسة تالية الى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلا بما يجب نقضه ولا يمنع من ذلك حضور محام قرر بجلسته ١٩٧٧/١/١٦ أنه يحضر عن الطاعن عن محام اخر مادام أنه لم يثبت وكالة الاخر عنه ، تلك الوكالة التي جدها الطاعن . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٢/١٩ - سدوتتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٤٢٢ ) .

٣١٨ ..... قانون المرافعات

وعلى الخصم الذى لا يكون له وكيل بالبلد الذى به مقر المحكمة ان يتخذ له موثقا فيه (١).

**مادة ٧٥ -** التوكيل بالخصومة يخلو الوكيل سلطة القيام بالاعمال والاجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها ، واتخاذ الاجراءات التحفظية الى أن يصدر الحكم فى موضوعها فى درجة التقاضى التى وكل فيها واعلان هذا الحكم وقبض الرسوم والمصاريف . وذلك بغير اخلال بما أوجب فيه القانون تفويضا خاصا .

وكل قيد يرد فى سند الوكيل على خلاف ما تقدم لا يحتج به على الخصم الاخر (٢) .

**مادة ٧٦ -** لا يصح بغير تفويض خاص الاقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ولا الصلح ولا التحكيم فيه ولا قبول اليمين ولا توجيهها ولا ردها ولا ترك الخصومة ولا التنازل عن الحكم أو عن طريق من طرق الطعن فيه ولا رفع الحجز ولا ترك التامينات مع بقاء الدين ولا الادعاء بالتزويين ولا رد القاضى ولا مخاصمته ولا رد الخبير ولا العرض الفعلى ولا قبوله ولا أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا (٣)

---

١ - قضت محكمة النقض بأن الاصل أن يتم تسليم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او لموطنه الاصلى ، ويجوز تسليمها فى الموطن المختار فى الاحوال التى بينها القانون ، ويصور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص يجعل موطن الوكيل معتبرا فى اعلان الاوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها . ( نقض مدنى ١٩٧١/٣/٢٥ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ من ٢٩٢ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مباشرة المحامى للدعوى بتكليف من ذوى الشأن قبل صدور توكيل له منهم بذلك ، لا يؤثر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى سلامة الاجراءات التى يتخذها فيه ، الا اذا انكر صاحب الشأن توكيله لذلك المحامى ( نقض مدنى ١٩٧٠/١١/١٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ من ١١٢٥ ) .

٣ - قضت محكمة النقض بأنه اذا قرر محامى الشريك فى دعوى ريع رفعت ضده من باقى شركائه انه وكيل عنهم على الشروع وأن الدعوى التى توجه اليه يجب أن تكون دعوى

**مادة ٧٢ -** اذا تعدد الوكلاء جاز لاحدهم الانفراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص في التوكيل (١) .

**مادة ٧٨ -** يجوز للوكيل أن ينيب غيره من المحامين ان لم يكن ممنوعاً من الانابة صراحة في التوكيل (٢) .

حساب فان هذا القول لا يعتبر اقراراً بحق يستلزم توكيلاً خاصاً من موكله وإنما هو من وسائل الدفاع المخولة للمحامى بمقتضى التوكيل الصادر اليه من موكله وترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلطته في اعطاء التكليف القانونى للدعوى واتخاذ اجراءات الدفاع التى يراها مما ينطوى عليه ذلك التوكيل . ( نقض مدنى ١٧/١٠/١٩٥٧ مجموعة المكتب الفنى السنة ٨ ص ٧١٩ ) وقضت محكمة النقض بأن التفويض بالصلح يستتبع التفويض برفضه ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان وكيل المطعون عليها المفوض بالصلح قد رفضه ، فان ذلك يكفى لاثبات عجز المحكمة عن الاصلاح بين الزوجين . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٢٠ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٣١ العدد الاول ص ٧٥٢ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان التوكيل الصادر من الطاعن قد صدر لعدة محامين فإنه يجوز انفراد احدهم بالتقرير بالطعن لان قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصومة عن القاعدة العامة التى قررتها المادة ٧٠٧ من القانون المدنى فنص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ٧٧ من القانون القائم ) على أنه اذا تعدد الوكلاء جاز لاحدهم الانفراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص التوكيل ولا محل لتخصيص عموم نص هذه المادة وقصره على السير في الدعوى بعد اقامتها . ( نقض مدنى ٢٧/٣/١٩٥٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٩ ص ٢٢٠ )

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها قانوناً وكانت هى المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرا على شخصية هذا الممثل من تغيير - لما كان ذلك - وكان الثابت بالتوكيل الذى بموجبه باشر المحامى رفع الطعن بالنقض انه صادر من المستشار القانونى للشركة الطاعنة استناداً الى التوكيل الصادر له من الممثلين القانونيين للشركة الطاعنة انذاك والمتضمن تفويضه في تمثيل الشركة امام القضاء ، والاذن له في توكيل المحامى في الطعن بالنقض ، وكان هذا التوكيل قد صدر صحيحاً ممن يمثلان الشركة قانوناً وقت صدوره ، فان تغييرهما في مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا ينال من

**مادة ٧٩ -** كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه الا اذا نفاه اثناء نظر القضية في الجلسة .

**مادة ٨٠ -** لا يحول اعتزال الوكيل أو عزله دون سير الاجراءات في مواجهته الا اذا أعلن الخصم بتعيين بدله أو بعزم الموكل على مباشرة الدعوى بنفسه . ولا يجوز للوكيل ان يعتزل الوكالة في وقت غير لائق <sup>(١)</sup> .

شخصية الشركة ولا يؤثر على استمرار الوكالة الصادرة منها ، ومن ثم لا يوجب اصدار توكيل آخر من الممثل الجديد للتقرير بالطعن ، هذا ولا ينال من صلاحية التوكيل الصادر للمحامى المقرر بالنقض ان المحامى الذى وكله غير مقبول امام محكمة النقض ، ذلك ان مفاد نص المادتين ٧٨ ، ٢٥٣ من قانون المرافعات ان كل ما اشترطه المشرع هو ان يوقع محام امام محكمة النقض على صحيفة الطعن ، ولم يستوجب ان يصدر التوكيل الى هذا المحامى من محام آخر مقبول امام النقض ، واستثناء من قواعد الوكالة المدنية واخذاً بما تقتضيه الوكالة بالخصومة فان للوكيل المحامى ان ينيب عنه تحت مسؤوليته محامياً آخر في الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من اجراءات التقاضى دون حاجة لتوكيل خاص مالم يكن ممنوعاً من الانابة صراحة في التوكيل . لما كان ذلك وكان الثابت انه وان كان التوكيل رقم ١٣٠٥ سنة ١٩٦٦ رسمى عام القاهرة صادراً من الشركة الطاعنة الى محام غير مقيد امام محكمة النقض الا ان هذا التوكيل يفوله توكيل غيره فيما تضمنه عقد الوكالة ، ولئن ينبيه اتخاذ اجراءات الطعن بالنقض والمرافعة امام المحكمة ، وقد اناب عنه محامياً مقبولاً امام محكمة النقض في الطعن بالنقض والتوقيع على صحيفته ، لما كان ما تقدم فان الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير اساس بما يتعين رفضه . (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٣٥٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٢٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ (المقابلة للمادة ٩٢ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣) على انه « لا يجوز للمحامى ان يتنازل عن التوكيل في وقت غير لائق ويجب عليه ان يخطر موكله .... بتنازله وان يستمر في اجراءات الدعوى شهراً على الاقل متى كان ذلك لازماً للدفاع عن مصالح الموكل ، ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر » يدل على ان المشرع لم يقصد من هذا النص سوى تمكين الخصم من ابداء دفاعه اذا تنازل محاميه فعلاً عن التوكيل . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه ان محامى الطامن لم يتنازل عن التوكيل ، وانما طلب اجلاً للتنازل عنه ، فان تحديه بوجوب تأجيل الدعوى اعمالاً للنص سالف البيان يكون لا وجه له . (نقض مدنى ١٩٨٠/٤/٩ - الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٥ ق) .



**مادة ٨١ -** لا يجوز لاحدا القضاة ولا للنائب العام ولا لاحد من وكلائه ولا لاحد من العاملين بالمحاكم أن يكون وكيلًا عن الخصوم في الحضور أو المرافعة سواء أكان بالمشافهة أم بالكتابة أم بالافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع هو لها والا كان العمل باطلا .

ولكن يجوز لهم ذلك عن يمثلونهم قانونا وعن زوجاتهم واصولهم وفروعهم الى الدرجة الثانية (١) .

## الفصل الثاني

### الغياب

**مادة ٨٢ -** اذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى اذا كانت صادرة للحكم فيها والا قررت شطبها فاذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب احد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن .  
وتحكم المحكمة في الدعوى اذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم في الجلسة الاولى وحضر المدعى عليه (٢) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لم يحظر المشرع باى نص قانونى على من يعمل بالمحاماة من القضاة السابقين أن يكون وكيلًا عن احد طرفى نزاع لمجرد أنه كان قبلا من القضاة الذين نظروا هذا النزاع . ( نقض مدنى ١٧/١ - ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٩٧ ) كما قضت محكمة النقض بأن كون المحامى كان من الهيئة القضائية التى اصدرت حكما حائزا قوة الامر المقضى فيه لا يحول دون تركيله عن احد الخصوم في باقى النزاع الذى لم يفصل فيه بعد . ( نقض مدنى ٢٦/١٢ - ١٩٨٢ - الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٨ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن قرار الشطب ليس حكما ولا يجوز استئنافه على استقلال الا مع الحكم المنهى للخصومة كلها عملا بنص ٢١٢ من قانون المرافعات واذ كان البين من الاوراق أن المطعون ضده ( المتظلم ) لم يظن بالجلسة المحددة لتظلمه بعد احواله والتى صدر فيها قرار المحكمة بشطب دعواه . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم

الابتدائي فيما انتهى إليه من رفض الدفوع باعتبار الدعوى، كان لم تكن ويسقطها وبانقضائها يكون قد طبق صحيح القانون . (نقض مدني ١٩٨١/٢/١٠ - الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٤٧ ق) .

وقضت محكمة النقض أن مفاد النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه « إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن » ان تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب اتخاذ اجرائين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية الى جدول القضايا وعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم هذا الاعلان قبل انقضاء الاجل المحدد في النص وذلك أعمالا للمادة الخامسة من ذات القانون التي تنص على أنه « إذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله » ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع الى المحكمة بصحيفة تورع قلم كتاب المحكمة ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة قاصر على صحيفة افتتاح الدوى أو الطعن فلا يتعداها الى غيرها ويظل اثر نص المادة سائفا الذكر باقيا بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم الاعلان خلاله كما ان تكليف المحكمة لقلم الكتاب باجراء اعلان تجديد السير في الدعوى لا يخلى مسؤولية الطاعنة من الاعتماد به وموالاته حتى يتم الاعلان في الميعاد المحدد لاجرائه باعتبارها انها هي المكلفة أصلا باتخاذ هذا الاجراء الجوهري حتى تتفادى توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ١/٨٢ مرافعات اذا طلبه خصمها كما أنه لا محل للتحدى من أن الغاية قد تحققت من حضور محامي المطعون ضده بجلستي للتحدي من أن الغاية قد تحققت من حضور محامي المطعون ضده بجلستي ١٩٧٣/١٠/٢ ، ١٩٧٣/١١/١٣ عملا بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ذلك ان اعتبار الدعوى كأن لم تكن هو جزاء نص عليه الشارع لعدم اعلان الخصم بصحيفة تعجيل السير في الدعوى بعد شطبها خلال ستين يوما من تاريخ تقرير الشطب مادام التمسك بالدفع لم يسقط بالكلام في موضوع الدعوى عند نظرها بعد التجديد ، ويمجره فوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه باعتبار أن حكمة المشرع من هذا الجزاء هو تقصير المدعى في موالة السير في الدعوى وحثه على متابعة اجراءاتها حتى لا تتراكم الدعاوى أمام المحاكم ( نقض مدني ١٩٨١/١١/١٩ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٣٨٩ ) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٨٢ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذا لم يحضر المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها . فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن » ، وكان

مؤدى هذا النص ان شطب الدعوى هو اجراء يلحق الخصومة اثناء سيرها ولا يؤثر على قيامها ، اذ لا يعتد ان يكون استبعاد او قتلها من القضايا المتداولة امام المحكمة ، ومن ثم فان تعجيل الدعوى بعد شطبها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتطلب الا اتخاذ اجراءين جوهريين - اولهما - هو تحديد جلسة لنظرها - وثانيهما - هو اعلان الخصم بهذه الجلسة اعلانا صحيحا قبل انقضاء الستين يوما التى حددها الشارع لاعتبار الدعوى كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكانت هذه القواعد المتعلقة بالاجراءات المقررة امام محكمة الدرجة الاولى ، تسرى على الاستئناف عملا بنص المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان تقرر بجلسة الطاعة فى ١١/٢٦/١٩٧٨ شطب الاستئناف قام المطعون ضده باعلان صحيفة تعجيله الى الطاعة فى ١٨/١٢/١٩٧٨ لجلسة ٢١/٢/١٩٧٩ التى حددت لنظر الاستئناف من جديد ، واذ تم تحديد تلك الجلسة واعلان الطاعة بها قبل انقضاء الستين يوما فان ذلك يكون كافيا لاعتباره طلبا للسفر فى الخصومة على النحو الذى اقتضته المادة ٨٢ من قانون المرافعات ولو لم تقيد صحيفة التعجيل بالجدول او بنظر الاستئناف بالجلسة المحددة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه ، فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النقص عليه بهذا السبب على غير اساس . ( نقض مدنى ٢٧/٢/١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفرقة ٤٦٦ ) وقضت محكمة النقض بأنه يدل نص المادة ٨٢ من قانون المرافعات ان المشرع استحدث قاعدة مقتضاها انه اذا تغيب المدعى والدعى عليه وجب على المحكمة ان تحكم فى الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها وذلك على خلاف ما كانت توجب المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق من الحكم بشطب الدعوى اذا تخلف المدعى والدعى عليه عن الحضور او عند حضور المدعى وعدم ابدائه طلبات ما ، بما مفاده ان للمحكمة السلطة فى نظر الدعوى والفصل فيها عند غياب المدعى او الاستئناف وتخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر دعواه سواء اكانت هى الجلسة الاولى أم كانت من الجلسات التالية متى تبين ان صالحة للفصل فيها ، ولم يوجب الشارع فى هذه الحالة اعلان المدعى الغائب بالطلبات وتكليفه بالحضور الا اذا أبدى المدعى عليه طلبا عارضا ، وليس من هذا القبيل طلب رفض الدعوى . ( نقض مدنى ٢٦/٣/١٩٨٤ - الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ) وقضت محكمة النقض بأن من المقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المرافعات - وما افصحت عنه المذكرة الايضاحية لها - انه اذا تعدد المدعون وتغيب بعضهم وحضر البعض الآخر فلا يؤثر غياب البعض على نظر الدعوى ، وانما تستمر المحكمة فى نظرها على تقدير علم المدعين بقيامها بالجلسة المحددة لنظرها وانهم ابدوا اقوالهم وطلباتهم فى صحيحتها . ( نقض مدنى ١٧/٥/١٩٧٩ - السنة ٣٠ العدد الثانى ص ٣٧٢ ) وقضت محكمة النقض بأن

**مادة ٨٢ -** اذا حضر المدعى عليه في اية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعة اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك .

ولا يجوز للمدعى أن يبدى في الجلسة التي تخلف فيها خصمه طلبات جديدة أو أن يعدل أو يزيد أو ينقص في الطلبات الاولى كما لا يجوز للمدعى عليه أن يطلب في غيبة المدعى الحكم عليه بطلب ما (١)

من المقرر أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا بقيت مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد من الخصوم السير فيها - وهو الجزء المنصوص عليه في المادة ٨٢ من قانون المرافعات - هو من قبيل سقوط الخصومة وزوالها بسبب عدم قيام المدعى بنشاطه اللازم لسيرها ، ومنه أن ميعاد الستين يوما يعد من مواعيد السقوط التي تنقضي اذا تحالفت قوة القاهرة ، إذ ليس من العدالة أن يقضى بالسقوط اذا حدثت واقعة عامة لا ارادة للخصم فيها ولا قيل له بدفعها منعه من طلب السير في الدعوى ، وقد التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر حين خلص بأسباب سائفة الى أن السفر للخارج للعلاج من مرض لا يفقد المريض به أهليته للتقاضي ولا يصيبه بالعجز عن تصريف شؤنه أو التعبير عن ارادته في تكليف من ينوب عنه في طلب السير في الدعوى لا يعد من قبيل القوة القاهرة التي توقف ميعادا حتما يترتب على مخالفته جزاء السقوط . ( نقض مدنى ١٩٨٠ / ٢ / ٦ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٧٢١ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لم يوجب المشرع اعلان المستأنف الغائب في نطاق تطبيق المادة ٢/٨٢ مرافعات الا اذا أبدى خصمه طلبا عارضا ، واذا كان الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ليس من هذا القبيل لتعلقه بإجراءات السير في الدعوى ويعتبر من المسائل التي تعترض سير الخصومة ، هذا الى أن المحكمة ملزمة بتكليف الدفع التكميل الصحيح وتحديد مرمى الخصم منه وفقا للوقائع الثابتة أمامها ، واذا خلصت الى أن المطعون ضدهم استهدفوا من هذا الدفع بعد تجديد الاستئناف من الشطب أن مرماه يدخل في نطاق المادة ١/٨٢ مرافعات فانها تكون قد التزمت صحيح القانون . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٤٧٠ ) وقضت محكمة النقض بأن القانون وأن جعل مواعيد الطعن في الاحكام من تاريخ النطق بها كاصل عام الا انه استثنى من هذا الاصل الاحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا للمادة ٨٢ من قانون المرافعات . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٥/١٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٦١٥ ) .

**مادة ٨٤ -** اذ تخلّف المدعى عليه وحده في الجلسة الاولى وكانت صحيفة الدعوى قد اعلنت لشخصه حكمت المحكمة في الدعوى فاذا لم يكن قد أعلن لشخصه كان على المحكمة في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر القضية الى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم في الدعوى في الحالتين حكما حضوريا .

فاذا تعدد المدعى عليهم وكان البعض قد أعلن لشخصه والبعض الآخر لم يعلن لشخصه وتغيبوا جميعا أو تغيب من لم يعلن لشخصه وجب على المحكمة في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة تالية يعلن المدعى بها من لم يعلن لشخصه من الغائبين ويعتبر الحكم في الدعوى حكما حضوريا في حق المدعى عليهم جميعا <sup>(١)</sup> .

**مادة ٨٥ -** اذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية الى جلسة تالية يعاد اعلانه لها اعلانا صحيحا بوساطة خصمه <sup>(٢)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٨٤/١ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع أوجب إعادة اعلان المدعى عليه الذي لم يحضر الجلسة الاولى ولم يكن قد أعلن لشخصه لما افترضه في تلك الحالة من احتمال جهله بقيام الدعوى ورتب على إعادة الاعلان افتراض علمه بها . ولما كان نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في الخصومة الاصلية امام محكمة الاحالة ويكون تحريك الدعوى امام هذه المحكمة الاخيرة بعد نقض الحكم بتعجيلها ممن يهمه الامر من الخصوم فتستأنف الدعوى سيرها بين طرفيها بتكليف بالحضور يعلن اعلانا قانونيا بناء على طلب الخصم الى الخصم الآخر خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض دون حاجة الى إعادة الاعلان . ( نقض مدني ١٩٨٢/٢/٨ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٤٩١ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان تقرير الطعن لم يعلن الى المطعون عليهما الاولين شخصيا ولا في موطنهما ولا في محلها المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، فان اعلان تقرير الطعن يكون باطلا ويجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولو في غيبة

٣٢٦ ..... قانون المرافعات

**مادة ٨٦** - اذا حضر الخصم الغائب قبل انتهاء الجلسة اعتبر كل حكم صدر عليه فيها كأن لم يكن .

---

المطعون عليهما وذلك عملا بنص المادة ٩٥ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ٨٥ من القانون الجديد ) نقض مدنى ١٩٥٥/٣/٣١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٦ ص ( ٨٧٨ ) .

## الباب الرابع

### تدخل النيابة العامة

**مادة ٨٧ -** للنيابة العامة رفع الدعوى في الحالات التي ينص عليها القانون ويكون لها في هذه الحالات ما للخصوم من حقوق .

**مادة ٨٨ -** فيما عدا الدعاوى المستعجلة يجب على النيابة العامة أن تتدخل في الحالات الآتية والا كان الحكم باطلا .

(١) الدعاوى التي يجوز لها أن ترفعها بنفسها .

(٢) الطعون والطلبات أمام محكمة النقض ومحكمة تنازع الاختصاص .

(٣) كل حالة أخرى ينص القانون على وجوب تدخلها فيها<sup>(١)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه اعمالا لنص المادة الاولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الاجراءات في قضايا الاحوال الشخصية والوقف والمادة ٣/٨٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كلما كانت القضية تتعلق بالاحوال الشخصية ، مما تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقا للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية فإن تدخل النيابة العامة يكون واجبا عند نظر النزاع والا كان الحكم الصادر فيه باطلا يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثرت فيها مسألة تتعلق بالاحوال الشخصية ، ولئن كانت الدعوى الرافعة مدنية بطلب تثبيت ملكية الا ان البين من الحكم المطعون فيه أن نزاعا دار بين الطرفين حول اعلام الوراثة وصفه المطعون ضدهم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المورث وهي من المسائل التي تتعلق بالاحوال الشخصية ناقضها الحكم وفصل فيها مما كان يتعين معه أن تتدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية ، وإذ كان الثابت أنها لم تتدخل الى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلا ( نقض مدنى ١٩٧٩/١١/٢٨ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ العدد الثالث ص ٩٩ ) .

**مادة ٨٩** - فيما عدا الدعاوى المستعجلة يجوز للنياية العامة أن تتدخل في الحالات الآتية :

- (١) الدعاوى الخاصة بعديمى الاهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين .
- (٢) الدعاوى المتعلقة بالأوقاف .الخيرية والهبات والهوصايا المرصدة للبر
- (٣) عدم الاختصاص لانتفاء ولاية جهة القضاء .
- (٤) دعاوى رد القضاة واعضاء النيابة ومخاصمتهم .
- (٥) الصلح الواقى من الإفلاس .
- (٦) الدعاوى التى ترى النيابة العامة التدخل فيها لتعلقها بالنظام العام أو الآداب .
- (٧) كل حالة أخرى ينص القانون على جواز تدخلها فيها<sup>(١)</sup>.

**مادة ٩٠** - يجوز للمحكمة فى أية حالة تكون عليها الدعوى ان تأمر بإرسال ملف القضية الى النيابة العامة اذا عرضت فيها مسألة تتعلق بالنظام العام أو الآداب ويكون تدخل النيابة العامة فى هذه الحالة وجوبيا .

**مادة ٩١** - تعتبر النيابة ممثلة فى الدعوى متى قدمت مذكرة براءيها فيها ولا يتعين حضورها الا اذا نص القانون على ذلك .  
ولى جميع الاحوال لا يتعين حضور النيابة عند النطق بالحكم<sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن البطلان المترتب على اغفال كاتب المحكمة اخبار النيابة العامة بقضايا القصر مقصور على أصحاب المصلحة فيه دون غيرهم من الخصوم ، ( نقض مدنى ٧٩/٣/٥ الطعن ٢٤ لسنة ٤٤ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه جرى قضاء محكمة النقض على ان بطلان الحكم لعدم ابداء رأى النيابة لا يكون الا اذا طلبت الكلمة الاخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت ، فاذا لم تعقب النيابة على دفاع الخصوم المتدخلين فى الاستئناف كان ذلك محمولا على انها لم تجد فيها ما يدعوها الى ابداء رأى جديد . ( نقض مدنى ١٩٦٤/١١/١١ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٥ ص ١٠١٣ ) .



**مادة ٩٢ -** في جميع الاحوال التى ينص فيها القانون على تدخل النيابة العامة يجب على قلم كتاب المحكمة اخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى . فاذا غرضت أثناء نظر الدعوى مسألة مما تتدخل فيها النيابة . فيكون اخطارها بناء على أمر من المحكمة (١) .

**مادة ٩٣ -** تمنح النيابة بناء على طلبها ميعاد سبعة أيام على الأقل لتقديم مذكرة بأقوالها . ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذى يرسل لها فيه ملف القضية مشتملا على مستندات الخصوم ومذكراتهم .

**مادة ٩٤ -** يكون تدخل النيابة في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل اقفال باب المرافعة فيها .

**مادة ٩٥ -** في جميع الدعاوى التى تكون فيها النيابة طرفا منضمما لا يجوز للخصوم بعد تقديم اقوالها وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التى ذكرتها النيابة .

ومع ذلك يجوز للمحكمة في الاحوال الاستثنائية التى ترى فيها قبول

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لئن كان المشرع قد أجاز - بمقتضى المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون المرافعات - أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالخصم ، وأوجب في المادة ٩٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة اخبار النيابة العامة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى ، حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة الى تدخلها وابداء رأيها فيها ، ويتب على أغفال هذا الاجراء الجوهري بطلان الحكم ، وكان هذا البطلان لا يندرج ضمن العيب في اجراءات المزايدة التى تجيز استئناف حكم ايقاع البيع وفقا للمادة ٤٥١ / ١ من قانون المرافعات واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وذهب الى أن هذا البطلان لا يبيح استئناف حكم ايقاع البيع وفقا للمادة ٤٥١ / ١ ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وذهب الى أن هذا البطلان لا يبيح استئناف حكم ايقاع البيع فإن النعى عليه بالخطأ في تفسير القانون وتأويله وتطبيقه يكن في غير محله . (نقض ١٨ / ١٢ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٦١٠) .

٣٣٠ ..... قانون المرافعات

مستندات جديدة أو منكرات تكميلية ان تأذن في تقديمها وفي اعادة المرافعة وتكون النيابة آخر من يتكلم<sup>(١)</sup> .

**مادة ٩٦** - للنيابة العامة الطعن في الحكم في الاحوال التي يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها اذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام أو اذا نص القانون على ذلك<sup>(٢)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يسرى نص المادة ٩٥ من قانون المرافعات الا حيث تكون النيابة طرفاً منضماً أما اذا كانت خصماً أصلياً كما هو الحال في قضايا الاحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية كان للخصوم ان يعقبوا على رأى النيابة .  
(نقض مدني ١٩٧٦/١٢/١٥ - الطعن ٢٠ لسنة ٤٥ ق) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت النيابة طرفاً أصلياً في الدعوى التي صدر فيها الحكم فانه يكون لها طبقاً للقواعد العامة كل ما للخصوم من حقوق ومن ثم يكون لها الطعن في الحكم الذي يصدر على خلاف طلباتها بطريق الاستئناف والنقض . (نقض مدني ١٩٧٧/٢/٢٣ - الطعن ٣٢ لسنة ٤٤ ق) .

## الباب الخامس

### اجراءات الجلسات ونظامها

#### الفصل الأول

#### اجراءات الجلسات

**مادة ٩٧ -** تجرى المرافعة في أول جلسة وإذا قدم المدعى أو المدعى عليه في هذه الجلسة مستندا كان في مكانه تقديمه في الميعاد المقرر في المادة ٦٥ قبلته المحكمة إذا لم يترتب على ذلك تأجيل نظر الدعوى ، فإذا ترتب على قبول المستند تأجيل الدعوى حكمت عليه بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها .

ومع ذلك يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه ان يقدم مستندا ردا على دفاع خصمه أو طلباته المعارضة <sup>(١)</sup> .

**مادة ٩٨ -** لا يجوز تأجيل الدعوى اكثر من مرة لسبب واحد يرجع الى احد الخصوم على أن لا تجاوز فترة التأجيل ثلاثة اسابيع .

---

١ - قضت محكمة النقض بان للخصم ان يقدم مستندات ومذكراته بالجلسة سواء حضرها الخصم الآخر أو تغيب عن حضورها ولا يلتزم بإعلانها لخصمه الغائب إذ المفروض ان يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يبدي في جلساتها من دفاع وما يقدم فيها من أوراق . ( نقض مدنى ١٩٧٩/٣/١٩ الطعن ٢ لسنة ٤٦ ق ) وقضت محكمة النقض بان من المبادئ الاصلية في النظام القضائى أن المرافعة قد تكون شفوية أو بمذكرات مكتوبة وان الخصوم اذا طلبوا من المحكمة الاستماع الى مرافعتهم فلم تمكنهم من ذلك فانها تكون قد اخلت بحقهم في الدفاع . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٥/٩ - الطعن ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق ) .

**مادة ٩٩** - تحكم المحكمة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن ايداع المستندات أو عن القيام بأى إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات ويكون ذلك بقرار يثبت في محضر الجلسة له ما للأحكام من قوة تنفيذية ، ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق ولكن للمحكمة أن تقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها اذا أبدى عذرا مقبولا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة اشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه .  
وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٠٠** - تنفيذ أحكام الغرامات يكون بعد اخبار المحكوم عليه بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول من قلم الكتاب .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لاسبابه في اعمال قواعد قانون المرافعات المتبعة امام المحكمة الجزئية على دعوى البيوع وقضائه تبعا لذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنص المادة ٢/٩٩ من قانون المرافعات ثم قضائه باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت به المحكمة بعد مضي مدة الوقف كما تقضى بذلك الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وكان لا يوجد نص في القانون يستثنى دعوى البيوع من تطبيق القواعد المذكورة عليها فانه يكون قد التزم صاحب القانون . ( نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/١٦ - الطعن ١٢٠٩ لسنة ٤٨ ق ) وقضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ٩٩ من قانون المرافعات ١٤ ، ٥٠ ، ٥١ من قانون الإثبات يدل على أن المشرع قد نظم الجزاءات التى تملك المحكمة توقيعها على الخصم المتخلف عن ايداع المستندات التى تكلفه المحكمة بتقديمها في خلال الاجل الذى حددته وهى الغرامة والوقف واعتبار الدعوى كأن لم تكن مالم يضار خصمه من الجزاءين الاخيرين . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٦/١٥ - الطعن ١٥٣٦ لسنة ٤٨ ق )

## الفصل الثاني

### نظام الجلسة

**مادة ١٠١-** تكون المرافعة علنية الا اذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم اجراءها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب أو لحرمة الاسرة (١) .

**مادة ١٠٢-** يجب الاستماع الى اقوال الخصوم حال المرافعة ، ولا تجوز مقاطعتهم الا اذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو مقتضيات الدفاع فيها ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم .

**مادة ١٠٣-** للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة في أية حال تكون عليها الدعوى اثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم ، فاذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه الحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة واثبت محتواه فيه .

ويكون لمحضر الجلسة في الحالين قوة السند التنفيذي . وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الاحكام (٢) .

١ - بطلان الحكم الابتدائي لصدوره في جلسة سرية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض لا يسوغ اعادة القضية لمحكمة اول درجة بعد ان استنفذت ولايتها بالحكم في موضوعها ويتعين على محكمة الاستئناف ان تفصل فيها بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب اتباعه . ( نقض مدنى ١٩٦٥/٥/٥ مجموعة المكتب الفني، السنة ١٦ ص ٥٥٧ )

٢ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة ان توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع احدهما فيه ، الا ان عليها ان تعتبره سندا في الدعوى يجوز لها ان تحكم بما تضمنته . ( نقض مدنى ١٩٧٩/٥/٥ - الطعن ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق ) وقضت محكمة النقض بان القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لان مهمته تكون مقصورة على اثبات ما حصل امامه من الاتفاق ومن ثم فان هذا الاتفاق لا يعدو ان يكون عقدا ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وان كان يعطى شكل الاحكام عند اثباته فلا يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة للاحكام وانما يجوز رفع دعوى مبتدأة بالبطلان الى محكمة الدرجة الاولى المختصة طبقا للقواعد العامة . ( نقض مدنى ١٩٧٧/١/٣١ - الطعن ٤٦٦ لسنة ٤٢ ق )

**مادة ١٠٤ -** ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ومع مراعاة أحكام قانون المحاماة يكون له في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإن لم يمثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة ، أو بتغريمه جنيتها واحداً ، ويكون حكمها بذلك نهائياً . فإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدون وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية . وللمحكمة الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره بناء على الفقرتين السابقتين .

**مادة ١٠٥ -** للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بمحو العبارات الجارحة أو المخالفة للاداب أو النظام العام من أية ورقة من أوراق المرافعات أو المذكرات (١) .

**مادة ١٠٦ -** مع مراعاة أحكام قانون المحاماة يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها وبما يرى اتخاذ من اجراءات التحقيق ثم يأمر بالحالة الاوراق الى النيابة لاجراء ما يلزم فيها . فاذا كانت الجريمة التي وقعت جنائية أو جنحة كان له اذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه .

**مادة ١٠٧ -** مع مراعاة أحكام قانون المحاماة للمحكمة ان تحاكم من تقع منه اثناء انعقادها جنحة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فوراً بالعقوبة .

---

١ - اذا كانت المحكمة فيما امرت به من محو بعض العبارات الواردة بمذكرة الطاعن لما رآته فيها من خروج على الاداب قد استعملت حقاً خوله القانون لها في المادة ١٠٥ من قانون المرافعات فليس للطاعن بعد ذلك ان يعيب عليها استعمال هذه الرخصة ولو تضمنت هذه العبارة دفاعاً له . ( نقض مدني ١٩٨٠/٥/٢٨ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٦ الجزء الثاني ص ١٥٣٣ )

قانون المرافعات ..... ٣٣٥

والمحكمة أيضا أن تحاكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالعقوبة المقررة لشهادة الزور .

ويكون حكم المحكمة في هذه الأحوال نافذا ولو حصل استئنافه <sup>(١)</sup> .

---

١ - للنيابة والمحكمة أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور الى كل من ترى انه لا يقول الصدق من الشهود ولا يصح عدا ذلك من وسائل التهديد أو الضغوط على الشاهد . ( نقض جنائي ١٧/١/١٩٤٦ - مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الثاني ص ٧٨٦ قاعدة رقم ٥ ) .

## الباب السادس

### الدفع ، والادخال ، والطلبات العارضة ، والتدخل

#### الفصل الأول

##### الدفع

**مادة ١٠٨ -** الدفع بعدم الاختصاص المحل والدفع باحالة الدعوى الى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للارتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفع المتعلقة بالاجراءات يجب ابدائها معا قبل ابداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها . ويسقط حق الطاعن فى هذه الدفع اذا لم يبدىها فى صحيفة الطعن .

ويحكم فى هذه الدفع على استقلال ما لم تأمر المحكمة بضمها الى الموضوع وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به فى كل منها على حدة .

ويجب ابداء جميع الوجوه التى يبنى عليها الدفع المتعلق بالاجراءات معا والا سقط الحق فيما لم يبد منها <sup>(١)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن الاختصاص فى المنازعات الاجارية الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة النزاع للمحكمة الكائن فى دائرتها العقار عملا بالمادة ٢/٤٠ منه خلافا للقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون



المرافعات ، يترتب عليه أنه لا يجوز الاتفاق مقدما على مخالفته طبقا للمادة ٢/٦٢ من هذا القانون الاخر ، الا أن ذلك لا ينفي ان هذا الاختصاص محل ، لا تتعلق قواعده عدا قاعدة حظر الاتفاق مقدما على مخالفته - بالنظام العام ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها الحكم بعدم الاختصاص دون دفع من الخصم قبل ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول عملا بالمادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ، ان المطعون عليه لم يدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى وباختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية الكائن بدائرتها العقار ، فان الحكم اذ قضي بذلك يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ( نقض مدنى ١٤/٥/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧٦٠ ) وقضت محكمة النقض بانه من المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان الجزء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يتعلق بالنظام العام بل هو مقرر لمصلحة من لم يتم اعلانه خلال الميعاد اعلانا صحيحا وكان التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن وابقاء الجزء بمقتضاه من قبيل الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات بحيث يتعين ابداءه قبل التكلم في الموضوع والا سقط الحق فيه وفق المادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، وكان التكلم في الموضوع المسقط للدفع يكون بأبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى يمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ، انه أقام قضاءه على اساس صحة إعلان الطاعة بصحيفة الدعوى وعلى ما ورد بالحكم المستأنف من اسباب اخرى اقرها الحكم المطعون فيه وكان يبين من الحكم الابتدائي انه استند في قضائه برفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن على ما أورده بمدوناته من : " ان وكيل الطاعة حضر بجلسته ٢١/١٢/١٩٦٩ وطلب اجلا لتقديم مستندات ، وانه يوجد تعديلات على عقد البيع الذى تحت يده وكان هذا الدفاع سابقا على ابداء الدفع الذى ورد في المذكرة المقدمة في ٢٣/١/١٩٧٧ ومن ثم فقد سقط حق المدعى عليها « الطاعة » في هذا الدفع .. » واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى رفض هذا الدفع لا بداء دفاع موضوعى في عقد البيع قبل التمسك به فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولما كانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه برفض ذلك الدفع فان تعييبه في اية دعامة اخرى ايا كان وجه الرأى فيها - يكون غير منتج - ( نقض مدنى ١٩/١/١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٤٤٦ ) وقضت محكمة النقض بان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة - هو في حقيقته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اعترض على شكل اجراءات الخصومة وكيفية توجيهها ، وهو بهذه المثابة من الدفوع الشكلية يسقط الحق في التمسك به بعدم ايدائه قبل الكلام في موضوع الدعوى لان العبرة بحقيقة الدفع

**مادة ١٠٩ -** الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتقاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .  
ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى <sup>(١)</sup> .

**مادة ١١٠ -** على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً .  
وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها <sup>(٢)</sup> .

---

ومرماه ، وليس بالتسمية التي تطلق عليه . ( نقض مدني ١٩٨٤/٢/١ - الطعن ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى أو قيمتها تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قائمة في الخصومة وبطريقة دائمة على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في الاختصاص . ( نقض مدني ١٩٦٦/١٢/١٧ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٨٠٢ ) وقضت محكمة النقض بأن القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بالفائه أو تأويله أو تعديله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذي تفحص به الإدارة عن أروادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد أحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً وكان الباعث عليه مصلحة عامة . ( نقض مدني ١٩٨٣/٣/٢٧ - الطعن ٨٢٢ لسنة ٥٢ ق ) وقضت محكمة النقض بأن من المقرر أن القضاء الصادر بالاختصاص أو بعدم الاختصاص حجية فاصرة على ذلك ولا تمتد الى موضوع الدعوى . ( نقض مدني ١٩٨٣/٤/١٧ - الطعن ١٧٦١ لسنة ٤٩ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد النص في المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أن « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة » أن يعتد أمام المحكمة المحال اليها بما تم من إجراءات أمام المحكمة التي رفعت اليها الدعوى . ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة التي أحيلت اليها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ( نقض مدني ١٩٨٣/٢/١٧ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة

**مادة ١١١ -** اذا اتفق الخصوم على التقاضى امام محكمة غير المحكمة المرفوعة اليها الدعوى جاز للمحكمة ان تأمر باحالة الدعوى الى المحكمة التى اتفقوا عليها .

**مادة ١١٢ -** اذا رفع النزاع ذاته الى محكمتين وجب ابداء الدافع بالأحالة امام المحكمة التى رفع اليها النزاع . أخيرا للحكم فيه .

( ١٤٧١ ) وقضت محكمة النقض بأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد جرى نصها بأن « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » ، فقد رأى المشرع تبسيطا للاجراءات فى صدد الاحكام المتعلقة باختصاص النص على وجوب ان تأمر المحكمة بأحالة الدعوى الى المحكمة المختصة فى كل حالة من الحالات التى تقضى فيها بعدم اختصاصها بنظرها ، ولو كان القضاء بعدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على ان الاختصاص بالفصل فى الطعن فى القرار الادارى أنف الذكر يبعد للقضاء الادارى ، غير انه اقتصر على الحكم بعدم الاختصاص ولم يأمر باحالة الدعوى بحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فان الحكم يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٣٠ - المرجع السابق فقرة ٣٢٩ ) وقضت محكمة النقض بأن المشرع ينص فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على ان « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » قد هدف الى تبسيط الاجراءات فى صدد الاحكام المتعلقة باختصاص الولاية . واذا كانت المذكرة الايضاحية تلك المادة قد اشارت الى جهتي القضاء الاساسيتين - العادى والادارى - الا ان النص سالف الذكر وقد جاء عاما مطلقا ينطبق ايضا اذا ماكانت الدعوى داخلة فى اختصاص هيئة ذات اختصاص قضائى كهيئات التحكيم لتوفر العلة التى يقوم عليها حكم النص . واذا لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ولم يأمر باحالة دعوى الضمان الفرعية التى رفعها الطاعن بصفتها ضد شركة مصر للتأمين الى هيئة التحكيم المختصة فانه يكون معيبا بمخالفة القانون بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص ، وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه . ولما تقدم يتعين احالة دعوى الضمان الفرعية الى هيئات التحكيم بوزارة العدل ( نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٣٠ - المرجع السابق فقرة ١٤٦٨ ) .

وإذا دسح بالاحالة للارتباط جاز ابداء الدفع أمام أى من المحكمتين .  
وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بتظرها <sup>(١)</sup> .

**مادة ١١٢** - كلما حكمت المحكمة فى الأحوال المتقدمة بالاحالة كان عليها أن تحدد للخصوم الجلسة التى يحضرون فيها أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى وعلى قلم الكتاب أخبار الغائبين من الخصوم بذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول <sup>(٢)</sup> .

**مادة ١١٤** - بطلان صحف الدعوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب فى الاعلان أو فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة يؤزل بحضور المعلن اليه فى الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعه <sup>(٣)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن الدفع بطلب الاحالة الى محكمة اخرى لقيام دعوى اخرى مرتبطة بها وان كان يسقط الحق فيه بعد ابداء أى طلب أو دفاع موضوعى فى الدعوى الا ان التمسك بهذا السقوط يجب ان يتم أمام المحكمة التى يبدى امامها الدفع وتقبل صدور الحكم بالاحالة . ( نقض مدنى ١٢/٢٢/١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ من ١٦٤٠ ) وقضت محكمة النقض بأن رفع الدعوى بوقف سريان عقد الايجار ويسقط حق المؤجر فى الاجرة ليس من شأنه ان يمنع محكمة اخرى من الفصل فى ذات الطلب مادام قد رفع اليها ولم يتمسك احد من الخصوم بالدفع باحالة الدعوى بشأنه الى المحكمة الاولى لقيام ذات النزاع امامها . ( نقض مدنى ١٤/٦/١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٤ من ١٩١٩ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان القرار الصادر باحالة الدعوى من دائرة الى دائرة اخرى بذات المحكمة لا يستلزم اخبار الغائب من الخصوم اذ أن نص المادة ١١٣ من قانون المرافعات الذى أوجب على قلم الكتاب اخبار الغائب من الخصوم بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول مقصور على حالة حكم المحكمة باحالة الدعوى الى محكمة اخرى ( نقض مدنى ١٢/١٢/١٩٨٣ - مدونتتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٤٧٣ ) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن بطلان صحف الدعوى وأوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب فى الاعلان ، يؤزل بحضور المعلن اليه فى الجلسة التى دعى اليها بوزارة الاعلان

**مادة ١١٥ -** الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها .  
وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً (١) .

الباطلة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات وذلك باعتبار أن هذا الحضور يقيم قرينة قضائية على أنه تم بناء على الورقة ومن ثم يقع على المتسك ببطالنها عبء اثبات العكس . ولما كان من المقرر قانوناً أن تلحق الصفة الاجراء الباطل بما مؤداه أن زوال هذا البطالان يجعل الاجراء صحيحاً من وقت صدوره ، فإن لازم ذلك أن حضور المستأنف عليه في الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بمقتضى اعلان باطل يزول البطالان الذى لحقه فيعتبر صحيحاً من وقت حصوله مانعاً من الحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن اذا أجرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، حتى ولو وقع الحضور بعد انقضاء هذا الميعاد . ( نقض مدنى ١٦٧/١/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفرة ١٤٣٦ ) وقضت محكمة النقض بأن البطالان الذى يزول بحضور المعلن اليه عملاً بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات ، هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة ، أما البطالان الناشء عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وعلان الطعن في الاحكام فلا تسرى عليه هذه المادة . ( نقض مدنى ٢٠/١/١٩٨٢ - المرجع السابق لفرة ٨١٣ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه تنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أنه ، اذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لاعلان ذى صفة ... وكان تصحيح الدعوى بادخال صاحب الصفة فيها يجب الا يخل بالميعاد المحدد لرفعها ، فإن التصحيح لا ينتج أثره الا اذا تم خلال الميعاد واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط الحق في الشفعة على أن الطاعن لم يختصم فيها سوى إحدى المشتريات ( المطعون عليها الثالثة ) ولم يختصم باقى المشتريات بأشخاص الا بعد الميعاد ، مع سبق اختصام والدهن باعتباره ولياً عليهن في الميعاد رغم بلوغهن سن الرشد ، فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس . ( نقض مدنى ١٢/٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول لفرة ٧٥٥ ) وقضت محكمة النقض بأن اجراءات استصدار امر الاداء عند توافر الشروط التى يتطلبها القانون اجراءات تتعلق بشكل الخصومة ولا تتصل بموضوع الحق المدعى به أو بشروط

**مادة ١٢٦ -** أُلْدمع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها<sup>(١)</sup>

وجوده ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين تتوفر فيه شروط استصدار امر الاداء هو في حقيقته دفع ببطلان الاجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التي فرضها القانون لاقتضاء دينه ، وبالتالي يكون هذا الدفع موجها الى اجراءات الخصومة وشكلها وكيفية تجميعها - وبهذه المثابة يكون من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥/١ من قانون المرافعات . ( نقض مدنى ١١/٢٩ / ١٩٨١ - المرجع السابق العدد الثانى فقرة ٥٢٤ ) وقضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها » يدل على أن هذا الدفع ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالاجراءات التي اشارت اليها المادة ١٠٨ من ذلك القانون بقولها « الدفع بعدم الاختصاص المحل والدفع بإحالة الدعوى الى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها او للارتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات يجب ابدؤها ما قبل ايداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها » وأما هو من قبيل أوجه الدفاع الموضوعية في الدعوى فيلحق من ثم بها في حدود ما يتفق وطبيعته ، وأنه وإن كان المشرع لم يضع لهذا الدفع تعريفا به تقديرا لصعوبة فرض تحديد جامع مانع له على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق في صدر المادة ١٤٢ منه مقابلة للمادة ١١٥ الحالية إلا أن النص في المادة ٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقرها القانون » يدل على أن مؤدى الدفع بعدم القبول انتفاء المصلحة اللازمة لقبول الدعوى بالمعنى المتقدم أو هو على ما عبرت عنه تلك المذكرة الإيضاحية الدفع الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشرط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصلة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى يطلب تقريره . ( نقض مدنى ٢٦ / ٤ / ١٩٨٠ المرجع السابق العدد الأول فقرة ٧٥٧ )

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان النص في المادة ١٠١ من قانون الاثبات على أن « الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، فلا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا وتقضى

## الفصل الثاني

### اختصاص الغير وادخال ضامن

**مادة ١١٧ -** للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ (١) .

المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها ، وكان النص في المادة ١١٦ من قانون المرافعات على أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها . لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن الطاعن بصفته سبق وأن طعن بالنقض في ذات الحكم المطعون فيه وذلك بالطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق والذي قضى فيه بجلسة ١٤/٣/١٩٧٧ بنقض الحكم وإحالة القضية الى محكمة استئناف بنى سويف ومن ثم فإن ذلك القضاء يعزز قوة الامر المقضى ويكون له حجة في هذا الصدد وبالتالي يكون للمحكمة ان تقضى بهذه الحجة من تلقاء نفسها ، لما كان ما تقدم فإن الطعن المائل يكون غير جائز لسبق الفصل فيه بالطعن السابق وهو ما يتعين القضاء به . ( نقض مدنى ٢٧/١٢/١٩٨٢ - المرجع السابق العدد الثانى فقرة ١٤٦٠ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المطعون ضدها حين رأت تعديل دعواها أمام محكمة أول درجة باختصاص الطاعن الرابع قد اكتفت باثبات طلباتها في محضر الجلسة في مواجهة محامى الحكومة الحاضر ممثلاً للطاعتين الثلاثة الأولى دون الالتزام باتباع الطريق الذى رسمته المادة ١١٧ من قانون المرافعات وكان من المقرر أنه يشترط كى ينتج الاجراء اثره ان يكون قد تم وفقاً للقانون الامر الذى لم يتوافر في الاجراء الذى ادخل به الطاعن الرابع في الدعوى مما يبنى عليه عدم صحة اختصاصه أمام محكمة أول درجة ، وكان محامى الحكومة الحاضر بالجلسة لم يكن حينئذ ممثلاً للطاعن الرابع حتى يمكن القول بصحة توجيه الطلبات اليه وكان يتحتم توجيه تلك الطلبات الى المراد ادخاله توجيهها صحيحاً ، فإن الطاعن الرابع لا يعد خصماً مدخلاً في الدعوى في هذه المرحلة من التقاضى . ( نقض مدنى ٢٧/٦/١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ص ١٥٠٨ ) .

**مادة ١١٨ -** للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال من ترى إدخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة .

وتعين المحكمة ميعادا لا يجاوز ثلاثة أسابيع لحضور من تأمر بإدخاله ومن يقوم من الخصوم بإدخاله ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى <sup>(١)</sup> .

**مادة ١١٩ -** يجب على المحكمة في المواد المدنية اجابة الخصم الى طلب تأجيل الدعوى لإدخال ضامن فيها اذا كان الخصم قد كلف ضامنة الحضور خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بالدعوى أو قيام السبب الموجب للضمان أو اذا كانت الثمانية الايام المذكورة لم تنقض قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى . وفيما عدا هذه الحالة يكون التأجيل لإدخال الضامن جوازا للمحكمة ويراعى في تقدير الاجل مواعيد الحضور ويكون ادخال الخصم للضامن بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

**مادة ١٢٠ -** يقضى في طلب الضمان وفي الدعوى الاصلية بحكم واحد كلما أمكن ذلك والا فصلت المحكمة في طلب الضمان بعد الحكم في الدعوى الاصلية <sup>(٢)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى أدخل الخصم الجديد في الدعوى أعتبر طرفا فيها وكان عليه أن يحضر ليبدئ دفاعه وأن يتابع سيرها وأن يعلن في الحكم الصادر فيها بالطرق المقررة لذلك كما يكون للخصوم الأصليين الطعن في الحكم الذي يصدر لصالحه . (نقض مدني ١٩٥٦/٦/٢١ مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٧٥١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت دعوى الضمان قد رفعت ليحكم على الضامن بنسبة معينة مما يمكن أن يحكم به على طالب الضمان في الدعوى الاصلية وقضى فيها بهذه الطلبات وكان دفاع الضامن أمام محكمة الموضوع في الدعوى الاصلية متحدا مع دفاع طالب الضمان فإن دعوى الضمان تعتبر في هذه الصورة مرتبطة بالدعوى الاصلية ارتباطا لا يمكن قصمه ولذلك فإن نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الاصلية . (نقض مدني ١٩٦٦/١/١٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٠٩) وقضت محكمة النقض بأن دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى



**مادة ١٢١ -** اذا أمرت المحكمة بضم طلب الضمان الى الدعوى الاصلية يكون الحكم الصادر على الضامن عند الاقتضاء حكما للمدعى الاصلى ولولم يكن قد وجه اليه طلبات ويجوز لأطالبي الضمان ان يطلب اخراجه من الدعوى اذا لم يكن مطالباً بالتزام شخصي<sup>(١)</sup> .

**مادة ١٢٢ -** اذا رأت المحكمة ان طلب الضمان لا أساس له جاز لها الحكم على مدعى الضمان بالتعويضات الناشئة عن تأخير الفصل في الدعوى الاصلية .

---

الاصلية ولا تعتبر دفاعا ولا دفعا فيها ولا يعتبر الحكم الصادر في الدعوى الاصلية فاصلا في دعوى الضمان . ( نقض مدنى ١٩/٣/١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٠ من ٨٥٩ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الاستئناف المرفوع من الضامن في الحكم الصادر ضده لصالح المدعى في الدعوى الاصلية لا يطرح على محكمة الاستئناف دعوى الضمان الفرعية وحدها وإنما يطرح عليها الدعويين معا ، الاصلية والفرعية بحيث يكون لها أن تحكم للمدعى الاصلى على الضامن أو على مدعى الضمان حسبما يترأى لها من توافر اركان المسئوليتين ولا وجه لما تتمسك به المدعى عليها في الدعوى الاصلية - وهى المدعية في دعوى الضمان - من ان محكمة اول درجة قد حكمت باخراجها من الدعوى بلا مصاريف ، وقد اضحى حكما في هذا الخصوص نهائيا لعدم استئنافه في الميعاد من المضرور ، ذلك أن الارتباط الوثيق بين الدعويين الاصلية والفرعية يقتضى أن يتناول الاستئناف المرفوع من الضامن ، بحث أصل الخصومة ، ومدى مسئولية كل من المدين والضامن عن المضرور . ( نقض مدنى ٦/٣/١٩٧١ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ من ٧٢٤ ) .

### الفصل الثالث

#### الطلبات العارضة ، والتدخل

**مادة ١٢٢ -** تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو من المدعى عليه الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد اقفال باب المرافعة (١) .

**مادة ١٢٣ -** للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة :

- (١) ما يتضمن تصحيح الطلب الاصلى أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى .
- (٢) ما يكون مكمل للطلب الاصلى أو مرتباً عليه أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التجزئة .
- (٣) ما يتضمن اضافة أو تغييراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله .
- (٤) طلب الامر بإجراء تحفظى أو وقتى .
- (٥) ما تاذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالطلب الاصلى (٢) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط لقبول الطلب العارض وفقاً للمادة ١٢٢ من قانون المرافعات أن يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ، ويثبت في محضرها ، وإذا كان تقديم الطاعة - مشترية العقار المشفوع فيه - المستندات الدالة على سداد ملحقات الثمن ، فإن لا يقوم مقام أى من هذين الطريقتين اللذين رسمهما القانون لتقديم الطلب العارض ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يقضى للطاعة بملحقات الثمن لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٩٧٥/٢/٢٧ - مجموعة المكتب الفنى السن ٢٦ ص ١٥١٥ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الطلب العارض الذى يقبل من المدعى بغير اذن من المحكمة هو الطلب الذى يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالاضافة ذات النزاع من جهة موضوع مع

**مادة ١٢٥ -** للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة :

(١) طلب المقاصة القضائية وطلب الحكم له بالتعويضات عن ضرر لحقه من الدعوى الاصلية أو من اجراء فيها .

(٢) أى طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه .

(٣) أى طلب يكون متصلا بالدعوى الاصلية اتصالا لا يقبل التجزئة .

(٤) ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الاصلية <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٢٦ -** يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضمنا لاحد

الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب

بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو أما اذا اختلف الطلب المعارض من الطلب الاصل، في موضوعه وسببه معا فانه لا يقبل ابدائه من المدعى في صورة طلب عارض ولا يستثنى من ذلك الا ما تأذن المحكمة بتقديمه من الطلبات مما يكون مرتبطا بالطلب الاصلى . ( نقض مدنى ١٩٦٧/١٢/٢١ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١٨٩١ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط لاجراء المقاصة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان ترفع بطلبها دعوى اصلية أو ان تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الاصلية ويشترط لقبول الطلب المعارض وفقا للمادة ١٥٠ من قانون المرافعات السابق ( المقابلة للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات القائم ) ان يقدم الى المحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاعة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها . وإذا كان الثابت ان الطاعن قد تسكك باجراء هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى المطعون عليه ، ولم يطلبها بطلب عارض ، فلا على الحكم المطعون فيه ان هو أغفل الرد على هذا الدفع . ( نقض مدنى ١٩٧١/٦/٢٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ص ٨١٨ ) وقضت محكمة النقض بأن تقدير وجود الارتباط بين الطلبات العارضة المقدمة في الدعوى والطلبات الاصلية من سلطة محكمة الموضوع . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٤/٣٠ - الطعن ٦٨٦ لسنة ٥٠ ق ) .

يفدم شفاهاً في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة (١) .

**مادة ١٣٢ -** تحكم المحكمة في كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات العارضة أو التدخل ولا يترتب على الطلبات العارضة أو التدخل أرجاء الحكم في الدعوى الاصلية متى كانت صالحة للحكم .

وتحكم المحكمة في موضوع الطلبات العارضة أو في طلبات التدخل مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك والا استبقت الطلب العارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه (٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نطاق التدخل الانضمامي على ما يبين من المادة ١٢٦ من قانون المرافعات مقصور على أن يبدي المتدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الخصم الذي تدخل الى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما ، فإن طلب المتدخل لنفسه حقاً ذاتياً يدعى في مواجهة طرق الخصومة ، فإن تدخله على هذا النحو يكون تدخلاً هجومياً يجري عليه ما يجري على الدعوى من أحكام ، ولما كانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون عليهما الأولى والثانية ضد المطعون عليها الثالثة بطلب اخلائها من عين النزاع ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخل الطاعن في الخصومة طالباً رفض الدعوى استناداً الى أنه يستأجر عين النزاع بعقد مؤرخ أول مارس سنة ١٩٤٧ صادر له من المالك الاصل ، فإن الطاعن يكون قد طلب الحكم لنفسه بحق ذاتي ، ويكون هذا التدخل تدخلاً هجومياً . ( نقض مدني ١٩٨٠/٣/٢٦ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧١٢ ) وقضت محكمة النقض بأنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدور الحكم ضده سواء أكان خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل ، مدخلاً في الدعوى أو متدخلاً فيها للاختصام أو الانضمام لاحد طرق الخصومة فيها . ( نقض مدني ١٩٧٧/٤/٢٦ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ص ١٠٥٠ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن للمدعى عليه وفقاً لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات أن يقدم من الطلبات العارضة أي طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد مصلحة المدعى عليه . فإذا طرحت على المحكمة

## الباب السابع

وقف الخصومة . وانقطاعها ، وسقوطها  
وانقضاؤها بمضى المدة ، وتركها

### الفصل الأول

#### وقف الخصومة

**مادة ١٢٨ -** يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم ولكن لا يكون لهذا الوقف أثر في أى ميعاد حتمى يكون القانون قد حدده لاجراء ما .  
وإذا لم تعجل الدعوى في ثمانية الايام التالية لنهاية الاجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه (١) .

---

طلبات عارضة تعين عليها ان تحكم في موضوعها مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك والا استبقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه وذلك اعمالا لنص المادة ١٢٧ من القانون سالف البيان . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٥/١٩ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧١٤ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الدفع باعتبار المستأنف تاركا لاستئنافه طبقا لنص المادة ٢/٢٩٢ من قانون المرافعات ( المطابقة لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات القائم ) لا يتعلق بالنظام العام ، ويتعين للحكم بمقتضاه ان يحصل التمسك به قبل التكلم في الموضوع والا سقط الحق في ابدائه لافتراض النزول عنه ضمنا . ( نقض مدنى ١٩٦٦/١٢/٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٧٧٥ ) وقضت محكمة النقض

**مادة ١٢٩ -** في غير الاحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أوجوازا يكون للمحكمة أن تأمّر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم .

وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى <sup>(١)</sup> .

بأن الوقف المنصوص عليه في المادة ١٢٨ منوط أصلا باتفاق الخصوم وطلبهم وأن اشترط المشرع اقرار المحكمة لهذا الاتفاق على ألا تزيد مدة الوقف عن ستة أشهر . ( نقض مدني ١٩٨٠/٦/٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣١ الجزء الثاني ص ١٦٤٦ ) وقضت محكمة النقض بأنه إذا كانت المحكمة قد قضت بوقف الدعوى إلى أن تضم المفردات وذلك بعد أن طلب الخصم ذلك فإن الوقف في هذه الحالة لا يعد وقفا اتفاقيا ولا تطبيق عليه أحكام المادة ١٢٨ من قانون المرافعات وإنما هو وقف معلق على ضم المفردات وفقا لما تقتضيه المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ومن ثم لا يترتب على عدم تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف اعتبار المدعي تاركا دعواه . ( نقض مدني ١٩٧٩/٦/٢٤ - الطعن ١٣٩٠ لسنة ٤٧ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مناط وقف الدعوى المدنية انتظارا للفصل في الدعوى الجنائية هو أن تكون الواقعة الجنائية لازمة للفصل في الحق المدعى به ، فإذا قام لدى المحكمة من الأسباب الأخرى ما يكفي للفصل في الدعوى دون توقف على مسألة جنائية ، فلا عليها إن هي لفصل في الدعوى دون إلتفات إلى الواقعة الجنائية ، ومن ثم لا تكون محكمة الموضوع بقضائها في الدعوى قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام . ( نقض مدني ١٩٧٩ / ٢ / ٢٤ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ العدد الثالث ص ٥٣ ) .

وقضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات عند إثارة الخصوم دفعا يكون الفصل فيه لازما للفصل في الدعوى أن تكون المسألة التي يثيرها الدافع خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو الاختصاص النوعي ، وإذا كانت محكمة الاستئناف قد قضت بوقف الدعوى أمام محكمة أسوان الابتدائية حتى يفصل في الدعوى المنظورة أمام محكمة القاهرة الابتدائية على سند من قولها أن دعوى صحة التعاقد تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب من شأنها لو صحت أن يعتبر العقد لا وجود له قانونا مما يحول دون الحكم بصحته ونفاذه وأنه لما كانت الدعوى ١٩٥٥ سنة ١٩٧١

## الفصل الثاني انقطاع الخصومة

**مادة ١٣٠ -** ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم . أو بنفذه أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

مدنى كل شمال القاهرة قد رفعت من شركه وادى كوم امبو ( الملعون عليها السادسة عشر ) ضد البائعين للطاعنين طالبة الحكم بفسخ عقد البيع المبرمة بينها وبينهم عن العقارات التى تدخل فيها المساحة الميعة للطاعنين لعدم سدادهم الاقساط المستحقة عليهم في مواعيدها المتفق عليها مما فيه اخلال بواجباتهم التعاقدية قبل الشركة الامر الذى يبين منه ان المركز القانونى للبائعين الطاعنين بالنسبة للعقار المبيع لم يستقر بعد اذ لو تحقق لشركة وادى كوم امبو طلبها بالدعوى ١٩٥٥ سنة ١٩٧١ فإن عقد الملعون عليهم « الخمسة عشر الاول » يكن غير مجد في نقل الملكية للطاعنين وانه لكل ذلك يكن الفصل في دعوى الفسخ لازما قبل الفصل في الدعوى المطروحة على محكمة اول درجة ويكون القضاء بالوقف متعيئا على هذه المحكمة طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات . ولما كان ذلك وكانت المسألة المثارة في الدعوى ١٩٥٥ سنة ١٩٧١ لا تخرج عن الاختصاص الوظيفى او النوعى لمحكمة اسوان الابتدائية التى يلزم عليها ان تعرض لكل نزاع يقوم على اى عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه ولا يغير من ذلك ان تكون المسألة المثارة قد سبق رفع دعوى عنها امام محكمة اخرى طالما كانت هذه المسألة لا تخرج عن اختصاصها الوظيفى او النوعى لمحكمة اسوان الابتدائية التى يلزم عليها ان تعرض لكل نزاع يقوم على اى عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه ولا يغير من ذلك ان تكون المسألة المثارة قد سبق رفع دعوى عنها امام محكمة اخرى طالما كانت هذه المسألة لا تخرج عن اختصاصها الوظيفى او النوعى فان وقف دعوى صحة التعاقد المنظورة امامها حتى يخلص في دعوى فسخ هذا التعاقد من محكمة اخرى من نوعها يكن ولا اساس له مما يكن مع النعى على الحكم الملعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون في محله ويتعين لذلك نقض الحكم . وحيث ان موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه واذا كانت محكمة اسوان الابتدائية تختص بنظر طلب فسخ العقد المطلوب منها الحكم بصحته ونفاذه فان وقفها دعوى صحة العقد حتى يقضى في طلب فسخه من محكمة القاهرة الابتدائية يكن مخالفا للقانون بما يتعين معه بطلان الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة اسوان الابتدائية للفصل فيها غير معلقة على

ولا تنقطع الخصومة ب وفاة وكيل الدعوى ، ولا بانقضاء وكالته بالتنحي أو بالعزل، وللمحكمة أن تمنح أجلا مناسباً للخصم الذى تولى وكيله أو انقضت وكالته اذا كان قد بادر فعين له وكيلًا جديدًا خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقضاء الوكالة الاولى (١) .

**مادة ١٦٦** - تعتبر الدعوى مهية للحكم فى موضوعها متى كان الخصوم قد ابدوا اقولهم وطلباتهم الختامية فى جلسة المرافعة قبل الوفاة ، أو فقد اهلية الخصومة ، أو زوال الصفة (٢) .

الفصل فى الدعوى ١٩٥٥ سنة ١٩٧١ مدنى كل شمال القاهرة مع ابقاء الفصل فى المصاريف لجميع الحكم الذى تنتهى به الخصومة . ( نقض مدنى ١٩٨٤/١/٢٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفرقة ١٤٠٥ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على وفاة أحد الخصوم قبل أن تنتهى الدعوى للحكم فى موضوعها انقضاء سير الخصومة بقوة القانون دون حاجة لصدر حكم به ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول هذه الوفاة وينتج عن ذلك بطلان كافة الاجراءات التى تتخذ فى الدعوى بعد تاريخ قيام سبب الانقطاع بما فيها ما قد يصدر من حكم فى الدعوى ، وبطلان الاجراءات المشار اليها هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته من خلفاء المتوفى فلا يجوز لغيرهم التمسك به ( نقض مدنى ١٩٧٨/٤/١٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ ص ١٠٤٣ ) وقضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أن مجرد وفاة الخصم أو فقده اهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فانه لا يثبته بذاته الى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر ، وفى اجراءات التنفيذ لا يحدث انقطاع للخصومة اذا فقد المنفذ ضده اهليته أو زالت صفة نائبه بعد بدء التنفيذ وإنما يجب توجيه الاجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة الى نائبه أو الى المنفذ ضده اذا كانت قد اكتملت اهليته حسب الاحوال . ( نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/١٨ - الطعن ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه اذا حجزت للقضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فى



**مادة ١٣٢ -** يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع <sup>(١)</sup>.

**مادة ١٣٣ -** تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي تولى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر، أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب أولئك.

وكذلك تستأنف الدعوى سيرها اذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها وارث المتوفى، أو من يقوم مقام من فقد أهلية الخصومة، أو مقام من زالت عنه الصفة وبأشر السير فيها <sup>(٢)</sup>.

---

ميعاد معين فإن باب المرافعة يعد مقفولا بانتهاء الاجل الذي حددته المحكمة للخصم ليقيم مذكرته فيه لانه يقلل اذا انتهت المرافعة فعلا شغوية كانت أو كتابية ( نقض مدني ١٩٨١/١٢/٩ - الطعن ١٢١٧ لسنة ٤٧ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة أو المترتب على عدم اعلان الخصم بحكم التحقيق أو بقرار اعادة الدعوى الى المرافعة هو بطلان نسبي قرره القانون لصالح من شرع الانقطاع لحمايتهم أو البطلان لصالحهم ومن ثم لا يجوز لتغيرهم التمسك به ( نقض مدني ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٣ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن تجديد الدعوى بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة فيها يتم - على مقتضى المادة ١٣٣ من قانون المرافعات - بصحيفة تعلن بناء على طلب أحد الخصوم الى باقيهم تتضمن الاخبار بسبق قيام الخصومة التي اعترأها الانقطاع وتكليفهم الحضور بالجلسة التي حددت مجددا لاستئناف سير ذات الخصومة . وهذا لم يفعله الطاعنون بل اقاموا الدعوى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧١ بإيداع صحيفة افتتاحها ثلث كتاب المحكمة دون أن تتضمن هذه الصحيفة - المودعة صورتها الرسمية ملف الطعن - أية اشارة الى الدعوى السابقة رقم ١٠٩٢ لسنة ١٩٦٦ الامر الذي يفصح عن استقلال هذه عن تلك . ( نقض مدني ١٩٨٠/٢/٣١ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧١٩ ) .

### الفصل الثالث

#### سقوط الخصومة وانقضاءها بمضى المدة

**مادة ١٣٤ -** لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي<sup>(١)</sup>.

قضت محكمة النقض بأن من المقرر وفقا للمادة ١٣٣ من قانون المرافعات ان الدعوى تستأنف سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي تولى أو فقد اهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب أولئك ولا يؤثر في صحة الاعلان عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة . (نقض مدني ١٩٨٠/٤/٣ - المرجع السابق فقرة ٧٢٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت في الدعوى - وعلى ما سجله الحكم المطعون فيه - أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٠ بانقطاع سير الخصومة في الاستئناف لزوال صفة ممثل الشركة المطعون عليها الأولى - المستأنف عليها في الاستئناف المرفوع من الطاعن - وأن الطاعن لم يسجل السير في استئنافه الا في ١٩٧٠/٥/١٢ بعد مضي أكثر من سنة على الحكم بانقطاع سير الخصومة باعتباره آخر اجراء صحيح فيه ، وكان المطعون عليهما قد تمسكا بالدفع بسقوط الخصومة - ولا يبين من الاوراق انهما تكلما في الموضوع قبل التمسك بهذا الدفع - ولا يقدح في ذلك خلو صحيفة تعجيل المطعون عليها الأولى للاستئناف المرفوع منها من التمسك به ، إذ لا يفقده استقلاله عن الاستئناف المرفوع من الطاعن ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات التي تقضى بأن « لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي » ، انه متى كان انقطاع سير الخصومة راجعا الى زوال صفة من كان يمثل المدعى عليه أو ممن في حكمه كالاستئناف عليه - كما في صورة الدعوى - تعين على المدعى أو المستأنف في هذه الحالة أن يعلن من قام مقام ممثل خصمه الذي زالت صفته مدعى عليهم كانوا أو مستأنف عليهم بقيام الخصومة ويكون عليه مولاة السير في اجراءاتها قبل انقضائها ، وكان الطاعن - وعلى ما سلف - لم يراع هذا الميعاد في تعجيل

**مادة ١٢٥ -** لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع الا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذي تولى أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة ، أو مقام من زالت صفته ، بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصل<sup>(١)</sup> .

استثنائه ، فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاؤه بسقوط الخصومة فيه على انه حكم في ١٩٦٨/١٢/١٠ بانقطاع سير الخصومة بزوال صفة ممثل الشركة المطعون عليها الاولى ، وان الطاعن لم يعلن من قام مقامه في تمثيلها والمطعون عليها الثانية الا في ١٩٧٠/٥/١٢ بعد ان اكتملت مدة السنة المقررة لسقوط الخصومة ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، مما يكون النعى عليه بهذا السبب قائما على غير اساس . ( نقض مدنى ١٩٨٢/١/١٨ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٤٠٠ ) وقضت محكمة النقض بأن نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة الى محكمة الاستئناف لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض احكام سقوط الخصومة وانقضائها ، فاذا اهمل من صدر حكم النقض لمصلحه ولم يعجل الخصومة امام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذى مصلحة من الخصوم ان يطلب سقوط الخصومة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار انه آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى في الدعوى . ( نقض مدنى ١٩٧٧/١١/٢٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ الجزء الثانى ص ١٧١٧ ) وقضت محكمة النقض بأن ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة ميعاد اجرائى مما يضاف اليه اصلا ميعاد مسافة . ( نقض مدنى ١٩٦٦/٢/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٣٤٣ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان مؤدى نص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع الا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذي تولى أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصل ، وكان مفاد هذا النص انه اذا تقدر انقطاع الخصومة بحكم القانون لوفاة المدعى أو من في حكمه فلا تسرى مدة السقوط في حق ورثته أو من قام مقامه عند فقد أهليته للخصومة أو زوال صفته الا من تاريخ اعلانهم بوجود الدعوى أو الاستئناف من المدعى عليه الذي يتمسك بسقوط الخصومة لافتراض جهلهم بقيام الخصومة وقد قصد المشرع من ذلك المحافظة على مصالحهم حتى لا تتخذ اجراءات الخصومة ضدّهم بغير علمهم وسقوط

٣٥٦ ..... قانون المرافعات

**مادة ١٣٦** - يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة الى المحكمة المقامة امامها الدعوى المطلوب اسقاط الخصومة فيها بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة <sup>(١)</sup> .

ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين والا كان غير مقبول .

---

الخصومة جزاء على افعال رافعها في عدم موالاة السير فيها وليس ثمة اهمال يمكن نسبته الى ورثته او من قام مقامه قبل اعلانهم ولا يفنى عن هذا الاعلان علمهم عن أى طريق آخر . ( نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٣٩٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ١٣٦ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ انطبق على واقعة الدعوى قد جرى نصها بأن « يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة الى المحكمة المقامة امامها الدعوى المطلوب اسقاط الخصومة فيها بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين والا كان غير مقبول » ولئن وردت الفقرة الثالثة من النص خالية من العبارة الاخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات السابق التي كانت تنص على انه « واذا قدمه أحد الخصوم استفاد منه الباقيون » وهى تفيد ان الخصومة فيما يتعلق بسقوطها تعتبر وحدة لا تنجزا ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته ، ومؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الخصومة بالنسبة لاسقاطها اصبحت بمقتضى النص الحالى قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ، غير أن ذلك لا يتصور الا اذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة ، أما اذا كان غير قابل للتجزئة فان سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين . لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن اقام الدعوى بطلب طرد المطعون عليهم أنفى الذكر من الاطيان سالفة البيان على سند من تملكه لها ، غير انهم دفعوا بتملك كل منهم لما يضع اليد عليه من تلك الاطيان ، فان موضوع الدعوى على هذه الصورة قابل للتجزئة ، وكان سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، فاذا بدا من الخصم الذى شرع السقوط لمصلحته ما يدل على انه قد نزل عن

**مادة ١٣٧ -** يترتب على الحكم بسقوط الخصومة سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراء الإثبات ، والغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى ، ولكنه لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو القرارات الصادرة من الخصوم أو الأيمان التي حلفوها .

على أن هذا السقوط لا يمنع الخصوم من أن يتمسكوا بإجراءات التحقيق وأعمال الخبرة التي تمت مالم تكن باطلة في ذاتها (١)

التمسك به فليس له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بسقوط الخصومة في الاستئناف بالنسبة لجميع المطعون عليهم تأسيساً على عدم إعلان المطعون عليهم الخامسة والثاني والثالثة عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر في خلال سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة بتاريخ ١٩٧٠/٦/٧ وأن المطعون عليهم من التاسع إلى الرابع عشر قد تمسكوا بسقوط الخصومة وقد حجب الحكم نفسه عن بحث دفاع جوهرى للطاعن بتنازل المطعون عليه الأخير عن التمسك بسقوط الخصومة لتناوله الموضوع باعتبار الخصومة قائمة منتجة لآثارها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وغاره القصور في التسبب مما يستوجب نقضه ولى حدود طلبات الطاعن بالنسبة للمطعون عليهم عدا الخامسة والثاني عشر والثالثة عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن . (نقض مدنى ١٩٨٢/١/١٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٣٩٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن الحكم القطعى هو الذى يضع حداً للنزاع في جملة أو في جزء منه أو مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ، وفقد نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق - المقابلة للمادة ١٣٧ من قانون المرافعات الحالى - أنه إذا صدر حكم قطعى في الدعوى فإن هذا الحكم لا يسقط بسقوط الخصومة ولو كان صادراً في مسألة متعلقة بسير الخصومة ، كما أن الإجراءات السابقة عليه تظل قائمة وبمنأى عن السقوط ، ومن ذلك صفح الدعوى والاستئناف . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى شمال القاهرة الابتدائية رفعت للمطالبة بذات الحق الذى رفعت الدعوى رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٤٠ مدنى القاهرة

**مادة ١٢٨ -** متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف انتهائيا في جميع الاحوال .

ومتى حكم بسقوط الخصومة في التماس اعادة النظر قبل الحكم بقبول التماس سقط طلب التماس نفسه ، أما بعد الحكم بقبول التماس فتسرى القواعد السالفة الخاصة بالاستئناف أو بأول درجة حسب الاحوال <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٢٩ -** تسرى المدة المقررة لسقوط الخصومة في حق جميع الاشخاص ولو كانوا عديمي الاملية أو ناقصيها .

**مادة ١٣٠ -** في جميع الاحوال تنقضي الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها .

---

الابتدائية ( ٧٩٢٨ لسنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ) للطلالبة به ، والتي صدر حكم فيها بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٥ قضى برفض الدفع بسقوط الخصومة ، وهو حكم قطعى ، مما مؤداه انه لا يترتب على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٩ بسقوط الخصومة سقوط الحكم القطعى الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٥ أو الاجراءات السابقة عليه ومنها صحيفة الدعوى واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأسس قضاءه على سقوط هذا الحكم والاجراءات السابقة عليه بما في ذلك صحيفة الدعوى ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن . ( نقض مدنى ١٩٨١/٣/٢١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٢٩٧ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه تنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات في فقرتها الاولى على انه « متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف نهائيا في جميع الاحوال » أى ان الحكم يحوز قوة الامر المقضى ولا يجوز للمستأنف اعادة استئنافه ولو لم يكن قد سقط حقه في الاستئناف بعد وان اعمال هذا الاثر مشروط بان يكون الحكم الابتدائى قد بقى على خاله ولم تتناوله محكمة الاستئناف بأى تعديل أو الغاء قبل سقوط الخصومة أما اذا كان الحكم الابتدائى قد عدل في الاستئناف فانه يزول في حدود ما لحقه من تعديل أو الغاء ( نقض مدنى ١٩٨٢/١٠/٢١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٤٥٨ ) .

ومع ذلك لا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطعن بطريق النقض<sup>(١)</sup> ( المادة ١٤٠ مستبدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ، وقد نصت المادة الثانية من القانون المذكور بسريان حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٠ على ما رفع من طعون بالنقض قبل ١٩٧٣/٤/٥ )

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٤٠ من قانون المرافعات على أنه « في جميع الاحوال تنقضي الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ، وكان المقصود من جميع الاحوال على ما افصحته عنه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات القديم - ان الخصومة تنقضي بمضي المدة مهما يكن سبب انقطاعها أو وقفها - فاذا استمر عدم السير في الخصومة مدة ثلاث سنوات بعد آخر اجراء صحيح فان الخصومة تنقضي بقوة القانون اذا تمسك بذلك صاحب الشأن قبل تعرضه للموضوع سواء اكان عدم السير فيها راجعا الى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع المنصوص عليها في المواد من ١٢٨ حتى ١٣٣ أو الى أسباب أخرى ذلك ان نص المادة ١٤٠ جاء عاما يشمل جميع الحالات واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . ( نقض مدني ١٩٨٣/١٢/٨ - المرجع السابق فقرة ١٤٠٧ ) وقضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٤٠ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالمادة الأولى من القانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ على « وفي جميع الاحوال تنقضي الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ، ومع ذلك لا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطعن بطريق النقض » والنص في المادة الثانية من ذات القانون على أن يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه على ما رفع من طعون بالنقض قبل العمل بهذا القانون يدل على ان الطعون بالنقض والخصومة فيها - ولو كانت قد رفعت قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ لا تخضع لأحكام الانتقضاء المقررة بالنسبة للخصومات المنظورة امام محاكم الموضوع ، وذلك اعتبارا بأن نظر تلك الطعون يجري بترتيب دورها في الجدول ولا يد للخصوم فيما يحدث من تأخير السير فيها . واذ كان ذلك فان الدفع بانتقضاء الخصومة في الطعن استنادا الى نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات يكون على غير أساس ( نقض مدني ١٩٨٢/٦/٨ - المرجع السابق فقرة ٢٤٩٩ ) .

## الفصل الرابع ترك الخصومة

**مادة ١٤١** - يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر وبيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويا في الجلسة وإثباته في المحضر<sup>(١)</sup>.

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ١٤١ من قانون المرافعات إذ تجيز ترك الخصومة ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكفي أن يقدم المستأنف ضده أقرارا موقعا من المستأنف بالتارك إذ أن هذا الإقرار يقوم مقام المذكرة الموقعة من التارك كما أن تقديمه من المستأنف ضده يعد قبولا منه للتارك ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين ( المستأنفين ضدهما ) تمسكا بطلب الحكم أصليا بإثبات تنازل المستأنفة عن استئنافها واستندا في تأييد هذا الطلب الى الإقرار المؤرخ ١٩٧٢/٤/٢٠ المنسوب صدوره منها والمتضمن عبارة تنازلها عن الاستئناف المرفوع منها ، فإن المحكمة إذ تجاهلت هذا الطلب فلم تتعرض لبحثه ولم تقل كلمتها فيه حالة كونه دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، يكون حكمها معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والأحالة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٤/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧٢٦ ) . وقضت محكمة النقض أنه بعد أن بين المشرع في المادة ١٤١ من قانون المرافعات طرق ترك الخصومة ، نص في المادة ١٤٢ على أن التارك لا يتم بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله ولا يلتفت لاعتراضه في الحالات الواردة بتلك المادة ، وقد جرى نص المادة ١٤٣ بأنه « يترتب على التارك الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى » ونصت المادة ٢٢٨ من ذات القانون على أن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف اذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت التارك - مما مفاده أن ترك الخصومة لا ينتج آثاره الا اذا صدر من المدعى ، فهو الذى يبدأ الخصومة وله أن يتركها ، فإذا تعلق التارك بخصومة الاستئناف فإن حق تركها انما يكون للمستأنف ( نقض مدنى ١٩٨٣/١/٢٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٤٠٦ ) .



**مادة ١٤٢ -** لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقوله ، ومع ذلك لا يلتفت لاعتراضه على الترك اذا كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة ، أو باحالة القضية الى محكمة أخرى ، أو ببطلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٤٣ -** يترتب على الترك الغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ، ولكن لا يمس ذلك الحق المرفوعة به الدعوى <sup>(٢)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات ، أن المشرع لم يعلق ترك الخصومة على محض ارادة المدعى ، لتفادى ما قد يضار به المدعى عليه الذي قد تتصل مصلحته بالفصل فيها ، وجعل مناط المصلحة في الاصل مرتبطا بابداء المدعى عليه طلباته في موضوع الدعوى ، اعتبارا بأن الاصرار على حسم النزاع لا يظهر الا بعد أن يتحدد موقفه فيه ، واتخذ في ذات الوقت من ابداء هذا الاخير أى طلب يكون القصد منه منع المحكمة من سماع الدعوى قرينة على انتفاء مصلحته ، فلا يصح معه الالتفات إلى اعتراضه على الترك وعدم قبوله له ، لما قدره من أن ترك المدعى للخصومة في الاحوال التي حددتها المادة وما شابهها هو في واقع الامر تسليم منه بطلب المدعى عليه وتحقيق من جانبه للغرض الذي يرمى اليه وهو التخلص من الخصومة بفرض حكم في موضوعها ، مما مفاده أن المادة تضع قاعدة عامة مقتضاها عدم الاعتداد باعتراض المدعى عليه على ترك الخصومة طالما لم تكن له مصلحة مشروعة في الابقاء عليها . ( نقض مدنى ١٩٧٩/٣/٧ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ العدد الاول ص ٧٤٧ ) وقضت بأنه وإن كان ترك الخصومة جائز في كل الاحوال متى تنازل المدعى عن خصومته بغير تحفظ متخذاً الشكل الذي قضى به القانون ومتى قبل المدعى عليه هذا الترك أو لم يكن في ميسوره الاعتراض عليه طالما لم تكن له مصلحة قانونية في المضي في الدعوى الا انه يرد على هذا الاصل استثناء لم يتضمنه نص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات قوامه عدم جواز الترك اذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام ( نقض مدنى ١٩٧٦/١١/٢٤ - الطعن ٣٢ لسنة ٣٥ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن ترك الخصومة يترتب عليه الغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى أو الطعن طبقاً لنص المادتين ١٤٣ ، ٢٢٨ من قانون المرافعات ويزيل

٣٦٢ ..... قانون المرافعات

**مادة ١٤٤** - اذا نزل الخصم مع قيام الخصومة عن اجراء او ورقة من اوراق المرافعات صراحة او ضمنا اعتبر الاجراء او الورقة كان لم يكن <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٤٥** - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به <sup>(٢)</sup> .

---

بالتالى كل ما يترتب على ذلك من آثار ، فيعود الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى وتتماهى جميع الطلبات الصادرة منهم والدفع التي تقدم بها المدعى أو المدعى عليه اثناء نظر الدعوى . ( نقض مدنى ١٩٨٠/١/٢٩ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧٥١ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نزول المتمسك بالورقة المطعون بتزويرها عن التمسك بها يوجب وقف المرافعة في مادة التزوير ، ولا يلزم للحكم بوقف المرافعة أن يطلبه المدعى عليه صراحة . ( نقض مدنى ١٩٤٩/١/٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٥٤٢ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النزول عن الحكم بعد صدوره ولئن كان يستتبع النزول عن الحق الثابت به طبقاً لما تقضى به المادة ١٤٥ من قانون المرافعات الا ان الاعتداد بذلك لا يكون الا في خصومة بشأنه مطروحة على القضاء في نطاق ولاية المحكمة بالفصل فيه سواء كان التنازل قد تم أمام المحكمة أو بعيداً عنها . ( نقض مدنى ١٩٨٢/١١/٢١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٣٦١ ) .

## الباب الثامن

### عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحياتهم

**مادة ١٤٦** - يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولولم يزيده أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

- (١) إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة .
- (٢) إذا كان له أول زوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته .
- (٣) إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصياً عليه أو قيمياً أو مظلوناً وراثته له . أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .
- (٤) إذا كان له أول زوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أول من يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيمياً عليه مصلحة في الدعوى القائمة .
- (٥) إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى ، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً ، أو كان قد أدى شهادة فيها <sup>(١)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى هي التي تكون في النطاق الذي يمتد بنص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٤٦ من القانون القائم ) إلى الدرجة الرابعة . ( نقض مدنى ١٩٦٦/١٢/٢٠ مجموعة

**مادة ١٤٧ -** يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم .

وإذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى<sup>(١)</sup> .

المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٩٥٥ ) وقضت محكمة النقض بأن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يدل على أنه يتعين لقيام سبب عدم صلاحية بالقاضى أن تكون ثمة خصومة قد نشأت بينه أو بين زوجته وبين أحد الخصوم فى الدعوى قبل قيام الدعوى وأن تظل قائمة الى حين طرحها ، وكان من المقرر أن المحامى لا يعتبر طرفا فى الخصومة التى وكل فيها لأن طرف الخصومة هو الخصم الذى يمثله المحامى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة دعوى الرد أن المطعون ضده الثانى كان وكيلًا عن طالب الرد فى تلك الدعوى ومن ثم فانه لا يعتبر خصما فيها ولا يقوم به سبب من أسباب عدم صلاحية رئيس الدائرة التى نظرت النزاع . ( نقض مدنى ١٩٨٣/٦/٢١ - الطعن ٦١٠ لسنة ٥٠ ق ) وقضت محكمة النقض بأن الوكالة التى تجعل القاضى غير صالح لنظر دعواه ممنوعا من سماعها هى تلك الوكالة القائمة وقت نظر تلك الدعوى ، فإذا كانت الوكالة قد انقضت قبل هذا الوقت فانها لا تمنع القاضى من نظر الدعوى . ( نقض مدنى ١٩٦٦/١٠/٧ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٥٩٢ ) وقضت محكمة النقض بأنه لئن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يفيد أن ابداء الرأى الذى يؤدى الى عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة ، الا أنه ينبغى أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع ويؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مريدة بين ذات الخصوم ويستدعى الفصل فيها الادلاء بالرأى فى نفس الحجج والأسانيد التى أثبتت فى الخصومة الأخرى ، بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمرارا لها وعودا اليها . فإذا كان القاضى قد عرض لهذه الحجج لدى فصله فى الدعوى السابقة ، وادلى برأى فيها لم يتوافر له مقومات القضاء الحائز لقرة الامر المقضى ، فانه يكون غير صالح لنظر الخصومة التالية وممنوعا من سماعها ، إذ فى هذه الحالة بالذات تبدو خشية تشبيها برأيه الذى اعتنقه فيشل تقديره ويتأثر به قضاؤه . ( نقض مدنى ١٩٧٩/٤/١١ - الطعن ٧٢٠ لسنة ٤٨ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات

**مادة ١٤٨ - يجوز رد القاضى ل أحد الاسباب الآتية :**

- (١) اذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها ، أو اذا جدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم ، أو لزوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .
- (٢) اذا كان لمطلقة التى له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى بقصد رده .
- (٣) اذا كان أحد الخصوم خادما له ، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته ، أو كان تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده .
- (٤) اذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل <sup>(١)</sup> .

جاء استثناء من الاصل العام الذى يجعل أحكام محكمة النقض بمنأى من الطعن بأن أجاز اللجوء مباشرة الى محكمة النقض بسحب الحكم وإعادة نظر الطعن اذا قام بأحد القضايا الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من ذات القانون . ( نقض مدنى ١/٢٤ / ١٩٨٤ - الطعن ٨٩١ لسنة ٥٠ ق ) وقضت محكمة النقض بأن أحوال عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادتين ٢١٣ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٤٦ من القانون القائم ) و ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هى مما يتعلق بالنظام العام وقد أوجب المشرع امتناع القاضى فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده . ( نقض جنائى ٦/٧ / ١٩٥٥ - مجموعة النقض فى ٢٥ سنة من ١٢٧٩ قاعدة ١٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن تنحية القاضى عن نظر الدعوى لسبب من الاسباب المنصوص عليها فى المادة ٣١٥ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٤٨ من القانون القائم ) ومنها رابطة المودة بأحد الخصوم متى كان يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل ، انما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى . ( نقض مدنى ١/٢٠ / ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ من ١٩٥٥ ) .

**مادة ١٤٩ -** على القاضى فى الاحوال المذكورة فى المادة السابقة أن يخبر المحكمة فى غرفة المشورة أو رئيس المحكمة الابتدائية - على حسب الاحوال - بسبب الرد القائم به وذلك للادّن له بالتنحى ، ويثبت هذا كله فى محضر خاص يحفظ بالمحكمة<sup>(١)</sup> .

**مادة ١٥٠ -** يجوز للقاضى فى غير احوال الرد المذكورة ، اذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لاي سبب ، أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة فى غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر فى اقراره على التنحى<sup>(٢)</sup> .

**مادة ١٥١ -** يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه .

فاذا كان الرد فى حق قاضٍ منتدب فيقدم الطلب خلال ثلاثة ايام من يوم نذبه اذا كان قرار النذب صادرا فى حضور طالب الرد . فان كان صادرا فى غيبته تبدأ الايام الثلاثة من يوم اعلانه به .

**مادة ١٥٢ -** يجوز طلب الرد اذا حدثت اسبابه بعد المواعيد المقررة . أو اذا اثبت طالب الرد انه لم يعلم بها الا بعد مضى تلك المواعيد .

ويسقط حق الخصم فى طلب الرد اذا لم يحصل التقرير به قبل اقفال باب المرافعة فى طلب رد سابق مقدم فى الدعوى أخطر بالجلسة المحددة لنظره متى كانت اسباب الرد قائمة حتى اقفال باب المرافعة ( الفقرة الاخيرة من المادة ١٥٢ مضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن تنحى القاضى عن نظر الدعوى طبقا للمواد ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ من قانون المرافعات لا يكون الا عند رده من أحد الخصوم بسبب من الاسباب المنصوص عليها فى القانون أو الا اذا كان هو قد رأى انه لا يستطيع الحكم فى الدعوى بغير ميل . ( نقض مدنى ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ١٧٠ لسنة ٤٨ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن تنحى القاضى عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من قانون المرافعات مرده الى ما يحتمل فى ضميره وما يستشعره وجدانه دون رقيب عليه فى ذلك ( نقض مدنى ١٩٨٠/٦/١٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٦ الجزء الثانى ص ١٧٩١ ) .

قانون المرافعات ..... ٣٦٧

**مادة ١٥٣ -** يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير .

ويجب أن يشتمل الرد على أسبابه وأن يرفق به ما يوجد من الأوراق المؤيدة له .

وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير خمسة وعشرين جنيتها على سبيل الكفالة ( الفقرة الثالثة من المادة ١٥٣ مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ) (١) .

**مادة ١٥٤ -** إذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بحضور الخصوم جاز الرد بمذكرة تسلم لكاتب الجلسة .

وعلى طالب الرد تأييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي والا سقط الحق فيه .

**مادة ١٥٥ -** يجب على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد الى رئيسها خلال أربع وعشرين ساعة ، وعلى الرئيس ان يطلع القاضي المطلوب رده على التقرير فورا ، وأن يرسل صورة منه الى النيابة .

**مادة ١٥٦ -** على القاضي المطلوب رده أن يجيب بالكتابة على وقائع الرد وأسبابه خلال أربعة الأيام التالية لاطلاعه .

وإذا كانت الأسباب تصلح قانونا للرد ولم يجب عليها القاضي المطلوب رده في الميعاد المحدد ، أو اعترف بها في اجابته ، أصدر رئيس المحكمة أمرا بتتحيه .

**مادة ١٥٧ -** في غير الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة ، يعين رئيس المحكمة في اليوم التالي لانقضاء الميعاد ، الدائرة التي تتولى نظر طلب الرد ، وعلى قلم الكتاب أخطار باقي الخصوم في الدعوى الاصلية بالجلسة المحددة

---

١ - قضت محكمة النقض بأن لرد القاضي عن الحكم في الدعوى اجراء رسمه قانون المرافعات فليس يكفي لتحقيق هذا الاجراء مجرد ابداء الطاعن رغبته في رد أحد أعضاء المحكمة وإثبات ذلك بحضور الجلسة ( نقض جنائي ١٩٥١/٣/٢٦ - مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الثاني ص ٩٠٣ قاعدة رقم ٢٣ ) .

لنظره وذلك بتقديم ما قد يكون لديهم من طلبات رد طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ ، وعلى تلك الدائرة ان تقوم بتحقيق الطلب في غرفة المشورة ثم تحكم فيه بعد سماع اقوال طالب الرد وملاحظات القاضي عند الاقتضاء وإذا طلب ذلك ، وممثل النيابة اذا تدخلت في الدعوى ويتلى الحكم مع أسبابه في جلسة علنية .

ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ولا توجيه اليمين اليه .  
( الفقرة الاولى من المادة ١٥٧ مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ) ( ١ ) .

**مادة ١٥٨ -** اذا كان القاضي المطلوب رده منتدبا من محكمة اخرى امر رئيس المحكمة بارسال تقرير الرد ومستنداته الى المحكمة التابع هو لها لتطلع عليها وتتلقى جوابه عنها ثم تعيدها الى المحكمة الاولى لتتبع في شأنه الاحكام المقررة في المواد السابقة .

**مادة ١٥٨ مكرر -** على رئيس المحكمة في حالة تقديم طلبات رد قبل اقبال باب المرافعة في طلب رد سابق ، أن يحيل هذه الطلبات الى الدائرة ذاتها المنظور امامها ذلك الطلب لتقضى فيها جميعا بحكم واحد ودون التقيد بأحكام المادتين ١٥٦ ، ١٥٨ . ( المادة ١٥٨ مكررة مضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ) .

**مادة ١٥٩ -** تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله على الطالب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية وبمصادرة الكفالة وفي حالة ما اذا كان الرد مبنيا على الوجه الرابع من المادة ١٤٨ وحكم برفضه فعندئذ يجوز ابلاغ الغرامة الى مائتي جنية .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه « اذا كان النعي لا يحقق للطاعن لو نقض الحكم وقضى في طلب رد القاضي من جديد مصلحة قائمة يقرها القانون ، اذ ان موضوع الاستئناف الذي رفعه الطاعن قد فصل فيه من دائرة لم يكن المظنون ضده - المستشار المطلوب رده - عضوا فيها ولم يعد هناك محل لنظر طلب الرد للبحث في تنحيه عن نظر موضوع الاستئناف المذكور ، فإن النعي يكون غير منتج . ( نقض مدنى ١٩٧٨/٦/٢٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ . العدد الاول ص ١٥٨٥ ) .



وفي كل الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد القضاة المطلوب ردهم ، وفي حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة بمصادرة الكفالة . ( المادة ١٥٩ مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ )<sup>(١)</sup> .

**مادة ١٦٠** - يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه بُرد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا .

ويكون الاستئناف بتقرير يكتب بقلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم وذلك خلال خمسة الايام التالية ليوم صدوره .

ويرسل كاتب المحكمة من تلقاء نفسه تقرير الاستئناف وملف الرد الى محكمة الاستئناف خلال ثلاثة الايام التالية لتقرير الاستئناف<sup>(٢)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن المستفاد من النص في المادة ١٥٩ من قانون المرافعات على أن « تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد على الطالب بغرامة .. » أن الحكم بالغرامة يكون عندما تفصل المحكمة في طلب الرد بالرفض ، أما اذا كان قضاؤها اثباتا لتنازل طالب الرد عن طلبه - ايا كان وجهة الرأى في جواز قبول التنازل عن طلبات الرد - فلا محل للحكم بالغرامة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٩٧٨/٦/٢٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٢٠١٠ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٦٠ من القانون القائم ) التى تحدثت عن استئناف الحكم في طلب رد القاضى ، لم تجز لطالب الرد استئناف هذا الحكم الا اذا كان الطلب خاصا برد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا ، أما اذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف في طلب رد قاضى من قضاتها فانه كسائر الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لا سبيل الى الطعن فيه بالطرق العادية وبالتالي يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته واكتسابه قوة الامر المقضى الطعن فيه بطريق النقض ، وهو حكم واجب التنفيذ وتنفيذه يكون باستمرار القاضى المطلوب رده في نظر الدرعى الاصلية والفصل فيها . ( نقض مدنى ١٩٦٩/٢/٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٢٦٢ ) .

٣٧٠ ..... قانون المرافعات

**مادة ١٦١** - على قلم كتاب محكمة الاستئناف عرض الأوراق على رئيس المحكمة لاحتالتها على احدى دوائرها لتنظرها وتصدر حكمها فيها على الوجه المبين بالمادة ١٥٧ .

وعلى قلم كتاب محكمة الاستئناف اعادة ملف القضية الى المحكمة التي حكمت في الرد ابتدائيا وفيه صورة من الحكم الاستثنائي وذلك خلال اليومين التاليين ليوم النطق بهذا الحكم .

**مادة ١٦٢** - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الاصلية الى ان يحكم فيه نهائيا ، ومع ذلك يجوز للمحكمة في حال الاستعجال وبناء على طلب الخصم الاخر نذب قاض بدلا ممن طلب رده .

كذلك يجوز طلب النذب اذا صدر الحكم الابتدائي برفض طلب الرد وطعن فيه بالاستئناف . (١)

**مادة ١٦٢ مكرر** - اذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو اثبات التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الاصلية ، ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد ذوي الشأن بوقف السير في الدعوى الاصلية ويسرى في هذه الحالة حكم المادة السابقة . ( المادة ١٦٣ مكررا مضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ) (٢) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الاصلية الى أن يحكم فيه نهائيا طبقا لنص المادة ٣٢٢ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٦٢ من القانون القائم ) التي أحال عليها قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه . ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقدر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان الى توزيع العدالة ، ولا يغنى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استثنائيا بالرفض إذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك . ( نقض جنائي ١٩٥٩/٦/٢٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٠ ص ٦٦٢ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الشارع عندما أصدر أخيرا القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦

**مادة ١٦٣ -** تتبع القواعد والاجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة اذا كانت طرفا منضمنا لسبب من الاسباب المتصوص عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٨ .

**مادة ١٦٤ -** اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة الابتدائية أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم رفع طلب الرد وأجابات القضاة عليه لمحكمة الاستئناف ، فان قضت بقبوله أحالت الدعوى للحكم في موضوعها على أقرب محكمة ابتدائية .

وإذا طلب رد جميع مستشارى محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم رفع طلب الرد الى محكمة النقض فان قضت بقبوله حكمت في موضوع الدعوى الاصلية .

وإذا طلب رد أحد مستشارى محكمة النقض حكمت في هذا الطلب دائرة غير الدائرة التى يكون هذا المستشار عضوا فيها ، ولا يقبل طلب رد جميع مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد .

**مادة ١٦٥ -** اذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الاختصاص زالت صلاحتيه للحكم في الدعوى وتعين عليه أن يقتضى عن نظرها (١) .

---

بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد أضاف مادة جديدة رقم ١٦٢ مكرر تنص على أنه « اذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو باثبات التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب آخر وقف الدعوى الاصلية » وعُدل المادة ١٥٩ من قانون المرافعات فأضاف فقره جديدة تنص على أنه « وفى حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة بمصادرة الكفالة » مما يؤكد أن القانون لا يمنع التنازل عن طلب الرد شأنه شأن أى طلب آخر لصاحبه التمسك به أو التنازل عنه ، ولا يحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ١/١٤٢ من قانون المرافعات من أن الترك لا يتم بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله ، لأن القاضى ليس طرفا ذا مصلحة شخصية في الخصومة فان الحكم المطعون فيه اذا رفض طلب الطاعن التنازل عن طلب الرد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١/٥ / ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ العدد الاول ص ٩٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان النص في المادة ١٦٥ من قانون المرافعات على أنه « اذا

## الباب التاسع

### الاحكام

#### الفصل الأول

#### اصدار الاحكام

**مادة ١٦٦ -** تكون المداولة في الاحكام سرا بين القضاة مجتمعين .

**مادة ١٦٧ -** لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا <sup>(١)</sup> .

رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم في الدعوى وتعين عليه أن يتحنى عن نظرها ، يدل على انها أوردت حالة من حالات عدم الصلاحية ولم تتعرض مطلقا لحق القاضى في طلب التعويض أو سقوطه .  
(نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٢٤ - الطعن ٤٦١ لسنة ٤٨ ق) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادتين ١٦٦ ، ١٦٧ من قانون المرافعات أنه بتعين حصول المداولة بين جميع قضاة الدائرة التى سمعت المرافعة والاشتراك فيها دون غيرهم والا كان الحكم باطلا ، وكان المناط في هذا الخصوص هو الاعتداد بالبيانات المنبئة بالحكم على أن تكمل بما يرد بمحضر الجلسة في خصوصية ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ان الهيئة التى تداولت فيه واصدرته ووقعت على مسودته مشكلة برئاسة المستشار ... وعضوية المستشارين .... وكان المستشار .... لم يكن ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة حسبما هو واضح من محضر جلسة ١٩٨٢/٤/٣ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا ( نقض مدنى ١٩٨٣/٦/١٥ - متدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٢٢٣ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا وكانت المادة ١٧٠ تنص على انه يجب أن يحضر القضاة الذين

اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لاحدهم مانع وجب ان يوقع مسودة الحكم وكانت المادة ١٧٨ تنص على انه يجب ان يبين في الحكم المحكمة التي اصدرته وتاريخ صدوره ومكانه واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . وان عدم بيان أسماء القضاة الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ، وكان مفاد ذلك كله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا تخلف قاض أو أكثر ممن اصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع فهرى فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه واسبابه وحل غيره محله وقت النطق بالحكم وجب اثبات ذلك في الحكم والا لحقه البطلان ، وهو بطلان متعلق بأسس النظام القضائي فهو من النظام العام وعلى المحكمة ان تتعرض له من تلقاء نفسها والطعن به جائز في كل وقت ويتعين ان يكون المانع القهرى الذى يجيز الاستثناء عن حضور القاضى أو القضاة المتغييبين شخصيا مانعا ماديا كالمرض ، اما اذا كان راجعا الى زوال الصفة - سواء بسبب الوفاة أو بالاستقالة أو بالنقل مع ابلاغ القاضى المنقول رسميا من وزارة العدل بالمرسوم الصادر ينقله - فان ذلك يوجب إعادة الدعوى للمرافعة اذ يتعين ان تظل ولاية القضاء ثابتة للقاضى حتى النطق بالحكم . لكن القانون لم يوجب الانقضاء في الحكم عن بيان المانع الذى حال دون حضور قاضى أو أكثر شخصيا تلاوته وكل ما اشترطه هو وجوب توقيع المتغييب للمانع مائى على مسودته وهو ما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات ، وعلى من يدعى ان بمن تغيب من القضاة مانع يرجع الى زوال صفته ان يقدم الدليل على مدعاه . هذا الى ان القانون لم يستلزم فتح باب المرافعة في الدعوى وإعادة الاجراءات امام المحكمة بيهيتها الجديدة في غير حالة زوال الصفة الا اذا كان تغيب قاض ممن سمعوا المرافعة قد حدث قبل اجراء المداولة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه بعد أن بين في ديباجته الهيئة التي اصدرته نوه في خاتمته انها بذاتها التي سمعت المرافعة ووقعت على مسودته ، وكان الطاعن لم يقدم الدليل على ان المانع الذى قام لدى من تغيب من أعضاء هذه الهيئة جلسة النطق بالحكم مرجعه زوال صفته فان النعى يكون على غير أساس . ( نقض مدنى ١٩٨٤/١/٢٦ - مدونتتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٢٣٥ ) وقضت محكمة النقض بأنه اذ جاء الحكم خلا من بيان ان المستشار الذى لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته فان الحكم يكون مشويا بالبطلان مما يستوجب نقضه . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٤/٩ - الطعن ١٦٧٤ لسنة ٤٩ ق )

**مادة ١٦٨ -** لا يجوز للمحكمة اثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه ، أو أن تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون الاطلاع الخصم الآخر عليها والا كان العمل باطلا <sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز للمحكمة اثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه أو أن تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها والا كان العمل باطلا » يدل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه اذا بنى الحكم على ما قدمه الخصم بعد حجب الدعوى للحكم من أوراق دون اطلاع الخصم عليها فانه يكون باطلا لتحقيق اخلاص حق الدفاع وبأصل من أصول المرافعات التي وضعت كفالة لعدالة التقاضي ولعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده الاول تقدم بعد حجب الدعوى للحكم ولاول مرة بطلب ارفق به عقدا محررا بينه وبين المستأنفين في الاستئناف رقم ١٩١٧ سنة ٩٥ ق وآخر تضمن تقسيما للعقار محل النزاع ، وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض ادعاء الطاعن بصيرورة عقد البيع الصادر من المطعون ضده الاول الى المطعون ضدهم الرابع والخامس والسادسة استنادا الى ما جاء بهذين المستنديين دون اعلانهما الى الطاعن - على نحو ما ثبت من مذكرة الرد المقدمة من المطعون ضدهم الرابع والخامس والسادسة الى هذه المحكمة - ومن ثم فان الحكم يكون قد بنى على مخالفة القانون ووقع مشوبا ببطلان في الاجراءات من شأنه التأثير في قضائه بما يستوجب نقضه . ( نقض مدنى ١٩٨٣/٦/٢١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٢٨٧ ) وقضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات على ان « لا يجوز للمحكمة اثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه » ، أو أن تقبل أوراقا من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها والا كان العمل باطلا ، والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من ذات القانون على ان « ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من اجراء » يدل على ان الشارع رأى حماية لحق الدفاع منع المحاكم من الاستماع اثناء المداولة لاحد الخصوم أو وكيله في غيبة خصمه ومن قبول مستندات أو مذكرات من احدهم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ورتب على مخالفة ذلك البطلان ، واذا ثبت تحقق الغاية التي قصد الشارع الى تحقيقها من خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فان من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان فاذا كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٢٨/١٠/١٩٧٦ المودعة من الطاعنة ان طرف الخصومة حضرا بتلك الجلسة وقدم كل منهما مذكرة بدفاعه سلمت صورتها للآخر

**مادة ١٦٩ -** تصدر الاحكام بأغلبية الآراء فإذا لم تتوفر الاغلبية وتشعبت الآراء لأكثر من رأيين يجب أن ينضم الفريق الاقل عددا أو الفريق الذى يضم أحدث القضاة لأحد الرايين الصادرين من الفريق الاكثر عددا وذلك بعد اخذ الآراء مرة ثانية .

**مادة ١٧٠ -** يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لاحدهم مانع يجب أن يوقع مسودة الحكم <sup>(١)</sup> .

وتضمنت مذكرة المطعون ضده - المودعة صورة رسمية منها ملف الطعن - الاشارة الى فحوى الشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم وجود مستندات على المطعون ضده قبل الهيئة والتي قدمها بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٦ والملاء تحت رقم ١٥ دوسيه ٢ وكان مفاد ذلك ان الطاعنة قد احيطت علما بايداع هذا المستند ، واتبعت لها فرصة الرد على ما جاء بمذكرة المطعون ضده فى خصوصه وذلك بتصريح من المحكمة بتقديم المذكرات خلال اسبوع من حيز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠/١١/١٩٧٦ وقد كان فى مكتة الطاعنة ان تتقدم بما قد يعين لها من دفاع وبذلك تحققت الغاية التى قصدها الشارع باطلاع الخصم على ما يقدمه خصمه من دفاع فلا بطلان . ( نقض مدنى ١/٢٦/١٩٨١ - المرجع السابق فقرة ٨٢١ ) كما قضت محكمة النقض بأنه اذ كانت الطاعنة لم تقرر أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الناشء عن تقديم المطعون عليهم لحكمة أول درجة خلال فترة حيز الدعوى للحكم صورة رسمية من العقد الذى يستندون اليه فى ثبوت ملكيتهم دون أن تعلن أو تتمكن من الاطلاع على ذلك المستند الذى أسس الحكم قضاءه عليه ولم تقدم ما يدل على تمسكها به فمن ثم لا يقبل منها آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض مدنى ١١/١٢/١٩٨٠ - المرجع السابق العدد الاول فقرة ٦٨٠ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة ١٧٠ من قانون المرافعات يدل على ان المشرع قد توقع انه قد يعرض للقاضى الذى اشترك فى وضع الحكم ما يحول بينه وبين حضوره بشخصه وقت تلاوته فاكتفى بأن يوقع على المسودة على أن يبين فى الحكم أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودته والا كان باطلا ، وإن كان من المتعين أن يكون المانع القهرى الذى يجيز الاستعاضة بتوقيع القاضى مسودة الحكم عن حضوره هو المانع المادى المجرد دون المانع القانونى الذى يعنى زوال الصفة أو انتفاء الولاية لضرورة صدوره ممن يتصف بوصف القاضى ولزوم هذه الصفة حتى

**مادة ١٧١ -** يجوز للمحكمة عقب انتهاء المرافعة أن تنطق بالحكم في الجلسة ويجوز لها تأجيل إصداره الى جلسة أخرى قريبة تحددها <sup>(١)</sup>.

**مادة ١٧٢ -** اذا اقتضت الحال تأجيل اصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذى يكون فيه النطق به، وبيان أسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر ، ولا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم بعدئذ الا مرة واحدة <sup>(٢)</sup>.

النطق بالحكم كى تتوافر له مكتة الاصرار على رايه أو العدول عنه حتى ذلك الوقت ، الا انه ليس بلازم الافصاح في الحكم عن بيان المانع ، لانه لصيق بشخص القاضى ومن العسير التعرف عليه وقت النطق بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد اشتمل على بيان ان السيد القاضى الذى تخلف عن حضور جلسة النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ، وكانت الاوراق خلوا مما يفيد تحقق مانع قانونى بالقاضى المشار اليه فان النعى - على الحكم بالبطلان - يكون على غير اساس . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٣/١٩ - المرجع السابق فقرة ٤٣٥ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا تثريب على المحكمة اذ ما قررت تعجيل النطق بالحكم وحددت لذلك جلسة تسبق تلك التى كانت قد حددتها من قبل مادامت لم تمس حقا من حقوق الخصوم في الدفاع ومن ثم متى كان القرار الذى اصدرته المحكمة بتعجيل النطق بالحكم يقع تاليا لنهاية الميعاد المصرح فيه للطاعنين بايداع مذكراتهم ، وكان ثابتا من الاطلاع على القرار المذكور ان طرفي الخصومة قد استوفيا دفاعهما شفويا ومذكراتهما الغتامية فان النعى على القرار بالبطلان في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع يكون على غير اساس . ( نقض مدنى ١٩٦٤/١/٣٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٨٦ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن القاعدة التى تضمنتها المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق ( المقابلة للمادة ١٧٢ من القانون القائم ) لا تعدوان تكون قاعدة تنظيمية هدف المشرع من ورائها تبسيط الاجراءات والحث على سرعة الفصل في القضايا ، وليس من شأن الاخلال بها التأثير في الحكم . ومن ثم فلا يلحق بالبطلان الحكم الذى مد أجل النطق به لاكثر مما نصت عليه المادة . ( نقض مدنى ١٩٧٣/٢/٣٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٤ ص ١١٤٠ ) وقضت محكمة النقض بأن القرار الصادر بمد أجل



**مادة ١٧٣ -** لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم الا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ، ولا يكون ذلك إلا لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر<sup>(١)</sup> .

**مادة ١٧٤ -** ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقة ، أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه ، ويكون النطق به علانية والا كان الحكم باطلا<sup>(٢)</sup> .

**مادة ١٧٥ -** يجب في جميع الاحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا ، ويكون المنسحب في البطلان ملزماً بالتعويضات ان كان لها وجه<sup>(٣)</sup> .

---

النطق بالحكم وعلى ما يبين من المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٧٢ من القانون القائم ) لا يتعين اعلان طرق الخصومة به . ( نقض مدنى ١٩٦٥/٣/٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٢٤٤ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن طلب إعادة الدعوى الى المرافعة ليس حقا للخصوم تتحتم اجابتهن اليه بل هو متروك لحكمة الموضوع التى تستقل بتقدير مدى الجد فيه ، ولا محل للطعن على حكمها بأنه أدخل بحق الدفاع متى رأت للأسباب السائفة التى أوردتها أن هذا الطلب غير جدوى ولم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة . ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ٢٤٨ لسنة ٤٦ ق ) وقضت محكمة النقض بأن القانون لم يحدد ميعاد الحصول التنازل - ومن ثم - فإنه يجوز طلب ترك الخصومة الى ما قبل النطق بالحكم في الدعوى ، ويتعين على المحكمة الاستئنافية التقريرية متى تيقنت من حصول الترك من المستأنفين ، فإن هى تشككت في حصوله اعتبر ذلك من الأسباب الجدية التى تجيز للمحكمة أن تعيد الدعوى للمرافعة عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون المرافعات لتتأكد من صدور الترك من المستأنفين ( نقض مدنى ١٩٨٣/٣/٢١ - الطعن ٥٧ لسنة ٤٨ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم الابتدائى قد صدر في جلسة سرية فإن في ذلك ما يبطله . ( نقض مدنى ١٩٦٥/٥/٥ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٥٥٧ ) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن إيجاب ايداع مسودة الحكم على النحر المبين بالمادة ١٧٥ من

**مادة ١٧٦ -** يجب أن تشمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة <sup>(١)</sup> .

قانون المرافعات مقصود به ضمان ان يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت اسبابه ومنطوقه واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ما ورد بالمسودة التي وقعت وأودعت وقت النطق به مما مفاده أن المشرع قد رتب البطلان على عدم ايداع المسودة وقت صدور الحكم بحيث لا يكون ثمة محل للبطلان اذا أودعت المسودة الملف عند صدور الحكم ثم تبين في تاريخ لاحق عدم وجودها به . يؤيد ذلك أن المادة ١٧٧ من القانون ذاتة التي أوجبت حفظ المسودة بالملف لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة حكمها . ( نقض مدني ١٤/٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٤٣٠ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان النص في المادة ١٧٦ من قانون المرافعات على أنه « يجب أن تشمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة » ، والنص في المادة ١٧٨ منه على البيانات التي يجب بيانها في الاحكام قد وردتا لتحقيق غاية اساسية هي توفير الرقابة على عمل القاضى ، والتحقق من حسن استيعابه لوقائع النزاع ودفاع طرفيه والوقوف على اسباب قضاء المحكمة فيه وكانت اسباب الحكم ومنطوقه يكمل بعضها بعضا ، وكان ترتيب الاسباب أو البيانات على نحو معين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير لازم ولا يترتب على الاخلال به البطلان مادامت تؤدي في مجموعها الى تحقيق الغاية التي استهدفها المشرع منها ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه فصل في مسألة الافضلية بين عقدي الطاعنين والمطعون ضدهما ، ثم عرض لما تضمنه دفاع المطعون ضدها الثالث منتهيا الى رفضه وقد ارتبطت اسبابه في جملتها بما خلص اليه من قضاء في منطوقه ، فإن ما يعيبه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون قائما على غير أساس . ( نقض مدني ٣/٨/١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٢٤٠ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم المذكور قد خلا فعلا من اسبابه لاستحالة قراءتها ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل اسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي اقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه ( نقض جنائي ٢٤/١٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية الاصدار الجنائي العدد الاول فقرة ٥٧٢ ) .

**مادة ١٧٧ -** تحفظ مسودة الحكم المشتعلة على منطوقة وأسبابه بالملف ، ولا تعطى منها صور ، ولكن يجوز للخصوم الاطلاع عليها الى حين اتمام نسخة الحكم الاصلية <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٧٨ -** يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وما اذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة ، وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ان كان ، وأسماء الخصوم والناظرين وصفاتهم وموطن كل منهم ، وحضورهم وغيابهم .

كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري ، ورأي النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه .

والقصور في أسباب الحكم الواقعية ، والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم : ( المادة ١٧٨ معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ) <sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ١٧٧ من قانون المرافعات التي أوجبت حفظ المسودة بالملف لم تترتب البطلان جزاء على مخالفة احكامها . ( نقض مدنى ١٤/٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٤٣٠ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٧٨ من هذا القانون على وجوب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، مفاده ان النقص ببطلان الحكم لصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة يكون شاهدا دليلا ثبوته هو نسخة الحكم ذاته ولا يكفى في اثباته محضر الجلسة التي تل بها منطوق الحكم ، ذلك ان العبرة بسلامة الحكم في هذا الصدد هو بالهيئة التي أصدرته لا الهيئة التي نطقت به ، اذ ليس ثمة ما يمنع من مشاركة قاض في الهيئة التي نطقت بالحكم وحلوله محل القاضي الذي سمع المرافعة واشترك في اصدار الحكم ووقع مسودته ثم تغيب لمانع عند النطق به وهو بيان يثبت بنسخة الحكم الاصلية ولا يتطلب القانون اثباته بمحضر الجلسة . ( نقض مدنى ٢٤/٤/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة

٤٤٠ ) وقضت محكمة النقص بأن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بعد ان نصت على ما يجب بيانه في الحكم وما يجب ان يشتمل عليه نصت في فقرتها الاخيرة على ان النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم ومن المقرر ان النقص أو الخطأ لا يعتبر جسيما ولا يؤدي الى بطلان الحكم اذا كان ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه وان اغفل ذكر النقابة الطاعنة الاولى في ديباچته الا انه في معرض سرده لدفاع الخصوم ذكر ان النقابة قدمت هي الاخرى مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدفع وانه في موضوع النزاع قالت النقابة .. الى آخر ما جاء في مدونات القرار ثم جاء منطوق القرار قاضيا بقبول الطلب شكلا وفي الموضوع برفضه مع اعفاء النقابة المدعية من المصاريف . وواضح : من ذلك ان النقابة هي المدعية في الطلب وحاملة لواء النضال عن العمال فيه وان القرار صدر ضدها بما لا يعتبر النقص المشار اليه مشككا في حقيقة انها الخصم في القرار وانها متصلة بالخصومة يؤكد ذلك انها بادرت الى الطعن فيه ومن ثم يكون النقص بهذا السبب في غير محله . ( نقض مدني ١٥/٥/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٢٣٦ ) وقضت محكمة النقص بأن التعديل الذي جرى على المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ قد استهدف - وعلى ما وضحته المذكرة الايضاحية - بجوب الاقتصار على اشتمال الحكم لعرض وجيز لوقائع النزاع واجمال للجوهري من دفاع طرفيه وايراد الاسباب التي تحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، اما تفصيل الخطوات والمراحل التي قطعها النزاع امام المحكمة فانه تزيد لا طائل من ورائه ، قد يضيع في غمارها امام القاضي معالم الطريق الى نقاط النزاع الجوهرية ، ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يتمين لاعتبار البيان جوهريا يترتب على اغفاله البطلان ان يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتبارها حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه ، وكان لا يعيب الحكم الاستئناس ان يحيل في بيان الوقائع الى ما ورد بالحكم الابتدائي وان قضى بالغائه ، كما لا يعيبه اغفال ذكر نصوص المستندات المقدمة الى المحكمة مادامت مبينة في مذكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الاشارة اليها ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع متى رأت الاخذ بتقرير الخبر واحالت اليه اعتبر جزءا مكملا لاسباب حكمها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد احال بصدد بيان وقائع الدعوى الى الاحكام الصادرة من محكمة الدرجة الاولى التي تضمنت عرضا مجملا لهذه الوقائع وطلبات الخصوم وخلاصة ما استندوا اليه من الادلة الواقعية والحجج القانونية ثم حصل الحكم اسباب استئناف كل من الطاعنة والمطعون ضده الثالث بصفته مقيما قضاها على ما انتهى اليه خبر الدعوى في تقريره المتضمن بيان ما قدمته الطاعنة من مستندات

ومنها الخرائط المساحية وما إثارته من دفاع لا يخرج عما رددته بمذكراتها المقدمة لمحكمة الاستئناف وبذلك يكون الحكم قد استكمل شروط صحته ويكون النفي على غير أساس . ( نقض مدني ١٩٨٣/١٢/٢٩ - المرجع السابق فقرة ١٢٥٣ ) وقضت محكمة النقض بأنه بحكم ما للدفع من أهمية بارزة في سير الخصومات أفرد لها المشرع الفصل الأول من الباب السادس من الكتاب الأول من قانون المرافعات مبينا كيفية التمسك بها وأثارها ومن ثم أوجب على المحاكم إيراد خلاصة موجزة لها في اطلاق غير مقيد بوصف خلافا لما وصف به الدفاع من أن يكون جوهريا على تقدير منه بتحقيق هذا الوصف في الدفع كافة بخلاف أوجه الدفاع التي قد يغني بعضها عن البعض الآخر أو ينطوي الرد على أحدها على معنى اطراح ما عداها ثم استلزم القانون لسلامة الاحكام أن تورد الرد الواقعي الكافي على تلك الدفع وعلى الجوهري من أوجه الدفاع . ( نقض مدني ١٩٨٠/٢/٩ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٦٤٣ ) وقضت محكمة النقض بأنه اذا قدم لمحكمة الموضوع مستندا من شأنه ان يكون له تأثير في الفصل في الدعوى وجب عليها أن تتحدث عنه في أسباب حكمها فان لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى ان الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن العاملين معه خلال الفترة من ١٩٦٢/٦/١ حتى ١٩٦٤/٩/٣٠ لا يخضعون لاحكام قوانين التأمينات الاجتماعية باعتبارهم شركاء له بموجب عقود ثابتة التاريخ وان المطعون ضدها اعتبرتهم - دون حق - من طائفة العمال الخاضعين لهذه القوانين وقدم للتدليل على ذلك عقود الشركة الثابتة التاريخ وكشوف توزيع الارباح والخسائر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتناول مستندات الطاعن بالبحث والدراسة مع ماقد يكون لها من دلالة مؤثرة في تكييف علاقته بالعاملين في مصنعه خلال الفترة من ١٩٦٢/٦/١ الى ١٩٦٤/٩/٣٠ وما اذا كانت علاقة شركة أم علاقة عمل ، وكان ما أورده في نفي علاقة الشركة قد ورد بصيغة مجملة لا يبين منها المصدر الذي استقى منه الحكم هذه النتيجة مما يتعذر معه تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها ، وكان الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه وقال انه تكفل بالرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص لم يحصص هذا الدفاع رغم انه دفاع جوهري مما قد يتغير به الرأي في الدعوى ولم تعرض تقارير الخبراء للدفاع المشار اليه وترك التقرير الاخير منها القبول الفصل فيه لمحكمة الاستئناف ، فانه يكون فضلا عن مخالفته الثابت بالأوراق قد عابه القصور في التسبب بما يستوجب نقضه . ( نقض مدني ١٩٨٣/١/١٧ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٢٦٨ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم - طبقا لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - يجب أن يكون مبنيًا على أسباب واضحة جلية ، كافية تحمل الدليل على ان القاضي بحث النزاع المطروح أمامه بحثا دقيقا وان يبين في

**مادة ١٧٩ -** يوقع رئيس الجلسة وكتابتها نسخة الحكم الاصلية المشتملة على وقائع الدعوى والاسباب والمنطوق وتحفظ في ملف الدعوى وذلك خلال اربع وعشرين ساعة من ايداع المسودة في القضايا المستعجلة وسبعة ايام في القضايا الاخرى والا كان المتسبب في التأخير ملزما بالتعويضات<sup>(١)</sup>.

حكمه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وسند كل منهم ، وإن يذكر ما استخلص تبوته من الوقائع وطريق هذا الثبوت والذى يطبقه من القواعد القانونية فإذا هو قصر في ذلك كان حكمه باطلا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إتمام قضاؤه بإخلاء الطاعن لتنازله عن شقة النزاع بأن استبدل بها شقة المطعون ضده الثاني على ما ثبت من الشكوى رقم ٣٦١ لسنة ١٩٧٣ إدارى سيدى جابر وذلك بقوله « وحيث ان الثابت من الشكوى الادارية رقم ٣٦١/١٩٧٣ سيدى جابر تبادل المستأنف عليه الاول - الطاعن - مع المستأنف عليه الثاني - المطعون ضده الثاني كل بشقته مع الآخر لان احدهما يرغب في شقة تدخلها الشمس وتطل على البحر وتتوافر هذه الشروط في شقة الآخر ومن ثم فلا تتوافر في هذا التبادل الشروط المنصوص عليها في الحالة الرابعة من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ » .. اذا كان ذلك وكان الحكم لم يبين تفصيل الادلة الواردة بمحضر الشكوى المشار اليها ، والتي استندت اليها المحكمة في تكوين عقيدتها . ولا هو أورد ادلة غيرها ، مما يكون معه الحكم قد بنى على أسباب مجملة مقتضية لا تعين على فهمه وتعجز محكمة النقض عن رقابتها في تطبيق القانون ، فإن الحكم يكون باطلا بطلانا جوهريا متعيينا نقضه . ( نقض مدنى ١٩٨١/٦/٢٠ - المرجع السابق فقرة ١٢٩٣ ) وقضت محكمة النقض بأن الموعول عليه لتقرير البطلان الذى ورد النص عليه في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات جزاء النقص في بيانات الحكم هو بالنسخة الاصلية للحكم فهى التى يعتد بها دون غيرها في ثبوت أو نفي هذا النقص . ( نقض مدنى ١٩٨٢ / ١١ / ١٥ - المرجع السابق فقرة ١٢٣٧ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لم يتطلب المشرع فيما يتطلبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيها اسم كاتب الجلسة الامر الذى يفيد ان بيان اسم هذا الكاتب ليس أمرا جوهريا في نظر المشرع وإذا كانت المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٧٩ من القانون القائم ) قد نصت على أن يوقع رئيس الجلسة وكتابتها على نسخة الحكم الاصلية الا انها لم ترتب البطلان على اغفال هذا الاجراء ( نقض مدنى ١٩٦٥/١٢/١٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ١٢٧٨ ) .

**مادة ١٨٠ -** يسوغ اعطاء صورة بسيطة من نسخة الحكم الاصلية لمن يطلبها ولو لم يكن له شأن في الدعوى وذلك بعد دفع الرسم المستحق .

**مادة ١٨١ -** تختتم صورة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب بعد أن يذيلها بالصيغة التنفيذية ولا تسلم الا للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ولا تسلم له الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه .

**مادة ١٨٢ -** اذا امتنع قلم الكتاب من اعطاء الصورة التنفيذية الاولى جاز لطلبها ان يقدم عريضة بشكواه الى قاضي الامور الوقتية بالحكمة التي أصدرت الحكم ليصدر أمره فيها طبقا للإجراءات المقررة في باب الاوامر على العرائض .

**مادة ١٨٣ -** لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حال ضياع الصورة الاولى . وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر<sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات أن الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا عند ضياع الصورة التنفيذية الاولى - استثناء من الاصل العام - وهو أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا مرة واحدة تقاديا لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الاولى هو فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها بحيث تبقى ملكيته لها ولا تنزل عنه الا لسبب قانوني ولا تتوافر له الوسيلة لاستردادها . ( نقض مدني ١٩٧٧/١٣ - الطعن ١٠٠ لسنة ٤٠ ق ) وقضت محكمة النقض بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد خلاص الى أن الصورة التنفيذية الاولى موجودة في حيازة المؤسسة العامة للنقل البري ولم تفقد من الطاعن وإنما سلمها هو اليها مقابل اعادته لعمله فعلا باحدى وظائفها بعد تنازله عن الحكم فإن وجود الصورة التنفيذية الاولى لدى المؤسسة مع علم الطاعن بذلك يخرج الواقعة من نطاق الفقد والضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية في حكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات . ويحصر النزاع بشأنها في مدى احقية الطاعن في المطالبة القضائية باستردادها ، وإذ كانت هذه الدعامة الصحيحة التي أسس عليها الحكم قضاه كافية بذاتها لحمله . فإن ما ينهيه الطاعن من أنه سلم الصورة التنفيذية الاولى خطأ الى المؤسسة أو أن الحكم اخطأ في

## الفصل الثاني مصاريف الدعوى

**مادة ١٨٤ -** يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة امامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل فى حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة .

واذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى . او بنسبة مصلحة كل منهم فى الدعوى على حسب ما تقدره المحكمة ، ولا يلزمون بالتضامن فى المصاريف الا اذا كانوا متضامنين فى اصل التزامهم المقضى فيه (١)

---

تفسير ورقة التنازل - ايا كان وجه الرأى فيه - يكون نوعيا غير منتج ولا جدوى منه ( حكم النقض السابق ) وقضت محكمة النقض بأنه اذا نازع المحكوم عليه فى فقد الصورة التنفيذية الاول فلا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية للخصم الذى يطلبها الا إذا اثبت هو فقد الصورة الأولى منه لانه هو الذى يدعى واقعة الفقد فيتحمل عبء اثبات ما يدعيه وله ان يثبت ذلك بكافة طرق الاثبات لان يثبت واقعة مادية . وشأنه فى ذلك شأن الدائن الذى يطلب اثبات دينه بغير الكتابة لفقد سنده الكتابى - وان كان المشرع لا يشترط فى حالة فقد الصورة التنفيذية ما اشترطه فى حالة فقد السند الكتابى من وجوب اثبات ان الفقد كان بسبب اجنبى لايد للدائن فيه - ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من فقد الصورة التنفيذية الأولى واعتبر فقدها ثابتا مما قرره المدعى نفسه فى صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الادعاء ، فانه يكون قد خالف القانون بمخالفة قواعد الاثبات وشابه قصور فى التسبب بما يستوجب نقضه . ( نقض مدنى ١٥/٥/١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء ١ فقرة ٥٠٠ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن القضاء فى مصاريف الدعوى لا يستند الى طلبات الخصوم بصدها وانما تفصل فيها المحكمة من تلقاء نفسها عند اصدارها الحكم النهى للخصومة وطبقا للقواعد التى نصت عليها المواد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات



**مادة ١٨٩** - للمحكمة أن تحكم بالزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها إذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه ، أو إذا كان المحكوم له قد تسبب في انفاق مصاريف لا فائدة فيها ، أو كان قد ترك خصمه على جهل بما كان في يده من المستندات القاطعة في الدعوى أو بمضمون تلك المستندات<sup>(١)</sup>

( نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٠ العدد الثالث ص ١٧١ ) وقضت محكمة النقض بأن خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بخير حق .  
( نقض مدنى ١٩٥٧/١٢/٢٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ٨ ص ٩٦٧ ) وقضت محكمة النقض بأن المشرع إذ أدخل مقابل اتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى التى يحكم بها على من يخسرها فقد دل بذلك على وجوب الحكم بها على المحكوم عليه بالمصاريف . ( نقض مدنى ١٩٥٨/١٢/٢٥ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٩ ص ٨٣٩ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط الحكم بالزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات كلها أو بعضها إذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه حسبما تقضى به المادة ١٨٥ من قانون المرافعات هو أن يكون التسليم بالطلبات من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين لم يسلموا بحق المطعون ضدهما في العشرة افدنة المسدد ثمنها الا بعد رفع الدعوى فإنه لا محل لاعمال نص المادة ١٨٥ مرافعات وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ( نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٢١ - مدينتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٢٣٢ ) وقضت محكمة النقض بأنه إذا كان المطعون ضده وقت أن رفع دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع لم يكن قد ولى بباقي الثمن ، وما كان يجوز له الزام الطاعنات بنقل ملكية المبيع وهو لم يوف الجزء الاكبر المتبقى من الثمن بعد أن خسروا دعواه أمام محكمة أول درجة وقطع الاستئناف شوطا بعيدا ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية ، وهى تقضى بصحة ونفاذ عقد البيع بعد وفاة المطعون ضده بباقي الثمن أن تلزمه بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٥ من قانون المرافعات لانه وإن كان محكوما له في الدعوى إلا انه كان قد رفعها على أساس غير سليم لعدم وفائه بباقي الثمن قبل رفعها فتسبب في انفاق مصاريف لا فائدة منها . ( نقض مدنى ١٩٧٨/١٢/١٧ - الطعن ١٢٧ لسنة ٤٨ ق ) .

**مادة ١٨٦** - إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصاريف أو بتقسيم المصاريف بينهما على حسب ما تقدره المحكمة في حكمها ، كما يجوز لها أن تحكم بها جميعها على أحدهما <sup>(١)</sup>

**مادة ١٨٧** - يحكم بمصاريف التدخل على المتدخل إذا كانت له طلبات مستقلة وحكم بعدم قبول تدخله أو برفض طلباته <sup>(٢)</sup> .

**مادة ١٨٨** - يجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات مقابل النفقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد .

ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة السابقة يجوز للمحكمة عند إصدار الحكم الفاصل في الموضوع أن تحكم بغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تتجاوز عشرين

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٨٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يدل على أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازى متروك تقديره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات ، فلها أن تلزم كل خصم ما دفعه من مصروفات الدعوى أو تقسمها بينهما على أى أساس تراه أو تحكم بها جميعا على أحدهما ، إلا أنه لا يكفى حتى يكون الحكم صحيحاً أن يكون للمحكمة حق إلزام أحد الخصمين بالمصاريف وإنما العبرة بما أسست المحكمة قضاها عليها ، لما كان ذلك وكان حكم محكمة الدرجة الأولى قد استند في إلزام الطاعن بالمصروفات الى نص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات رغم أنه كسب جانباً من طلباته ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، وإذ أيده الحكم المطعون فيه دون أن يرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص ، فانه يكون فضلاً عن خطئه في القانون قاصر البيان . ( نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/١٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٠ العدد الثالث ص ٣٠٦ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الخصم المتدخل في الدعوى ليس له طلبات مستقلة وإنما انضم الى المدعى فيها فلا يكون ملزماً بإداء رسم الدعوى إلا إذا لم يكن هذا الرسم قد حصل من المدعى ( نقض مدنى ١٩٥٤/١٢/٢ - مجموعة النقض في ذف سنة الجزء الأول ص ٦٥٧ قاعدة ٢١٨ ) .

جنيتها على الخصم الذى يتخذ اجراء او يبدى طلبا او دفعا او دفاعا بسوء نية (١) .

**مادة ١٨٩** - تقدر مصاريف الدعوى فى الحكم ان أمكن والا قدرها رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له، ويعلن هذا الامر للمحكوم عليه بها . ولا يسرى على هذا الامر السقوط المقرر فى المادة ٢٠٠ (٢) .

**مادة ١٩٠** - يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الامر المشار اليه فى المادة السابقة ويحصل التظلم امام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير عن قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم وذلك خلال ثمانية ايام التالية لاعلان الامر ، ويحدد المحضر أو قلم الكتاب على حسب الاحوال اليوم الذى ينظر فيه التظلم امام المحكمة فى غرفة المشورة ويعلن الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة ايام (٣) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو زيدا عن حق يدعيه نفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى الكيد فى الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى نسبة الخطأ الى الطاعن الى ما لا يكفى لاثبات انحرافه عن الحق المكفول فى التقاضى والدفاع الى الكيد والعنت والدلد فى الخصومة فانه يكون فضلا عما شابه من القصور قد اخطأ فى تطبيق القانون ( نقض مدنى ١٩٧٧/٣/٢٨ - الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق ) وقضت محكمة النقض بأنه لئن كان الدفاع فى الدعوى حقا للخصم الا ان استعماله له مقيد بأن يكون بالقدر اللازم لاقتضاء حقوقه التى يدعيها والذود عنها فاذا هو انحرف عن استعماله عما شرع له هذا الحق أو تجاوزه بنسبة أمور شائنة لغيره ماسة باعتباره وكرامته كان ذلك منه خطأ يوجب مسئوليته عما ينشأ عنه من ضرر ولو كانت هذه الامور صحيحة مادام الدفاع فى الدعوى لا يقتضى نسبتها اليه . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٢٤ - الطعن ٤٦١ لسنة ٤٨ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان امر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفواتها ( نقض مدنى ١٩٨١/١١/١٢ - الطعن ٥٢٤ لسنة ٩٥ ق ) .

٣ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان مبنى المعارضة فى قائمة الرسوم منازعة المستأنف فى

### الفصل الثالث

#### تصحيح الأحكام وتفسيرها

**مادة ١٩١ -** تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال<sup>(١)</sup> .

مقدار الرسوم المستحقة على الاستئناف المرفوع منه والصادر بها أمر التقدير المعارض فيه وهل يكون تقدير الرسوم على المبلغ المحكوم به في الاستئناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به ابتدائياً وأن النزاع على هذه الصورة لا يعتبر نزاعاً في أساس الالتزام بل هو نزاع في مقداره مما يكون سبيل الطعن فيه هو المعارضة التي تختص بنظرها المحكمة التي أصدرت رئيسها أمر التقدير . ( نقض مدني ١٩/٥/١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٢١١ ) وقضت محكمة النقض بأنه إذا كان مبنى المعارضة التي فصلت فيها محكمة الاستئناف أن الرسوم قد سقطت بعض أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاتها وأن المورث المحكوم عليه لم يترك شيئاً وأن زوجته المعارضة لا تسأل عن الرسوم إلا بقدر نصيبها في التركة ، وكانت هذه المنازعة لا تدور حول تقدير قلم الكتاب للرسم الذي يصح اقتضاؤه ، وإنما تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به ، فإن الفصل في هذه المنازعة لا يكون بالمعارضة في أمر التقدير ، وإنما يكون على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بسلوك إجراءات المرافعات العادية لا إجراءات المعارضة المنصوص عليها بالمادة ١٨ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ . ( نقض مدني ٢٠/٢/١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ٦٠٩ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان ما وقع فيه الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده

**مادة ١٩٢ -** يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام ويقدم الطلب بالالوضاح المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره . ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية (١) .

ذاتيته - في معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، تنولى المحكمة ... تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، فلا يصلح بذاته سببا للطعن بطريق النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ان انتهى بأسبابه الى تعديل المبلغ المقضى به ابتدائيا كتعويض عن الضرر الادبى وقدره ١٠٠٠ جنيه ، بين ان لكل من المطعون ضدهما من هذا التعويض مبلغ ٧٥٠ جنيه ، ثم جرى في منطوقه على التزام الطاعن بأن يدفع لهما - فضلا عن التعويض الموروث - مبلغ ١٥٠٠ جنيه تمويضا عن هذا الضرر متناصفة بينهما ، ومن ثم فإن ما أورده بأسبابه من بيان جملة هذا التعويض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، لا يعدوان يكون خطأ ماديا ويكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب في جملته على غير أساس . ( نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفقرة ١٣٥٨ ) وقضت محكمة النقض بأن ما وقعت فيه محكمة الاستئناف من خطأ في عدم اضافة كلمة عليه بعد المستأنف في اسباب الحكم ولى منطوقه لا يعدو ان يكون خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات وقد أجرت المحكمة تصحيح القطأ بنفسها عملا بنص تلك المادة ولا دليل في الاوراق على ان التصحيح اجراه رئيس الجلسة دون المحكمة بكامل هيئتها ومن ثم يكون النعى على غير أساس ( نقض مدنى ١٩٨٣/١١/٢٨ - المرجع السابق فقرة ٤١٤ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحكم التفسيرى طبقا لما تقضى به المادة ١٩٢/٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر جزءا متما للحكم الذى يفسره وليس حكما مستقلا فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن العادية أو غير العادية يسرى عليه ، سواء أكان هو فى تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص أو بزيادة أو بتعديل فيما قضى به معتديا بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه ، أم كان لم يمسسه بأى تغيير مكتفيا بتوضيح ما أبهم منه . لما كان ذلك فإن الطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائى الصادر بتفسير حكم مرسى المزداد يكون طبقا لنص المادة ٤٥١ من قانون المرافعات فى

**مادة ١٩٣** - اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه (١) .

ميعاد خمسة ايام التالية لتاريخ النطق بالحكم ، ولما كان الحكم الابتدائي قد صدر حضوريا في ١٩٧١/١/٣١ ولم تودع صحيفة الاستئناف الا في ١٩٧١/٣/١١ ، فإنه يكون قد رفع بعد الميعاد ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف وفقا للمادة ٢١٥ من قانون المرافعات ، واذا هي حكمت بقبول الاستئناف شكلا فإن هذا الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدني ١٩٧٦/٣/١٦ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ٦٥٥ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كان وقوع غموض في الحكم لا يصلح سببا للطعن فيه بطريق النقض وانما يكون مبررا لطلب تفسيره من ذات المحكمة التي أصدرته عملا بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالغموض - أيا كان وجه الرأي فيه - غير مقبول .. ( نقض مدني ١٩٨٠/٥/٢٢ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ العدد الثاني ص ٨٤٧٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط تطبيق نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات يكون فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه سهواً أو خطأ وليس عن بينه وأدراك ( نقض مدني ١٩٨٤/١/٣١ - الطعن ١٠٩٧ لسنة ٥٠ ق ) وقضت محكمة النقض بأن للدعي بالحقوق المدنية أن يرجع الى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملا بنص المادة رقم ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الاعمال امام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ( نقض جنائي ١٩٨٤/٥/٢٢ - مدينتنا الذهبية الاصدار الجنائي العدد الثاني فقرة ٨٢٧ ) وقضت محكمة النقض بأن الحكم الابتدائي وقد أغفل خطأ أو سهواً الفصل في باقي الطلبات - وهو الشق المتعلق بالمنزل - فيكون من المتعين لتدارك ذلك الرجوع إلى المحكمة الابتدائية لتستكمل الفصل فيه لا الطعن في حكمها بذلك ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدني ١٩٨٤/١/٣١ - الطعن ١٠٩٧ لسنة ٥٠ ق ) .

## الباب العاشر

### الأوامر على العرائض

**مادة ١٩٤ -** في الأحوال التي يكون فيها للخصم وجه في استصدار أمر يقدم عريضة بطلبه الى قاضى الامور الوقتية بالمحكمة المختصة أو الى رئيس الهيئة التي تنظر الدعوى وتكون هذه العريضة من نسختين متطابقتين ومشملة على وقائع الطلب واسانيده وتعيين موطن مختار للطلب في البلدة التي بها مقر المحكمة وتشفع بها المستندات المؤيدة لها <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٩٥ -** يجب على القاضى أن يصدر أمره بالكتابة على إحدى نسختي العريضة في اليوم التالي لتقديمها على الاكثر .

ولا يلزم ذكر الاسباب التي بنى عليها الامر الا اذا كان مخالفا لامر سبق صدوره فعندئذ يجب ذكر الاسباب التي اقتضت اصدار الامر الجديد والا كان باطلا <sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص في مادته ٢٤ على أن الاوامر التي تصدر على عرائض يفرض عليها رسم ثابت سواء قبل طلب اصدارها أو رفض ، ولا يغير من هذا النظر كون المطلوب في تلك العريضة طلبا موضوعيا - بتسليم شاسيها سيارات النقل - وليس اجراء وقتيا وان القاضى الوقتى قد استجاب خطأ الى هذا الطلب رغم خروجه عن اختصاصه ، ذلك ان السبيل لاصلاح هذا الخطأ هو التظلم فيه بمعرفة الصادر ضده الامر وليس استصدار قائمة رسوم نسبية باعتبار أن الامر صدر في دعوى معلومة القيمة لان خطأ القاضى الوقتى لا يغير من طبيعة الامر الصادر منه على عريضة . ( نقض مدنى ١٩٧٨/١٢/١٨ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ العدد الثانى ص ١٩٤٣ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الاوامر على العرائض - وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من قانون المرافعات - هي الاوامر التي يصدرها قضاة الاوامر الوقتية بما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقدمة لهم من ذوى الشأن على عرائض وتصدر تلك الاوامر في غيبة الخصوم دون تسبیب باجراء وقتى أو تحفظى في الحالات التي تقتضى

**مادة ١٩٦** - يجب على قلم الكتاب تسليم الطالب النسخة الثانية من عريضته مكتوباً عليها صورة الامر وذلك في اليوم التالي لصدوره على الاكثر .

**مادة ١٩٧** - للطالب اذا صدر الامر برفض طلبه ولن صدر عليه الامر الحق في التظلم الى المحكمة المختصة الا اذا نص القانون على خلاف ذلك .

ويكون التظلم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى امام المحكمة وتحكم فيه بتأييد الامر أو بتعديله أو بإلغائه ، ويجب أن يكون التظلم مسبباً والا كان باطلاً (١) .

---

طبيعتها السرعة أو المباغتة دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه ، وإذا لاتحوز تلك الاوامر حجية ولا يستنفذ القاضي الوقتى سلطته باصدارها فيجوز له مخالفتها بامر جديد مسبب . ( نقض مدنى ١٨/١٢/١٩٧٨ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ العدد الثانى ص ١٩٤٣ )

كما قضت بأن من القواعد المقررة في قضاء هذه المحكمة انه بصدر الحكم يتمتع على المحكمة التي أصدرته العدول عما قضت به ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لساائر الأحكام القطعية - موضوعية كانت أو فرعية - أنهت الخصومة أو لم قهها ، وحتى يخرج النزاع من ولاية المحكمة يتعين أن تكون قد فصلت فيه صراحة أو ضمناً ، ويستوى أن يكون حكمها صحيحاً أو باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل ، ذلك لأن القاضي نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو إلغاؤه إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة . ولا يغير من هذا النظر ما تقضى به المادة ١٩٥ من قانون المرافعات التي استند إليها الحكم المطعون فيه تديراً لقضائه لأن مؤدى هذا النص انه يجوز للقاضي أن يصدر أمراً على عريضة مخالفاً لأمر سابق على أن يذكر الأسباب التي اقتضت إصدار الامر الجديد . وحكمها بذلك يكون مقصوراً على الأوامر على العرائض ( نقض ٢٨ / ١١ / ١٩٧٨ - الطعن ١٧٧ السنة ٤١ ق المرجع السابق ص ١٧٩٨ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين ١٩٧ ، ١٩٩ من قانون المرافعات - يدل على أن المشرع رسم طرقاً خاصة للتظلم من الاوامر على العرائض فأجاز لمن صدر الامر ضده التظلم لنفس القاضي الامر أو الى المحكمة المختصة بنظر موضوع النزاع الذى صدر الامر تمهيداً له أو بتماسيته. وسواء كان التظلم للقاضي الامر أو للمحكمة المختصة فإنه يحصل بالطرق المعتادة لرفع الدعوى - أى بصحيفة تودع قلم الكتاب وفق المادة



**مادة ١٩٨ -** يجوز رفع التظلم تبعاً للدعوى الأصلية في أية حالة تكون عليها ولو أثناء المرافعة بالجلسة .

**مادة ١٩٩ -** يكون للخصم الذي صدر عليه الأمر بدلاً من التظلم للمحكمة المختصة الحق في التظلم منه لنفس القاضي الأمر بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة .

ويحكم القاضي في التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه ويكون حكمه قابلاً لطرق الطعن المقررة للأحكام <sup>(١)</sup> .

---

٦٢ من قانون المرافعات ، وإذا ما تظلم للقاضي الأمر فإن الحكم الذي يصدره القاضي في التظلم يكون حكماً قضائياً لا مجرد أمر ولائي ويجوز الطعن فيه بطرق الطعن الجائزة . والمحكمة التي تختص بنظر استئناف الحكم الصادر من القاضي الأمر في التظلم تختلف باختلاف هذا القاضي ، فإذا كان الحكم في التظلم صادراً من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية اختص بنظر الاستئناف المحكمة الابتدائية التي تتبعها المحكمة الجزئية ، أما إذا كان الحكم في التظلم صادراً من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية اختص بنظر الاستئناف محكمة الاستئناف ، ذلك لأن المشرع حينما أجاز التظلم إلى القاضي الأمر بدلاً من التظلم إلى المحكمة إنما أحل القاضي محل المحكمة ، فالحكم الذي يصدر في التظلم يعتبر أنه صادر من المحكمة نفسها منعقدة بكامل هيئتها ( نقض مدني ١٩٨٢/٥/٣٠ الطعن ٤٨٠ لسنة ٤٩ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان أمر الحجز صادراً من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية ورفع التظلم عن هذا الأمر إلى القاضي الأمر فإن الحكم الذي يصدر في التظلم يعد كأنه صادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئتها الكاملة وتختص بنظر استئنافه محكمة الاستئناف ( نقض مدني ١٩٥٦/١٢/٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٩٥٧ ) كما قضت محكمة النقض بأن الحكم الصادر في التظلم في أمر على عريضة حكم قضائي حل به القاضي الأمر محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائي ( نقض مدني ١٩٦٢/١٢/٦ المرجع السابق السنة ١٢ ص ١٠٩٢ ) .

**مادة ٢٠٠ -** يسقط الامر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ولا يمنع هذا السقوط من استصدار امر جديد (١) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن الامر على عريضة يسقط إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، الا أن هذا السقوط - وقد راعى فيه المشرع مصلحة من صدر ضده حتى لا يبقى سلاحاً مصلحاً عليه على النحو السالف بيانه - لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب أن يتمسك به من صدر ضده الامر ويجوز له أن ينزل عن هذا السقوط صراحة أو ضمناً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن هذا السقوط يتصل بالنظام العام ويتعين على المحكمة أن تقضى به ولو لم يدفع به الخصوم ثم قضى الحكم بسقوط الامر المتظلم منه لعدم تقديمه للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره رغم ما ثبت له من أن المطعون عليها لم تتمسك بهذا الدفاع فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ( نقض مدنى ١٩٦٩/٣/١١ - المرجع السابق السنة ٢٠ العدد الاول ص ٢٨٨ ) .

## الباب الحادى عشر

### أوامر الاداء

**مادة ٢٠١ -** استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى ابتداء تتبع الاحكام الواردة فى المواد التالية اذا كان حق الدائن ثابتا بالكتابة وحال الاداء وكان كل ما يطالب به ديناً من النقود معين المقدار أو منقولاً معيناً بنوعه ومقداره . وتتبع هذه الاحكام اذا كان صاحب الحق دائناً بورقة تجارية واقتصر رجوعه على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطى لاحدهم . أما اذا أراد الرجوع على غير هؤلاء وجب عليه اتباع القواعد العامة فى رفع الدعوى <sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٠١ من قانون المرافعات تشترط لسلوك طريق امر الاداء أن يكون الذين المطالب به مبلغاً معيناً من النقود ثابتاً بالكتابة معين المقدار وحال الاداء - أو منقولاً معيناً بنوعه ومقداره - ومقتضى ذلك ان هذا الطريق لا يتبع الا اذا كان كل مطلوب الدائن هو دين تتوافر فيه شروط استصدار الامر بما مقتضاه انه اذا كان الدين غير ثابت بورقة موقع عليها من المدين أو اذا كان بعض ما يطالب به الدائن مما لا تتوافر فيه هذه الشروط فان سبيله فى المطالبة يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ولا يجوز له فى هذه الاحوال ان يلجأ الى طريق استصدار امر الاداء لانه استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى ولا يجوز التوسع فيه . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٢٨ - مدونتاً الذهبية العدد الثانى فقرة ٥٣٦ ) وقضت محكمة النقض بأن الدائن بورقة تجارية لا يلتزم باتباع طريق الامر بالاداء الا اذا أراد الرجوع فقط على صاحب الورقة التجارية أو المحرر لها أو القابل لها أما اذا أراد الرجوع على غير هؤلاء كالمظهرين أو أراد ان يجمع بين الساحب أو المحرر أو القابل وبين غيرهم باعتبارهم جميعاً ملتزمين بالتضامن فانه ينبغى عليه ان يسلك الطريق العادى لرفع الدعاوى ولا تكون طلباته الموجهة اليهم جائزة للاقتضاء بطريق أمر الاداء ، فإذا كان الثابت فى الأوراق أن المظنون ضده أقام دعواه بتكليف بالحضور على الطاعن باعتباره محرر السندات وعلى المظهر فانه يكون قد سلك الطريق القانونى فى رفعها ولا يؤثر فى ذلك تنازله عن مخاصمة المظهر اثناء سير الدعوى اذ متى رفعت الدعوى بالطريق الصحيح

**مادة ٢٠٢ -** على الدائن أن يكلف المدين أولاً بالوفاء بميعاد خمسة أيام على الأقل ثم يستصدر أمراً بالاداء من قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة بالمحكمة الابتدائية حسب الاحوال وذلك ما لم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى بالفصل في النزاع ويكفي في التكليف بالوفاء أن يحصل بكتاب مسجل مع علم الوصول ويقوم بروتستو عدم الدفع مقام هذا التكليف (١) .

**مادة ٢٠٣ -** يصدر الأمر بناء على عريضة يقدمها الدائن أو وكيله يرفق بها سند الدين وما يثبت حصول التكليف بوفائه ويبقى هذا السند في قلم الكتاب الى أن يمضي ميعاد التظلم .

ويجب أن تحرر العريضة من نسختين متطابقتين وأن تشتمل على وقائع الطلب وأسانيده واسم المدين كاملاً ومحل اقامته وترفق بها المستندات المؤيدة لها وأن يعين الطالب فيها موطناً مختار له في دائرة اختصاص المحكمة فإن كان مقيماً خارج هذه الدائرة تعين اتخاذ موطن مختار في البلدة التي بها مقر المحكمة .

---

فأنه لا يؤثر في صحتها ما يطرا عليها من تغيير في الخصوم بعد رفعها ( نقض مدني ١٩٦٧/٦/١٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٧٩١ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الاداء هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بديلة لصحيفة الدعوى بها تتمثل الدعوى بالقضاء واذ لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة وانما هو شرط لصدر الامر وكانت الطاعنة لم تتبع بأي عيب على هذه العريضة وانصب نعيها على اجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء وكانت محكمة الاستئناف قد قضت في النزاع المطروح عليها بالازم الطاعنة بالدين موضوع طلب أمر الاداء ، فان النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب - اي كان وجه الرأي فيه سيكون غير منتج - ( نقض مدني ١٩٧٩/٢/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث فقرة ٨٢٢ ) وقضت محكمة النقض بأن التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الاداء لا يعتبر تنبيها قاطعاً للتقديم وانما هو مجرد انذار بالدفع لا يكفي لترتيب هذا الاثر . ( نقض مدني ١٩٦٩/١٠/٢١ - المرجع السابق فقرة ٧٩٩ ) ..

ويجب أن يصدر الأمر على إحدى نسختي العريضة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديمها وأن يبين المبلغ الواجب أدائه من أصل وفوائد أو ما أمر بإدائه من منقول حسب الأحوال ، وكذا المصاريف <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٠٤ -** إذا رأى القاضي ألا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يمتنع من إصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب بإعلان خصمه إليها .

ولا يعتبر رفض شمول الأمر بالنفاذ رفضاً لبعض الطلبات في حكم الفقرة السابقة <sup>(٢)</sup> .

**مادة ٢٠٥ -** يعلن المدين لشخصه أو في موطنه بالعريضة وبالأمر الصادر ضده بالإداء .

وتعتبر العريضة والأمر الصادر عليها بالإداء كأن لم تكن إذا لم يتم إعلانها للمدين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الأمر <sup>(٣)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من قانون المرافعات أن المشرع جعل من العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الإداء بديلاً لورقة التكليف بالحضور ، وبها تتصل الدعوى بالقضاء مما مؤداه وجوب أن تتضمن كافة البيانات الجوهرية التي يتعين أن تتوافر في صحيفة افتتاح الدعوى وفق المادة ٦٣ من قانون المرافعات ومن بينها اسم الدائن ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه . ( نقض مدني ١٩٧٨/١/٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٨٢٠ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه متى رأى القاضي أن شروط إصدار أمر الإداء غير متوافرة فإنه يمتنع عن إصداره ويحدد جلسة لنظر الدعوى وتتبع فيها القواعد والاجراءات العادية للدعوى المبتدأة دون نظر إلى اجراءات طلب أمر الإداء التي انتهت بالرفض - ( نقض مدني ١٩٦٩/٥/٦ - المرجع السابق فقرة ٧٩٥ ) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن سقوط أمر الإداء لعدم إعلانه للمدين خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره - وفق ما كانت تنص عليه المادة ٨٥٦ من قانون المرافعات السابق - هو جزء مقرر لمصلحة المدين وحده ولا بد لأعماله من التمسك به من شرع الجزء لمصلحته

**مادة ٢٠٦** - يجوز للمدين التظلم من الامر خلال عشرة ايام من تاريخ اعلانه اليه ويحصل التظلم أمام محكمة المواد الجزئية أو أمام المحكمة الابتدائية حسب الاحوال وتراعى فيه الاوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى .

ويجب أن يكون التظلم مسببا والا كان باطلا .

ويبدأ ميعاد استئناف الامر ان كان قابلا له من تاريخ قوات ميعاد التظلم منه أو من تاريخ اعتبار التظلم كأن لم يكن .

ويسقط الحق في التظلم من الامر اذا طعن فيه مباشرة بالاستئناف (١) .

ويسقط الحق في توقيع هذا الجزاء بتنازل صاحبه عنه صراحة او ضمنا وأنه باعتباره دفعا شكليا لايد من التمسك به في صحيفة التظلم قبل التكلم في الموضوع والا اعتبر المتظلم متنازلا عن التمسك به ، ولا ينال من هذا النظر تمسك الطاعن ببطلان اعلان تكليفه بوفاء الدين لانه اجراء سابق على صدور الامر ولأن تمسكه ببطلان اعلان امر الاداء الذي استخلص الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يقصد به سوى التوصل الى اعتبار ميعاد التظلم مفتوحا لان التمسك ببطلان امر الاداء لا يفيد التمسك بسقوط الامر ذاته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته ان الطاعن لم يقصد بتعيب الاعلان بسقوط امر الاداء ذاته وإنما قصد الرد على الدفع بعدم قبول التظلم لرفعه بعد الميعاد فإن النقص بهذا السبب يكون في غير محله . ( نقض مدني ١٩٧٧/٥/١٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٨١٩ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن رفع المدين معارضة في امر الاداء لا يقطع التقادم لأن

المعارضة اجراء صادر من المدين وطبقا للمادة ٢٨٤ مدني لا يقطع التقادم بإجراء صادر من المدين الا اذا كان ما صدر منه يعتبر اقرارا صريحا أو ضمنا بحق الدائن ، وهو الامر الذي لا يصدق على المعارضة المرفوعة من المدين في امر الاداء اذ هي تتضمن انكارا لحق الدائن لا اقرارا به . ( نقض مدني ١٩٦٩/١٠/٢١ - السنة ٢٠ ص ١١٢٨ ) وقضت محكمة النقض بأن قضاء محكمة الاستئناف ببطلان امر الاداء المطعون فيه بسبب بطلان تكليف المستأنف ( الطاعن ) بالوفاء بالدين المطالب به لا يحجبها - وقد اتصلت الخصومة بالقضاء اتصالا صحيحا - عن الفصل في موضوع النزاع . ( نقض مدني ١٩٧٤/٤/١٦ - السنة ٢٥ ص ١٠٨٢ ) وقضت محكمة النقض

قانون المرافعات ..... ٣٩٩

**مادة ٢٠٧ -** يعتبر المتظلم في حكم المدعى وتراعى عند نظر التظلم القواعد والاجراءات المتبعة أمام محكمة الدرجة الاولى .

وإذا تخلف المتظلم عن الحضور في الجلسة الاولى لنظر التظلم تحكم المحكمة من تلقاء نفسها باعتبار التظلم كأن لم يكن<sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٠٨ -** لا يقبل من الدائن طلب الامر بالاداء الا اذا كانت عريضته مصحوبة بما يدل على اداء الرسم كاملا .

على انه في احوال الحجز المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢١٠ يحصل من الدائن ريع الرسم عند طلب توقيع الحجز والباقي عند طلب الامر بالاداء وبصحة الحجز .

**مادة ٢٠٩ -** تسرى على أمر الاداء وعلى الحكم الصادر في التظلم منه الاحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الاحوال التي بينها القانون .

---

بأنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن سلوك سبيل امر الاداء عند توافر شروطه وان كان وجوبيا يترتب على مخالفته عدم قبول الدعوى التي ترفع ابتداء الى المحكمة بالطريق العادى ، الا أن الدفع به دفع شكلى يتعلق ببطلان اجراءات الخصومة ، ومن ثم متى قبلته محكمة أول درجة فانها لا تكون قد استنفذت ولايتها بحيث اذا الفى حكمها في الاستئناف وجب اعادة الدعوى الى المحكمة الابتدائية للفصل في الموضوع اعتبارا بأن مبدأ التقاضى على درجتين من المبادئ الاساسية للنظام القضائى ويكون حكم محكمة الاستئناف باطلا ان هى تصدت للموضوع وترتب على تصديها الإخلال بالبدا ، ولا يزيل هذا البطلان عدم التمسك امامها باعادة القضية لحكمة أول درجة . ( نقض مدنى ١٩٧٩/٣/٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٨٢٣ )

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص مواد ٢٠١ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات ان المشرع وان كان قد استثنى المطالبة بالدين الثابتة بالكتابة والمتوافر فيها شروط المادة ٢٠١ من قانون المرافعات من القواعد العامة في رفع الدعوى ابتداء الا انه اخضع التظلم من أوامر الاداء للقواعد والاجراءات المقررة لصحيفة الدعوى . ومنها المادة ٧٠ من قانون المرافعات المتعلقة بالجزاء على عدم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تقديم صحيفة الدعوى الى قلم الكتاب ( نقض مدنى ١٩٧٩/١/١ - السنة ٢٠ العدد الاول ص ١٠٥ )

**مادة ٢١٠ -** إذا أراد الدائن في حكم المادة ٢٠١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الاحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار امر من القاضي بالحجز التحفظي يصدر امر الحجز من القاضي المختص باصدار الامر بالاداء وذلك استثناء من أحكام المواد ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ .

وعلى الدائن خلال ثمانية ايام التالية لتوقيع الحجز أن يقدم طلب الاداء وصحة اجراءات الحجز الى القاضي المذكور ، ويجب أن تشمل ورقة تبليغ الحجز الى المحجوز عليه اخطاره بتقديم هذا الطلب والا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

وفي حالة التظلم من امر الحجز لسبب يتصل بأصل الحق يمتنع اصدار الامر بالاداء وتحدد جلسة لنظر الدعوى وفقا للمادة ٢٠٤ (١) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٢١٠ من قانون المرافعات. والفقرة الاولى من المادة ٢٠١ من ذات القانون انه متى توافرت في الدين المطالب به شروط استصدار امر الاداء - بأن كان ثابتا بالكتابة حال الاداء معين المقدار فعلى الدائن اذا أراد توقيع الحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير وفاء لدينه ان يستصدر امر الحجز من القاضي المختص باصدار امر الاداء وتقدير توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤهما يقوم على اسباب سائفة . ( نقض مدنى ١٩٧٧/١/٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٥٢ ) وقضت محكمة النقض بانه سواء كان امر الحجز التحفظي ما للمدين لدى الغير قد صدر من القاضي المختص باصدار امر الاداء في الحالات التي يجوز له فيها ذلك وفقا للمادة ٢١٠ من قانون المرافعات او كان الحجز التحفظي قد صدر من قاضى التنفيذ اذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذى او كان دينه غير معين المقدار وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات فانه يتعين على الدائن في الحالين ان يطلب الحكم بثبوت الحق وصحة الحجز خلال ميعاد معين وهو الثمانية ايام التالية لتوقيع الحجز في حالة صدوره من قاضى الاداء وفقا للمادة ٢١٠ سالفه البيان او في خلال الثمانية ايام التالية لاعلان ورقة الحجز الى المحجوز لديه في الحالة الثانية وفقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات وربب المشرع على مخالفة ذلك في الحالين اعتبار الحجز كأن لم يكن . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٤٩ ) .



## الباب الثاني عشر

### طرق الطعن في الاحكام

#### الفصل الاول

#### احكام عامة

**مادة ٣١١** - لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه ولا يجوز ممن قبل الحكم او ممن قضى له بكل طلباته مالم ينص القانون على غير ذلك<sup>(١)</sup>.

١ - قضت محكمة النقض بأن المقيد وفقا لنص المادة ٢١١ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الطعن في الحكم لا يقبل الا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والصفة في الطعن من النظام العام تتصدى لها المحكمة من تلقاء نفسها . واذا كان الحكم الابتدائي قد صدر في خصومة قائمة بين وزير الاسكان بصفته المثل القانوني لمصلحة الاملاك فان الطعن في الحكم بالاستئناف كان يتعين ان يكون من وزير الاسكان بصفته واذا اقيم هذا الاستئناف من مدير عام مصلحة الاملاك فانه يكون من غير ذي صفة ( نقض مدني ١٧/١٢/١٩٨١ - موسوعتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٦٣٧ ) وقضت محكمة النقض بأن الحكم الصادر على شركة التضامن حجة قبل الشريك المتضامن في الحدود التي يثبت فيها هذا الحكم ملزمة للشركة بالدين ومقداره . ويسأل الشريك المتضامن - وفقا للمادة ٢٢ من القانون التجاري - مسؤولية شخصية وتضامنية عن ديون الشركة وينبني على ذلك ان للشريك المتضامن بصفته الشخصية صفة في الطعن بالنقض على الحكم الصادر ضد الشركة . ( نقض مدني ٢٦/٤/١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ٤٩٨ ) وقضت محكمة النقض بأن الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع الا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لاعتبار الشخص طرفا في الحكم ان يكون قد اختصم امام محكمة اول درجة دون ان يختصم في الاستئناف ( نقض مدني ١٣/١/١٩٨١ - الطعن ٦٢ لسنة ٤٧ ق ) .

وقضت بأنه لا يكفي لقبول الطعن مجرد أن يكون الطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ( نقض مدنى ١٩٨١/١/٢٠ - الطعن ٧٢٧ لسنة ٤٧ ق ) وقضت محكمة النقض بأن صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس ، وبالتالي فلا يقبل من ورثته - بالنسبة للطعن بالنقض المرفوع منه بهذه الصفة السري في الاجراءات التالية لاحالة الطعن الى الدائرة المختصة والا كان الطعن غير مقبول شكلا ( نقض مدنى ١٩٦١/١٢/٢٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٨٣٥ ) وقضت محكمة النقض بأن الطعن في الحكم - وعلى ما جرى به نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات - لا يجوز الا من المحكوم عليه وهو ما يقتضى أن يكون المحكوم عليه موجودا على قيد الحياة في وقت رفع الطعن والا كانت الخصومة في الطعن معدومة لا ترتب اثرا ولا يصححها اجراء لاحق اذ العبرة في الخصومة انما هى بشخص الخصم لا بشخص من يمثله ، فاذا تبين موت الخصم المحكوم عليه قبل رفع الطعن ، فانه لا يكون لمن كان يمثله ثمة صفة في الطعن في الحكم ، فاذا طعن فيه كان الطعن باطلا لرفعه ممن لا صفة له فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في القضية رقم ... المقدمة من الاستاد ... المحامى الذى رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفتها قريبا على المحكوم عليها .. انها كانت متوفاه قبل رفع الطعن ، فانه لا تكون له صفة في رفعه لوفاة من يمثله قبل رفع الطعن ، ومن ثم يكون الطعن باطلا . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٤ - موسوعتنا الاهبية العدد الاول فقرة ١١٢٤ ) وقضت محكمة النقض بأن لما كان يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن ، وكان قيام المظنون ضدها الاولى بتنفيذ الحكم الابتدائى اختيارا لا يدل على الرضا به وانما يدل على رغبتها في تفادى التنفيذ الجبرى لان الحكم المذكور مشمول بالنفاذ المعجل فان لم تنفذه اختيارا نفذ جبرا فان الدفع بعدم قبول الاستئناف رقم ٥٢٨٨ لسنة ٩١ في القاهرة تاسيسا على تنفيذ المظنون ضدها الاولى الحكم الابتدائى اختيارا يكون في غير محله . ( نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٢ - موسوعتنا الاهبية العدد الثانى فقرة ١٦٢٧ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كان مناط المصلحة الحقة في الطعن وفقا للمادة ٢١١ من قانون المرافعات ان يكون الحكم قد اضر بالطاعن ، ويكون كذلك متى لم يقضى له بكل طلباته اذا كان مدعى اول لم يأخذ بكل دفاعه اذا كان مدعى عليه بحيث لا يكون الحكم محققا لمقصوده ومتسقا مع المركز القانونى الذى يدعيه وما يترتب على ذلك من آثار ، سواء ورد ذلك في منطوق الحكم او في اسبابه ظاهرا كانت هذه الاسباب مكملة للمنطوق ومرتبطة به ولا يستقيم الحكم

**مادة ٣٢ -** لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى (١) .

بغيرها ، لما كان ذلك ، وكان دفاع المطعون ضده الثانى امام محكمة اول درجة انه مساكن للمطعون ضدها الاولى منذ بدء الاجارة ، ويعتبر مستأجرا اصليا لشقة النزاع .  
وان اقام الحكم الابتدائى قضاءه برفض دعوى الاخلاء استنادا الى ان المطعون ضدها الاول المستأجرة الاصلية لم تترك تلك العين ، وان المطعون ضده الثانى وكيل عنها وليس مساكنا لها ، فانه يكون قد اضر بهذا الاخر اذ لم يأخذ بكل دفاعه فتوافر مصلحته في الطعن على هذا الحكم بطريق الاستئناف ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٣١ - المرجع السابق فقرة ٣٦٢ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يبين من تقصى المراحل التشريعية التي مر بها حق استئناف الاحكام في قوانين المرافعات المتعاقبة انه بعد ان كان اولها ، وهو الصادر بالامر العالى المؤرخ ١٨٨٢/١١/٣ ، يجيز الاستئناف الى استئناف ما يصدر اثناء سير الدعوى من احكام ما استثنى بما اجازته المادة ٣٦١ منه استئناف الاحكام التمهيدية . جاء التشريع اللاحق وهو الصادر بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فقيدها هذا التوسع بما حظرت المادة ٣٢٨ منه من الطعن في الاحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها او بعضها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مستهدفا من ذلك منع تقطيع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وتقاديا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاضى مع احتمال ان يقضى آخر الامر في اصل الحق للخصم الذى أخفق في النزاع الفرعى فيعيقه ذلك من الطعن في الحكم الصادر عليه قبل الفصل في الموضوع - بيد انه ازاء ما اثارته التفرقة الدقيقة بين الاحكام الموضوعية والفرعية وبين الاحكام التي تقبل الطعن المباشر والتي لا تقبله من خلاف في الراى حال دون تحقيق الهدف المرجو من التشريع جاء قانون المرافعات الحالى الصادر بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٨ بحكم حاسم في ذلك بما نصت عليه المادة ٢١٢ منه من انه « لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها » فدل بذلك على عدم جواز الطعن على استئناف الاحكام التي تصدر اثناء سير الخصومة - ايا كان نوعها - قبل صدور الحكم الختامى المنهى لها برمتها - باستثناء ما اريدته المادة بعد

ذلك من صور محددة - مؤكدة بذلك حرصه على عدم جواز نقل الدعوى من محكمة الدرجة الاولى الى محكمة الدرجة الثانية الا بعد ان تستنفذ اولاهما كل سلطتها في جميع ما هو معروض عليها من طلبات ولو تباينت أسبابها أو تعدد الخصوم فيها باعتبار أنه ليست في هذا أو ذاك ما ينفي وحدة الخصومة المطروحة على المحكمة تلك الخصومة التي يحرص القانون على تماسك أجزائها وأن اختلفت عناصرها على نحو ما نصت عليه المواد من ١٢٣ - الى ١٢٦ من قانون المرافعات من اجازة تقديم طلبات عارضة في الدعوى سواء من جانب المدعى أو من جانب المدعى عليه استكمالاً للطلب الاصل أو ترتيباً عليه أو اتصالاً به على نحو غير قابل للتجزئة أو بهدف عدم الحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو تقييدها لمصلحة المدعى عليه - علاوة على ما تاذن المحكمة بتقديمه من طلبات مرتبطة بالطلب الاصل هذا الى حق الغير في التدخل في الدعوى سواء منضمماً الى أحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، وذلك كله جمعاً لشتات المنازعات المتداخلة تيسيراً للفصل فيها جملة واحدة وتحقيقاً للعدالة الشاملة وتوفيقاً من تضارب الاحكام ولو كان ذلك على حساب بعض قواعد الاختصاص النوعي أو القيمي والتي هي في الاصل مما يتعلق بالنظام العام على نحو ما أوجبت المادة ٤٦ من قانون المرافعات على المحكمة الجزئية من التخلي عن الحكم في الطلب الاصيل - الدخول في اختصاصها - اذا كان من شأن فصله في الطلب المعارض أو المرتبط ما يضر بسير العدالة ويوجب عليها اخالة الدعوى برمتها الى المحكمة الابتدائية . ( نقض مدني ١٩٨٠/١٠/٥ - موسوعتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٨٢٨ ) وقضت محكمة النقض بأن من المقرر ان مسألة الاختصاص الولائي تعتبر قائمة ومطروحة دائماً على المحكمة وعليها ان تقضى ان تلقاه نفسها بعدم اختصاصها طبقاً لما تقتضيه المادة ١٠٩ مرافعات ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظر الموضوع ولا يرد على الدفع بعدم الاختصاص الولائي القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام . والحكم الذي يصدر برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر في الموضوع وفقاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ( نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٨ - موسوعتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٦٧ ) وقضت محكمة النقض بأن قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والاحالة للمحكمة الابتدائية قضاءاً من الخصومة ويجوز الطعن فيه بالاستئناف استقلاً . ( نقض مدني ١٩٨٠/١٢/٢٧ - موسوعتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٨٤٢ ) وقضت محكمة النقض بأنه اذا كان قضاء المحكمة الاستئنافية قد صدر في شق من موضوع الدعوى ولم ينفذ الخصومة كلها

ولا يعد من قبيل الاحكام التي استثنانا القانون على سبيل الحصر فانه لا يجوز الطعن فيه على استقلال . ولا يغير من هذه النتيجة قضاؤه بالزام الطاعة باتعاب المحاماة رغم عدم حضور محام عن المطعون ضدهم امام محكمة الاستئناف ذلك ان الاستثناء الوارد في الفقرة الاخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والخاص بالاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى مقصور وعلى ما يبين من المذكرة الايضاحية - على الاحكام الصادرة في شق من موضوع الخصومة متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢٦ - المرجع السابق فقرة ٨٢٧ ) وقضت محكمة النقض بان الحكم القاضى بالغاء الحكم المستأنف وبولاية المحاكم بنظر الدعوى وباعادتها الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها ، وهو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولو في بعضها ، لا يجوز الطعن فيه استقلالا . ( نقض مدنى ١٩٦٠/٢/٣ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١١ ص ٢٥٠ ) وقضت محكمة النقض بانه وان كان الحكم بعدم اختصاص محكمة السويس مطايا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية لم يفصل في موضوع الدعوى ، الا انه قد انتهى الخصومة امام المحكمة التى اصدرته ، ومن ثم يكن قابلا للطعن المباشر في الميعاد . والقول بان الخصومة التى ينظر الى انها لم تكن المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات ( القابلة للمادة ٢١٢ جديد ) هى الخصومة الاصلية المنعقدة بين طرفيها ليس صحيحا على اطلاقه . ( نقض مدنى ١٩٧٢/٤/١٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٣ ص ٦٨٥ ) وقضت محكمة النقض بانه وان كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن في الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الاحكام التى بينتها على سبيل الحصر وهى الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام التى تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، وذلك - وعلى ما اوردته المذكرة الايضاحية - تبسيطا للاجراءات ومنعانا من تقطيع اوصال القضية وتقاذيها لما اثارته المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق من تفرقة دقيقة بين الاحكام الموضوعية والفرعية وبين الاحكام التى تقلل الطعن المباشر وتلك التى لا تقلله ، الا انه متى كان النزاع يضم طلبين كل منهما مختلف عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما فانه يكون في حقيقته دعويين مستقلتين تختلف كل منهما عن الاخرى ، والحكم بقبول الدعوى باحد الطلبين او برفضها يكون قد انتهى الخصومة كلها في صدره ، فيبدأ ميعاد الطعن فيه من تاريخ صدوره عملا بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات وليربقى الطلب الثانى مطروحا على المحكمة لم تنته الخصومة في شأنه ، لان مجال اعمال المادة ٢١٢ انما يقتصر على الدعوى التى لم يصدر حكم منه للخصومة فيها ، ولا يمتد الى الدعاوى

**مادة ٦٢** - يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ويبدأ هذا الميعاد من تأريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه في الاحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك اذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة ، في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لاي سبب من الاسباب .

كما يبدأ الميعاد من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع الخصومة وصدر الحكم دون اختصام من يقوم مقام الخصم الذي توفى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته .

ويكون اعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الاصل .

ويجرى الميعاد في حق من أعلن الحكم <sup>(١)</sup> .

الآخرى المستقلة عنها بخصومها وموضوعها وسببها ولو تضمنتها كلها خصومة واحدة لما كان ذلك وكانت خصومة النزاع تضمنت طلب الحكم بصحة ونفاذ عقدي بيع مختلفين يستقل كل منهما عن الآخر بمحله وإطرافه فإن الطلبين في حقيقتهما هما دعويازان مستقلان تختلف كل منهما عن الأخرى خصوما وموضوعا وسببا ويكون الحكم الصادر بصحة ونفاذ العقد الأول منهما المؤرخ ١٧/١٠/١٩٦٥ يكون قد أنهى الدعوى الخاصة بذلك العقد ، فلا يترأخى ميعاد استئنائه الى حين صدور الحكم المنهى للخصومة في العقد الثاني ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٧/٦/١٩٨٠ - موسوعتنا الذهبية العدد الأول لقررة ٨٤٠ ) وقضت محكمة النقض بأن قضاء محكمة اول درجة بعدم اختصاصها بنظر الشقي الأول من الدعوى وبإحالة الى قاض التنفيذ مع رفض ما عدا ذلك من الطلبات قضاء غير منه للخصومة كلها . ولا يجوز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلالا . ( نقض مدنى ٢٠/١/١٩٧٩ - الطعن ٨٩٨ لسنة ٤٣ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أن « يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ اعلان الحكم الى للمحكوم عليه في الاحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك اذا تخلف

المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتججيل الدعوى بعد وقف السير فيها لاي سبب من الاسباب كما يبدأ الميعاد من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع الخصومة وصدر الحكم دون اختصام من يقوم مقام الخصم الذي ثوى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته ، يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن في الاحكام من تاريخ صدوره كإمضاء عام إلا أنه استثنى من هذا الاصل الاحكام التي افترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى الا من تاريخ اعلانها وقد اورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الاصل العام ولما كان الثابت في الاوراق ان الطاعن قد مثل امام المحكمة الابتدائية وامام الخبير الذي ندبته محكمة اول درجة وأنه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه اذا احتسب ميعاد الطعن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيسا على ان الحكم يندب خبير في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي اوردتها المادة ٢١٢ من قانون المرافعات فيكون قد التزم صحيح القانون ويغدو الطعن بالتزوير على الاعلان المرسل للطاعن ب ورود تقرير الخبير ايا كان وجه الرأي فيه غير منتج في الدعوى ( نقض مدني ١٩٨١/٤/٦ موسوعتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٦٠ ) وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات تقضي بأن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما ، ويبدأ هذا الميعاد وفقا للفترة الاولى من المادة ٢١٢ مرافعات - من تاريخ صدور الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١١ ، حسبما هو ثابت من نسخته الاصلية وملف الاستئناف الذي امرت المحكمة بضمه - وطلبا لما هو وارد بصحيفة الطعن وطلب ايداعها ، مما لا محل معه للتحدى بما جاء بصورة الحكم المودعة ملف الطعن من ان تاريخ صدوره ١٩٧٥/١١/١٢ واذا لم تطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الا بتاريخ ١٩٧٦/١/١١ . بينما كان ميعاد الطعن قد انتهى يوم ١٩٧٦/١/١٠ الذي لم يصادف عطلة رسمية فان الحق في الطعن يكون قد سقط ، ولا يغير من ذلك ما ورد بصحيفة الطعن من أن الطاعنة تقيم بمدينة الاسكندرية ابتداء اضافة ميعاد مسافة بين الاسكندرية وبين مقر محكمة النقض بالقاهرة ذلك ان الثابت ان الطاعنة حددت موطنها امام محكمة اول درجة ومحكمة الاستئناف في مدينة القاهرة وثبت من حكم محكمة اول درجة الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٩ والحكم المطعون فيه والتركيب الصادر من الطاعنة لحاميها الذي رفع الطعن انها تقيم بالقاهرة ، الامر الذي يدل على ان موطنها بالقاهرة ، وان ما ورد بصحيفة الطعن من انها تقيم بالاسكندرية - قصد به على غير سند - اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن الذي كان قد سقط الحق

فيه وعن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن ( نقض مدني ١٢/٩/١٩٨٠ - موسوعةنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٠٩٧ ) وقضت محكمة النقض بأن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه واذا صدر الحكم المطعون فيه في ٢٧/٢/١٩٧٧ ولم يرفع الطعن عنه الا بتاريخ ٢١/٧/١٩٧٧ فإنه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد ولا ينال من ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٩٢ من قانون المرافعات من أن ( يعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية ) ذلك لأن هذا النص لا يتأدى منه وقف سريان ميعاد الطعن في الحكم المفسر الى حين صدور الحكم في دعوى التفسير ، وإنما يعني ان الحكم التفسيري يعتبر جزءا متمما للحكم الذي يفسره ويخضع للقواعد المقررة للطعن بالطرق العادية وغير العادية للحكم محل التفسير . ( نقض مدني ١١/١٥/١٩٨٢ - موسوعةنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٦٤٦ ) وقضت محكمة النقض بأنه متى كان المحكوم عليه لم يمثل أمام محكمة اول درجة اثناء نظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه فإن ميعاد استئناف الحكم الابتدائي لا يبدأ الا من وقت إعلان الحكم له أو لمن يستطيع الاستلام عنه بالاجراءات التي رسمها قانون المرافعات لاعلان اوراق المحضرين حتى يعلم المحكوم عليه بكل اجزاء الحكم علما كاملا ، ولا يفنى عن ذلك ثبوت علمه بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة . ( نقض مدني ٣١/١٢/١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٦٠٨ ) وقضت محكمة النقض بأن تقرير الحكم أن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ اعلان الحكم للمحل المختار مخالف للقانون اذ ان نص المادة ٣٧٩ مرافعات ( المقابلة للمادة ٢١٣ جديد ) صريح في وجوب أن يكون الحكم قد اعلن لنفس المحكوم عليه أو لموطنه الاصل . ( نقض مدني ٣/٥/١٩٥٦ - مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٥٨٧ ) وقضت محكمة النقض بأن القول بأن اعلان الحكم الصادر في الموضوع يعتبر باطلا اذا لم يشمل الاحكام السابقة على صدوره لا سند له من القانون ، بل يكفي في هذا الخصوص اعلان الحكم الصادر في الموضوع ليجرى من تاريخ اعلانه ميعاد الطعن في الاحكام الصادرة قبله والتي لم تنته بها الخصومة كلها أو بعضها . وينقض ميعاد الطعن فيها بانقضاء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . ( نقض مدني ٢٥/٣/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفني السنة ٥ ص ٦٦٦ ) وقضت محكمة النقض بأن مواعيد الطعن في الاحكام تبدأ من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الاصل ، وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصي أو الظني مستبعدا بذلك العلم الحكمي بتسليم الصورة الى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم ، وهذا الاجاب لايتأتى



**مادة ٢١٤ -** يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه ويجوز اعلانه في الموطن المختار المبين في ورقة إعلان الحكم .

وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ، ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة <sup>(١)</sup> .

---

معه القول بأن مواعيد الطعن تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض ( نقض مدنى ١٩٦٣/٢/٧ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٢٢٦ ) :

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن إعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون إلا في إحدى حالتين :

١ - إذا كان الموطن المختار - للمطعون عليه - مبيناً في ورقة إعلان الحكم .

٢ - إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، ول غير هاتين الحالتين لا يصح إعلان الطعن في الموطن المختار لأن الأصل - وعلى ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة - أن يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي . (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٥ - موسوعتنا الذهبية العدد الأول لفرقة ٢٣٨) . وقضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مرافعات تنص على أنه «إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة» فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون عليه إذا كان هو المدعى . في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ذلك أن مناط صحة إعلان الطعن في الموطن المختار في هذه الحالة هو خلو صحيفة الدعوى من بيان موطن المدعى الأصلي وهو حق للطاعن لم يبرر للشارع قيداً عليه . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده هو المدعى ولم يبين موطنه الأصلي سواء في صحيفة افتتاح الدعوى أو في ورقة إعلان الحكم فإنه يصح اعلانه في الموطن المختار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل هذا الاعلان تأسيساً على أن الطاعن ليس على جهل تام بموطن المطعون ضده الأصلي بسبب علاقة العمل بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدنى ١٩٨٠/٤/١٩ - موسوعتنا الذهبية العدد الأول لفرقة ٢٤٦) . وقضت محكمة النقض بأنه يعتبر في حكم عدم بيان الموطن الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى بيان موطن غير صحيح أو ذكر بيان غير كاف لا يتمكن معه ذوق الشأن من معرفته أو الاهتداء اليه إذ

**مادة ٦٦٥** - يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الاحكام سقوط الحق في الطعن ، وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها<sup>(١)</sup> .

البيان الخاطيء أو الناقص للموطن الأصل يستوى في اثره مع اغفال هذا البيان . (نقض مدنى ١٢/٥/١٩٨٠ - المرجع السابق فقرة ١١٠٣) . وقضت محكمة النقض بأنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف محل التنازع وقدمت. لقلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٤/٦/٨ وأعلن المستأنف عليه في محله المختار لدى محاميه في ١٩٧٤/٧/٤ رغم أنه ذكر محله الاصل في صحيفة افتتاح الدعوى ورغم أنه لم يعلن الحكم للمستأنف بعد فإن الاعلان في الموطن المختار يكون باطلا ولا ينتج اثره إلا أنه .. لا يحكم ببطالان الاعلان إذا ثبت تحقق الغاية ... . وطالما قد حضر فيصبح الاعلان صحيحا وقد تم في الموعد القانونى فإن الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن يكون في غير محله، وإذا كان ذلك الذى ذهب اليه الحكم بالاضافة إلى خلل الأوراق من أى دليل. على أن حضور الطاعن بالجلسة أمام محكمة الاستئناف لم يكن بناء على هذا الاعلان أو طلب ما من المحكمة لتحقيق ذلك - فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى اليه من رفض الدفع مما يتفق وصحيح القانون ويضحي هذا السبب قائما على غير اساس . (نقض مدنى ١٧/١/١٩٨٢ - الطعن ١٠٤٨ لسنة ٥٤ ق) . وقضت محكمة النقض بأن بطلان اعلان صحيفة الطعن هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبى غير متعلق بالنظام العام - ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . (نقض مدنى ١١/١/١٩٧٧ - الطعن ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الطاعن معترفا بأنه أعلن بالحكم ولم يعارض فيه ولم يستأنفه في الميعاد واعتذر بجهله للقانون فهذا العذر لا يعتد به ويكون الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا في محله . (نقض جنائى ١٨/١٢/١٩٥٠ - الحماية ٣٢ ص ١٤٢٤) . وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت الخصومة لا تقوم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بين طرفيهما من الاحياء فلا تنعقد اصلا بين اشخاص غير موجودين على قيد الحياة اذ تكون معدومة لا ترتب اثرا ولا يصححها اجراء لاحق وعلى الخصم ان يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم اما جهله بوفاة خصمه فيعد فقط عذرا يترتب عليه وقف سريان الميعاد في الفترة التى تبدأ من رفع الطعن ضد المتوفى وتنتهى بوقت العلم بهذه الوفاة وبالتالي يكون على الطاعن - بمجرد زوال العذر أن يرفع طعنه من جديد على النحو الصحيح والا سقط الحق فيه وكان

**مادة ٢٦٦** - يقف ميعاد الطعن بموت المحكوم عليه أو يفقد أهليته للتقاضي أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه ولا يزول الوقف إلا بعد اعلان الحكم الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى أو فقد أهليته للتقاضي أو زالت صفته وانقضاء المواعيد التى يحددها قانون بلد المتوفى لاتخاذ صفة الوارث ان كان (١).

الثابت فى الأوراق ان المطعون ضدها الاولى توفيت فى تاريخ سابق على اختصاصها فى الطعن المرفوع من الطاعنين بتاريخ ١٩٨١/٤/١٤ بحيث لم تنعقد الخصومة فى هذا الطعن بالنسبة لها وكان علم الطاعنين بهذه الوفاة قد تحقق فى ١٩٨١/١١/٣ تاريخ ورود التحريات اليهما بوفاة المطعون ضدها الاولى دون وارث وكان الطاعنان لم يقوموا بتوجيه الطعن من جديد الى بنك ناصر الاجتماعى الممثل القانونى لبنت المال إلا فى ١٩٨٣/٢/١٣ بعد انقضاء الميعاد المقرر بنص المادة ١/٢٥٢ من قانون المرافعات وكانت المادة ٢١٥ من هذا القانون تنص على انه (يترب على عدم مراعاة مواعيد الطعن فى الاحكام سقوط الحق فى الطعن وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها) بما مفاده ان المشرع جعل جزءا عدم مراعاة مواعيد الطعن فى الاحكام سقوط الحق فى الطعن وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها فان الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الاولى يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد . (نقض مدنى ١٩٨٤/١/٣٠ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٦٥٠) . وقضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بسقوط حق الطاعن فى الاستئناف على ما قرره من دان الثابت للمحكمة ان المستأنف قد طعن بالاستئناف يوم ١٩٧٨/٢/٧ فى الحكم الصادر من محكمة اول درجة برفض دعواه بجلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧ اى بعد انقضاء مدة الاربعين يوما المتعين التقرير بالاستئناف خلالها عملا بحكم المادة ٢٢٧ مرافعات ولم يصدق فى شأنه حالة من الحالات التى نصت عليها المادة ٢٢٨ مرافعات ومن ثم يتعين الحكم بسقوط الاستئناف عملا بحكم المادة ٢١٥ مرافعات وتقضى المحكمة بذلك من تلقاء نفسها لتعلق هذه المواعيد بالنظام العام وكان ما قرره الحكم فى هذا الشأن يتفق وصحيح القانون ويكفى لحمل ما انتهى اليه قضاؤه . فان النعى عليه قيميا استعرد اليه بخصوص نوع مرض الطاعن وعدم اعتباره قوة قاهرة توقف ميعاد الاستئناف يكون غير منتج (نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٨ - المرجع السابق فقرة ٢٧٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان تغيير الموطن باعتباره أمرا مألوفاً ويمكن توقعه لا يعتبر فى ذاته قوة قاهرة يترتب عليها مد ميعاد الإعلان فإن الحكم المطعون فيه إذ لم

**مادة ٩٧ -** اذا توفى المحكوم له اثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه رفع الطعن واعلانه الى ورثته جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم . ومتى تم رفع الطعن واعلانه على الوجه المتقدم وجبت اعادة اعلانه لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لاشخاصهم او في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك .

واذا فقد المحكوم له اهليته للتقاضى اثناء ميعاد الطعن ، او اذا توفى - وزالت صفة - من كان يباشر الخصومة عنه . جاز رفع الطعن واعلانه الى من فقد اهليته او من توفى من كان يباشر الخصومة عنه ، أو الى من زالت صفته ، على ان يعاد اعلان الطعن الى من يقوم مقام الخصم ، لشخصه أو في موطنه ، قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك <sup>(١)</sup> .

---

يعتد بإعلان صحيفة الاستئناف الذي وجهته الطاعة الى بعض المطعون عليهم في موطنهم الاصل المبين بالأوراق ولا بالاعلانات التي وجهتها اليهم في الاماكن التي انتقلوا اليها لان الاعلان لم يتم فعلا كما لم يمتد بالاعلان الذي سلم للنياحة لحصوله بعد الميعاد ورتب على ذلك قضاه باعتباره الاستئناف كأن لم يكن ، فإنه لا يكون قد خالف القانون (نقض مدنى ١٩٦٨/٢/٢٠ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ٢١٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأن البطلان المترتب على هدم اعلان ورثة المستأنف عليه المتوفى بالاستئناف واختصامه هو فيه دونهم ، بطلان نسبي لا يجوز لغير هؤلاء الورثة التمسك به لأنه انما شرع لمصلحتهم . (نقض مدنى ١٩٦٦/٦/٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٢٥٠) . وقضت محكمة النقض بأنه تجيز المادة ٢٨٢ مرافعات (المقابلة للمادة ٢١٧ جديد) للمحكوم عليه اعلان الطعن الى ورثة المحكوم له جملة دون بيان اسمائهم وصفاتهم اذا حصلت وفاة المحكوم له اثناء ميعاد اعلان الطعن حتى لا يستنفذ التحدى عن الورثة هذا الميعاد المحدود . ومن ثم فإن مجال تطبيق هذه المادة ان تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذى يجب أن يتم اعلان الطعن فيه . (نقض مدنى ١٩٦٢/٦/١٣ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٨١٠) . وقضت محكمة النقض بأنه على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة ليعلن بالطعن من يصح اختصاصه قانونا ، فإن وجد خصمه قد توفى كان عليه اعلان ورثته جملة بتقرير الطعن في الميعاد المقرر قانونا . (نقض مدنى ١٩٧٤/٢/٢١ - الطعن ٣٩٨ لسنة ٣٨ ق) . وقضت محكمة النقض بأنه اذا كان الطاعن قد قام بما يوجب عليه

**مادة ٢١٨ -** فيما عدا الاحكام الخاصة بالطعون التى ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يحتج به الا على من رفع عليه .

على انه اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة او فى التزام بالتضامن او فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم او قبل الحكم أن يطعن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضمنا اليه فى طلباته فان لم يفعل امرت المحكمة الطاعن باختصامه فى الطعن . واذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد قواته بالنسبة اليهم .

كذلك يفيد التضامن وطلب الضمان من الطعن المرفوع من ايهما فى الحكم الصادر فى الدعوى الاصلية اذا اتحد دفاعهما فيها ، واذا رفع طعن على ايهما جاز اختصاص الآخر فيه <sup>(١)</sup> .

القانون من تحريات ولم يثبت لديه ولغة المحكوم له إلا بعد ان وردت الاجابة بولائه عند اعلانه بصحيفة الاستئناف ، وكان جهل الخصم بولاء خصمه يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عذرا يترتب عليه وقف سريان الميعاد فى الفترة التى تبدأ من وقت توجيه الاجراء فى مواجهة المتوفى بإيداع صحيفة الاستئناف وتنتهى باعلانه إلى ورثة المتوفى ، فإنه كان يتعين على الطاعن أن يعيد توجيه استئنافه إلى الورثة جملة فى هذا الميعاد وفقاً للمادة ٢١٧ مرافعات حتى يتوفى سقوط الحق فى الاستئناف وإذ لم يقدم الطاعن بإتباع هذا الذى يفرضه القانون فإن الخصومة فى الاستئناف تكون معدومة قبل اجراء الاعلان طبقاً للقانون ولا يصحها أى اجراء لاحق ومن ثم يكون حقه فى الاستئناف قد سقط بفوات ميعاده دون اعتداد بتعجيل الاستئناف باعلان الورثة جملة بعد ذلك فى موطن مورثهم وإعادة اعلانهم باسمائهم وصفاتهم بذات الصحيفة لورثه هذا التعجيل على غير محل . (نقض مدنى ١٣/١٩٨١ - الطعن ٢٢ لسنة ٤٧ ق) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت الطاعنة هى وحدها التى استأنفت الحكم الابتدائى الذى حدد اجرة عين النزاع بمائة وثمانين قرشاً شهرياً ، ولم يستأنفها المطعون ضده بل قبله إذ طلب تأييده فأصبح نهائياً فى حقه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انقص الاجرة الى مائة واربعين قرشاً يكون قد عدل الحكم الابتدائى لصالح المطعون ضده فخالف بذلك نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التى تنص على انه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ومن ثم يتعين نقضه . (نقض مدنى ١٨/٤/١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية العدد. الثانى

فقرة ١٦٥٨). وقضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء النقض في شأن المادة ٧٠ قبل تعديلها وجوب أن تقضى محكمة الاستئناف بجزاء اعتباره كأن لم يكن متى قام سببه وتمسك به صاحب الشأن فيه ولا يحول دون توقيع هذا الجزاء ما نص عليه في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصام الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم لأن محل تطبيق هذا النص قاصر على الاختصام في الطعن ولا شأن له بسلامة إجراءات الإعلان بعد رفعه. (نقض مدنى ١٩٨١/٢/١١ - المرجع السابق فقرة ٢٧٦). وقضت محكمة النقض بأنه إذا انفرد بعض المحكوم عليهم باستئناف الحكم ولو كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة، فإن المستأنفين يستفيدون من استئنافهم ويجب على محكمة الاستئناف أن تفصل فيه غير مقيدة بالحكم الابتدائى الذى لم يستأنفه باقى المحكوم عليهم. (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢٥ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٥٢٧). وقضت محكمة النقض بأن الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه متضمنا اليه في طلباته، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الاثر المترتب على إجراءات المرافعات، أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التى يبنيتها المادة المذكورة، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون عليهما أقاما الدعوى بطلب إلزام الطاعة وشركة التأمين بتعويض عن الأضرار التى لحقت بهما من جراء قتل ابنهما على النحو سالف البيان، وقد اختصمت الطاعة لشركة التأمين لإلزامها بما عسى أن يحكم به عليها في الدعوى الأصلية التى اتحد دفاعهما فيها، وحكمت محكمة أول درجة بإلزامهما بالتضامن بمبلغ التعويض المقتضى به وإلزام شركة التأمين بأن تؤدى للطاعة ما عسى أن تؤديه للمطعون عليهما، لما كان ما تقدم وكانت شركة التأمين قد استأنفت هذا الحكم في الميعاد، منازعة في مبلغ التعويض المحكوم به، فيجوز للطاعة أن تستأنف هذا الحكم أثناء نظر ذلك الاستئناف المرفوع في الميعاد، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعة في الطعن بالاستئناف لرفعه بعد الميعاد، فمحجب الحكم نفسه عن مناقشة أسباب استئناف الطاعة، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، مما يستوجب نقضه. (نقض مدنى ١٩٨٢/٦٠/٢٧ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٦٤٠). وقضت محكمة النقض بأن المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إذ نصت في فقرتها الثالثة على أنه وكذلك يفيد الضامن ومطالب الضمان من الطعن المرفوع من أيهما

## الفصل الثاني

### الاستئناف

**مادة ٣٦٩ -** للخصوم في غير الاحوال المستثناة بنص في القانون ان يستأنفوا احكام محاكم الدرجة الاولى الصادرة في اختصاصها الابتدائي .

في الحكم الصادر في الدعوى الاصلية اذا اتحد دفاعهما فيها ، واذا رفع الطعن على ايهما جاز اختصاص الآخر فيه ، فقد دلت على انه اذا رفع طالب الضمان او الضامن طعنا في الحكم الصادر في الدعوى الاصلية في الميعاد بالنسبة له جاز لمن قوت متهمها ميعاد الطعن ان يرفع طعنا عن نفس الحكم ، وكذلك اذا رفع طعن في الحكم الصادر لمصلحة طالب الضمان او ضده في الميعاد فاته يجوز اختصاص الضامن ولو كان ميعاد الطعن قد انقضى بالنسبة له ، وهذا الاختصاص امام محكمة الاستئناف يطرح عليها دعوى الضمان الفرعية تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الاصلية في الميعاد من اى من الخصوم فيها بشرط وجود ارتباط وثيق بين الدعويين يجعل الفصل في الدعوى الاصلية مؤثراً في الحكم الصادر في دعوى الضمان الفرعية وكذلك اتحاد دفاع طالب الضمان والضامن في الدعوى الاصلية . ولما كان ذلك وكان المطعون ضده الاول قد استأنف الحكم الصادر في الدعوى الاصلية طالبا زيادة مقدار التعويض المقضى به الى المبلغ الذى طالب به امام محكمة اول درجة كما استأنفه الطاعن طالبا الغاء ورفض الدعوى واختصم في الاستئناف تابعه - المحكوم ضده - بطلباته في دعوى الضمان الفرعية - للحكم عليه بما عسى ان يحكم به ضده من زيادة في مقدار التعويض المقضى به بالحكم المستأنف في استئناف المضرور (المطعون ضده الاول) فين لازم ذلك ان تلصل محكمة الاستئناف في طلب طالب الضمان (الطاعن) بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية المطروحة عليها بهذا الاختصاص اعمالا للفقرة الاخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات سائلة البيان تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الاصلية في الميعاد واختصاص الطعن ضامته للحكم عليه بطلباته آنفة الذكر للارتباط الوثيق بين الدعويين في الخصومة الحالية ولما ثبت من الحكم الابتدائي من ان دفاع طالب الضمان والضامن (الطاعن والمطعون ضده الثانى) كان متحداً ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول طلب الطاعن في الاستئناف رقم ٣٦٨٥ سنة ٩٢ قضائية بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية تأسيسا على عدم رفعه استئنافا مستقلاً عن الحكم الصادر فيها فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث يأتى اوجه الطعن .

(نقض مدنى ١٨/٣/١٩٨٨ - مدرنتنا الذهبية العدد الثانى - فقرة ١٦٣٣)

ويجوز الاتفاق ولو قبل رفع الدعوى على أن يكون حكم محكمة الدرجة الاولى انتهائيا (١) .

**مادة ٢٢٠ -** يجوز استئناف الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي اصدرتها (٢) .

١ - قضى بأن مناط الحكم بعدم جواز الاستئناف وفقا للفقرة الثانية في المادة ٢١٩ من قانون المرافعات أن يتفق الخصوم - ولو قبل رفع الدعوى - على أن يكون حكم محكمة الدرجة الاولى انتهائيا ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة لاعمال حكم هذا النص أن تتحرى قيام هذا الاتفاق بين طرفي الحكم . لما كان ذلك وكان المطعون ضده الاول قد تمسك بتزوير عقد البيع المؤرخ ١٩٨٤/٢/١٥ المنسوب صدوره لمورته والمتضمن شرطا بنهاية الحكم الذي يصدر من محكمة الدرجة الاولى بما لا يزمه ان تعرض المحكمة لمناقشة هذا الطعن توصلا الى التحقق من قيام هذا الاتفاق واذا انتهت المحكمة الى القضاء برد وعلان هذا العقد فإن ذلك الشرط يصبح غير قائم ولا اثر له . واذا كان العقد المؤرخ ١٩٦٤/٦/٢١ لم يصدر من المطعون ضده الاول - المستأنف - او من مورته فإنه لا يحتاج بما تضمنه في خصوص نهائية الحكم الذي يصدر في شأنه ولا يحول بين المطعون ضده الاول وبين الطعن في الحكم الصادر قبله . لما كان ما تقدم فإن النعي يكون على غير اساس . (نقض مدني ١٩٨٤/٣/٢٧ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١٦٢٩) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه : «تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها وتنتص المادة ٢٢٠ منه على انه : «يجوز استئناف الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي اصدرتها» . والمادة ٢٢١ على انه : «يجوز استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم» . كما تنص المادة ٢٢٢ على انه : «ويجوز ايضا استئناف جميع الاجكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي اذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يجز قوة الامر المقضي» . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وان



**مادة ٣٦١ -** يجوز استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم ، وعلى المستأنف في هذه الاحوال أن يودع خزانة المحكمة الاستئنافية عند تقديم الاستئناف على سبيل الكفالة خمسة جنيهاً ، ويكفى ايداع امانة واحدة في حالة تعدد الطاعنين اذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت اسباب الطعن .

نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال إلا أن هذه العبارة ليست إلا مرادفاً لعبارة وعلى وجه السرعة، التي نص عليها قانون المرافعات السابق في المادة ١٨٨ المعدلة بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ على أنه تسرى على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة بشأن مواعيد الطعن في الحكم الصادر فيها بما مفاده أن هاتين العبارتين وعلى وجه السرعة وعلى وجه الاستعجال لا تجعل الاحكام الصادرة في هذه الدعاوى من قبيل الاحكام الصادرة في مواد مستعجلة بحيث يجوز استئنافها اياً ما كانت المحكمة التي أصدرتها أو قيمتها على مقتضى نص المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات الحالي ، وإنما المقصود بذلك مجرد حث المحاكم على سرعة الفصل في هذه المنازعات وتظل تحكمها القواعد العامة بصدد الطعن في الاحكام الصادرة فيها . لما كان ذلك وكان الاصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا تخرج عن هذا الاصل الا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة ، وكان الثابت في الدعوى الراهنة أن المطعون ضدها طلبت فيها إلغاء الربط محل اعتراضها رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ مكتب قسم ثان طنطا وجملة قيمته ٢٢٤,١٢٠ جنيهاً عبارة عن اشتراكات أصلية وإضافية وفوائد تأخير ناشئة عن تطبيق قانون التامينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ فإن هذه الدعوى تكون معلومة القيمة وتقدر قيمتها بالمبلغ المشار اليه فتدخل في نطاق النصاب الانتهازي للمحكمة الابتدائية والدعوى بهذه المثابة لا تعتبر من الدعاوى المستعجلة المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ مرافعات على ما سلف بيانه وإذا كان استئناف المطعون ضدها للحكم الصادر فيها لم يكن مبناه وقوع بطلان في ذلك الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر فيه أو أنه صدر على خلاف حكم سابق ، فإن الحكم الصادر فيها يكون غير جائز استئنافه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٠ هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف قولاً بأن الحكم المستأنف صادر في مادة مستعجلة على سند من المادة ١٢٠ من قانون التامينات الاجتماعية فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٣٠ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى ٣٦٩) .

ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن اذا لم تصحب بما يثبت هذا الابداع وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم جواز الاستئناف لانتفاء البطلان<sup>(١)</sup>.

**مادة ٢٢٢ -** ويجوز أيضا استئناف جميع الاحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي اذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوه الامر المقضى ، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم السابق مستأنفا بقوة القانون اذا لم يكن قد صار انتهائيا عند رفع الاستئناف<sup>(٢)</sup>.

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١/٢٢١ مرافعات أن المشرع أجاز استثناء الطعن بالاستئناف في الاحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي لحاكم الدرجة الاولى متى توافر شرطان أساسيان : اولهما : وقوع بطلان في الحكم او خطئه في تطبيقه ، ثانيهما : أن يدع المستأنف خزانة المحكمة كفالة مقدارها خمسة جنيهاً عند تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب او خلال ميعاد الاستئناف وإذا تخلف أحد هذين الشرطين كان الاستئناف غير جائز ، لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها اقامت استئنافها على وقوع بطلان في الحكم أو في الاجراءات اثر فيه إذ لا يتوافر هذا الشرط بنعيها على الحكم المستأنف مخالفته لقواعد الاختصاص النوعي . ذلك أن مخالفة قواعد الاختصاص تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ولكنها لا تبطله ، كما لم تقدم الطاعنة ما يدل على أنها أودعت خزانة المحكمة الكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ سالفه البيان ، ومن ثم فإن نعي الطاعنة - بمخالفة القانون يكون على غير أساس . (نقض مدني ١٩٨٠/٥/٢٨ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٦٦) . وقضت محكمة النقض بأن نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢٢١ جديد) لا يفتح به طريق الطعن بالاستئناف في الاحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية بالتطبيق للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة بدعوى أنها احكام باطلة او قائمة على اجراءات باطلة ، ذلك أن هذا القانون الاخير يعد تشريعاً خاصاً انفردت نصوبه بقواعد متماسكة في ذاتها ، وهي بذلك منبئة الجسلة عن حكم المادة ٣٩٦ المشار اليها ، ولا سبيل الى المساس بها إلا بتشريع خاص ينص على ذلك . (نقض مدني ١٩٦٧/٢/٢٤ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ج ٢٩) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن قوام الامر المقضى هو ما يفترضه القانون في حكم القضاء

**مادة ٢٢٢ -** تقدر قيمة الدعوة فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا لاحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ ولا تحتسب في هذا التقدير الطلبات غير المتنازع فيها ولا المبالغ المعروضة عرضا فعليا<sup>(١)</sup> .

من صحة مطلقة متى استنفدت طرق الطعن فيها ، رعاية لحسن سير العدالة وتثبيتا لمفهومها بوصفها الفصل الحاسم بين الحق والباطل ، وكان القانون - سدا منه لكل ذريعة تؤدي الى قيام التناقض بين الاحكام وتناث مفهوم العدالة تبعاً لذلك - قد افسح مجال الطعن فيما يصدر من الاحكام على خلاف احكام سابقة ، فنص في المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات على جواز استئناف جميع الاحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي إذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الامر الملقى وأعتبر الحكم السابق مستأنفا في هذه الحالة بقوة القانون ما لم يكن قد صار انتهائيا عند رفع الاستئناف ، كما نص في المادة ٢٤٩ منه على حق الخصوم في ان يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائي - ايا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر الملقى ، لما كان ما سلف فإن فيه ما ينطق بحرص المشرع على تقوى وقوع المحاكم في التناقض بين الاحكام ابتداء ، وعنايته البالغة بعلاج ما قد يقع بينهما رغم ذلك من تناقض عن طريق فتح أبواب الطعن كافة دون تقييد بضوابطها الأصلية . (نقض مدني ١٩٨٠/١/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٥٨) . وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت الشركة الطاعنة طرفا في الحكم الصادر بشقوط دعوى المطعون ضده بالتعويض بالتقادم مع الحكم الصادر عليها لهم بالتعويض في ذات الحكم المتعدد الأجزاء ، وقد استأنفت الطاعنة الجزء الصادر عليها لصدوره على خلاف الجزء الصادر لها الذي لم يكن قد صار انتهائيا عند رفع الاستئناف في ١٩٧٨/٤/٢٢ ومن ثم فإن استئناف الطاعنة للحكم الصادر عليها يجعل الحكم الصادر لها مستأنفا بقوة القانون أخذا بالمفهوم الاول بالتطبيق لحكم المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات وفقاده ان الحكم الانتهائي الذي لم يكن قابلا للاستئناف اصلا إذا صدر على خلاف حكم سابق فإنه يقبل الاستئناف استثناء وأن استئنافه يجعل الحكم الذي صدر على خلافه مستأنفا بقوة القانون إذا لم يكن قد صار انتهائيا عند رفع الاستئناف وبالأولى من الحكم غير القابل للاستئناف اصلا الحكم القابل له فإن استئنافه يجعل الشق من الحكم الصادر للطاعنة يسقط الدعوى بالتقادم على خلافه مستأنفا بقوة القانون إذا لم يكن قد صار انتهائيا عند رفعه وهو بالقطع لم يكن قد صار كذلك لان الاستئناف رفع في الميعاد . (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٧١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٣٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كانت

الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دين الثقات الى نصيب كل منهم فيه تدل على انه إذا تعدد الخصوم فى الدعوى - مدعين كانوا أو مدعى عليهم - فإن الأصل فى تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين أو بقيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حدة إلا أنه إذا كانت الدعوى تستند الى سبب قانونى واحد فإنها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون الثقات الى نصيب كل منهم فيه ، والمقصود بالسبب القانونى فى مفهوم تلك المادة هو الواقعة والحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده اقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بصفته ولياً شرعياً على أولاده مبلغ ٢٣٦,٨٢ ما يخصه فى أرباح شركة «فرانكو» عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٦٢/٦/٣٠ قبل تأميمها وإدماجها فى الشركة الطاعة وكانت الواقعة التى يستند منها كل مساهم حقه فى الأرباح هى مساهمته فى رأس مال الشركة وهى علاقة مستقل بها كل منهم عن غيره ، من ثم تقدر الدعوى بقيمة ما يطلب به كل من الأولاد الخمسة القصر (المساهمين) على حدة لاختلاف السبب القانونى الذى يستند اليه كل منهم فى مطالبته ، ولأن نصت المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات على أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقاً للمواد ٣٦ إلى ٤١ وكان الحكم المطعون قد انتهى فى قضائه الى عدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا وجه لما تنص به الطاعة من أن الدعوى غير مقدرة القيمة بمقولة أن الأصل فى الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، ولما كانت الدعوى قد أقيمت للمطالبة بمبالغ محددة فإن منازعة الطاعة فى استحقاق تلك المبالغ لا تعدو أن تكون منها دفاعاً لا تخرج به الدعوى من كونها معلومة القيمة الى نطاق الدعاوى مجهولة القيمة . (نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٢٦ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٤٦) . وقضت محكمة النقض بأنه لا يجوز الاعتماد فى تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التى حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد فى ذلك على القواعد التى نص عليها قانون المرافعات ، وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون . ولما كانت القواعد المتعلقة بقبول الاستئناف متعلقة بالنظام العام فيتمتع على المحكمة أن تقضى بعدم جواز الاستئناف إذا كانت الدعوى داخلة فى النصاب الانتهاى لحكمة الدرجة الاولى ولو لم يدفع بذلك أى من الخصوم . (نقض مدنى ١٩٨١/١/١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٤٢) .

**مادة ٣٢٤ -** إذا قدم المدعى عليه طلباً عارضاً كان التقدير على أساس الأكبر قيمة من الطلبين : الاصلى أو العارض .

ومع ذلك إذا كان موضوع الطلب العارض تعويضات عن رفع الدعوى الأصلية أو عن طريق السلوك فيها فتكون العبرة بقيمة الطلب الاصلى وحده <sup>(١)</sup> .

**مادة ٣٢٥ -** يكون التقدير بمراعاة القواعد المتقدمة على أساس آخر طلبات للخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى <sup>(٢)</sup> .

**مادة ٣٣١ -** جميع الاحكام الصادرة قبل الفصل من موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى <sup>(٣)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى رفعت الدعوى بطلبين ، أولهما موجه لشخص ، وهو طلب الحكم بتثبيت ملكية المدعى لأطيان زراعية ، وثانيهما موجه لشخص آخر باعتباره البائع له وهو بطلب رد ما دفعه من الثمن ، وذلك في حالة عدم إجابة الطلب الاول ، فإن مدين الطلبين وإن جمعتهم صحيفة دعوى واحدة إلا أنهم يعتبران في حقيقتهم دعويين مستقلتين يختلفان خصوصاً وموضوعاً وسبباً وتقدر قيمة كل منهما وفقاً لقواعد تقدير الدعاوى المنصوص عليها في قانون المرافعات . (نقض مدنى ١٩٦٨/٤/٤ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ٧٢٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها . فإذا كان الطاعن قد قصر طلباته في مذكرته الختامية أمام محكمة أول درجة على طلب رد وبطلان العقد لتزويده دون أن يحيل في هذه المذكرة الى طلبه الاحتياطى ، الخاص باعتبار التصرف وصية لصدوره في مرض الموت والذي كان قد أبداه في إحدى مذكراته السابقة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن أطلب الاحتياطى لم يعد مطروحاً على محكمة أول درجة بعد أن تنازل الطاعن عنه بعد تمسكه به في مذكرته الختامية لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوياً بالقصور . (نقض مدنى ١٩٦٨/٥/٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ٩٢٤) .

٣ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص في فقرتها الأولى على أن " تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة

٤٢٢ ..... قانون المرافعات

**مادة ٢٢٧** - ميعاد الاستئناف أربعون يوماً ما لم ينص القانون على غير ذلك (١) .

ويكون الميعاد خمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

ويكون ميعاد الاستئناف ستين يوماً بالنسبة للنائب العام أو من يقوم مقامه .

---

المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنهما " وكان قانون المرافعات القائم قد خلا من حكم مماثل لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من القانون الملغى والتي كانت تقتضي بأن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى ، وقد افصحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن أن المشرع قد حذف هذه الفقرة " بعد أن زالت دواعي الاستثناء الوارد فيها وأصبح جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة مهما تكن قيمة الدعوى لم يعد له ما يبرره بعد تطور النظام القضائي وتوحيد جهات القضاء المتعددة التي كانت قائمة فيه ( المادة ٢٢٦ من القانون القائم ) وفقدت بذلك مسائل الاختصاص ما كان لها من أهمية وخطر " لما كان ما تقدم فإنه لم يعد في قانون المرافعات القائم نص يجيز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي عند عدم التزامها قواعد الاختصاص . ( نقض مدني ١/١/١٩٨١ - موسوعتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٥٥ )

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا كانت المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات قد بصت على أن : " ميعاد الاستئناف أربعون يوماً ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون الميعاد خمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ... " وكان المقصود بالمواد المستعجلة وفقاً لما تعنيه الفقرة التالية من المادة المذكورة تلك التي يقتصر الفصل فيها على الإجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع وكانت الدعوى قد اقيمت من المطعون ضده على الهيئة الطاعنة للمطالبة بقيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق له عن فترة عمله طبقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وقد حكمت محكمة أول درجة في موضوع هذا النزاع بأن هذا الحكم لا يخضع عند الطعن فيه بالاستئناف للميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ، أما ما نصت عليه المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة

**مادة ٢٢٨ -** إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة زور أو بسبب عدم اظهار ورقة قاطعة في الدعوى احتجزها الخصم فلا يبدأ ميعاد استئنافه الا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى اقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذى ظهرت فيه الورقة التى احتجزت (١) .

١٩٦٤ من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال فإنه لا يعدو أن يكون حثاً للمحكمة على نظر هذه المنازعات على وجه السرعة ، لما كان ذلك فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى المطعون ضده يكون أربعين يوماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط حق الهيئة الطاعنة في الاستئناف تأسيساً على أن الحكم صدر في مادة مستعجلة وبالتالي يكون ميعاد استئنافه خمسة عشر يوماً طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات - قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه مما يتعين نقضه والاحالة . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٧ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٣٣٦ ) - وقضت محكمة النقض بأن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ( القابلة للمادة ٦٦ من القانون ١٩٨١/١٣٧ ) - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التى ترلع وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة ، وما عداها باق على أصله وتتبع في استئنافه القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات . ( نقض مدنى ١٩٧٤/٢/١٦ - الطعن ٥٢٦ لسنة ٢٧٧ ) - وقضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت أن المطعون ضده اقام استئنافه بالاجراءات المعتادة لرفع الاستئناف واثناء نظر الاستئناف المرفوع من الطاعنة وقبل اقفال باب المرافعة فيه ، فإن استئناف المطعون ضده يكون مقبولا على اعتبار أنه استئناف فرعى ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بأن هذا الاستئناف قد رفع بعد الميعاد غير منتج . ( نقض مدنى ١٩٦٩/١/٣٠ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٢٢٣ ) - وقضت محكمة النقض بأن ميعاد رفع الاستئناف انما يضاف اليه ميعاد مسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف . ( نقض مدنى ١٩٦٧/٤/٥ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٢٨٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات على أن " اذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة

**مادة ٢٢٩ -** استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٢٢ .

واستئناف الحكم الصادر فى الطلب الاحتياطى يستتبع حتما استئناف الحكم الصادر فى الطلب الاصلى وفى هذه الحالة يجب اختصاص المحكوم له فى الطلب الاصلى ولو بعد فوات الميعاد <sup>(١)</sup> .

زيد أو بسبب عدم اظهار ورقة قاطعة فى الدعوى احتجزها الخصم فلا يبدأ ميعاد استئنافه الا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعل أو حكم بثبوت أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذى ظهرت فيه الورقة التى احتجزت " يدل على أن الغش الذى لا يفتح ميعاد الاستئناف الا بظهوره هو ما كان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتبوير حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم وأن الورقة القاطعة والتى لا يبدأ الميعاد الا بظهورها هى التى يجهل الخصم وجودها أو فحواها ولا يعلم بشخص محتجزها اما اذا كان يعلم بوجود الورقة فقد تكفلت المادتان ٢٠ ، ٢٦ من قانون الاثبات ببيان كيفية الزام الخصم أو غير الخصم بتقديمها . ( نقض مدنى ١١/١١/١٩٨٤ - الطعن ١٣٧٩ لسنة ٥٩ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر بنص المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات ان استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية ، مما مفاده اعادة طرح النزاع امام محكمة الاستئناف فى كل ما قضت فيه هذه الاحكام . سواء كانت قطعية أو متعلقة باجراءات الاثبات ولو كانت صادرة لصالح المستأنف ، بحيث يجوز للخصم اثاره كل ما ابداه من دقوع وواجه دفاع امام الدرجة الاولى . ( نقض مدنى ٢٩/٢/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٤٠٩ ) - وقضت محكمة النقض بأن مفاد المادتين ١/٢٢٩ و ٢٢٢ من قانون المرافعات مرتبطتين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه تعتبر مستأنفة مع استئناف الحكم المنهى للخصومة جميع الاحكام الصادرة قبله ، بشرط الا تكون هذه الاحكام قد قبلت من استئنافها صراحة ، وان يقتصر نظر الاستئناف على الحدود التى يقررها الاثر الناقل للاستئناف فلا يطرح على المحكمة الاستئنافية الا ما رفع عنه الاستئناف فقط ، لما كان ذلك ، وكان البين من صحيفة الاستئناف انها تناولت طلب الغاء القضاء الصادر من محكمة اول درجة بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧٧ ، كما عرضت



لا وجه منازعه الطاعة فيما انتهى اليه بشأن تفسيره عقود عمل المطعون ضدهم ومعادلتها بشهادة دراسية ، مما يعتبر مطروحاً على محكمة الاستئناف ، ويتعين عليها ان تقول كلمتها فيها ، واذ حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن بحث ما تثيره الطاعة بشأن تفسير تلك العقود وتكييفها ، وهو دفاع جوهري ، على سند من القول بصيرورة ذلك القضاء نهائياً لعدم الطعن عليه استقلاً بالاستئناف ، فانه يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقضه لهذا السبب . ( نقض مدني ١٧/٥/١٩٨١ - المرجع السابق فقرة ٣٩١ ) - وقضت محكمة النقض بانه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض به الاسباب وتباعدت فتتماهى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمله ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تنص على ان " لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبري " وتنص المادة ١/٢٢٩ من القانون المشار اليه على ان " استئناف الحكم المنهي للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة " وكان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بعدم جواز الاستئناف رقم ١٨٦ سنة ٢٧ في المرفوع عن الحكم الصادر في ٢٢/١/١٩٧٥ بتحديد اجر الطاعن على ان هذا الحكم الابتدائي لم يحدد الفروق المستحقة ولا المبالغ التي خصمت دون وجه حق ، ويرتب على ذلك عدم قابليته للتنفيذ الجبري ، وانه ليس من بين الحالات التي يطعن فيها استقلاً عملاً بالمادة ٢١٢ مرافعات المشار اليها . لما كان ذلك وكان قضاء الحكم الابتدائي الصادر في ٢٢/١/١٩٧٥ هو الاساس الذي قام عليه حكم محكمة الدرجة الاولى في ٢٦/١١/١٩٧٥ باستحقاق الطاعن الفروق المالية ، فإن قيام المطعون ضدها الاول برفع الاستئناف رقم ٥٨٩ سنة ٢٧ ق طعناً على هذا الحكم الأخير يستتبع حتما استئناف الحكم السابق عليه الصادر في ٢٢/١/١٩٧٥ بما تضمنه من قضاء لم تقبله وي طرح على المحكمة ضمناً طلب الفائه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه في الاستئناف رقم ٥٨٩ سنة ٢٧ ق بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن فانه لا يكون متناقضاً مع قضاؤه بعدم جواز الاستئناف رقم ١٨٦ سنة ٢٧ ق ، ويوضح النعي عليه بها السبب على غير اساس ( نقض مدني ١/٩/١٩٨٣ - المرجع السابق فقرة ١٣٠٤ ) .

**مادة ٢٣٠ -** يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى ويجب أن تشتمل الصحيفة على بيان الحكم المستأنف وتاريخه وأسباب الاستئناف والطلبات والا كانت باطلة (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات قد نصت على انه يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى مما ملأه أنها: أخذت في رفع الاستئناف بطريق ايداع صحيفته قلم الكتاب ، فوجد المشرع بذلك بين طريقة رفع الدعوى وطريقة رفع الطعن فاكتمل فيها بإيداع الصحيفة قلم الكتاب بدلا من اعلانها ، ولذلك اسقط حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٣٠ التي كانت تقضى بأن يعتبر الاستئناف كأن لم يكن اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته الى قلم المحضرين ، وذلك اتساقا مع النظام الذى كان قد قرره في رفع الدعوى وواجب المدعى في اجراءاتها حيث كانت تقضى في فقرتها الاولى بأن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور يراعى فيه الاوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ومن ثم فمحذوف هذه الفقرة كان نتيجة عدول المشرع عن رفع الدعوى أو الاستئناف بتكليف بالحضور واكتفاه في رفعها بإيداع صحيفتها قلم الكتاب فأصبح اعلان الدعوى أو اعلان الاستئناف منجر اجراء يتم به اتصال الدعوى أو الاستئناف بالخصم لأنه اذا كان يكفى لإجراء المطالبة القضائية ايداع صحيفة افتتاح الدعوى وهو ما يترتب عليها - كآثر اجرائى - بدء الخصومة ، الا ان انعقاد الخصومة مشروط باعلان الصحيفة الى المدعى عليه أو الى المستأنف عليه ، فاذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كآثر للمطالبة القضائية . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧١٠ ) - وقضت محكمة النقض بأنه ترك المشرع للمستأنف تقدير الأسباب التى يرى بيانها واكتفى بالزامه بهذا البيان في صحيفة الاستئناف دون أن يوجب عليه ذكر جميع الأسباب حتى يستطيع أن يضيف اليها ما شاء أو أن يعدل عنها الى غيرها أثناء المرافعة . ( نقض مدنى ١٩٦٨/١/٢٣ - مجموعة المكتب الفنى لسنة ١٩ ص ٩٧ ) - وقضت محكمة النقض بأنه متى كان الواضح من صحيفة الطعن انه أقيم من الشركة الطاعنة وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها ، وكانت هي الأصل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسم الشركة الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن يكون - وعلى

**مادة ٢٢١ -** على قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف ان يطلب ضم ملف الدعوى الابتدائية في اليوم التالي لليوم الذي يرفع فيه الاستئناف .

وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ان يرسل ملف الدعوى خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ طلبه وينقص هذا الميعاد الى ثلاثة أيام في الدعاوى المستعجلة .

وتحكم المحكمة الاستئنافية على من يهمل في طلب ضم الملف او في ارساله في الميعاد بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات بحكم غير قابل للطعن <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٢٢ -** الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط <sup>(٢)</sup> .

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كافي لصحة الطعن في هذا الخصوص ويكون الدفع المشار اليه معينا رفضه . ( نقض مدني ١٢/٢٢ / ١٩٨٠ - الطعن ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يترتب البطلان على عدم ضم الملف الابتدائي كاملا الى محكمة الاستئناف ، ومن ثم فإن النفي ببطلان الاجراءات لهذا السبب يكون غير مقبول ما لم يبين أثر ذلك على الحكم المطعون فيه . ( نقض مدني ٣/٢٩ / ١٩٧٨ - الطعن ٣٢٠ لسنة ٤٤ ق - السنة ٢٩ ص ٩٠٠ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات لا يطرح على محكمة الاستئناف من الطلبات الموضوعية التي سبق ايدؤها امام محكمة اول درجة الا ما فصلت فيه هذه المحكمة وما رفع عنه الاستئناف فقط ، فاذا كان الحكم قد تضمن قضاء مختلطا لصالح وضد المستأنف ولم يستأنف خصمه اصبح ما قضى به لصالح المستأنف نهائيا لا يجوز التعرض له ، واذا كان طلب الاخلاء للاضرار بالبنين او الاساءة للمالك لا يعتبر كل منهما سببا في الدعوى بل يعد كل منهما طلبا يفايز طلب الاخلاء لتكرار التأخير في الوفاء بالاجرة وكانت محكمة اول درجة قد قضت بالاخلاء لهذا الطلب وحده وموما استأنفه المطعون ضده الطاعن فإن الاستئناف ينقل الى المحكمة الاستئنافية هذا الطلب دون الطلبين الآخرين . ( نقض مدني ١٢/١ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٩٩ ) - قضت محكمة

النقض بأن مفاد نص المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة ثانية درجة - في حدود ما رفع عنه الاستئناف - بما سبق أن أبداه المستأنف عليه امام محكمة اول درجة من دفورع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة على محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان قد صدر حكم محكمة اول درجة برفضه وأغناه عن استئنافه صدور حكم في الدعوى لمصلحته وعلى المحكمة ان تفصل فيها ولو لم يتمسك بها المستأنف عليه ، الا ان يكون قد تنازل عنها صراحة أو ضمنا . اذ كان ذلك وكان البين من الأوراق ان الطاعة تمسكت امام محكمة اول درجة بعدم اختصاص جهة القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى لتعلق المنازعة فيها بمقد ادارى وقضت تلك المحكمة بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٤ برفض هذا الدفع وبعدم قبول الدعوى وكان استئناف هذا الحكم من جانب المطعون ضدها يطرح على محكمة الاستئناف هذا الدفع ، بما قرره من ان قضاء محكمة اول درجة برفضه قد حاز قوة الامر المقضى بعدم الطعن عليه ، حالة انه مطروح عليه ومن واجبه الفصل فيه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطا في تطبيقه . ( نقض مدنى ١٢/٣١/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفرقه ٢٩٨ ) - وقضت محكمة النقض بأن الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى الى محكمة ثانية درجة بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ولا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها فلا يحق لها ان تتعرض لدعوى الضمان الا اذا طلب طالب الضمان الفصل فيها اثناء الاستئناف المرفوع من المضرور ، ولما كان الثابت من الأوراق ان الحكم الابتدائى قضى في الدعوى الاصلية بالزام الطاعن وتابعه المطعون ضده الثانى متضامنين بأن يدفع للمضرور - المعطون ضده الاول - مبلغ ٢٠٠ جنيه وفى دعوى الضمان الفرعية بالزام التابع بأن يدفع للطاعن مبلغا مماثلا ، وان المضرور قد استأنف الحكم الصادر في الدعوى الاصلية وان طالب الضمان - الطاعن - لم يطلب من محكمة الاستئناف الفصل في دعوى الضمان اثناء نظر الاستئناف المرفوع من المضرور فإن الاستئناف يكون قاصرا على قضاء الحكم الابتدائى في الدعوى الاصلية ولا يتناول قضاءه في دعوى الضمان ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر وقضى بعدم قبول الطلب المقدم من الطاعن بصدد دعوى الضمان بعد الفصل في استئناف المضرور لانها لم تكن معروضة ومن ثم لم تفصل المحكمة الفصل فيها فانه يكون قد طبق القانون على وجه صحيح ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطا في تطبيقه على غير اساس . ( نقض مدنى ٣/١٨/١٩٨١ - الطعن ٥ لسنة ٤٧ ق ) .

**مادة ٢٢٢ -** يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى<sup>(١)</sup>.

١ - قضت محكمة النقض بأن الطعن بالاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية وفقاً لما تنص به المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الخصوم إبداءه أمام محكمة أول درجة . ( نقض مدني ١٠/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١٨٥ ) - قضت محكمة النقض بأنه لما كان استئناف الحكم المنهي للخصومة - وعلى ما تنص به المادة ١/٢٢٩ من قانون المرافعات - يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، كما أن الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف وفقاً لما تنص به المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات بما سبق أن إبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دوائر وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة على محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة وأغلبه من استئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحة ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط حق الطعون عليه في رفع الدعوى أعمالاً للمادة ٦٩٨ من القانون المدني ويسقط حقه أيضاً بالتقادم الخمسي أعمالاً للمادة ٣٧٥ من القانون المذكور ، وقضت المحكمة في أسباب الحكم الصادر بجلسة ١٩ ماي سنة ١٩٧٩ برفض الدفع الأول ، وفي الدفع الثاني يسقط حق الطعون عليه في المطالبة بأجره المستقطع فيما زاد على الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى ، ثم حكمت بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٠ برفض الدعوى ، فإن استئناف الطعون عليه للحكم المنهي للخصومة - وإن أغفل ذكر الحكم السابق عليه في صهييقته - يستتبع استئناف هذا الحكم طالما لم يبدو من الأوراق أن الطاعن قبله صراحة ، فيكون بذلك مطروحاً على محكمة الاستئناف ، لما كان ذلك وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن تنازل عن الدفعين اللذين إبداهما أمام محكمة أول درجة صراحة أو ضمناً فإن مؤدى ذلك أنهما يكونان مطروحين على محكمة الاستئناف دون حاجة لاستئناف فرعي من الطاعن بشأن الدفع الذي قضى الحكم المستأنف برفضه طالما أنه قضى في الدعوى لصالحه ، وإذا لم يتعرض الحكم الطعون

**مادة ٢٣٤ -** يجب على المحكمة إذا ألغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية<sup>(١)</sup> .  
( ليس لهذا النص مقابل في القانون السابق ) .

فيه للدفعين سالفى البيان ، فإنه يكون معنيا بالقصور مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن . ( نقض مدنى ١٢/١٤ / ١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٣٩٥ ) - وقضت محكمة النقض بأن وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانونى لحسب وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى في الرد على تعيب الحكم المستأنف في تقديره لأقوال الشهود بمجرد القول أنه لا محل للنعي على الحكم المستأنف حين رجح أقوال شهود على آخرين إذ أن ذلك مما تستقل به محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل بذلك لمحكمة أول درجة الحق في أن تنفرد بتقدير أقوال الشهود دون رقابة من محكمة الاستئناف فإنه يكون قد خالف الاثر الناقل للاستئناف وحجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع وتخل عن تقدير الدليل فيه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معنيا بالخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدنى ١٩٨٣/٢/٩ - للرجع السابق فقرة ٤٠٧ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن ما نصت عليه المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات من أنه على المحكمة إذا ألغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية إنما ينصرف إلى الطلب بمعنى المطالبة القضائية التي يتحدد بها نطاق الخصومة وهو ما طلب المدعى الحكم له به وما قد يبيده من طلبات احتياطية يطلب الحكم بها إذا ما رفض طلبه الأصلي ، ومن ثم يخرج عن نطاقه ما يبيده المدعى عليه في الدعوى من دفع وأوجه دفاع يرمى بها إلى رفض طلب المدعى ولو أبداها في صورة دفاع أصلى وآخر احتياطى فتعتبر تلك الأوجه جميعها مطروحة على المحكمة الاستئنافية تنظر الاستئناف على أساسها وما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة عملا بالمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان ما أبداه الطاعن أمام محكمة أول درجة من دفع بعدم قبول الدعوى أو طلب إحالتها إلى التحقيق أو رفضها لا يعدو في مجموعه أن - يكون أوجه دفاع تستهدف رفض

**مادة ٢٣٥ -** لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها .

ومع ذلك يجوز أن يضاف الى الطلب الاصلى الأجور والفوائد والمرتبآت وسائر الملحقآت التى تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الاولى وما يزيد من التعويضات بعد تقديم هذه الطلبات .

وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغير سببه والاضافة اليه .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات اذا كان الاستئناف قد قصد به الكيد (١) .

طلبالمطعون ضده وتطرح على محكمة الاستئناف لنظر الاستئناف على اساسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى لعدم سداد باقى الثمن وهو قضاء تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها فى موضوع الدعوى فلا يجوز لمحكمة الاستئناف عند الغائه أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر موضوعها وإذا التزم الحكم المعطون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون الطعن برمته خليفا يرفضه . ( نقض مدنى ١٩٨٠/١/٢ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٢٠٣ ) - وقضت محكمة النقض بأنه على محكمة الدرجة الثانية عملا بحكم المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات ، وقد ألغت الحكم الصادر فى الطلب الاصلى ان تعيد القضية الى محكمة الدرجة الاولى لتفصل فى الطلب الاحتياطى ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذه النظر فإنه يكون مخالفا للقانون بما يوجب نقضه فى خصوص عدم قضائه بأحالة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للفصل فى الطلب الاحتياطى . ( نقض مدنى ١٩٨٢/١١/٢٨ - الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٨ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت أن الطاعن لم يبد طلب الاحالة الى هيئة التحكيم أمام محكمة أول درجة وإنما ابداه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، ولما كان هذا الطلب - أيا كان وجه الرأى فيه يعتبر طلبا جديدا ولا يجوز لذلك ابدائه لأول مرة فى الاستئناف وعلى محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملا بالمادة ١/٢٣٥ من قانون المرافعات ، فإنه لا يعين الحكم المطعون فيه أغفاله

الرد عليه . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٢٤ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٢٠٠ ) - قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت هو ان الطاعنة اقامت دعواها امام محكمة اول درجة بطلب الزام المطعون ضده بتحرير عقد ايجار لها عن الشقة موضوع النزاع باعتبارها احد الشركاء فى ملكيتها تأسيسا على احقيتها فى الاستمرار فى شغل الشقة بعد وفاة مستأجرها وزوجته لسبق اقامتها مع الاخيرة وهى والدتها حتى الوفاة اعلاا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . كما اقام المطعون ضده دعوا بطلب إخلاء الطاعنة من الشقة تأسيسا على شغلها لها بدون سند ، واذ حكمت محكمة اول درجة فى دعوى المطعون ضده بالإخلاء وفى دعوى الطاعنة بالرفض ، فقد استأنفت الاخيرة هذا الحكم وأسست استئنافها على ما سبق ان ابدته امام تلك المحكمة ثم قدمت طلبا لفتح باب المرافعة ارفقت به عقد ايجار قبرت ان احد شركاء المطعون ضده فى العقار قد حرره لها عن الشقة موضوع النزاع ، وكان على محكمة الاستئناف تطبيقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات ان تنظر الاستئناف على اساس ما يقدم لها من ادلة ودفع وواجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الاولى ، وكانت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قد اجازت للمخيم فى الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الاصل على حاله تغيير سببه والاضافة اليه ، فان استناد الطاعنة فى طلباتها امام محكمة الاستئناف الى عقد الايجار الذى قدمته للاستدلال به سواء على انه صادر من احد الشركاء فى العقار اقر لها بالعلاقة الاجارية بما يعتبر معه وسيلة دفاع جديدة او على اساس انه تضمن علاقة ايجارية جديدة بما يعتبر معه سببا مضافا الى طلبها الاصل مع بقاء موضوعه على حاله ، يكون مقبولا امام محكمة الاستئناف ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن طلب الطاعنة اعادة الدعوى الى المرافعة تأسيسا على ان التمسك بعقد الايجار الذى قدمته يعد سببا جديدا امام محكمة الاستئناف غير جائز قانونا وترتبيا على ذلك حجب نفسه عن بحث ذلك العقد ودلالته ومدى تأثيره على الدعوى ، فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ( نقض مدنى ١٩٨٣/١٢/١٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٤١٥ ) - وقضت محكمة النقض بأنه اذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقام دعوا امام محكمة اول درجة مطالبا بمبلغ ٥٠٠٠ كتعويض ، وبعد ان قدم الخبير المنتدب تقريره طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٤٧٠٠ مؤقتا وقد اجابته محكمة اول درجة الى طالبه هذا فاقام استئنافا فرعيا مطالبا بزيادة مقدار التعويض الى ١٨٢٢٤,٧٠٢ ، فلا مراء فى ان طلب هذه الزيادة يعتبر طالبا جديدا ، ذلك ان التعويضات التى اجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من قانون



المرافعات المطالبة بزيادتها استثناء امام محكمة الاستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يبرر زيادتها عما صدرت به في الطلبات الختامية امام محكمة أول درجة نتيجة تلاقم الاضرار المبررة للمطالبة بها . ( نقض مدني ١٩٨٢/١/١٢ - المرجع السابق فقره ٤٦١ ) - وقضت محكمة النقض بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان مفاد نص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ان ما يجوز طلبه من الفوائد امام محكمة ثاني درجة هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية امام محكمة أول درجة ويشترط لذلك أن تكون الفوائد قد طلبت امام محكمة الدرجة الأولى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الفوائد بقوله انه لا وجه له ان يعد طلبا جديدا لعدم ابدائه امام محكمة أول درجة فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس ( نقض مدني ١٩٨١/٢/١١ - المرجع السابق فقره ٢٨٨ ) - قضت محكمة النقض بأنه لما كان الاصل - على ما تقتضيه به الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات - ان لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف ، الا ان الفقرة الثالثة من هذه المادة اجازت مع بقاء موضوع الطلب الاصل على حالة تغيير سببه والاضافة اليه ، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد اقامت دعواها اصلا بطلب الحكم بالزام المطعون ضده بأن يؤدي مبلغ ١٦٧ ، ١١٧٧ جنيها مع الفوائد القانونية مؤسسة طلبها هذا على ان المبلغ المذكور باق في ذمة المطعون ضده مما هو مدين به لصندوق الخدمات بالمحافظة وظلت الطاعة متمسكة بذات طلبها امام محكمة ثاني درجة مستندة الى انشغال ذمة المطعون ضده بالمبلغ المذكور نتيجة مديونيته بالدين المشار اليه وكذلك الدين المستحق لحساب العهد بالمحافظة وقصور المبالغ المسددة عن الوفاء بالدينين . فان الطاعة بذلك تكون قد ابقت الطلب الاصل الذي رفعت به الدعوى على حاله و اضافت فقط الى سببه سببا جديدا وهو ما تميزه المادة ٣/٢٣٥ . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى على سند من القول بأن المطعون ضده " قد سدد جميع المبالغ المطلوبة منه لحساب صندوق الخدمات واذا اقتصر المستأنف ضده ( الطاعن ) في الدعوى الابتدائية على المطالبة بمبلغ صندوق الخدمات ولم يشر الى الحساب الآخر الا امام المحكمة الاستئنافية فان هذه المحكمة تستبعد هذا الحساب الآخر من نطاق الدعوى الراهنة " يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . " ( نقض مدني ١٩٨٢/١/١٤ - المرجع السابق فقره ٤٠٠ ) - وقضت محكمة النقض بأنه من شأن نقض الحكم واعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرته ان يعود الخصوم بالنسبة للجزء المحكوم بنقضه الى ما كانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض ، فيكون

**مادة ٢٣٦ -** لا يجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ما لم ينص القانون على غير ذلك .  
ولا يجوز التدخل فيه الا ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصوم (١) .

لهم أن يسلكوا أمام المحكمة من مسالك الطلب ما كان لهم قبل إصداره ومن ثم فلهم أن يضيفوا الى طلباتهم الأصلية مما أجاز لهم القانون إضافته في الاستئناف مما يزيد في التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف عمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١١ مرافعات - المقابلة للمادة ٢/٢٣٥ جديد - (نقض ١١/٤/١٩٦٣ - السنة ١٤ ص ٥٢٠) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الخصومة في الاستئناف تتحدد وفقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بمن كان مختصا أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعة الثانية لم تكن خصما في الدعوى المستأنف حكمها الا بصفتها وصية لمن اختصامها في الاستئناف عن نفسها يكون غير جائز ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل اختصاصها في الاستئناف وقضى لها بنصيب في الربيع يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٣١ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني لفقرة ٢٨٦) - وقضت محكمة النقض بأنه لا يجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف عمالا بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ، ولما كان مورث المطعون ضدهم لم يختصم شقيقة الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم تتدخل هي في الخصومة ، ومن ثم فلا يجوز إدخالها في الاستئناف . (نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/٣٠ - المرجع السابق فقرة ٢٨٧) - قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت محكمة أول درجة قد رفضت تدخل أحد الأشخاص في الدعوى فإنه لا يعتبر خصما فيها وعلى ذلك لا يصح اختصاصه في الاستئناف . (نقض مدنى ١٩٥٢/٣/٢٨ - السنة ٣ ص ٥٤١) - وقضت محكمة النقض بأنه اذا طلب شخص قبول تدخله أمام محكمة الاستئناف خصما منضمًا للمستأنف في طلب رفض الدعوى واقصر على ابداء وجه دفاع لتأييد هذا الطلب ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة فإن تدخله - على هذا النحو - أيا كانت مصلحته فيه لا يعد تدخلا هجوميا وإنما هو تدخل انضمامي يجوز طلبه ولو لأول مرة

أمام محكمة الاستئناف . ( نقض مدنى ١٩٦٥/٦/٣٠ - السنة ١٦ ص ٨٦٢ ) - وقضت محكمة النقض بأن عدم قبول التدخل معن طلب لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وإن كان من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ألا يكون طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها ، إلا أنه مع ذلك يعتبر محكوما عليه في طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله . فإن هو استأنفه كان له أن يتدخل في الاستئناف عن الحكم الصادر في الموضوع . ( نقض مدنى ١٩٦٦/٦/٢٢ - السنة ١٧ ص ١٤٢٤ ) - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الطاعن - وإن وصف تدخله في الاستئناف - بأنه انضمامى ولم يطلب صراحة الحكم لنفسه بحق ذاتى إلا أنه بنى تدخله على ادعائه ملكية العين المتنازع عليها في الدعوى الأصلية ، فإن تدخل الطاعن على أساس من هذا الادعاء يكون في حقيقته وبحسب مرامه تدخلا هجوميا لا انضماميا ذلك أنه وإن لم يطلب صراحة الحكم لنفسه بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمنا بتأسيس تدخله على ادعائها لنفسه كما وأن الفصل في موضوع هذا التدخل - في حالة قبوله - يقتضى بالضرورة بحث ما إذا كان مالكا للعين محل النزاع أو غير مالك لها وبسواء ثبتت صحة دعواه أو نفيها فإن القضاء في الدعوى لابد أن يبنى على ثبوت حق الملكية له أو على نفيه عنه ويكون هذا القضاء حكما له أو عليه في شأن هذه الملكية في مواجهة الخصوم في الدعوى ويحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة له ولهم . ويترتب على قبول هذا التدخل في الاستئناف أن يحرم الخصوم من حقه في عرض النزاع في شأن ملكية المتدخل على درجتين وهو ما حرص المشرع على تفاديه بعدم إجازته التدخل الهجومى لأول مرة في الاستئناف . ( نقض مدنى ١٩٦٦/٥/١٩ - السنة ١٧ ص ١١٩٠ ) - وقضت محكمة النقض بأن الخصومة في الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم أو متدخلين أو متدخلين في الدعوى ، والمناطق في تحديد الخصم هو بتوجيه المطالبات في الدعوى ، فلا يكفي مجرد التمثول أمام محكمة الدرجة الأولى دون أن يكون للطرف المائل طلبات قبل صاحبه أو لصاحبه طلبات قبله حتى يعتبر خصما بالمعنى الذى يجوز معه توجيه الدعوى اليه في المرحلة الاستئنافية . فإذا تم الاختصاص على خلاف ذلك أمام محكمة الاستئناف فإنه يعد بدءا بدعوى جديدة أمامها مما يخالف قواعد الاختصاص ومبدأ التقاضى على درجتين . ( نقض مدنى ١٩٦٦/٥/٢٤ السنة ١٧ ص ١٢٢٣ ) .

**مادة ٢٢٧ -** يجوز للمستأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا مقابلا بالاجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه .

فاذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الاصلى اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الاصلى وينزل بنزوله <sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان يبين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩٧٧/٢/٩ أن مورث المطعون ضدهما قدم مذكرة دفع فيها بطلان صحيفة الاستئناف الاصلى وباعتباره كأن لم يكن وطلب الحكم برفضه وتأييد الحكم المستأنف ثم قدم بجلسة ١٩٧٧/٤/٥ مذكرة باستئناف الحكم الابتدائي فرعيا وطلب تعديله والقضاء بمعونة مالية بواقع ١٨,٥٠٠ جنيه شهريا وبالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٨٨٨ جنيه متجمد هذه المعونة وغرامة تأخير بواقع ١٪ عن هذا المبلغ عن كل يوم اعتبارا من ١٩٦٩/٤/٢٣ الى ١٩٧٩/٨/٣١ وبواقع ١٪ على كل شهر اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ الى تمام السداد بما يزيد على ما قضى له به ابتدائيا . لما كان ذلك وكان ما طلبه مورث المطعون ضدهما من بطلان صحيفة الاستئناف الاصلى واعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن وتأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولا منه لذلك الحكم مانعا من اقامة استئناف فرعى بطلب التعديل ، ذلك لانه وأن كان الشارع قد اجاز بالفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات - استثناء من القواعد العامة -

للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا فرعيا في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف ، الا ان حقه في رفع الاستئناف الفرعى في هذه الحالة مقصور على ما اذا كان قبوله للحكم المستأنف قد تم قبل رفع الاستئناف الاصلى لا بعده ، باعتبار ان العلة في اجازة الاستئناف الفرعى حينئذ - هي أن المستأنف عليه ما فوّت على نفسه ميعاد الطعن وقيل الحكم بالاعتقاده برفضه خصمه بالحكم الصادر ، فاذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الاستئناف الاصلى فان هذه العلة تكون قد انتفت بما يسقط حقه في الاستئناف فرعيا . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه ان قبل الاستئناف الفرعى وقضى بتعديل الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه كان قد قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الاصلى فانه يكون قد خالف القانون بما يتعين نقضه في هذا الخصوص . ( نقض مدنى ١٩٨١/٤/٣٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٤٣٤ ) - وقضت محكمة النقض بأنه ان حول المشرع للمستأنف عليه رفع الاستئناف الفرعى بعد مضي ميعاد الاستئناف وبعد

قبوله للحكم قبل رفع الاستئناف الاصلى من خصمه ، فانه يكون قد اجاز استثناء رفع الاستئناف الفرعى عن حكم اصبح نهائيا فى حق رافعه ، ومن ثم فان ما قرره محكمة النقض فى حكمها السابق من أن الحكم الابتدائى قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الامر الملقى فيه بالنسبة للطاعن لعدم رفعه استئنافا عنه فى الميعاد لا يحول دون استعمال الرخصة التى خولها له المشرع فى رفع الاستئناف الفرعى بعد الاحالة طالما لم يسقط حقه فى رفعه . ( نقض مدنى ١١/٣/١٩٦٥ - السنة ١٦ ص ٢٠٤ ) - قضت محكمة النقض بانه وحيث أن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات فيما تجيزه للمستأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة من رفع استئناف فرعى وقد رفع الطاعن استئنافه الفرعى فى الفترة المصرح خلالها بتقديم المذكرات وقبل اقفال باب المرافعة مما يكون معه القضاء بعدم قبوله على سند من تقديم مذكرته أثناء حجز الدعوى للحكم قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعى صحيح ذلك بانه لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات تنص على انه " يجوز للمستأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا مقابل الاجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على اسباب استئنافه فاذا رفع الاستئناف الاصل اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الاصل ويؤزل بزواله " وكان من المقرر أن باب المرافعة حال حجز الدعوى للحكم والتصريح لخصومها خلال أجل معين بتقديم مذكراتهم لا يعد مقفولا الا بانقضاء الاجل واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه اتخاذ المحكمة يوم ١٤ من مارس سنة ١٩٧٧ قرارا باصداره يوم ١٧ من ابريل سنة ١٩٧٧ وبالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات فى اسبوعين وقد أعلن الطاعن خصمه المستأنف بمذكرة استئنافه الفرعى يوم ٢٧ من مارس ١٩٧٧ قبل انقضاء الاسبوعين واقفال باب المرافعة فان الحكم المطعون فيه وقد قضى على خلاف هذا النظر بعدم قبول الاستئناف الفرعى يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه . ( نقض مدنى ٢٦/٣/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٦٩٢ ) - وقضت محكمة النقض بانه متى حكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف الاصلى فان ذلك يستتبع حتما ويحكم القانون زوال الاستئناف الفرعى ومن ثم فلا حاجة لاشتراط نزول المستأنف فرعيا عن استئنافه قبل طلب سقوط الخصومة فى الاستئناف الاصلى . ( نقض مدنى ١٠/٣/١٩٦٦ - السنة ١٧ ص ٥٤٢ ) .

**مادة ٢٣٨ -** تحكم المحكمة في جميع الاحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف اذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه بعد أن بين المشرع في المادة ١٤١ من قانون المرافعات طرق ترك الخصومة ، نص في المادة ١٤٢ على أن الترك لا يتم بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبول ولا يلتفت لاعتراضه في الحالات الواردة بتلك المادة ، وقد جرى نص المادة ١٤٣ بأنه " يترتب على الترك الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى " ونصت المادة ٢٣٨ من ذات القانون على أن " تحكم المحكمة في جميع الاحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف اذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك - مما مفاده أن ترك الخصومة لا ينتج آثاره الا اذا صدر من المدعى ، فهو الذي يبدأ الخصومة وله أن يتركها ، فاذا تعلق الترك بخصومة الاستئناف فإن حق تركها انما يكون للمستأنف . ( نقض مدني ١٩٨٣/١/٢٦ - مدونتنا الذهبية: العدد الثاني فقرة ١٤٠٦ ) - قضت محكمة النقض بأن القانون لم يعد ميعاداً لحصول التنازل - ومن ثم - فإنه يجوز طلب ترك الخصومة إلى ما قبل النطق بالحكم في الدعوى ، ويتعين على المحكمة الاستئنافية التقرير به متى تبقت من حصول الترك من المستأنفين ، فإن هي تشككت في حصوله اعتبر ذلك من الأسباب الجدية التي تجيز للمحكمة أن تعيد الدعوى للمرافعة عملاً بالمادة ١٧٣ من قانون المرافعات لتتأكد من صدور الترك من المستأنفين فإن تحقق كل ذلك وجب عليها التقرير بأبواب ترك الخصومة في الاستئناف ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، من أنه " لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه أو أن تقبل أوراقاً أو مذكرات دون اطلاع الخصم الآخر والا كان العمل باطلاً " ذلك أن المحظور على المحكمة موقوف دفاع في غفلة الخصم الآخر في خصومة قائمة ، ولا يتدرج تحت هذا المفهوم - بطبيعة الحال - طلبات التنازل من الخصوم في الاستئناف بعد انقضاء مواعيده اذ لا مصلحة للمستأنف عليه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الاعتراض على الترك بعد أن أصبح في مأمن من اقامة استئناف جديد ، ومن ثم فلا يكون هناك مانع لدى المحكمة - في فترة المداولة - من قبول مثل هذه الطلبات التي تؤدي الى جعل الخصومة غير قائمة ، كما لا يمنع من قبول طلب الترك ان تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ( نقض مدني ١٩٨٣/٢/٣١ - الطعن ٥٧٧ لسنة ٤٨ ق ) .

**مادة ٣٣٩ -** الحكم بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الاصل يستتبع الحكم بطلان الاستئناف الفرعى وتلزم المحكمة بمصاريفه من ترى الزامه بها من الخصوم بناء على ما تتبينه من ظروف الدعوى وأحوالها <sup>(١)</sup>.

**مادة ٣٤٠ -** تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الاولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو بالاحكام ما لم يقض القانون بغير ذلك <sup>(٢)</sup>.

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف الاصل فإن ذلك يستتبع حتماً وبحكم القانون زوال الاستئناف الفرعى ومن ثم فلا حاجة لاشتراط نزيل المستأنف فرعياً عن استئنافه قبل طلب سقوط الخصومة في الاستئناف الاصل . (نقض مدنى ١٩٦٦/٣/١٠ - السنة ١٧ ص ٥٤٢).

٢ - قضت محكمة النقض بأن اعلان صحيفة الدعوى او صحيفة الاستئناف اجراء لازم لانقضاء الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم الا انه اجراء مشروط بميعاد ومؤدى ذلك أن المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات اذ تقضى بأن يسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الاولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو بالاحكام إنما تقصد الاجراءات الخاصة بالدعوى بصفة عامة واعلان صحيفة الاستئناف اجراء مشروط حصوله في ميعاد فاحالتها تشمل هذا الاجراء مشروطاً بميعاده وهو ما تقضى به المادة ٧٠ من قانون المرافعات . (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٧٠٩) - وقضت محكمة النقض بأن الجزاء المنصوص عليه في المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات - قبل تعديل اولهما بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - من اعتبار الاستئناف كان لم يكن مقرر لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يتفادوا ما يترتب على تراخى المستأنف في اعلان الاستئناف من اطالة الاثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم بما لا يجوز معه لغبرهم من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة اذ أن هؤلاء الاخيرين لا يستفيدون من ذلك الا بعد أن يتحقق موجب اعتبار الدعوى كأن لم يكن وهو ما لا يكون الا بعد أن يتمسك بذلك من لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه قد اخطأ في قضائه باعتبار الاستئناف كان لم يكن استناداً الى أن الاول والخامس من المستأنف عليهم لم يعلنوا بصحيفته اعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة اشهر من تقديمها الى قلم الكتاب وإن الباقيين " المطعون ضدهم " قد تمسكوا باعتبار الاستئناف كان لم

### الفصل الثالث

#### التماس اعادة النظر

**مادة ٢٤١ -** للخصم أن يلمسوا اعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية في الاحوال الآتية :

- (١) اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم .
- (٢) اذا حصل بعد الحكم اقرار بتزوير الاوراق التى بنى عليها أو قضى بتزويرها .
- (٣) اذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بافها مزورة .
- (٤) اذا حصل الملمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .
- (٥) اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .
- (٦) اذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه لبعض .
- (٧) اذا صدر الحكم على شخص طبيعى أو اعتبارى لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية .
- (٨) لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشروط اثبات غش من كان يمثل له أو توطئه أو إهماله الجسيم <sup>(١)</sup> .

يكن قبل أن يعرضوا لاي دفاع موضوعى مع أن من وقعت المخالفة في شأنهما كانا قد خرجا من الخصومة بنزول الطاعة عن مخاصمتها وإثبات هذا النزول مما مؤداه أنهما لم يكونا مائلين في الخصومة أمام محكمة الاستئناف في أى وقت وبالتالي سقوط الدفع المبدئى مهما . ( نقض مدنى ٢٩/١/١٩٨٠ - المرجع السابق لقرره ١٧٥ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الغش الذى يبنى عليه التماس بالمعنى الذى تقصده المادة ٢٤١/١ من قانون المرافعات هو الذى يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ، ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذاها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتنويرها في حقيقة شأنه كجهله به وخفاء امره عليه بحيث يستحيل كشفه فإذا كان مطلقا على أعمال خصمه ولم يناقشها أو كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم ينفض امره أو كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات



حصمه ولم يبين اوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم منها فانه لا وجه للالتماس . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعنين اقاموا التماسهم على ان ما جاء بكشف تفتيش المساحة والشهر العقاري المؤرخ ١٤/١٢/١٩٧٤ من ان موقع الفدان المملوك لمورث المطعون ضدهم الاربعة الاول يبعد عن موقع التسعة قراريط محل النزاع على خلاف ما جاء بكشف التحديد المقدم من هذا الاخر مما يعتبر غشا منه ، وكان كشف التحديد الذي يدعي الطاعنون استناد الحكم للمتمس فيه اليه فيما انتهى اليه من قضاء معروضاً على المحكمة التي اصدرته ، ولم يكن خافياً عليهم وكانوا يضعون اليد على الارض محل النزاع ، فان ادعائهم مخالفة للثابت بذلك الكشف للواقع بفرض صحته لا يتوافر به الغش الذي يجيز قبول التماس اعادة النظر . واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة فان النقص عليه باسباب الطعن ، ايا كان وجه الرأي فيها يكون غير منتج . ( نقض مدني ١١/٣/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٣٣ ) كما قضت محكمة النقض بأنه يشترط لقبول التماس اعادة النظر ولما نص للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات ( الجديد ) ثبوت تزوير الورقة التي كانت اساساً للحكم ، اما باعتراف الخصم واما بالقضاء بتزويرها بعد الحكم ، على ان يكون ذلك قبل رفع الالتماس ولهذا يكون الالتماس غاية لاصلاح حكم بني على ورقة مزورة لا وسيلة لاثبات التزوير ، فلا يجوز رفع الالتماس والادعاء بالتزوير في دعوى الالتماس في ورقة بني عليها الحكم الملتمس فيه ( نقض مدني ٢/١٢/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٦ ص ٢١١ ) ، وقضت محكمة النقض بأنه يشترط في الورقة التي حصل عليها الملتمس ان تكون محجوزة بفعل الخصم وان تكون قاطعة . واذا لم يمتنع الطاعن قد حصل على ورقة بتوقيع المطعون عليها تنفيذا لاستلامها مبلغاً منه بعد الحكم النهائي فانه لا يتوافر بالحصول على هذه الورقة الحالة الرابعة المنصوص عليها في المادة ٤١٧ - مرافعات - المقابلة للمادة ٢٤١ جديد - ( نقض مدني ١٧/٤/١٩٥٢ - المرجع السابق السنة ٣ ص ١٢٧ ) ، كما قضت محكمة النقض بأن العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبوه على وجه صريح وجازم ، وتنقيذ المحكمة بطلباتهم الختامية . بحيث اذا اغفل المدعى في مذكراته الختامية التي حدد فيها طلباته تحديداً جامعاً - بعض الطلبات التي كان اوردها في صحيفة افتتاح الدعوى ، فان فصل المحكمة في هذه الطلبات الاخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وهي اذ تقضى بشيء لم يطلبوه او باكثر مما طلبوه ، وهي مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات ، وعالمة بانها انما تقضى بما لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه ، مسببة اياه في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض ، اما اذا لم

**مادة ٢٤٢ -** ميعاد الالتماس أربعون يوما ، ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من اليوم الذي يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا .

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الاهمال الجسيم<sup>(١)</sup> .

تتعمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر به حكمها عن سهر وعدم ادراك دون بيان أو تسبب لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه التماس اعادة النظر ، طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه ، انه قضى في منطوقه بتثبيت الحجز التحفظي الموقع في ١٩٧١/٦/٢٢ ، وخلت مدوناته من اسباب لهذا القضاء ، ومن ثم فلا يقبل الطعن فيه بالنقض ، ويكون النسي على غير اساس . ( نقض مدني ١٩٨١/١/٢٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٢٩ ) ، وقضت محكمة النقض بأن التناقض الذي يبطل الحكم ويؤدي الى نقضه هو التناقض الذي يقع في الاسباب بحيث لا يفهم معه على أساس قضت المحكمة بما قضت به في المنطوق ، أما التناقض في المنطوق فهو من أحوال الطعن بطريق التماس اعادة النظر . ( نقض مدني ١٩٧٥/٣/١٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ٥٦٨ ) ، وقضت ايضا محكمة النقض بأنه يشترط لقيام الوجه الثامن من أوجه الالتماس أن يكون الحكم حجة على المعارض دون أن يكون ماثلا في الدعوى بشخصه ، وثانيهما أن يثبت غش من كان يمثل أو تواطؤه أو اهماله الجسيم ، وثالثها أن تقوم علاقة سببية بين الغش أو التواطؤ أو الاهمال الجسيم وبين الحكم بحيث يكون هو الذي أدى الى صدوره على الصورة التي صدر بها . ( نقض مدني ١٩٧٧/١/٥ - الطعن ٦٨ لسنة ٤١ ق ) - كما قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت المواد من ٣٢٩ حتى ٣٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الواردة في الفصل الخاص بالتماس اعادة النظر قد صار الغاؤها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فإنه يتعين اعمال احكام المواد التي ادرت له في قانون المرافعات المدنية والتجارية ( نقض مدني ١٩٨١/٥/٢٦ - موسوعتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٥٣٠ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٤١٧ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ٢٤١

**مادة ٢٤٢ -** يرفع الالتماس أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقا للوضاع المقررة لرفع الدعوى .

ويجب أن تشتمل صحيفته على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه وأسباب الالتماس والا كانت باطلة .

ويجب على رافع الالتماس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٢٤١ أن يودع خزانة المحكمة مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الكفالة . ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الالتماس إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع .

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الالتماس مؤلفة من القضاة الذين أصدرها الحكم <sup>(١)</sup> .

(جديد) تنص في فقرتها الرابعة على أن الخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة نهائية " إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى " كما تنص المادة ٤١٨ من هذا القانون (المقابلة للمادة ٢٤٢ جديد) على أن ميعاد الالتماس يبدأ في هذه الحالة " من يوم ظهور الورقة المحتجزة " . ويبين من استقراء هذين النصين أن المشرع لم يقصد بلفظ (الظهور) الذي يبدأ به ميعاد الالتماس أن يجوز للملتمس الورقة حيابة مادية وإنما يكفى أن تنكشف له الورقة وتصبح في متناول يده وتحت نظره بحيث يمكنه الاطلاع عليها دون ما حائل أو عائق (نقض مدني ١٩٦٢/٢/٧ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص ٧٨٢) كما قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول الالتماس شكلا لرفعه بعد الميعاد فإن التمسك بظهور ورقة جديدة أثناء نظره ليس من شأنه أن يصحح شكل هذا الالتماس (حكم النقض سابق البيان) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نطاق الالتماس يتحدد بالأسباب التي يبنى عليها داخلة فيما نص عليه القانون على سبيل الحصر ، وأن كان ما يثيره الطاعن في وجه نعيه - بفرض صحته - يخرج عن نطاق تلك الأسباب ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل ولم يرد عليه لا يكون مشوبا بالقصور (نقض مدني ١٩٦٨/٢/٥ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ٤٩٧) - كما قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت بمحضر جلسة ..... أن الاستاذ ..... حضر عن الملتمس وطلب التأجيل لحضره أو استحضاره

**مادة ٢٤٤ -** لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم .

ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنتظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المطعون عليه <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٤٥ -** تفصل المحكمة أولاً في جواز قبول التماس إعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة الى اعلان جديد . على أنه يجوز لها أن تحكم في قبول الالتماس وفي الموضوع بحكم واحد اذا كان الخصوم قد قدموا امامها طلباتهم في الموضوع .

ولا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات التي تناولها الالتماس <sup>(٢)</sup> .

توكيل عنه ، بينما حضر محام عن الملتمس ضده بتوكيل سابق وأنسحب تاركاً الدعوى للشطب ، فقررت المحكمة شطب الدعوى ، فإن هذا الحكم يكون مبرراً من الخطأ أياً كانت درجته ( نقض مدني ١٩٨٣/١/٣ - الطعن ٧ لسنة ٥٣ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن القضاء في طلب وقف تنفيذ الحكم الملتبس فيه ، قضاء وقتي لا يحوز حجية الأمر المقتضى ( نقض مدني ١٩٨٤/٥/١٧ - الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم الصادر في دعوى الالتماس قد قضى بعدم قبوله فإنه لا يجوز له بعد ذلك أن يتعرض لما أثاره الطاعن في سبب طعنه من طلبات متعلقة بموضوع الالتماس . ( نقض مدني ١٩٥٣/٤/٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ٤ ص ٨٣١ ) - وقضت كذلك بأنه متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول الالتماس شكلاً لرفعه بعد الميعاد فإن التمسك بظهور ورقة جديدة أثناء نظره ليس من شأنه أن يصحح شكل هذا الالتماس ( نقض مدني ١٩٦٢/٦/٧ المرجع السابق السنة ١٢ ص ٧٨٢ ) - كما قضت محكمة النقض بأن قضاء الحكم يرفض الالتماس موضوعاً يساوي في نتيجته الحكم بعدم جوازه فلا جدوى لنقض الحكم لقضائه بالرفض في حالة كان يجب فيها القضاء بعدم الجواز ( نقض مدني ١٩٦٤/١٢/٢١ - المرجع السابق السنة ١٥ ص ١٢٩٥ ) .

**مادة ٢٤٦ -** إذا حكم برفض الالتماس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الست الأولى في المادة ٢٤١ يحكم على الملتمس بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ، ولا تجاوز عشرة جنيهات وإذا حكم برفض الالتماس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الأخيرتين تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها . وفي جميع الأحوال يجوز الحكم بالتعويضات إن كان لها وجه <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٤٧ -** الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى يعد قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس <sup>(٢)</sup> .

## الفصل الرابع

### النقض

**مادة ٢٤٨ -** للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

١ - قضت محكمة النقض بأن حق الاتجاه الى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة ، إلا أنه لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به عما وضع له ، واستعماله استعمالاً كيدياً أبتغاء مضارة الغير ( نقض مدنى ١٥/١٠/١٩٥٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٠ - ص ٥٧٤ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها وأو لم يجر بها نص خاص في القانون ، وتقوم على أصل جوهري من قواعد المرافعات يهدف إلى استقرار الاحكام ووضع حد للتقاضى ( نقض مدنى ٢٢/١/١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ص ٢٨٩ ) - كما قضت محكمة النقض بأن ما تقضى به المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات من أن الحكم الذى يصدر برفض الالتماس وكذلك الحكم الذى يصدر في موضوع الدعوى يعد قبول الالتماس لا يجوز الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر مرة ثانية حتى لو كان الطعن الثانى مبنياً على أسباب جديدة ، يلغى أن ما حظره المشرع هو رفع التماس بعد التماس وفيما عدا ذلك يترك

(٢) اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم (١).

أمر الطعن في الأحكام الصادرة في الالتماس للقواعد العامة - (نقض " أحوال شخصية " ١٩٧٧/١٢/٢١ - المرجع السابق من ١٨٧١).

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٤٢٥ مرافعات (المقابلة للمادة ٢٤٨ جديد) إذ نصت على أن " للخصم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة ... " قصدت الى أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه ، خصماً أصلياً أو ضامناً لخصم أصلي أو مدخلاً في الدعوى أو متدخل فيها للاختصاص أو للانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها . (نقض مدني ١٩٥٦/٦/٧ - مجموعة المكتب الفني السنة ٧ من ٧٠١) . كما قضت محكمة النقض بأن الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع الامن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لاعتبار الشخص طرفاً في الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الاستئناف (نقض مدني ١٩٨١/١/١٢ - مودقتنا الذهبية العدد الثاني لفقرة ٢٤٠٤) ، وقضت كذلك بأنه إذا كان الطاعن الثاني قد قبل الحكم الابتدائي ولم يستأنفه ، إنما استأنفه الطاعن الأول ، ولم تقض محكمة الاستئناف على الطاعن الثاني بشيء أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي ، فإن الطعن على الحكم الاستئنافي بطريق النقض يكون غير مقبول بالنسبة له (نقض مدني ١٩٦٩/١٢/٢٣ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ من ١٢٩٦) ، وقضت أيضاً بأنه متى كان الواقع أن محكمة أول درجة قد رفضت تدخل الطاعن في الدعوى كما أخرجته محكمة ثاني درجة رافضة إقامته في خصومة لم يكن طرفاً فيها أمام محكمة أول درجة فإن طعنه بطريق النقض يكون غير مقبول شكلاً . (نقض مدني ١٩٥٢/٢/٢٨ - المرجع السابق السنة ٣ من ٥٤١) ، كما قضت بأنه متى كان تدخل الطاعن في الاستئناف تدخلاً هجومياً فإن الحكم الصادر بعدم قبول هذا التدخل يكون جائزاً الطعن فيه بطريق النقض ذلك أنه وإن كان من شأن هذا القضاء ألا يعتبر الطاعن خصماً في الدعوى الأصلية أو طرفاً في الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر محكوماً عليه في طلب التدخل ويكون له بهذه الصفة أن يطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بعدم قبول تدخله . (نقض مدني ١٩٦٦/٥/١٩ - المرجع السابق السنة ١٧ من ١١٨٩) ، وقضت بأنه إذا اندمجت شركة تضامن في شركة مساهمة اندماجاً كلياً تنمحى به شخصيتها وتزول به

بما لها وما عليها للشركة المساهمة ، فإن الشركة الدامجة تكون قد خلفت الشركة المندمجة في ذمتها المالية خلافة عامة تبين لها حق الطعن في الأحكام الصادرة باسم الشركة المندمجة سواء تحققت هذه الخلافة قبل أو بعد صدور تلك الأحكام ، وليس ثمة ما يمنع محكمة النقض في هذه الحالة أن تبحث لأول مرة في صفة هذا الخلف وما يقدم من أوراق لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع اثباتاً لهذه الخلافة . ( نقض مدنى ١٩٥٥/٣/١٠ - المرجع السابق السنة ٦ ص ٧٦٣ ) ، وقضت كذلك بأن المأذون بالخصومة عن الوفاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مسلط عليه لأن مهمته قاصرة على اتخاذ الاجراءات المأذون له فيها . وإذ كان هذا الطعن مرفوعاً من المأذون بالخصومة الذى اقتصرت المحكمة المختصة على اذنه بالسير في الاستئناف فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة . ( نقض مدنى ١٩٧٠/١١/٢٥ - المرجع السابق السنة ٢١ ص ١١٥٧ ) ، وقضت بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد رفض الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائى فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في التمسك بما جاء في سبب النعى - من خطأ الحكم لعدم قضائه بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد - إذ هي لا تعدو أن تكون مصلحة نظرية بحتة . ( نقض مدنى ١٩٧٢/٣/٣٠ - المرجع السابق السنة ١٢ ص ٦٠١ ) ، وقضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل نعى موجه الى أسباب الحكم الابتدائى إذا لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه ، وإذ كانت هذه الأسباب التى يعنى عليها الطاعنون لم ترد ضمن تقريرات الحكم الابتدائى التى تتعارض مع تلك الأسباب مستقلة وانها وردت ضمن تقريرات الحكم الابتدائى التى تتعارض مع تلك الأسباب فإن هذا النعى يكون غير مقبول لوروده على أسباب حكم محكمة أول درجة التى لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه . ( نقض مدنى ١٩٨١/٥/٧ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٤٢٣ ) ، كما قضت بأنه إذا كان الثابت بالدعوى أن ما جاء في منطق الحكم عن تاريخ أمر الحجز التحفظى ، مجرد خطأ مادى انزاق اليه ، ولا يؤثر على كيانه ، أو في فهم مراده ، والشأن في تصحيحه إنما هو للمحكمة التى أصدرت الحكم ، وفقاً لما رسمه قانون المرافعات في المادة ١/١٩١ منه ومن ثم فلا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض . ( نقض مدنى ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق ) ، وقضت بأنه يشترط للتمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى يخالطه واقع أن يثبت من أسباب الحكم أن عناصره الواقعية كانت مطروحة على محكمة الموضوع أو أن يقدم الطاعن أنه تمسك به أمامها إذا ما خلت أسباب الحكم المطعون فيه مما يبيد ذلك . ( نقض مدنى ١٩٨١/٦/١٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٤٥٥ ) ، كما قضت بأن المخالفة للقانون الموجبة لنقض الحكم هي

المخالفة الحاصلة بمنطوقه ولا أهمية لما يرد في أسبابه من الأخطاء القانونية مادام منطوقه متفقاً مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه ، وقضت بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بني الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على أحدهما فقط فإن النعى عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج . ( نقض مدني ١٩٨٢/١١/٢١ - المرجع السابق فقرة ٢٤٧٢ ) ، كما قضت بأن عدم صحة إعلان الحكم لا يترتب عليه نقضه ، لأن المقصود بإعلان الإجراءات الموجب لنقض الحكم هو البطلان المتعلق بإجراءات الدعوى والذي من شأنه التأثير في الحكم وفقاً للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات - المقابلة للمادة ٢٤٨ جديد - ( نقض مدني ١٩٥٤/٥/١٣ - مجموعة المكتب الفني السنة ٥ ص ٨٧٦ ) ، وقضت كذلك بأن قبول الطعن في الحكم لوقوع بطلان في الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر في الحكم ، والقضاء بالمقاصة في مقابل اتعاب المحاماة بعد رفض الاستئنافين الأصلي والفرعي ليس دليلاً على وجود هذا الأثر . ( نقض مدني ١٩٧١/٦/٢٤ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٨٢٨ ) ، وقضت أيضاً بأن قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها جزأؤه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سبباً للطعن بالنقض وفقاً لنص المادة ٣/٢٤٨ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم وإذا كان الطاعن لم يبين في سبب النعى ما احتوته مذكرة الهيئة المطلعون ضدها الأولى من دفاع حرم من مناقشته وكان له أثر في الحكم المطلعون فيه فإن نعيه يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام هذه المحكمة . ( نقض مدني ١٩٨٠/٢/٢٩ - مدونتتنا الذهبية العدد الأول لقره ٤١٥ ) وقضت كذلك بأنه إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن قدم إلى محكمة الاستئناف مستنداً معيناً من شأنه أن يؤثر في الحكم فلم تحفل به ، ولم يبد من خصوم الطاعن انكار لتقديم هذا المستند ، فلمحكمة النقض - متى تحققت من حصول تقديمه ووجدت فيه دليلاً على صحة الطعن - أن تنقض الحكم المطلعين فيه لقصور أسبابه . ( نقض مدني ١٩٣٦/١٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٢٧١ ) ، وقضت بأنه لا يجوز التحدي أمام محكمة النقض بالبطلان إذا كان مؤسساً على عدم مراعاة الإجراءات التي أوجبها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم في الدعوى وإعذاره - طالما أنه لم يجرأت المسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع لأن البطلان المدعى به مما لا يتصل بالنظام العام على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ( نقض مدني ١٩٥٩/٦/٢٥ - المرجع السابق فقره ١٣٠٥ ) وقضت كذلك بأن رفع الدعوى على غير من كان يجب أن يختصم فيها أو على بعض من يصح اختصاصه دون البعض الآخر لا يقبل وجهها للطعن في الحكم بطريق



**مادة ٢٤٩ -** للخصوم ان يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم انتهائى - ايا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى<sup>(١)</sup> .

النقض باعتباره بطلانا في الاجراءات مادامت الأحكام لا تكون لها قوة الشيء المفضى به بالنسبة لمن لم يختصم في الدعوى . ( نقض مدنى ١١/٦/١٩٤٢ المرجع السابق فقرة ١٣٠٣ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٤٩ مرافعات تنص على انه للخصوم ان يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم انتهائى - ايا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، ومؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائيين يصبح حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد نالض قضاء سابقا حاز قوة الشيء المحكوم به في مسألة تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق او في اسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق ، وأن ذلك يندرج ضمن مخالفة القانون باعتباره مخالفة للقاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ويقصد بها الاحكام الحائزة قوة الامر المقضى وهي مرتبة يصل اليها الحكم اذا أصبح اثره الملزم نهائيا غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن الاعتيادية وان ظل قابلا للطعن فيه بطريق غير عادى واذ كان قد تبين من الحكم الصادر بتاريخ ١٣/٢/١٩٧١ في الدعوى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٠ عمال مستأنف القاهرة المقدمة صورتها الرسمية في ملف الطعن انه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية بين الطاعن والمطعون ضدهما وقد قضى بأحقية الطاعن لبذل الانتقال مدة معينة مستندا في ذلك الى صحة قرار لجنة شئون العاملين بالشركة الصادر بتاريخ ٩/٩/١٩٦٣ بتقرير بدل انتقال وهي المسألة الاساسية التى يترتب على ثبوتها أو عدم ثبوتها استحقاقه للبدل او عدم استحقاقه . لما كان ذلك وكانت المسألة الواحدة بعينها ان كانت اساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى يترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب في الدعوى او بانتفاؤه فان هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الاساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوت أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفاؤها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن بأحقية في اقتضاء بدل الانتقال عن مدة تالية للمدة المحكوم بها في الدعوى رقم ١٥٧ سنة ١٩٧٠

عمال مستأنف القاهرة قولا منه بعدم اختصاص لجنة شئون العاملين بالشركة المطعون ضدها بإصدار قرار بديل الانتقال مناقضا بذلك قضاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٧ سنة ١٩٧٠ عمال مستأنف القاهرة الذي قضى بصحة هذا القرار وقضى باستحقاق الطاعن للتبديل عن مدة سابقة على أساس ذلك ، فانه يكون قد فصل في النزاع خلافا لحكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزا . ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٣٦ مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفقرة ٢٤٧٤ ) - كما قضت محكمة النقض بأنه لما كان لا يجوز وفقا للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض في الحكم الا اذا كان قد فصل في النزاع خلافا لحكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، وكان ماينعاه الطاعنان بأسباب الطعن الثلاثة على الحكم المطعون فيه من الاخلال بحقهما في الدفاع وعدم اجابتهما الى طلب نذب خبير في الدعوى ، وهى اسباب تفرج عن الحالة التى يجوز الطعن فيها بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية ، فإن الطعن يكون قد رفع في غير حالاته المقررة قانونا . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٤/٢٦ للمرجع السابق فقرة ٢٤٨٢ ) - كما قضت بأن المشرع في قانون المرافعات قد قصر الطعن بالنقض اصلا على الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال التى بيئتها المادة ٢٤٨ منه ، الا انه اجاز في المادة ٢٤٩ الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى ايا كانت المحكمة التى اصدرته في حالة واحدة على سبيل الاستثناء وهى حالة مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، ومن ثم فانه يلزم لجواز الطعن بالنقض في هذه الحالة ان يكون مبنى الطعن في الحكم فصله في النزاع على خلاف حكم آخر صدر في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وقد قضى في جزء من النزاع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه وهو ما يعنى قضاءه بالموافقة للحكم السابق وليس بالمخالفة له فان هذا القضاء يكون غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ( نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٢٨ - المرجع السابق فقرة ٢٤٨٢ ) وقضت كذلك بما نصه تقصر المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات الطعن بالنقض اصلا على الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال التى بيئتها ، وما قرره المادة ٢٤٩ من ذات القانون من اجازة الطعن بالنقض استثناء في أى حكم انتهائى - ايا كانت المحكمة التى اصدرته - فصل في نزاع سابق خلافا لحكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، يندرج ضمن مخالفة القانون باعتبار الحكم في هذه الحالة مخالفة

**مادة ٢٥٠ -** للنائب العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون في الأحكام الانتهائية - أيا كانت المحكمة التي أصدرتها - إذا كان الحكم مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله وذلك في الأحوال الآتية :

(١) الأحكام التي لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها .

للقاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فيما نصت عليه من أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقيق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلًا وسببًا ، وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٤/٣٠ المرجع السابق العدد الاول فقرة ١١٩١ ) كما قضى بأن القضاء بأجراء وقتي لا يحوز قوة الشيء المحكوم به في أصل موضوع النزاع . فهو بطبيعته هذه لا يمكن أن يقع تناقض بينه وبين حكم آخر يصدر في موضوع النزاع المقضى باتخاذ ذلك الاجراء فيه . فإذا صدر نهائيًا من القضاء المستعجل حكم بإيقاف تنفيذ حكم نهائي لحين البت في مسألة موضوعية فالحكم النهائي الذي تصدره محكمة الموضوع من بعد قاضيًا باعتباره ذلك الحكم الموقف تنفيذه واجب التنفيذ لا يصح الطعن فيه بدعوى انه خالف الحكم السابق صدوره من القضاء المستعجل . ( نقض مدنى ١٩٣٣/٢/١٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٣١٠ ) . وقضت محكمة النقض بأن مقتضى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغاؤها أو بتعديلها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها ، فإن الطعن ينصرف الى الحكم الاستئنائي وما أزال عليه من أسباب الحكم الابتدائي واتخذ منها أسبابًا له . ( نقض مدنى ١٩٧٧/١/١١ المرجع السابق فقرة ١٣٣٩ ) ، وقضت بأن الأحكام التي تصدرها محكمة النقض لا تعد من الأحكام التي تعنيها المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - اعتبارًا - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف وأن أحكامها باتة قاطعة لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية . ( نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢ المرجع السابق فقرة ١٣٤٠ ) .

(٢) الاحكام التى فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا فيها عن الطعن .

ويرفع هذا الطعن بصحيفة يوقعها النائب العام ، وتنظر المحكمة الطعن فى غرفة المشورة بغير دعوة الخصوم .  
ولا يفيد الخصوم من هذا الطعن (١) .

**مادة ٢٥٩ -** لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم .

ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا إذا طلب ذلك فى صحيفة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ويعين رئيس المحكمة بناء على عريضة من الطاعن جلسة لنظر هذا الطلب يعلن الطاعن خصمه بها وبصحيفة الطعن وتبلغ للنياية .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه وينسحب الامر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على اجراءات التنفيذ التى اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان البين من الاطلاع على الاوراق أن الذى قرر بالطعن بالنقض فى قلم كتاب المحكمة - تطبيقا للمادة ٢٥٠ مرافعات - هو أحد رؤساء نيابة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية وهو الذى وقع على تقرير الطعن بتوكيل خاص موقع عليه من المحامى العام الأول لدى نيابة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية . وكانت الاوراق خلواً من توقيع النائب العام بما ينبىء عن اعتماده له ، ومن ثم فإن التقرير بالطعن يكون قد صدر من غير ذى صفة ويعتبر القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً . ( نقض مدنى ١٩٧٩/٥/٣٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٤١٨ ) ، وقضت بأن المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات استحدثت نظام الطعن لمصلحة القانون دين أن يفيد منها الخصوم لمواجهة صعوبات تعرض فى العمل وتؤدي الى تعارض احكام القضاء فى المسائل القانونية الواحدة ، وأريد بها أن تعرض هذه المسائل على محكمة النقض لتقول فيها كلمتها فتضع حدا لتضارب الاحكام ، ولا يتصور بمقتضاها الطعن فى احكام محكمة النقض بالذات . ( نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢ موسمتنا الذهبية - الجزء العاشر فقرة ١٣٤٠ ) .

وإذا رفض الطلب ألزم الطاعن بمصروفاته .

وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف التنفيذ أن تحدد جلسة لنظر الطعن أمامها في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر ، وإحالة ملف الطعن الى النيابة لتودع مذكرة بأقوالها خلال الاجل الذى تحدده لها (١) .

١ - الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ . وقد قضت محكمة النقض بأن الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده وبمجردده وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها . ( نقض مدنى ١١/١٣/١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ١٠٣٩ ) - وقضت بأن مناط وقف التنفيذ هو خشية وقوع ضرر جسيم يتعدى تداركه إذا ما ألقى الحكم بعد ذلك . ولهذا كان حكم وقف التنفيذ حكماً وقائياً مرموفاً بالظروف التى صدر فيها ، ولا تتناول فيه محكمة النقض موضوع الطعن وإنما يقتصر بحثها فيه على الضرر الذى يترتب على تنفيذ الحكم وما إذا كان مما يتعدى تداركه فى حالة النقض أو لا يتعدى . ومن ثم فإن قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين لا تكون له حجية إلا بالنسبة لهذا القسط فقط ولا تعداه الى أى قسط آخر يستحق بعد ذلك . والقول بأن الحكم بوقف التنفيذ بالقسط الأول قد تضمن فصلاً فى مسألة كلية شاملة لا محل له اذ أن مجال الاحتجاج بذلك إنما يكون عندما تفصل المحكمة فى الموضوع . ( نقض مدنى ١٩٦٩/٥/٢٩ - المرجع السابق السنة ٢٠ ص ٨٢٤ ) - وقضت بأنه لا يجوز طلب وقف التنفيذ من جديد بعد رفضه استناداً الى خطر لم يكن ماثلاً وقت التقرير بالطعن ومن باب أولى استناداً الى ما قد يكون فات الطاعن بيانه أثناء نظر طلبه الأول من أدلة على توافر ذلك الخطر ، ذلك أن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض هو استثناء من الأصل الذى قررت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٧ مرافعات ( المقابلة للمادة ٢٥١ جديد ) التى تنص على أنه لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف تنفيذ الحكم . وقد قيدت الفقرة الثانية من المادة المذكورة هذا الاستثناء بشرطين الأول أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ فى تقريره بالطعن والثانى أن يخشى من التنفيذ وقوع خطر جسيم لا يمكن تداركه . ويستفاد من هذين الشرطين أن يكون الخطر من التنفيذ ماثلاً وقت حصول الطعن بالنقض حتى يمكن الاستناد اليه عند التقرير به . ( نقض مدنى ١٩٥٤/١٢/٣٠ - المرجع السابق السنة ٦ ص ٤٠١ ) ، وقضت بأنه لما كان الحكم المطلوب تفسيره قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل فى الطعن ، وكان هذا الحكم لا يشوبه غموض ولا إبهام فهو بحسب صريح لفظه وواضح مدلوله إنما يسرى على ما لم

**مادة ٢٥٢ - ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً**

ولا يسرى هذا الميعاد على الطعن الذي يرفعه النائب العام لمصلحة القانون وفقاً لحكم المادة ٢٥٠<sup>(١)</sup>.

يكن قد تم قبل صدوره من اجراءات تنفيذ لأن ما تم لا يتصور وقفه ولأن الشارع انما قصد بالمادة ٤٢٧ مرافعات (المقابلة للمادة ٢٥١ جديد) تفادى الضرر قبل وقوعه ولا يمكن الغاء ما تم من التنفيذ الا بنقض الحكم المطعون فيه ، وهذا يختلف تماما عن حكم وقف التنفيذ موضوعا وسبباً وأثراً . لما كان ذلك فإن طلب التفسير يكون غير مقبول . (نقض مدني ١٣/٥/١٩٥٤ - المرجع السابق السنة ٥ ص ٨٨١) - وقضت بأنه اذا كان الطاعن قد بنى طلبه بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه على أن الملعون عليهم معدومون لا جدوى من الرجوع عليهم اذا ما نفذ الحكم ثم نقض ، مستدلاً على ذلك بعجزهم عن دفع باقى الرسوم المستحقة عليهم لقلم الكتاب . وكان الملعون عليهم لم يثبتوا ملامتهم بل اكتفوا بالقول بأنهم موافقون على وقف التنفيذ اذا أودع الطاعن المبلغ المحكوم به خزانه المحكمة ، فتلك ظروف فيها ما يبرر وقف تنفيذ الحكم عملاً بالمادة ٢٤٧ من قانون المرافعات - المقابلة للمادة ٢٥١ جديد - (نقض مدني ٢٩/١١/١٩٥١ - المرجع السابق السنة ٣ ص ١٥٩) ، وقضت بأنه مادام الحكم قد أعلن بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد (الملف) فإن اجراءات الطعن فيه تكون وفق ما رسمه هذا القانون ، ويكون للطاعن فيه بطريق النقض أن يطلب استعمال الرخصة المنصوص عليها في المادة ٤٢٧ منه (المقابلة للمادة ٢٥١ جديد) فيكون له وفقاً لهذا النص أن يطلب في تقرير الطعن الى محكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً متى كان يخشى من تنفيذه وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه . (نقض مدني ٢٦/١/١٩٥٠ - الطعن ٣ لسنة ٢٠ ق) وقضت بأنه لما كان أثر الحكم بوقف التنفيذ يرجع الى تاريخ ابداء الطلب ، فإن تنفيذ الدائن الحكم المشمول بالنفاذ المعجل ، لا يحول دون الحكم بوقف التنفيذ . (نقض مدني ٢/٥/١٩٨٢ - الطعن ٩٧١ لسنة ٤٦ ق) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الميعاد الذي حدده القانون للطعن بالنقض هو ميعاد واجب المراجعة في جميع الأحوال . ويترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن حتماً وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٣٨١ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢١٥ جديد) وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذي يقوم عليه هذا النص في خصوص الاستئناف الفرعي ، فأجاز في المادة ٤١٣ مرافعات (المقابلة للمادة ٢٢٧

جديد ) للمستأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا فرعيا بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الاصل ، فإن ذلك انما جاء على سبيل الاستثناء وينص صريح في القانون مما لا يجوز معه القياس في حالة الطعن بطريق النقض . ( نقض مدني ١٩٥٤/٥/٦ - مجموعة المكتب الفني السنة ٥ ص ٨٤٣ ) وقضت كذلك بأن المشرع رأى انه ليس من المرغوب فيه أن يسهل للخصم الذي لم يزلزما للطعن في الحكم بالنقض من تلقاء نفسه طريق الطعن فيه بصفة فرعية بمناسبة طعن رفعه غيره ، خاصة وأن الطعن بالنقض طريق غير عادي . ( نقض مدني ١٩٨٢/١/١٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٣٥٤ ) وقضت بأنه إذ كان اليوم الذي ينتهي به ميعاد الطعن قد وافق آخر أيام عطلة عيد الفطر وكان ايداع صحيفة الطعن قد تم في اليوم التالي له مباشرة الذي يمتد اليه ميعاد الطعن طبقا لنص المادة ١٨ من قانون المرافعات ، فإن الطعن يكون قد تم في الميعاد القانوني . ( نقض مدني ١٩٧٤/١٢/٢١ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ٤٣ ) ، وقضت أيضا بأن من المقرر وفقا لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات أن ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا في ١٩٨٠/٤/٢٢ وكان التقرير بالطعن قد حصل في ١٩٨٠/٦/٢٦ أي بعد الميعاد المحدد قانونا بعد اضافة ميعاد مسافة قدره اربعة ايام لاقامة الطاعن بمحافظة سوهاج وفقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات . ولما كان ميعاد الطعن مما يتعلق بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن ( نقض مدني ١٩٨٤/٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٣٥٥ ) وقضت بأن للطاعن أن يضيف الى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التي قرر بالطعن في قلم كتابها لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره في شخص محاميه الى هذا القلم . ( نقض مدني ١٩٦٨/١١/٢٨ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٤٥٢ ) وقضت أيضا بأنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات تقضى بأن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما ، ويبدأ هذا الميعاد وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢١٣ مرافعات من تاريخ صدور الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١١ ، حسبما هو ثابت من نسخته الاصلية وملف الاستئناف الذي أمرت المحكمة بضمه - وطبقا لما هو وارد بصحيفة الطعن وطلب ايداعها ، مما لا محل معه للتدعي بما جاء بصورة الحكم المدوعة ملف الطعن من أن تاريخ صدوره ١٩٧٥/١١/١٢ وإذ لم تطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الا بتاريخ ١٩٧٦/١/١١ ، بينما كان ميعاد الطعن قد انتهى يوم

**مادة ٢٥٣ -** يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ، فإذا كان الطعن مرفوعاً من النيابة العامة وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل .

وتشتمل الصحيفة علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

ولا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت ، وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها .

---

١٩٧٦/١/١٠ الذي لم يصادف عطلة رسمية ، فإن الحق في الطعن يكون قد سقط ، لا يغير من ذلك ما ورد بصحيفة الطعن من أن الطاعنة تقيم بمدينة الاسكندرية ابتغاء اضافة ميعاد مسافة بين الاسكندرية وبين مقر محكمة النقض بالقاهرة ذلك أن الثابت أن الطاعنة حددت موطنها أمام محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف في مدينة القاهرة وثبت من حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٩ والحكم المطعون فيه والتوكيل الصادر من الطاعنة لمهامها الذي رفع الطعن أنها تقيم بالقاهرة ، الأمر الذي يدل على أن موطنها بالقاهرة ، وأن ما ورد بصحيفة الطعن من أنها تقيم بالاسكندرية - قصد به على غير سند - اضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن الذي كان قد سقط الحق فيه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن ( نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٩ - الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق ) - وقضت بأنه متى كان الطعن الأول لم يفصل فيه بعد ، وقررت المحكمة ضم الطعن الثانى إلى الطعن الأول للارتباط وليس في نصوص قانون المرافعات ما يحول دون أن يرفع الطاعن طعناً آخر بالنقض عن نفس الحكم ليستدرك ما فاتته من أوجه الطعن طالما كان ميعاد الطعن معتداً ولم يفصل في موضوع طعنه الأول بعد ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن الثانى يكون على غير أساس . ( نقض مدنى ١٩٧٥/٣/٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر لفقرة ٤٤ ) .



وإذا أبدى الطاعن سببا للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه في ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملا للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة <sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يجوز للطاعة طبقا للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، واذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة تقيم بناحية ديسط مركز طلحا ، ولما كانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تجاوز ١٤٠ كيلومترا ، فإنه يتعين وقد اختارت الطاعة أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أن يضاف الى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره ثلاثة أيام عملا بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات ( نقض مدني ١٩٨٠/١/١ مدونتتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٠٨٦ ) ؛ وقضت بأنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، الا ان هذا التعديل الذي ادخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبا الفصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات تطبيقا على المادة ٢٥٣ سائلة الذكر انما قصد به تيسير الاجراءات وحتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه الى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحسن المشرع استعمال عبارة " يرفع الطعن بصحيفة تودع .. " بدلا من عبارة " يرفع الطعن بتقرير يودع " منعا لكل لبس ، واذ كانت العبارة يتوافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تثريب على الطاعن أن هو أودع قلم الكتاب طلبا توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الاجراء تكون قد تحققت الأمر الذي يكون معه الدفع ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني في غير محله ، ولا يقدح في ذلك خلو الطلب من تاريخ إيداعه ، لأنه ليس من البيانات التي أوجبها المادة ٢٥٣ سائلة الذكر ومن ثم لا يترتب على اغفاله بطلان الطعن ( نقض مدني ١٩٨٠/١/١٠ - المرجع السابق فقرة ١١٢٧ ) - وقضت بأنه ينبغي أن يوقع صحيفة الطعن محام مقبول أمام محكمة النقض وأن يودع سند وكالته وقت تقديم الصحيفة ، واذ كان ذلك . وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات لم تستلزم اثبات درجة قيد المحامي بجدول المحامين أو رقم توكيله بالصحيفة ، وكان التبين من صحيفة الطعن أنها موقعة من الأستاذ ..... المحامي المقبول أمام محكمة النقض ، الذي أودع سند وكالته عن الطاعن وقت تقديم تلك الصحيفة فإن الدفع يكون على غير أساس . ( نقض مدني ١٩٨٠/١/٢٢ -

المرجع السابق فقرة ١١٢٩ ) - وقضت ايضا بأنه أوجب قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ٢٥٢ منه على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامان مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالاجراءات وفي المرافعة امامها والحكمة من ذلك أن هذه المحكمة لا تنظر الا في المسائل القانونية فلا يصلح أن يتولى تقديم الطعون اليها والمرافعة فيها الا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون . واذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن موقع عليها بأعضاء محام نيابة عن المحامي التوكيل عن الطاعة ، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من نقابة المحامين أن المحامي الموقع على صحيفة الطعن لم يقبل للمرافعة أمام محكمة النقض حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة ، فأنه يتفني أعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٢٥٣ سالف الذكر ، ولا محل لما تقول به الطاعة من أن الغاية من الاجراء قد تحققت بتقديم التوكيل الصادر منها لمحاميها المقبول أمام محكمة النقض ، وأن صحيفة الطعن صدرت منه فلا يحكم بالبطالان طبقا لما تنص عليه المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات ، ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة ، وبأن كان هذا الاجراء الباطل لم يتم تصحيحه في الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء طبقا لما تنص عليه المادة ٢٢ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون باطلاً . ( نقض مدني ١٩٧١/١٢/٨ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ١٠٠٥ ) -

وقضت محكمة النقض كذلك بأنه لا يشترط في عبارة التوكيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صيغة خاصة ولا النص بها صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية - متى كان هذا التوكيل مستفادا من أية عبارة وارادة فيه لتتسع لتشمل النقض في القضايا المدنية . فاذا كان سند التوكيل الصادر من إحدى الطاعنات لمحاميها الذي قرر بهذا الطعن قد تضمن أنها وكلته عنها أمام جميع المحاكم بأنواعها وتباين درجاتها ، كما تضمن سند التوكيل الصادر من طاعنة أخرى لنفس المحامي أنها وكلته عنها توكيلا عاما أمام جميع المحاكم بسائر أنواعها وتباين درجاتها وفي الطعن في الأحكام بكافة الطرق القانونية ، فإن هاتين العبارتين تتسعان لتشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية ، ولا يؤثر على شمول أي من العبارتين في دلالتها هذه أن يكون قد ورد بعد كل منهما سرد ما يصح أن يدخل في هذا العموم مثل المعارضة والاستئناف ( نقض مدني ١٩٦٧/٦/١٢ . - المرجع السابق السنة ١٨ ص ١٢٥٢ ) - وقضت بأنه يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض موقعا من محام موكل عن الطاعن ، لا من الطاعن نفسه وأن هذا الاجراء جوهرى يترتب على اغفاله البطلان ( نقض مدني ١٩٧٠/٢/٢٤ - المرجع السابق السنة ٢١ ص ٢٩٥ )

وقضت بأنه إذا كان نظام تأسيس بنك الأراضي المصري يخول لمجلس إدارته سلطة مباشرة حق التقاضي مدعياً أو مدعى عليه ، مباشرة أو بطريق التفويض ، وتقديم ما يلزم من الطعون - وكان توكيل محامي البنك بالتقرير بالطعن قد صدر من رئيس مجلس إدارة البنك - الذي يمثل قانوناً - فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحة التوكيل ، ولا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن ( نقض مدنى ١٩٦٢/١/٤ - المرجع السابق السنة ١٣ ص ٤٢ ) - وقضت كذلك بأنه متى كان التوكيل قد صدر صحيحاً من الحارس الخاص على الشركة بما له من صفة في تمثيلها وقت صدوره ، فإن انتهاء الحراسة وزوال صفة الحارس في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحته لأنه يعتبر صادراً للوكيل من الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً . ( نقض مدنى ١٩٦٢/٥/٢٢ - المرجع السابق السنة ١٤ ص ٧٣٦ ) وقضت كذلك بأن العبارة في بصفة المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن وبإشرافه من حيث أنه من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أم لا ، وليس بصفة المحامي الذي وكله في رفعه نيابة عن الطاعنين ( نقض مدنى ١٩٨١/٣/٢٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني لسنة ٢٣٥٧ ) ، وقضت بأنه وإن كانت صحيفة الطعن قد صدرت عن إدارة قضايا الحكومة إلا أن الغاية التي استهدفها المشرع من اشتراط توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض لم تتحقق لعدم التوقيع على الصحيفة من أحد أعضاء هذه الإدارة . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٧ - المرجع السابق لفقرة ٢٣٦٠ ) ، وقضت بأنه متى كان وكيل الطاعن قد تقدم بطلب إلى كبير كتاب محكمة النقض بسحب للتوكيل المودع منه واستلمه بالفعل ولم يعده حتى جلسة المرافعة التي لم يحضر فيها فإن الطعن يكون باطلاً لذلك أنه يشترط لصحة الطعن بالنقض أن يقر به وكيل عن الطاعن يملك هذا التقرير وقت حصوله وعدم تقديم التوكيل الذي يثبت ذلك يعجز المحكمة عن التثبت من توافر هذه الشروط ( نقض مدنى ١٩٥٥/١/٢٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر لفقرة ٨٢ ) - وقضت بأنه إذا صدر التوكيل بالطعن من الطاعن إلى عدد من المحامين وصرح لهم بالقيام بما نص عليه عقد التوكيل مجتمعين أو منفردين فإنه يجوز لأحدهم الانفراد بالتقرير بالطعن بطريق النقض . ( نقض مدنى ١٩٥٦/١٢/٦ - المرجع السابق لفقرة ٨٧ ) - وقضت بأنه لما كان ما تقتضيه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ٢٥٣ جديد ) هو أن يوقع تقرير الطعن بالنقض محام مقبول أمام محكمة النقض بوصفه وكيلاً عن الطاعن فإن مفاد ذلك هو وجوب تحقق هذا الشرط وقت التقرير بالطعن بالنقض ولو لم يكن المحامي الذي قرر به مقبولاً أمام

محكمة النقض وقت صدور التوكيل له ذلك أن العبرة في تحديد نطاق التوكيل وبيان سلطات الموكل بالوقت الذي يجري استعمال التوكيل فيه بتنفيذ العمل المشار اليه به . ( نقض جنائي ١٩٥٩/٦/٢٥ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٠ ص ٥٥٢ ) - وقضت محكمة النقض بأن الغرض الذي رعى اليه الشارع مما أورده في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في صحيفة الطعن هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اعلام ذوي الشأن اعلاما كافيا بهذه البيانات وأن الغرض يتحقق بكل ما يكفي للدلالة عليها ، ومن ثم فإن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة لا يترتب عليه البطلان ، لما كان ذلك وكان ما جاء بصحيفة الطعن من أن اسم المطعون عليه " أحمد حيدر حجازي " ليس من شأنه التشكيك في حقيقة اسمه وأنه المقصود بتوجيه الطعن اليه خسبما هو ثابت من سائر البيانات الأخرى الواردة بالصحيفة ، فإن الدفع ببطلان تلك الصحيفة يكون على غير أساس . ( نقض مدني ١٩٨١/٥/٢٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٧٨٩ ) - وقضت بأن من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا يبطل الطعن بالنقض خلو الصورة المعلقة - من تقرير الطعن - من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به . ( نقض مدني ١٩٧١/٣/١٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء العاشر فقرة ٤٦ ) - وقضت أيضا بأن خلو صورة التقرير المعلقة من بيان تاريخ الطعن وأسم الموظف الذي حصل أمامه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مما لا يبطل الطعن ( نقض مدني ١٩٧٤/١٠/٢٢ - المرجع السابق فقرة ٤٧ ) - وقضت أيضا بأن ذكر رقم الاستئناف الصادر فيه الحكم المطعون فيه وتاريخ ذلك الحكم والمحكمة التي أصدرته يعتبر بيانا كافيا في تعيين ذلك الحكم ( نقض مدني ١٩٥٩/١٢/٣١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٠ ص ٨٦٦ ) وقضت بأن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرّفها تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كاشفا وفيها نافية عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذي يعيبه الطاعن على الحكم وموضع منه وأثره في قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدي به يجب أن يكون مبيّنا بياناتا دقيقة وإن تقدم معه المستندات الدالة وإلا كان النعى به غير مقبول . لما كان ذلك وكان الطاعن ينعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في أوراق الدعوى ومستنداتها ، غير أنه لم يفصح عن موضوع هذه المخالفة من الحكم وكيفية إثباتها وأثرها في قضائه ، فإن النعى يكون

مجهلا غير جائز القبول ( نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٣ مدونتاً الذهبية العدد الاول فقرة ١١٨٣ ) - وقضت بأنه اذا كان الطاعن قد ذكر في تقرير الطعن أن اسباب طعنه هي الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، ويسط هذه الاسباب بقىء من التداخل ، فهذا التدخل وأن كان مما يحسن تجنبه ، لا يبطل صحيفة الطعن ما دام أنه ليس من شأنه اختلاط الاسباب اختلاطاً يضيع معالها ويفقد كلا منها كيانه ( نقض مدنى ١٩٤٩/١٢/١ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١ ص ٤٨ ) - وقضت بأن المقرر بنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن الاسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت وتتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها ، وكانت مواعيد الطعن في الاحكام من المسائل المتعلقة بنظام واجراءات التقاضى وبالتالي بالنظام العام ، وكان النعى الوارد بهذا السبب - وقد انصب على ميعاد الاستئناف وسقوط الحق فيه وورد على ما رفع عنه الطعن وتعلق بما تناوله السبب الاول من اسبابه - يعد من ثم من الاسباب القانونية المبنية على النظام العام والتي يجوز ابدؤها والتمسك بها في أى وقت ( نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٣١ - مدونتاً الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٣٠٩ ) وقضت بأن النص في المادة ٣/٢٥٣ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز التمسك بسبب من اسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة باستثناء الاسباب المبنية على النظام العام " وكان ما تمسكت به الطاعنة في مذكرتها الشارحة من أن الضرر الذى لحق بالشحنة يرجع الى سبب أجنبى لا تسال عنه طبقاً لنص المادة ١٦٥ من القانون المدنى يعتبر سبباً جديداً يخالطه واقع لم يسبق للطاعنة ذكره في صحيفة طعنها ، فانه لا يقبل منها التمسك به في مذكرتها . ( نقض مدنى ١٩٨٠/٤/٢٨ - المرجع السابق العدد الاول فقرة ١١٨٢ ) - وقضت بأن من المقرر أن الاسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدؤها لأول مرة امام محكمة النقض بشرط أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة امام محكمة الموضوع ولذا لم يقدم الطاعنون رفق طعنهم ما يدل على سبق تمسكهم بالدفاع الوارد بهذا السبب امام محكمة الموضوع كما خلت مدونات الحكم المطعون فيه مما يفيد أن عناصرها الواقعية كانت مطروحة على محكمة الموضوع فإن النعى على الحكم بما وود بهذا السبب يكون على غير أساس . ( نقض مدنى ١٩٨٤/٣/٢٠ - المرجع السابق العدد الثانى فقرة ٢٤٥٤ ) وقضت بأنه ولئن كان هذا الطعن موجها الى الحكم الأخير الذى انتهى الخصومة الا أنه لما كان الدعى متعلقاً بالحكم الصادر في ١٩٧٢/٤/٣ الذى قضى بقبول الاستئناف شكلاً ويجوزاه سابقاً على الحكم المطعون فيه والذى لم يكن يقبل الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم المنهى للخصومة فإن الطعن يعتبر شاملاً لذلك الحكم وذلك تطبيقاً

**مادة ٢٥٤ -** يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إليها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيها إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف أو خمسة عشر جنيها إذا كان صادرا من محكمة ابتدائية أو جزئية .

ويكفى ايداع أمانة واحدة في حالة تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن .

ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع ويعفى من أداء الكفالة من يعفى من أداء الرسوم <sup>(١)</sup> .

لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٢ مرافعات . ( نقض مدني ١٩٨٠/٢/٢٥ . المرجع السابق العدد الأول فقرة ١١٥٦ ) - وقضت بأن الدفع بعدم دستورية القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام - ومن ثم لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ( نقض مدني ١٩٨١/١٢/١٩ - الطعن ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه قد أوجب القانون في حالات الطعن بالنقض إجراء جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة خزانة المحكمة على أن يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الطعن أو خلال الأجل المقرر له ولا يعفى من هذا الإيداع إلا الدولة ومن يعفون من الرسوم القضائية ويترتب البطلان على اغفال هذا الإيداع . ولكل ذي مصلحة أن يتمسك به والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولا يغير من ذلك أن تكون المادة السابعة من قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ( المقابلة للمادة ٦ من قانون العمل الجديد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ) قد نصت على أن " تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال والعمال المتدرجون والمستحقون عنهم وتقابله العمال " لأن هذا الاعفاء قاصر على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون . ( نقض مدني ١٩٦١/١٢/١٣ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص ٧٧٥ ) - وقضت بأن القرار الذي تصدره لجنة المساعدة القضائية باعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض ينسحب أيضاً على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض . ( نقض مدني ١٩٣٢/١١/٢٨ - الطعن ٢١٩٢ لسنة ٢٢ ق ) - وقضت بأن تتعدد الكفالة التي تصحب التقرير بالطعن إنما تكون بتعدد الطعون وليس بتعدد الطاعنين في الحكم الواحد . وإذا كان الطعن المائل

**مادة ٢٥٥ -** يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم الصحيفة صوراً منها بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب وسند توكيل المحامي الموكل في الطعن ومذكرة شاركة لأسباب طعنه ، وعليه أن يرفق بها المستندات التي تؤيد الطعن ما لم تكن مودعة ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه فإن كانت مقدمة في طعن آخر فيكفى أن يقدم الطاعن ما يدل على ذلك ، وللمحكمة أن تتخذ ما تراه في سبيل الاطلاع على هذه المستندات . وإذا كانت صحيفة الطعن قد أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فيجب على قلم كتابها إرسال جميع الأوراق الخاصة بالطعن الى محكمة النقض في اليوم التالي لتقديم الصحيفة .

ويجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من ايداع صحيفة الطعن به او وصولها اليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ، وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت أن يرسل الملف خلال سبعة ايام على الأكثر من تاريخ طلبه<sup>(١)</sup> .

---

واحد ، إذ اتحد دفاع الطاعنين في النزاع كما اتحدت مصلحتهم في طلب نقض الحكم المطعون فيه ، فلا يفرض عليه سوى رسم واحد ، ولا يودع عند التقرير به غير كفاية واحدة ( نقض مدني ١٩٧٣/١٢/٢٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٩٩ ) .

١ - هذه المادة معدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ ، ثم عدلت بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ وقد قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٣ - الذي رفع الطعن في ظل العمل بأحكامه - توجب في فقرتها الأولى على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن بالنقض سند توكيل المحامي الموكل في الطعن حتى تتحقق المحكمة من قيام الوكالة وتتلف على مدى حدودها وكانت أوراق الطعن قد خلت من وجود توكيل صادر عن الطاعنين الرابع والخامس الى الاستناد ( ..... ) المحامي المقرر بالطعن ، فإن الطعن بالنسبة لهما يكون قد رفع من غير ذي صفة ويتمين لذلك القضاء بعدم قبوله . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان توكيل المحامي المقرر بالطعن

بطريق النقض مقصوراً على اثباته في الحضور عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف ولا يدخله الوكالة عنه في الطعن بالنقض ، فإن رفع هذا الطعن من المحامي المذكور نيابة عن موكله يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة ، وكان الثابت من توكيلات هؤلاء الطاعنين للاستناد ( ..... ) المحامي الموقع على صحيفة الطعن بالنقض انها توكيلات خاصة بانابته في الحضور عنهم امام استئناف القاهرة في الاستئناف المرفوع منهم على المطعون ضدها الثانية ومن ثم فهي لا تخوله الوكالة عنهم في رفع هذا الطعن بالنقض ولا يغير من ذلك ما ورد بنهاية هذه التوكيلات من اضافة كلمة " والنقض " لورود هذه الاضافة بعداد وخط مغايرين لما حررت به التوكيلات. فضلاً عن أن تلك الاضافة لا تتفق مع كون هذه التوكيلات خاصة بالحضور امام محكمة الاستئناف على نحو ما جاء بالشهادتين الصادرتين عن كل من مأمورية توثيق السيدة والوايلي المقدمتين من الطاعنين الثاني والساس . لما كان ذلك ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة ( نقض مدني ١٠/١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني لفقرة ٢٢٧٥ ) - كما قضت بأنه لا يلزم وفقاً للمادة ٢٥٢ من قانون المرافعات - سول المحامي الموقع على صحيفة الطعن على توكيل سابق ، الا انه يتعين طبقاً للمادة ٢٥٥ من القانون ذاته ايداع سند التوكيل وقت تقديم الصحيفة ، لما كان ذلك وكان الثابت ان المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن لم يقدم سند وكالته عن الطاعة وقت تقديم صحيفة الطعن او بعده ، وكان لا يفنى عن تقديم هذا التوكيل الاشارة في صحيفة الى ايداعه في طعن آخر اذ ان تقديم هذا التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود الوكالة وما اذا كانت تخول للمحامي الطعن بالنقض ، فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة . ( نقض مدني ٢٩/١١/١٩٨٢ - المرجع السابق لفقرة ٢٣٦٨ ) وقضت بأنه اوجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن في الطعن بالنقض ان يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن واذا كان الثابت ان المحامي رافع الطعن عن الطاعنات قد اودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلاً صادراً اليه من الطاعة الاولى عن نفسها وبصفقتها وصية على اولادها القصر وبصفقتها وكالة عن الطاعتين الثانية والثالثة الا انه لم يودع مع هذا التوكيل او يقدم للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات صورة رسمية من قرار الوصاية الصادر للطاعة الاولى اثباتاً لصفقتها المذكورة ولا التوكيل الصادر لها من الطاعتين الاخيرتين لبيان ما اذا كان هذا التوكيل يجيز لها توكيل محامي للطعن بالنقض لما كان ذلك ، فإن الطعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يضمن بالنسبة لمن عدا الطاعة الاولى عن نفسها غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة . ( نقض مدني



١٩٨٠/٢/٩ - المرجع السابق العدد الاول فقرة ١١٣٢ ) وقضت بأن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات تنص على أنه " يجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صوراً منها ... وسند توكيل المحامي للموكل في الطعن ..... ومن ثم يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المحامي موكلاً من الطاعن وقت ايداع صحيفة الطعن بالنقض ، اذ كان ذلك وكان المحامي الذي قدم صحيفة الطعن بالنقض لقلم الكتاب ووقع عليها ، قد قدم معها توكيلاً صادراً من ابراهيم أحمد عبد الله بوكله فيه بالطعن باعتباره وكيلاً عن شقيقه بشير أحمد عبد الله « الطاعن » ثم قدم التوكيل رقم ١٦٦٦ سنة ١٩٧٨ عام توثيق مصر الجديدة الصادر من الطاعن لشقيقه ابراهيم أحمد عبد الله ، وكله بمقتضاء في كل ما هو وارد فيه وأذنه أن يوكل المحامين في ذلك ما عدا محكمة النقض ، فإن التوكيل الصادر من شقيق الطاعن للمحامي الذي اودع صحيفة الطعن بالنقض يكون صادراً من غير ذي صفة ومن ثم يكون الطعن بالنقض باطلاً ، ولا يصحح هذا البطلان تقديم توكيل آخر صادر من الطاعن بتاريخ ١٩٨٢ / ١ / ٩ للمحامي الموكل على صحيفة الطعن بالنقض .

وهو تاريخ لاحق لايداع صحيفة الطعن بالنقض . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٣/١٠ - الطعن ٦٢٥ لسنة ٥١ ق ) - وقضت محكمة النقض بأن القانون اذ أوجب على الطاعن أن يودع بقلم كتاب محكمة النقض مذكرة مكتوبة يشرح أسباب طعنه انما قصد أن يكون هذا الاجاب في الحالة التي يكون فيها تقرير الطعن غير مشتمل على شرح الأوجه شرحا وافيا . فاذا كان التقرير كافيا في ذلك فإن في ايداع مذكرة تتضمن مجرد الاحالة اليه ما يكفي لتحقيق غرض الشارع والدفع بأن مذكرة الشرح مقتضية أمر يتعلق بموضوع الطعن لا يشكله . فلا يجوز التمسك بذلك لطلب عدم قبول الطعن شكلاً . ( نقض مدنى ١٩٣٧/١٠/٢٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ٢٧٢ ) - وقضت بأنه لا يعتد في الطعن بالنقض الا بالصور الرسمية للمستندات المراد مؤاخذة الحكم بمقتضاها . ( نقض مدنى ١٩٤٧/٤/٢ - المرجع السابق فقرة ٣٠٦ ) وقضت بأنه وبحيث ان مبنى الدفع ببطلان الطعن أن الطاعنة لم تودع أية مستندات مؤيدة مع صحيفة الطعن اعمالا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات . وبحيث ان هذا الدفع في غير محله ذلك انه لئن كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ والمنطقة على اجراءات الطعن قد أوجبت في فقرتها الثانية ايداع المستندات التي تؤيد الطعن الا ان النص لم يرتب على اغفال ذلك ثمة بطلان ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع . ( نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢٧ -

**مادة ٢٥٦ -** يقيد قلم كتاب محكمة النقض الطعن في يوم تقديم الصحيفة أو وصولها إليه في السجل الخاص بذلك .

وعليه في اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الاصل الى قلم الكتاب .

وعلى قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها اليه ، ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان اعلان صحيفة الطعن <sup>(١)</sup> .

مدونتنا الذهبية العدد الثاني لفقرة ٨٠٠ ) وقضت كذلك بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع عدّ من الاجراءات الجهرية في الطعن بطريق النقض - عملا بنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات التي رفع الطعن في ظلها - أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وإن كان لا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه تاريخ اعادة اعلان الطاعن اعلانا صحيفيا وكان الطاعن لم يقدم رفق طعنه صورة رسمية من اعادة الاعلان حتى تستطيع المحكمة التحقق من أنه لم يصح اعلانه بالاستئناف حتى فوات ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع صحيفته بقلم الكتاب فإن النعى يصبح عاريا عن دليله ( نقض مدني ١٩٨١/٦/٢٠ - المرجع السابق فقرة ٢٣٨٧ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا محل لاعمال حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بشأن اعتبار الدعوى كأن لم تكن - سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - على الطعون أمام محكمة النقض إذ أن الفصل الخاص بالنقض من ذلك القانون قد خلا من الاحالة الى حكم هذه المادة على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالاستئناف ونظمت المادة ٢/٢٥٦ من القانون المذكور كيفية اعلان صحيفة الطعن بالنقض فنصت على أنه " وعلى قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها اليه من قلم كتاب محكمة النقض ، ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان اعلان صحيفة الطعن " ، مما مفاده أن الميعاد المقرر لاعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان ، ومن ثم يكون الدفع باعتبار الطعن كأن لم يكن في غير محله ويتعين رفضه ( نقض مدني ١٩٨٣/٤/٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني لفقرة ٢٤٠٢ ) - وقضت بأنه اذا كان

الثابت من الأوراق أن الملعون عليه الأول بصفته قد أقام الدعوى بطلب حل النقابة وأن الملعون عليها الثانية ( نقابة أخرى ) قد تدخلت في مرحلة الاستئناف خصمًا منضمًا إلى الملعون عليه الأول في طلباته وقضى الحكم الملعون فيه بحل النقابة الطاعنة ، فإن موضوع النزاع على هذه الصورة ومداره " حل النقابة " يكون غير قابل للتجزئة ، وينبني على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة للملعون عليها الثانية يستتبع بطلانه بالنسبة للملعون عليه الأول . ( نقض مدنى ١٩٦٢/٤/٤ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٤١١ ) - وقضت بأن اغفال اسم محامى الطاعن في الصورة الملعنة من تقرير الطعن لا يترتب عليه البطلان متى كان موقعًا عليها منه إذ في ذلك ما يكفى للتعريف به . ( نقض مدنى ١٩٦١/٦/٨ موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ٣٧٥ ) - وقضت بأنه لما كان انقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة وكانت الخصومة أمام محكمة النقض لا تنعقد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا باعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة فإنه لا يصح القول بانقطاع سير الخصومة في حالة تغيير الصفة قبل اعلان التقرير . ( نقض مدنى المرجع السابق فقرة ٤٥٧ ) - وقضت بأنه إذا كان اعلان صحيفة الطعن جرى بمعرفة قلم الكتاب في ظل قانون المرافعات الحال وكانت المادة ٣٥٦ من هذا القانون تنص على أن عدم مراعاة الميعاد الذى حددته لإعلان صحيفة الطعن لا يترتب البطلان وكان مؤدى ذلك أن هذا الميعاد لم يعد ميعادا حتميا بل أضفى مجرد ميعاد تنظيمي ومن ثم يجوز تصحيح اعلان الطعن بإعادة اعلانه اعلانا صحيحا ولو بعد فوات ذلك الميعاد ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن اعلان الملعون ضدها بصحيفة الطعن وأن وقع باطلا لتوجيهه في غير موطنها إلا أن قلم الكتاب - قام نفاذا لقرار المحكمة - بإعادة اعلانها بهذه الصحيفة اعلانا صحيحا فإن الدفع - بعدم قبول الطعن - يكون على غير أساس . ( نقض مدنى ١٩٧٥/١/٢٥ - المرجع السابق فقرة ٤٩٢ ) وقضت بأن بطلان اعلان تقرير الطعن هو بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ( نقض مدنى ١٩٧١/٢/١٧ - المرجع السابق فقرة ٤٨٧ ) - وقضت بأنه متى كان اعلان الطعن بالنسبة للملعون عليها ، الخصم المحكوم لمصلحته ، لم يصح ، فإن الطعن يكون قد وقع باطلا . ( نقض مدنى ١٩٦٢/٣/١٤ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٣٠٩ ) .

**مادة ٢٥٢ -** تحكم محكمة النقض بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها على من يتخلف من العاملين بأقلام الكتاب أو المحضرين عن القيام بأى إجراء من الإجراءات المقررة في المادتين السابقتين في المواعيد المحددة لها .

**مادة ٢٥٨ -** اذا بدا للمدعى عليه في الطعن أن يقدم دفاعا فعليه أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بصحيفة الطعن مذكرة بدفاعه مشفوعة بسند توكيل المحامى الموكل عنه والمستندات التى يرى تقديمها .

فان فعل ذلك كان لرافع الطعن أيضا في ميعاد خمسة عشر يوما من انقضاء الميعاد المذكور أن يودع قلم الكتاب مذكرة مشفوعة بالمستندات التى يرى تقديمها مؤيدة للرد .

وفي حالة تعدد المدعى عليهم يكون لكل منهم عند الاقتضاء أن يودع في ميعاد الخمسة عشر يوما الاخيرة مذكرة بالرد على المذكرة المقدمة من المدعى عليهم الآخرين ، مشفوعة بسند توكيل المحامى الموكل عنه .

فاذا استعمل الطاعن حقه في الرد كان للمدعى عليهم أن يودعوا في ميعاد خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاتهم على هذا الرد (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التى يرى لزوم تقديمها وبهذا الإيداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلائه في الطعن ، فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه ، فلا يكون له الحق في أن ينيب عنه محاميا بجلسة المرافعة ، واذن فمتى كان المحامى الذى قدم باسم المطعون عليه لقلم الكتاب المذكرة الكتابية وحافظت المستندات لم تكن له صفة الوكيل وقتئذ بل تم توثيق توكيله في اليوم التالى ، فانه يتعين استبعاد الاوراق المقدمة من المطعون عليه وتبعاً اعتباره وكأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا . ( نقض مدنى ١٨/١١/١٩٥٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ٢٢٥ ) - كما قضت بأن الميعاد المحدد في القانون ليقدم فيه المدعى عليه في الطعن اوراقه ومذكرة دفاعه هو ميعاد حتمى يترتب على انقضائه سقوط الحق في تقديم هذه

**مادة ٢٥٩ -** يجوز للمدعى عليهم في الطعن قبل انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يدخلوا في الطعن أى خصم في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه اليه الطعن ، ويكون ادخاله بأعلانه بالطعن .

ولن أدخل أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها ، وفي هذه الحالة لا تسرى مواعيد الرد المنصوص عليها في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة السابقة الا بعد انقضاء خمسة عشر يوما المذكورة (١) .

الأوراق ، مما يستتبع ألا يكون للمدعى عليه الحق في أن ينيب عنه محامياً بالجلسة . ( نقض مدنى ١١/٥/١٩٣٩ - المرجع السابق فقرة ٢٢٩ ) - وقضت بأن الميعاد الذى أعطى للمطعون عليه لايداع مستنداته ومذكرة بدفاعه ، هو في حقيقة الأمر ميعاد تكليف بالحضور ، يجب تمثيها مع نص المادة ١٧ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٦ جديد ) أن يضاف اليه حتما ميعاد مسافة بين محل المدعى عليه الذى أعلنت له فيه ورقة الطعن وبين الجهة التى ينبغي أن يحضر ويعمل فيها عملاً قضائياً معيناً ، وهذه الجهة قلم الكتاب ، وذلك العمل القضائى هو الحضور لهذا القلم وايداع أوراقه ومذكرة دفاعه به . ( نقض مدنى ٢٢/١١/١٩٣٤ - المحاماة ١٥ من ١٦٥ ) - . وقضت بأنه جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يقبل من الطاعن مستندات جديدة في الميعاد الثانى بعد انقضاء الميعاد الأول المحدد له لتقديم المستندات المؤيدة لطعنه في خلاله بمقتضى المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ، ما لم يكن المطعون عليه أودع مذكرة بدفاعه ففتح بذلك للطاعن باب الرد وما لم تكن المستندات من شأنها تأييد الطعن . ( نقض مدنى ١٩/٦/١٩٥٨ - مجموعة المكتب الفنى للسنة ٩ ص ٥٧١ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب تدخل المطعون ضده البائع ( بطلب تثبيت ملكيته ) لا صراحة ولا ضمناً إذ لم تقض بقبول تدخله كما لم تقض في طلباته فإنه يظل خارجاً عن الخصومة ولا يعتبر طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الاستئناف فإن اختصاص طالب التدخل - المطعون عليه السابع - في الطعن

**مادة ٣٦٠ -** يجوز لكل خصم في القضية التي صدر بها الحكم المطعون فيه لم يعلنه رافع الطعن بطعنه أن يتدخل في قضية الطعن ليطالب الحكم برفض الطعن ، ويكون تدخله بإيداع مذكرة بدفاعه قلم الكتاب قبل انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الاولى من المادة ٢٥٨ مشفوعة بالمستندات التي تؤيده (١) .

**مادة ٣٦١ -** المذكرات وحواظف المستندات التي تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر عدد خصومه وأن تكون موقعة من محاميه المقبول أمام محكمة النقض (٢) .

**مادة ٣٦٢ -** لا يجوز لقلم الكتاب لاي سبب أن يقبل مذكرات أو أوراقا بعد انقضاء المواعيد المحددة لها ، وإنما يجب عليه ان يحرر محضرا يثبت فيه تاريخ تقديم الورقة واسم من قدمها وصفته وسبب عدم قبولها (١) .

بالنقض يكون غير مقبول . ( نقض مدني ١٦/١/١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ من ١٢٨ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز التدخل في الطعن بالنقض - طبقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تقابل المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات بالانضمام الى المطعون عليهم المختصين فيه الا لمن كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم فلا يقبل طلب التدخل من دائن استعمالا لحق مدینه المطعون عليه طبقا للمادة ٢٣٥ من القانون المدني ( نقض مدني ٢١/٣/١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ من ٣٣٥ ) - وقضت ايضا بأنه لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض . ( نقض مدني ١٩/١/١٩٧٧ - المرجع السابق ص ٢٧٦ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لا يعتد في الطعن بالنقض الا بالصور الرسمية للمستندات المراد مؤخذة الحكم بمقتضاها . ( نقض مدني ٣/٤/١٩٤٧ موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ٣٠٦ ) وقضت بأنه متى كان المحامي الذي قدم باسم المطعون عليه لقلم الكتاب المذكرة وحافطة المستندات لم تكن له صفة الوكيل وقتئذ بل تم توثيق توكيله في اليوم التالي ، فإنه يتعين استبعاد الأوراق المقدمة من المطعون عليه وتبعا اعتباره وكأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا . ( نقض مدني ١٨/١١/١٩٥٤ - المرجع السابق فقرة ٣٢٥ ) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن الميعاد الذي إعطى للمطعون عليه لايداع مستنداته ومذكرة

**مادة ٢٦٣ -** بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة يرسل قلم الكتاب ملف الطعن الى النيابة العامة .  
وعلى النيابة أن تودع مذكرة بأقوالها في أقرب وقت مراعية في ذلك ترتيب الطعون في السجل ، ما لم تر الجمعية العمومية لمحكمة النقض تقديم نظر أنواع من الطعون قبل دورها .

وبعد أن تودع النيابة مذكرة بأقوالها ، يعين رئيس المحكمة المستشار المقرر ، ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فإذا رأت المحكمة أن الطعن غير مقبول لسقوطه ، أو بطلان إجراءاته ، أو إقامته على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله بقرار يثبت في محضر الجلسة مع اشارة موجزة الى سبب القرار ، والزم الطاعن بالمصروفات فضلاً عن مصادرة الكفالة .

وإذا رأت المحكمة أن الطعن جدير بالنظر حددت جلسة لنظره .  
ويجوز لها في هذه الحالة أن تستبعد من الطعن ما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض ، وأن تقصر نظره على باقي الأسباب مع اشارة موجزة الى سبب الاستبعاد .

وفي جميع الاحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة بأي طريق<sup>(١)</sup> .

---

بدفاعه ، هو في حقيقة الأمر ميعاد تكليف بالحضور ، يجب تمثيها مع نص المادة ١٧ من قانون المرافعات ( المقابلة للمادة ١٦ جديد ) أن يضاف اليه حتماً ميعاد مسافة بين محل المدعى عليه الذي أعلنت له فيه ورقة الطعن وبين الجهة التي ينبغي أن يحضر ويعمل فيها عملاً قضائياً معيناً ، وهذه الجهة قلم الكتاب وذلك العمل القضائي هو الحضور لهذا القلم وايداع أوراقه ومذكرة دفاعه به : ( نقض مدني ١١/٢٢/١٩٣٤ - المحاماة ١٥ من ١٦٥ ) .

١ - هذه المادة معدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ . ونصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه " استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات يقدم نظر الطعون التي أمرت محكمة النقض بوقف التنفيذ فيها قبل العمل

**مادة ٣٦٤ -** يخطر قلم الكتاب محامى الخصوم الذين أودعوا مذكراتهم بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه وتدرج القضية في جدول الجلسة ، ويلحق الجدول في قلم الكتاب قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل ويبقى معلقاً طوال المدة المذكورة (١) .

بهذا القانون على غيرها من الطعون " - وقضت محكمة النقض بأن المقرر أنه بفرض إقامة الطعن على أسباب موضوعية فذلك ليس من شأنه أن يفضى الى القضاء بعدم قبول الطعن وإنما الى رفضه موضوعاً ، ولا تأثير لما استحدث القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ من تعديل جرى على المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات ، ناط بموجبه الدوائر المدنية بمحكمة النقض - وعلى ما أوردهت المذكرة الايضاحية - مراجعة وتصفية الطعون المحالة اليها قبل نظرها وبخول لها أن تستبعد بقرار يصدر من غرفة مشورة ما كان منها ظاهراً للرفض لأقامته على أسباب موضوعية بحتة وأن تامر بعدم قبول الطعن تيسيراً على المحكمة وتخفيفاً من جهودها ووقتها الذى ينبغي صرفه الى الجوهري من الأسباب ، لأن قرار عدم القبول الذى تصدره غرفة المشورة متروك لتقديرها ، وهو في حقيقته رفض للطعن حال اقامته على أسباب موضوعية ( نقض مدنى ١٩٧٨/١١/١ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ ص ١٦٢٧ ) - كما قضت بأنه جرى قضاء هذه المحكمة - على أنه يجوز للنيابة شأنها شأن المطعون عليه ، ومحكمة النقض أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه . وإذ كان الثابت أن الطعن قد اقتصر على ما قضى به الحكم المطعون في موضوع الدعوى ولم يتضمن نعيماً في شأن الاختصاص النوعى فلا تجوز إثارة مسألة هذا الاختصاص رغم تعلقه بالنظام العام ، لأن القضاء الضمنى بالاختصاص هو قضاء قطعى لم يكن محلاً للطعن فحاز قوة الأمر المقضى والتي تسمو على قواعد النظام العام . ( نقض مدنى ١٩٨٢/٣/١٨ - الطعن ١١١٩ لسنة ٤٧ ق ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الطعون بالنقض والخصومة فيها ولو كانت قد رفعت قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ لا تخضع لأحكام الانقضاء المقررة بالنسبة للخصومات المنظورة امام محاكم الموضوع وذلك اعتباراً بأن نظر تلك الطعون يجرى بترتيب دورها في الجدول ولايد للخصوم فيما يحدث من تأخير السير فيها ( نقض مدنى ١٩٨٢/٩/٨ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفرة ٢٤٩٩ ) .



**مادة ٣٦٥ -** تحكم المحكمة في الطعن بغير مرافعة بعد أن يتلو المستشار المقرر تقريراً يلخص فيه أسباب الطعن والرد عليها . ويحصر نقط الخلاف التي تنازعها الخصوم دون ابداء الرأي فيها .

**مادة ٣٦٦ -** إذا رأت المحكمة ضرورة المرافعة الشفوية فلها سماع محامي الخصوم والنيابة العامة وفي هذه الحالة لا يؤذن للخصوم أن يحضروا بأنفسهم أمام محكمة النقض من غير محام معهم .

وليس للخصوم الذين لم تودع باسمهم مذكرات الحق في ان ينيبوا عنهم محامياً في الجلسة .

ولا يجوز ابداء أسباب شفوية في الجلسة غير الاسباب التي سبق للخصوم بيانها في الاوراق وذلك دون اخلال بحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣<sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى لزوم تقديمها . وبهذا الايداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلباته في الطعن ، فإن لم يتم الايداع على هذا الوجه ، فلا يكون له الحق في أن ينيب عنه محامياً بجلسة المرافعة . ( نقض مدنى ١٩٥٤/١١/١٨ - موسوعتنا الذهبية العدد العاشر فقرة ٣٢٥ ) - وقضت بأنه لما كانت المادة ٨٨ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تجب تمثيل النيابة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون بحيث يترقب على اغفال هذا الاجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها بطلاناً يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لانه من الاسباب القانونية الصرف المتعلقة بالنظام العام ، فإن النعى بهذا السبب يكون مقبولاً من حيث الشكل حتى ولو كان الطاعن لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا في أسباب طعنه ما دام قد اثير أثناء نظر الطعن ( نقض مدنى ١٩٥٣/٣/٢٦ - الطعن ٣٢٤ لسنة ٢٠ ق ) - وقضت ايضا بأن جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض في المرافعة الشفوية بالاسباب المتعلقة بالنظام العام مشروط ان تكون تلك الاسباب وارادة على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه . فاذا قضى هذا الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ثم قضى قضاؤه في الموضوع ، وكان تقرير الطعن لم يحو الا نعيها على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز

**مادة ٣١٢ -** يجوز للمحكمة استثناء ان ترخص لحامى الخصوم وللنيابة في ايداع مذكرات تكميلية اذا رأت بعد اطلاعها على القضية انه لا غنى عن ذلك وحينئذ تؤجل القضية لجلسة أخرى وتحدد المواعيد التى يجب ايداع تلك المذكرات فيها .

**مادة ٣١٨ -** اذا قبلت المحكمة الطعن تنقض الحكم المطعون فيه كله أو بعضه وتحكم في المصروفات <sup>(١)</sup> .

للطاعن في مرافعته امام محكمه النقض ان يتمسك بأن الاستئناف لم يكن جائزا قبوله بمعقولة ان جواز الاستئناف من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً هو قضاء قطعى لم يكن محلاً للطعن فحاز قوة الامر المقضى وهى تسمح على قواعد النظام العام . ( نقض مدنى ١٩٥٨/٥/٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٩ ص ٤٣١ ) - وقضت بأن الدفع بأن سعر الفائدة المقضى بها يجب الا يزيد على سبعة في المائة يعد العمل بالقانون المدنى الجديد وفقاً للمادة ٢٢٧ منه متعلق بالنظام العام . ( نقض مدنى ١٩٥٣/٥/٢١ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١١٥٤ ) وقضت ايضا بأن الدفع بعدم ولاية المحاكم بالنظر في مسألة هى من الشئون الدينية - تعيين حارس قضائى على كنيسة - وفقاً لأحكام خط كلخانة والخط الهبابيوى والتشريعات المنظمة لاختصاصات المجالس المالية ومنها الامر العالى الصادر فى ١٤ من مايو ١٨٨٢ والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ بشأن طائفة الأرثوذكس - هذا الدفع متعلق بالنظام العام ومن ثم فان سماعه لأول مرة امام محكمة النقض جائز . ( نقض مدنى ١٩٥٠/١١/٣٠ - المرجع السابق فقرة ١١٤٩ ) .

<sup>١</sup> - قضت محكمة النقض بأن للطاعن مطلق الحرية في التنازل عن طعنه اذا لم يكن لخصمه حق بهذا الطعن . ويلزم الطاعن بالمصاريف التى استوجبتها طعنه ( نقض مدنى ١٩٣١/١٢/٣١ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٣٤٣ ) - وقضت ايضا بأن تنازل الطاعن عن طعنه يجعله ملزماً بمصاريف الطعن ، لانه هو المتسبب فيها . أما الكفالة المودعة منه فلا تصادر ، وإنما يحكم بمصادرة الكفالة في حالتين فقط : الأولى اذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن . والثانية اذا قضت بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً ( نقض مدنى ١٩٣١/١١/٣٦ - المرجع السابق فقرة ١٤٢٩ ) - وقضت بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نتيجة صحيحة فانه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من إخطاء قانونية إذ

**مادة ٢٦٩ -** إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص . وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة .

فإذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم ، وفي هذه الحالة يتحتم على المحكمة التي أحيلت اليها القضية ان تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة .

ويجب الا يكون من بين أعضاء المحكمة التي أحيلت اليها القضية أحد القضاة الذين اشتركوا في اصدار الحكم المطعون فيه .

ومع ذلك اذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه أو كان الطعن للمرة الثانية ورأت المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وجب عليها أن تحكم في الموضوع <sup>(١)</sup> .

---

محكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه (نقض مدني ١٩٧٧/١/١ - المرجع السابق فقرة ١٤٩١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه تنص المادة ٢٦٩/١ من قانون المرافعات على أنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادي ولأننا بنظر الدعوى وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری بنظرهما (نقض مدني ١٩٧٦/١٠/٢٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٢٥٩) وقضت بأن المقرر في قضاء النقض أن مفاد المادة ٢٦٩/٢ من قانون المرافعات انه اذا نقض الحكم نقضاً كلياً وأحيلت القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم انه يتحتم على تلك المحكمة ان تتبع حكم النقض فقط في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة وكان يقصد بالمسألة القانونية في هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وبمعز فاككتسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه بشأنها في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بتت فيها بحيث يتمتع على محكمة الاحالة عند إعادة

نظر الدعوى المساس بهذه الحجية اما ما عدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم الى ما كانت وكانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض ، ولها بهذه المثابة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حرة من كافة أوراقها ومستنداتها المقدمة ومن تقرير الخبير الذي تنتديه وهي مقيدة في هذا المجال بما أوجبه عليها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات من أن يشتمل حكمها على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا فيكون عليها أن تورد فيه أسبابا جديدة تكون دعامة كافية لما انتهت اليه في قضاها . ( نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٢٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٤٩٥ ) -

وقضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في الخصومة الاصلية امام محكمة الاحالة بعد تحريك الدعوى امام هذه الاخيرة بتعجيلها ممن يهمة الامر من الخصوم فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه الى الطرف الآخر وأن النقض لا يتناول من الحكم الا ما تناولته أسباب النقض المقبولة اما ما عدا ذلك منه فإنه يجوز قوة الامر المقضي ويتمين على محكمة الاحالة الاتعيد النظر فيه . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في الاستئناف في ١١/٢/١٩٦٩ والسابق الطعن عليه بالنقض ..... قد قضى بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ايضا وقد طعن عليه مورث المطعون ضدهما عن نفسها وبسبقتها في خصوص قضائه في موضوع الاستئناف فقط دون قضائه بقبول الاستئناف شكلا وكان تقرير الطعن السابق لم يحو نعيًا على ما قضى به الحكم في الشكل واذ قضت محكمة النقض بنقض الحكم والاحالة فإن هذا النقض لم يتناول شكل الاستئناف ويكون ما قضى به الحكم الصادر في ١١/٢/١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلاً حائزاً لقوة الامر المقضي . ( نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٥ - المرجع السابق فقرة ٢٤٩٤ ) - وقضت بأنه ليس لمحكمة الاحالة أن تعمل مقتضى حكم محكمة النقض الا اذا اتصلت بموضوع الدعوى . فاذا كانت قد طبقت القانون وقضت بسقوط الخصومة فإن حكم سقوط الخصومة يكون قد حال بينها وبين الاتصال بالموضوع ، ولا تكون قد امتنعت عن الفصل فيه لأن الذي منعها من ذلك هو حكم القانون . ( نقض مدني ١٩٥٧/٢/٧ - مجموعة المکتب الفنى السنة ٨ ص ١٣٢ ) - وقضت بأنه من شأن نقض الحكم واعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرته أن يعود الخصوم بالنسبة للجزء المحكوم بنقضه إلى ما كانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض ، فيكون لهم أن يسلكوا أمام المحكمة من مسالك الطلب ما كان لهم قبل اصداره ومن ثم فلهم أن يضيفوا إلى طلباتهم الاصلية ما أجاز لهم القانون اضافته في الاستئناف مما يزيد التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف اعمالا لنص

الفقرة الثانية من المادة ٤١١ مرافعات - المقابلة للمادة ٢/٢٣٥ جديد - ( نقض مدنى ١٩٦٢/٤/١١ - المرجع السابق السنة ٥٢٠ ) وقضت ايضا بأنه للمستأنف عليه أن يرفع بعد الاحالة استئنافا هرعيا عن الحكم الذى رفع عنه خصمه الاستئناف الاصل متى توافرت الشروط اللازمة لرفعه . ( نقض مدنى ١٩٦٥/٣/١١ - المرجع السابق السنة ١٦ ص ٣٠٤ ) - وقضت بأن حكم النقض ضرورى بالنسبة للطاعن ومن ثم فإن علمه بصدوره يعتبر متحققا قانونا ولا ينقض هذا العلم بوفاة المحامى الذى كان يباشر الطعن عنه أمام محكمة النقض قبل صدوره لأن هذه الوفاة ليس من شأنها أن تحول بين الطاعن وبين الوقوف على ما تم فى الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الاحالة قبل أن يدركها السقوط اذ لا تعد من قبيل القوة القاهرة التى يستحيل معها السير فى الخصومة . ( نقض مدنى ١٩٦٦/٣/١٠ - المرجع السابق السنة ١٧ ص ٥٤٢ ) - وقضت بأنه متى كان دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف ينطوى على تعيب حكم محكمة النقض - بنقض الحكم الاستئنائي والاحالة - ومن شأن ذلك أن تتعرض محكمة الموضوع لقضاء تلك المحكمة ، وكانت احكام محكمة النقض لا تقبل الطعن بأى طعن ، ولا يجوز تعييبها أمام محكمة الاحالة بأى وجه من الوجوه ، فإن هذا الدفاع يكون معا لا يصح طرحه أمام محكمة الموضوع . ( نقض مدنى المرجع السابق السنة ١٦ ص ١١٩٥ ) - وقضت ايضا بأن قانون محكمة النقض يصدر لها بأنها متى ألغت حكما لمخالفة قانونية فإن لها الحق فى أن تفصل فى الموضوع - أى الموضوع الذى وقعت فيه المخالفة - مادام صالحا . فإذا كان الموضوع المطروح لديها هو هل سقط حق الأخذ بالشفعة أم لم يسقط ، وهى بعد أن قررت بوقوع الخطأ فى التطبيق على الوقائع الثابتة فصلت ضمنا فى هذا الموضوع بأن حق طلب الشفعة لم يسقط ، وعلى هذا الأساس وحده أصدرت حكما بإعادة الدعوى لمحكمة الموضوع . فإن حكم محكمة النقض هذا هو حكم نهائى فى هذا الموضوع واجب الاحترام اكسب الشفيع حقا لا يستطيع أحد سلبه ، حتى لو كانت هذه المحكمة أخطأت فى حساب المدة فإن قوة الشيء المحكوم فيه تمنع محكمة الموضوع - عند اعادة نظر الدعوى - من المساس بهذا الحق ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى على اعتبار أن حق طلب الشفعة لم يسقط . ( نقض مدنى ١٩٣٥/٦/٢٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٣٥٩ ) - وقضت كذلك بأنه اذ كانت محكمة النقض قد قضت بأن تقرير الخبير المعين فى الدعوى لا يصلح قانونا لأن يبنى عليه الحكم فى موضوع النزاع لأن الحكم التمهيدى لم يبين للخبير الأسس القانونية التى تقدر قيمة الحكر

**مادة ٣٧٠ -** إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره حكمت على رافعه بالمصاريف فضلاً عن مصادرة الكفالة كلها أو بعضها .

وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم بالتعويض للمدعى عليه في الطعن <sup>(١)</sup>

بناء عليها فلا يجوز لمحكمة الموضوع عند احالة القضية إليها أن تبني قضاؤها على هذا التقرير عنه لما في ذلك من مخالفة لحكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . ( نقض مدني ١٩٤٢/٦/٤ - المرجع السابق فقرة ١٣٧٠ ) - وقضت بأنه إذا حكمت المحكمة في دعوى ، أنكر فيها الختم والتوقيع به ، بعدم صحة الورقة وبرفض موضوع الدعوى ونقضت محكمة النقض هذا الحكم لمخالفته للقانون اعتباراً بأن الختم صحيح لاعتراف المذكر بصحته ورأت لذلك أن دعوى الإنكار صالحة وحدها للفصل فيها ، كان لها أن تحكم فيها بصحة الورقة وتحيل الدعوى الأصلية إلى محكمة الموضوع للحكم فيها من جديد . ( نقض مدني ١٩٣٤/٤/٢٦ - المرجع السابق فقرة ١٣٥٥ ) - وقضت بأنه إذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليها نحت بعد نقض الحكم منعي آخر بأن تمسكت بقرينة قانونية هي قرينة الحيابة والتي لم يثبت أنها أثارتها في مراحل الدعوى السابقة فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأنه إذ أسس قضاؤه على هذه القرينة قد خالف مقتضى حكم النقض السابق هذا النعي يكون على غير أساس ( نقض مدني ١٩٥٣/١١/٢٦ - المرجع السابق فقرة ١٣٨٠ ) وقضت بأنه وإن كانت المادة ٤/٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه إذا كان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن التصدي لموضوع الدعوى يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى ، وهو مالا يتوافر في الطعن المطروح . ومن ثم يكون مع النقض الاحالة . ( نقض مدني ١٩٨١/١٢/٢٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٤٩٠ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز للقانون مصادرة الكفالة إلا في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه . فمادام التنازل قد وقع قبل صدور أي حكم في النقض ، فمن المتعين رد الكفالة . ولا محل للبحث فيما إذا كان الطعن الوارد عليه التنازل موطن من شأنه في ذاته أن يقبل أو لا يقبل ، ولا القول بأن رد الكفالة لا يصح إذا كان الطعن

في ذاته غير مقبول ، بل كل بحث من هذا القبيل يكون من جهة افتياتا على ما يوجب التنازل من عدم امكان نظر شيء في الدعوى ، ويكون من جهة ثانية افتياتا على ما يقتضيه النص من عدم المصادرة الا في حالة الحكم بعدم قبول الطعن او رفضه . ( نقض جنائي ١٩٣٣/٢/٦ - المحاماة ١٣ رقم ٥٩٤ ) - وقضت كذلك بأن تنازل الطاعن عن طعنه يجعله ملزما بمصاريف الطعن ، لانه هو المتسبب فيها . أما الكفالة المودعة منه فلا تصادر ، وإنما يحكم بمصادرة الكفالة في حالتين فقط : الاولى اذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن . والثانية اذا قضت بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً . ( نقض مدني ١٩٢١/١١/٢٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٤٢٩ ) وقضت بأن المشرع اذا ادخل مقابل اتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى التي يحكم بها على من يخسرها فقد دل بذلك على وجوب الحكم بها على المحكوم عليه بالمصاريف . ( نقض مدني ١٩٥٨/١٢/٢٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء السادس فقرة ١٩٢ ) وقضت بأنه وأن كانت اتعاب المحاماة تدخل ضمن مصاريف الدعوى التي يحكم بها على من خسرها ، الا أن مناط القضاء بها لن كسب الدعوى أن يكون قد احضر محاميا للمرافعة فيها . ( نقض مدني ١٩٧٢/٤/١٣ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ من ٧١٥ ) - وقضت بأن الشارع انما ألزم الخصم الذي خسر دعواه لخصمه الآخر بمصاريف الدعوى ، استنادا الى أنه هو الذي تنبئ مساعلته عن المصاريف كتعويض عن الضرر الذي اصاب الخصم برفعه هو دعوى مبطلة أو منازعة خصمه في دعواه الحق ولهذا كانت هذه المصاريف لا تشمل الا النفقات اللازمة قانونا والناشئة مباشرة عن رفع الدعوى وسيرها ، ووجب أن تدخل فيها بالضرورة ما تكبده المحكوم له من اتعاب محاميه ، وأن جرى العرف بأن لا يقدر له منها الا جزء يسير لا يتناسب مع ما دفعه لمحاميه ولا مع قيمة النزاع وأهميته ، وترتب على هذا العرف أن يتحمل من كسب الدعوى ما دفعه لمحاميه زائدا عما قدرته له المحكمة من اتعاب على خصمه . أما اتعاب المحامي على موكله يقتضيها هو منه فلا يمكن أن تلتحق في النظر بالمصاريف ، مادامت المحكمة لا تحكم ( بالمصاريف ) الا لمن كسب الدعوى على خصمه الذي خسرها ..... ، انه وإن جرى عرف بعض المحاكم بتقدير اتعاب المحاماة التي يستحقها المحامي قبل موكله إذا لم يكن قد اتفق معه على اتعابه . فإن محكمة النقض لا تستطيع بحكم ترتيبها وانحصار اختصاصها في تفويم الموعج من الاحكام المخالفة للقانون أو المخطئة في تطبيقه أو في تأويله أن تتبع هذا العرف الخاص المخالف للقانون فتتم اختصاصها إلى خصومة جديدة موضوعية صرفة بين المحامي الذي حضر أمامها وموكله فتضطلع بها لخصما

**مادة ٢٢٦** - يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام ، أيا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها .

وإذا كان الحكم لم ينقض الا في جزء منه بقي نافذا فيما يتعلق بالاجزاء الاخرى ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض (١) .

وتحقيقا على ما تسير به محكمة الموضوع المختصة إذ ليس هذا من قبيل ما عهد اليها به . ( نقض مدنى جلسة ١٩٢٤/٦/١٤ ) التظلم من الامر الصادر من رئيس محكمة النقض رقم ٦٧ لسنة ٢ ق ) - وقضت بأنه ولو أن المادة ١١٨ الواردة في الباب الرابع من قانون المرافعات تحت عنوان " الاحكام " - المقابلة للمادة ١٩٠ مرافعات جديد - توجب نظر المعارضة في تقدير المصاريف أمام المحكمة بأودة المشورة بناء على طلب أحد الأخصام حضور الآخر في ميعاد أربع وعشرين ساعة ، إلا أنه وفقا للمادة ٢٨ من قانون محكمة النقض - المقابلة للمادة ٢٧٢ مرافعات جديد - لا تنطبق قواعد قانون المرافعات الخاصة بالاحكام في القضايا المرفوعة إلى محكمة النقض إلا بقدر ما تكون هذه القواعد متفقة مع نصوص قانون محكمة النقض ، والمفهوم من هذا مضافا اليه عدم ايراد المادة ٢٨ المذكورة لشيء مما عرض له النص في القانون الفرنسى من الاحكام الكثيرة الخاصة بكيفية تقديم المسائل الفرعية التي تعرض أمام محكمة النقض من قطع المرافعة ووصلها ودعوى التزوير الفرعية وغير ذلك ، أن الشارع المصرى أراد أن يتبع في هذه المسائل ما رسمه لرفع الطعن من التقرير به في كل مسألة بقلم الكتاب . وتبلغ ذلك للخصوم كلما اقتضى الحال ، وتحقيقا بينهم في المذكرات الكتابية ما أمكن ذلك . لهذا وجب أن يكون تحضير المعارضة أمام محكمة النقض في تقدير قائمة الرسوم بنفس الطريقة المرسومة للطعن ذاته من حيث التقرير بها في قلم الكتاب وإعلانها وتبادل المذكرات بشأنها وإرسالها إلى النيابة لتقديم مذكرتها فيها مع مراعاة المواعيد ، ثم بعد ذلك يصدر أمر رئيس المحكمة بتحديد يوم لنظرها أمام أودة المشورة . وإذا كان المعارض قد قرر بالمعارضة في قلم الكتاب وامسك عن إعلانها وعن تقديم مذكرة فيها كان للمعارض ضده ( قلم الكتاب ) إذا أراد الفصل في المعارضة أن يفتتح هو تحضيرها بإيداع صورة من تقرير المعارضة ومذكرة بدلاها منها والحصول فيها على مذكرة النيابة . ( نقض مدنى ١٩٢٨/١٢/١٥ موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٤٤٦ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات



اذ نصت على أنه : " يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام ايا كانت الجهة التى اصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان الحكم أساسا لها ، فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على ان نقض الحكم كليا يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم الى مراكزهم السابقة على صدوره ، كما يترتب عليه الغاء الاحكام اللاحقة التى كان ذلك الحكم المنقوض أساسا لها ، ويقع هذا الالغاء بحكم القانون وبغير حاجة الى صدور حكم آخر يقضى به وتلغى كذلك جميع اجراءات وأعمال التنفيذ التى تمت بناء على الحكم المنقوض ، ويعتبر حكم النقض سندا تنفيذيا صالحا لاعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبرى دون حاجة لاستصدار حكم جديد بذلك . ( نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٢٩ . مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٥٩٤ ) - وقضت بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه برفض الادعاء بتزوير التوقيع المنسوب للطاعة على العقد ، على الاخذ بقرعة الامر المضى للحكم رقم ٥٢٢٩ سنة ١٩٦٦ كل القاهرة الذى قضى بصحة تزويرها عليه وأصبح نهائيا بالقضاء بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع عنه . ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر في هذا الاستئناف قد نقض في الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٧ ق فإنه يترتب على نقضه نقض الحكمين المطعون فيهما لانه أساسى لهما ، اخذا بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات . ( نقض مدنى ١٩٨٠/١١/١٨ المرجع السابق فقرة ١١٩٤ ) وقضت محكمة النقض أيضا بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يجوز للنياية العامة كمايجوز للمحكمة من تلقاءنفسها ان تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام شريطة أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم ، ولما كانت القواعد التى يجرى بها نص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات هى من الامور المتعلقة بالنظام العام ، فهى اذ تقضى بأنه يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها ويقع هذا الالغاء بحكم القانون وبغير حاجة الى حكم آخر يقضى به ولو لم يشر الى الاحكام اللاحقة اثناء نظر الطعن ، وكان الطعن المائل يشمل ما قضى به الحكم المطعون فيه من فروق اجر للمطعون ضده استنادا الى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في الاستئناف رقم ٩٢ سنة ٨٧ ق ، واذا كان البين من الأوراق ان الطرفين المتداعيين طعنا على هذا الحكم بطعنهما رقمى ٥١ ، ٥٢ لسنة ٤٢ ق امام محكمة النقض التى نقضت بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٧٨ ذلك الحكم وهو ما يقتضى زواله واعتباره كأن لم يكن وتعدى هذا الاثر الى الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث اسباب الطعن التى جعلتها الطاعة دعامة لطعنها ( نقض مدنى ١٩٨٢/١١/١٤ )

المرجع السابق العدد الثاني لفقرة ٢٤٥٢ ) وقضت بأنه لما كانت المادة ٢٧١ من قانون المرافعات تنص على أنه يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام ايا كانت الجهة التي اصدرتها والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها ، وكان يترتب على نقض الحكم نقضاً كلياً أن تعود الخصومة ويعود الخصوم الى ما كانت أوضاعها عليه قبل اصدار الحكم المنقوض كما يترتب عليه الغاء الاحكام اللاحقة ايا كانت الجهة التي اصدرتها والاعمال اللاحقة التي كان ذلك الحكم أساسا لها ويقع هذا الالغاء بحكم القانون ويغير حاجة الى حكم آخر يقضى بذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة بنت قضاءها تأسيساً على ما قضى به الحكم المستأنف رقم ١٦٦ لسنة ٩٧ ق القاهرة من أحقية المطعون ضده للفئة الاولى اعتباراً من ١٩٧٥/٩/٢٣ والزام البنك الطاعن بالفروق المالية ورتب على ذلك أن المطعون ضده أقدم من قرينائه في هذه الفئة المذكورة باعتبار أن الاقدمية شرط يضاف الى سائر الشروط التي بنى الحكم على توافرها في المطعون ضده أحقيته للترقية الى درجة مدير عام الذي قضى الحكم المطعون فيه له بها وبذلك يكون الحكم الاستثنائي رقم ١٦٦ لسنة ٩٧ ق القاهرة أساساً للحكم المطعون فيه - لما كان ذلك - وكان يبين من الطعن بالنقض رقم ١٧٩٨ لسنة ٥٠ ق أنه قضى بنقض الحكم الاستثنائي رقم ١٦٦ لسنة ٩٧ ق القاهرة فإنه يترتب على ذلك اعتبار الحكم المطعون فيه ملغياً ويكون محل الطعن قد زال بدون حاجة الى اصدار حكم بذلك ولم تعد هناك خصومة بين الطرفين أمام محكمة النقض ويتعين الحكم باعتبارها منتهية وإحالة القضية الى محكمة استئناف القاهرة ( نقض مدني ١٢/١٢/١٩٨٢ - المرجع السابق لفقرة ٢٤٩٢ ) - وقضت بأنه لما كان من المقرر أنه اذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء ، فنقضه في أحد أجزائه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الحق في الاستئناف الفرعي المقام عن الإدعوى ٩٦٧ لسنة ١٩٦٢ تجارى كل بورسعيد قد حجب نفسه عن بحث موضوع هذا الاستئناف على الرغم مما له من أثر على موضوع الاستئناف المرفوع من المطعون عليه عن الحكم الصادر في الدعوى ٢١٧ لسنة ١٩٦٢ تجارى كل بورسعيد على ما سلف بيانه فإنه يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى الأخيرة ايضاً ( نقض مدني ١٩٧٢/٥/١٦ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٩٢٦ )

وقضت محكمة النقض بأنه اذا كان دفاع الضامن من الدعوى الأصلية يتحد مع دفاع طالب الضمان ، فإن دعوى الضمان تعتبر مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً لا

**مادة ٢٧٢ -** لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن<sup>(١)</sup>.

ينفصم ، مما يترتب عليه ان نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية . ( نقض مدنى ١٢/٢/١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٤٢٤ ) - وقضت بأنه متى كان قضاء الحكم بالمقاصة في اتعاب المحاماة قد تأسس على قضاء تم نقضه ، فإنه يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص كذلك . ( نقض مدنى ١٢/٢٠/١٩٧٢ - المرجع السابق فقرة ١٤١٧ ) - وقضت بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على نقض الحكم القاضى بالشفعة اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم الى ما كانت عليه وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويقضى ذلك سقوط جميع الآثار التى تترتب عليه وبطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذاً له . وبالتالي يتعين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له ، وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضاً رد فوائد الثقلود وثمار العقار . وتجب هذه الثمار من يوم اعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار . لأن هذا الاعلان تضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم ينقض الحكم المطعون فيه - سند حيابة الحائز - ولاحتوائه على بيان عيوب هذا السند ليكون لهذا الاعلان ذات الأثر المترتب على اعلان صميعة الدعوى في زوال حسن نية الحائز ( نقض مدنى ١٢/٦/١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٣ ص ١١٠٩ ) وقضت بأنه اذ كان قضاء محكمة النقض باعتبار الحكم الصادر بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٩ ملغياً عملاً بنص المادة ١/٢٧١ من قانون المرافعات لانهيار الاساس الذى بنى عليه ذلك الحكم - مؤداه نقض الحكم المطعون فيه دون الفصل في الموضوع مما يتعين معه على محكمة الاستئناف عند طرح الاستئناف عليها أن تفصل في موضوعه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف منتهياً وجبب الحكم نفسه عن الفصل في موضوع الاستئناف وتحقيق دفاع الطاعن بشأن ملكية الارض محل النزاع فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ( نقض مدنى ١٢/٣/١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٤٩٧ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الطعن بالنقض طريق غير عادى لم يجزه القانون للطعن في الاحكام الانتهائية الا في احوال بينها بيان حصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات وترجع كلها اما الى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو الى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر فيه ، ويقصد به في واقع الامر مخاصمة الحكم النهائي الذى يطعن عليه بهذا الطريق ، يتعين أن يلجأ بصدده الى

محكمة مغايرة لتلك التي أصدرته على أن تكون أعلى منها ، حددها الشارع أنها محكمة النقض التي تعتبر قمة السلطة القضائية في سلم ترتيب المحاكم ، وإذ كانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات تقصر الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال التي يبينها ، وكانت محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي خاتمة المطاف وأحكامها باتة قاطعة لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، وكان النص في المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات على أن " لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن " . إنما جاء إقصاء هذا المعنى ، ومعنى الشارع بإبرازه في كافة القوانين التي صاحبت إنشاء محكمة النقض ، وكانت هذه المادة بعمومها وإطلاقها تنصب على كافة الأحكام التي تصدرها محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان المشرع لم يخلو حق السحب لمحكمة النقض بصريح نص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات القائم - والمقابلة للمادة ٣١٤ من قانون المرافعات السابق - إلا في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائيات الذين أصدرها الحكم ، وأوردت المذكرة الإيضاحية أنه " زيادة في الاحتياط والتحجوت لسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن ، وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام النقض بمنحى من الطعن " . ، مما مفاده أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يحق فيها للدائرة المدنية بالمحكمة أن ترجع عن قضائها وتسحب حكمها ، لما كان ما سلف ، وكانت أحكام محكمة النقض - طبقاً للمستقر في قضاء هذه المحكمة - لا يجوز تعييبها بأي وجه من الوجوه وهي واجبة الاحترام فيما خلصت إليه أخطأت أم أصابت ، وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٩/٤/١ من أنه تضمن العدول عن مبادئ قانونية قررت أحكام سابقة دون حالة على الهيئة العامة خلافاً لما يقضي به قانون السلطة القضائية ، لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها تحديد وحصر في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات ، فإن الطعن يكون غير مقبول . ( نقض مدنى ١٩٨٣/١/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٥٠٠ ) - وقضت أيضاً بأن أحكام محكمة النقض - طبقاً للمستقر في قضاء هذه المحكمة لا يجوز تعييبها بأي وجه من الوجوه أخطأت أم أصابت . ( نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٦ - الطعن ١٦٥٠ لسنة ٤٩ ق ) وقضت بأنه وإن كان التماس إعادة النظر يعتبر طريقاً غير عادي للطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الحالات التي عدتها المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر إلا أن النص في المادة

**مادة ٢٧٣ -** تسرى: على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد والاجراءات الخاصة بنظام الجلسات كما تسرى عليها القواعد الخاصة بالاحكام فيها لا يتعارض مع نصوص هذا الفصل (١) .

٢٧٢ من القانون المشار اليه على أنه لا يجوز الطعن في احكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن قد افاد بأن المشرع منع الطعن في احكام هذه المحكمة بأي طريق من طرق الطعن العادية او غير عادية باعتبارها نهاية المطاف في الخصومة . وقد ورد هذا المختار المطلق مؤكداً لما كانت تنص عليه صراحة المادة ٤٤٨ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بقولها " لا تجوز المعارضة في احكام محكمة النقض الغيابية ، ولا يقبل الطعن في احكامها بطريق التماس اعادة النظر " . لما كان ذلك فان التماس اعادة النظر الذي اقامته الشركة المتسمة في الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٧ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه في الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ في يكون غير جائز . ( نقض مدني ٣١/٣/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول لفرقة ١١٩٨ ) - وقضت بأن ما اثاره الطالبون لا يعدو ان يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره ، وهو امر غير جائز ، لان احكام محكمة النقض باتة لا سبيل الى الطعن فيها . ( نقض مدني ١٩/٤/١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٣ ص ٧٢٩ ) - وقضت بأن الفسخ لا يعتبر سبباً لالغاء الاحكام الانتهائية عن طريق رفع دعوى مستقلة او في صورة دفع لدعوى مبتداه ، وانما هو سبب لالتماس اعادة النظر فيها ، وهذا الطريق لا يقبل في احكام محكمة النقض التي لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن وهي نهاية المطاف في الخصومة ( نقض مدني ١١/٦/١٩٧٠ - المرجع السابق السنة ٢١ ص ١٠٣١ ) .

- ١ - قضت محكمة النقض بأنه كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعيين حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت للفرقة الأولى من المادة ١٢ منه للمطعون ضده التمسك بالدفع التي سبق له أن أيدأها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها ، الا أن هذه الرخصة التي كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعي قد ألغيت في القوانين اللاحقة ولم يعد الطعن الفرعي جائزاً ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ، فإن تمسك المطعون ضده الثاني بانعدام مصلحة الطاعن لسقوط دعواه بالتقادم يكون غير جائز ( نقض مدني .

١٩٨٠/٥/٢٢ - الطعن ٥٣٩ لسنة ٤٦ ق) وقضت بأنه اذا كانت اجراءات الدعوى كلها قد تمت من تقرير الطعن وتقديم مذكرات من قبل طرف الخصومة وابداء النيابة العامة رأيها ، ثم تغيرت صفة أحد الخصوم بعد ذلك ، فهذا التغيير لا يستوجب ايقاف نظر الطعن ، والفصل فيه . ( نقض مدنى ١٩٣٥/١/١٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٣٤٤ ) - وقضت بأنه متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على أن الترك - التنازل عن الطعن - الحاصل منه كان نتيجة اكراه مبطل للرضا ، فانه يتعين عدم الاعتماد برجوعه فيه وثابت هذا التنازل . ( نقض مدنى ١٩٧٣/٥/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٤ ص ٨٠٧ ) - وقضت بأنه وفقا للمادة ٢٨ من قانون محكمة النقض - المقابلة للمادة ٢٧٣ مرافعات جديد - لا تنطبق قواعد قانون المرافعات الخاصة بالاحكام فى القضايا المرفوعة إلى محكمة النقض إلا بقدر ما تكون هذه القواعد متفقة مع نصوص قانون محكمة النقض - المقابلة لنصوص الفصل الرابع من الباب الثانى عشر من قانون المرافعات القائم - ، والمفهوم من هذا مضافا اليه عدم ايراد المادة ٢٨ المذكورة لشيء مما عرض له النص فى القانون الفرنسى من الاحكام الكثيرة الخاصة بكيفية تقديم المسائل الفرعية التى تعرض أمام محكمة النقض من قطع المرافعة ووصلها ودعوى التزوير الفرعية وغير ذلك ، أن الشارع المصرى أراد أن يتبع فى هذه المسائل ما رسمه لرفع الطعن من التقرير به فى كل مسألة بقلم الكتاب . وتبلغ ذلك للخصوم كلما اقتضى الحال ، وتحقيقها بينهم فى المذكرات الكتابية ما أمكن ذلك . لهذا اوجب أن يكون تحضير المعارضة أمام محكمة النقض فى تقدير قائمة الرسوم بنفس الطريقة المرسومة للطعن ذاته . ( نقض مدنى ١٩٣٨/١٢/١٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء العاشر فقرة ١٤٤٦ ) - وقضت بأن النص فى المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات على أن تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالاحكام فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض ، ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع والخاص بالاحكام تنص على أنه " اذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يطن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هى ما يلزم اتباعه فى صدد الفصل فيما يدعى اغفال الفصل فيه شأنه فى ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء فان هذا الطالب يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة فى المواد ٢٥٢ وما بعدها من قانون المرافعات ( نقض مدنى ١٩٨٠/١/٨ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٦٨٣ ) .

## الكتاب الثانى

### التنفيذ

### الباب الأول

#### أحكام عامة

#### الفصل الأول

#### قاضى التنفيذ

**مادة ٢٧٤ -** يجرى التنفيذ تحت اشراف قاضٍ للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه في ذلك عدد كاف من المحضرين وتتبع امامه الاجراءات المقررة امام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. <sup>(١)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأن المشرع في قانون المرافعات المدنية والتجارية الحالي الصادر بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩٦٨ والمعمول به اعتبارا من ١٩٦٨/١١/٩ استحدث بنص المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات نظام قاضى التنفيذ ، واختصه بنص المادة ٢٧٥ دون غيره بالفصل في جميع المنازعات الموضوعية والوقفية ايا كانت قيمتها ، وأوجب المادة الثانية من قانون إصداره على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها ، واستثنى من ذلك الدعاوى المحكوم فيها أو المؤجلة للنطق بالحكم، مما مفاده أن اختصاص قاضى التنفيذ بالفصل في المنازعات المشار اليها اختصاص نوعى متعلق بالنظام العام ومن ثم يعتبر مطروحا دائما على المحكمة تقضى فيه من تلقاء نفسها فتحيل منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية المنظورة امامها ايا كانت قيمتها الى قاضى التنفيذ الذى اصبح مختصا بها طالما أنها لم تحكم فيها أو تؤجلها. للنطق بالحكم . (نقض مدنى - ١٩٨٣/٦/٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٤٢) . وقضت كذلك بأن ندب قاضٍ للتنفيذ في مقر كل محكمة جزئية من بين

**مادة ٢٧٥ -** يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية ، الوقتية ايا كانت قيمتها . كما يختص باصدار القرارات والاوامر المتعلقة بالتنفيذ .

وفى فصل قاضى التنفيذ فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة<sup>(١)</sup> .

قضاء المحكمة الابتدائية واختصاصه دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية ايا كانت قيمتها وبإصدار القرارات والاوامر المتعلقة بالتنفيذ لا يجعل منه دائرة من دوائر المحكمة الجزئية ومن ثم فلا تعتبر إحالة الدعوى من محكمة المواد الجزئية المذكورة اليه مجرد قرار بإحالة الدعوى اداريا من دائرة المحكمة الى دائرة أخرى من دوائرها وإنما هو فى حقيقته قضاء ضمنى بعدم اختصاص تلك المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى قاضى التنفيذ باعتبارها المختص بنظرها - لما كان ذلك - فإن الاحالة وإن كانت قد اتخذت شكل القرار إلا أنها فى حقيقتها حكم قضى ضمنا بعدم اختصاص المحكمة المذكورة نوعيا بنظر الدعوى ومن ثم إحالتها الى قاضى التنفيذ . باعتباره المحكمة المختصة بنظرها ، ويؤدى ذلك أن تلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها اعمالا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١١٠ من قانون المرافعات وبالتالي فقد كان على قاضى التنفيذ نظر الدعوى والفصل فيها ، وإذ عاد فقضى بعدم اختصاصه بنظر الشق المستعجل منها الخاص بفرض الحراسة على عقار النزاع وبإحالتها الى محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة وأيده الحكم المطعون فيه فى ذلك فإنه يكون قد أخطأ القانون - (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٤١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بإصدار القرارات والاوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقتية مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية ايا كانت قيمتها ، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص . (نقض مدنى ١٩٧٦/٢/١٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٩٦) . وقضت بأنه لكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ فى معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات يتعين أولا أن يكون



التنفيذ جبريا ثانيا أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته . أما المنازعات التي لا تمس إجراء من إجراءات التنفيذ أو سير التنفيذ وجريانه ، فلا تعتبر منازعة تنفيذ وبالتالي لا تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ . (نقض مدني ١٩٧٩/٤ - المرجع السابق فقرة ١٠٧) . وقضت كذلك بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات (والتي خصت قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها) ، يشترط أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته وإلا كانت الخصومة منعقدة بشأن بطلان إجراءات بيع حق الإيجار وطلب المدين إعادة الحال إلى ما كانت عليه بإعادة تمكينه من العين المؤجرة له وبيعت جبرا ، وبالطبع سيؤثر الفصل في هذا الطلب على مجريات التنفيذ من حيث مضيقها قدما في إنتاج أثرها أو العدول عنها ومن ثم يدخل النزاع بشأن حق الإيجار المنفذ به وكل ما يتعلق به في خصوصية التنفيذ . (نقض مدني ١٩٨٣/١١/٢٠ - مدينتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١١٤٤) . وقضت أيضا بأن إذا كانت طلبات المطعون ضده أمام محكمة الموضوع هي براءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إداريا ودون أن يطلب في دعواه الحكم ببطلان هذا الحجز الإداري أو رفعه ومن ثم فإن المنازعة المعروضة لا تكون دعوى تنفيذ موضوعية وبالتالي لا تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ ، ذلك أن النزاع فيها يدور حول الالتزام بدين الضريبة المحجوز من أجله إداريا فقط دون مساس بهذا الحجز الذي لم يطرح النزاع بشأنه على المحكمة . (نقض مدني ١٩٧٩/٤/١٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٧٨) . وقضت بأنه إذا كان الثابت أن المطعون عليه - الحاجز - أقام دعواه أمام محكمة القاهرة الابتدائية يطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله أعمالا لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات ، ويختص بها قاضي التنفيذ دون غيره عملا بنص المادة ٢٧٥ سالفة الذكر ، وتخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي ، مما كان يتعين معه أن تنقض هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ اتباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، وإذا هي قضت في موضوع النزاع مجاوزة اختصاصها ، وأيدى الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدني ١٩٧٦/٣/٢٣ - المرجع السابق فقرة ٩٨) . وقضت بأن المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق ، وأن مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون

**مادة ٣٣٦ -** يكون الاختصاص عند التنفيذ على المنقول لدى <sup>١</sup> - من لمحكمة التنفيذ التي يقع المنقول في دائرتها ، وفي حيز ما للمدين لدى الغير لمحكمة موطن المحجوز لديه .

المرافعات وعلى ما افصحته عنه المذكرة الايضاحية هو ان المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضى واحد قريب من محل التنفيذ يجعله يختص بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء اكانت منازعات موضوعية ام وقتية وسواء اكانت من الخصوم ام من الغير مما مقتضاه ان قاضى التنفيذ اصبح هودون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية ايا كانت قيمتها ، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في دعوى التنفيذ الموضوعية رقم ٢٥٨١ سنة ١٩٧٢ عابدين الذى تاييد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٠٦٩ سنة ٩٠ ق القاهرة قد عرض للملكية المرحوم ..... مورث المطعون عليهم الرابعة والخامس والسادس للعقار محل النزاع للفصل في منازعة التنفيذ الموضوعية القائمة من الطاعة ، بعد ان تناضل الخصوم في هذا الشأن ، واستندت الطاعة في تلك المنازعة الى انها مالكة للعقار المذكور ولم تكن اسباب الحكم في هذا الخصوص زائدة عن حاجة الدعوى بل جاءت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنطوق الحكم ، لما كان ما تقدم وكان ما يحوز من الحكم قوة الامر المقضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو منطوقه وما يتصل بهذا المنطوق من الاسباب التي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢٧ - مدينتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٤٠) . وقضت ايضا بأن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم باجراء وقتى لا يمس أصل الحق ، وإذ كان الحكم المستعجل بطرد المطعون ضدها الاولى من عين النزاع لا حجية له امام قاضى الموضوع باعتباره اجراء وقتياً لا يمس أصل الحق فإن المنازعة في تنفيذه - وان وصفت بأنها موضوعية - لا تمس بالنتيجة أصل الحق وتظل بدورها منازعة وقتية ولا حجية لها امام قاضى الموضوع ، وإذ كان على المحكمة ان تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح فإن الحكم المطعون فيه وقد حصل بما له من سلطة في هذا الشأن ان دعوى المطعون ضدها الاولى رقم ١٧٧ لسنة تنفيذ الزمل واستئنافها رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ - الاسكندرية الابتدائية هي منازعة وقتية يفصل فيها قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأموال المستعجلة وبالتالي فلا حجية لما قضى به من رفض هذه المنازعة ويرفض طلب التعويض امام محكمة الموضوع فإنه يكون قد طبق صحيح القانون بما يتعين معه رفض هذا. النعى . (نقض مدنى ١٩٨١/٤/٤ - المرجع السابق فقرة ١١٣٩) .

ويكون الاختصاص عند التنفيذ على العقار للمحكمة التي يقع العقار في دائرتها فإذا تناول التنفيذ عقارات تقع في دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص لاحداها .

**مادة ٣٧٧ -** تستأنف أحكام قاضي التنفيذ في المنازعات الموضوعية الى المحكمة الابتدائية اذا زادت قيمة النزاع على خمسين جنيها ولم تتجاوز خمسمائة جنيها والى محكمة الاستئناف اذا زادت على ذلك .

وتستأنف أحكامه في المنازعات الوقتية الى المحكمة الابتدائية <sup>(١)</sup> .

**مادة ٣٧٨ -** يعد بالمحكمة جدول خاص تقيد فيه طلبات التنفيذ . وينشأ لكل طلب ملف تودع به جميع الاوراق المتعلقة بهذه الطلبات .

١ - هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ .  
قضت محكمة النقض بأنه اذ نصت المادة ١/٣٧٧ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ - على أن تستأنف أحكام قاضي التنفيذ في المنازعات الموضوعية الى المحكمة الابتدائية اذا زادت قيمة النزاع على خمسين جنيها ولم تتجاوز مائتين وخمسين جنيها . والى محكمة الاستئناف اذا زادت على ذلك وكان الاشكال في التنفيذ المرفوع من الطاعن هو منازعة تنفيذ موضوعية وقد اقيم بمناسبة اتخاذ قلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية اجراءات المطالبة والتنفيذ باتعاب المحاماة المحكوم بها على الطاعن وقدرها خمسة جنيها . فإن قيمة هذه الدعوى تقدر - طبقاً للفقرة التاسعة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات - بقيمة الدين المحجوز من أجله . (نقض مدني ١٩/١١/١٩٨٠ - طعن رقم ٨١ لسنة ٤٨ ق) . وقضت بأن المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق . في حين أن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق . والعبرة في ذلك بأخر طلبات للخصوم أمام محكمة أول درجة ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطلبات الختامية للطاعن أمام قاضي التنفيذ كانت الحكم بالاستمرار في تنفيذ الحكم رقم ..... ، فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف المنازعة بأنها منازعة وقتية استناداً إلى أنها تدور حول إجراء وقتي لا يمس أصل الحق ويرتب على ذلك اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر استئناف الحكم الصادر فيها كنص المادة ٢/٣٧٧ من قانون المرافعات يكون قد أصاب صحيح القانون . (نقض مدني ١٣/٤/١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٠٦) .

٤٩٢ ..... قانون المرافعات

ويعرض الملف على قاضى التنفيذ عقب كل اجراء . ويثبت به ما يصدره من قرارات وأوامر وأحكام .

**مادة ٢٧٩ -** يجرى التنفيذ بواسطة المحضرين وهم ملزمون بأجرائه بناء على طلب ذى الشأن متى سلمهم السند التنفيذى .

فاذا امتنع المحضر عن القيام بأى اجراء من اجراءات التنفيذ كان لصاحب الشأن ان يرفع الامر بعريضة الى قاضى التنفيذ .

فاذا وقعت مقاومة أو تعد على المحضر وجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية وان يطلب معونة القوة العامة والسلطة المحلية (١) .

## الفصل الثانى

### السند التنفيذى وما يتصل به

**مادة ٢٨٠ -** لا يجوز التنفيذ الجبرى الا بسند تنفيذى اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الاداء .

والسندات التنفيذية هى الاحكام والأوامر والمحركات الموثقة ومحاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والاوراق الاخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة .

ولا يجوز التنفيذ فى غير الأحوال المستثناة بنص فى القانون الا بموجب صورة من السند التنفيذى عليها صيغة التنفيذ التالية :

---

١ - قضت محكمة النقض بأن المحضر الذى يباشر التنفيذ أو غيره ممن أجاز القانون أن يجرى التنفيذ الجبرى بواسطتهم ، إنما يقومون بذلك التنفيذ بناء على توجيه من الخصوم لهذه الإجراءات ، فإذا ما عين الخصوم إجراءات التنفيذ التى يطلبون اتخاذها ، اعتبر المحضر أو من يباشر اجراء التنفيذ الجبرى ممن أجاز لهم القانون ذلك ، وكلاء عن طالب التنفيذ الذى يسأل مسئولية مباشرة عن توجيه هذه الاجراءات فيما لو ترتب على ذلك الاضرار بالغير . (نقض مدنى ١٤/٤/١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٨٧) .

« على الجهة التي يناط بها التنفيذ ان تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك »<sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن منازعة المدين التي يفقد الحق بسببها شرطى تحقق الوجود وتعيين المقدار وفق المادة ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق (المقابلة للمادة ٢٨٠ من القانون القائم) يحتم أن تكون منازعة جدية تثير الشك في وجود الحق او حقيقة قدره . (نقض مدنى ١٩٧١/١/١٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٨٨) - وقضت كذلك بأنه يشترط في الحق الذى يمكن اقتضاؤه جبراً وفقاً لأحكام المادتين ٤٥٧ ، ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق المقابلتين للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الاداء وتقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائفة (نقض مدنى ١٩٧٢/١/١٢ - المرجع السابق فقرة ٧٤) - وقضت بأنه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه : « يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام ايا كانت الجهة التي أصدرتها والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان الحكم أساساً لها فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن نقض الحكم كلياً يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم الى مراكزهم السابقة على صدوره ، كما يترتب عليه الغاء الاحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم المنقوض أساساً لها ، ويقع هذا الالغاء بحكم القانون ويغير حاجة الى صدور حكم آخر يقضى به وتلغى كذلك جميع اجراءات وأعمال التنفيذ التي تمت بناء على الحكم المنقوض ، ويعتبر حكم النقض سنداً تنفيذياً صالحاً لإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبرى دون حاجة لاستصدار حكم جديد بذلك . (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٢٩ - مدونتنا الذهبية العدد الاولى فقرة ٥٩٤) - وقضت أيضاً بأن الحكم الصادر في الاستئناف بالغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى يكون قابلاً للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الذى ألغى . (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/١٦ - الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٧ ق) - وقضت بأن مفاد نص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ أن الاوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية لا يجوز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بغوات ميعاد المعارضة دون رفع معارضة من ذى شأن او بالفصل فيها إن كانت قد رفعت وإذ أجاز الشارع تنفيذ تلك الاوامر بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية من المحكمة فإن مقتضى ذلك أن

**مادة ٢٨١ -** يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو موطنه الأصلي والا كان باطلا .

ويجب أن يشتمل هذا الاعلان على تكليف المدين الوفاء وبيان المطلوب وتعين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم على الاقل من اعلان السند التنفيذي<sup>(١)</sup> .

ينبع في شأن سميدها بهذا الطريق نفس القواعد التي وضعها المشرع لسعيذ الأحكام (نقض مدنى ١١/٣٠/١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ١١٥٢) - وقضت بأنه وإن كانت المحررات الموثقة من السندات التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات وتقبل التنفيذ بذاتها ، إلا أن الحجية لا تثبت لهذه المحررات ، فيجوز للدائن أن يستصدر حكما بالحق الثابت فيها ويحق للمدين من ناحيته أن يلجأ إلى القضاء للطعن عليها بما يراه على خلاف الأمر في الأحكام الحائزة لحجية الشيء المقضى (نقض مدنى ١٠/٦/١٩٧٥ - المرجع السابق السنة ٢٦ ص ١١٧٤) - وقضت بأن وضع صيغة التنفيذ على صورة الحكم التي بيد الخصم يكون شاهداً على أنه هو صاحب الحق في إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبراً . فإذا اقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن الحكم الصادر في التظلم والذي قضى بإلغاء أمر الحجز كان مذيلاً بصيغة التنفيذ وأن البنك المحجوز لديه قد اعتقد لأسباب مبررة صلاحية ذلك الحكم للتنفيذ وقصد من تنفيذه اختياراً تفادى تنفيذه عليه جبراً وأن وجود الصيغة التنفيذية على صورة الحكم الملغى اليه يرفع عنه واجب التحقق مما إذا كان ذلك الحكم قد أصبح نهائياً وانتهى من ذلك إلى نفي الخطأ من جانب البنك فإذن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد نفى هذا الخطأ بما يصلح قانوناً لنفيه وبما لا مخالفة فيه للقانون . (نقض مدنى ١٨/١/١٩٦٨ - المرجع السابق السنة ١٩ ص ٩٠) .

<sup>١</sup> - قضت محكمة النقض بأن إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ للمدين والتنبية عليه بالوفاء وإن كان من الاجراءات التي رتب القانون على إغفالها البطلان إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام ، إذ هو شرع لمصلحة المدين وحده فلا يقبل من غيره التمسك به . (نقض مدنى ١٩/١١/١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٠

**مادة ٢٨٢ -** على المحضر عند اعلانه السند التنفيذي أو عند قيامه بالتنفيذ قبض الدين عند عرضه عليه مع اعطاء المخالصة وذلك دون حاجة الى تفويض خاص .

ص ٦٨٨) - وقضت بأنه لم توجب المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات «المقابلة للمادة ٢٨١. جديد» في إجراء التنفيذ إلا إعلان المدين بصورة السند المطلوب التنفيذ بمقتضاه دون حاجة لإعلان ما عداها من الأوراق الخاصة بتحويل الدين . (نقض مدنى ١٩٥٩/١١/١٩ - الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ ق) - وقضت بأنه وإن كان يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . وأن يكون السند التنفيذي دالاً بذاته على توافر هذه الشرائط فيه إلا أن الشارع تقديرًا منه للاعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان إجاز استثناء من الأصل ، التنفيذ بعبود فتح الاعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الاقرار بقبض شيء ، وأوجب في ذات الوقت ضمانًا لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ ضده أن يعلن عند الشروع في التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية . (نقض مدنى ١٩٧١/١/١٩ - مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٢ ص ٥٢) - وقضت بأنه متى كان الثابت أن الشركة المطعون عليها - والمرتهنة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى - قد أعلنت إلى الطاعن - الكليل المتضامن والراهن - قبل البدء في التنفيذ مضمون عقد فتح الاعتماد المذكور ، ومستخرجًا من حساب المدين من واقع دفاترها التجارية وكلفت فيه بالوفاء بالمبلغ المطلوب قبل إكمال التقادم الخمسى ، فإن ذلك كاف للقول بإنقطاع التقادم إعتباراً بأن ذلك التكليف بالوفاء ينصب على المديونية بالذات ويتضمن بالمبالغ المتأخرة . (نقض مدنى ١٩٧١/١/١٩ - الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق) وقضت بأن من المقرر قانونًا أن الذى يقطع التقادم هو اعلان السند التنفيذي المتضمن التكليف بالوفاء ولم يشترط المشرع عبارات معينة لهذا التكليف فيكفى أية عبارة بذاتها تدل على تصميم صاحبها على هذا التكليف وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من اعلان السند التنفيذي أنه تضمن التكليف بالوفاء بقوله وحيث أن ما ينهائى المستأنفون على الحكم المستأنف في محله ذلك لأن المادة ٢٨٢ من القانون المدنى تنص على أن التقادم ينقطع بالتنبيه ويبين من الرجوع الى الحكم المنفذ به أن المستأنفين فيه نبهوا على مدينهم بنفاذ مفعوله ومن ثم ينقطع التقادم وتبدأ مدة جديدة عملاً بالمادة ٣٨٥ من القانون المدنى» وإذا كان هذا الاستخلاص سائغاً ويؤدى عملاً إلى معنى التكليف بالوفاء الذى تضمنته المادة ٢٨١/٢ من قانون المرافعات واعتمد الحكم هذا الاعلان المتضمن التكليف بالوفاء فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٧ ق) .

**مادة ٢٨٣ -** من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من اجراءات التنفيذ <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٨٤ -** اذا تولى المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الاجراءات بالنياية عنه قبل البدء في التنفيذ أو قبل اتمامه فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته أو من يقوم مقامه الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ اعلانهم بالسند التنفيذي . ويجوز قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين ان تعلن الاوراق المتعلقة بالتنفيذ الى ورثته جملة في آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان اسمائهم وصفاتهم .

**مادة ٢٨٥ -** لا يجوز للغير أن يؤدي المطلوب بموجب السند التنفيذي ولا ان يجبر على أدائه الا بعد اعلان المدين بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بشمانية أيام على الأقل <sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذ كان المحكوم له بالتعويض قد حول إلى بنك مصر الحكم الذي صدر لمصلحته في القضية رقم جنح مستأنفة القاهرة قاضيها بإلزام ... (الطاعن) بأن يدفع له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، فقد انتقل الحق المقضي له إلى البنك المحال اليه وانتقل اليه أيضا الحق في تنفيذ الحكم المحال ، وقد قام البنك فعلا - بصفته خلفا خاصا للمحكوم له - وعلى ما هو ثابت بالأوراق باقتضاء مبلغ التعويض من المحكوم عليه .. ولما كان هذا الأخير قد طعن بالنقض في حكم التعويض سالف الذكر في مواجهة خصمه المحكوم له بالتعويض ، ولم يختصم - وما كان له أن يختصم - بنك مصر في هذا الطعن ، وكانت حوالة حكم التعويض واقتضاء قيمته لا تجعل البنك ممثلا في الخصومة التي قامت أمام محكمة النقض ، فإن الحكم الصادر فيها بنقض الحكم بالتعويض لا يكون حجة عليه لأنه لم يكن طرفا في الطعن المشار إليه لا حقيقة ولا حكما ، ومن ثم فلا يصح التنفيذ ضده بحكم النقض لاسترداد ما كان قد قبضه - باعتباره محالا اليه - نفاذاً لحكم التعويض المنقوض ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، وكان النزاع في هذه الدعوى لا يثير حول حق الطاعن في استرداد ما دفعه لبنك مصر (المطعون عليه) نفاذاً لحكم التعويض ، وإنما يثير حول ما إذا كان الحكم بنقض حكم التعويض يصلح أداة للتنفيذ به قبل ذلك البنك ، فإن استناد الطاعن إلى قواعد حوالة الحق وإلى احية الطاعن في استرداد ما دفعه يكون على غير أساس . قض مدني ١٩٧٥/٥/٤ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ٩١٢ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات «المقابلة للمادة ٢٨٥ جديد»



**مادة ٢٨٦ -** يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضراراً أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلانه وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

## الفصل الثالث

### النفاذ المعجل

**مادة ٢٨٧ -** لا يجوز تنفيذ الأحكام جبراً ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزاً إلا إذا كان النفاذ المعجل منصوصاً عليه في القانون أو مأموراً به في الحكم .

ومع ذلك يجوز بمقتضاه اتخاذ الإجراءات التحفظية <sup>(١)</sup> .

الذي نص على أنه لا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بشمانية أيام على الأقل ، إنما قصد بها مصلحة المحجوز عليه توثيقاً له من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه ومن ثم فلا يستفيد من حكم هذه المادة الدائن الحاجز ولا يجوز له الاحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها . (نقض مدني ١٨/١/١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٢٨) - وقضت أيضاً بأنه إذ نصت المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق على أنه : ولا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بشمانية أيام على الأقل ، فقد أوجبت هذا الإعلان للمحكوم عليه - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون - توثيقاً له من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه بوجه من وجه الاعتراض التي قد يجهلها الغير المطلوب منه التنفيذ ولا تكون له - على كل حال - صفة في التمسك بها . (نقض مدني ٢١/١/١٩٧٤ - المرجع السابق فقرة ٤٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأن تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقلاً يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مسئولية طالب التنفيذ وحده ، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد

رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، فإذا لم يترث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه ، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسؤوليته ، فيتحمل مخاطره إذا ما ألقى الحكم ، فإن الحكم الصادر من محكمة جنح المنشية في ١٩٧٢/٣/٢٧ يرفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ ليس من شأنه - وهو لم يصبح نهائياً للطعن فيه - أن يوجب على طالب التنفيذ الاستمرار فيه ، بل له أن يترث حتى يصبح الحكم انتهائياً استعمالاً للرخصة المخولة له في هذا الخصوص . (نقض مدني ١٩٨٠/١/٨ - مدونتنا الذهبية العدد الأول لفقرة ٥٨٨) - وقضت أيضاً بأنه يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتعويف الضرر الذي قد ينشأ عن التنفيذ ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الذي جرى التنفيذ بمقتضاه صادراً من القضاء المستعجل فإنه يقع على عاتق من بادر بتنفيذه ، مسؤولية هذا التنفيذ إذا ما ألقى هذا الحكم في الاستئناف شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع والمشمولة بالنفاذ المؤقت . (نقض مدني ١٩٦٧/٥/٢٣ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٢٤) - كما قضت بأنه يعتبر الخصم سراً النية في حكم المادتين ١/١٨٥ و ٩٧٨ من القانون المدني منذ إعلانه بالظعن في الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بإلغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة إعلان للحائز يعيب حيازته مما ينول به حسن نيته طبقاً للمادة ٩٦٦ من القانون المدني ولما كانت مصلحة الضرائب قد أعلنت بالظعن في قرار لجنة الطعن قبل أن تباشر إجراءات التنفيذ الإداري على عاتق المطعون ضده وأنه قضى في هذا الطعن بتخفيض الضريبة المستحقة على المطعون ضده فإنها تعتبر سيئة النية بالنسبة لما قبضته من ثمار ذلك العقار من تاريخ وضع يدها عليه بعد أن رسا مزاده عليها ، وتلتزم لذلك بريعه عن المدة من تاريخ هذا الاستسلام إلى تاريخ رده إلى المطعون ضده ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفاً للقانون . (نقض مدني ١٩٦٦/١١/١٠ - المرجع السابق فقرة ٨٥) - وقضت بأنه متى كان الحكم المستأنف قد قضى برفض طلب وقف إجراءات البيع بعد الحكم في دعوى الاستملاك الفرعية برفضها والاستمرار في التنفيذ ، وهو بهذا المثابة حكم مشمول بأنفاذ المعجل ، ويجوز تنفيذه جبراً رغم استئنافه عملاً بالمادة ٤٦٥ من قانون المرافعات السابق - المقابلة للمادة ٢٨٧ من قانون المرافعات القائم - فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الإجراءات في هذا الخصوص سليمة يكون قد التزم صحيح القانون . (نقض مدني ١٩٧٥/٣/٢٦ - المرجع السابق فقرة ٣١٩) .

**مادة ٢٨٨ -** النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للاحكام الصادرة في المواد المستعجلة أيما كانت المحكمة التي أصدرتها ، وللاوامر الصادرة على العرائض ، وذلك ما لم ينص في الحكم أو الأمر على تقديم كفالة (١) .

**مادة ٢٨٩ -** النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للاحكام الصادرة في المواد التجارية ، وذلك بشرط تقديم كفالة .

**مادة ٢٩٠ -** يجوز الامر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحوال الآتية :

- (١) الاحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات .
- (٢) اذا كان الحكم قد صدر تنفيذا لحكم سابق حائز لقوة الامر المقضى أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبنيا على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصما في الحكم السابق أو طرفا في السند .
- (٣) اذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام .
- (٤) اذا كان الحكم مبنيا على سند عرقي لم يجده المحكوم عليه .
- (٥) اذا كان الحكم صادر لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به .
- (٦) اذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له (١) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا محل لما تثيره الطاعة بصدد المسئولية عن تنفيذ أحكام القضاء المستعجل من وجوب الحصول على قضاء في الموضوع بأن الحق لم يكن في جانب طالب التنفيذ ، ذلك أن طالب التنفيذ كما يسأل في هذه الحالة فإنه يسأل في حالة ما إذا كان الحكم المستعجل الذي نفذ بمقتضاه قد ألغى في الاستئناف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بمسئولية الطاعة عن تنفيذ الحكم المستعجل الذي تعجلته قبل الفصل في الاستئناف المرفوع عنه والذي قضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . (نقض مدني ١٩٦٧/٥/٢٣ - الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه يجوز وفقاً للمادة ٣/٤٧٠ من قانون المرافعات السابق - الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله والمقابلة للمادة ٥/٢٩٠ من قانون المرافعات القائم -

**مادة ٢٩١ -** يجوز التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم وذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويكون ميعاد الحضور ثلاثة ايام .  
ويجوز ابداء هذا التظلم في الجلسة اثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم .

ويحكم في التظلم مستقلا عن الموضوع (١) .

الامر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحكام الصادرة لمصلحة طالب التنفيذ في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وإن كانت دعوى الاستحقاق الفرعية من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ ، فإنه يجوز شمول الحكم القاضي برفضها بالنفاذ المعجل بغير كفالة بحسبانه حكما صادراً لمصلحة طالب التنفيذ ، ونفاذ هذا الحكم يكون بالمضى في اجراءات البيع التي أوقفت بسبب رفع تلك الدعوى . (نقض مدنى ٢٦/٤/١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس لفقرة ٢٧٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأن طلب الفاء وصف النفاذ هو طلب وقى تابع للطلب الاصل وحكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في استئناف الموضوع ولهذا أجاز المشرع في المادة ٤٧١ من قانون المرافعات والمقابلة للمادة ٢٩١ من القانون القائم، أن يكون التظلم من النفاذ أمام نفس الهيئة التي يرفع إليها الاستئناف عن الحكم وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم في الاستئناف الوصفى أبدى رأيه في موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية يمنعه من الفصل في استئناف الموضوع متى كان الحكم في الاستئناف الوصفى إنما يستند الى ما يبدو للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى . (نقض مدنى ١٠/١/١٩٥٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى لفقرة ١٥٧٨) - وقضت ايضا بأن القول بأن الاستئناف الوصفى يعتبر حكماً وقتياً بطبيعته لا يجوز قوة الأمر المقضى ولا تنكيد به المحكمة عند نظر استئناف الموضوع إنما يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من اجراء التنفيذ مؤقتاً أو منعه والأمر بالكفالة أو الاعفاء منها . أما قضاؤه بجواز الاستئناف وبقبوله شكلاً فإنه يعتبر قضاء قطعياً لا تملك المحكمة العدول عنه . (نقض مدنى ١٦/١/١٩٦٤ - المرجع السابق لفقرة ١٥٨٢) - وقضت بأنه إذا ما تبين أن استئناف الموضوع غير جائز أو أنه غير مقبول شكلاً لسبب أو لآخر فإن الحكم المستأنف يكون قد حاز قوة الأمر المقضى ويكون واجب التنفيذ عملاً بالقواعد العامة فلا يملك المحكوم عليه أن يوقف هذا التنفيذ عن طريق التظلم المتصووص عليه في المادة ٤٧١ من قانون

**مادة ٢٩٢ -** يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أو التظلم أن تأمر بناء على طلب ذي الشأن بوقف النفاذ المعجل إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت اسباب الطعن في الحكم أو الأمر يرجع معها الغاؤه .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المحكوم له <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٩٣ -** في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يقدم كفيلاً مقتدرًا أو أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل أيداع ما يحصل من

---

المرافعات والمقابلة للمادة ٢٩١ جديد، ويكون تظلمه في هذه الحالة غير مقبول . (نقض مدني ١٦/١/١٩٦٤ - المرجع السابق فقرة ١٥٨١) - وقضت بأنه متى كانت محكمة الدرجة الثانية قد فصلت في الاستئناف الاصل فإنها تكون في غنى عن نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ . (نقض مدني ١٦/٥/١٩٦٣ - المرجع السابق فقرة ١٥٨٠) - وقضت بأن الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى يعتبر حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلاً عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات والمقابلة للمادة ٢٩١ جديد، للمحكوم عليه من أن يتظلم استقلاً من وصف النفاذ أمام محكمة الدرجة الثانية إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازها - إذ نص هذه المادة قد ورد على خلاف الأصل المقرر . (نقض مدني ٤/٤/١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٤٧٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذ كان القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف بالتطبيق للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات قضاءً وقتياً لا يحوز قوة الأمر المضي لأن الفصل فيه إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما يؤولها أن تعدل عند الفصل في الموضوع عن رأي إرتأته وقت الفصل في طلب وقف التنفيذ ، إذ ليس لحكمها فيه من تأثير على الفصل في الموضوع ، فإنه لا وجه للتحدى بسبق وقف محكمة الاستئناف تنفيذ حكم المحكمة الابتدائية . (نقض مدني ٢٩/١٢/١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٤٢) .

التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر الى حارس مقتدر<sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٩٤** - يكون اعلان خيار الملزم بالكفالة اما على يد محضر بورقة مستقلة واما ضمن اعلان السند التنفيذي أو ورقة التكليف بالوفاء...

ويجب في جميع الأحوال أن يتضمن اعلان الخيار تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ تعلن اليه فيه الاوراق المتعلقة بالمنازعة في الكفالة

#### ١- هذه المادة معدلة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧١ .

قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات على أنه : «في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل إيداع ما تحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر الى حارس مقتدر» . مؤداه أنه يشترط لصحة التنفيذ وفقاً لنص هذه المادة أن يقوم الدليل على أن المحكوم له قد نفذ شرط الكفالة على الوجه المشار اليه في هذه المادة ولم يكتف المشرع بأن يقوم المحكوم له بإبداء رغبته في الخيار على الوجه المبين بهذه المادة بل نص في المادة ٢٩٤ مرافعات على أن يعطى اختياره للمحكوم عليه إما على يد محضر بورقة مستقلة أو ضمن اعلان سند التنفيذ أو ورقة التكليف بالوفاء . ثم أضاف في المادة ٢٩٥ : مرافعات النص على أن لادوى الشأن خلال ثلاثة أيام التالية لهذا الاعلان أن ينازع في اقتدار الحارس أو كفاية ما يودع . وإذا كان الثابت أن الحكم القاضي بحل الشركة وتصفياتها قد صدر مشمولاً بالنفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة وقام المحكوم لهم ومن بينهم الطاعن بتنفيذ هذا الحكم تنفيذاً جبرياً بتسليم الطاعن بصفته مصفياً موجودات الشركة وتحرير محضر الجرد دون قيامهم بأعمال شرط الكفالة وفقاً لنص المادتين ٢٩٣ ، ٢٩٤ مرافعات فإن هذا التنفيذ يكون باطلاً وإذا كان الضرر قد افترضه المشرع افتراضاً في المادتين ٢٩٣ ، ٢٩٤ مرافعات فلا يلزم المنفذ ضده بإثباته ولا يكلف الحكم بالتحدث عنه . (نقض مدنى ١٩٧٩/٥/٧ - مدونتنا الدهمية العدد الاول فقرة ١٢٤٤) .

**مادة ٢٩٥ -** لذى الشأن خلال ثلاثة ايام التالية لهذا الاعلان ان ينازع في اقتدار الكفيل أو الحارس أو في كفاية ما يودع على أن يتم اعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضى التنفيذ المختص ويكون حكمه فى المنازعة انتهائيا .

وإذا لم تقدم المنازعة فى الميعاد أو قدمت ورفضت أخذ على الكفيل فى قلم الكتاب التعمد بالكفالة أو على الحارس قبوله الحراسة . ويكون المحضر المشتمل على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفيذى قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده (١) .

## الفصل الرابع

### تنفيذ الاحكام والأوامر والسندات الرسمية الاجنبية

**مادة ٢٩٦ -** الاحكام والأوامر الصادرة فى بلد أجنبى يجوز الامر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة فى قانون ذلك البلد لتنفيذ الاحكام والأوامر المصرية فيه (٢) .

١ - هذه المادة معدلة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧١ .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذ: قرر الحكم المطعون فيه أن كون محكمة بداية القدس داخلة فى الأرض التى ضمتها اليها المملكة الاردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين فإنه لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدنى ١٩٦٤/٧/٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٢٠) - وقضت بأنه لما كان الحكم المطلوب الامر بتنفيذه صادراً من محكمة الخرطوم العليا فإنه لا يمكن أن ينص فيه على تنفيذه خارج الدولة الأخرى المطلوب تنفيذ الحكم الأجنبى فيها . وإذا اتخذ المطعون عليه السبيل القانونى الذى رسمه قانون المرافعات للأمر بتنفيذ الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة فلا على الحكم المطعون عليه إن هو أمر بتنفيذه ويكون النعى عليه بأن الحكم المطلوب الامر بتنفيذه قد تضمن أن تنفيذه إنما يكون فى جمهورية السودان ، على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٦٩/٥/٦ - مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٧١٧) .

**مادة ٢٩٧ -** يقدم طلب الامر بالتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها وذلك بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٩٨ -** لا يجوز الامر بالتنفيذ الا بعد التحقق مما يأتي :

(١) أن محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الامر وأن المحاكم الاجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقا لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها .

(٢) أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم قد كلّفوا الحضور ومثلوا تمثيلا صحيحا .

(٣) إن الحكم أو الامر حاز قوة الامر المقضى طبقا لقانون المحكمة التي أصدرته .

(٤) إن الحكم أو الامر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الاداب فيها <sup>(٢)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان النص في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات وهو آخر المواد الخاصة بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية على أن : « العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعلقة أو التي تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول في هذا الشأن » مفاده أن هذه القواعد تكون واجبة التطبيق فيما لم يرد به حكم خاص في المعاهدة ، وكانت اتفاقية تنفيذ الأحكام لدول الجامعة العربية السالفة البيان قد تركت للدول الاعضاء تعيين الجهة القضائية التي ترفع اليها طلبات التنفيذ مما يوجب الرجوع في شأنه الى أحكام قانون المرافعات ، وإن نصت المادة ٢٩٧ من هذا القانون على أن يقدم طلب الامر بتنفيذ الحكم الأجنبي الى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها وكانت الدعوى قد رفعت بهذا الطلب الى تلك المحكمة - وهي المختصة بنظرها - لفصلت فيها فإن النعى على الحكم المطعون فيه مخالف لقواعد الاختصاص يكون على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٨٤/٣/٢٠ - مدينتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٦٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه توجب أحكام التشريع المصرى في خصوص تنفيذ الأحكام الأجنبية التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذى صدر فيه ، وهو ما تنص عليه المادة ١/٤٩٣ من قانون المرافعات والمقابلة



للمادة ٢٩٨/١ جديد، والمادة ١/٢ من اتفاقية تنفيذ الأحكام المبرمة بين دول الجامعة العربية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢. (نقض مدني ١٩٦٤/٧/٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٩٠٩) - وقضت بأن شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية. وذلك عملاً بما تقرره المادة ٢/٤٩٣ من قانون المرافعات «المقابلة للمادة ٢/٢٩٨ جديد، واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقره ب منها. وإذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيه - وكان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الاجراءات - وقد أعلن الطاعنون إعلاناً صحيحاً وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم والتي لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام في مصر، فإن النعي بطلان إعلان الدعوى المطلوب تذييل حكمها بالصيغة التنفيذية يكون على غير أساس (نقض ١٩٦٤/٧/٢ ٦٤ موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١١٨) - وقضت بأن عدم مراعاة محاكم السودان أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ في إعلان الدعوى المطلوب من محاكم مصر إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر فيها من شأنه ألا يجعل لهذا الحكم قوة ملزمة أمام المحاكم المصرية لأنه يكون مبنيًا على اجراءات تخالف القانون الواجب التطبيق في السودان في هذه الحالة وهو وفاق سنة ١٩٠٢ ومن ثم يكون حكماً باطلاً ولا تسرى عليه قاعدة التبادل المسلم بها في فق القانون الدولي الخاص. (نقض مدني ١٩٥٦/٣/٨ - المرجع السابق فقرة ١١٣) - وقضت بأنه إذ نصت المادة ٢٢ من القانون المدني على أن «يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تبأثر فيه الاجراءات». فقد أفاضت خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضي وذلك باعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤديها وفقاً لقواعد المرافعات المقررة في قانونها دون قواعد المرافعات في أي دولة أخرى وباعتبار أن ولاية القضاء إقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هي الأخرى إقليمية. وإذا كانت قاعدة وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنيت عليه هي من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضي وهو - بالنسبة للحكم المطلوب تنفيذه في مصر والصادر من محكمة الخرطوم العليا - قانون جمهورية السودان وكان يبين من ذلك الحكم أنه وإن لم يشتمل على أسباب إلا أنه قابل للتنفيذ في جمهورية السودان ومن ثم يمكن إصدار الأمر بتنفيذه في مصر إذا استوفيت باقي الشرائط الأخرى المقررة في هذا الخصوص. ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات السابق «المقابلة للمادة ١٧٦ من قانون المرافعات القائم» من وجوب اشتغال الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها ولا كانت

٥٠٦ ..... قانون المرافعات

**مادة ٢٩٩ -** تسرى احكام المواد السابقة على احكام المحكمين الصادرة في بلد اجنبي . ويجب أن يكون الحكم صادرا في مسألة يجوز التحكيم فيها طبقا لقانون الجمهورية .

**مادة ٣٠٠ -** السندات الرسمية المجررة في بلد اجنبي يجوز الامر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في الجمهورية .

ويطلب الامر بالتنفيذ بعريضة تقدم لقاضى التنفيذ الذى يراد التنفيذ في دائرة اختصاصه .

ولا يجوز الامر بالتنفيذ الا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وقابليته للتنفيذ وفقا لقانون البلد الذى تم فيه ومن خلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب في الجمهورية .

**مادة ٣٠١ -** العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التى تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول في هذا الشأن<sup>(١)</sup> .

---

باطلة ذلك أن الخطاب بهذا النص متعلق بالأحكام التى تصدر في مصر طالما أنه لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة . (نقض مدنى ١٩٦٩/٥/٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٧١٧) - وقضت بأن عدم اختصاص المحاكم الانجليزية بتطبيق المدعى عليه المتوطن في مصر من الدعية هو أمر يتعلق بالنظام فلا يصححه قبول الدعى عليه هذا الحكم . (نقض مدنى ١٩٥٤/١٢/١٦ - المرجع السابق السنة ٦ ص ٣٣٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٤٩٧ من قانون المرافعات «المقابلة للمادة ٣٠١ جديد» - والتي اختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - تقضى بأنه إذا وجدت معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وبغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات ، وكانت حكومتنا الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد انضمتا الى اتفاقية تنفيذ الأحكام التى أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وتم إيداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية في ٥ إبريل سنة ١٩٥٤

ومن جمهورية مصر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٤ وصارت هذه الاتفاقية نافذة المفعول في شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى . ولما كانت المادة الأولى من تلك الاتفاقية قد بينت الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية بأنها لكل حكم نهائى مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بتعويض من المحاكم الجنائية (الجزائية) أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية ، ولئن كان قانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم هو القانون الواجب التطبيق لتحديد ماهية الحكم وبيان ما يعتبر حكماً ليصدر الأمر بتنفيذه ، إلا أنه بالنسبة لبتيان الحكم في مفهوم أحكام القانون الدولى الخاص فإن قانون القاضى الذى أصدر الحكم يكون هو وحده الذى يحدد، هذا البتيان بما يجعله مستوفياً الشكل الصحيح . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد بمصدره وصف صورة الحكم المطلوب تنفيذه أنه صادر بتاريخ ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٣٨٢ هـ من المحكمة الكبرى بالدمام في المملكة العربية السعودية وتضمن على ما يبين من خاتمة القضاء بثبوت مبلغ ٢٢١٢٣٩ ريالاً سعودياً وسبعة عشرة قرشاً في ذمة الطاعن الأول بصفته للمطعون عليه وإذ صيغ الحكم على هذا النحو - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه - في الشكل الذى يجرى عليه تحرير الأحكام في المملكة العربية السعودية وطبقاً لما هو معمول به فيها ، فإنه يكون مما يجوز إصدار الأمر بتنفيذه في مصر وإن خالف في بتيانه ما هو متواضع عليه في مصر من الفصل بين أسباب الحكم ومنطوقه . لما كان ما تقدم وكانت المادة الخامسة من الاتفاقية المشار إليها قد نصت في فقرتها الأولى على وجوب أن يرفق بطلب التنفيذ صورة رسمية طبق الأصل مصدقاً عليها من الجهة المختصة للحكم المطلوب تنفيذه المذيلة بالصيغة التنفيذية ، وكان المقصود من تدليل الأحكام بالصيغة التنفيذية - على ما تجرى به المادة ٤٥٧/٣ من قانون المرافعات «المقابلة للمادة ٢٨٠/٣ جديد» - تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق ، وإذ أورد الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع الطاعن الذى يؤسسه على عدم تدليل الحكم المطلوب تنفيذه بالصيغة التنفيذية ، أن ذلك الحكم يحمل توقيع رئيس المحكمة وختم رئاسة القضاة بمحكمة الدمام الكبرى وأنه كتب على ظهره أنه سجل بالمجلد الخاص بالأحكام الحقوقية لعام ١٣٨٢ هـ وإن المطعون عليه قدم شهادة من أمير منطقة الرياض بأن الحكم في ذاته صيغته التنفيذية الإجبارية كما قدم شهادة من رئيس ديوان المظالم تفيد أن الحكم قد استوفى شرائطه التى تجعله قابلاً للتنفيذ طبقاً لاتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بشأن تبادل تنفيذ الأحكام وأنه بشكله الذى قدم به يعد قابلاً للتنفيذ في الدولة التى صدر من محاكمها وهى المملكة العربية السعودية ، فإن هذا الذى أوردته الحكم المطعون فيه بشأن الحكم

المطلوب تنفيذه ما يكفي لجعله قابلاً للتنفيذ في مصر ذلك لأنه تحققت في شأنه ذات الاعتبارات التي تستهدفها الصيغة التنفيذية المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة السالفة الذكر . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس . (نقض مدني ١٩٦٩/١/٢٨ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ١٧٦) - وقضت بأنه لما كان انضمام إحدى الدول إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة في سنة ١٩٥٢ بين مصر وبعض دول الجامعة العربية بالإجراءات المنصوص عليها في المادة العاشرة منها - وهي إرسال إعلان هذا الانضمام إلى الأمين العام للجامعة وإبلاغ الدول الأعضاء به بمعرفة الأمانة العامة - لا يعدو أن يكون مسألة من مسائل الواقع ، وكان الحكم المطعون فيه قد عوّل فيما انتهى إليه من ثبوت انضمام دول الإمارات العربية المتحدة - التي يراد تنفيذ الحكم الصادر من إحدى محاكمها في مصر إلى الاتفاقية السالفة البيان على الشهادة المقدمة من المطعون عليها - الصادرة من وزارة خارجية هذه الدولة والمصدق عليها من السفارة القائمة برعاية المصالح المصرية فيها والتي تفيد تعاملاً إجراءات الانضمام المشار إليها وصدرت تشريع داخل على مقتضى الاتفاقية في سنة ١٩٧٢ بتطبيق أحكامها . وكان مجلد المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق الجامعة العربية المقدم من الطاعن لا يدعو أن يكون نشرة غير رسمية لا حجية لها في هذا الخصوص ، فإنه لا على الحكم بعد أن بين الحقيقة التي أقتنع بها وأورد دليله عليها إن هو أغفل ما قد يكون لذلك المجلد من دلالة مغايرة ويكون النعى على غير أساس . (نقض مدني ١٩٨٤/٣/٢٠ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١١٦٣) - وقضت بأنه إذا كانت محكمة بداية القدس مختصة بنظر الدعوى طبقاً لقانونها ، وكان اختصاصها يقوم أصلاً على أساس المحل الذي أبرم فيه العقد وكان مشروطاً بتنفيذه فيه - ومما ضابطان للاختصاص مسلم بهما في غالبية التشريعات ويقرهما قانون الدولة المرات تنفيذ الحكم فيها - أي القانون المصري - إذ نصت عليهما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات والمقابلة للفقرة ٢ من المادة ٣٠ جديده ضمن الحالات التي يقوم فيها الاختصاص للمحاكم المصرية بالنسبة للأجنبي ولو لم يكن له موطن أو سكن في مصر . وإن كانت محكمة بداية القدس - وهي إحدى جهتي القضاء المنعقد لهما الاختصاص في النزاع القائم بين الطرفين - قد رفعت إليها الدعوى فعلاً وأصدرت فيها الحكم المطلوب تبديله بالصيغة التنفيذية ، فإن دوافع المجاملة ومقتضيات الملامة وحاجة المعاملات الدولية توجب اعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها . (نقض مدني ١٩٦٤/٧/٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١١٨) .

## الفصل الخامس

### محل التنفيذ

**مادة ٣٠٢ -** يجوز في أية حالة كانت عليها الاجراءات قبل ايقاع البيع ايداع مبلغ من النقود مساو للدين المحجوز من أجلها والفوائد والمصاريف يخص للوفاء بها دون غيرها . ويترتب على هذا الايداع زوال الحجز عن الاموال المحجوزة وانتقاله الى المبلغ المدوع .

واذا وقعت بعد ذلك حجز جديدة على المبلغ المدوع فلا يكون لها أثر في حق من خصص لهم المبلغ <sup>(١)</sup> .

**مادة ٣٠٣ -** يجوز للمحجوز عليه أن يطلب بصفة مستعجلة من قاضى التنفيذ في أية حالة تكون عليها الاجراءات تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للحاجز ، ويترتب على هذا الايداع زوال الحجز عن الاموال المحجوزة وانتقاله الى المبلغ المدوع .

ويصبح المبلغ المدوع مخصصا للوفاء بمطلوب الحاجز عند الاقرار له به او الحكم له بثبوته <sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٣٠٢/١ من قانون المرافعات انه يترتب على الايداع مع التخصيص زوال الحجز عن المال المحجوز وانتقاله - بالصفة التي اوقع بها - الى المبلغ المدوع ، فإذا لم يتم هذا التخصيص لم يترتب على الايداع الاثر المنصوص عليه بالمادة سالفه البيان . (نقض مدنى ١٩٨١/١٠/٥ - الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٧ ق) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذ يبين من صحيفة الدعوى ..... تنفيذ عابدين أن الطاعن ابتفى بها الحكم بصفة مستعجلة بإجراء وقتى هو تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للطعنين ضدها - الحاجزة - ويترتب على ايداعه زوال الحجز عن الاموال المحجوزة وانتقاله الى المبلغ المدوع الذى يصبح مخصصا للوفاء بمطلوب الحاجزة عند الاقرار لها به او الحكم لها بثبوته طبقاً لحكم المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات . فاجابته المحكمة لطلبه وكان التكييف القانونى لهذه الدعوى أنها منازعة وقتية في التنفيذ ، فإن الحكم الصادر فيها يستأنف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . (نقض مدنى ١٩٧٨/١٢/٢٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ ص ٢٠٦٥) .

**مادة ٣٠٤ -** اذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله ، لا تتناسب مع قيمة الاموال المحجوز عليها . جاز للمدين ان يطلب من قاضي التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على بعض هذه الاموال . ويكون ذلك بدعوى ترفع وفقا للجراءات المعتادة ويختصم فيها الدائنون الحاجزون .  
ولا يكون الحكم الصادر قابلا للطعن بأي طريق .

ويكون للدائنين الحاجزين قبل قصر الحجز اولوية في استيفاء حقوقهم من الاموال التي يقصر الحجز عليها .

**مادة ٣٠٥ -** لا يجوز الحجز على ما يلزم المدين وزوجه وأقاربه واصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة من الفرائش والثياب وكذلك ما يلزمهم من الغداء لمدة شهر<sup>(١)</sup> .

**مادة ٣٠٦ -** لا يجوز الحجز على الاشياء الآتية الا لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقررة .

(١) ما يلزم المدين من كتب وأدوات ومهمات لمزاولة مهنته أو حرفته بنفسه .

(٢) اثاث الماشية اللازمة لانتفاع المدين في معيشته . هو وأسرته وما يلزم لغذاء هذه الماشية لمدة شهر<sup>(٢)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن للدائن الحق في التنفيذ على اموال مدينه جميعها لا فرق في ذلك بين مال وآخر إلا ما كان منها غير جائز حجه . (نقض مدني ١٧/٥/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المقومات المادية والمعنوية التي يشملها المتجر في معنى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني ومن بينها الحق في الإجارة ليست - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الحقوق المتصلة بشخص المستاجر خاصة ، بل هي من العناصر المالية التي يجوز التصرف فيها والحجز عليها ، ويحق من ثم لدائن المستاجر أن يستعمل هذا الحق نيابة عن مدينه طبقاً للمادة ٢٣٥ من ذات القانون . (نقض مدني ٢١/٢/١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ ص ٥٨٢) .

**مادة ٣٠٧ -** لا يجوز الحجز على ما يحكم به القضاء من المبالغ المقررة أو المرتبة مؤقتة للنفقة أو للصرف منها في غرض معين ولا على الاموال الموهوبة أو الموصى بها لتكون نفقة الا بقدر الربيع وفاء لدين نفقة مقررة .

**مادة ٣٠٨ -** الاموال الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها لا يجوز حجزها من دائن الموهوب له أو الموصى له الذين نشأ دينهم قبل الهبة أو الوصية الا لدين نفقة مقررة وبالنسبة المبينة في المادة السابقة <sup>(١)</sup> .

**مادة ٣٠٩ -** لا يجوز الحجز على الاجور والمرتبات الا بمقدار الربيع وعند التزام يخص نصفه لوفاء دين النفقة المقررة والنصف الاخر لما عدها من الدين <sup>(٢)</sup> .

**مادة ٣١٠ -** اذا وقع الحجز على ثمار أو محصولات أو غيرها من المنقولات التي يتعين تسليمها الى الدولة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها وجب على الحارس على هذه المنقولات أن يقدم الى من يتسلمها صور محاضر الحجز الموقعة عليها . وينتقل الحجز بتسليم المنقول ومحضر حجزه الى الثمن الذي يستحقه المدين ، وذلك دون أى إجراء آخر .

**مادة ٣١١ -** لا يجوز للمدين ولا للقضاة الذين نظروا بأى وجه من الوجوه اجراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها ولا للمحامين الوكلاء عن يباشر الاجراءات أو المدين أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير غيرهم ، والا كان البيع باطلا .

١ - قضت محكمة النقض بأن الوصية بطبيعتها تصرف مضاف الى ما بعد الموت فلا يكون لها وجود قانوني إلا بعد حصول الوفاة وموت الموصى مصرًا عليها ، وتكون محكمة بالقانون السارى وقت الوفاة لا وقت تحرير الوصية . (نقض مدنى ١٩٥٦/٢/٢٣ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع لفقرة ٩٦٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الأجر - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت التسمية المعطاة له . (نقض مدنى ١٩٦١/٥/١٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء

## الفصل السادس

### اشكالات التنفيذ

**مادة ٦١٢ -** (معدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦) إذا عرض عند التنفيذ اشكالا وكان المطلوب فيه اجراء وقتيا فللمحضر ان يقف التنفيذ أو أن يمضي فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين الحضور امام قاضى التنفيذ ولو بميعاد ساعة وفي منزله عند الضرورة ويكفى اثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برفع الاشكال وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضى حكمه .

وعلى المحضر أن يحرر صورا من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لقلم الكتاب يرفق بها اوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها اليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليه في السجل الخاص بذلك .

ويجب اختصاص الطرف الملتزم في السند التنفيذى في الاشكال اذا كان مرفوعا من غيره سواء بابدائه امام المحضر على النحو المبين في الفقرة الاولى أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى فاذا لم يختصم في الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصاصه في ميعاد تحدده له ، فان لم ينفذ ما امرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال .

**الثامن فقرة ١٤ -** وقضت بأنه إذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه ان المبلغ المطالب برده كان قد قضى به للمطعون ضده على أساس أنه تعويض له بسبب إحالته الى المعاش قبل سن الخامسة والستين فإن هذا المبلغ المحكوم به لا يعتبر مرتباً أو أجراً ..... ولو كان هذا التعويض قد قدر بما كان سيتقاضاه المطعون ضده من المرتب لو أنه استمر في الخدمة الى سن الخامسة والستين لأن هذا لا يغير من طبيعته كتعويض ولا يجعله مرتباً . (نقض مدنى ١٩٦٨/١/١١ - المرجع السابق فقرة ٤٧٦) - وقضت ايضاً بأن الاصل ان صفة المكافاة تظل لاصلة بالمبلغ الذى استحقه الموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية اثناء حياته . أما اذا كان الموظف قد توفى قبل أن يقبض مكافآته عن مدة خدمته ثم توقع الحجز عليها فانها تصبح بوقاته تركه توزع على ورثته الشرعيين وتزول تبعاً لذلك الحصانة التي اضعافها عليها القانون . (نقض مدنى ١٩٦٢/٦/١٤ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٢ ص ٨٠٦) .



ولا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول اشكال يقيمه الطرف الملزم في السند التنفيذى اذا لم يكن قد اختصم في الاشكال السابق<sup>(١)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط في الاشكال الذى لا يجوز معه للمحضر أن يتم التنفيذ قبل صدور الحكم فيه أن يعرض عند التنفيذ لمنع اجرائه أو وقف السير فيه . (نقض مدنى ١٩٦٧/١١/١٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٨٢) - وقضت بأن الاشكال من المحكوم عليه لا يجوز قبوله إلا إذا كان سببه قد جد بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه . ولما كان الدفع بعدم التنفيذ - الذى يتمسك به الطاعن - قائما قبل صدور الحكم الذى رفع الاشكال عنه فإن هذا الدفع يكون قد اندرج ضمن الدفع فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المذكور ومن ثم يمتنع على المحكوم عليه التحدى به على من صدر له هذا الحكم وذلك سواء كان قد دفع به فى تلك الدعوى أم كان لم يدفع . (نقض مدنى ١٩٦٦/١١/١٠ - المرجع السابق فقرة ٨٢) - وقضت بأنه لما كانت طرق الطعن فى الأحكام مبينة فى القانون بيان حمصر وليس الاشكال فى التنفيذ من بينها لانه تنظم من اجراء التنفيذ ونعني عليه لا على الحكم فلا تملك محكمة الاشكال - التى يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر فى الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو تبحث أوجهاً تتصل بمخالفة القانون أو الخطأ فى تأويله وليس لها أن تتعرض لما فى الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت فى الحكم نفسه أو فى اجراءات الدعوى لما فى ذلك من مساس بحجية الأحكام . (نقض جنائى ١٩٨١/٣/٤ - مدونتنا الذهبية ، الاصدار الجنائى العدد الثانى فقرة ٣٠٦) - وقضت بأن الاشكال فى التنفيذ الذى يرفع لقاضى التنفيذ من الملزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تمامه طبعاً للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات ذو اثر موقف للتنفيذ ، يستوى فى ذلك أن يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره أو الى محكمة غير مختصة به . (نقض مدنى ١٩٨٠/١/٨ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٥٨٩) - وقضت ايضا بأن الحكم بعدم الاختصاص والإحالة لا يترتب عليه إنهاء الخصومة فى الاشكال ، وليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وإنما هو ينقل الدعوى الى المحكمة المحالة اليها التى يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها ، ويعتبر صحيحاً امامها ما تم من اجراءات قبل الإحالة بما فى ذلك صحيفة الاشكال وأثرها الواقف للتنفيذ . (نقض مدنى ١٩٨٠/١/٨ - المرجع السابق فقرة ٥٨٧) .

٥١٤ ..... قانون المرافعات

٣٩٢ - لا يترتب على العرض الحقيقي وقف التنفيذ اذا كان العرض محل نزاع .

ولقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً مع ايداع المعروض أو مبلغ أكبر منه يعينه .

مادة ٣٩٤ - اذا تغيب الخصوم وحكم القاضي بشطب الاشكال زال الاثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفعه <sup>(١)</sup> .

مادة ٣٩٥ - اذا خسر المستشكل دعواه جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً وذلك مع عدم الاخلال بالتعويضات ان كان لها وجه .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان الاشكال في التنفيذ الذي يرفع لقاضي التنفيذ من الملزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تمامه طبقاً للمادة ٣٩٢ من قانون المرافعات ذا أثر موقف للتنفيذ يستوى في ذلك أن يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره أو الى محكمة غير مختصة به ، ويظل هذا الاثر باقياً ما بقيت صحيفته قائمة ، ولا يزول الا بصدر حكم يترتب عليه زوال صحيفة الاشكال لبطانها أو بسقوط الخصومة أو بإعتبارها كأن لم تكن أو حكم بشطب الاشكال . (نقض مدني ١٩٨٠/١/٨ - مدونتنا الذهبية العدد الاول لفرقة ٥٨٦) .

## التحفظ

### الحجز التحفظي

#### الفصل الأول

#### الحجز التحفظي على المنقول

**مادة ٣١٦** - للدائن أن يوقع الحجز التحفظي على منقولات مدينه في الأحوال الآتية :

- (١) اذا كان حاملا لكمبيالة أو سند تحت الاذن وكان المدين تاجرأله توقيع على الكمبيالة أو السند يلزمه بالوفاء بحسب قانون التجارة .
- (٢) في كل حالة يخشى فيها فقدان الدائن لضمان حقه .<sup>(١)</sup>

**مادة ٣١٧** - لمؤجر العقار أن يوقع في مواجهة المستأجر من الباطن الحجز التحفظي على المنقولات والثمرات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة وذلك ضمانا لحق الامتياز المقرر له قانونا .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه تنص المادة ٣١٦ مرافعات على « أن للدائن أن يوقع الحجز التحفظي على منقولات مدينه في الاحوال الآتية: ١ - ..... ٢ - في كل حالة يخشى فيها فقدان الدائن لضمان حقه » والمقصود بالضمان هو الضمان العام الذي للدائن على اموال مدينه اما الخشية فهي الخوف من فقدان الدائن لهذا الضمان بسبب ظروف محددة وعيه اثبات ذلك يقع على عاتق الدائن ( نقض مدني ٦ / ٤ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٥ )

ويجوز له ذلك أيضا إذا كانت تلك المنقولات والثمرات والمحصولات قد نقلت بدون رضائه من العين المؤجرة ما لم يكن قد مضى على نقلها ثلاثون يوما .<sup>(١)</sup>

**مادة ٣١٨ -** لمالك المنقول أن يوقع الحجز التحفظي عليه عند حائزته .<sup>(٢)</sup>

**مادة ٣١٩ -** لا يوقع الحجز التحفظي في الأحوال المتقدمة الا اقتضاء لحق محقق الوجود وحال الأداء . -

وإذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو حكم غير واجب النفاذ أو كان دينه غير معين المقدار ، فلا يوقع الحجز إلا بأمر من قاضي التنفيذ يأذن فيه بالحجز ويقدر دين الحاجز تقديرا مؤقتا .

ويطلب الأمر بعريضة مسببة ، ويجب في الحالة المذكورة في المادة السابقة أن تشمل العريضة على بيان واف للمنقولات المطلوب حجزها . وللقاضي قبل اصدار أمره أن يجري تحقيقا مختصرا إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان المؤجر قد تمسك أمام محكمة الموضوع بالحكم النهائي السابق الذي قضى بأن الحجز الذي أوقعه هو حجز تحفظي على مابالعين المؤجرة وكان الحكم قد اعتبر أن الحجز هو حجز مالمدين لدى الغير فإنه يكون قد قضى على خلاف حكم سابق حائز قوة الأمر المضي ( نقض مدني ٣١ / ١ / ١٩٥٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٦ ) وقضت أيضا بأنه إذا كان الحجز الذي أوقعه المؤجر على مابالعين المؤجرة هو حجز تحفظي على منقولات المستاجر من الباطن تم في ظل قانون المرافعات القديم فإنه ليس من شأن هذا الحجز أن يفيل يد المستاجر الاصلى عن مطالبة المستاجر من باطنه بالacre المستحقة في ذمته ( نقض مدني ٣١ / ١ / ١٩٥٧ المرجع السابق فقرة ١٧ )

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت من الاطلاع على المستندات المقدمة ان حجزا تحفظيا استحقاقيا قد توقع من المدعي عليهم تحت يد المدعية بالحق المدني بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٦٤ اثبت في محضره ان السيارة وجدت غير صالحة للاستعمال وانها معطلة وقد سلمت للمدعي عليهم على تلك الحالة فان القول بعد ذلك بان فقد بعض اجزاء السيارة الذي اكتشف عند استلام المدعية لها تنفيذا لحكم الحراسة الصادر في الدعوى رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٥ انما يرجع الى اختلاس المدعي عليهم لها يكون عار عن دليله . ( نقض جنائي ١٩ / ١ / ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ١٠ )

ويجوز ان يكون امره بتوقيع الحجز بعد مهلة لا تزيد على ثلاثة ايام من تاريخ هذا الامر للمطلوب الحجز عليه إلا في الحالة المذكورة في المادة السابقة .

وإذا كانت الدعوى مرفوعة بالحق من قبل أمام المحكمة المختصة جاز طلب الاذن بالحجز من رئيس الهيئة التي تنظر الدعوى .<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٢٠ -** يتبع في الحجز التحفظي على المنقولات القواعد والاجراءات المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثالث من هذا الكتاب عدا ما تعلق منها بتحديد يوم البيع .

ويجب أن يعلن الحاجز الى المحجوز عليه محضر الحجز والامر الصادر به إذا لم يكن قد أعلن به من قبل وذلك خلال ثمانية ايام على الأكثر من تاريخ توقيعه وإلا اعتبر كأن لم يكن .

وفي الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضي التنفيذ يجب على الحاجز خلال ثمانية الايام المشار اليها في الفقرة السابقة أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .<sup>(٢)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط لتوقيع الحجز التحفظي ولغا لنص المادة ٣١٩ من قانون المرافعات ان يكون الحاجز دائئاً بدين محقق الوجود وحال الاداء فان كان الدين متنازعا فيه فلا مانع من اعتباره محقق الوجود ومن توقيع الحجز بمجيبه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وكان النزاع فيه غير جدى ( نقض مدنى ٦ / ٤ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٤ ) وقضت بأن مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٢١٠ من قانون المرافعات والفقرة الاولى من المادة ٢٠١ من ذات القانون انه متى توافرت في الدين المطالب به شروط استصدار امر الاداء - بأن كان ثابتا بالكتابة حال الاداء معين المقدار فعلى الدائن اذا اراد توقيع الحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير وفاء لدينه ان يستصدر امر الحجز من القاضى المختص باصدار امر الاداء ، وتقدير توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على اسباب سائفة . ( نقض مدنى ٥ / ١ / ١٩٧٧ - المرجع السابق فقرة ٥٢ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات بشأن الحجز التحفظي على المنقولات ، أنه يجب إعلان المحجوز عليه بالامر الصادر بالحجز ومحضر الحجز خلال ثمانية ايام من توقيعه ، كما أنه يجب رفع الدعوى بصحة الحجز خلال تلك المدة إن كان موقعا بأمر من قاضى التنفيذ ( نقض مدنى ٣١ /

بأنه ٢٢٦ - إذا كانت الدعوى بالحق مرفوعة من قبل أمام محكمة أخرى ضدت دعوى صحة الحجز إلى نفس المحكمة لتتظر فيهما معا .

بأنه ٢٢٧ - إذا حكم بصحة الحجز تتبع الاجراءات المقررة للبيع في الفصل الاول من الباب الثالث أو يجرى التنفيذ بتسليم الحقول في الحالة المعار انبى في المادة ٢١٨ .

بأنه ٢٢٧ - إذا وقع مؤجر العقار الحجز على منقولات المستأجر من الباطن طبقاً للمادة ٢١٧ فإن اعلان الحجز لهذا المستأجر يعتبر أيضاً بمثابة حجز تحت يده على الأجرة .

وإذا كان المستأجر الأصلي غير ممنوع من التأجير من الباطن جاز للمستأجر من الباطن أن يطلب رفع الحجز على منقولاته مع بقاء الحجز تحت يده على الأجرة .

بأنه ٢٢٨ - إذا حكم ببطلان الحجز التحفظى أو بإلغائه لانعدام أساسه جاز الحكم على الحاجز بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها فضلاً عن التعويضات للمحجوز عليه .

---

٢ / ١٩٨١ - الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٥ ق ) وقضت كذلك بأن الغاية من توقيع الحجز التحفظى هو التنفيذ على الأموال المحجوز عليها بغية إقتضاء الدين المطالب به ، وإذا كانت محكمة الموضوع عند نظر الدعوى الموضوعية بالمطالبة بمبلغ الدين الذى توقيع الحجز التحفظى من أجله ، قد تبين لها قيام المدين ( الملعون ضده ) بسداد الدين بأكمله على دفعات بعضها سابق على تاريخ الحجز والبعض الآخر لاحق عليه ، وخلصت إلى القضاء برفض دعوى المطالبة بالدين ، فإن لازم ذلك وأثره هو القضاء بإلغاء أمر الحجز التحفظى المنتظم منه . ( نقض مدنى ١١ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٤٨ ق ) وقضت بأن الحجز التحفظى الذى توقيع صحيحا واجب الاحترام ولو لم يحكم بتبتيته أو لم يعلن به ذى الشأن في الميعاد القانونى مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلته . ( نقض جنائى ١٧ / ١١ / ١٩٥٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٩ ص ٩٢٧ )

## المادة ٢٢٥

### الحجز على الموقوفين لأداء الدين

مادة ٢٢٥ - يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود حال الأداء أن يحجز ما يدين لمدينه لدى الغير من المنقولات أو الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط . ويتناول الحجز كل دين ينشأ للمدين في ذمة المحجوز لديه إلى وقت التقدير بما في ذمته ما لم يكن موقعا على دين بذاته (١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت محكمة الموضوع قد أثبتت أن الدين لم يكن وقت طلب الحجز محقق الوجود ، وكان تحقق وجود الدين أي خلوه من النزاع شرطا في توقيع الحجز حتى بأمر من القاضي ، فإنه لا يكون ثمة محل للنقض على الحكم إذ أقام قضاءه بالغاء أمر الحجز على أساس أن تحقق وجود الدين المحجوز من أجله وقت صدور الأمر بالحجز لم يكن قائما ( نقض مدني ٢ / ٦ / ١٩٤٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٢ ) - وقضت أيضا بأنه لما كان الحجز تحت يد الغير لا يجوز لدين احتمالي غير محقق الوجود ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك في جميع مراحل الدعوى بأن الدين الموقع من أجله الحجز هو تعويض تدمية المطعون عليها الأولى قبله كما وصفت في صحيفة طلب توقيع الحجز وإن ذمته بريئة منه ، وكان النزاع في أصل استحقاق التعويض قبل الطاعن في حالة الدعوى هو نزاع جدى على ما يبين من أوراق الطعن مما لا يجوز معه ، قبل أن تفصل محكمة الموضوع في أمره ، اعتبار الدين موضوع الحجز محقق الوجود ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض تظلم الطاعن من أمر الحجز يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه ( نقض مدني ١٤ / ٥ / ١٩٥٢ - المرجع السابق فقرة ٣٥ ) وقضت بأنه يكفي لتوقيع الحجز وصحته أن يكون الدين المحجوز عليه قد نشأ سببه قبل توقيع الحجز ولو كان مؤجلا الاستحقاق إلى ما بعد حصوله ويكون قد استقر في ذمة المحجوز لديه بعد الحجز بأن كان معلقا على شرط واقف وتحقق بعد الحجز ( نقض مدني ١٢ / ١ / ١٩٧٢ - المرجع السابق فقرة ٤٢ ) وقضت بأنه إذا كان الأمر قد صدر بتوقيع الحجز التحفظي حيز مالمدين لدى الغير على ما يوجب تحت يد المطعون عليهم الأربعة الأول في مبالغ الأيجار وفاء للدين المحجوز من أجله ، وكان استعمال عبارة « ما يوجد » في هذا الخصوص تنفيذ مبالغ الأيجار المستحقة فعلا وما يستجد منها لاسيما وإن دين الأيجار مما يتجدد دوريا وإن الحجز طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات يتناول كل دين

**مادة ٣٣١ -** لا يجوز للحاجز أن يضم لدينه من الفوائد التي لم تحل أكثر من فائدة سنة واحدة ولا أن يضم اليه في مقابل المصاريف أكثر من عشر مبلغ الدين على ألا يجاوز ذلك العشر أربعين جنيها .

**مادة ٣٣٧ -** إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار فلا يجوز الحجز إلا بأمر من قاضي التنفيذ يأذن فيه بالحجز ويقرر دين الحاجز تقديرا مؤقتا وذلك بناء على عريضة يقدمها طالب الحجز .

ومع ذلك فلا حاجة الى هذا الاذن إذا كان بيد الدائن حكم ولو كان غير واجب النفاذ متى كان الدين الثابت به معين المقدار .<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٣٨ -** يحصل الحجز بدون حاجة الى اعلان سابق الى المدين بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن الى المحجوز لديه وتشتمل على البيانات الآتية :  
(١) صورة الحكم أو السند الرسمي الذي يوقع الحجز بمقتضاه أو اذن القاضي بالحجز أو أمره بتقدير الدين .

ينشأ للمدين في ذمة المحجوز لديه الى وقت التقرير بما في الذمة مالم يكن موقعا على دين بذاته (نقض مدني ٥ / ١ / ١٩٧٧ - المرجع السابق فقرة ٥١)

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ من قانون المرافعات والفقرة الأولى من المادة ٢٠١ من ذات القانون أنه متى توافرت في الدين المطالب به شروط استصدار أمر الأداء - بأن كان ثابتا بالكتابة حال الأداء معين المقدار فعلى الدائن إذا أراد توقيع الحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير وفاء لدينه أن يستصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار أمر الأداء وتقدير توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائفة (نقض مدني ١٩٧٧/١/٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٥٢) - وقضت كذلك بأنه إذا صدر أمر الحجز من قاضي الأداء في حالة لا تتوفر فيها شروط إصدار أمر الأداء فإن الحجز يكون باطلا وكذلك العكس . لما كان ما تقدم وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد قضى بطلان أمر الأداء المعارض فيه بناء على أنه صدر في غير الحالات التي يجوز فيها إصداره وكان أمر الحجز قد صدر من ذات رئيس الدائرة المختصة بإصدار أوامر الأداء فإن ذلك يستتبع بطلانها . (نقض مدني ١٩٧٧/٣/٢٨ - المرجع السابق فقرة ٥٣) .



- (٢) بيان أصل المبلغ المحجوز من أجله وفوائده والمصاريف .
- (٣) نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده الى المحجوز عليه أو تسليمه إياه مع تعيين المحجوز عليه تعيينا نافيا لكل جهالة .
- (٤) تعيين موطن مختار للحاجز في البلدة التي بها مقر محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجوز لديه .
- (٥) تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوما .
- وإذا لم تشتمل الورقة على البيانات الواردة في البنود (١) ، (٢) ، (٣) كان الحجز باطلا .
- ولا يجوز لقلم المحضرين إعلان ورقة الحجز إلا إذا أودع الحاجز خزانة محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجوز لديه أو لحسابها مبلغا كافيا لأداء رسم محضر التقرير بما في الذمة ويؤشر بالايدياع على أصل الاعلان وصورته (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لم يتطلب المشرع في ظل تقنين المرافعات الملغى ولا في التقنين القائم أن يسبق حجز ما للمدين لدى الغير إعلان المدين بسند التنفيذ ، ومن ثم فلم يكن للطاعن - المحجوز عليه - أن يحتج ببطلان اعلانه بسند التنفيذ في المحل المختار عند التنفيذ عليه بطريق حجز ما للمدين لدى الغير طالما أن اعلانه بهذا السند لم يكن لازما أصلا لا في الموطن الأصلي ولا في المحل المختار وبالتالي فلا يجوز - في تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقاري - اعتبار سكوته عن التمسك ببطلان الاعلان في التنفيذ الأول وإقراره هذا التنفيذ ، نزولا منه عن هذا البطلان أو رضاه منه بإعلان سند التنفيذ إليه في المحل المختار . (نقض مدني ١٩٦٦/٤/٢٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٣٨) - وقضت بأنه يشترط لصحة اجراءات حجز ما للمدين تحت يد الغير أن يكون المحجوز لديه مدينا للمحجوز عليه فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رفض دعوى الطاعن بناء على ما أورده من أن المحجوز لديها - وهي المطعون ضدها الأولى - غير ملزمة بشيء قبل النزوع ملكيتها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . (نقض مدني ١٩٧٧/٥/١٦ - المرجع السابق فقرة ٥٥) - وقضت بأنه إذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت تنازل الطاعنة - المحجوز عليها - الضمنى عن التمسك ببطلان اعلانها بالحجز الواقع تحت يد مدينها استخلاصها سائغا ، من اجراء من جانب الطاعنة دالا بذاته على ترك الحق ، فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بتقدير موضوعي من سلطتها المطلقة وإذا كان هذا التنازل يعتبر ملزما للمتنازل (الطاعنة) بما يمنعها من

٥٢٢ ..... قانون المرافعات

مادة ٢٢٩ - إذا كان الحجز تحت يد محصلي الأموال العامة أو الأمناء عليها وجب أن يكون إعلانه لأشخاصهم<sup>(١)</sup>.

مادة ٢٣٠ - إذا كان المحجوز لديه مقيما خارج الجمهورية وجب إعلان الحجز لشخصه أو في موطنه في الخارج بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه  
مادة ٢٣١ - إذا كان للمحجوز لديه غدة فروع فلا ينتج الحجز أثره إلا بالنسبة إلى الفرع الذي عينه الحاجز.

مادة ٢٣٢ - يكون إبلاغ الحجز إلى المحجوز عليه بنفس ورقة الحجز بعد إعلانها إلى المحجوز لديه مع تعيين موطن مختار للحاجز في البلدة التي بها مقر المحكمة الواقع بدائرتها موطن المحجوز عليه.

ويجب إبلاغ الحجز خلال ثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن<sup>(٢)</sup>.

توجيه طلبات إلى المتنازلات إليه تنطوي على إنكار لهذا التنازل فإنه لا على المحكمة وقد اعتدت به أن تلوح باقي الأسباب التي بني عليها الاستئناف والتي تتضمن إنكاراً منها لهذا التنازل الصادر من جانبها. (نقض مدني ١٦/٤/١٩٧٥ - المرجع السابق  
فقرة ١٣٧) - وقضت بأن مهمة المجالس الحسبية هي الإشراف على أعمال من يتولون أمور عديمية والأهلية والنظر في حساباتهم وإتخاذ الاحتياطات المستعجلة لصيانة حقوقهم فهي لا تمثلهم ولا تعتبر أمينة على ما يتوافر لهم من مال. واذن فلا يصح للدائن أن يوقع تحت يد المجلس الحسبي الحجز على المال المدع بـ اسم القصر في أي خزانة لكونهم مدينين لوصيهم الذي هو مدين له، بل الواجب عليه عند إجراء الحجز أن يختصم الوصي بصفته مدينا له ودائنا للقصر أيضا. فإذا تعذر اختصامه بهاتين الصفتين كان عليه أن يسعى إلى تعيين وصي للخصومة يختصم بصفته محجوزاً تحت يده. أما اختصام المجلس الحسبي بصفته محجوزاً تحت يده على أموال القصر فمبطل للحجز (نقض مدني ١٩٣٧/٤/١ - المرجع السابق فقرة ٢٨).

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الدائن قد أوقع الحجز تحت يد وزير المالية على ما كان لمدينة لدى مصلحة الجمارك دون أن يكون توقيع هذا الحجز تحت يد من يجب أن توجه إليه بالذات إجراءات الحجز في مصلحة الجمارك فإنه لا يكون ثمة حجز توقيع تحت يد مصلحة الجمارك ولا يجرى إخطار هذه المصلحة بالحجز سواء من الحاجز أو من وزارة المالية. (نقض مدني ١٤/١١/١٩٥٧ - مجموعة المكتب الفني السنة ٨ ص ٨٠٩).

٢ - قضت محكمة النقض بأنه أوجب المادة ٥٥١ من قانون المرافعات السابق إبلاغ الحجز

٤٥٤-٣٣... في الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضٍ التنفيذ يجب على الحاجز خلال ثمانية الأيام المشار إليها في المادة السابقة أن يرفع أمام المحكمة المستعجلة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا أعيد الحجز كان لم يكن . وإذا كانت دعوى الدين مرفوعة من قبل أمام محكمة أخرى قدمت دعوى صحة الحجز إلى نفس المحكمة لتتظر فيهما معا .<sup>(١)</sup>

إلى المحجوز عليه بإعلان يشتمل على ذكر حصول الحجز وتاريخه وبيان الحكم والسند الرسمي أو أمر القاضى الذى حصل الحجز بموجبيه ، وأن يتم إبلاغ المحجوز أو إعلانه في الثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن . (نقض مدنى ١٩٧٣/٣/٢٠ - موسوعة الذمبية الجزء الخامس فترة ٤٥) - وقضت بأن مقتضى الحجز أيا كان نوعه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يتمتع معه على المحجوز لديه الوفاء به لدائته أو تسليبه إليه ، كما يتمتع على المحجوز عليه التصرف فيه بما يؤثر في ضمان الحاجز ، وحجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه ، وإذا كانت المادة ٢٨٢ من التقنين المدنى تقضى بأن التقادم السارى ينقطع بالحجز وهى عبارة تسرى على حجز ما للمدين لدى الغير ، فإنه يترتب على إعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه قطع التقادم السارى لمصلحته في مواجهة المحجوز عليه اعتباراً بأن الحجز من أسباب قطع التقادم وكذلك قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه في مواجهة الحاجز لأن الحجز وإن كان يعلن إلى المحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلاً إلى المحجوز عليه وينصب على ماله . (نقض مدنى ١٩٧٥/٤/٣٠ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ٨٧٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه سواء كان أمر الحجز التحفظى ما للمدين لدى الغير قد صدر من القاضى المختص بإصدار أمر الاداء في الحالات التي يجوز له فيها ذلك وفقاً للمادة ٢١٠ من قانون المرافعات أو كان الحجز التحفظى قد صدر من قاضى التنفيذ إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذى أو كان دينه غير معين المقدار وفقاً للمادة ٣٢٧ من قانون المرافعات فإنه يتعين على الدائن في الحالين أن يطلب الحكم بثبوت الحق وصحة الحجز خلال ميعاد معين وهو الثمانية أيام التالية لتوقيع الحجز في حالة صدوره من قاضى الاداء وفقاً للمادة ٢١٠ سالفه البيان أو في خلال الثمانية أيام التالية لإعلان ورقة الحجز إلى المحجوز لديه . في الحالة الثانية وفقاً للمادة ٣٢٣ من قانون المرافعات ورتب المشرع على مخالفة ذلك في الحالين اعتبار الحجز كأن لم يكن - لما كان ذلك وكانت الدعوى يطلب ثبوت الحق وصحة الحجز لم ترفع إلا بعد تجاوز هذا الميعاد فإن مقتضى ذلك من قبول الدفع المبدئى من الطاعن بإعتبار الحجز كأن لم يكن دون مناس بالدعوى ذاتها التي

**مادة ٣٣٤ -** إذا اختصم المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز فلا يجوز له أن يطلب إخراجه منها ولا يكون الحكم فيها حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز<sup>(١)</sup>.

استقامت صحيحة بما لا يحول دون نظرها كدعوى مستقلة لا علاقة لها بالحجز الذي لم يطلب الحكم بصحته في الميعاد وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف في شأن قضائه بصحة الحجز التحفظى الموقع تحت يد الطعون ضدهما الأخيرين فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون بما يتعين نقضه . (نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى لفقرة ١١٤٩) - وقضت بأن مفاد نص المادة ٥٥٢ من قانون المرافعات السابق «المقابلة للمادة ٣٣٣ من القانون القائم» أنه في الحالة التى يكون فيها حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضى فإنه يتعين أن ترفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذى وقع الحجز بموجبيه وطلب صحة إجراءات الحجز معاً وذلك حتى يحصل الحاجز على سند تنفيذى بحقه ، أما إذا كانت دعوى ثبوت الحق المحجوز من أجله مرفوعة أمام القضاء قبل الحجز فإن دعوى صحة الحجز ترفع في هذه الحالة أمام المحكمة التى رفعت إليها دعوى ثبوت الحق حتى لا تتعدد الدعاوى الناشئة عن المطالبة بحق واحد ( نقض مدنى ١٩٦٩/٥/١٣ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٧٦٩ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادتين ٣٣٤ ، ٣٣٥ من قانون المرافعات يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة في اختصام المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ليحاجه بالحكم الصادر فيها كما أن للمحجوز عليه مصلحة في اختصام المحجوز لديه في دعوى طلب رفع الحجز ليمتنعه من الوفاء بما تحت يده للحاجز ومن ثم فإنه إذا ما اختصم المحجوز لديه في أى من هاتين الدعويتين يصبح خصماً ذا صفة يحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم تنفيذه في هذا الصدد .

لما كان ذلك وكانت الطاعة قد اختصمت الطعون ضدّهما الثانى والثالث في دعوى الحجز والطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها بصفتها محجوزاً لديهما وباعتبارهما الخصمين المنوط بهما تنفيذ الحكم الذى يصدر في هذا الشأن فإن الدفع المبدئى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما يضى على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس لفقرة ٥٧) - وقضت بأن حصول الحاجز على حكم انتهائى بصحة الحجز لا يترتب عليه ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه ، ذلك أن الحكم بصحة الحجز إذا صدر في مواجهة المحجوز لديه لا يكون حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز وليس للمحكمة التى تنظر دعوى صحة

**مادة ٣٢٥ -** يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه ولا يحتج على المحجوز لديه برفع هذه الدعوى إلا إذا أبلغت إليه . ويترتب على إبلاغ المحجوز لديه بالدعوى منعه من الوفاء للحاجز إلا بعد الفصل فيها .<sup>(١)</sup>

الحجز أن تبحث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تقضى بثبوته . (نقض مدني ١٩٦٣/٦/٢٠ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٨٧٨) - وقضت بأنه يعين المحجوز لديه خصماً في دعوى صحة الحجز متى كان قد أدخل فيها ليصدر في مواجهته الحكم ، وقيل الخصومة . فإذا كان الحجز قد وقع باطلا كانت له مصلحة محقة في الدفع بطلانه ليحتل من الواجبات التي يلزمها عليه قيام الحجز ، وكذلك له الحق في استئناف الحكم الصادر بتثبيت الحجز . (نقض مدني ١٩٣٧/٤/١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه تقضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري بأن تسرى على الحجز الإداري جميع أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون المذكور وقد خلا من النص على دعوى رفع الحجز ، فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات ، وإن تنص المادة ٣٣٥ من هذا القانون على أنه : «يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه .....» مما يقتضاه أن قاضي التنفيذ دون غيره هو المختص نوعياً بنظر هذه الدعوى أياً كانت قيمتها ، وتخرج من اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي . (نقض مدني ١٩٧٧/٤/٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٧٦) - وقضت كذلك بأن قانون المرافعات لم يعين من له حق التمسك بطلان الحجز ، بل نصه في هذا الصدد مطلق ، فكل من له مصلحة في بطلان الحجز أن يتمسك بذلك ، وإن فللمحجوز لديه أن يدفع بالبطلان متى كانت له مصلحة فيه . فإذا حكم بتثبيت حجز وقع باطلاً كان للمحجوز تحت يده حق استئنافه . والحكم بعدم قبول هذا الاستئناف على اعتبار أن المحجوز لديه ليست له مصلحة في التظلم هو حكم خاطئ لأن المحجوز تحت يده إذا أدخل في دعوى الحجز ليصدر في مواجهته الحكم بصحته ، وقيل الخصومة ، اعتبر خصماً فيها ، فإذا كان الحجز قد وقع باطلاً كانت له مصلحة محقة في الدفع بطلانه ليحتل من الواجبات التي يلزمها عليها قيام الحجز ، وكذلك كان له الحق في استئناف الحكم الصادر بتثبيت الحجز . (نقض مدني ١٩٣٨/٣/٢٤ - المرجع السابق فقرة ٢٩) .

٣٣٦ - الحجز لا يوقف استحقاق الفوائد على المحجوز لديه ، ولا يمنعه من الوفاء ولو كان الحجز مدعى ببطالانه ، كما لا يمنع المحجوز عليه من مطالبته بالوفاء .

ويكون الوفاء بالإيداع في خزانة المحكمة التابع لها المحجوز لديه .<sup>(١)</sup>  
 المادة ٣٣٧ - يبقى الحجز على المبالغ التي تودع خزانة المحكمة تنفيذاً للمادة السابقة وعلى قلم الكتاب إخبار الحاجز والمحجوز عليه بحصول الإيداع في ظرف ثلاثة أيام وذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .  
 ويجب أن يكون الإيداع مقترناً ببيان موقع من المحجوز لديه بالمحجوز التي وقعت تحت يده وتواريخ اعلانها وأسماء الحاجزين والمحجوز عليه وصفاتهم وموطن كل منهم والسندات التي وقعت الحجز بمقتضاها والمبالغ التي حجز من أجلها .

وهذا الإيداع يغني عن التقرير بما في الذمة إذا كان المبلغ المودع كافياً للوفاء بدين الحاجز ، وإذا وقع حجز جديد على المبلغ المودع فأصبح غير كاف جاز للحاجز تكليف المحجوز لديه التقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوماً من يوم تكليفه ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات على أن : «الحجز لا يوقف استحقاق الفوائد على المحجوز لديه ولا يمنعه من الوفاء ولو كان الحجز مدعى ببطالانه ، كما لا يمنع المحجوز عليه من مطالبته بالوفاء يدل على أنه وإن كان من آثار حجز ما للمدين لدى الغير منع المحجوز عليه من تسلم المال المحجوز من المحجوز لديه ، إلا أن ذلك لا يقتضى منعه من اتخاذ الوسائل التحفظية للمحافظة عليه ، فيجوز للمحجوز عليه مطالبة المحجوز لديه بأن يودع ما في ذمته خزانة المحكمة التي يتبعها كي يامن اعساره مستقبلاً ، كما أجاز للمحجوز لديه أن يقوم بهذا الإيداع من تلقاء نفسه إبراء لزمته وتبديلاً لسريان الفوائد عليه ، مما مفاده أن الإيداع ليس وجوباً على المحجوز لديه وإنما هو أمر جوازى له أن يتبعه متى اقتضت مصلحته ذلك . (نقض مدنى ١٩٧٧/١/٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٥٠) - ولقضت بأن توقيع الحجز تحت اليد لا يمنع المدين المحجوز عليه مما له من المطالبة بوفاء دينه في هذه الحالة بإيداعه خزانة المحكمة ، ويجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يوفى بما في ذمته بإيداع الدين خزانة المحكمة ولو كان الحجز مدعى ببطالانه ما لم يرفع الحجز بالتراضى أو تحكم

٣٢٨ - يجب على المحجوز لديه رغم الحجز أن يقي للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه بغير حاجة إلى حكم بذلك. (١)

مادة ٣٢٩ - إذا لم يحصل الإيداع طبقاً للمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ وجب على المحجوز لديه أن يقر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع هو لها خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالحجز ويذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه إن كان قد انقضى ، ويبين جميع الحجز الموقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقاً عليها . وإذا كان تحت يد المحجوز لديه منقولات وجب عليه أن يرفق بالتقرير بياناً مفصلاً بها .

ولا يعفيه من واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه (٢)

المحكمة برفعه وذلك تطبيقاً لنصوص المادتين ٥٥٥ و ٥٥٦ من قانون المرافعات (المقابلتان لنص المادة ٣٣٦ من القانون القائم) . (نقض مدني ١٩٥٧/١٢/١٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ٨ ص ٩٠٨) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات القديم إذ أباح للمحجوز لديه أن يقي للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه دون توقف على حكم بذلك إنما قصد بذلك ما لا يجوز حجزه قانوناً من أجور الخدمة ومرتبات الموظفين ومقررات أرباب المعاشات . (نقض مدني ١٩٥٧/١٢/١٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ٨ ص ٩٠٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه أوجب نص المادة ٥٦١ من قانون المرافعات (المقابلة لنص المادة ٣٢٩ من القانون القائم) على المحجوز لديه ، إذا لم يحصل الإيداع طبقاً للمادتين ٥٥٩ و ٥٥٦ منه ، أن يقر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالحجز وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه إن كان قد انقضى ويبين جميع الحجز الموقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقاً عليها ، ولا يعفيه من واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه . ولما كان الغرض من إلزام المحجوز لديه بالتقرير على النحو المفصل المتقدم هو تمكين الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة في صحة ما جاء فيه إن كان للمنازعة وجه ، فقد استلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيداً بالاستدات ، ولا يكفي في حالة ما إذا كان المحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه أن يقول في تقريره أنه غير مدين ، بل يجب عليه أن يبين كيف نشأت العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف

**مادة ٣٤٠** - إذا كان الحجز تحت يد احدى المصالح الحكومية أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة وجب عليها أن تعطى الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير<sup>(١)</sup>

انقضت ، إذ يوجب القانون على المقرر أن يبين سبب الدين وأسباب انقضائه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما يقول . ولا يعفى من تقديم المستندات والادلاء بالبيانات على النحو المتقدم إلا إذا قرر أنه لا توجد ثمة علاقة بينه وبين المحجوز عليه . (نقض مدنى ١٩٦٧/٢/٢١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٣٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نصوص المواد ٣٢٩ و ٣٤٠ و ١/٣٤٢ من قانون المرافعات أن المشرع رأى بالنظر إلى كثرة المحجوز تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة التوجه إلى أقلام الكتاب للتقرير في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها ، وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الأقسام فأعفى تلك المصالح من إتباع اجراءات التقرير المبينة في المادة ٣٢٩ مرافعات مكتفياً بإلزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ونص المشرع في المادة ٣٤٠ مرافعات على أن هذه الشهادة تقوم مقام التقرير ، بمعنى أنها تغنى الجهات الحكومية المحجوز لديها عن هذا التقرير ، ومن ناحية أخرى فإنه يترتب على امتناع هذه الجهات من إعطاء الشهادة بعد طلبها ما يترتب على الامتناع عن التقرير من جزاءات نصت عليها المادة ١/٣٤٢ مرافعات ، وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية ومصلحة الحاجز ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون فيما ذهب اليه مخالفاً للقانون . (نقض مدنى ١٩٧٩/١١/٨ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١٣٢٨) - وقضت بأنه إذا كان الثابت من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من الحكومة أمام محكمة الاستئناف أنها تتضمن شهادة تقوم مقام التقرير بما في الزمة مؤرخة ١٩٧٤/١٢/١٤ وبين من الاطلاع على هذه الشهادة المقدمة ضمن مستندات الطعن أنها تلبيد عدم إنشغال ذمة الطاعن الثانى المحجوز تحت يده بأى دين للمحجوز عليها . لما كان ذلك وكان من حق المصلحة الحكومية إن هى تخلفت عن تقديم الشهادة في الميعاد أن تتفادى الحكم عليها بإلزامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتقديم الشهادة إلى وقت إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعنين يكونان قد قررا بما في الزمة على الوجه الذى يتطلبه القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه - إذ التفت عن تلك الشهادة رغم تقديمها لمحكمة الاستئناف قاضياً بإلزام الطاعنين بالدين المحجوز من أجله قد عاره البطلان للقصور في التسبيب والاخلال بدفاع جوهرى . (نقض مدنى ١٩٧٩/١١/٨ - المرجع السابق فقرة ١٣٣٧) .



**مادة ٣٤١ -** اذا تولى المحجوز لديه أو فقد أهليته أو زالت صفته أو صفة من يمثله كان للحاجز أن يعلن ورثة المحجوز لديه أو من يقوم مقامه بصورة من ورقة الحجز ويكلفه التقرير بما في الذمة خلال خمسة عشر يوماً<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٤٢ -** ترفع دعوى المنازعة في تقرير المحجوز لديه أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه<sup>(٢)</sup>

**مادة ٣٤٣ -** اذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبينين في المادة ٣٣٩ أو قرر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه ايداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالانضاع المعتادة .  
ويجب في جميع الاحوال الزام المحجوز لديه بمصاريف الدعوى والتعويضات المترتبة على تقصيره أو تأخيرها<sup>(٣)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت أن مورث الطاعنين (الناظر الحال على الوقف) أقر بالحجز الذي كان قد أوقعه دائنو المطعون ضده وأخبره على استحقاقهم تحت يد وزارة الأوقاف بصفتها ناطرة على الوقف ، نفاذاً لأحكام الدين الصادرة ضدهم وبمستوليته - بعد انتقال النظارة إليه - عن سداد الدين للحاجزين من واقع البيع الذي تحت يده ، فإن لازم ذلك اعتبار هذا الحجز قائماً تحت يد مورث الطاعنين بوصفه خلفاً للوزارة في النظر على الوقف وأميناً على غلته ومدنياً بها للمستحقين ، وبالتالي يكون ملزماً قانوناً بالوفاء بدينين الحاجزين مما تحت يده من مال المحجوز عليهم . (نقض مدني ١٩٦٦/٥/١٠ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٠٥٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة المنصوص عليها في المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٣٤٣ جديد) هي غير دعوى المنازعة في التقرير المنصوص عليها في المادة ٥٦٤ من هذا القانون (المقابلة للمادة ٣٤٢ جديد) ، ذلك أن الدعوى الأولى تنتهي فيما لو تم التقرير بمجرد حصوله ، أما المنازعة في هذا التقرير فإن محلها الدعوى الثانية . (نقض مدني ١٩٦٧/٢/٢١ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٤٢٦) .

٣ - قضت محكمة النقض بأنه إذ كان الثابت أن المطعون عليه - الحاجز - أقام دعواه أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله

إعمالاً لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات ، فإن الدعوى بهذه المتابعة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ، ويختص بها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ سالفة الذكر ، ويخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي ، مما كان يتعين معه أن تقضى هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولولم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ اتباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، وإن هي قضت في موضوع النزاع مجاوزة اختصاصها ، وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدني ١٩٧٦/٣/٢٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٩٨) - وقضت بأنه يشترط لتوقيع الجزاء المقرر في المادة ٥٦٦ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٣٤٣ جديد) وإلزام المحجوز لديه بدين الحاجز في حالة تقريره غير الحقيقية أن تكون مديونته للمحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأن يكون المحجوز لديه على علم بثبوتها وبمقدارها وأنه تعدد مجافاة الحقيقة بأن اقر باقل من الدين الذي يعلم بإنشغال ذمته به أو اقر بأنه غير مدين أصلاً . (نقض مدني ١٩٦٣/٦/٢٠ - المرجع السابق فقرة ٢٣) - وقضت بأن القانون إذ أجاز بالمادة ٤٢٩ مرافعات الحكم على المحجوز لديه متى ثبت غشه وتدليس ، بدفع القدر الواقع به الحجز ، إنما أراد أن يرتب جزاء على المحجوز لديه إذا ما تعدد العمل على حرمان الحاجز من استيفاء حقه ، وتعويضاً للحاجز عما يكون قد أصابه من ضرر ، لكن ذلك ليس المقصد منه أن استحقاق المحجوز لديه للجزاء والحاجز للتعويض يكون على الإطلاق ، في كل الأحوال ، بقدر المبلغ المحجوز كاملاً إذ قد يكون الحاجز لم يصبه ضرر ما ، أو قد يكون أصاب ضرر ولكن يسير ، كان يكون قد استوفى حقه كله أو بعضه من طريق آخر ، أو قد يتبين أن ما في ذمته ليس إلا قدراً ضئيلاً بالنسبة إلى القدر المحجوز به ، أو قد يكون أوقع من أجل دينه الواحد تحت يد عدة أشخاص حجوزاً كل واحد منها بقدر الدين كله ، إلى غير ذلك من الحالات التي حدث بالشارع في هذا النص على ألا يجعل الحكم على المحجوز لديه بالقدر الواقع به الحجز وجوبياً ، مما مفاده أنه كما يجوز إلزام المحجوز لديه بالقدر المحجوز به كله أو عدم إلزامه بشيء يجوز أيضاً إلزامه بجزء منه فقط . وذلك حسبما يترأى للمحكمة من ظروف كل دعوى وملابساتها ومقتضى الحال فيها . (نقض مدني جلسة ١٩٤٤/١١/٢ - المرجع السابق فقرة ٣٢) - وقضت بأن القاعدة في سريان قوانين المرافعات طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ هي أنها تسري على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها وذلك فيما عدا القوانين التي نصت عليها هذه المادة ، وليس من بينها الإجراءات الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهما وقعا حجز ما للمدين لدى الغير تحت

**مادة ٣٤٤ -** يجب على المحجوز لديه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تقريره أن يدفع الى الحاجز المبلغ الذى اقربه أو ما يفى منه بحق الحاجز وذلك متى كان حقه وقت الدفع ثابتاً بسند تنفيذى وكانت الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ قد روعيت<sup>(١)</sup>

يد الطاعن بصلته في ١٩٦٨/٤/٩ أى في ظل قانون المرافعات السابق ثم صدر قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به في ١٩٦٨/١١/١٠ فإن أحكامه تكون هي الواجبة التطبيق باثر فوري في هذا الخصوص ، ولا محل للتحدى بأن الطاعن قد اكتسب حقاً بتوقيع الحجز وقت سريان القانون السابق ، ذلك لأن القوانين المنظمة لاصول الدعاى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هي في عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع . وإن رفعت الدعوى الحالية بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٩٧٠/٦/٢٥ في ظل العمل بقانون المرافعات القائم وفصل فيها الحكم المطعون فيه طبقاً لأحكام هذا القانون ومن بينها ما تنص عليه المادة ٣٤٣ من أنه إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبينين في المادة ٣٣٩ أقرره غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذى حصل على سند تنفيذى بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة ، لما كان ذلك فين النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لأن المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات السابق لم تكن تخول الحاجز رفع دعوى الإلزام مباشرة ضد المحجوز لديه - يكون على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٧٦/٢/١٠ - المرجع السابق فقرة ٤٧) - وقضت بأنه تجيز المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات الحكم على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله إذا لم يقرر بما في ذمته طبقاً للقانون ، وإن كانت محكمة الاستئناف - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - قد رأت تحقيقاً لدفاع الطاعن من أنه لم يكن مديناً للمطعون عليه الثانى وقت توقيع الحجز ، ندب خير لاداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم إلا أن الطاعن لم يقدم للخير ما لديه من مستندات ، فاستخلصت المحكمة من ذلك عجزه عن إثبات دفاعه في هذا الخصوص وقضت - على ما سلف البيان - بإلزامه بالدين بناء على ما ثبت لديها من قيام تلك المديونية ، لما كان ذلك وكان هذا الرأى الذى انتهت اليه المحكمة لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس (نقض مدنى ١٩٧٨/٥/٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ ص ١١٩٤) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى المادة ٥٦٧ من قانون المرافعات السابق ( المقابلة لنص المادة ٣٤٤ جديد ) - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية أنه إذا أمضى خمسة

**مادة ٢٤٥ -** للمحجوز لديه في جميع الاحوال ان يخصم مما في ذمته قدر ما انفق من المصاريف بعد تقديرها من القاضي .

**مادة ٢٤٦ -** اذا لم يحصل الوفاء ولا الايداع كان للحاجز ان ينفذ على اموال المحجوز لديه بموجب سند التنفيذ مرفقا به صورة رسمية من تقرير المحجوز لديه .

**مادة ٢٤٧ -** اذا كان الحجز على منقولات ، بيعت بالاجراءات المقررة لبيع المنقول المحجوز لدى المدين دون حاجة الى حجز جديد .

**مادة ٢٤٨ -** اذا كان المحجوز ديناً غير مستحق الاداء بيع وفقاً لما تنص عليه المادة ٤٠٠

ومع ذلك يجوز للحاجز اذا لم يوجد حاجزون غيره ان يطلب اختصاصه بالدين كله او بقدر حقه منه بحسب الاحوال ، ويكون ذلك بدعوى ترفع على المحجوز عليه والمحجوز لديه امام قاضي التنفيذ التابع له المحجوز لديه ويعتبر الحكم باختصاص الحاجز بمثابة حوالة نافذة ، ولا يجوز الطعن في هذا الحكم باى طريق .

**مادة ٢٤٩ -** يجوز للدائن ان يوقع الحجز تحت يد نفسه على ما يكون مديناً به لمدينه ، ويكون الحجز باعلان الى المدين يشتمل على البيانات الواجب ذكرها في ورقة ابلاغ الحجز .

وفي الاحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضي التنفيذ يجب على الحاجز

---

عشر يوماً من تاريخ التقرير بما في الذمة وجب على المحجوز لديه ان يدفع للحاجز المبلغ الذي اقر به او ما يفى منه بحق الحاجز بشرط ان يكون حقه وقت الدفع ثابتاً بسند تنفيذي وان يكون قد اتخذ الاجراءات التي توجبها المادة ٤٧٤ - ( المقابلة للمادة ٢٨٥ جديد ) للتنفيذ على الغير . ( نقل مدني ١٩٧٤ / ١ / ٢١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس لفرة ١٣٣ ) .

خلال ثمانية الايام التالية لاعلان المدين بالحجز ان يرفع امام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز ، والا اعتبر الحجز كان لم يكن<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٥٠ -** الحجز الواقع تحت يد احدى المصالح الحكومية أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها لا يكون له أثر الا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه مالم يعلن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة باستيقاء الحجز فان لم يحصل هذا الإعلان أو لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز كان لم يكن مهما كانت الإجراءات أو الاتفاقات أو الاحكام التي تكون قد تمت أو صدرت في شأنه . ولا تبدأ مدة الثلاث سنوات المذكورة بالنسبة الى خزانة المحكمة الا من تاريخ ايداع المبالغ المحجوز عليها<sup>(٢)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن للمتعاقد في العقود الملزمة للجانبين الحق في الامتناع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما يلتزم به إعمالاً لنص المادة ١٦١ من القانون المدني ، إلا أن هذا الحق لا يحرمه - إن كان دائناً للمتعاقد الآخر - من إستصدار أمر من القاضي المختص بتوقيف الحجز التحفظي تحت يد نفسه على ما يكون مديناً به لمدينه إعمالاً لنص المادتين ٣١٦ و ٣٤٩ من قانون المرافعات ، وتقدير مدى تحقق وجود هذا الدين وتوافر الخشية من فقدان الدائن لضمان حقه أمر متروك لسلطة محكمة الموضوع التقديرية بعيداً عن رقابة محكمة النقض . (نقض مدني ١٩٧٩/٦/٢٥ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ ص ٧٤٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ١/٥٧٤ و ١/٥٦٦ من قانون المرافعات السابق يدل على أن الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية يسقط ويعتبر كان لم يكن بانتقضاء ثلاث سنوات على اعلانه للمصلحة المحجوز لديها ما لم يعلنها الدائن الحاجز برغبته في استيقاء الحجز وتجديده ، ويترتب على سقوط الحجز واعتباره كان لم يكن زوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنها واجب التقرير بما في الذمة المنصوص عليه في المادة ٥٦١ من القانون المشار إليه ، فإذا زال عن المصلحة المحجوز لديها واجب التقرير بما في الذمة فإنه يسقط عنها أي إخلال سابق بهذا الواجب لأن الفرع يزول بزوال الاصل ومن ثم ينحصر من الدائن الحاجز حق مطالبة المصلحة الحكومية المحجوز لديها شخصياً بالدين المحجوز من أجله . (نقض مدني ١٩٧٩/١٢/١٠ - موسفتنا الذهبية

الجزء الخامس لفقرة ٥٦) - وقضت بأنه إذ كانت الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر (الطاعة) كانت في الأصل - وعند وضع قانون المرافعات السابق - مصلحة عامة حكومية ثم رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن نظام (الروتين) الحكومي ، فأصدرت القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الذي اعتبرها هيئة عامة ومنحها الشخصية الاعتبارية وأنه وإن نص على أن تكون لها ميزانية مستقلة ، إلا أنه الحق هذه الميزانية بميزانية الدولة وبذلك تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر وتؤول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح وأوكل الرقابة عليها وعلى قرارات مجلس ادارتها لوزير المواصلات وظلت تنهض برسالتها السابقة وهي أداء خدمة عامة وقد كشف المشرع في المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن غرضه من هذا الاجراء وهو منح الهيئة سلطة التحرر من النظم واللوائح الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية ومن ثم فلا يتعدى قصده الى غير ذلك ، ويؤكد هذا أن المذكرة الايضاحية لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ تضمنت أن تلك الهيئات في الأغلب الاعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وفما ذلك جمعية أن هيئة السكة الحديد - الطاعة - ما زالت في حقيقة الأمر تدخل في مدلول المصالح العامة الحكومية الذي عنته المادتان ٦٥٢ ، ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق - الذي وقع الحجز في ظله وقد كانت تنص أولاها على أنه إذا كان الحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وجب عليها أن تعطي الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير وتنص الثانية على أن الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه ما لم يعطن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة باستبقاء الحجز فإن لم يحصل هذا الاعلان او لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز كأن لم يكن ..... وقد حرص المشرع في قانون المرافعات الجديد على إيضاح هذا المفهوم فنص في المادتين ٣٤٠ ، ٣٥٠ القابلتين للمادتين السابقتين - على سريان حكمهما على الهيئات العامة ، لبقاء ذلك منه كاشفا عن غرضه في تطبيق ذات حكم هاتين المادتين على ما اعتبر من المصالح الحكومية هيئات عامة ، ولما كان الحجز موضوع النزاع قد توقع في ١٩٦٣/١١/٢١ تحت يد الهيئة الطاعة وبخلت أوراق الدعوى مما يدل على أن الحاجز أو وريثه - المطعون ضدهم - قد أعلنوا رغبتهم في استبقائه أو تجديده قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ اعلان الحجز للطاعة ، فإن الحجز يكون قد سقط واعتبر كأن لم يكن عملاً بالمادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق ، ولذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رغم تسلك الطاعة بسقوط الحجز فإنه يكن قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، (نقض مدني ١٩٧٦/٣/٢١ - المرجع السابق لفقرة ١٢٩) - وقضت أيضاً بأنه نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن تنفذ الاحكام الصادرة في مسائل

الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ إبريل سنة ١٩٠٧ . وقد جاء بمذكرته الإيضاحية أن الطريق الإداري الذي تجبز اللائحة تنفيذ الأحكام به أيسر للمتقاضين، ويكفل سرعة التنفيذ مما يتلالم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية .. وقد نظمت اللائحة المشار إليها في المادة ١٩ منها الإجراءات التي تتبع في تنفيذ الأحكام الشرعية إذا كان المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة فنصت على أنه : «إذا كان المدين المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز حظه من مأميته أو معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الاستمارة الخاصة بذلك ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة الحكم المطلوب التنفيذ بموجبها وصورة منه (إذا كان لم يسبق إعلانه) ويعلن الحكم للمستخدم بإفادة من المصلحة يبين فيها في الوقت نفسه الحجز الذي وقع والمبلغ الذي أنبنى عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه وتقدم المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب إيصال يهرر على ظهر السند . وتختلف إجراءات هذا الحجز عن إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير المنصوص عليها في المواد من ٣٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تقابلها المواد من ٥٤٣ إلى ٥٧٦ من قانون المرافعات السابق التي تم الاجراء في ظله ، والتي يحصل الحجز وفقاً لها بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه ويتم الوفاء فيه بالإيداع في خزانة المحكمة . وإذا كانت المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق - التي وردت بين المواد المنظمة لإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير قد جعلت مبدأ الثلاث سنوات المقررة لملقوط الحجز الواقع لدى إحدى المصالح الحكومية هو تاريخ إعلان الحجز لها أو تاريخ إيداع المحجوز عليها خزانة المحكمة وكان أي من هذين الاجراءين ، لا وجود له في إجراءات الحجز المنصوص عليها في المادة ١٩ من اللائحة ، كما أن هذا الحجز بحسب الدين الذي يواقع عليه وطبيعته الدورية المتجددة - باعتباره مرتباً شهرياً - وما يقتضيه نظام الوفاء فيه من أن يتقدم الدائن الحاجز شهرياً للجهة الحكومية المحجوز لديها لقبض النفقة المحجوز من أجلها وهو ما تتحقق معه الغاية التي توخاها المشرع في المادة ٥٧٤ من اشتراط تجديد الحجز أو إعلان المحجوز لديه باستيقاء الحجز كتمبير عن رغبته في التمسك باستمراره ، فإنه يتجاني بحسب طبيعته وإجراءاته وما توخاه الشارع فيه من التيسير على المتقاضين ، مع تطبيق حكم المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق والتي تقابلها المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به . (نقض مدنى

**مادة ٣٢١ -** يجوز لقاضى التنفيذ في أية حالة تكون عليها الاجراءات ان يحكم بصفة مستعجلة في مواجهة الحاجز بالاذن للمحجوز عليه في قبض دينه من المحجوز لديه رغم الحجز وذلك في الحالات الآتية :

(١) اذا وقع الحجز بغير سند تنفيذي أو حكم أو أمر .

(٢) اذا لم يبلغ الحجز الى المحجوز عليه في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٢٢ أو لم ترفع الدعوى بصفة الحجز في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٢٣ .

(٣) اذا كان قد حصل الايداع والتخصيص طبقا للمادة ٣٠٢<sup>(١)</sup>

١/٣/١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٩ ص ٦٣٩) - وقضت بأنه لما كان مناط التفريق بين الدفع الشكلي والدفع الموضوعي أن أولهما يوجه إلى صحة الخصومة والجراءات المكونة لها بغية إنهاء الخصومة دون الفصل في موضوع الحق المطالب به ، أو تأخير الفصل فيه ، أما الدفع الموضوعي فهو الذي يوجه إلى الحق موضوع الدعوى بهدف الحصول على حكم برفضها كلياً أو جزئياً . وكان الدفع المبدي من المطعون ضدهما - المصلحة الحكومية - يسقط الحجز الموقع تحت يدهما لعدم إعلانها من الحاجز برغبته في استبقاء الحجز وتجديده خلال المدة المشار إليها واعتبار الحجز كأن لم يكن - هذا الدفع - لا ينصب على صحة الخصومة أو أحد اجراءاتها بل هدفها المطعون ضدها من وراء التمسك به إلى رفض طلب الطاعنين إلزامها بالدين المحجوز من أجله بمقولة إخلالها بواجب التقرير بما في الذمة على التحول في الميعاد المبين في القانون . ومن ثم فإن هذا الدفع يعتبر دفعاً موضوعياً يسوغ إيدأؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى . (نقض مدني ١٠/١٢/١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ ص ٢٠٤) .

١ - قضت محكمة النقض بأن قانون المرافعات لم يعمم من له حق التمسك ببطلان الحجز . بل نصه في هذا الصدد مطلق . فلكل من له مصلحة في بطلان الحجز أن يتمسك بذلك . وإنه للمحجوز لديه أن يدفع بالبطلان متى كانت له مصلحة فيه . (نقض مدني ٢٤/٣/١٩٢٨ - الطعن رقم ٢ لسنة ٨ ق) - وقضت بأنه تقضى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون المدني بسريان قانون الدولة التي تم فيها العقد عند اختلاف الموطن ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه . وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تبأفر فيه الاجراءات وإن كان الثابت من الأوراق أن وثائق التأمين قد أبرمت في مصر وإن المستأنف وهو المدين المحجوز



**مادة ٢٥٢** - يعاقب المحجوز لديه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذا بدد الاسهم والسندات وغيرها من المنقولات المحجوز عليها تحت يده اضرارا بالحاجز<sup>(١)</sup>

---

عليه مصرى الجنسية وأن الدعوى الماثلة دعوى بطلان حجز ما للمدين لدى الغير موقع في مصر على أموال موجودة فيها فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق عليها علاوة على أن المحاكم المصرية تكون هى المختصة وحدها بنظر دعوى البطلان والطلبات الموضوعية المرتبطة بها . (نقض مدنى ١٩٧٥/٤/٢٠ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ٨٧٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات ما دام أنه مستفاد ضمناً من التصرف في المحجوزات من عدم تقديمها يوم البيع إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تقلد بذاتها توافر هذا الضرر فإنه يتعين على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره . (نقض جنائى ١٩٦٥/٢/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ١٦٦) .

## الباب الثالث

### الحجوز التنفيذية

#### الفصل الأول

#### التنفيذ بحجز المنقول لدى المدين وبيعه

**مادة ٢٥٢ -** يجرى الحجز بموجب محضر يحرر في مكان توقيعه والا كان باطلا . ويجب أن يشمل المحضر فضلا عن البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين على ما يأتي :

- (١) ذكر السند التنفيذي .
  - (٢) الموطن المختار الذي اتخذته الحاجز في البلدة التي بها مقر محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها الحجز .
  - (٣) مكان الحجز وما قام به المحضر من الاجراءات وما لقيه من العقبات والاعتراضات اثناء الحجز وما اتخذته في شأنها .
  - (٤) مفردات الاشياء المحجوزة بالتفصيل مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقياسها وبيان قيمتها بالتقريب .
  - (٥) تحديد يوم للبيع وساعته والمكان الذي يجرى فيه .
- ويجب أن يوقع محضر الحجز كل من المحضر والمدين ان كان حاضرا ، ولا يعتبر مجرد توقيع المدين رضاء منه بالحكم<sup>(١)</sup>

---

١ - مست مد - النقض بأنه يشترط في حجز المنقول لدى المدين أن يكون المال المحجوز مملوكا للمدين ، وهذا الحجز يتأثر بما يتأثر به حق المدين في ملكية المحجوز من أسبابه الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء . (نقض مدني ١٩٨١/٦/٢ - الطعن رقم ١١٧٠ - السنة ٤٩ ق) - ونقض كذلك بأن الأصل وفقاً للمادة ٢٨ من قانون التجارة أن الشريك الموهى ممنوع من القيام بأعمال الإدارة ، وإذا كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن الشريكة الموصية في الشركة قد تدخلت في ادارتها تدخلها يجعلها شريكة متضامنة، مسئولة عن ديون الشركة ، وكان الحكم المنفذ به إنما صدر ضد الشركة فإنه لا يجوز

**مادة ٢٥٤ -** لا يجوز حجز الثمار المتصلة ولا المزروعات القائمة قبل نضجها بأكثر من خمسة وأربعين يوما .

ويجب أن يبين في المحضر بالدقة موضع الأرض واسم الحوض ورقم القطعة وساحتها وحدودها ونوع المزروعات أو نوع الأشجار وعددها وما ينتظر أن يحصد أو يجنى أو ينتج منها وقيمتها على وجه التقريب<sup>(١)</sup>

التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية في الشركة وفاء لمدى هذه الشركة . (نقض مدني ١٩/٦/١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٣٢) - ولقد ثبت بأنه تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح ولا يجوز لدائنيه أن يحجزوا على شيء من أموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها كحصة في رأس مالها . (نقض مدني ٨/١٢/١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ١٥٨٠) - ولقد ثبت أيضا بأنه أخضع المشرع السفينة - وهي في الأصل مال منقول - لنظام قانوني يميزها عن غيرها من المنقولات وتقرب به من العقار ومن ذلك ما تضمنته المواد من ١٠ إلى ٢٩ من قانون التجارة البحرية بشأن حجز السفينة وبيعها فأوصت المادة ١٥ من القانون المذكور أن يتم بيع السفينة أمام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل البيع بطريق المزايمة بعد المناذاة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجراند وتعليقها في اللوحات المعدة لذلك ، وأن هذا التنظيم الخاص إنما يتعلق بالمنشأة العامة بحيث يصدق عليها وصف السفينة فإن اختصاص قاضي البيرج المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون البحري لا يقوم إلا إذا كانت مثل هذه المنشأة صالحة للملاحة فهذا فقدت صلاحيتها أو تحولت إلى حطام زال عنها وصف السفينة وأتبع في حجزها وبيعها الاجراءات الخاصة بالمنقول دون الاجراءات المنصوص عليها في القانون البحري . (نقض مدني ٢٤/٥/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١١٤٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التي اقامها المستأجر على المؤجر وطلب فيها الحكم بتعويض عما لحقه من أضرار بسبب الحجز الذي أوقفه هذا الأخير على مزروعاته ، قد اقام قضاؤه على أن الحجز لم يكن كيديا وأن نية الأضرار التي يجب توافرها عند من ينسب اليه التعسف في استعمال الحق متعمدة على أساس أن المستأجر كان متأخرا في دفع بعض الأجرة المستحقة عليه عند توقيع الحجز ، وأن المستأجر هو الذي أعمل في طلب رفع الحجز بعد دفعه كامل الأجرة دون المصنفات المستحقة عليه وكان في ذلك جميعه ما يكفي لحمل قضاؤه برفض الدعوى ولم يكن بعد في

**مادة ٣٥٥ -** لا يجوز توقيع الحجز في حضور طالب التنفيذ .

**مادة ٣٥٦ -** لا يجوز للمحضر كسر الأبواب أو قرض الاقفال بالقوة لتوقيع الحجز الا بحضور أحد مأموري الضبط القضائي ويجب أن يوقع هذا المأمور على محضر الحجز والا كان باطلا .

ولا يجوز للمحضر أن يجرى تفتيش المدين لتوقيع الحجز على ما في جيبه الا بإذن سابق من قاضي التنفيذ .

**مادة ٣٥٧ -** لا يقتضى الحجز نقل الاشياء المحجوزة من موضعها<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٥٨ -** اذا كان الحجز على مصوغات أو سبائك من ذهب أو فضة أو من معدن نفيس آخر أو على مجوهرات أو أحجار كريمة فتوزن وتبين أوصافها بالدقة في محضر الحجز .

وتقوم هذه الاشياء بمعرفة خبير يعينه قاضي التنفيذ التابع له مكان التنفيذ بناء على طلب المحضر .

ويجوز بهذه الطريقة تقويم الاشياء الفنية الاخرى بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه .

---

حاجة الى بحث ما إذا كان قد أصاب المستاجر ضرر من الحجز لأن هذا البحث يكون بعد ذلك تزييداً غير لازم في الدعوى ، ومن ثم فإن نعى المستاجر عليه بالتصور استناداً إلى أنه أغفل التحديث عما قدمه من أوراق تثبت حصول الضرر - هذا النعى يكون غير منتج . (نقض مدني ١٩٥١/٢/١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١١٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نقل المحجوزات من مكان حجزها لأي سبب من الأسباب - ولو كان بموجب أمر من المحكمة - لا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس إرشاد المحضر في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع إحضارها إلى المكان التي توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر أن يبحث على الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك . فإمتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفي لإعتباره مبدداً . (نقض جنائي ١٩٦٥/٢/٤ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ١٢٢) .

وفي جميع الأحوال يرفق تقرير الخبير بمحضر الحجز .  
ويجب اذا اقتضى الحال نقلها لوزنها أو تقويمها أن توضع في حرز مختوم وأن يذكر في المحضر مع وصف الاختتام .

**مادة ٣٥٩ -** اذا وقع الحجز على نقود أو عملة ورقية يجب على المحضر أن يبين أوصافها ومقدارها في المحضر ويودعها خزانة المحكمة .

**مادة ٣٦٠ -** اذا لم يتم الحجز في يوم واحد جاز اتمامه في يوم أو أيام تالية بشرط أن تتتابع وعلى المحضر أن يتخذ ما يلزم للمحافظة على الاشياء المحجوزة والمطلوب حجزها الى أن يتم المحضر ويجب التوقيع على المحضر كلما توقفت اجراءات الحجز .

ومع ذلك اذا اقتضى الحال استمرار المحضر في اجراءات الحجز بعد المواعيد المقررة في المادة ٧ من هذا القانون أو في أيام العطلات الرسمية جاز له اتمام محضره دون حاجة الى استصدار اذن من القضاء .

**مادة ٣٦١ -** تصبح الاشياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر الحجز ولو لم يعين عليها حارس .

**مادة ٣٦٢ -** اذا حصل الحجز بحضور المدين أو في موطنه ، تسلم له صورة من المحضر على الوجه المبين في المادة ١٠ فان كان الحجز قد حصل في غير موطنه أو في غيبته يجب إعلانه بالمحضر في اليوم التالي على الأكثر

**مادة ٣٦٣ -** يجب على المحضر عقب اقفال محضر الحجز مباشرة أن يلصق على باب المكان الذي وجد به الاشياء المحجوزة وعلى باب العدة أو الشيخ أو المقر الادارى التابع له المكان وفي اللوحة المعدة لذلك بمحكمة المواد الجزئية اعلانات موقعا عليها منه يبين فيها يوم البيع وساعته ونوع الاشياء المحجوزة ووصفها بالاجمال ويذكر حصول ذلك في محضر يلحق بمحضر الحجز .

**مادة ٣٦٤ -** يعين المحضر حارسا على الاشياء المحجوزة ويختار هو هذا الحارس اذا لم يات الحاجز أو المحجوز عليه بشخص مقتدر . ويجب تعيين

المحجوز عليه اذا طلب ذلك الا اذا خيف التبييد وكان لذلك أسباب معقولة تذكر في المحضر .

ولا يجوز ان يكون الحراس معن يعملون في خدمة الحاجز او المحضر ولا ان يكون زوجا أو قريبا أو صهر لايهما الى الدرجة الرابعة<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٦٥ =** (مستبدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ) إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان المدين حاضراً كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، اما إذا لم يكن حاضراً وجب على المحضر أن يتخذ جميع التدابير الممكنة للمحافظة على الأشياء المحجوزة وأن يرفع الأمر على الفور لقاضى التنفيذ ليأمر إما بنقلها وإيداعها عند أمين يقبل الحراسة يختاره الحاجز أو المحضر وإما بتكليف أحد رجال الادارة بالمنطقة ، الحراسة مؤقتاً .

**مادة ٣٦٦ =** (مستبدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ) - يوقع الحارس على محضر الحجز وتسلم له صورة منه فإن امتنع عن التوقيع على محضر الحجز أو رفض استلام صورته وجب على المحضر أن يسلم صورة محضر الحجز في اليوم ذاته إلى جهة الادارة وأن يخطر الحارس بذلك خلال أربع وعشرين ساعة بكتاب مسجل ، وعلى المحضر إثبات كل ذلك في حينه في المحضر<sup>(٢)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن رفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبديد الأشياء المحجوز عليها التي كانت تحت حراسته لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر . (نقض جنائي ١١/٩/١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٠ ص ١٨٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها أن الطاعن لم يدفع الاتهام ألسند اليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو تعيينه حارساً ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكون دفوعاً موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ، ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مقبول . (نقض جنائي ١٩٨٤/٦/٥ - مدينتنا الذهبية - الإصدار الجنائي العدد الثاني فقرة ٢١٠) .

**مادة ٣١٧ -** يستحق الحارس غير المدين أو الحائز اجرا عن حراسته ويكون لهذا الاجر امتياز المصروفات القضائية على المنقولات المحجوزة عليها .  
ويقدر أجر الحارس بأمر يصدره قاضي التنفيذ بناء على عريضة تقدم اليه .

**مادة ٣١٨ -** لا يجوز أن يستعمل الحارس الاشياء المحجوز عليها ولا أن يستغلها أو يعيرها والا حرم من أجره الحراسة فضلا عن الزامه بالتعويضات .  
انما يجوز اذا كان مالكا لها أو صاحب حق في الانتفاع بها أن يستعملها فيما خصصت له .

وإذا كان الحجز على ماشية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مستقل أو مؤسسة جاز لقاضي التنفيذ بناء على طلب أحد ذوي الشأن أن يكلف الحارس الإدارة أو الاستغلال أو يستبدل به حارسا آخر يقوم بذلك .

**مادة ٣١٩ -** لا يجوز للحارس أن يطلب اعفائه من الحراسة قبل اليوم المحدد للبيع الا لأسباب توجب ذلك ويرفع هذا الطلب بتكليف المحجوز عليه والحاجز الحضور أمام قاضي التنفيذ بميعاد يوم واحد ولا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر ويجرد المحضر الاشياء المحجوزة عند تسلم الحارس الجديد مهمته ويثبت هذا الجرد في محضر يوقع عليه هذا الحارس ويسلم صورة منه<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٢٠ -** يجوز طلب الاذن بالجنى أو الحصاد من قاضي التنفيذ بعريضة تقدم اليه من الحارس أو من أحد ذوي الشأن .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن الحراسة في الحجز إنما تنتهي بإنهاء الحجز بأي سبب من الأسباب كبيع الاشياء المحجوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الاشياء المحجوزة للمسترد أو بحكم قاضي محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز أو المدين لأسباب توجب ذلك طبقاً للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية (المقابلة للمادة ٣٦٩ من القانون القائم) . (نقض جنائي ١٩٦٥/٢/٤ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ١٢٢) .

**مادة ٣٧١ -** إذا انتقل المحضر لتوقيع الحجز على أشياء كان قد سبق حجزها وجب على الحارس عليها أن يبرز له صورة محضر الحجز ويقدم الأشياء المحجوزة وعلى المحضر أن يجرّد هذه الأشياء في محضر ويحجز على ما لم يسبق حجزه ويجعل حارس الحجز الأول حارساً عليها أن كانت في نفس المحل .

ويعلن هذا المحضر خلال اليوم التالي على الأكثر إلى الحاجز الأول والمدين والحارس إذا لم يكن حاضراً والمحضر الذي أوقع الحجز الأول .

ويترتب على هذا الاعلان بقاء الحجز لمصلحة الحاجز الثاني ولو نزل عنه الحاجز الأول كما يعتبر حجزاً تحت يد المحضر على المبالغ المتحصلة من البيع <sup>(١)</sup> .

**مادة ٣٧٢ -** إذا وقع الحجز على المنقولات باطلاً فلا يؤثر ذلك على الحجز اللاحقة على نفس المنقولات إذا وقعت صحيحة في ذاتها .

**مادة ٣٧٣ -** يعاقب الحارس بعقوبة التبديد إذا تعدد عدم إبراز صورة محضر الحجز السابق للمحضر وترتب على ذلك الاضرار بأى من الحاجزين .

**مادة ٣٧٤ -** للدائن الذى ليس بيده سند تنفيذى أن يحجز تحت يد المحضر على الثمن المتحصل من البيع بغير حاجة إلى طلب الحكم بصحة الحجز .

**مادة ٣٧٥ -** يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو

١ - قضت محكمة النقض بأنه تنفى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات (القابلة للمادة ٣٧١ جديد) بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالأجراءات المعتادة في الحجز وإنما يكون بجرّد الأشياء السابق حجزها . فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشترك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون إعلان محضر الجرد إلى الحارس معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء المراسمة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفاً بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء ، ويمتنع عليه التصرف في المحجوزات لأى سبب من الأسباب بغير الطريق الذى رسمه القانون . (نقض جرائن ١٨/٢/١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ١٩١) .



بمقتضى القانون . ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الاتفاق .

ولقضى التنفيذ عند الاقتضاء أن يأمر بمد الميعاد لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر<sup>(١)</sup>.

١ - قضت محكمة النقض بأن يبقى أثر الاشكال الواقف للتنفيذ قائماً فلا يبدأ الأجل المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لإعتبار الحجز كأنه لم يكن إلا من اليوم التالى لصدور الحكم المنهى للخصومة في الاشكال ، وإذ صدر الحكم في استئناف الاشكال بجلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ فإن الميعاد يبدأ في اليوم التالى ١٩٧٢/٥/٢٦ ، وإذ كان المطعون عليه قد حصل على أمر من قاضى التنفيذ بمحكمة العطارين بمد ميعاد بيع الأشياء المحجوز عليها في ١٩٧٠/٣/٥ مدة ثلاثين يوماً عملاً بالمادة ٣٧٥ فقرة ثانية من قانون المرافعات ، فإن الأجل لا يكتمل إلا في ١٩٧٢/٩/٢٦ ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قد حدد لبيع المحجوزات ١٩٧٢/٩/١٦ وتم له في ذات اليوم تحصيل المبلغ المحجوز على الطاعن من أجله ، فإن التنفيذ يكون قد تم وفقاً لأحكام القانون . (نقض مدنى ١٩٨٠/١/٨ - مدونتنا الذهبية العدد الاولى فقرة ١٠٨٧) - وقضت بأنه لما كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وقد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف بإتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل ذلك على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة - دون وقف منير - يعتبر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم به فيزيل الحجز وتزول الآثار التي تترتب على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقررأ لمصلحة المدين فإن عليه أن يتسك به وإلا سقط الحق فيه ، ومن ثم فقد اُفتقر الدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع بوجهه البطالان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات التي لا مراء في أنها لا تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقضى ببطلانه من جهة الاختصاص وإذ كان يبين من الحكم أنه عندما اخذ بالدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن الذى تمسك به المطعون ضده ولا تمارى الطاعة في أن له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى - قد التزم بهذا النظر القانونى السليم فإن النعى على الحكم قضاه بالبرامة - المؤسس على ذلك - بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . (نقض جنائى ١٩٨٠/٢/٤ - مدونتنا الذهبية - الاصدار الجنائى - العدد الاول فقرة ٤١٥) - وقضت بأنه يبين من نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٣٧٥ جديد) أن إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع في

**مادة ٣٧٦ -** لا يجوز إجراء البيع إلا بعد مضي ثمانية أيام على الأقل من تاريخ تسليم صورة محضر الحجز للمدين أو إعلانه به ولا يجوز إجراؤه إلا بعد مضي يوم على الأقل من تاريخ إتمام إجراءات اللصق والنشر .

ومع ذلك إذا كانت الأشياء المحجوزة عرضة للتلف أو بضائع عرضة لتقلب الاسعار فللقاضى التنفيذ أن يأمر بإجراء البيع من ساعة لساعة بناء على عريضة تقدم من الحارس أو أحد ذوى الشأن .

**مادة ٣٧٧ -** يجرى البيع في المكان الذى توجد فيه الأشياء المحجوزة أو في أقرب سوق ، ولقاضى التنفيذ مع ذلك أن يأمر بإجراء البيع - بعد الاعلان عنه - في مكان آخر بناء على عريضة تقدم له من أحد ذوى الشأن<sup>(١)</sup>.

---

خلال الميعاد لا شأن لايهما في انقطاع المدة - وإنما مراد الشارع أن يتم البيع فعلاً في خلال الستة أشهر محسوبة من تاريخ توقيع الحجز إلى تمام البيع اللهم إلا أن تقف الاجراءات لسبب من الأسباب التي أشار إليها النص . (نقض جنائى ١٩٦٠/٣/٨ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١١ ص ٢١٢) - وقضت بأنه إذا تضمنت المخالصة - المقدمة من المتهم - قبوله استمرار الحجز والحراسة فهذا يعنى نزوله عن التمسك بسقوط الحجز الذى كان قد اكتسب الحق فيه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٣٧٥ جديد) كما أنه في إجابة المتهم بالإعسار على اجراءات التنفيذ ما يدل على أنه اعتبرها صحيحة فيكون الحجز قائماً ومنتجاً لآثاره (نقض جنائى ١٩٥٨/٤/١٤ - المرجع السابق السنة ١٠ ص ٤٣٠) - وقضت بأن الدفع بإعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقرر في القانون لمصلحة المدين دون الحارس ، (نقض جنائى ١٩٥٩/٥/١١ - المرجع السابق السنة ١٠ ص ١٢٤) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحجز لا يلزم الحارس قانوناً بنقل المحجوز من مكان الحجز الى مكان آخر لبيعه فيه . واذن فإذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة تبديد المحجوزات لمجرد عدم نقلها الى السوق في اليوم المحدد للبيع وكان حكمها بذلك خالياً مما يثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة مما لا يمكن معه عدم مرتكباً لجريمة الاختلاس وكان الثابت أن المتهم أو بالدين المحجوز من أجله فهذا الحكم يكون خاطئاً ويتعين نقضه وتبرئة الطاعن . (نقض جنائى ١٩٥١/٤/٢٠ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٤ ص ٢٦٢) .

**مادة ٣٧٨ -** إذا كان المبلغ المحجوز من أجله يزيد على مائتين وخمسين جنيهاً أو كانت قيمة الأشياء المطلوب بيعها بحسب ما هي مقدرة به في محضر الحجز تزيد على هذا المقدار وجب الاعلان عن البيع بالنشر في إحدى الصحف اليومية المقررة لنشر الاعلانات القضائية ويذكر في الاعلان يوم البيع وساعته ومكانه ونوع الأشياء المحجوزة ووصفها بالاجمال .

ويجوز للدائن الحاجز أو المدين المحجوز عليه إذا كان المبلغ المطلوب يزيد على مائة جنية أن يطلب من قلم الكتاب النشر على نفقته الخاصة .

**مادة ٣٧٩ -** لكل من الحاجز والمحجوز عليه في جميع الأحوال أن يطلب بعريضة تقدم لقاضي التنفيذ لصق عدد أكبر من الاعلانات أو زيادة النشر في الصحف أو غيرها من وسائل الاعلان أو بيان الأشياء المطلوب بيعها في الاعلانات بالتفصيل .

**مادة ٣٨٠ -** يجب قبل بيع مصوغات أو سبائك من الذهب أو الفضة أو من أي معدن نفيس وبيع المجوهرات والاحجار الكريمة إذا زادت القيمة المقدرة لها على خمسمائة جنية أن يحصل النشر في الصحف أو غيرها من وسائل الاعلام ثلاث مرات في أيام مختلفة قبل يوم البيع .

**مادة ٣٨١ -** يجوز أن يعهد إلى رجال الادارة المحليين بلصق الاعلانات فيما عدا ما يجب وضعه منها في لوحة المحكمة .

**مادة ٣٨٢ -** يثبت اللصق بشهادة من المحضر أو من رجال الادارة مصحوبة بنسخة من الاعلان ويثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره في سجل خاص يعد لذلك ويثبت النشر بتقديم نسخة من الصحيفة أو شهادة من جهة الاعلام .

**مادة ٣٨٣ -** إذا لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الحجز أعيد اللصق والنشر على الوجه المبين في المواد السابقة وأعلن المحجوز عليه بالشهادة المثبتة للصلق قبل البيع بيوم واحد على الأقل<sup>(١)</sup>.

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي

٥٤٨ ..... قانون المرافعات

**مادة ٣٨٤ -** يجرى البيع بالمزاد العلني بمناداة المحضر بشرط دفع الثمن فوراً .

ويجب الا يبدأ المحضر في البيع الا بعد أن تجرد الاشياء المحجوزة ويحذر محضراً بذلك يبين فيه ما يكون قد نقص منها<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٨٥ -** لا يجوز بيع مصوغات أو سبائك من الذهب أو الفضة بثمن أقل من قيمتها الذاتية بحسب تقدير أهل الخبرة ، فإن لم يتقدم أحد لشرائها حفظت في خزانة المحكمة كما تحفظ النقود ليوفى منها دين الحاجز وديون غيره من الدائنين .

**مادة ٣٨٦ -** اذا لم يتقدم أحد لشراء الحلى والمجوهرات والاحجار الكريمة والاشياء الموقوفة امتد أجل بيعها الى اليوم التالى اذا لم يكن يوم عطلة فاذا لم يتقدم مشتر بالقيمة المقدرة أجل البيع الى يوم آخر وأعيد النشر والصلق على الوجه المبين في المواد السابقة وعندئذ تباع لمن يرسو عليه المزاد ولو بثمن أقل مما قومت به .

---

تفدي تاجيل البيع الى يوم آخر دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم بالبيع علماً حقيقياً ، فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدي الى ثبوت العلم . ويكون الحكم قاصراً . (نقض جنائى ١٩٥٧/٢/١١ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٨ ص ٣٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه تتم جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن هى في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الاضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لاوامر السلطة التى أوقعتة . (نقض جنائى ١٩٧٥/٤/٧ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ٧٥) - وقضت بأنه لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجاً بأن محصل القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاونى - إذ كان يجب عليه ، بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بإلغاء الحجز . (حكم النقض السابق) - يراجع نص المادة ٣١٠ .

**مادة ٣٨٧ -** الاشياء التى لم تقوم يؤجل بيعها لليوم التالى أن لم يتقدم أحد للشراء ولم يقبل الحاجز أخذها استيفاء لدينه بالقيمة التى يقدراها أهل خبرة يعينه المحضر ويذكر اسمه فى محضر البيع .

**مادة ٣٨٨ -** يكفى لاعلان استمرار البيع أو تأجيله أن يذكر المحضر ذلك علانية ويشته فى محضر البيع<sup>(١)</sup>.

**مادة ٣٨٩ -** ان لم يدفع الراسى عليه المزاد الثمن فوراً وجبت اعادة البيع على ذمته بالطريقة المتقدمة بأى ثمن كان ويعتبر محضر البيع سنداً تنفيذياً بفرق الثمن بالنسبة اليه .

ويكون المحضر ملزماً بالثمن أن لم يستوفه من المشتري فوراً ولم يبادر باعادة البيع على ذمته ويعتبر محضر البيع سنداً تنفيذياً بالنسبة اليه كذلك .

**مادة ٣٩٠ -** يكف المحضر عن المضى فى البيع اذا نتج منه مبلغ كاف لوفاء الدين المحجوز من أجلها هى والمصاريف ، وما يوقع بعد ذلك من المحجوز تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون تحت يده الثمن لا يتناول الا ما زاد على وفاء ماذكر .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن فى شأن عدم علمه باليوم الذى تحدد للبيع ورد عليه فى قوله : موحى أن المتهم لم يدفع الاتهام إلا بقوله أن البيع قد تأجل ولم يعلم بيوم البيع الجديد وقد تبين من الاطلاع على أوراق التنفيذ أن البيع كان محدداً له يوم ١٩٧٢/٥/٣ ثم أوقف البيع لعدم وجود مشتر ثم تحدد يوم ١٩٧٢/٧/١٨ للبيع وأعلن المتهم بهذا اليوم إعلاناً صحيحاً ، ومن ثم يكون الادعاء بعدم علمه بيوم البيع غير صحيح، وكان البين من مطالعة المقررات أن المحضر قد أثبت بمحضر الاعلان عن يوم البيع الجديد بارتفاعه يوم ١٩٧٢/٦/٢٥ الساعة ٣ م لإعلان المراد اعلانهم ولغياب الاول والثانية وامتناع الثالث - الطاعن - عن استلام الاعلان سيعملوا لجهة الادارة ثم أثبت أنه فى اليوم ذاته الساعة ٤ م سلم ورقة الاعلان لمندوب القسم الذى وقع بورود صورتها ثم أثبت انه وجه فى اليوم التالى اخطاراً عن ذلك وفقاً لما تقضى به المادتان ١٠ و ١١ من قانون المرافعات فإن اعلان الطاعن بيوم البيع الجديد المحدد له ١٩٧٢/٧/١٨ يكون قد تم صحيحاً . (نقض جنائى ١٩٧٥/٥/٢٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ١٠٨) .

**مادة ٣٩١ -** يشتمل محضر البيع على ذكر جميع إجراءات البيع وما لقيه المحضر أثناءها من الاعتراضات والعقبات وما اتخذته في شأنها وحضور المحجوز عليه أو غيابه والتمن الذي رسا به المزااد وعلى اسم من رسا عليه وتوقيعه<sup>(١)</sup>.

**مادة ٣٩٢ -** إذا لم يطلب الدائن المباشر للإجراءات البيع في التاريخ المحدد في محضر الحجز جاز للحاجزين الآخرين طبقاً للمادة ٣٧١ أن يطلبوا إجراء البيع بعد اتخاذ إجراءات اللصق والنشر المنصوص عليها في المواد السابقة ويجب اعلان الشهادة المثبتة للصلق الى المدين المحجوز عليه وإلى الدائن الذي كان يباشر الإجراءات وذلك قبل البيع بيوم واحد على الأقل .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان بيع المحل التجارى بمحتوياته ومقوماته بما في ذلك حق الإيجار يعتبر بيع منقول وتسرى في شأنه المادة ١/٩٧٦ من القانون المدنى ، إلا أن النص في هذه المادة على أن : «من حاز منقولاً أو حقاً عينياً على منقول أو سنداً لحامله فإنه يصبح مالكا له إذا كان حسن النية وقت حيازته» يدل على أنه لتطبيق هذه القاعدة في المنقول تعين أن تنتقل حيازة المنقول بسبب صحيح وأن يكون الحائز قد تلقى الحيازة وهو حسن النية من غير مالك إذ التصرف لا ينقل الملكية ما دام قد صدر من غير مالك . ولكن تنتقل الحيازة في هذه الحالة وتعتبر سبباً لكسب ملكية المنقول ، أما إذا كان التصرف صادراً من مالك المنقول امتنع تطبيق القاعدة لأن التصرف هو الذى يحكم العلاقة بين المالك والمتصرف إليه ، ولما كان في البيع بالمزااد يعتبر المدين في حكم البائع والراسى عليه المزااد في حكم المشتري ، ولما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الدعوى أن الراسى عليه المزااد ( ..... ) قد تلقى حيازة المنقولات الراسى مزادها عليه من مالك - هو المدين مورث الطاعنين - فإنه لا يجوز له التمسك بقاعدة الحيازة سند الملكية في هذا المقام ولا تصلح سنداً لكسب ملكية المنقولات المتنازع عليها ويبقى بعد ذلك البيع كتصرف جبرى هو الذى يحكم علاقة طرفيه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه - كما سلف البيان - قد انتهى صحيحاً الى بطلان إجراءات البيع ومن مقتضى ذلك عودة الطرفين (المدين والراسى عليه المزااد) إلى الحالة التى كانوا عليها قبل رسو المزااد أى بقاء ملكية المنقولات للمدين ورثته من بعده (الطاعنين) فإن قضاءه برفض طلب رد المنقولات الى الطاعنين استناداً الى القول بتملك الراسى عليه المزااد هذه المنقولات بالحيازة القائمة على السبب الصحيح وحسن النية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ومستوجباً نقضه . (نقض مدنى ١١/٢٠/١٩٨٢ - مدينتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٤٦) -

**مادة ٢٩٣ -** إذا رفعت دعوى استرداد الأشياء المحجوزة وجب وقف البيع إلا إذا حكم قاضي التنفيذ باستمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن أو بدونه .

**مادة ٢٩٤ -** يجب أن ترفع دعوى الاسترداد على الدائن الحاجز والمحجوز عليه والحاجزين المتدخلين وأن تشمل صحيفتها على بيان واف لادلة الملكية ويجب على المدعى أن يودع عند تقديم الصحيفة لقلم الكتاب ما لديه من المستندات والا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ دون انتظار الفصل في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا الحكم<sup>(١)</sup>

وقضت بأنه ليس لمن رسا عليه المزاد في بيع الأشياء المحجوز عليها التحدى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مدنى والقول بوجوب الأخذ بسندات دين الدائن المنفذ بها والمطعون عليها بالصورية بإعتبارها العقد الظاهر ذلك لأنه لا شأن له بهذا الدين إذ هو لا يستمد ما يدعيه من حق على الأشياء المحجوز عليها من سندات ذلك الدين ولكن الحق الذى يدعيه يستند الى محاضر البيع التى اشترى بمقتضاها تلك الأشياء . (نقض مدنى ١٩٥٧/٥/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٨ ص ٥٢٠) - وقضت بأن ما يشته المحضر من وجود مزايدين وقعا كشهود على محاضر بيع الأشياء المحجوز عليها لا يدل بذاته على جدية البيع . (نقض مدنى ١٩٥٧/٥/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٨ ص ٥٢٠) - وقضت بأنه إذا كان الحكم قد نلى حسن النية عن الراسى عليه المزاد في بيع الأشياء المحجوز عليها فإن التحدى بحكم المادة ٩٧٦ من القانون المدنى لا يكون له محل (حكم النقض سالف الذكر) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا رفعت الدعوى بطلب احقية المدعين لزراعة محجوز عليها حجراً صورياً بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها واثبت الحكم أن ادعاء المدعى الأول احقيته للزراعة المذكورة لا سند له من القانون إستناداً إلى حجية حكم المحكمة الذى قضى في مراجعتها باحقية المدعى عليه لهذه الزراعة وأن ادعاء باقى المدعين باحقيتهم لها لا أساس له من الواقع فإن الحكم يكون قد أصاب إذا قضى برفض الدعوى بعد أن انهار أساسها دون حاجة للبحث في صحة الحجز أو صوريته . (نقض مدنى ١٩٥٧/٣/١٤ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٨ ص ٢٢٩) - وقضت بأن المادة ٥٢٨ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢٩٤ جديد) تنص على أن شروط دعوى الاسترداد تحتم قيدها قبل الجلسة بوقت معين وإلا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ ، واذن فمتى كان المتهم باختلاس المحجوزات لم يقدم لمحكمة الموضوع إلا الصحيفة التى أعلن

**مادة ٢٩٥ -** يحق للحاجز أن يمضى في التنفيذ اذا حكمت المحكمة بشطب الدعوى او بوقفها عملاً بالمادة ٩٩ أو اذا اعتبرت كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك كما يحق له أن يمضى في التنفيذ اذا حكم في الدعوى برفضها أو بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها أو ببطالان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها ولو كان هذا الحكم قابلاً للاستئناف .

**مادة ٢٩٦ -** اذا رفعت دعوى استرداد ثانية من مسترد آخر أو كان قد سبق رفعها من المسترد نفسه واعتبرت كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك أو بشطبها أو بعدم قبولها أو بعدم اختصاص المحكمة أو ببطالان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها فلا يوقف البيع الا اذا حكم قاضي التنفيذ بوقفه لاسباب هامة .

**مادة ٢٩٧ -** اذا خسر المسترد دعواه جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً تمنع كلها أو بعضها للدائن وذلك مع عدم الاخلال بالتعويضات أن كان لها وجه .

بها دعوى الاسترداد ، ولم يذكر أنه قيد الدعوى وانها استوفت باقى الشروط ، فإن ما ينهه عن الحكم لعدم اعتداده بتلك الدعوى يكون على غير اساس . (نقض جنائى ١٩٥٤/٢/٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٥ ص ١٠٦) - وقضت بأنه لا يترتب على عدم اختصاص المدين في دعوى استرداد المنقولات المحجوزة سوى الحكم باستمرار اجراءات البيع بناء على طلب الحاجز ذلك لأن قانون المرافعات قد رفع في المادة ٥٣٨ (المقابلة للمادة ٢٩٤ جديد) الجزاء الذى كان يترتب القانون القديم على المسترد أن أهمل اختصاص من يجب اختصاصه . (نقض مدنى ١٩٥٤/٦/٢٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء السادس فقرة ٥٩٠) .



## الفصل الثاني

### حجز الاسهم والسندات والايرادات والحصص وبيعها

**مادة ٢٩٨ -** الاسهم والسندات اذا كانت لحاملها أو قابلة للتظهير يكون حجزها بالاورضاع المقررة لحجز المنقول .

**مادة ٢٩٩ -** الايرادات المرتبة والاسهم الاسمية وحصص الارباح المستحقة في ذمة الاشخاص المعنوية وحقوق الموصين تحجز بالاورضاع المقررة لحجز ما للمدين لدى الغير .

ويترتب على حجز الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة حجز ثمراتها وفوائدها ما استحق منها وما يستحق الى يوم البيع .

**مادة ٤٠٠ -** تباع الاسهم والسندات وغيرها مما نص عليه في المادتين السابقتين بواسطة أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف بعينه قاضي التنفيذ بناء على طلب يقدمه اليه الحاجز ويبين القاضي في أمره ما يلزم اتخاذه من اجراءات الاعلان .

## الفصل الثالث

### التنفيذ في العقار

#### الفرد الأول

**التنبيه بنزع ملكية العقار وانذار الحائز وتسجيلهما**

**مادة ٤٠١ -** يبدأ التنفيذ باعلان التنبيه بنزع ملكية العقار الى المدين لشخصه أو لموطنه مشتملا على البيانات الاتية :

- (١) بيان نوع السند التنفيذي وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ اعلان السند .
- (٢) اعدار المدين بأنه اذا لم يدفع الدين يسجل التنبيه ويباع عليه العقار جبرا .

(٣) وصف العقار مع بيان موقعه ومساحته وحدوده وأرقام القطع وأسماء الاحواض وأرقامها التي يقع فيها وغير ذلك مما يفيد في تعيينه وذلك بالتطبيق لقانون الشهر العقاري .

وللدائن ان يستصدر بعريضة أمرا بالترخيص للمحضر بدخول العقار للحصول على البيانات اللازمة لوصف العقار ومشتملاته . وله ان يستصحب من يعاونه في ذلك ، ولا يجوز التظلم من هذا الامر .

(٤) تعيين موطن مختار للدائن المباشر للاجراءات في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ .

وإذا لم تشتمل ورقة التنبيه على البيانين ١ ، ٢ من هذه المادة كانت باطلة .

فإذا كان التنفيذ على عقار مرهون من غير المدين أعلن التنبيه الى الراهن بعد تكليف المدين بالوفاء وفقا للمادة ٢٨١<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت السندات التنفيذية التي أعلنها طالب نزاع الملكية الى المطلب نزاع ملكيته هي التي نشأت عنها المديونية وهي التي قيد حق الرهن عليه بموجبها فإن إعلانها يكون كافيا لصحة الاجراءات وأما ما عداها من الأوراق الخاصة بتحويل الدين فإنه وإن كان للمطلب نزاع ملكيته حق التمسك بها للمحاسبة إلا أنه لا ضرورة لإعلانها اليه أيضا . (نقض مدني ١٩/٣/١٩٤٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٥٣) - وقضت بأنه طالما كانت ذمة المدين مشغولة ولو بجزء من الدين ، مهما قل مقداره ، فإن تنبيه نزاع الملكية يبقى قائما ، وإنما يكون للمدين أن يطلب في دعوى نزاع الملكية الاقتصار على بيع جزء من العقار يكفي ثمنه لوفاء المطلب من المدين لطالب البيع والدين الأخرى المستحقة الوفاء منه . (نقض مدني المرجع السابق فقرة ١٥٢) - وقضت بأن المادة ٦١٠ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٤٠١ جديد) وإن أوجبت اعلان المدين بتنبيه نزاع الملكية لشخصه أو في موطنه وربت البطالان على مخالفة ذلك ، إلا أن هذا البطالان غير متعلق بالنظام العام إذ هو قد شرع لمصلحة المدين - وإذا كان الثابت أن ورقة المدين لم يتمسكوا بهذا البطالان فليس للعائز حق التحدث عنه . (نقض مدني - المرجع السابق فقرة ١٥٩) - وقضت أيضا بأنه تنص المادة ٦١٠/١ من قانون المرافعات على أنه يجب أن تشتمل ورقة تنبيه نزاع ملكية العقار على بيان نوع السند التنفيذي وتاريخ اعلانه فإن لم يكن قد أعلن وجب اعلانه مع اعلان التنبيه وإذا لم تشتمل ورقة التنبيه على تلك البيانات كانت باطلة ، ومن ثم فإذا خلت ورقة

تنبيه نزع الملكية من بيان تاريخ اعلان السند التنفيذي وكان هذا السند لم يعلن مع اعلان التنبيه فإن تلك الورقة تكون باطلة عملاً بنص المادتين ١/٦١٠ و ٢٥ مرافعات . ولا محل للبحث - في هذا الشأن - عن غرض الشارع من تضمين ورقة التنبيه هذا البيان ولا البحث فيما إذا كان الخصم قد أصيب بضرر من جراء إغفال البيان المذكور ما دام أن القانون قد نص على وجوبه ورتب البطلان جزاءً على إغفاله . ولا يغنى عن ذلك علم المدعي بتاريخ اعلان السند التنفيذي اليه عن طريق آخر غير ورقة التنبيه ، إذ يجب أن تشمل هذه الورقة على البيان الذي أوجبه القانون وإلا كانت باطلة . (نقض مدني ١٢/٤/١٩٦٢ - المرجع السابق فقرة ١٦١) - وقضت بأن المادة ٢٥٨ من قانون المرافعات لا تقتضي أن يكون بيان العقار في تنبيه نزع الملكية شاملاً اسم المالك لكل قطعة بل يكفي أن يكون هذا البيان مستمداً مما ورد في عقد الرهن . أما اقتضاء بيانات وأقية مفصلة عن العقار لمصلحة دعوى نزع الملكية . (نقض مدني ١٩/٣/١٩٤٢ - الطعن رقم ٤٥ لسنة ١١ ق) - وقضت بأنه إذا كان تنبيه نزع الملكية قد خلا من بيان محل مختار للدائن كما تقضي المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات فإن ذلك لا يترتب عليه بطلان هذا التنبيه بل كل الذي يلزم منه هو أن الاعلانات التي توجه الى الدائن تكون صحيحة بمجرد تقديمها الى قلم كتاب المحكمة عملاً بالقاعدة العامة في التنفيذ . (نقض مدني ١٩/٣/١٩٤٢ - موسومتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٥٤)

وقضت أيضاً بأنه اذا استخلص الحكم المطعون ضده استخلاصاً صحيحاً من أوراق التنفيذ أن المطعون ضده ركن في اجراءات التنفيذ الى أمر الاداء وحده دون أي من الحكمين الصادرين في المعارضة والاستئناف ، وكان هذا الأمر مشمول بالنفاذ المعجل يكفي وحده لصحة تنبيه نزع الملكية طبقاً للمادة ١/٦١٠ من قانون المرافعات التي توجب أن تشمل ورقته على بيان نوع السند التنفيذي وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ اعلان السند دون أن تشترط صيرورة السند التنفيذي نهائياً فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدني ١/٢/١٩٦٨ - مجموعة الكتب الفني السنة ١٩ ص ١٩٥) - وقضت بأنه إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للخطأ في مساحه العقار موضوع البيع ..... وانتهى الى أن البيانات الأخرى مما تكشف عن حقيقة العقار ، وتنفي أي شك فيه ..... فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . (نقض مدني ٩/٣/١٩٧١ - المرجع السابق السنة ٢٢ ص ٢٥٤) - وقضت كذلك بأن الاصل في أوراق المحضرين أنها متى تم اعلانها قانوناً لا تنتج أثرها إلا بالنسبة لذات الشخص الذي وجهت اليه وبالصفة الصحيحة المحددة في ورقة الاعلان ولا ينسحب هذا الاثر الى غيره من الأشخاص اياً كانت علاقاتهم به . لما

**مادة ٤٠٢ -** يسجل تنبيه نزع الملكية في كل مكتب من مكاتب الشهر التي تقع في دائرتها العقارات المبينة في التنبيه .

وإذا تبين سبق تسجيل تنبيه آخر فلا يجوز المضي في الاجراءات على سبيل التعدد على العقار الواحد وتكون الاولوية في المضي في الاجراءات لمن أعلن التنبيه الأسبق في التسجيل .

ومع ذلك يجوز لمن أعلن تنبيهها لاحقا في التسجيل أن يطلب من قاضي التنفيذ أن يأذن له في الحلول محله في السير بالاجراءات .

**مادة ٤٠٣ -** إذا تبين سبق تسجيل تنبيه عن العقار ذاته قام مكتب الشهر بالتأشير بالتنبيه الجديد على هامش تسجيل التنبيه الأول مبينا تاريخ التنبيه الجديد واسم من أعلنه وسند تنفيذه وأشر كذلك على أصل التنبيه الجديد بعد تسجيله بما يلغى وجود التنبيه الأول ويتاريخ تسجيله واسم من أعلنه وسند تنفيذه .

ويحصل التأشير بأمر القاضي بالحلول على هامش تسجيل التنبيه السابق والتنبيه اللاحق وذلك بمجرد طلبه بعريضة تقدم إلى مكتب الشهر .

كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الثالثة لم يشملها أصلا قرار الوصاية الصادر في ١٩٥٧/١٢/٤ لوالدتها المطعون ضدها السابعة - المقدمة صورته الرسمية - لبلوغها سن الرشد قبل صدوره إذ هي من مواليد ١٩٣٦/١٠/٢١ ، فمن ثم يكون توجيه اجراءات التنفيذ العقاري في سنة ١٩٦١ إلى والدتها المطعون ضدها السابعة بزعم انها وصية عليها غير ذي أثر قانوني بالنسبة لها بغض النظر عن المساكنة أو صلة القرى بينهما . (نقض مدني ١٩٨٠/١/١٧ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٥٩٨) - وقضت بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أن الملكية في المواد العقارية لا تنتقل - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير - إلا بالتسجيل - وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة البائع ومن ثم وعملا بنص المادة ٣٣٤ من القانون المدني يظل العقار المبيع باقيا ضمن أموال البائع الضامنة لالتزاماته وإن خالف الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه ببطالان الحجز العقاري واعتباره كأن لم يكن على ما حصله من أن الثابت بعقد البيع العرى أن المطعون ضده قد أولى للبائع له - مدين المصلحة الحاجزة - كامل ثمن العقار المحجوز عليه واستلم هذا العقار من بائعه فيكون له حق الانتفاع به من تاريخ إبرام العقد عملاً بالمادة ٤٥٨ من

**مادة ٤٠٤ -** يترتب على تسجيل التنبيه اعتبار العقار محجوزاً (١).  
**مادة ٤٠٥ -** لا ينفذ تصرف المدين أو الحائز أو الكفيل العيني في العقار ولا ينفذ كذلك ما يترتب عليه من رهن أو اختصاص أو امتياز في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا في حق الدائنين المشار اليهم في المادة ٤١٧ ولا من حكم

---

القانون المدني ولو لم يكن العقد مسجلاً ويكون الحجز العقاري المتوقع على هذا العقار من المصلحة الحاجزة باطلاً لأنه غير مملوك لمدينها فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه . (نقض مدني ١٩٨٣/٣/٢٤ - المرجع السابق العدد الثاني لفرقة ١١٣٨) .

١ - قضت محكمة النقض بأن ملكية المنشآت لا تنتقل إلى المشتري الباني بمجرد صدور الترخيص له بالبناء من مالك الأرض وإنما بتسجيل عقد البيع لأن عقد البيع غير المسجل وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يترتب عليه أن تكون للمشتري حيازة المبيع والانتفاع به إلا أن هذا العقد لا ينتج أثراً بشأن تملك المشتري لما يقبضه من مبان لأن حق القرار حق عيني فلا ينشأ ولا ينتقل وفقاً لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل أما قبل تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الاتصال مقابل أن يدفع للمشتري أقل القيمتين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة ما زاد من ثمن الأرض بسبب المنشآت وفقاً لما تنص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدني وإذا كان الثابت من الواقع أن الطاعنين تمسكاً بما محكمة الموضوع بأن الباني التي شيدها مورثهما قد تكملت في شهر يوليو سنة ١٩٧١ في حين أن عقد البيع الصادر إلى هذا المورث من المدين المحجوز عليه لم يسجل إلا بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨ تالياً للحجز الموقع من مصلحة الضرائب في ١٩٧١/٦/١٠ والمشهد في ١٩٧١/١٢/٢٥ فإن الحجز يكون قد وقع على عقار مملوك للمدين حتى ولو صح قول الطاعنين بأن مورثهما هو الذي أقام المباني لأن ملكية هذه المباني تثبت للبائع المدين المحجوز عليه بحكم الاتصال طالما كان المشتري الباني لم يسجل عقد شراؤه قبل توقيع الحجز ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص صائباً إلى هذه النتيجة بقوله أن القدر المبيع من المدين المحجوز عليه لم تنتقل ملكيته إلى مورث الطاعنين إلا بالتسجيل في ١٩٧١/١٢/٢٨ وقبل هذا التاريخ كان عقداً عرقياً لا ينقل الملكية فيكون الحجز قد صادف مالا مملوكاً للمدين ، فإن في ذلك ما يكفي رداً ضمنياً على الدفاع الذي أثاره الطاعنان بتملك مورثهما دون المدين البائع للمباني التي أقامها . (نقض مدني ١٩٨١/٢/٢٥ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني لفرقة ١١٣٥) .

بإيقاع البيع عليه إذا كان التصرف أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية. (١)

**مادة ٤٠٦ -** تلحق بالعقار ثماره وإيراداته عن المدة التالية لتسجيل التنبيه ، وللمدين أن يبيع ثمار العقار المحقة به متى كان ذلك من أعمال الإدارة الحسنة .

ولكل دائن بيده سند تنفيذي أن يطلب بعريضة من قاضي التنفيذ أمراً بتكليف أحد المحضرين أو الدائنين أو غيرهم حصاد المحصولات وجنى الثمار وبيعها .

وتباع الثمار والمحصولات في كلتا الحالتين بالمزاد أو بأية طريقة أخرى يأذن بها القاضي ويودع الثمن خزانة المحكمة .

**مادة ٤٠٧ -** إذا لم يكن العقار مؤجراً اعتبر المدين حارساً إلى أن يتم البيع ما لم يحكم قاضي التنفيذ بعزله من الحراسة أو بتحديد سلطته ، وذلك بناء على طلب الدائن الحاجز أو أي دائن بيده سند تنفيذي .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن تصرف المدين الذي لا ينفذ في حق الحاجزين عملاً بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات هو ما يكون من شأنه إخراج العقار محل التنفيذ عن ملك المدين أو يرتب حقاً عليه . (نقض مدنى ١٩٧٩/١/٢٤ - المرجع السابق لفقرة ٢٢٧) - كما قضت بأن تسجيل تنبيه نزع الملكية هو الحد الفاصل بين التصرفات النافذة في حق الدائنين وتلك التي لا تنفذ في حقهم أيما كان شخص المتصرف مديناً أو حائزاً ؛ ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة . (نقض مدنى ١٩٧٤/٤/٣٠ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ٨٧٤) - وقضت بأنه متى كان التصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية غير نافذ قانوناً في حق الحاجز والراسى عليه المزاد فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف في دعوى رفعها المتصرف اليه على المدين المتصرف لها يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفتها إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه ذلك أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بإقرار العقد وإنعقاده صحيحاً ونافذاً بين طرفيه ولا يعطى لايها مزية في المناضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب على تسجيل التنبيه . (نقض مدنى - المرجع السابق السنة ١٨ ص ١٨٢٦) .

وللمدين الساكن في العقار أن يبقى ساكنا فيه بدون أجره الى أن يتم البيع .  
وإذا كان العقار مؤجرا اعتبرت الأجرة المستحقة عن المدة التالية لتسجيل  
التنبيه محجوزة تحت يد المستأجر وذلك بمجرد تكليفه من الحاجز أو أى دائن  
بيده سند تنفيذي بعدم دفعها للمدين .

وإذا وفى المستأجر الأجرة قبل هذا التكليف صح وفاؤه وسئل عنها المدين  
برصفه حارسا .<sup>(١)</sup>

**مادة ٤٠٨ -** مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى في شأن ايجار العقارات تنفذ  
عقود الايجار الثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه في حق الحاجزين والدائنين  
المشار اليهم في المادة ٤١٧ ومن حكم بإيقاع البيع عليه وذلك بغير إخلال بأحكام  
القانون المتعلقة بعقود الايجار الواجبة الشهر أما عقود الايجار غير ثابتة  
التاريخ قبل تسجيل التنبيه فلا تنفذ في حق من ذكروا إلا إذا كانت من أعمال  
الإدارة الحسنه .

**مادة ٤٠٩ -** المخالصات عن الأجرة المعجلة والحالة بها يحتج بها على الحاجزين  
الدائنين المشار اليهم في المادة ٤١٧ ومن حكم بإيقاع البيع عليه متى كانت ثابتة  
التاريخ قبل تسجيل التنبيه وذلك بغير إخلال بأحكام القانون المتعلقة  
بالمخالصات الواجبة الشهر فإذا لم تكن ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه فلا  
يحتج بها إلا لمدة سنة .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٠٣٧ من القانون المدنى والمادة ٦٢٢ من  
قانون المرافعات السابق الذى تمت اجراءات نزع الملكية في ظله - أن الدائن المرتهن  
وأصحاب الحقوق العينية يتعلق لهم حق في ثمرات وايرادات العقار الذى تم تسجيل  
تنبيه نزع ملكيته ، وأوجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستأجرى العقار بعدم دفع ما  
يستحق من الأجرة بعد تسجيل التنبيه إذ يقوم هذا التكليف مقام الهجز تحت يد هؤلاء  
المستأجرين ، فإذا تراخى - الدائن المرتهن - في القيام بهذا التكليف تعمل نتيجة  
تقصيره ، ولا إلزام على الطاعن بصفته وكلا لدائنى المدين المفلس بتحصيل أجرة  
العقار المنزوع ملكيته طالما أن دين البتك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق  
بإقراره ثمن العقار وايراداته فإنعدمت مصلحة جماعة الدائنين - التى يمثلها الطاعن -  
في تحصيل أجرة العقار المنزوع ملكيته . (نقض مدنى ١/٢١ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية  
العدد الأول فقرة ٦٠١) -

**مادة ٤١٠ -** تطبق العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٦١ من قانون العقوبات على المدين إذا اختلس الثمرات أو الايرادات التي تلحق بالعقار المحجوز أو إذا إتلف هذا العقار أو أتلف الثمرات .

**مادة ٤١١ -** إذا كان العقار مثقلا بتأمين عيني وآل إلى حائز بعقد مسجل قبل تسجيل التنبيه وجب إنذاره بدفع الدين أو تخليته العقار وإلا جرى التنفيذ في مواجهته .

ويجب أن يكون الانذار مصحوبا بتبليغ التنبيه اليه وإلا كان باطلا . ويترتب على اعلان الانذار في حق الحائز جميع الاحكام المنصوص عليها في المواد من ٤٠٦ إلى ٤١٠ .<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن الحائز في التنفيذ العقاري هو من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقا عينيا عليه بموجب سند مسجل سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزاع الملكية بدون أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون بالرهن . ولا يكفى أن يستند مدعى هذه الصفة في ملكيته للمباني المتخذ بشأنها اجراءات التنفيذ الى عقود عرفية غير مسجلة ليس من شأنها أن تنقل الملكية . (نقض مدني ١٩٦٦/١٢/٢٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس لفقرة ١٧٢) - وقضت بأن انذار الحائز وما يترتب على الانذار وعدمه لا شأن له إلا بالنسبة للدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الاختصاص الذي حكمه حكم المرتهن ، بما له من حق تتبع العقار في أي يد يكون ، أما الدائن العادي ففكرة الحيازة الواجب انذار صاحبها منتفية بالنسبة له تماما ، ذلك أنه متى كان المدين قد تصرف في العقار تصرفاً شهماً قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية ، فإن التصرف ينفذ في حق هذا الدائن العادي ، ولا يجوز له وهو لا يملك حقا عينيا على العقار المذكور يحتج به على من تنتقل اليه الملكية ، أن يتخذ اجراءات التنفيذ على ذلك العقار الذي خرج من ملكية مدينه . (نقض مدني ١٩٧٠/٤/٢٨ - المرجع السابق فقرة ١٧٢) - وقضت بأنه لا يلزم أن يكون عقد الحائز مسجلاً قبل تاريخ اعلان التنبيه على المدين بنزع الملكية ، بل يكفى أن يكون تسجيل عقده حاصلاً قبل تسجيل التنبيه المذكور حتى يعتبر حائزاً واجبا على الدائن المرتهن انذاره قبل رفع دعوى نزاع الملكية كمقتضى المادة ٥٧٤ بحيث لو كان تسجيل عقده حاصلاً بعد تسجيل ذلك التنبيه فليس على هذا الدائن انذاره بل له المضي في الاجراءات وتكوين اجراءاته صحيحة كما تقدم . (نقض مدني ١٩٢٥/١٢/٢٩ - المرجع السابق فقرة ١٦٦) - وقضت أيضاً بأن حائز العقار المشار اليه بالمادة ٥٧٤ من القانون المدني لا يمكن مبدئياً أن يكون إلا من آلت اليه من المدين ملكية العقار أو حق



**مادة ٤١٢ -** يجب أن يسجل الانذار وأن يؤثر بتسجيله على هامش تسجيل التنبيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل التنبيه وإلا سقط تسجيل التنبيه .

**مادة ٤١٣ -** إذا تبين سبق تسجيل انذار للحائز على العقار ذاته طبقت أحكام المادتين ٤٠٢ ، ٤٠٣ وإذا سقط تسجيل التنبيه سقط تبعاً له تسجيل الانذار .

انتفاع عيني عليه ، فأصبح بمقتضى ما له من الملكية أو حق الانتفاع صاحب مصلحة في الدفاع عنه ومنع بيعه إذا استطاع . والذي تدل عليه عبارة تلك المادة أن انذار الحائز إنما يكون واجباً في صورة ما إذا كان لهذا الحائز وجود في ذلك الظروف الزمنية الذي ينه فيه الدائن المرتهن على مدينه بالوفاء وينذره بنزع الملكية . وبما أن معرفة وجود حائز للعقار بالمعنى المتقدم أو عدم وجوده إنما تكون بالكشف من دفاتر التسجيلات العقارية ، فإذا طلب الدائن المرتهن هذا الكشف وظهر منه أن هناك تسجيل تصرف في الملكية أو في حق انتفاع صادر من المدين يجب عليه انذار المتصرف اليه كما تقضى به المادة ٥٧٤ وإلا فهو يرفع دعوى نزع الملكية ويمضى في الاجراءات لغاية البيع . ومهما يحدث من تصرفات المدين المسجلة على العين فلا شأن لهذا الدائن المرتهن بها ولا تأثير لها في اجراءات نزع الملكية والبيع . (نقض مدنى ١٩٣٥/١٢/١٩ - المرجع السابق فقرة ١٦٧) - وقضت بأنه إذا كان حائز العقار المرهون لم يترك الملكية من المدين بل تلقاها عن غير طريقه سواء أكان ذلك بطريق الشراء من آخر أو بطريق وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فلا على الدائن المرتهن إذا هولم ينذره أو يتخذ اجراءات نزع الملكية لمواجهته عملاً بالمادة ٦٩٧ مدنى مختلط التى تجبكم واقعة الدعوى . (نقض مدنى ١٩٥٦/٣/٨ - المرجع السابق فقرة ١٧٠) - وقضت بأن دفع المدين التى يجوز للحائز أن يتمتع بها بالشروط المبينة بالمادة ١٠٧٣ من القانون المدنى هى الدفع المتعلقة بموضوع الدين ذاته ووجوده ، ولا علاقة لها باجراءات التنفيذ الشكلية التى نص عليها قانون المرافعات . (نقض مدنى ١٩٥٩/١١/١٩ - المرجع السابق فقرة ١٧١) - وقضت بأنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون ، وهو بسبيل تقلايد موضوعي لحسن نية المشتري المطلوب إبطال التصرف الصادر له ، أورد عبارة قد يستفاد منها أنه اعتبر المشتري حائزاً واجباً اعلانه باجراءات التنفيذ الجبرى ، مما هو غير صحيح في القانون . ما دام الحكم لم يقرر ذلك للقول ببطلان اجراءات التنفيذ بل لإظهار حسن نية المشتري وكونه لم يعلن باجراءات البيع فلا يكون له بها علم . (نقض مدنى ١٩٤٩/١٠/٢٧ - المرجع السابق فقرة ١٦٩) .

## الفصل الثاني

### قائمة شروط البيع والاعتراض عليها

**مادة ٤٩٤ -** يودع من يباشر الاجراءات قلم كتاب محكمة التنفيذ قائمة شروط البيع خلال تسعين يوما من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية وإلا اعتبر تسجيل التنبيه كأن لم يكن .

ويجب أن تشتمل تلك القائمة على البيانات الآتية :

- (١) بيان السند التنفيذي الذي حصل التنبيه بمقتضاه .
- (٢) تاريخ التنبيه وتاريخ ائذار الحائز إن وجد ورقمى تسجيلهما وتاريخه .
- (٣) تعيين العقارات المبينة في التنبيه مع بيان موقعها وحدودها ومساحتها ورقم القطعة واسم الحوض ورقمه وغير ذلك من البيانات التى تفيد في تعيينها .
- (٤) شروط البيع والتمن الاساسى .
- ويكون تحديد هذا الثمن وفقاً للفقرة الاولى من المادة ٣٧ .
- (٥) تجزئة العقار الى صفقات إن كان لذلك محل مع ذكر الثمن الاساسى لكل صفقة .

ويحدد في محضر الايداع تاريخ جلسة الاعتراضات وتاريخ جلسة البيع (١) .

**مادة ٤٩٥ -** ترفق بقائمة شروط البيع المستندات الآتية :

(١) شهادة ببيان الضريبة العقارية أو عوائد المبانى المقررة على العقار المحجوز .

(٢) السند الذى يباشر التنفيذ بمقتضاه .

(٣) التنبيه بنزع الملكية .

(٤) ائذار الحائز إن كان .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه وإن أوجب المشرع في المواد ٢/٦١٠ ، ٢/٦٣٠ ، ٢/٦٥٣ من قانون المرافعات السابق بيان العقار الذى يجرى عليه التنفيذ ومساحته في تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع والاعلان عن البيع ، ورتب على إغفال هذا البيان بطلان اجراءات التنفيذ ، وذلك بالفقرة الأخيرة من المادة ٦١٠ وبالمواد ٦٣٤ ، ٦٥٨ ، ٦٨١

(٥) شهادة عقارية بالقيود لغاية تسجيل التنبيه وذلك عن مدة عشر سنوات سابقة. (١)

من القانون المتقدم الذكر إلا أن هذا البطلان لا يتحقق إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار والواردة في هذه الأوراق تكشف عن حقيقته ، وينتفى بها التشكيك فيه . (نقض مدني ١٩٧١/٣/٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٨٧) - وقضت بأن وجوب تحديد الثمن الاساسي للعقار في قائمة شروط البيع وفقاً لما تنص به المادة ٣٧ من قانون المرافعات بسبعين مثل الضريبة المربوط عليه ، لا يخرج عن كونه شرطاً من شروط البيع وهو شرط قابل للتعديل والتغيير بناء على طلب صاحب المصلحة على ما نصت عليه المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات التي جعلت لكل ذي مصلحة الاعتراض على الثمن المعين في القائمة فيجوز تغيير الثمن الاساسي للعقار بطلب زيادته أو إنقاصه إذا لم يكن قد روعي في تحديده المعيار الذي نص عليه القانون ، وإذا كان هذا الميعاد الذي حدده القانون لتحديد الثمن الاساسي للعقار في قائمة شروط البيع قابلاً للتعديل والتبديل على ما سلفت الإشارة فهو بالتالي ليس من النظام العام ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن تحديد الثمن الاساسي للعقار بقائمة شروط البيع هو من شروط البيع الذي رسم القانون طريقاً للاعتراض عليها بقلم كتاب محكمة التنفيذ وليس بطريق الدعوى المبتدأة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . (نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٢٤٠) - وقضت بأنه إذ كان لا يصدر على قائمة شروط البيع وصف صحيفة الدعوى بمعناها المبين في المادة ٦٩ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٦٣ جديد) وما بعدها ولا هي من الأوراق الأخرى التي أوجب قانون المحاماة توقيعها من محام ، فإنه لا يترتب البطلان على عدم توقيعها من أحد المحامين . (نقض مدني ١٩٦٧/١٢/٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثامن فقرة ١٥٦٣) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت من تقريرات الحكم أن الدائن مباشر إجراءات التنفيذ على العقار قد أودع مع قائمة شروط البيع ترجمة رسمية لعقد الرهن الرسمي المنفذ به مشمولة بالصيغة التنفيذية فإنه يكون قد قام بما فرضه قانون المرافعات . (نقض مدني ١٩٦٢/٦/٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٧٥) - وقضت بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الغش يبطل التصرفات وأنه يجوز للمدين طلب بطلان إجراءات التنفيذ بدعوى أصلية إذا كان الحكم بإيقاع البيع مبنيًا على الغش ، إلا أنه لما كان هذا الدفاع - بأن مباشر الإجراءات تعدد الغش بعدم تقديم شهادة رسمية ببيان الضريبة العقارية على العقار محل التنفيذ مخالفاً نص

**مادة ٤١٦ -** اذا استحق المبيع كان للمشتري الرجوع بالثمن وبالتعويضات إن كان لها وجه . ولا يجوز أن تتضمن قائمة شروط البيع الاعفاء من رد الثمن .

**مادة ٤١٧ -** يجب على قلم الكتاب خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإيداع قائمة شروط البيع أن يخبر به المدين والحائز والكفيل العيني والدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين أصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه ويكون الاخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين لورثته جملة في الموطن المعين في القيد .

وعلى المحضر الذي قام بإعلان ورقة الاخبار اخطار مكتب الشهر بحصوله خلال الثمانية ايام التالية وذلك للتأشير به على هامش تسجيل التنبيه ويصبح الدائنون المشار اليهم في الفقرة السابقة طرفاً في الاجراءات من تاريخ هذا التأشير .

ولا يجوز بعد ذلك شطب التسجيلات والتأشيرات المتعلقة بالاجراءات الا برضاء هؤلاء الدائنين جميعاً أو بمقتضى أحكام نهائية عليهم <sup>(١)</sup>.

المادة ١/٤١٥ مرافعات - يخالطه زائع يجب طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض . وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تسكه أمام محكمة الموضوع ببطلان الاجراءات للغش ومن ثم فلا يجوز له التحدى بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . (نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/٢٠ - مدويتنا الذهبية العدد الاول لفرقة ١٣٤١) - وقضت كذلك بأن المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها في المادة ٦٣١ من قانون المرافعات السابق ، هي الشهادة التى يحررها مكتب الشهر العقارى طبقاً للبيانات الواردة في الفهرس المعد لذلك ، والمنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون الشهر العقارى والتوثيق رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وهى إما أن تكون ايجابية تشمل ما ثبت به من تسجيلات أو قيود مرتبة على العقار ، أو سلبية إذا خلا من هذه التسجيلات أو القيود . (نقض مدنى ١٩٧٢/٢/١٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس لفرقة ٢٢١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه نصت المادة ٤١٧ من قانون المرافعات على انه « يجب على قلم الكتاب خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإيداع قائمة شروط البيع أن يخبر به المدين والحائز والكفيل العيني والدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين أصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه ويكون الاخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين لورثته جملة في الموطن المعين في القيد » ونصت المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات على انه « يترتب البطلان

**مادة ٤١٨ -** تشمل ورقة الاخبار على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ ايداع قائمة شروط البيع .
  - (٢) تعيين العقارات المحجوزة على وجه الاجمال .
  - (٣) بيان الثمن الاساسى المحدد لكل صفقة .
  - (٤) تاريخ الجلسة المحددة للنظر فيما يحتمل تقديمه من الاعتراضات على القائمة وبيان ساعة انعقادها وتاريخ جلسة البيع وساعة انعقادها في حالة عدم تقديم اعتراضات على القائمة .
  - (٥) اذار المعلن اليه بالاطلاع على القائمة وابداء ما قد يكون لديه من اوجه البطلان أو الملاحظات بطريق الاعتراض عليها قبل الجلسة المشار اليها في الفقرة السابقة بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط حقه في ذلك .
- وكذلك تشتمل ورقة الاخبار على اذار بائع العقار أو المفاض به بسقوط حقه في فسخ البيع أو المفاض إذا لم يتبع احكام المادة ٤٢٥ .

على مخالفة احكام المواد ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ومن ثم فلا يترتب البطلان على مخالفته حكم المادة ٤١٧ مرافعات التي اوجبت اخبار الدائنين المشار اليهم فيها ، وكل ما يترتب من اثر على اغفال اخبار الدائنين المنوع عنهم هو عدم جواز الاحتجاج عليه باجراءات التنفيذ ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه ان التفت عن هذا الدفاع غير الجوهري ( نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/٢٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١٣٤٢ ) - ونقضت بأن موظف الشهر العقارى هو الذى يقوم بالتأشير على هامش التسجيل بما يفيد الاخبار بايداع القائمة فور اخطاره بذلك وان هذا التأشير يتم على اصل التنبيه المسجل المحفوظ بالشهر العقارى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان الموظف المختص بالشهر العقارى قد تم اخطاره بالاخبار بايداع قائمة شروط البيع ووقع بذلك بتاريخ ١٩٦٧/١١/٤ على اصل ورقة الاخبار وان خلوص صورة تنبيه نزع الملكية المسجل المقدمة بملف التنفيذ من التأشير بالاخبار لا يفيد ان هذا التأشير بالاخبار لم يتم ذلك ان التأشير المشار اليه انم يقوم به موظف الشهر العقارى المختص في تاريخ لاحق على تاريخ تسجيل التنبيه ويكون على اصل التنبيه المسجل المحفوظ بالشهر العقارى وان الطاعن لم يقدم دليلا على ما ادعاه من عدم التأشير بالاخبار على هامش تسجيل تنبيه نزع الملكية فان دفعه بسقوط تسجيل التنبيه بعدم التأشير عليه بالاخبار يكون على غير اساس وكان هذا الذى انتهى اليه الحكم صحيح للأسباب السائفة التى بنى عليها والتى تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس ( نقض مدنى ١٩٧٥/٢/٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٨٩ ) .

**مادة ٤١٩** - تحدد في محضر ايداع قائمة شروط البيع لنظر الاعتراضات أول جلسة تحل بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء الميعاد المشار اليه في المادة ٤١٧ ولا تقل المدة بين هذه الجلسة وجلسة البيع عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً ، فإذا لم تبت الاعتراضات اعتبر تحديد أولى هاتين الجلستين كأن لم يكن وسير في اجراءات الاعلان عن البيع .

**مادة ٤٢٠** - يترتب البطلان على مخالفة أحكام المواد ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، (١) .  
**مادة ٤٢١** - يعلن قلم الكتاب عن ايداع القائمة بالنشر في إحدى الصحف اليومية المقررة للاعلانات القضائية وبالتعليق في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة وذلك خلال ثمانية الايام التالية لآخر اخبار بإيداع القائمة . ويودع محضر التعليق ونسخة من الصحيفة ملف التنفيذ في ثمانية الايام التالية للاعلان عن الايداع .  
وإكل شخص أن يطلع على قائمة شروط البيع في قلم الكتاب دون أن ينقلها منه .

**مادة ٤٢٢** - أوجه البطلان في الاجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحائز والكفيل العيني والدائنين المشار اليهم في المادة ٤١٧ ابدؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك بالتقرير بها في قلم كتاب محكمة التنفيذ قبل الجلسة المشار اليها بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط حقهم في التمسك بها .  
ولكل ذي مصلحة غير من ورد ذكرهم في الفقرة السابقة ابداء ما لديه من أوجه البطلان أو من الملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة أو بطريق التدخل عند نظر الاعتراض (٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نصوص المواد ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ / ١ مرافعات أن الملاحظات على شروط البيع وأوجه البطلان في الاجراءات وفي صحة التنفيذ يجب ابدؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها وإن المدين متى كان طرفاً في اجراءات التنفيذ لا يجوز له رفع دعوى أصلية بطلان هذه الاجراءات . (نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٠ - مدولتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٣٣٩) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه توجب المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق - الذي يحكم راقعة النزاع - على المدين إبداء أوجه البطلان في الاجراءات السابقة على الجلسة

المحددة لنظر الاعتراضات على قائمة شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة وإلا سقط الحق في التمسك بها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون المدين طرفاً في إجراءات التنفيذ ، فإذا لم يكن طرفاً فيها بأن لم يطن بها فإنه يعتبر من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له في هذه الحالة أن يتمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرسى المزاد بطريق الدعوى الأصلية . (نقض مدنى ١٧/١/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٥٩٩) - وقضت بأن الاعتراض على قائمة شروط البيع المؤسس على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، ومن ثم فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانوناً فلا يصح القول بأن الحق في التمسك بذلك قد سقط لعدم ابدائه في تقرير الاعتراض . (نقض مدنى ٧/٦/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٧٦) - وقضت بأنه متى تمسك الطاعن - في اعتراضه على قائمة شروط البيع - أمام المحكمة الابتدائية بسقوط الدين بالتقادم فإن ذلك مما يدخل الفوائد في عموم اعتراضه باعتبارها من ملحقات الدين وبالتالي ينتقل النزاع بشأن سقوطها بالتقادم الى محكمة الاستئناف . (نقض مدنى ٣٠/١١/١٩٦٥ - المجمع السابق فقرة ١٨٥) - وقضت بأنه لما كانت المادة ٤٢٢/١ من قانون المرافعات تنص على أن : «أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحائز والكفيل العينى والدائنين المشار اليهم في المادة ٤١٧ ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك بالتقرير بها في قلم كتاب محكمة التنفيذ قبل الجلسة المشار إليها بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط حقهم في التمسك بها» . وكانت المنازعات التي تثور حول الدين المنفذ به سواء من حيث صحته أو استحقاقه أو مقداره أو إنقضاؤه بأي سبب من أسباب الانقضاء تندرج ضمن أوجه البطلان التي نصت عليها هذه المادة . فإن الأصل هو سقوط حق من عندهم المادة المذكورة في التمسك بما لا يتصل بالنظام العام من تلك الأوجه ما لم يتم بالطريق وإلى الميعاد المشار إليه - أما ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه للمدين دائماً وفي أية حالة تكون عليها الإجراءات التمسك بإنقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات فهو استثناء مرجعه أنه لا يستباج المضى في بيع العقار محل التنفيذ لاقتضاء دين انقضى بتمام الوفاء به فعلاً ، ولا يقاس عليه التقادم الطويل المسقط فهو لا يعنى أن الدين قد تم الوفاء به ، ولا يؤدي بذاته الى انقضاء الدين وإنما يتوقف اسقاطه للدين على التمسك به في الوقت المناسب وعدم سبق النزول عنه صراحة أو ضمناً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن اعتد بتمسك المطعون ضده بالتقادم الطويل المسقط رغم سقوط حقه في

**مادة ٤٢٣** - إذا كان التنفيذ على حصة شائعة في عقار فلكل دائن ذى حق مقيد رتب على أعيان مفرزة تدخل ضمنها تلك الحصة الشائعة أن يعرض رغبتة في

التمسك به لعدم إبدائه في الميعاد وبالطريقة التي حددتها المادة ١/٤٢٢ من قانون المرافعات ونقض فيما يلغى إجراءات نزع الملكية بالنسبة لأطيان المطعون ضده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى التعرض لباقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة . (نقض مدنى ١٩٨١/١/٧ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٥٠) - وقضت كذلك بأنه إذ كان الطاعن - المدعى - لم ينازع في أن التنفيذ قد تم بناء على سند تنفيذى هو الحكم الصادر بالدين واقتصر على المنازعة في التنفيذ بمصاريف الدعوى الصادر بها الحكم المشار اليه والمنفذ به إذ لم يتم تدبيرها وفقاً للقانون فعلى المنازعة في صحة التنفيذ بالنسبة لجزء من المبلغ المنفذ به لا يسوغ للطاعن - وهو المدعى الذى كان طرفاً في إجراءات التنفيذ - وقد فوت على نفسه طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع الذى رسمه القانون أن يلجأ الى الاعتراض عليها بطريق رفع الدعوى المبتدأة ببطالان الاجراءات . (نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/٢٠ - المرجع السابق العدد الأول فقرة ١٣٤٥) - وقضت أيضاً بأنه إذا كان الثابت من تقدير الاعتراض على قائمة شروط البيع أن الطاعنين لم يضمنوا اعتراضاتهم على قائمة شروط البيع منازعة ما في صفة الدائنين في المطالبة بالدين المنفذ به وفي مباشرة إجراءات التنفيذ بمقتضاه ، فإن حق الطاعنين في التمسك بهذا الوجه الذى رتبوا عليه بطلان الاجراءات يكون قد سقط . (نقض مدنى ١٩٦٤/١٢/٣ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٨٢) - وقضت بأن الاعتراض على قائمة شروط البيع لا يعد من إجراءات التنفيذ على العقار فهو وإن تعلق بها إلا أن الاعتراض خصوصاً مستقلة عنها تخضع فيما لم يرد بشأنه نص خاص بالاجراءات والقواعد العامة ومنها قواعد سريان قانون المرافعات من حيث الزمان المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون القائم ولا تخضع لحكم المادة الثالثة من قانون الاصدار والتي تنص على أن اجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها طبقاً لأحكام القانون القديم ومتى كان قد صدر فيها حكم برسم المزداد في ظله لأن المقصود بالاجراءات التنفيذ في تطبيق هذه المادة هي تلك الاجراءات التى تتبع في التنفيذ على العقار ولا تنصرف الى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذى يدفع به أثناء اتخاذ اجراءات التنفيذ إذ لهذه المنازعة كيان خاص تستقل به في اجراءات نزع الملكية فتسرى إذن على دعوى الاعتراض القاعدة العامة في شأن سريان قانون المرافعات من حيث الزمان . (نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٣٠ - الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٢ ق) .



التنفيذ على تلك الأعيان المفروزة ويطلب بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ الخاصة بهذه الحصة .

ويحدد الحكم القاضي بوقف الإجراءات المدة التي يجب أن تبدأ خلالها إجراءات التنفيذ على الأعيان المفروزة .

**مادة ٤٢٤** « لكل من المدين أو الحائز أو الكفيل العيني أن يطلب بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ على عقار أو أكثر من العقارات المعنية في التنبيه إذا أثبت أن قيمة العقار الذي تظل الإجراءات مستمرة بالنسبة إليه تكفي للوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين صاروا طرفاً فيها وفقاً لأحكام المادة ٤١٧ ويعين الحكم الصادر في هذا الاعتراض العقارات التي تقف الإجراءات مؤقتاً بالنسبة إليها ، ولكل دائن بعد الحكم بإيقاع البيع أن يمضى في التنفيذ على تلك العقارات إذا لم يكف ثمن ما يبيع للوفاء بحقه .

ويجوز كذلك للمدين أن يطلب بالطريق ذاته تأجيل إجراءات بيع العقار إذا أثبت أن صافي ما تغله أمواله في سنة واحدة يكفي لوفاء حقوق الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين صاروا طرفاً في الإجراءات ، ويعين الحكم الصادر بالتأجيل الموعد الذي تبدأ فيه إجراءات البيع في حالة عدم الوفاء مراعيًا في ذلك المهلة اللازمة للمدين ليستطيع وفاء هذه الديون . ويجوز إبداء الطلبات المتقدمة إذا طرأت ظروف تبرر ذلك في أية حالة تكون عليها الإجراءات إلى ما قبل اعتماد العطاء<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن للمدين الذي يجرى التنفيذ على عقاراته أن يطلب هو أو ورثته من بعده - طبقاً لنص المادة ٤٢٤ من قانون المرافعات - وبطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ على عقار أو أكثر من العقارات المعنية في تنبيه نزاع الملكية إذا أثبت أو اثبتوا أن قيمة العقار الذي تظل الإجراءات مستمرة بالنسبة له تكفي للوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين أو الذين صاروا طرفاً فيها وفقاً لأحكام المادة ٤١٧ من ذات القانون ، كما له ولهم إبداء هذا الطلب المتقدم إذا طرأت ظروف تبرره في أية حالة تكون عليها الإجراءات إلى ما قبل اعتماد العطاء وإذا لم يبد حتى ذلك الوقت سقط حقه ردهم فيه ويمتنع عليه تبعاً لذلك رفع دعوى أصلية يطلب بطلان إجراءات التنفيذ على

**مادة ٤٢٥** - على بائع العقار أو المقيض به إذا أراد أثناء إجراءات التنفيذ رفع دعوى الفسخ لعدم دفع الثمن أو الفرق أن يرفعه بالطرق المعتادة ويدون ذلك في ذيل قائمة شروط البيع قبل الجلسة المحددة للنظر في الاعتراضات بثلاثة أيام على الأقل ، وإلا سقط حقه في الاحتجاج بالفسخ على من حكم بإيقاع البيع عليه .

وإذا رفعت دعوى الفسخ وأثبت ذلك في ذيل قائمة شروط البيع في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة وقتت إجراءات التنفيذ على العقار .

## الفرع الثالث

### إجراءات البيع

**مادة ٤٢٦** - للدائن الذي يباشر الاجراءات ولكل دائن أصبح طرفاً فيها وفقاً للمادة ٤١٧ أن يستصدر أمراً من قاضي التنفيذ بتحديد جلسة للبيع ويصدر القاضي أمره بعد التحقق من الفصل في جميع الاعتراضات المقدمة في الميعاد بأحكام واجبة النفاذ وبعد التحقق من أن الحكم المنفذ به أصبح نهائياً . ويخير قلم الكتاب بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة ٤١٧ بتاريخ جلسة البيع ومكانه وذلك قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل<sup>(١)</sup> .

هذا الأساس ولما كان ذلكم يخان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان حكم مرسى المزاد الصادر في الدعوى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٩ ببورج منوف بالنسبة للنصيب العيني للمطعون ضدهم السنة الأولى في تركة مورثهم المدين بالرغم من أن الدائن مورث الطاعنين كان يباشر التنفيذ على عقارات التركة بالباقي من دينه ولم يستعمل المطعون ضدهم السنة الأولى حقهم في طلب وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لبعض عقارات التركة حتى حكم بإيقاع البيع في الدعوى المذكورة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدني ١٩٧٩/٦/٢٠ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ ص ٧٠٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الأصل وعلى ما تقضى به المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات أن قاضي التنفيذ لا يصدر أمراً بتحديد جلسة للبيع إلا بعد التحقق من أن الحكم المنفذ به أصبح نهائياً ومن المقرر أن عدم نهائية الحكم المنفذ به أمام قاضي التنفيذ هو من أسباب

**مادة ٤٢٧** - يحصل البيع في المحكمة ، ويجوز لمن يباشر الإجراءات والمدعين والحائز والكفيل العيني وكل ذي مصلحة أن يستصدر إذنًا من قاضي التنفيذ بإجراء البيع في نفس العقار أو في مكان غيره .

**مادة ٤٢٨** - يعلن قلم الكتاب عن البيع قبل اليوم المحدد لإجرائه بمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ولا تقل عن خمسة عشر يوماً وذلك بلمصق إعلانات تشتمل على البيانات الآتية :

- (١) اسم كل من مباشر الإجراءات والمدعين والحائز والكفيل العيني ولقبه ومهنته وموطنه أو الموطن المختار .
- (٢) بيان العقار وفق ما ورد في قائمة شروط البيع .
- (٣) تاريخ محضر إيداع قائمة شروط البيع .
- (٤) الثمن الأساسي لكل صفقة .
- (٥) بيان المحكمة أو المكان الذي يكون فيه البيع وبيان يوم المزايدة وساعتها<sup>(١)</sup>

الوقف الوجوبي - لإجراءات بيع العقار - بحيث يسوغ الطعن بالاستئناف في الحكم بإيقاع البيع إذا ما صدر بعد رفض وقف الإجراءات بناء عليه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٥١ من قانون المرافعات ويوجب الحكم بوقف البيع . (نقض مدني ١٩٧٦/١/١٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٩٢) - ولقضت بأنه إذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه في أعمال قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية على دعوى البعوض وقضائه تبعاً لذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملاً بنص المادة ١/١٧ من قانون المرافعات ثم قضائه بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت به المحكمة بعد مضي مدة الوقف كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة المذكورة وكان لا يوجد نص في القانون يستثنى دعوى البعوض من تطبيق القواعد المذكورة عليها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . (نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٢٦ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١١٥٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه وإن أوجب المشرع في المواد ٢/٦١٠ ، ٣/٦٣٠ ، ٢/٦٥٢ من قانون المرافعات السابق (المقابلة لنص المادة ٢/٤٢٨ جديد) ببيان العقار الذي يجري عليه التنفيذ ومساحته في تنبيه نزاع الملكية وقائمة شروط البيع والإعلان عن البيع ، ورتب على إغفال هذا البيان بطلان إجراءات التنفيذ ، وذلك بالفقرة الأخيرة من المادة ٦١٠ وبالمواد ٦٣٤ ، ٦٥٨ ، ٩٨١ من القانون المتقدم الذكر إلا أن هذا البطلان لا

**مادة ٤٢٩** - تلصق الاعلانات في الامكنة الآتى بيانها :

(١) باب كل عقار من العقارات المطلوب بيعها إذا كانت مسورة أو كانت من المباني .

(٢) باب ، مقر العمدة في القرية التى تقع فيها الأعيان والباب الرئيسى للمركز أو القسم الذى تقع الأعيان في دائرته .

(٣) اللوحة المعدة للاعلانات بمحكمة التنفيذ .

وإذا تناول التنفيذ عقارات تقع في دوائر محاكم أخرى تلصق الاعلانات أيضاً في لوحات هذه المحاكم .

ويثبت المحضر في ظهر إحدى صور الاعلان أنه أجرى اللصق في الامكنة المتقدمة الذكر ويقدم هذه الصورة لقلم الكتاب لإيداعها ملف التنفيذ .

**مادة ٤٣٠** - يقوم قلم الكتاب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ بنشر نص الاعلان عن البيع في إحدى الصحف اليومية المقررة للاعلانات القضائية ولا يذكر في هذا الاعلان حدود العقار .

وتودع ملف التنفيذ نسخة من الصحيفة التى حصل فيها النشر مؤثر عليها من قلم الكتاب بتاريخ تقديمها إليه .

**مادة ٤٣١** - يجوز للحالز والمدين والحائز والكفيل العينى وكل ذى مصلحة أن يستصدر إذنًا من قاضى التنفيذ بنشر إعلانات أخرى عن البيع في الصحف وغيرها من وسائل الاعلام أو يلصق عدد آخر من الاعلانات بسبب أهمية العقار أو طبيعته أو لغير ذلك من الظروف ولا يترتب على طلب زيادة النشر تأخير البيع بأى حال ويجوز كذلك عند الاقتضاء الاقتصار في الاعلان عن البيع بإذن من القاضى .

ولا يجوز التظلم من الأمر الصادر بزيادة الاعلان أو نقصه .

**مادة ٤٣٢** - يجب على ذوى الشأن إبداء أوجه البطلان في الاعلان بتقرير في قلم الكتاب قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط الحق فيها .

---

يتحقق إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار والواردة في هذه الأوراق تكشف عن حقيقتها، وينتفى بها التكشيف فيه . (نقض مدنى ١٩٧١/٣/٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٨٧) .

ويحكم قاضي التنفيذ في اوجه البطلان في اليوم المحدد للبيع قبل افتتاح المزايدة ولا يقبل الطعن في حكمه بأي طريق .

وإذا حكم ببطلان إجراءات الاعلان أجل القاضى البيع إلى يوم يحدده وأمر بإعادة هذه الاجراءات .

وإذا حكم برفض طلب البطلان أمر القاضى بإجراء المزايدة على الفور .  
**مادة ٤٣٣** - إذا أمر قاضى التنفيذ بتأجيل البيع وإعادة الاعلان وفقاً للمادة السابقة تكون مصاريف إعادة الاجراءات في هذه الحالة على حساب كاتب المسكدة أو المحضر المتسبب فيها حسب الأحوال .

**مادة ٤٣٤** - يقدر قاضى التنفيذ مصاريف إجراءات التنفيذ بما فيها مقابل أتعاب المحاماة ويعطن هذا التقدير في الجلسة قبل افتتاح المزايدة ويذكر في حكم إيقاف البيع .

ولا تجوز المطالبة بأكثر مما ورد في أمر تقدير المصاريف ولا يصح على أية صورة اشتراط ما يخالف ذلك .

**مادة ٤٣٥** - يتولى قاضى التنفيذ في اليوم المعين للبيع إجراء المزايدة بناء على طلب من يباشر التنفيذ أو المدين أو الحائز أو الكفيل العيني أو أى دائن أصبح طرفاً في الاجراءات وفقاً للمادة ٤١٧ ، وذلك بعد التحقق من إعلانهم بإيداع قائمة شروط البيع ويجلسه البيع .

وإذا جرت المزايدة بدون طلب أحد من هؤلاء كان البيع باطلاً<sup>(١)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه تنص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات على أنه : « يتولى قاضى التنفيذ في اليوم المحدد للبيع إجراء المزايدة بناء على طلب من يباشر التنفيذ أو المدين أو الحائز أو الكفيل أو أى دائن أصبح طرفاً في الاجراءات ... وإذا جرت المزايدة بدون طلب من أحد من هؤلاء كان البيع باطلاً » ، وكان الطاعن قد اقام استئنافه على أن الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ..... اما محكمة أول درجة - وهى الجلسة التى حصلت فيها المزايدة وصدر فيها الحكم بإيقاع البيع - أن البنك الطاعن - وهو مباشر التنفيذ - طلب التأجيل ولم يطلب إجراء المزايدة ، فإنه إذ قام قاضى التنفيذ بإجرائها في ذات الجلسة فإن البيع يكون باطلاً لوجود عيب في الاجراءات عملاً بالمادة ٤٥١/١ من قانون المرافعات ، وإن وجود بطلان في حكم مرمى المزااد يتيح للمدين - أو من يمثله - ولكل دائن أصبح طرفاً في الاجراءات أن يطلب الحكم ببطلانه عملاً بالمادة ٤٣٥ من القانون المذكور ، بما مؤداه أن حق البنك الطاعن في اقتضاء دينه من الثمن الذى رسا به

**مادة ٤٣٦ =** يجوز تأجيل المزايدة بذات الثمن الاساسى بناء على طلب كل ذى مصلحة إذا كان للتأجيل أسباب قوية ، ولا يجوز الطعن بأى طريق فى الحكم الصادر فى طلب تأجيل البيع<sup>(١)</sup> .

**مادة ٤٣٧ =** تبدأ المزايدة فى جلسة البيع بمناداة المحضر على الثمن الاساسى ، والمصاريف .

ويعين القاضى قبل بدء المزايدة مقادير التدرج فى العروض فى كل حالة بخصوصها مراعيًا فى ذلك مقدار الثمن الاساسى<sup>(٢)</sup>

المزاد لا يكون مستقرا ، وكان مناط المصلحة فى الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بتحقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم تتوافر للبئذ الطاعن مصلحة فى الطعن بالاستئناف على حكم محكمة أول درجة للفصل فى أوجه البطلان حتى تتم المزايدة بإجراءات صحيحة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز استئنافه قولاً منه بأنه ليست له مصلحة فى الاستئناف يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . (نقض مدنى ١٠/٤/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٤١٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الراسى عليه المزاد الاول قد تقدم بطلب تأجيل المزايدة ولم يُشفع طلبه بما يبرره ، فإن مژدى ذلك وإزاء ما هو ثابت من أن الاجراءات قد تمت امام قاضى البيوع مطابقة للقانون ، الا تقوم حاجة بالمحكمة الى الاستجابة للطلب المشار اليه . (نقض مدنى ٩/٣/١٩٧١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢١٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المزايدة يتعين أن تبدأ بأن ينادى المحضر على الثمن الاساسى الذى ذكره مباشر الاجراءات فى قائمة شروط البيع إلا إذا كان قد تعدل - بحكم فى الاعتراض على قائمة شروط البيع - يحدد ثمنا اكبر أو اقل فينادى المحضر على الثمن المعدل ، كما ينادى على مصاريف اجراءات التنفيذ على العقار بما فيها مقابل اتعاب المحاماة والذى يقوم قاضى التنفيذ بتقديرها فى الجلسة قبل افتتاح المزايدة ، ثم يتم البيع بحكم يأخذ الشكل العادى للأحكام القضائية ويصدر بديياجتها - من ذات القاضى على من رسا عليه المزاد ، مشتملا على صورة من قائمة شروط البيع ، بعد تعديلها إن كانت قد عدلت ، وبيان الاجراءات التى اتبعت فى تحديد يوم البيع والاعلان عنه وصورة من محضر جلسة البيع وأمر للمدين أو الحائز أو الكفيل العينى بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه . وإذا كان حكم إيقاع البيع ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات وإنما هو محضر يحرره القاضى باستيفاء الاجراءات والبيانات التى يتطلبها القانون ، فإن هذا الحكم يعتبر باطلا إذا تبين وجود عيب فى اجراءات

- مادة ٤٣٨ -** إذا لم يتقدم مشتر في جلسة البيع يحكم القاضي بتأجيل البيع مع نقص عشر الثمن الأساسي مرة بعد مرة كلما اقتضت الحال ذلك<sup>(١)</sup>
- مادة ٤٣٩ -** إذا تقدم مشتر أو أكثر في جلسة البيع يعتمد القاضي العطاء في الجلسة فوراً لمن تقدم بأكبر عرض ، ويعتبر العرض الذي لا يزداد عليه خلال ثلاث دقائق منهياً للمزايدة<sup>(٢)</sup>

المزايدة أو كانت هذه الاجراءات قد تمت على خلاف ما نص عليه القانون لان صحة الحكم المذكور تفترض صحة اجراءات المزايدة ، فإذا كانت باطلة بطل الحكم بالتبعية . (نقض مدني ١٠/١٠/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٦٠٨ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه وقد وجب حينئذ إعمال الفقرة الرابعة من المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات إذ تقرر هذه الفقرة انه (في غير الأحوال المتقدمة الذكر يؤجل البيع إذا لم يتقدم مشتر مع تنقيص عشر الثمن الأساسي مرة بعد مرة كلما اقتضت الحال) وهي النتيجة التي خلص اليها الحكم المطعون فيه في قضائه - ولا يقدح في صحة هذا القضاء ما ورد فيه من تحديد قدر التنقيص بالخمس - وليس بالعشر - فإن خطأ الحكم في هذا الخصوص وارد فيما يعتبر زائداً على حاجته ذلك أن مناط الفصل في الخصومة الاستثنائية إنما كان يتعلق بما اذا كان حكم القانون الصحيح في خصوصية هذه الدعوى - هو وقف البيع أو السير فيه - وعلى قاضي البيوع أن يلتزم حكم القانون في قدر تنقيص الثمن - فإن خطاب الشارع في هذا الخصوص موجه له إذ هو الذي يجري البيع - ولم يكن ثمة من منازعة من الخصوم في شأن قدر التنقيص - بما كان يستلزم الابداء فيه من محكمة الاستئناف على صورة او اخرى ( نقض مدني ١٢/٢/١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٠ ص ١٢٤ ) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا اتفق المدين مع آخر على شراء العقار المنزوعة ملكيته انتفاء لخطر المجازفة وسعياً وراء الحصول على ثمن ثابت قدر أنه مناسب لقيمة العقار ويحقق مصلحة الدائنين الذين تعلق حقهم بالتنفيذ بضمان حصولهم على حقوقهم والتزم المشتري بالتدخل في المزاد والمزايدة حتى يصل الثمن الى الحد المتفق عليه بحيث اذا اضطر الى الزيادة في الثمن فوق هذا المبلغ تكون هذه الزيادة من حقه ولا شأن للمدين البائع بها فإن الدفع ببطلان هذا الاتفاق لمخالفته للنظام العام وانعدام سبب استحقاق المشتري للزيادة عن الثمن المتفق عليه يكون على غير اساس ذلك أن هذا الاتفاق ليس من شأنه الاخلال بحرية المزايدة أو إبعاد المزايديين عن محيطها بدليل أن المتعاقدين قدرا احتمال رسو المزاد على غير المشتري من المدين بثمن يزيد على الثمن المسمى مما يدل على

**مادة ٤٤٠** - يجب على من يعتمد القاضى عطاءه أن يودع حال انعقاد الجلسة كامل الثمن الذى اعتمد والمصاريف ورسوم التسجيل ، وفى هذه الحالة تحكم المحكمة بإيقاع البيع عليه .

فإن لم يودع الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته فى نفس الجلسة .  
وفى حالة عدم إيداع الثمن كاملاً يؤجل البيع .

وإذا أودع الثمن فى الجلسة التالية حكم بإيقاع البيع عليه إلا إذا تقدم فى هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بكامل الثمن المزداد ، وفى هذه الحالة تعاد المزايدة فى نفس الجلسة على أساس هذا الثمن ، فإذا لم يتقدم أحد للزيادة بالعشر ولم يتم المزايد الأولى بإيداع الثمن كاملاً وجبت إعادة المزايدة فوراً على ذمته ، ولا يعتد فى هذه الجلسة بأى عطاء غير مصحوب بكامل قيمته . ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تشمل قائمة شروط البيع على ما يخالف ذلك<sup>(١)</sup>

انتفاء فكرة المساس بحرية المزايدة فضلاً عن تحقيقه مصلحة المدين ودائنيه ، وأما الادعاء بإنعدام سبب الزيادة فمردد بأن المتعاقد مع المدين أصبح بمقتضى الاتفاق المشار إليه فى مركز المشتري والمدين فى مركز البائع ومن حق المشتري الحصول على الزيادة وسببها القانونى هو العقد المبرم بينهما . (نقض مدنى ١٩٥٥/١/٢٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٠٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان مقرر الزيادة بالعشر قد قرر بها بصفته الشخصية وبصفته حالاً محل شخص آخر فإن الشأن فى أمر صفة مقرر الزيادة عن حلوله محل الشخص الآخر فى التقرير بالزيادة قاصر على هذا الشخص إن شاء أخذ حصته فى العقار المنزوع ملكيته إذا رسا المزداد لصالح مقرر الزيادة وإن شاء تركه ويكون مقرر الزيادة هو وحده المسئول عن ثمن تلك الحصة . (نقض مدنى ١٩٥٧/٤/٢٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٢٠) - وقضت بأنه لئن صح أن الاتفاق على عدم التقرير بزيادة العشر مخالف للنظام العام بالنسبة للبيوع الجبرية التى نظمتها نصوص قانون المرافعات ، إلا أنه لا يجرى على البيوع الاختيارية التى يجرىها البائع بطريق المزاود ولا يفرض فيها القانون زيادة العشر . (نقض مدنى ١٩٧٥/١١/١٧ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ١٤١٠) - وقضت بأنه كما يجوز للدائن مباشر الاجراءات ان يزايد فى جلسة البيع يجوز له أيضاً التقرير بزيادة العشر . (نقض مدنى ١٩٦٨/٤/٢٥ - المرجع السابق السنة ١٩ ص ٨٤٢) .



**مادة ٤٤١** = كل حكم يصدر بتأجيل البيع يجب أن يشتمل على تحديد جلسة لإجرائه في تاريخ يقع بعد ثلاثين يوماً وقبل ستين يوماً من يوم الحكم .  
ويعاد الاعلان عن البيع في الميعاد وبالإجراءات المتصوص عليها في المواد ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

فإذا كان تأجيل البيع قد سبقه اعتماد عطاء يجب أن يشتمل الاعلان أيضاً على البيانات الآتية ذكرها :

- (١) بيان إجمالي بالعقارات التي اعتمد عطاؤها .
- (٢) اسم من اعتمد عطاؤه ومهنته وموطنه الأصلي أو المختار .
- (٣) الثمن الذي اعتمد به العطاء .

**مادة ٤٤٢** = إذا كان من حكم بإيقاع البيع عليه دائناً وكان مقدار دينه ومرتبته يبرران إعفائه من الأيداع أعفاه القاضي<sup>(١)</sup>

**مادة ٤٤٣** = يلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار بالفوائد ويتضمن الحكم بإيقاع البيع إلزام المزايد المتخلف بفرق الثمن إن وجد ولا يكون له الحق في الزيادة بل يستحقها المدين أو الحائز أو الكفيل العيني بحسب الأحوال .  
**مادة ٤٤٤** = يجوز لمن حكم بإيقاع البيع عليه أن يقرر في قلم كتاب المحكمة قبل انقضاء الثلاثة الأيام التالية ليوم البيع أنه اشترى بالتوكيل عن شخص معين إذا وافقه الموكل على ذلك .

**مادة ٤٤٥** = على المشتري أن يتخذ موطناً مختاراً في البلدة التي بها مقر المحكمة إذا لم يكن ساكناً بها ، فإن كان ساكناً يجب أن يبين عنوانه على وجه الدقة .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن إعفاء الراسي عليه المزايد من أيداع الثمن مراعاة لمقدار دينه . مرتبته إنما هو إعفاء من أيداع الثمن خزانة المحكمة وليس إعفاء نهائياً من الالتزام ولا تكون التصفية النهائية لما قد يبقى في ذمته من الثمن أو انقضاء التزامه به مقابل كل دينه أو بعضه إلا بعد اتمام إجراءات التوزيع وصدر قائمته النهائية ومن ثم فلا يمنع هذا الإعفاء من الشروع في التوزيع قبل أيداع الثمن خزانة المحكمة . (نقض مدني ١٩٦٨/٢/٢٩ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ من ٤١٨) .

## الفرع الرابع

### الحكم بإيقاع البيع

**مادة ٤٢٦ =** يصدر إيقاع البيع بدبيباجة الأحكام ويشتمل على صورة من قائمة شروط البيع وبيان الاجراءات التي أتتبع في تحديد يوم البيع والاعلان عنه وصورة من محضر الجلسة ويشتمل منطوقه على أمر المدين أو الحائز أو الكفيل العيني بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه .  
ويجب إيداع نسخة الحكم الأصلية ملف التنفيذ في اليوم التالي لصدوره<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن حكم مرسى المزاد وإن كان لا يعتبر حكماً بمعنى الكلمة لأنه قرار يصدره القاضي بما له من سلطة ولائية إلا أنه يفترض حسمه لكافة المنازعات الشكلية بين أطراف الحجز وفي هذا تتشابه طبيعته مع طبيعة الأحكام - بحيث متى صدر في مواجهة هؤلاء امتنع عليهم الطعن على الاجراءات السابقة على الزيادة إذ يفترض أنه فصل في كافة الشكليات فهو يحرز حجية كاملة على كل من صدر في مواجهته من أطراف الحجز شأنه شأن الأحكام العادية وبما أن المشرع وقد حصر طرق الطعن في الأحكام . فإن بحث أسباب العوار التي تلحقها أو تعيب الاجراءات التي بنيت عليها لا يكون إلا بالتظلم فيها بطرق الطعن المناسبة لها فإذا كان الطعن في الحكم بإحدى هذه الطرق غير جائز أو كان قد أستغلق لسبب أو لآخر فلا سبيل للتخلص منه بدعوى بطلان أصلية . (نقض مدني ١٥/١/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٥٩٥) - كما قضت أيضاً بأن الحكم الصادر بئزج الملكية ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات ، وإنما هو محضر يحرره القاضي باستيفاء الاجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون ، فهو لا يسقط حقاً ولا يترتب عليه حقاً لأحد الخصوم فيما يتعلق بموضوع الدين ولزومه ، وهو إذ كان كذلك كان غير مانع للمدين أو الحائز من رفع دعواه بالمعارضة في مقدار الدين المراد التنفيذ به . (نقض مدني ٢١/١٢/١٩٣١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٩٠) - ولقضت كذلك بأن ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية ببطلان اجراءات التنفيذ بما فيها حكم مرسى المزاد استناداً الى انقضاء دين طالب التنفيذ أو بطلان سندة اذا ما تعلق بالعين المبيعة حق للغير ، ذلك شرطه أن يكون المدين طرفاً في اجراءات التنفيذ فإذا لم يكن طرفاً فيها بأن لم يعلن بها فإنه يعتبر حينئذ من الغير بالنسبة لتلك الاجراءات ويكون له في هذه

**مادة ٤٤٧ :** يقوم قلم الكتاب بالنيابة عن ذوى الشأن بطلب تسجيل الحكم بإيقاع البيع خلال ثلاثة الأيام التالية لصدوره .

الحالة أن يتمسك بالعيب في الاجراءات بما فيها حكم مرسى المزااد بطريق الدعوى الاصلية . (نقض مدنى ١٠/٦/١٩٦٥ - المرجع السابق فقرة ٢١٠) - وقضت بأنه ما دامت المحكمة قد تحققت من سلامة اجراءات التنفيذ على العقارات وأحقية الدائنين في التنفيذ عليها ورسو المزااد عليهم ، امتنع عليها الحكم بتثبيت ملكيتها لمن ألت اليه هذه العقارات ببيع أو غيره ، ذلك لأن القضاء على هذه الصورة يعنى إهدار اجراءات التنفيذ العقارى التى انتهت برسو المزااد . (نقض مدنى ١٢/٥/١٩٧٥ - المرجع السابق فقرة ٢٢١) - وقضت ايضا بأنه متى كانت الدعوى وعلى مايبين من الحكم المطعون فيه - هى منازعة في التنفيذ على العقار رفعت (ببطلان حكم برسو المزااد) في ظل قانون المرافعات السابق أمام المحكمة الابتدائية وظلت متداولة بالجلسات أمامها الى أن صدر قانون المرافعات القائم - الذى عمل به من ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ - وكانت المادة ٢٧٥ منه تنص على أن : «يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها فإن قاضى التنفيذ هو الذى يفصل دون غيره في جميع منازعات التنفيذ ، ومنها التنفيذ على العقار . (نقض مدنى ٩/٢/١٩٧٥ - المرجع السابق فقرة ٢١٨) - وقضت بأن الدعوى ببطلان اجراءات التنفيذ لا تقبل التجزئة والقضاء ببطلان حكم مرسى المزااد بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة ينسحب اثره لباقى الخصوم في الدعوى . (نقض مدنى ١٧/١/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٦٠٠) - وقضت بأنه إذ كانت المحكمة لم تثبت بمحضر جلسة إيقاع البيع أن المزايدة قد بدأت بمناذاة المحضر على الثمن الاساسى والمصاريف ، فإن اجراءات المزايدة تكون قد تمت على خلاف القانون ، ولا يكفى أن يثبت الحكم أن هذه الاجراءات قد استوفيت وفق القانون بل يتعين عليه بيان الاجراءات التى اتيت . (نقض مدنى ٢٥/١٢/١٩٨٠ - الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ ق) - وقضت بأنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن بالنقض من كل من كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدور الحكم ضده سواء كان مستانفا أو مستانفا عليه خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيلا مدخلا في الدعوى أو متدخلا فيها . وإذا كان ذلك وكان الطعن قد رفع من خصمين أصليين في المنازعة الدائرة حول طلب بطلان سند شرائهما بالمزااد وكانا مستانفاً ضدهما ومحكما عليهما بالحكم المطعون فيه فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة يكون على غير اساس . (نقض مدنى ١٧/١/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٥٩٧) .

ويكون الحكم المسجل سنداً بملكية من أوقع البيع عليه . على أنه لا ينقل إليه سوى ما كان للمدين أو للحائز أو الكفيل العيني من حقوق في العقار المبيع<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن تحدى المدين بأن من استخدمه للدخول في المزايدة يعتبر في القانون نائباً عنه بطريق اعارة الاسم وأن المعار اسمه لا يمتلك في حق الأصيل - هذا التحدى محله أن يكون الثالث في الدعوى أن من رسا عليه المزايدة كان عند رسو المزايدة عليه معييراً اسمه أما إذا كان الثالث أن الراسي عليه المزايدة إنما وعد المدين بأن يبيع له الأطلاقان عند رسو المزايدة عليه إذا دفع له الثمن والمصاريف فذلك لا يصح التحدى به في إنكار الملكية على الراسي عليه المزايدة . (نقض مدني ١٩٤٨/٤/٢٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٩٥) - وقضت بأن إيقاع البيع للراسي عليه المزايدة لا يترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع . ولما كان حق ملكية العقار المبيع لا ينتقل حتى بين المتعاقدين إلا بتسجيل عقد البيع فإنه إذا كانت ملكية أطلاقان للمدين لم تنتقل إليه بسبب عدم تسجيل عقد شرائه فالمشتري منه في المزايدة لا يكون له من حقوق أكثر مما كان له ، وهذه لا تتعدى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين كنص المادة الأولى من التسجيل . وتسجيل حكم مرسى المزايدة في هذه الحالة لا يغني عن تسجيل عقد شراء المدين ، كما لا يغني تسجيل عقد شراء أى مشتر عن تسجيل عقد شراء بائعه بعد أن ألغى قانون التسجيل الجديد المادة ٦١٩ من القانون المدني التي كانت تنص على أنه في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل الأخير منها . (نقض مدني ١٩٤٨/١١/١٨ - المرجع السابق فقرة ١٩٦) - وقضت أيضاً بأنه لا ينقل حكم رسو المزايدة إلى الراسي عليه المزايدة من الحقوق أكثر مما كان للمدين المنزوعة ملكيته ، وإن فُتئى كان المدين قد باع أطلاقان النزاع إلى الطاعنين بعقد جدى سجل قبل نشوء الدين ، وبذلك انتقلت ملكيتها إليهم قبل اتخاذ إجراءات نزاع الملكية ، فإنه لا يكون من شأن حكم إيقاع البيع أن ينقل ملكية هذه الأطلاقان إلى من رسا عليه المزايدة متى كانت غير مملوكة للمدين المنزوعة ملكيته . (نقض مدني ١٩٥٤/٦/١٠ - المرجع السابق فقرة ٢٠١) - وقضت كذلك بأنه إذا كان الواقع في الدعوى أن عقاراً رسي مزاده على الطاعنين فنزاعهم المطعون عليه في شأن ملكية جزء منه تأسيساً على أنه يمثل جهة وقف وأن الوقف حصل على حكم ضد المدينة المنزوع ملكيتها قبل تسجيل حكم مرسى المزايدة قضى باتبعية جزءه من العين المنزوع ملكيتها له ، فإن هذا الحكم يكون حجة على الراسي عليهم المزايدة - ذلك أن الراسي عليهم المزايدة بوصفهم خلفاء خاصاً للمدينة تلقوا الحق بمقتضى حكم مرسى المزايدة ويعتبرون ممثلين في شخص البائعة لهم في الدعوى المقامة من جهة الوقف ضدها - ولا يحول دون هذا

التمثيل إلا أن يكون حكم مرسى المزاى قد سجل قبل صدور الحكم بتبعية جزءه من العين لجهة الوقف ولا عبرة بعد ذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر ابتدائياً قبل تسجيل حكم مرسى المزاى - لأن الحجية تثبت للحكم ولو كان ابتدائياً ، ولا عبرة بعدم تسجيل جهة

الوقف لصحيفة الدعوى أو للحكم ، وذلك لأن تمسك الرأى عليهم المزاى بحكم مرسى المزاى - وهو لم يصدر الا بعد أن قضى بتبعية جزءه من العين لجهة الوقف - يعتبر تمسكاً

بتصرف صادر من غير مالك لم ينشأ للتصرف اليهم - وهم المشترون بالمزاى - أى حق فى الملكية بالنسبة لذلك الجزء إذ التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب بمجرد الحق العيى ولا يمكن أن يؤدى الى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسى اذا توافرت شروطه وأهمها الحيابة فضلاً عن السبب الصحيح وحسن النية . (نقض مدنى ١٩٥٩/١/٢٢ - المرجع السابق فقرة ٢٠٨) - وقضت بأن رسو المزاى فى البيع الجبرى لا ينشأ ملكية جديدة مبتدأة للرأسى عليه المزاى وإنما من شأنه أن ينقل اليه ملكية الشيء البيع من المدين أو الحائز . وبذلك يعتبر الرأسى عليه المزاى فى البيع الجبرى خلفاً جابهاً انتقل اليه الحق من البائع بمقتضى التصرف بالبيع شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى . ولما كان النص فى المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريحاً فى أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب عمل الى غيره باى تصرف مهما كان نوعه لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة للمعامل فى ذمة رب العمل ، واعتبار خلفه مسئولاً عن تنفيذها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسائر الحكم الابتدائى فى القول بأن الرأسى عليه مزاى البيع الجبرى لا يعتبر خلفاً خاصاً ملتزماً بحقوق العاملين بالمنشأة التى روى مزاهاها بمقولة أن من يلتزم بهذه الحقوق فى حكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو من تلقى ملكية المنشأة بعمل قانونى ارادى . وربت على ذلك القضاء برفض الدعوى وهو ما حجبه عن بحث مدى استحقاق الطاعن لمرتبه خلال فترة تجنيده من ١٩٦٧/١٠/٤ حتى ١٩٧٠/٥/٣١ لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يستوجب نقضه . (نقض مدنى ١٩٨١/١١/١٨ - مدينتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٥٢) - وقضت ايضاً بأن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر برسو المزاى ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات وإنما هو عقد بيع ينقذ جبراً بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذى تم ايقاع البيع عليه ، ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسى المزاى وتسجيله الآثار التى تترتب على عقد البيع الاختيارى ، وكان من أحكام البيع المقررة بالمادة ٤٢٩ من القانون المدنى أن البائع وورثته يلتزمون بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيما كسبه من حقوق بموجب عقد

**مادة ٤٤٨** - إذ، حكم بإيقاع بيع العقار على حائزته لا يكون تسجيل هذا الحكم واجباً ويؤثر به في هامش تسجيل السند الذي تملك بمقتضاه العقار أصلاً وهامش تسجيل إنذار الحائز .

**مادة ٤٤٩** - لا يعلن حكم إيقاع البيع ويجرى تنفيذه جبراً بأن يكلف المدين أو الحائز أو الكفيل العيني أو الحارس على حسب الأحوال الحضور في مكان التسليم في اليوم والساعة المحددين لإجرائه على أن يحصل الاعلان بذلك قبل اليوم المعين للتسليم بيومين على الأقل .

البيع اللهم إلا اذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع - ووفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة - شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدائن المرتهن - شأنه شأن المستأجر والمستعير والمودع لديه والمختلف - لا يحوذ العقار المرهون حيابة حقيقية لعدم توافر الركن المعنوي للحياة لديه ، وإنما يحوزه «حيابة مادية عرضية نيابة عن المدين الراهن الذي تظل له الحياة الحقيقية يباشرها بواسطة الدائن المرتهن ، لما كان ما تقدم وكان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن الراسى عليه المزايد (المطعون عليه الثانى) لم يتسلم القطعة الأولى من الأرض المرهونة والبالغ مساحتها ٢ س - ١٩ ط - ١ ف والمقول بأنها تدخل ضمن حكم مرسى المزايد وإنما بقيت في حيابة الدائن المرتهن بحوزها نيابة عنهم منذ صدور ذلك الحكم في ١٤/٩/١٩٤٩ وبذلك فإنهم يكونون قد تملكوها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طرح هذا الدفاع وقصر التسليم على القطعتين الثانية والثالثة من الأرض المرهونة على سند من القول بأن ورثة المدين لم يكونوا يضعون اليد على القطعة الأولى المقول بدخولها في حكم مرسى المزايد بأشخاصهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما حجه عن بحث مدى توافر شروط وضع اليد المدة المكسبة للملكية لدى الطاعنين ومورثهم بما يستوجب نقضه . (نقض مدنى ١٩٨١/٦/٢٥ - المرجع السابق فقرة ١١٥١) - وقضت بأنه اذا اتخذ دائن مرتهن اجراءات نزع ملكية عقار المدين الذى تصرف فيه لآخرين يعقد مسجل لاحق لتسجيل عقد الرهن ثم ترك الدائن هذه الاجراءات للشطب فإن تدخل دائن آخر له حق الاختصاص على العقار ليحل محل الدائن مباشر الاجراءات وتعمام البيع بناء على طلبه ورسوم مزاد العقار عليه يترتب عليه بطلان رسو المزايد متى كان سند الدائن المتدخل التنفيذى لاحق لانتقال ملكية العقار للمشتريين بتسجيل عقدهم . (نقض مدنى ١٩٥٦/٤/١٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٠٦) .

وإذا كان في العقار منقولات تعلق بها حق لغير المحجوز عليه وجب على طالب التسليم ان يطلب من قاضي التنفيذ بصفة مستعجلة اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق اصحاب الشأن<sup>(١)</sup>

**مادة ٤٥٠** - يترتب على تسجيل حكم إيقاع البيع أو التأشير به وفقاً لحكم المادة ٤٤٨ تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية التي أعلن أصحابها بإيداع قائمة شروط البيع وأخبروا بتاريخ جلسته طبقاً للمادتين ٤١٧ ، ٤٢٦ ولا يبقى لهم إلا حقهم في الثمن<sup>(٢)</sup>

**مادة ٤٥١** - لا يجوز إستئناف حكم إيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً .

ويرفع الاستئناف بالأوضاع المعتادة خلال خمسة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم<sup>(٣)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن توجيه إعلان الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزاىء الى المدين لا يقصد به إلا طلب إخلاء العقار وتسليمه للراسى عليه المزاىء والإعلان على هذا النحو لا يصحح البطلان الذى لحق الاجراءات السابقة . (نقض مدنى ١٠/٦/١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٧٢٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كانت المادة ٦٧٥ من قانون المرافعات المختلط تنص على أن تسجيل حكم رسو المزاىء يطهر العقار من الرهون ولا يكون للدائنين حقوق إلا على الثمن ، إلا أن هذا التطهير معلق على قيام الراسى عليه المزاىء بإداء الثمن فى أجل استحقاقه . (نقض مدنى ١١/٥/١٩٥٣ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس لفرقة ٢٠٠) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٤٥١/١ من قانون المرافعات تنص على أنه : ولا يجوز استئناف حكم إيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً، مما مفاده أن المشرع أجاز الطعن بالاستئناف في حكم إيقاع البيع في حالات معينة أوردها على سبيل الحصر . ومن هذه الحالات العيب في إجراءات المزايدة . ولما كان الأمر في هذه الحالة يقتصر على إجراءات المزايدة ، ولا يمتد الى عيب مرحلة تصفية المنازعات السابقة على مرحلة البيع ، فهذه يجب التمسك بها إما بطريق الاعتراض على قائمة البيع أو بطريق المنازعة أمام قاضى التنفيذ قبل جلسة البيع حسب الأحوال وكان العيب الذى تقول الطاعنتان أنه

شأب إجراءات المزايدة والمتمثل في عدم اعلان الطاعة الاولى - بإعتبارها من وريثة المدين - بالسند التنفيذي بعد بلوغها سن الرشد أثناء سير الدعوى ، لا يندرج ضمن عيوب إجراءات المزايدة ، بل ينصرف الى الإجراءات السابقة عليها ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله يكون غير سديد . (نقض مدنى ١٨/١٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٦٠٩) - وقضت كذلك بأن المادة ٦٩٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٤٥١ من القانون الحالى أجازت الطعن بالاستئناف في حكم مرسى المزايد في أحوال بينتها على سبيل الضرر العيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب بوقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا ، ولما كان الطعن في حكم مرسى المزايد تأسيسا على أن الراس عليه المزايد قيد في اليوم التالى أن الشراء لحساب محام ليس من هذه الأحوال فهو لا يشكل عيبا في إجراءات المزايدة ولا عيبا في شكل الحكم ولا حالة من حالات وقف الإجراءات الراجب قانونا ، وإنما يتعلق البطلان فيه بمتعاقب البيع وهو بطلان موضوعى لا يجوز استئناف حكم مرسى المزايد بسببه ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون . (نقض مدنى ٢٦/٣/١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٢٠) - وقضت ايضا بأن الحكم التفسيرى طبقاً لما تقضى به المادة ١٩٢/٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر جزءاً متمماً للحكم الذى يفسره وليس حكماً مستقلاً فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن العادية أو غير العادية يسرى عليه ، سواء أكان هو في تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص أو بزيادة أو بتعديل فيما قضى به معتدياً بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه ، أم كان لم يمسسه بأى تغيير مكتفياً بتوضيح ما أبهم منه ، لما كان ذلك فإن الطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائى الصادر بتفسير حكم مرسى المزايد يكون طبقاً لنص المادة ٤٥١ من قانون المرافعات في ميعاد خمسة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم ، ولما كان الحكم الابتدائى قد صدر حضورياً في ١٩٧١/١/٣١ ولم تودع صحيفة الاستئناف الا في ١٩٧١/٣/١١ ، فإنه يكون قد رفع بعد الميعاد ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف وفقاً للمادة ٢١٥ من قانون المرافعات ، وإذ هى حكمت بقبول الاستئناف شكلاً فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدنى ١٦/٣/١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ١٣٨) - وقضت بأنه لئن كان المشرع قد أجاز - بمقتضى المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون المرافعات - أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا حددها من بينها القضايا



الخاصة بالقصر، وأوجب في المادة ٩٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة العامة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى، حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتلدير مدى الحاجة الى تدخلها وإبداء رأيها فيها، ورتب على إغفال هذا الاجراء الجوهري بطلان الحكم، وكان هذا البطلان لا يتدرج ضمن العيب في اجراءات المزايدة التي تجيز استئناف حكم ايقاع البيع وفقاً للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات وأذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وذهب الى ان هذا البطلان لا يجيز استئناف حكم ايقاع البيع وفقاً للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات. فإن النعى عليه بالخطأ في تفسير القانون وتأويله وتطبيقه يكون في غير محله. (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/١٨ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٦١٠) - وقضت بأن الحكم المعجل النفاذ وإن صلح سنداً لإتخاذ اجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة فإنه يفقد هذه الصلاحية بالنسبة للمزايدة وما تبعها من اجراءات ومنها حكم مرسى المزااد اذ اشترط القانون لاجرائها صيرورة الحكم المنفذ به نهائياً وذلك حتى يتجنب إبطال البيع في حالة إلغاء الحكم الذي شرع في التنفيذ بمقتضاه ومن ثم فإذا أجرى قاضى البيوع المزايدة قبل أن يصير الحكم المنفذ نهائياً فإنها تكون قد أجريت بغير سند تنفيذى صالح لاجرائها وبالتالي يكون اجرائها معيباً ويجوز للمدين استئناف حكم مرسى المزااد في هذه الحالة بالتطبيق للمادة ٦٩٢ مرافعات على أساس وجود عيب في اجراءات المزايدة. (نقض مدنى ١٩٦٨/١/١١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢١٣) - وقضت بأنه وإن كان حكم مرسى المزااد لا يعد حكماً بالمعنى الصحيح اذ لا يفصل في خصومه، الا أن المشرع أجاز الطعن فيه بطريق الاستئناف في حالات أوردها على سبيل الحصر في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات. وإذا كان اعفاء طالب البيع من ايداع الثمن الراسى به المزااد عليه ليس من الحالات المنصوص عليها في تلك المادة. اذ أن هذا الاعفاء لا يعتبر عيباً في اجراءات المزايدة، بل هو رخصة قررها المشرع لقاضى البيوع في المادة ٤٤٢ من قانون المرافعات يعفى بمقتضاه الراسى عليه المزااد من ايداع الثمن خزانة المحكمة، مراعاة لقدار دينه ومرتبته، ومن ثم، فإذا امتنع عن دفع ما تظهره التصفية النهائية لما تبقى في ذمته من الثمن، أعيد البيع على مسئوليته بإعتباره متخلفاً. اذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس. (نقض مدنى ١٩٧٥/١/٢٩ - المرجع السابق فقرة ٢١٦) - وقضت بأن وجود عيب في اجراءات المزايدة يجيز استئناف حكم مرسى المزااد ولو لم يحصل التمسك بهذا العيب أمام قاضى البيوع. ولا يقدح في جواز الاستئناف في حالة عدم صيرورة الحكم المنفذ به نهائياً، أن هذه الحالة من أحوال

الوقف الوجوبى لاجراءات البيع وان المشرع قد اشترط لجواز الاستئناف فيها ان يكون قد طلب هذا الوقف من قاضى البيوع ورفض هذا الطلب ، ذلك انه متى كان العيب الذى يوجب الوقف يجعل اجراءات المزايدة معيبة فإنه يجوز في حالة عدم طلب وقف الاجراءات لهذا السبب استئناف حكم مرسى المزايد على اساس وجود عيب في اجراءات المزايدة . (نقض مدنى ١٩٦٨/١/١١ - المرجع السابق فقرة ٢١٢) - وقضت بانه متى كانت المطعون عليها الاولى قد اقامت دعواها امام قاضى التنفيذ بطلب تفسير ما وقع في منطوق حكم مرسى المزايد من غموض بحيث لا يشمل التنفيذ زيادة المباني الواردة بالاعلان الاخير من البيع والتي لم تقابلها زيادة في الثمن ، وكان حكم مرسى المزايد او الحكم الصادر بتفسيره لم يفصل في مسألة عارضة حتى يخضع لمواعيد الاستئناف العادية ، ذلك ان الحكم الاول لم يعرض للخلاف الذى ثار حول تحديد العقار موضوع التنفيذ بل قضى بإيقاع بيع هذا العقار بوصفه المبين بتنبية نزاع الملكية وقائمة شروط البيع ونشرة البيع الاخيرة على الطاعنتين ، واقتصر الحكم الثانى على تفسير حكم مرسى المزايد مقرا انه انصب على جميع ارض ومباني العقار ، وقضى بعدم قبول دعوى التفسير تاسيسا على ان منطوق الحكم واضح وليس فيه ثمة غموض ، لما كان ذلك فان النعى يكون على غير اساس . (نقض مدنى ١٩٧٦/٢/١٦ - المرجع السابق فقرة ٢٢٢) - وقضت بانه يجوز للمدين المنزوع ملكيته بعد فوات مواعيد الطعن في اجراءات التنفيذ العقاري أن يطلب بدعوى اصلية إبطال هذه الاجراءات بما فيها حكم مرسى المزايد لإنقضاء دين طالب التنفيذ أو لبطالان سنده إلا اذا تعلق بالعين المبيعة أو بإجراءات التنفيذ حق للغير حسن النية . (نقض مدنى ١٩٦٠/١/٧ - المرجع السابق فقرة ٢٨٧) - وقضت في ذات الحكم بانه اذا كان الواقع في الدعوى ان المطعون عليه الاول وشقيقته مرتبة باقى المطعون عليهم اقترضا ميلغا ورهنا ضمنا لذلك حصص في منزل ولما لم يسددا قرضهما عند حلول الاجل اتخذ الدائن وعن بعده زوجته عن نفسها ويصفتها وصية على اولاده لاجراءات نزاع الملكية ، وكان المدينان أثناء هذه الاجراءات يؤديان الدين وملحقاته على دفعات حتى بلغت الاجراءات غايتها عند قاضى البيوع وتحدد للبيع جلسة وفيها حضر وكيل المدينين وقرر ان الدين قد سدد وطلب التأجيل لعمل المحاسبة ولكن الحاضر عن طالبة البيع أنكر ذلك وأصر على البيع وطلب إيقاعه على مسئولية فامر القاضى بالاستمرار في البيع ، وحضرت طالبة البيع وقررت الشراء لحسابها ولحساب ورثة الدائن ورعا عليها المزايد ثم قررت بعد ذلك انها اشترت الحصص الراسى عليها مزائدا بإسم ولحساب الطاعنة - شقيقة المطعون عليهم - التى حضرت وقررت في محضر الحلول انها قبلت الشراء لصالحها ، وسجل محضر الحلول وسلعت

الحصة المبيعة اليها ، اذا كان ذلك وكان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن المطعون عليهم المنزوعة ملكيتهم قد قاموا بسداد الدين فعلا قبل ايقاع البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعة لم تكن بمنأى عن واقعة تمسك المطعون عليهم بالسداد وأنها شقيقتهم وتملك باقى الحصة فى العقار المرهون ، فإن هذا يفيد أن محكمة الموضوع قد اعتبرت الطاعة سيئة النية ، ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقيم على ثبوت الغش من جانب الطاعة فإن هذا الغش الذى تبطل به كافة التصرفات والاجراءات يمنع من اضافة الملك الى الطاعة ولا يجعلها من الغير الذين تنبسط عليهم حماية القانون - ولما كان هذا الغش ثابتا فى حق الاصيل هى الطاعة فإنه لا جدوى من النعى على الحكم فى تطبيقه للمادة ١٠٤ من القانون المدنى التى تجعل عيوب الارادة والظروف الخاصة التى تحيط بالنائب منصرفة الى شخص الاصيل ، ولا جدوى كذلك من النعى على الحكم فيما قرره من أن الطاعة لا تملك من الحقوق أكثر مما تملك الراس عليها المزداد وأن حلولها محل الراس عليها المزداد لا يعوق استرداد المدينين لمقارهم . (نقض مدنى ١٩٦٠/١٧ - المرجع السابق فقرة ٢٨٩) - وقضت بأنه جرى قضاء هذه المحكمة بأن للمدين المنزوعة ملكيته أن يطلب بعد فوات مواعيد الطعن فى اجراءات التنفيذ العقارى وبعد رسو المزداد بدعوى أصلية لإبطال هذه الاجراءات بما فيها حكم رسو المزداد لانقضاء دين الطالب أو لانقضاء سنده ، إلا اذا تعلق بالمدين المبيعة وياجراءات التنفيذ حق للغير ، بأن تكون العين قد رسا مزادها على غير طالب التنفيذ أو كان هناك دائنون آخرون من أرباب الديون المسجلة وكانوا طرفا فى الاجراءات ، واذن - فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن المدين أعلن على الوجه الصحيح بمختلف أوراق الحوالة الصادرة لهذا الأخير من الدائن الاصلى المرتبون للعقار ولم يثر هذا المدين أمام المحكمة أوجه البطلان التى يتمسك بها وكان الثابت أن العقار قد رسا مزاده على شخص آخر غير طالب التنفيذ ولم يثبت أن الراس عليه المزداد كان سىء النية بدعوى أصلية لانقضاء سند الدين بعد فوات المواعيد المقررة قانونا للاعتراض على تلك الاجراءات لهذا السبب ولا يغير من هذا النظر أن يكون المدين قد استند فى هذا الطلب الى قواعد التنفيذ على العقار أو الى القواعد العامة التى يخضع لها الغش متى كانت واقعة الغش لم يقم عليها الدليل . (نقض مدنى ١٩٥٤/١٢/٢٣ - المرجع السابق فقرة ٢٨٥) - وقضت بأن القضاء ببطلان حكم رسو المزداد أو بإلغائه يقرر إنحلال البيع وزواله من وقت ايقاعه شاته فى ذلك شين البيع الاختيارى الذى يتعطف أثر الحكم ببطلانه أو يفسخه الى وقت إنعقاده ، مما يستتبع إلغاء الآثار المترتبة على حكم رسو المزداد وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدوره . (نقض مدنى ١٩٦٧/٣/٧ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٥٥٧) -

## الفرد الخامس

### انقطاع الاجراءات والحلول

**مادة ٤٥٢ =** إذا لم يودع من يباشر الاجراءات قائمة شروط البيع خلال الخمسة والأربعين يوماً التالية لتسجيل آخر تنبيه قام هو بإجرائه جاز للدائن اللالحق في التسجيل أن يقوم بإيداع القائمة ويحل محله في متابعة الاجراءات .

وقضت بأنه لما كانت انتهائية الحكم الصادر بإيقاع البيع فيما لا يجوز استئنائه فيه لا تؤدي بذاتها الى تصحيح صفات الخصوم في الحكم المذكور فيما قضى فيه انتهائيا اذا كانت صفاتهم فيه غير صحيحة كما أن تدخل شخص غير ممثل في الخصومة امام محكمة أول درجة تمثيلا صحيحا في الاستئناف منضماً الى المستأنف الذي لم تكن له صفة في تمثيله لا يجعل منه خصماً في الدعوى إلا فيما طرح على محكمة الاستئناف واصلت فيه بحكم حاسم للخصومة في شأنه فإذا ما انتهت في قضائها الى عدم جواز استئنائه حكم ايقاع البيع لأن ما رفع عنه الاستئناف لا يدخل في الحالات التي يجوز فيها استئنائه والتي وردت في القانون على سبيل الحصر فإن ما طرح على محكمة الاستئناف من الامور التي استؤنف الحكم فيها وقضى بعدم جواز استئنائه فيها هو شكل الاستئناف فقط ولا يتعداه الى موضوع هذه الامور الذي لم يطرح على محكمة الاستئناف ولم تفصل فيه لأن الحكم المستأنف فيما قضى به فيها انتهائي ولا يجوز استئنائه . (نقض مدني ١٩٨٣/٥/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ١١٥٨) - وقضت بأنه متى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف فإنه يجوز وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن فيه بالنقض لآحد الاسباب المقررة قانوناً ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف يرفض الاستئناف وتأييد حكم ايقاع البيع وطعن فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، فإن الطعن فيه يكون جائزاً . (نقض مدني ١٩٨٠/٤/١٠ - المرجع السابق العدد الأول فقرة ٦٠٣) - وقضت بأنه متى كان الثابت أن الطاعن (المدين) قد فوت ميعاد استئناف حكم مرسى المزايد دون أن يستأنفه فإنه لا يجوز له أن يطلب بطلانه بدعوى أصلية على أساس أن المزايدة جرت قبل هيروية أمر الأداء المنفذ به نهائياً ما دام أنه أعلن بإجراءات التنفيذ اعلاناً صحيحاً وطالما لم يبلغ أمر الأداء فيصبح سند التنفيذ معدوماً . (نقض مدني ١٩٦٨/١/١١ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ٤٦) - وقضت بأن الخطأ المادى في حكم مرسى المزايد لا يتم تصحيحه إلا بالطريق الذي رسمه قانون المرافعات . (نقض مدني ١٩٨١/١٢/٢٩ - الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٨ ق) .

وعلى من يباشر الاجراءات أن يودع قلم الكتاب أوراق الاجراءات خلال ثلاثة ايام التالية لإذارته بذلك على يد محضر وإلا كان مسئولاً عن التعويضات ولا ترد لمن يباشر الاجراءات مصاريف ما باشره منها إلا بعد إيقاع البيع<sup>(١)</sup>

**مادة ٤٥٣** - إذا شطب تسجيل تنبيه الدائن المباشر للاجراءات برضائه أو اعتبر هذا التسجيل كان لم يكن وفقاً لحكم المادة ٤١٤ أو بمقتضى حكم صدر بذلك فعلى مكتب الشهر عند التأشير بهذا الشطب أن يؤشر به من تلقاء نفسه على هامش تسجيل كل تنبيه آخر يتناول ذات العقار ، وعليه خلال ثمانية الايام التالية أن يخبر به الدائنين الذين سجلوا تلك التنبيهات .

وللدائن الاسبق في تسجيل التنبيه أن يسير في اجراءات التنفيذ من آخر إجراء صحيح على أن يحصل التأشير على هامش تسجيل التنبيه بما يفيد

١ - قضت محكمة النقض بأن مناط صحة اجراءات التنفيذ العقارى أن يكون العقار مملوكاً للمدين الذى وجهت اليه تلك الاجراءات . واذن فمضى كان الدائن المباشر للاجراءات والذى قيد اختصاصه قبل أن يسجل مشتري العقار عقده قد استولى دينه فسقطت حقوقه وقبيل اختصاصاته فإنه لا يكون للدائن الذى قيد اختصاصه بعد تسجيل المشتري عقد شرائه أن يتخذ اجراءات التنفيذ على هذا العقار ، ولا يفرض من ذلك أنه قد حل محل الدائن الأول في الاجراءات لأن حلول دائن محل نازع الملكية لا يقوم إلا اذا كان العقار في ملكية المدين . (نقض مدنى ١٠/١٢/١٩٥٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٣٠٥) - وقضت بأن اليمين من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعنتين من الدائنين المقيدة حقوقهم قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وأنهما تمسكتا بمذكرتهما المقدمة لحكمة الاستئناف بالحلول محل المطعون ضده السادس مباشر الاجراءات على سند من المادة ٣/١٢٧ من قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذى يحكم واقعة النزاع ، وهو ما تخوله لهما المادة ٣/٤١١ من القانون المذكور حيث تجيز مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه وكذا تدعيمه بوسائل دفاع جديدة ، ومن ثم فإن الطاعنتين بإعتبارهما دائنتين بحق مضمون برهن عقارى مقيد قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية تعتبران بنص المادة ٣/١٢٧ السالف ذكرها طرفاً في الاجراءات من تاريخ الاعلان بورقة الاخبار بايداع قائمة شروط البيع ، ولهما أن يطلبن حلولهما محل الدائن مباشر الاجراءات بالشروط والايضاح المقررة في قانون المرافعات المشار اليه . (نقض مدنى ١٧/١٢/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١١٥٣) .

الأخبار بإيداع قائمة شروط البيع خلال تسعين يوماً من تاريخ التأشير عليه وفقاً لحكم الفقرة السابقة وإلا اعتبر تسجيل تنبيهه كأن لم يكن<sup>(١)</sup>

## الفرع السادس دعوى الاستحقاق الفرعية

**مادة ٤٥٤** - يجوز للغير طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز عليه أو بعضه ولو بعد انتهاء الميعاد المقرر للاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة أمام قاضي التنفيذ ويختصم فيها من يباشر الإجراءات والمدين أو الحائز أو الكفيل العيني وأول الدائنين المقيدين<sup>(٢)</sup>.

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا اتخذ دائن مرتين إجراءات نزع ملكية عقار المدين الذي تصرف فيه لآخرين بعقد مسجل لاحق لتسجيل عقد الرهن ثم ترك الدائن هذه الإجراءات للشطب فإن تدخل دائن آخر له حق الاختصاص على العقار ليحل محل الدائن مباشر الإجراءات وتعمام البيع بناء على طلبه ورسوم مزاد العقار عليه يتوجب عليه بطلان رسم المزاد متى كان سند الدائن المتدخل التنفيذي لاحق لانتقال ملكية العقار للمشتريين بتسجيل عقدهم . (نقض مدني ١٩/٤/١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس لفقرة ٢٠٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته هي دعوى أساسها الملكية ، فليس لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن يطلب الحكم باستحقاقه إياه . ولا يصح له أن يحتج على نازع الملكية بعقد شرائه الذي لم يسجل ، بقوله أنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائته الشخصي المتعبر خلفاً عاماً له . (نقض مدني ١٩٤٥/٥/١٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس لفقرة ٢٦٦) - وقضت كذلك بأن المادة ٤٥٤ من قانون المرافعات تنص على أنه : «يجوز للغير طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز عليه أو بعضه ولو بعد انتهاء الميعاد المقرر للاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة أمام قاضي التنفيذ .....» . وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذه المادة أن المشرع في المادة «٤٥٤» منه عدل صياغة المادة ٧٠٥ المقابلة لها في التشريع القديم بما يبرز أن دعوى الاستحقاق الفرعية المقصود بها هي تلك التي يقيمها غير من أصبحوا طرفاً في الإجراءات عملاً بحكم

المادة ٤١٧ منه وذلك حتى يقضى على الاختلاف الفقهي الذي ثار في هذا الشأن وحتى يلزم أطراف خصومة التنفيذ الذين أبلغوا بإيداع قائمة شروطه بتقديم أوجه البطلان ولو كان أساسها عيباً في الموضوع بطريق الاعتراض على القائمة عملاً بحكم المادة ٤٢٢ منه ، ومؤدى ذلك أن دعوى الاستحقاق الفرعية لا ترفع إلا من الغير أما من يعتبر طرفاً في إجراءات التنفيذ فوسيلته للتمسك بحق له على العقار هي الاعتراض على قائمة شروط البيع ، على أن الشخص قد يعتبر طرفاً في التنفيذ بصفة وغيراً بصفة أخرى وعندئذ يكون له بصفته الثانية أن يرفع دعوى الاستحقاق الفرعية ولا يقال في هذا المجال أنه يتعين عليه أن يبدى كل ما لديه بجميع صفاته مرة واحدة بطريق الاعتراض ما دام قد أخبر بإجراءات التنفيذ بإحدى هذه الصفات - إذ في ذلك مصادرة لحقه في اتخاذ الوسيلة القانونية المناسبة في الوقت المناسب وفقاً لكل صفة من صفاته . (نقض مدني ١٩٧٩/٦/٢٠ - المرجع السابق فقرة ٢٧٧) - وقضت بأنه في دعوى الاستحقاق التي ترفع لمنع السير في دعوى نزاع الملكية إذا دافع طالب نزاع الملكية بأن المقدار المدعى الاستحقاق فيه خارج عن حدود ما هو شارع في نزاع ملكيته وأن هذا الدفاع يقتضي من محكمة الموضوع أن تحقق أمر هذا المقدار بالطرق القانونية حتى إذا ما ثبت لها بعد التحقيق سواء بطريق الخبرة أو بغيره أنه داخل في المطلوب نزاع ملكيته وأن تسجيلات نزاع الملكية وقعت عليه بدون وجه حق فتستخرجه بذاته وتمحو ما توقع عليه من التسجيلات ، وإن وجدت أنه خارج عن المقدار المنزوعة ملكيته رفضت الدعوى أو حكمت بعدم قبولها . أما القول بأن نازع الملكية لا يضيره أن يقضى بالاستحقاق ومحو التسجيل على عين يدعى هو أنها خارجة عن حدود المنزوعة ملكيته فهو قول غير مقبول لأن الحكم بالاستحقاق يستتبع الحكم على طالب نزاع الملكية بالمصاريف وخلافها . (نقض مدني ١٩٢٥/٦/٦ - المرجع السابق فقرة ٢٦١) - وقضت بأنه إذا كان الحكم صحيحاً فيما قضى به من رفض تثبيت ملكية الطاعن للأعيان المتنازع عليها فلا فائدة من بحث وجوه الطعن الموجهة إلى إجراءات نزاع الملكية والبيع ومحو التسجيلات ، لأن هذه المطاعن لا تقوم إلا على ثبوت الملك للطاعن والقضاء به له . (نقض مدني ١٩٣٩/٦/٨ - المرجع السابق فقرة ٢٦٢) - وقضت بأن الحكم الذي يصدر في دعوى الاستحقاق الفرعية في إجراءات التنفيذ على العقار يكون حجة على المدين المنزوعة ملكيته المختص فيها ، لأنه خصم حقيقي فيها ولا تنعقد الخصومة بدونه . (نقض مدني ١٩٤٨/١٠/٢٨ - المرجع السابق فقرة ٢٦٧) - وقضت بأنه متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للأطيان التي يضع اليد عليها دون أن يقدم سنداً قانونياً يثبت به ملكيته ، أقام قضاؤه على أن عبء إثبات ملكية مدين الطاعن

**مادة ٤٥٥** - يحكم القاضي في أول جلسة بوقف إجراءات البيع إذا أودع الطالب خزانة المحكمة بالإضافة إلى مصاريف الدعوى المبلغ الذي يقدره قلم الكتاب للوفاء بمقابل أتعاب المحاماة والمصاريف اللازمة لإعادة الاجراءات عند الاقتضاء وكانت صحيفة الدعوى قد اشتملت على بيان المستندات المؤيدة لها أو على بيان دقيق لدالة الملكية أو وقائع الحيازة التي تستند إليها الدعوى .

للأطيان المنزوعة ملكيتها يقع على عاتق الدائن نازع الملكية اذا كان رافع دعوى الاستحقاق هو الراضع اليد عليها وكان الدائن نازع الملكية يستند الى حق اختصاص لا الى رهن تاميني على الاعيان التي ينزع ملكيتها وذلك جريا على ما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة في هذا الصدد وعلى أن الطامن لم يتم الدليل الذي تطمئن اليه المحكمة لإثبات ملكية مدينه الذي نزع ملكيته وكان هذا الذي أقيم عليه الحكم من تحميل الطامن عبء إثبات ملكية مدينه للأطيان التي نزع ملكيتها لم يكن محل طمن من الطامن ، فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير اساس . (نقض مدنى ١٢/٣/١٩٥٣ - المرجع السابق فقرة ٢٦٩) - وقضت بأنه يجوز وفقاً للمادة ٤٧٠/٣ من قانون المرافعات السابق - الذى صدر الحكم المطعون فيه في ظله والمقابلة للمادة ٢٩٠/٥ من قانون المرافعات القائم - الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحكام الصادرة لمصلحة طالب التنفيذ في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وإلا كانت دعوى الاستحقاق الفرعية من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ ، فإنه يجوز شمول الحكم القاضي برفضها بالنفاذ المعجل بغير كفالة بحسبان حكما صادراً لمصلحة طالب التنفيذ ، ونفاذ هذا الحكم يكون بالمضى في إجراءات البيع التي أوقفت بسبب رفع تلك الدعوى . (نقض مدنى ٢٦/٣/١٩٧٥ - المرجع السابق فقرة ٢٧٦) - وقضت بأن الدفع ببطلان اجراءات نزع الملكية لعدم إنذار الحائز بالدفع أو التخليه وفقاً للمادة ٦٢٦ مرافعات لا محل له في دعوى الاستحقاق التي ينحصر البحث فيها في سند ملكية مدعى الاستحقاق وفيما اذا كان نافذاً أو غير نافذ في حق الدائنين ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق مشوباً بالقصور إن هو أغفل البرد على هذا الدفع . (نقض مدنى ١٤/١٢/١٩٥٢ - المرجع السابق فقرة ٢٦٨) - وقضت بأن الدعوى التي ترفع أثناء اجراءات التنفيذ على عقار ويطلب فيها إبطال هذه الاجراءات مع طلب استحقاق العقار المحجوز تعتبر دعوى استحقاق فرعية . (نقض مدنى ٢٧/٦/١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٨٤٩) .



وإذا حل البيع المعين للبيع قبل أن يقضى القاضى بالإيقاف فلرافع الدعوى أن يطلب منه وقف البيع ، وذلك قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل<sup>(١)</sup>  
**مادة ٤٥٦** = لا يجوز الطعن بأى طريق فى الأحكام الصادرة وفقاً للمادة السابقة بإيقاف البيع أو المضى فيه .

**مادة ٤٥٧** = إذا لم تتناول دعوى الاستحقاق إلا جزءاً من العقارات المحجوزة فلا يوقف البيع بالنسبة إلى باقىها .  
 ومع ذلك يجوز للقاضى أن يأمر بناء على طلب ذى الشأن بإيقاف البيع بالنسبة إلى كل الأعيان إذا دعت إلى ذلك أسباب قوية .

**مادة ٤٥٨** = يعدل القاضى الثمن الأساسى إذا كان المقتضى بيعه جزءاً من صفقة واحدة ، وكذلك يكون الشأن عند إستئناف إجراءات البيع بعد الفصل فى دعوى الاستحقاق وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٧ .

## الفصل الرابع

### بعض البيوع الخاصة

**مادة ٤٥٩** = بيع عقار المفلس وعقار عديم الأهلية المأذون ببيعه وعقار الغائب بطريق المزايمة يجرى بناء على قائمة شروط البيع التى يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة وكيل الدائنين أو النائب عن عديم الأهلية أو الغائب<sup>(٢)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت الدعوى قد رفعت بإعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع فإنه لا يتأتى بعد ذلك تغيير طبيعتها فى المرحلة الاستثنائية وإعتبارها من دعاوى الاستحقاق الأصلية التى لا توقف البيع . (نقض مدنى ١٩٦٤/٤/٣٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٢٧٢) :

٢ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٦١٤ من قانون المرافعات القديم لا توجب إجراء بيع عقار القاصر بطريق المزايمة ولا ترتب البطلان على عدم إتباع هذا الطريق كما أن قانون المجالس الحسبية الصادر فى سنة ١٩٢٥ لم يشر بإتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة المشار إليها . ولازم ذلك أن بيع عقار القاصر بالممارسة مع تصديق المجلس الحسبى لا مخالفة فيه للقانون ولا للمادة المشار إليها ، ويكون حكم النص المذكور غير

**مادة ٤٦٠ =** تشتمل قائمة شروط البيع المشار إليها في المادة السابقة على البيانات الآتية :

- (١) الإذن الصادر بالبيع .
- (٢) تعيين العقار على الوجه المبين بالمادة ٤٦٠ .
- (٣) شروط البيع والتمن الأساسى ويكون تحديد هذا التمن وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧ .

واجب الاتباع إلا في حالة بيع عقار القاصر الماذون في بيعه من الجهة المختصة بالزيادة . (نقض مدنى ١٩٥٠/٥/٢٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٩٦٦) - وقضت بأن للوصى شريعاً أن يبيع على القاصر من عقارات التركة ما يفي بسداد حصته من دينها ، وكل ما يتطلبه قانون المجالس الحسبية هو الحصول على اذنها في اجراء البيع أو الشراء أو غير ذلك من التصرفات المبينة بمادته العادية والمشرين . وإذن فلا يصح لمن رسا عليه المزداد وتلاقى ايجابه أو قبله الشراء بإيجاب الوصى الماذون في البيع أو قبله على الوجه المذكور أنفاً أن يسحب ايجابه أو قبله من بعد ولا أن يدعى من بعد عدم قيام البيع متعللاً بأن المجلس لم يأذن بعد تمام الاجراءات بإيقاع البيع . (نقض مدنى ١٩٣٢/١٢/٢٢ - المرجع السابق فقرة ٩٥٨) - وقضت بأن المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦٦ من القانون التجارى أنه لا يقف سريان الفوائد إلا بالنسبة للدين العادية أما الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص فتظل فوائدها سارية على الرغم من الافلاس ، فيجوز إذن للدائن المرتهن وأصحاب حقوق الامتياز والاختصاص الاحتجاج بالفوائد المستحقة - سواء كانت اتفاقيه أو قانونية - في مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما في الامر أنه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بعد شهر الافلاس إلا على الأموال التي يقع عليها الرهن أو الامتياز أو الاختصاص . (نقض مدنى ١٩٨٠/٤/١٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٦٠٦) - وقضت بأنه لما كانت قاعدة منع اتخاذ الاجراءات الانفرادية - في حالات الافلاس لا تنطبق إلا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائنين المرتهون وأصحاب حقوق الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تأميمات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس المدين ومن ثم لا يمتثلونهم المنع من مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الافلاس أو بعده . (نقض مدنى ١٩٧٧/٤/١٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ١٦٠) .

(٤) تجزئة العقار إلى صفقات إذا اقتضت الحال مع ذكر الثمن الأساسى لكل صفقة .

(٥) بيان سندات الملكية .

**مادة ٤٦١** = ترفق بقائمة شروط البيع المستندات الآتية :

(١) شهادة ببيان الضريبة العقارية أو عوائد المبانى المقررة على العقار .

(٢) سندات الملكية والإذن الصادر بالبيع .

(٣) شهادة عقارية عن مدة العشر السنوات السابقة على إيداع القائمة .

**مادة ٤٦٢** = يخبر قلم الكتاب بإيداع قائمة شروط البيع كلا من الدائنين المرتهنين رهناً حيازياً أو رسمياً وأصحاب حقوق الاختصاص والامتياز والنيابة العامة وذلك بالأوضاع وفى المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٤١٧ ، ويكون لهؤلاء إبداء ما لديهم من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة وتطبق فى هذا الشأن أحكام المادتين ٤٢٢ ، ٤٢٥ .

**مادة ٤٦٣** = تطبق على البيوع المشار إليها فى المادة ٤٥٩ القواعد المتعلقة بإجراءات بيع العقار بناء على طلب الدائنين المنصوص عليها فى الفرعين الثالث والرابع من الفصل الثالث

**مادة ٤٦٤** = إذا أمرت المحكمة ببيع العقار المملوك على الشيوخ لعدم إمكان القسمة بغير ضرر يجرى بيعه بطريق المزايدة بناء على قائمة بشروط البيع يودعها قلم كتاب المحكمة الجزئية المختصة من يعنيه التعجيل من الشركاء .

**مادة ٤٦٥** = تشتمل قائمة شروط البيع المشار إليها فى المادة السابقة فضلاً عن البيانات المذكورة فى المادة ٤٦٠ على بيان جميع الشركاء وموطن كل منهم كما يرفق بها ، فضلاً عن الأوراق المذكورة فى المادة ٤٦١ ، صورة من الحكم الصادر بإجراء البيع .

**مادة ٤٦٦** = يخبر قلم الكتاب بإيداع قائمة شروط البيع المشار إليها فى المادة السابقة الدائنين المذكورين فى المادة ٤٦٢ وجميع الشركاء ويكون لهؤلاء إبداء ما لديهم من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة .

**مادة ٤٦٧** « يجوز لمن يملك عقاراً مقررأ عليه حق امتياز أو اختصاص أو رهن رسمي أو حيازى لم يحصل تسجيل تنبيه بنزع ملكيته أن يبيعه أمام القضاء بناء على قائمة بشروط البيع يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة .

**مادة ٤٦٨** « تطبق على بيع العقار لعدم إمكان قسمته وعلى بيعه إختيار الأحكام المقررة لبيع عقار المفلس وعديم الاهلية والغائب فيما عدا أخبار النيابة العامة بإيداع قائمة شروط البيع .

## الباب الرابع

### توزيع حصيلة التنفيذ

**مادة ٤٦٩** - متى تم الحجز على نقود لدى المدين أو تم بيع المال المحجوز أو إنقضت خمسة عشر يوماً من تاريخ التقرير بما في الذمة في حجز ما للمدين لدى الغير ، إختص الدائنون الحاجزون ومن اعتبر طرفاً في الاجراءات بحصيلة التنفيذ دون أى إجراء آخر .

**مادة ٤٧٠** - إذا كانت حصيلة التنفيذ كافية للوفاء بجميع حقوق الدائنين الحاجزين ومن اعتبر طرفاً في الاجراءات وجب على من تكون لديه هذه المبالغ أن يؤدى لكل من الدائنين دينه بعد تقديم سنده التنفيذى أو بعد موافقة المدين .

**مادة ٤٧١** - إذا تعدد الحاجزون ومن في حكمهم وكانت حصيلة التنفيذ غير كافية للوفاء بحقوقهم وجب على من تكون لديه هذه الحصيلة أن يودعها خزينة المحكمة التى يتبعها المحجوز لديه أو التى يقع في دائرتها مكان البيع حسب الأحوال . وعلى المودع أن يسلم قلم كتاب المحكمة بياناً بالحجز الموقعة تحت يده .

**مادة ٤٧٢** - إذا امتنع من عليه الايداع جاز لكل ذى شأن أن يطلب من قاضى التنفيذ بصفة مستعجلة إلزامه به مع تحديد موعد للايداع فإذا لم يتم الايداع خلال هذا الموعد جاز التنفيذ الجبرى على الممتنع في أمواله الشخصية .

**مادة ٤٧٣** - إذا لم تكف حصيلة التنفيذ للوفاء بحقوق الحاجزين ومن اعتبر طرفاً في الاجراءات ولم يتفقوا والمدين والحائز على توزيعها بينهم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ليوم إيداع هذه الحصيلة خزانة المحكمة قام قلم كتابها بعرض الأمر على قاضى التنفيذ خلال ثلاثة أيام ليجرى توزيع حصيلة التنفيذ وفقاً للأوضاع الآتية :

**مادة ٤٧٤ =** يقوم قاضي التنفيذ خلال خمسة عشر يوماً من عرض الأمر عليه بإعداد قائمة توزيع مؤقتة يودعها قلم كتاب المحكمة وعلى قلم الكتاب بمحرد إيداع هذه القائمة أن يقوم بإعلان المدين والحائز والدائنين الحائزين ومن اعتبر طرفاً في الاجراءات إلى جلسة يحدد تاريخها بحيث لا يجاوز ثلاثين يوماً من إيداع القائمة المؤقتة ويميعاد حضور عشرة أيام بقصد الوصول إلى تسوية ودية (١)

**مادة ٤٧٥ =** في الجلسة المحددة للتسوية الودية يتناقش ذوو الشأن المشار إليهم في المادة السابقة في القائمة المؤقتة ويأمر القاضي بإثبات ملاحظاتهم في المحضر وللقاضى السلطة التامة في تحقيق صحة الاعلانات والتوكيلات وقبول التدخل من كل ذى شأن لم يعلن أو يصح إعلانة وضم توزيع إلى آخر أو تعيين خبراء لتقدير ثمن أحاد ما بيع من العقارات جملة وله فضلاً عن ذلك اتخاذ أى تدبير آخر يقتضيه سير الاجراءات .

**مادة ٤٧٦ =** إذا حضر ذوو الشأن وانتهوا إلى اتفاق على التوزيع بتسوية ودية أثبت القاضي اتفاقهم في محضره ووقعه وكاتب الجلسة والحاضرون ويكون لهذا المحضر قوة السند التنفيذي .

**مادة ٤٧٧ =** تخلف أحد ذوى الشأن عن الحضور في الجلسة لا يمنع من إجراء التسوية الودية بشرط عدم المساس بما أثبت للدائن المتخلف في القائمة المؤقتة .

ولا يجوز لمن يتخلف أن يطعن في التسوية الودية التى أثبتها القاضى بناء على اتفاق الخصوم .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه يجب أن يتوافر لدى قاض التوزيع جميع المستندات التى يبنى عليها القائمة المؤقتة ، كما انه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنين من الاطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذى يستند اليها اذا ما تراءى لهم ذلك . (نقض مدنى ١٩٧٢/٥/٢٣ - موسوعتنا الذهبية الجزء الخامس فقرة ٣٠٣) .

**مادة ٤٧٨** - إذا تمت التسوية يعد القاضي خلال خمسة الأيام التالية قائمة التوزيع النهائية بما يستحقه كل دائن من أصل وفوائد ومصاريف .  
وإذا تخلف جميع ذوى الشأن عن حضور الجلسة المحددة للتسوية الودية اعتبر القاضي القائمة المؤقتة قائمة نهائية .

وفي كلتا الحالتين يأمر القاضي بتسليم أوامر الصرف على الخزنة ويشطب القيود سواء تعلقت بديون أدرجت في القائمة أو بديون لم يدركها التوزيع .  
**مادة ٤٧٩** - إذا لم تتيسر التسوية الودية لاعتراض بعض ذوى الشأن يأمر القاضي بإثبات مناقضاتهم في المحضر وينظر فيها على الفور ولا يجوز إبداء مناقضات جديدة بعد هذه الجلسة .

**مادة ٤٨٠** - الحكم في المناقضة لا يقبل الطعن بالاستئناف إلا إذا كان المبلغ المتنازع فيه يزيد على خمسين جنيها وذلك مهما كانت قيمة حق الدائن المناقض أو قيمة حصيلة التنفيذ .

ويكون ميعاد إستئناف هذا الحكم عشرة أيام<sup>(١)</sup>

**مادة ٤٨١** - يجب في استئناف الحكم الصادر في المناقضة إختصام جميع ذوى الشأن ويقوم قلم كتاب المحكمة الاستئنافية خلال ثلاثة أيام من صدور الحكم الاستئنائي بإخبار قلم كتاب محكمة التنفيذ المستأنف حكمها بمنطوق الحكم الاستئنائي .

**مادة ٤٨٢** - يقوم قاضى التنفيذ خلال سبعة ايام من الاخبار المشار اليه في المادة السابقة او من الفصل في المناقضات اذا كان حكمه فيها نهائيا او من انقضاء ميعاد إستئنافه بإيداع القائمة النهائية محررة على اساس القائمة المؤقتة ومقتضى الحكم الصادر في المناقضة ان كان ويمضى في الاجراءات وفقا للمادة ٤٧٨ .

---

١ - هذه المادة لم تعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨١ كما ورد النص على ذلك خطأ بالمادة الاولى من هذا القانون .

**مادة ٤٨٣** = المناقصات في القائمة المؤقتة لا تمنع القاضي من الأمر بتسليم أوامر الصرف لمستحقيها من الدائنين المتقدمين في الدرجة على الدائنين المتنازع في ديونهم .

**مادة ٤٨٤** = لكل من لم يكلف من ذوي الشأن الحضور أمام قاضي التنفيذ أن يطلب إلى وقت تسليم أوامر الصرف إبطال الاجراءات وذلك إما بطريق التدخل في جلسة التسوية أو بدعوى أصلية يرفعها بالطرق المعتادة ، ولا يحكم بالإبطال إلا لضرر يكون قد لحق بحقوق مدعيه . فإذا حكم به أعيدت الاجراءات على نفقة المتسبب فيه من العاملين بالمحكمة والزم بالتعويضات إن كان لها وجه .

**مادة ٤٨٥** = لا يترتب على إفلاس المدين المحجوز عليه بعد مضي الميعاد المشار إليه في المادة ٤٦٩ وقف إجراءات التوزيع ولو حدد للتوقف عن الدفع تاريخ سابق على الشروع في التوزيع .

**مادة ٤٨٦** = بعد تسليم أوامر الصرف لمستحقيها لا يكون لمن لم يعلن أو يختصم حق إبطال إجراءات التوزيع وإنما يكون له الرجوع على المتسبب من العاملين بالمحكمة بالتعويضات إن كان لها وجه .



## الكتاب الثالث

### إجراءات وخصومات متنوعة

## الباب الأول

### العرض والايذاع

**مادة ٤٨٧** - يحصل العرض الحقيقي بإعلان الدائن على يد محضر ويشتمل محضر العرض على بيان الشيء المعروض وشروط العرض وقبول المعروض أو رفضه .

ويحصل عرض ما لا يمكن تسليمه من الأعيان في موطن الدائن بمجرد تكليفه على يد محضر يتسلمه<sup>(١)</sup>.

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يكفي لإبراء الذمة مجرد العرض بل يتحتم أن يكون العرض حقيقياً بأن يسلم الدين المبلغ إلى المحضر ليسلمه إلى الدائن في حالة قبوله وليودعه في خزانة المحكمة في حالة رفضه . (نقض مدني ١٩٣٣/١٢/٢١ - موسوعتنا اللاهية الجزء الثالث فقرة ٥٢٤) - وقضت بأنه إذا عرض المدين الأدوات والمهمات المحكوم عليه بتسليمها إلى المدعين ، وقيد عرضه بأن يدفعوا له المبلغ الذي حكم له به نهائياً قبلهم بمقتضى نفس الحكم الذي ألزمه بتسليم الأشياء المعروضة ، فهذا العرض صحيح ، ومثل هذا الشرط لا يبطله ، لأن للمدين أن يشترط ما يكتل له حقه المحكوم له به . (نقض مدني ١٩٣٦/١١/٥ - المرجع السابق فقرة ٥٢٨) - وقضت بأنه إذا كان المستأجر لما عرض على المؤجر مبلغاً معيناً شفعه بأنه عرض مبرئ لزمته من التزامه كاملاً بالأجرة ولا رفض هذا العرض أودعه خزانة المحكمة ولم يقدم ما يدل على أن المستأجر طلب أمام محكمة الموضوع خصم هذا المبلغ من الأجرة بل ذكر في مذكرته التي قدمها لمحكمة الموضوع أنه عرض هذا المبلغ وأودعه براءة لزمته من كامل الالتزام بالأجرة فإن المؤجر لا يكون ملزماً بقبول هذا العرض الناقص . (نقض مدني ١٩٥٧/٢/٢٨ - المرجع السابق فقرة ٥٤٧) - وقضت أيضاً بأنه إذا كان المشتري قيد

**مادة ٤٨٨ =** إذا رفض العرض وكان المعروض نقوداً قام المحضر بإيداعها خزانة المحكمة في اليوم التالي لتاريخ المحضر على الأكثر ، وعلى المحضر أن يعلن الدائن بصورة من محضر الإيداع خلال ثلاثة أيام من تاريخه .  
وإذا كان المعروض شيئاً غير النقود جاز للمدين الذي رفض عرضه أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة الترخيص في إيداعه بالمكان الذي يعينه القاضي إذا كان الشيء مما يمكن نقله أما إذا كان الشيء معداً للبقاء حيث وجد جاز للمدين أن يطلب وضعه تحت الحراسة<sup>(١)</sup>

صرف باقي الثمن الذي أودعه البائع بإمضاء عقد البيع النهائي ، في حين أنه سبق أن حصل على الحكم بصحة أمضاء البائع وهو حكم يقوم مقام التصديق على الأمضاء ويسجل وتنقل الملكية بتسجيله ، فإن هذا القيد يكون تعسفياً ولا يكون هذا الإيداع مبرئاً لزمة المشتري من الالتزام بالوفاء بالثمن ولا يرفع عنه وجوب دفع الفوائد عن باقي الثمن ما دام قد تسلم العين وانتفع بثمارها . (نقض مدني ١٩٤٨/١٢/٩ - المرجع السابق لفقرة ٥٣٤) - وقضت بأنه إذا تعذر نقل الأشياء المعروضة (مؤن وأدوات عمارة) إلى مكان الدائن وعرضها فيه ، فعرضها يكون صحيحاً رغم عدم نقلها إليه . (نقض مدني ١٩٣٦/١١/٥ - المرجع السابق لفقرة ٥٢٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأن العرض لا يقوم مقام الوفاء المبريء للزمة من المبلغ المعروض - على ما نقضت به المادة ٢٣٩ مدني والمادة ٧٨٩ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٤٨٨ جديد) - إلا إذا تلاءم إيداع المبلغ خزانة المحكمة - وإذا كان المطعون عليهم قد اكتفوا بعرض المبلغ على الطاعن بالجلسة فرفض قبول هذا العرض ، ولم يقوموا بإيداع المبلغ المعروض فإنهم لا يكونون قد أولفوا بكل الباقي من الثمن للطاعن . (نقض مدني ١٩٧٠/٢/٢٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٥٥٧) - وقضت بأنه متى كان المشتري وفائياً قد رفض قبول عرض الثمن والملحقات بغير مسوغ قانوني فإن قيام ورثة البائع بخضم رسم الإيداع من المبلغ المعروض لا يؤثر على صحة العرض والإيداع . (نقض مدني ١٩٥٤/١٢/٢ - المرجع السابق لفقرة ٥٣٩) - وقضت بأنه إذا كان المستاجر عندما عرض السيارة المؤجرة عرضاً رسمياً على المؤجر عند انتهاء مدة العقد ورفض المؤجر استلامها قام بإيداعها جراجاً معيناً وأندر المؤجر بذلك على يد محضر وصرح له باستلامها بغير قيد ولا شرط ، فيجب على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا الإجراء وهل يعتبر مماثلاً للإيداع في حكم المادة ٢٣٩ مدني وهل هو يؤكد صحة العرض ويتوافر فيه موجب الإيداع من تخلي المدين وصلاحيته مكان الإيداع ، فإذا كانت

**مادة ٤٨٩ =** يجوز العرض الحقيقي في الجلسة أمام المحكمة بدون إجراءات إذا كان من وجه إليه العرض حاضراً .  
وتسلم النقود المعروضة عند رفضها لكاتب الجلسة لإيداعها خزانة المحكمة ويثبت في محضر الايداع ما أثبت في محضر الجلسة خاصاً بالعرض ورفضه .

المحكمة قد اعتبرت أن عرض السيارة في هذه الحالة كان ناقصاً دون أن تبحث صحة الاجراء الذي اتخذه المستاجر وتطلبت منه . أن يكون قد حصل مبدئياً على حكم بإيداع السيارة فإن الحكم يكون قد خالف القانون إذ أن هذا الاجراء ليس من الشروط الحتمية لصحة الاجراء المماثل للايداع الذي يجب أن يعقب العرض . فكما يجوز أن يكون هذا الاجراء المماثل قد طلب ابتداء من القضاء في صورة دعوى حراسة يجوز أن يعرض على القضاء كدفع في دعوى المطالبة بالأجرة ليقول فيه كلمته من حيث استيفاء الشريط السابق بيانها . (نقض مدني ١٩٥٦/١٢/٢٧ - المرجع السابق لفقرة ٥٤٤) - وقضت بأنه متى كان للمشتري الحق في حبس الباقي من الثمن ، فإنهما إذا قاما بإيداعه مع اشتراط تطهير العين المبيعة من التسجيلات قبل صرفه الى البائع ، فإن هذا الايداع يكون صحيحاً وتترتب عليه آثاره القانونية فتبطل ذمتها من الباقي عليهما من الثمن . (نقض مدني ١٩٧٠/٤/١٤ - المرجع السابق لفقرة ٥٥٨) - وقضت بأنه من المقرر انه لكي ينتج العرض والايداع اثرهما كسبيل للوفاء يجب ان يتما وفقاً لأحكام قانون المرافعات وأن محضر الايداع الذي يعقب رفض الدائن للمبلغ المعروض عليه هو اجراء يقوم به المحضر ويلتزم فيه بشروط العرض التي اشترطها المعارض بإذاره . (نقض مدني ١٩٨٢/٥/٢٤ - الطعون أرقام ٩٢٣ ، ١٠٤٩ ، ١٠٨٠ لسنة ٥١ ق) - وقضت بأنه اذا كان قيام المتلزم ايداع ما التزم به خزانة المحكمة بعد عرضه على صاحب الحق إنما هو وسيلة قريباها القانون للوفاء بالالتزام وكان الوفاء بالالتزام تصرفاً قانونياً وليس اجراء من اجراءات الخصومة التي تزول بأثر رجعي نتيجة الحكم في الدعوى بعدم القبول فإنه يبقى قائماً منتجاً لآثاره ما لم يكن الحكم قد قضى صراحة اَوْضناً بعدم صحته . (نقض مدني ١٩٨٣/٣/١٧ - الطعن رقم ١١٧٨ - السنة ٤٩ ق) - وقضت بأن الشرط الذي يجعل العرض والايداع غير مبريء للذمة هو ما لا يكون للمدين حق في رفضه ، ومن ثم فإن ايداع المشتري باقي الثمن مع اشتراط عدم صرفه للبائع إلا بعد التوقيع على العقد النهائي طبقاً لتخصيص عقد البيع لا يؤثر على صحة العرض والايداع ويبرئه ذمته من باقي الثمن . (نقض مدني ١٩٧٩/١/٢٥ - الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق) .

وإذا كان المعروض في الجلسة من غير التقود تعين على العارض أن يطلب إلى المحكمة تعيين حارس عليه . ولا يقبل الطعن في الحكم الصادر بتعيين الحارس . وللعارض أن يطلب على الفور الحكم بصحة العرض<sup>(١)</sup>

**مادة ٤٩٠** - لا يحكم بصحة العرض الذي لم يعقبه إيداع إلا إذا تم إيداع المعروض مع فوائده التي استحققت لغاية يوم الإيداع ، وتحكم المحكمة مع صحة العرض . ببراءة ذمة المدين من يوم العرض .

---

١ - قضت محكمة النقض بوجوب أن يكون العرض الحقيقي على يد محضر أو في مجلس القضاء فلا يمكن أن يكون العرض على يد رئيس قلم العقود المختص بالشطب . (نقض مدنى ١٩٣٣/١٢/٢١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٥٢٤) - وقضت بأنه إذا كان الدين الثابت في ذمة المدين مبلغاً من المال وأراد أن يبرئ ذمته من هذا الدين بعرضه على دائته حال المرافعة فإنه يجب أن يكون هذا العرض نقوداً دون غيرها . فإذا كان المشتري قد أودع حال المرافعة شيكاً لأمر البائع واعتبر الحكم هذا الإيداع وفاء بالثمن مبرئاً لذمة المشتري من الدين فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك لأن الشيك وإن كان يعتبر أداة وفاء وإن أن الالتزام المترتب في ذمة الساحب لا ينقضى بمجرد سحب الشيك بل بقيام المسحوب عليه بصرف قيمته للمستفيد . (نقض مدنى ١٩٥٧/٦/١٣ - المرجع السابق فقرة ٥٤٩) - وقضت أيضاً بأن العرض الحقيقي الذي يتبعه الإيداع - سواء أكان هذا العرض على يد محضر أو أمام المحكمة وقت المرافعة - هو الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين ومن ثم يتعين أن تتوافر فيه الشروط المقررة في الوفاء المبريء للذمة وبمبناها أن يتم العرض على صاحب الصفة في استيفاء الحق . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن عرض المبلغ المذكور في الجلسة على محامى المطعون ضده في غياب موكله ، وإذا كان قبول هذا العرض يعتبر من التصرفات القانونية التي لا يجوز للمحامى مباشرتها إلا إذا كان مفوضاً فيها في عقد الوكالة ، وكان الثابت من سند وكالة محامى المطعون ضده أنه غير مفوض في قبول العرض ، فإن هذا العرض يكون قد تم على غير ذى صفة في استيفاء الحق ويكون الإيداع المشار إليه بسبب النعى غير مسبوق بإجراءات العرض الحقيقي التي يتطلبها القانون مما لا يعتبر وفاءً مبرئاً للذمة . (نقض مدنى ١٩٨٢/٣/١٤ - الطعن رقم ١٢٨٦ - لسنة ٥١ ق) .

**مادة ٤٩١ =** إذا لم يكن المدين قد رجّع في عرضه ، يجوز للدائن أن يقبل عرضاً سبق له رفضه وأن يتسلم ما أودع على ذمته ، متى أثبت للمودع لديه أنه أخبر المدين على يد محضر بعزمه على التسليم قبل حصوله بثلاثة أيام على الأقل . ويسلم الدائن المودع لديه صورة محضر الايداع المسلمة إليه مع مخالصة بما قبضه<sup>(١)</sup>

**مادة ٤٩٢ =** يجوز للمدين أن يرجع عن عرض لم يقبله دائنه وأن يسترد من خزانة المحكمة ما أودعه متى أثبت أنه أخبر دائنه على يد محضر برجوعه عن العرض وكان قد مضى على إخباره بذلك ثلاثة أيام .

**مادة ٤٩٣ =** لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد قبول الدائن لهذا العرض أو بعد صدور الحكم بصحة العرض وصيرورته نهائياً .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن الايداع الحاصل على ذمة أحد دائني المدين لا يخرج به المبلغ المودع إلا بقبول الدائن له ، فقبل ذلك يستطيع المدين أن يرجع المبلغ الذي أودعه أية وجهة أخرى . (نقض مدني ١٩٢٨/٤/٢٨ - موسوعتنا الزهنية الجزء الثالث لقرّة ٥٢٩) .

## الباب الثاني

### مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة

- مادة ٤٩٤ =** تجوز مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة في الأحوال الآتية :
- (١) إذا وقع من القاضي أو عضو النيابة في عملهما غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم .
- (٢) إذا امتنع القاضي من الاجابة على عريضة قدمت له أو من الفصل في قضية صالحة للحكم وذلك بعد اعذاره مرتين على يد محضر يتخللها ميعاد أربع وعشرين ساعة بالنسبة إلى الأوامر على العرائض وثلاثة أيام بالنسبة إلى الأحكام في الدعاوى الجزئية والمستعجلة والتجارية وثمانية أيام في الدعاوى الأخرى .
- ولا يجوز رفع دعوى المخاصمة في هذه الحالة قبل مضي ثمانية أيام على آخر اعذار .
- (٣) في الأحوال الأخرى التي يقضى فيها القانون بمسئولية القاضي والحكم عليه بالتعويضات<sup>(١)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ مرافعات يجيز مخاصمة القضاة اذا وقع منهم غش أو خطأ مهني جسيم فإنه يقصد بالغش إنحراف القاضي في عمله عما يقتضيه القانون قاصداً هذا الانحراف وذلك إما ايثاراً لأحد الخصوم أو نكاية في خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي . أما الخطأ المهني الجسيم فهو الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان ليساق اليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً ، ويستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى وتقدير مبلغ جسامته الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لمحكمة الموضوع . (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/١٤ - مدونتنا الذهبية العدد الأول لفرقة ١٩٩٧) - وقضت بأنه متى كان القاضي قد سمع الدعوى وفقاً للإجراءات المقررة في القانون فلا يصح - اذا - ما خلا إلى نفسه ليصدر حكمه فيها - أن يحاسب عما يجريه في هذه الخطوة ، وعما اذا كانت قد اتسعت له للتروى في الحكم قبل النطق به أو ضاقت عن ذلك ، فإن مرد ذلك جميعاً إلى ضمير القاضي وحده لا حساب عنه لأحد ولا يمكن أن يراقبه أحد فيه . (نقض مدنى

١٩٠٥/١٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثامن فقرة ١٢٥٥ - وقضت بأن تقدير مدى جسامة الخطأ الموجب لمسئولية المخاصم ضده من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص - في حدود سلطته التقديرية - أن الطعون الموجهة الى القضاء الصادر في موضوع الدعوى محل المخاصمة طعون موضوعية مجالها الطعن في الحكم المشار اليه سواء ما تعلق منها بالتصور في الأسباب أو الخطأ في التفسير التعاقد المبرم بين طرفي الخصومة ولا ترقى الى الخطأ المهنى الجسيم فإن النعى على هذا الحكم والمنازعة في جسامة الخطأ المنسوب الى الطعون ضده يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع وتنحصر عنها رقابة محكمة النقض . (نقض مدنى ١٤/٢/١٩٨٠ - مدينتنا الذهبية العدد الاول فقرة ٩٩٩) - وقضت بأنه وإن كان الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأنه إنما يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه إلا أن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء اذا انصرف عن واجبات وظيفته وإساء استعمالها فنص في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على أحوال مغنية أودها على سبيل الحصر يسأل فيها القاضى عن التضمينات بعد الحكم بجواز مخاصمته ، والحكمة التي توخاها المشرع من دعوى المخاصمة هي توفير الطمأنينة للقاضى في عمله وأحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى مجرد التشهير به وإذا لا يسأل القاضى عن عمله إلا إذا وقع منه ما يشكل خطأ مهنيًا جسيمًا أو غشًا أو تدليسًا أو غدرًا ، والخطأ لا يعد جسيمًا إلا إذا كان فاحشًا ولا يقع من القاضى المتبصر الحريص في عمله أما الخطأ اليسير فيمكن تداركه بالطعن على الحكم بالطريق المناسب ، وتقدير مدى الجسامة في الخطأ المهنى وما يثبت به الغش والتدليس والغدر وما لا يثبت هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من سلطة قاضى الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطعون ضده - القاضى المخاصم - الخطأ الجسيم في قضائه بإدانة الطاعن في جنحة التزوير التي أقيمت ضده بطريق الادعاء المباشر على ما استخلصه بأن القاضى المخاصم بوصفه قاضيًا جنائيًا غير مفيد في تكوين عقيدته بطريق معين من طرق الإثبات ما دام قد أوضح في حكمه الأسباب والأدلة التي أدت الى اقتناعه بثبوت مقارفة الطاعن لجريمة تزوير واستعمال عقد البيع الذى طالب بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ - مدنى كلى شمال القاهرة والتي تتمثل في عدم تقديمه هذا العقد للمحكمة رغم اعلان المدعى بالحق المدنى له وتكليفه بتقديمه للمحكمة للطعن عليه بالتزوير وتكليفه بذلك أيضا في الدعوى المدنية آنفة البيان فلم يفعل واستأجل الدعوى الأخيرة لتعديل طلباته كما

نفى عن المدعى بالحق المدني صدور هذا العقد للطاعن ولمن قرر أنه اشترى العقار المبيع منها ، كما: قرر المتهم الثاني في تلك الجلسة - ..... - بالجلسة أنه لم يصدر إليه أى عقد بيع من المدعى بالحق المدني كما لم يصدر منه أى بيع للطاعن ونفى معرفته بالآخر على خلاف ما إدعاه الطاعن بصحيفة دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر من أنه اشترى العقار المبيع من المتهم الثاني الذى اشتراه من المدعى بالحق المدني ثم زعمه في صحيفة تعديل الطلبات أنه اشترى هذا العقار ممن تدعى ..... التى اشترته من المدعى بالحق المدني ، كما نفى الحكم المطعون فيه وقوع غش وتدليس وغدر من القاضى المخاصم بتقاضيه مبلغ خمسمائة دولار أمريكى بواسطة محامى المدعى بالحق المدني كرشوة للحكم بإدانة الطاعن في جنحة التزوير تأسيساً على أن ما ساقه الأخير في هذا الخصوص هو قول مرسل بلا دليل ويهدره قول الطاعن بالجلسة بأنه لا يعرف القاضى المخاصم وليس بينهما عداوة تدفعه لإصدار الحكم الجنائى بإدانته كما لم يذكر هو أو من تلقى عنه رواية الرشوة - ..... - أنه شاهد المطعون ضده الأول وهو يتسلم مبلغ الخمسمائة دولار من المدعى بالحق المدني أو من محاميه ويعد أن كان يجزم في تقرير المخاصمة بأن القاضى المخاصم تسلم المبلغ بعد جلوسه في سيارة محامى المدعى بالحق المدني عاد وقرر بالجلسة بأن الشاهد سالف الذكر أخبره بأنه لا يعرف القاضى شخصياً ولا يجزم بأنه هو الذى شاهده بالسيارة كما وأن الطاعن قرر بالجلسة أن الاقرار المؤرخ ١١/٤/١٩٧٦ - والمنسوب صدوره من الشاهدين على واقعة الرشوة حذر في تاريخ مفاير ولاحق على الحكم الجنائى الصادر بإدانته مما استدلت منه المحكمة على أنه من انشائه وإملائه ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من نفى وقوع الخطأ الجسيم والغش والتدليس عن القاضى المخاصم سائفاً وله أصله الثابت في الأوراق ويؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فلا يسوغ للطاعن مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها ويضفى النعى بهذا السبب لا يبدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للدلالة بغيره الوصول الى نتيجة أخرى غير التى اخذت بها تلك المحكمة مما تتحسر عنه رقابة محكمة النقض . ولما تقدم يتعين رفض الطعن . (نقض مدنى ٢٨/٤/١٩٨٢ - المرجع السابق العدد الاول فقرة ٢٠٩٦) - وقضت كذلك بأن الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرف في أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حفا خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء اذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فنص في قانون المرافعات على أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يسأل فيها عن التضمنينات . والحكمة التى توخاها المشرع من ذلك هى توفير الطمأنينة للقاضى في عمله واحاطته



بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيئته برفع دعاوى كيدية لمجرد التشهير به ومن ثم فإنه لا يجوز مقاضاته بالتضمينات عن التصرفات التي تصدر منه أبان عمله إلا في هذه الأحوال . وإذا كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات يجيز مخاصمة القضاة اذا وقع منهم في عملهم خطأ مهني جسيم فإنه يقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان ليساق اليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً ويستوى أن يتلق بالبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى . وتقدير مبلغ جسامته الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لحكمة الموضوع . وإذا كان من حلقها عملاً بالمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها فإن هذا لا يتأتى لها إلا باستعراض أدلة المخاصمة لتبين مدى ارتباطها بأسبابها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن ما نسب الى المطعون ضده الأول لا يعتبر خطأ مهنيًا جسيمًا قد اقام قضائه على قوله : لما كان يبين مما سلف أن القاضي المخاصم المطعون ضده الأول - قضى في الدعويين ٤٢ و ١٣٢ لسنة ٧٦ بحبس المخاصم - الطامن - ثلاثين يوما لإمتناعه عن أداء متجمد النفقة المقررة بالحكمين رقمى ١٠٤ لسنة ٧٤ ، ١٣٥ لسنة ٧٥ وغيرهما . واستدل على نهائية هذين الحكمين بالشهادات الدالة على عدم حصول طعن فيهما وكان لما قرره من ذلك سند من الأوراق فإنه لا يكون قد أتى خطأ مهنيًا جسيمًا . وحيث أنه لا يفض عن هذا النظر أنه لم يعرض للدعاء بتزوير محضر اعلان الحكم رقم ١٠٤ لسنة ٧٤ ذلك أنه وإن كان الاحتمال أن يعرض لهذا الطعن وأن يرد عليه إلا أن إغفاله لا يعتبر خطأ مهنيًا جسيمًا لا سيما وأن الشهادات المقدمة لتفيد نهائية هذين الحكمين ، كذلك لا يغير من هذا النظر أنه حصلت معارضة في هذين الحكمين ..... ذلك أن الحكمين قد صارا نهائيين بعد رفض المعارضة فيهما وعدم حصول استئناف عنهما قبل صدور الحكمين بالحبس في ٢/١٩ ، ١٦/٤/٧٧ كذلك فإنه يقرض أن القاضي المخاصم نسي التوقيع على نسخة الحكم الأصلية فإن هذا لا يعتبر من قبيل الخطأ المهني الجسيم وإن كانت أوراق الدعوى تفيد أنه وقع الحكم وحرر مسودته ، يدل على ذلك أنه حيز الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ للحكم ونطق به بالجلسة المحددة للنطق به . وإذا كانت هذه الاعتبارات التي ساقها الحكم تكفى لحمل قضائه فإن ما يثيره الطامن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعيًا مما يستقل به قاضى الموضوع من تقدير مدى جسامته الخطأ تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النقص على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بالوجهين أنفى البيان على غير أساس . (نقض

**مادة ٤٩٥ =** ترفع دعوى المخاصمة بتقرير في قلم كتاب محكمة الاستئناف التابع لها القاضى أو عضو النيابة يوقعه الطالب أو من يوكله في ذلك توكيلاً خاصاً .

ويجب أن يشتمل التقرير على بيان أوجه المخاصمة وأدلتها وأن تودع معه الأوراق المؤيدة لها .

وتعرض الدعوى على إحدى دوائر محكمة الاستئناف بأمر من رئيسها بعد تبليغ صورة التقرير إلى القاضى أو عضو النيابة وتنتظر في غرفة المشورة في أول جلسة تعقد بعد ثمانية الأيام التالية للتبليغ . ويقوم قلم الكتابة بإخطار الطالب بالجلسة<sup>(١)</sup>

مدنى ١٩/٦/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١٠٠١) - ولقد ثبت أن النص في المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات يدل على أنه إذا اشترك أحد القضاة في الداولة ولم يكن قد سمع المرافعة في الدعوى ، أو إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم في جلسة النطق به بسبب مانع قهرى ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته المشتعلة على منطوقه وأسبابه ، وأن غيره حل محله وقت النطق به فإن الأمر المترتب على هذا العوار الذى يلحق بالحكم هو البطلان ، بيد أن المشرع لم يقرر بصريح هذه النصوص مسامحة القاضى عن التعويضات ، بينما النص في الفقرة الثالثة من المادة ٤٩٤ من هذا القانون تشترط لجواز المخاصمة أن يكون القانون قد نص على مسؤولية القاضى عن المخالفة وعن التعويض عنها ، ولا يصح القياس في هذه الحالة على حكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات التى تقرر مسؤولية القاضى عن التعويض في حالة عدم ايداع مسودة الحكم ملف الدعوى عند صدوره ، لأن تقرير مسؤولية القاضى عن أعماله بدعوى المخاصمة هو استثناء ورد في القانون في حالات معينة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها . (نقض مدنى ١٤/٢/١٩٨٠ - المرجع السابق فقرة ٩٩٨) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات إذ أوجبت على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها الأوراق المؤيدة لها وكان مقتضى المادة التالية لها أن تحكم المحكمة أولاً في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها على أن الفصل في دعوى المخاصمة رهى في مرحلتها الأولى مرحلة الفصل في تعلق المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه ، وعلى أنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو

**مادة ٤٩٦ :** تحكم المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضي أو عضو النيابة المخاصم حسب الأحوال وأقوال النيابة العامة إذا تدخلت في الدعوى .

مستندات غير التي أودعت مع التقرير الأمر الذي يبنى عليه أن يكون ضم قلم كتاب محكمة الاستئناف ملف الجنحة رقم ٣٢٩٦ لسنة ١٩٧٧ روض الفرج والذي قال الطاعن أن يحوى التاشيرات والمذكرات المؤيدة لدعواهما مخالفا لصريح القانون . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واستبعد هذا الملف من المستندات التي يحق للطاعنين التمسك بها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . (نقض مدنى ١٩٨١/٤/٢٣ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٠٩٤) - وقضت بأن دعوى المخاصمة - في قانونى المرافعات الملغى والقائم - هي دعوى تعويض وإن كان من آثارها في القانون القائم بطلان تصرف القاضي أو عضو النيابة المخاصم . وقد حدد المشرع الأحوال التي يجوز فيها رفع دعوى المخاصمة ونظم للمخاصمة في هذه الأحوال إجراءات خاصة وأحاطها بضمانات تكفل حماية القاضي أو عضو النيابة من عبث الخصوم ومن ثم فلا يجوز مقاضاة أيهما بالتضمنينات عن التصرفات التي تصدر منه أثناء عمله إلا في هذه الأحوال ، ولا سبيل الى هذه المقاضاة غير دعوى المخاصمة . وإذن فإذا كان الطاعن قد رفع دعواه ضد رئيس النيابة بطلب تعويضه عن الأضرار التي لحقت به بسبب إجراءات تنفيذ حكم جنائى اتخذها أحد أعضاء النيابة بمقولة أنها تمت على وجه مخالف للقانون ثم ادخل في الدعوى - بناء على أمر المحكمة - النائب العام ووزير العدل بوصفهما الجهة الرئاسية لعضو النيابة الذى وقع منه التصرف الذى سبب الضرر المدعى به وطلب الزامهما متضامنين مع رئيس النيابة بالتعويض ، فإن الحكم المطعون عليه إذ خلاص الى عدم قبول هذه الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون (باعتبارها دعوى مخاصمة) يكون قد فهم الدعوى على وجهها الصحيح وطبق عليها القانون تطبيقاً سليماً . ولا يقدح في صحة قضائه عدم توجيه الدعوى الى عضو نيابة معين بالاسم وتوجيهها الى النيابة العامة في شخص رئيس النيابة ذلك أنه يستوى أن تكون دعوى التضمنينات قد وجهت الى عضو النيابة بإسمه أو بوظيفته وإلى النائب العام بوصفه الجهة الرئاسية لعضو النيابة الذى صدر منه التصرف والقول بغير ذلك يفوت الحكمة التي قصد اليها المشرع من وضع نظام المخاصمة ويفتح الباب للتحايل على مخاصمة أعضاء النيابة بغير الطريق الذى رسمه القانون . (نقض مدنى ١٩٦٢/٣/٢٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثامن فقرة ١٣٧٧) .

وإذا كان القاضي المخاصم مستشاراً بمحكمة النقض تولت الفصل في جواز قبول المخاصمة إحدى دوائر هذه المحكمة في غرفة المشورة<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه عملاً بالمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات فإن واجب محكمة المخاصمة في المرحلة الأولى هو أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها ، وهذا يتأتى باستعراض أسباب المخاصمة وأدلتها وبيان وجه تعلقها بالدعوى وجواز قبولها . وهي لا تتناول موضوع المخاصمة بالبحث إلا بالقدر اللازم لذلك دون التزام ببيان رأيها فيه وتسببيه فعملها لا يعدو أن يكون مجرد اجازة للفهم في المثل أمام محكمة الموضوع ليشرح أوجه المخاصمة الواردة في التقرير ودون أن يكون لهذا البحث أو الاستعراض تأثير على محكمة الموضوع والتي لها مطلق الأمر إذا ما أحيلت إليها دعوى المخاصمة في أن تقضي بعد فحص موضوعها إما برفضها وإما بصحتها والتعويض واطلاق التصرف ، ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بعدم جواز المخاصمة محمولاً على ما يكفي لحمله فقد وقف عند حد المرحلة الأولى في دعوى المخاصمة ويحسب ذلك إذ لم تعد به حاجة لبحث موضوعها . (نقض مدنى ١٩٨٣/٦/٥ - مودنتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٠٩٧) - وقضت بأنه إذا كان الحكم قد أشار إلى أنه لم يرفيما أسند الى وكيل النيابة على ما ظهر له من الأوراق غشا أو تدليساً أو غدراً أو خطأ مهنياً جسيماً وإنما رأى أن ما اتاه يعتبر خطأ مهنياً غير جسيم بسبب حداثة عهده بأعمال النيابة وأنه خطأ هين لا يدخل في أسباب المخاصمة - فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون إذا قضى بعدم جواز المخاصمة . (نقض مدنى ١٩٥٦/١٢/٣٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثامن فقرة ١٣٧٠) - وقضت بأن المشرع قصد أن ترفع دعوى المخاصمة بتقرير في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظرها وهي محكمة النقض إذا كان المخاصم مستشاراً بها ، وإذ لم يسلك الطالب هذا الطريق في رفع دعواه قبل مستشارى محكمة النقض المخاصمين وإنما خاصمهم بتقرير في قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة فإن الدعوى تكون غير مقبولة . (نقض مدنى ١٩٨٣/١٢/١٢ - الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٥٣ ق) - وقضت بأنه إذ جرى نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات على أن يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليه أو بإبدائه شفوياً بالجلسة وإثباته في المحضر ، فقد جاء هذا النص عاماً ولم يخصه المشرع بتدريج معين من الدعاوى كما أنه لم يستثن دعوى المخاصمة من أعمال حكم النص المذكور ، مما مفاده أنه يجوز ترك الخصومة فيها . (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٩ - الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ ق) .

**مادة ٤٩٧ =** إذا حكم بجواز قبول المخاصمة وكان المخاصم أحد قضاة المحكمة الابتدائية أو أحد أعضاء النيابة لديها حدد الحكم جلسة لنظر موضوع المخاصمة في جلسة علنية أمام دائرة أخرى من دوائر محكمة الاستئناف ويحكم فيه بعد سماع الطالب والقاضي أو عضو النيابة المخاصم وأقوال النيابة العامة إذا تدخلت في الدعوى . وإذا كان المخاصم مستشاراً في إحدى محاكم الاستئناف أو النائب العام أو المحامي العام فتكون الاحالة على دائرة خاصة مؤلفة من سبعة من المستشارين بحسب ترتيب أقدمةيتهم . أما إذا كان المخاصم مستشاراً بمحكمة النقض فتكون الاحالة إلى دوائر المحكمة مجتمعة .

**مادة ٤٩٨ =** يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة .

**مادة ٤٩٩ =** إذا قضت المحكمة بعدم جواز المخاصمة أو برفضها حكم على الطالب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيهاً مع التعويضات إن كان لها وجه ، وإذا قضت بصحة المخاصمة حكمت على القاضي أو عضو النيابة المخاصم بالتعويضات والمصاريف وببطلان تصرفه . ومع ذلك لا تحكم المحكمة ببطلان الحكم الصادر لمصلحة خصم آخر غير المدعى في دعوى المخاصمة إلا بعد إعلانه لإبداء أقواله ويجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تحكم في الدعوى الأصلية إذا رأت أنها صالحة وذلك بعد سماع أقوال الخصوم<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات على أنه : «إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره حكمت على رافعه بالمصاريف فضلاً عن مصادرة الكفالة أو بعضها ، وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم بالتعويض للمدعى عليه في الطعن» وفي المادة ٤٩٩ منه على أنه : «إذا قضت المحكمة بعدم جواز المخاصمة أو برفضها حكم على الطالب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيهاً مع التعويضات إن كان لها وجه» يدل على أن طلب التعويض عن دعوى المخاصمة لدى محكمة المخاصمة وعن الطعن الكيدي لدى محكمة النقض هو مجرد رخصة للخصم وأن اختصاص هاتين المحكمتين بنظر هذا الطلب هو اختصاص اضافي لا يسلب المحكمة المختصة أصلاً طبقاً للقواعد العامة اختصاصها بنظره متى أقام صاحب الشأن الدعوى ابتداء أمامها دون استعمال هذه الرخصة . (نقض مدني ١٩٨٣/٣/٢٤ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٠٩٥) .

٦١٤ ..... قانون المرافعات

**مادة ٥٠٠** لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في دعوى المخاصمة إلا بطريق  
النقض .

## الباب الثالث

### التحكيم

**مادة ٥٠١ -** يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين .

ولا يثبت التحكيم إلا بالكتابة .

ويجب أن يحدد موضوع النزاع في وثيقة التحكيم أو أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح وإلا كان التحكيم باطلاً .

ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح . ولا يصح التحكيم إلا لمن له التصرف في حقوقه<sup>(١)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأن التحكيم المنصوص عليه في المادة ٥٠١ من قانون المرافعات ، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق استثنائي لفرض المنازعات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية . ولا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بأعماله من تلقاء نفسها وإنما يتعين التمسك به أمامها ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمناً ويسقط الحق فيه فيما لو أثير متأخراً بعد الكلام في الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن ابدائه قبل نظر الموضوع نزولاً ضمناً عن التمسك به . ولما كان الطاعنون قد لجأوا ابتداء إلى القضاء وأقاموا دعواهم طالبين الحكم بإلزام المطعون عليهم بتعويضهم عن حرمانهم من إتمام المبنى المتفق عليه بالعقد موضوع الدعوى المتضمن شرط التحكيم ، وتعرضوا لموضوع الدعوى الأخرى التي أقامها ضدهم المطعون عليهم دون تمسك بهذا الشرط - إلا في مذكرة لهم أمام محكمة الاستئناف مما يفيد تسليمهم بقيام النزاع أمام محكمة مختصة ومواجهتهم موضوع الدعوى وبذلك يكونوا قد تنازلوا ضمناً عن التمسك بشرط التحكيم مما يسقط حقهم فيه . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٨١/٣/٢٦ - مدينتنا الذهبية العدد الثامن فقره ١٠٣٠) - وقضت بأن مفاد نص المادة ٥٠١ من قانون المرافعات المصرى جواز اتفاق المتعاقدين على اللجوء الى التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهما من نزاع كانت تختص بنظره المحاكم أصلاً . (نقض مدنى ١٩٨٣/١/١٤ - المرجع السابق فقره ١٠٣٦) - وقضت بأن التحكيم طريق استثنائي

لمض الخصومات ، قوامه الخروج على طرق التقاضى العادية وما تكلفه من ضمانات ، ومن ثم فهو مقصور حتما على ما تنصرف ارادة المحتكمين الى عرضه على هيئة التحكيم . وقد اوجبت المادة ٨٢٢ من قانون المرافعات السابق ان تتضمن مشاركة التحكيم تعيينا لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين ، ويتسنى رقابة مدى التزامهم حدود ولايتهم . كما اجاز المشرع في نفس المادة ان يتم ذلك التحديد اثناء المرافعة امام هيئة التحكيم . (نقض مدنى ١٦/٢/١٩٧١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٤٥) - وقضت بأن اثار العقد وفقاً لنص المادة ١٤٥ من القانون المدنى لا تنصرف الى الغير الذى لم يكن طرفا فيه ولم تربطه صلة باى من طرفيه ، سواء كانت هذه الآثار حقاً أم التزاماً . واذا كان يبين من تدوينات الحكم المطعون فيه ان الطاعة (المشترية) قد اتفقت مع الشركة البائعة بمقتضى عقد البيع المبرم بينهما على أن كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص هيئة تحكيم ، واذا لم تكن الشركة الناقلة طرفا في هذا العقد ، وإنما تتحدد حقوقها والتزاماتها على أساس عقد النقل المبرم بينها وبين الشركة البائعة ، فإن شرط التحكيم الوارد في عقد البيع لا يمتد اثره الى الشركة الناقلة ، ولا يجوز لها التمسك به عند قيام النزاع بين هذه الأخيرة وبين الطاعة (المشترية) ، وذلك تطبيقاً لبداً القرة الملزمة للعقود . (نقض مدنى ٢٠/١/١٩٧١ - المرجع السابق فقرة ١٠٤٤) - وقضت بأنه اذا كان الطرفان قد حددا في مشاركة التحكيم موضوع النزاع القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد مقابله ونصاً على تحكيم الحكم لحسم هذا النزاع وحددا مأموريته بمعايينة الأعمال التى قام بها الماويل لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات والاصول الفنية من عدمه وتقدير قيمة الصحيح من الأعمال كما نصت في المشاركة على تفويض المحكم في الحكم والصلح ، وكان ذلك التفويض بصيغة عامة لا تخصيص فيها فإن المحكم اذا أصدر حكمه وحدد في منطوقه ما يستحقه الماويل عن الأعمال التى قام بها جميعها حتى تاريخ الحكم بمبلغ معين فإنه لا يكون قد خرج عن حدود المشاركة أو قضى بغير ما طلبه الخصوم . (نقض مدنى ٣٠/١١/١٩٦١ - المرجع السابق فقرة ١٠٥٨) - وقضت بأنه متى كانت محكمة الموضوع قد اخذت في تفسير مشاركة تحكيم بالظاهر الذى ثبت لديها فاعملت مقتضاه فإنه لا يكون عليها أن تعدل عن هذا الظاهر الى سواء إلا إذا تبين أن ثمت ما يدعو الى هذا العدول . (نقض مدنى ١٩/٦/١٩٥٨ - المرجع السابق فقرة ١٠٣٥) - وقضت بأنه اذا كانت مشاركة التحكيم لا تعتبر في ذاتها اجراء قاطعاً للتقادم ، إلا أنها اذا تضمنت اقراراً من المدين بحق الدائن كما لو اعترف بوجود الدين وانحصر النزاع المعروض على التحكيم في مقدار هذا الدين فإن التقادم ينقطع في هذه الحالة بسبب هذا الاقرار



صريحاً كان أو ضمنياً وليس بسبب المشاركة في ذاتها . (نقض مدنى ١٩٦٩/١/٣٠ - المرجع السابق فقرة ١٠٤٢) - وقضت بأن منع المحاكم من نظر النزاع - عند وجود شرط التحكيم - لا يكون إلا إذا كان تنفيذ التحكيم ممكناً . ويكون للطاعة المطالبة بحقها - وحتى لا تحرم من عرض منازعتها على أية جهة للفصل فيها - أن تلجأ الى المحاكم لعرض النزاع عليها من جديد لأنها هى صاحبة الولاية العامة في الفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بنص خاص . (نقض مدنى ١٩٧٠/٤/١٤ - المرجع السابق فقرة ١٠٤٣) - وقضت بأنه لا يمنع من أن يكون التحكيم في الخارج على يد أشخاص غير مصريين لأن حكمة تشريع التحكيم تنحصر في أن طرف الخصومة يريدان بمحض إرادتهما واتفاقهما تفويض أشخاص ليس لهم ولاية القضاء أن يقضوا بينهما أو يحسموا النزاع بحكم أو يصلح يقبلان شروطه - فرفضاً طرق الخصومة هو أساس التحكيم - وكما يجوز لهما الصلح بدون وساطة أحد فإنه يجوز لهما تفويض غيرهم في اجراء ذلك الصلح أو في الحكم في ذلك النزاع ويستوى أن يكون المحكمون في مصر وأن يجرى التحكيم فيها أو أن يكونوا موجودين في الخارج وأن يصدروا حكمهم هناك . (نقض مدنى ١٩٥٦/٤/١٢ - المرجع السابق فقرة ١٠٧٩) - وقضت بأنه لما كانت المادة ٥٠١ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الرابعة على أنه : «ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح» وكانت المادة ٥٥١ من القانون المدنى تنص على أنه : «لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام .....» فإن حاصل ذلك أنه لا يجوز التحكيم بصدد تحديد مسئولية الجانى عن الجريمة الجنائية ، وإلا عد باطلا لمخالفته للنظام العام . (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٣١ ص ١٩٨٩) - وقضت بأن التحكيم ليس من قبيل الدعاوى التى هى سلطة مخولة لصاحب الحق في الالتجاء الى القضاء للحصول على تقرير حق له أو لحمايته ، كما ان مشاركة التحكيم لا تعد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكائنة لحق عينى عقارى أصلى أو من قبيل سحب الدعاوى وإنما هى مجرد اتفاق على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ولا تتضمن مطالبة بالحق أو تكليفاً للخصم بالحضور أمام هيئة التحكيم مما مفاده أن مشاركة التحكيم لا تكون من قبيل التصرفات أو الدعاوى الواجب شهرها وفقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الشهر العقارى وإن سجلت أو أشر بها لا يترتب على ذلك أن الحق المدعى به إذا تقرر بحكم المحكم وتأثر به أن يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل مشاركة التحكيم لأن هذا الأثر يتعلق بالدعاوى فقط ، لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم الابتدائى الذى تأيد بالحكم المطعون فيه أن الملعون عليه الاول

**مادة ٥٠٢ =** لا يجوز أن يكون المحكم قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفلساً ما لم يرد له اعتباره .  
وإذا تعدد المحكمون وجب في جميع الأحوال أن يكون عددهم وترّاً وإلا كان التحكيم باطلاً .

ومع مراعاة ما تقضي به القوانين الخاصة يجب تعيين أشخاص المحكمين في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل<sup>(١)</sup>.

مباشر اجراءات التنفيذ قد اشهر حق اختصاصه بأن قيده في ١٠/٦/١٩٦٤ برقم ٣١١٥ على العقارات المنفذ عليها وكانت الطاعة (المعتزضة) قد سجلت عقد شرائها من المدين والحكم الصادر من المحكمين بصحة ونفاذ عقد البيع في ١٥/٧/١٩٦٤ برقم ٢٧٤١ أى أن المطعون عليه الأول قيد حق اختصاصه بتاريخ سابق على تسجيل الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار اليه ولا عبرة في ذلك بتاريخ تسجيل مشاركة التحكيم على ما سلف البيان . ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه أن الحكم لم يسجل إلا ضمن أوراق تسجيل عقد البيع الابتدائي في حين أن حكم المحكمين قد سجل ، لأن النعى في هذا الخصوص بعد أن تبين أن قيد الاختصاص سابق على تسجيل حكم المحكمين يفسى غير منتج . (نقض مدنى ١٠/٦/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول لفرة ٥٤٥) - وقضت بأنه متى كانت محكمة أول درجة قد قبلت الدفع - بعدم قبول الدعوى - لوجود شرط التحكيم وحكمت بعدم قبول الدعوى ، فإنها لا تكون قد استنفذت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فإذا استئنفت حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ويرفض الدفع ، فإنه كان يتعين عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف الفصل في الموضوع لما يترتب على ذلك من تلويث إحدى درجات التقاضي على الخصوم . (نقض مدنى ٦/١/١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع لفرة ١٠٨٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات تلزم أن يكون عدد المحكمين الموفزين بالصلح وترّاً ، وأن يذكرها بأسمائهم في مشاركة التحكيم أو في ورقة سابقة عليها . وهذا النص ينتقى معه جواز القول بإمكان تعيين بعض المحكمين في المشاركة وتوكيل هذا البعض في تعيين آخرين من بعد . وحكم هذه المادة هو من النظام العام ، فمخالفتها موجبة لبطلان المشاركة بطلاناً مطلقاً لا يزيله حضور الخصوم أمام المحكمين الذين لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة المذكورة . (نقض مدنى ٢٠/١٢/١٩٢٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع لفرة ١٠٢٦) .

**مادة ٥٠٣** = يجب أن يكون قبول المحكم بالكتابة ولا يجوز له بعد قبول التحكيم أن يتنحى بغير سبب جدى وإلا جاز الحكم عليه للخصم بالتعويضات . ولا يجوز عزل المحكمين إلا بتراضى الخصوم جميعاً .

ولا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد إبرام وثيقة التحكيم ويطلب الرد لذات الأسباب التى يرد بها القاضى أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى في ميعاد خمسة أيام من يوم إخبار الخصم بتعيين المحكم<sup>(١)</sup>.

**مادة ٥٠٤** = تنقطع الخصومة أمام المحكم اذا قام سبب من اسباب انقطاع الخصومة المقررة في هذا القانون .  
ويترتب على الانقطاع الآثار المقررة في هذا القانون .

**مادة ٥٠٥** = على المحكمين ان يحكموا في الميعاد المشروط ما لم يرفض الخصوم امتداده .

ويجب عليهم عند عدم اشتراط اجل للحكم ان يحكموا خلال شهرين من تاريخ قبولهم للتحكيم والا جاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع الى المحكمة . (٢)

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٨٢٦ من قانون المرافعات السابق - المقابلة للفقرة الأولى من المادة ٥٠٣ من القانون الحالى - أن الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم وليست شرطاً لاتعقاد مشاركة التحكيم . (نقض مدنى ١٩٧٢/١١/٢٤ - موسوعاتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٤٩) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرق مشاركة التحكيم أن يتمسك بإنقضائها لمضى الأجل المحدد في القانون لإصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظيفتهم . (نقض مدنى ١٩٥٨/٦/١٩ - موسوعاتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٣٦) - وقضت بأنه إذا كان الثابت أن أحد أعضاء هيئة التحكيم قد انسحب من العمل قبل إصدار الحكم فاستحال على الهيئة مواصلة السير في نظر الطلب وأصدرت قراراً بوقف إجراءات التحكيم ، فإن الميعاد المحدد لإصدار الحكم في النزاع المعروض على الهيئة يقف سريانه - م ٨٢٨ مرافعات - حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم بتعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل عملاً بالمادة ٨٢٥ من قانون المرافعات وذلك بحسبان هذه المسألة

**مادة ٥٠٦** : يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدين بإجراءات المرافعات عدا ما نص عليه في هذا الباب ويكون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ما لم يكونوا مفوضين بالصلح .

وإذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولاية المحكمين أو طعن بتزوير في ورقة أو اتخذت إجراءات جنائية عن تزويرها أو عن حادث جنائي آخر وقف المحكمون عملهم ووقف الميعاد المحدد للحكم الى ان يصدر حكم انتهائي في تلك المسألة العارضة .

ويرجع المحكمون الى رئيس المحكمة المشار اليها في المادة ٥٠٨ لاجراء ما يأتي :

- ( ١ ) الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور او يمتنع منهم عن الاجابة بالجزاء المنصوص عليه في قانون الاثبات .
- ( ٢ ) الامر بالانابات القضائية<sup>(١)</sup>

مسألة عارضة تخرج عن ولاية المحكمين ويستعمل عليهم قبل الفصل فيها مواصلة السير في التحكيم المنوط بهم . (نقض مدني ١٩٧٠/٣/٥ - المرجع السابق لفقرة ١٠٦٤) - وقضت بأن مقتضى خلو مشاركة التحكيم من تحديد ميعاد للحكم الذي يصدره المحكم ان يكون الميعاد هو ما حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات (القديم) في حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم وهو ثلاثة اشهر من تاريخ تعيين المحكم ولا يجوز تعديل مشاركة التحكيم إلا بإتفاق الطرفين المحتكمين . (نقض مدني ١٩٦١/١١/٣٠ - المرجع السابق لفقرة ١٠٧١) - وقضت بأن قيام القوة القاهرة لا يكون من شأنه إهدار شرط التحكيم المتفق عليه وإنما كل ما يترتب عليه هو وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد محدد . (نقض مدني ١٩٧٣/٢/٢٤ - المرجع السابق لفقرة ١٠٤٨) - وقضت بأن التاريخ الذي يثبت المحكم لحكمه يعتبر حجة على الخصم ولا يستطيع جده إلا بإتخاذ طريق الطعن بالتزوير في الحكم لأن حكم المحكم يعتبر ورقة رسمية شأنه في ذلك شأن الأحكام التي يصدرها القضاء . (نقض مدني ١٩٦١/١١/٣٠ - المرجع السابق لفقرة ١٠٧٢) - وقضت بأن البطلان المؤسس على إنقضاء المشاركة ليس من شأنه ان يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المشاركة . نقض ١٩٥٨/٦/١٩ - المرجع السابق لفقرة ١٠٣٤) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الميعاد المحدد في مشاركة التحكيم لإصدار الحكم في النزاع المعروض على الهيئة يقف سريانه حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم في الدعوى -

**مادة ٥٠٧** = يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء وتجب كتابته ويجب ان يشتمل بوجه خاص على صورة من وثيقة التحكيم وعلى ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين .

وإذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم صحيحا إذا وقعت أغلبية المحكمين<sup>(١)</sup>

المرفوعة قبل انقضاءه بطلب تعيين محكم آخر بدلا من تنهى عملاً بالمادة ٨٢٨ من قانون المرافعات السابق ، وذلك بحسبان هذه المسألة مسألة عارضة تخرج عن ولاية المحكمين ، ويستحيل عليهم قبل الفصل فيها مواصلة السير في التحكيم المنوط بهم . (نقض مدني ١٩٧٣/٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الرابع فقرة ١٠٤٨ ) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه نصت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات السابق على البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم على سبيل الحصر ، وليس بين هذه البيانات إثبات حلف عضوي هيئة التحكيم اليمين المنصوص عليها في المادتين ١٩٨ ، ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . نقض ١٩٧٢/٢/٢٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٨٥ ) - وقضت بأنه متى كان الثابت أن طرفي الخصومة قد لجئا الى التحكيم فيما كان ناشبا بينهما من منازعات متعددة بشأن زراعة الأتليان المملوكة لهما وكان حكم المحكمين قد فصل بصفة نهائية في هذه المنازعات وقضى لاحدهما بأحقية في استلام أتليان معينة بما عليها من الزراعة وكانت هذه الزراعة قائمة في تلك الأرض فعلا وقت صدور حكم المحكمين فإن أحقية المحكوم له للزراعة المذكورة تكون أمرا مقضيا له به بموجب حكم المحكمين ضد الخصم الآخر وتكون دعوى هذا الأخير بطلب أحقية لهذه الزراعة مردودة بما لهذا الحكم من قوة الأمر المقضى ومن حجية قبله ، ولا يقدح في ذلك أن يكون هو الزارع لتلك الزراعة ، ولا يفيد من ذلك أيضا ألا يكون الحكم قد تنفذ بالاستلام فإن عدم تنفيذ الأحكام لا يخل بما لها من حجية لم تنقض بأي سبب من الأسباب التي تنقض بها قانونا . (نقض مدني ١٩٥٧/٢/١٤ - المرجع السابق فقرة ١٠٧٠) - وقضت بأن ما اشترطته المادة ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن يؤدى عضوا هيئة التحكيم عن وزارتي العمل والصناعة اليمين المبينة بها أمام رئيسها يقتضى أن يتم الحلف قبل مباشرتها العمل في الهيئة ، وإذا كان هذا الاجراء يصح اثباته بمحضر جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة الى تكرار اثباته بمحضر كل نزاع تال كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، وكان الأصل في الاجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما

**مادة ٥٠٨ =** جميع احكام المحكمين ولو كانت صادرة باجراءات التحقيق يجب ايداع اصلها مع اصل وثيقة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة اصلا بنظر الدعوى خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدورها ، ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الايداع .

واذا كان التحكيم واردا على قضية استئناف كان الايداع في قلم كتاب المحكمة المختصة اصلا بنظر الاستئناف<sup>(١)</sup>

**مادة ٥٠٩ =** لا يكون حكم المحكمين قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدره قاضى التنفيذ بالمحكمة التى اودع اصل الحكم قلم كتابها بناء على طلب اى من ذوى الشأن ، وذلك بعد الإطلاع على الحكم ووثيقة التحكيم وبعد التثبت من أنه لا يوجد ما يمنع من تنفيذه .

ويختص القاضى المذكور بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> يدعيه ، وكانت الطاعة لم تقدم سوى محاضر الجلسات التى نظر فيها هذا النزاع وهى لا تكفى بذاتها للتدليل على أن عضوى وزارتى العمل والصناعة فى الهيئة لم يؤديا تلك اليمين . فإن نعيها يكون مجردا عن الدليل . (نقض مدنى ١٩٧٤/٢/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ٤١٤) .

١ - قضت محكمة النقض بأن ما تنص عليه المادة ٨٢٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب ايداع اصل جميع أحكام المحكمين مع اصل مشاركة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة اصلا بنظر الدعوى فى ميعاد معين قصد به التعجيل بوضع الحكم تحت تصرف الخصوم وتمكين المحكوم له من الحصول على امر التنفيذ ، فإنه لا يترتب اى بطلان على عدم ايداع حكم المحكمين اصلا او اذا اودع بعد انقضاء الميعاد المقرر . (نقض مدنى ١٩٧٨/٢/١٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٧٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الامر الصادر من قاضى الامور الوقتية والذى يعتبر بمقتضاه حكم المحكم واجب التنفيذ طبقاً للمادة ٨٤٤ من قانون المرافعات يقصد به مراقبة عمل المحكم قبل تنفيذ حكمه من حيث التثبت من وجود مشاركة التحكيم ، وأن المحكم قد راعى الشكل الذى يتطلبه القانون سواء عند الفصل فى النزاع أو عند كتابة الحكم دون أن يخل قاضى الامور الوقتية حق البحث فى الحكم من الناحية الموضوعية ومدى مطابقتها للقانون وكان يترتب على أن حكم المحكم له بين الخصوم جميع الآثار التى تكون للحكم القضائى ، أن تلحقه الحجية ولو لم يكن قد صدر الامر بتنفيذه ، لأن صدور الامر من قاضى الامور الوقتية إنما يتطلب من أجل التنفيذ لا من أجل قوة الثبوت ، فإنه وعلى ما

**مادة ٥١٠** = احكام المحكمين لاتقبل الطعن فيها بالاستئناف .  
**مادة ٥١١** = فيما عدا الحالة الخامسة من المادة ٢٤١ يجوز الطعن في احكام المحكمين بالتماس اعادة النظر طبقا للقواعد المقررة لذلك فيما يتعلق بأحكام المحاكم .

ويرفع الالتماس الى المحكمة التي كان من اختصاصها اصلا نظر الدعوى .  
**مادة ٥١٢** = يجوز طلب بطلان حكم المحكمين في الاحوال الآتية :  
 ( ١ ) اذا كان قد صدر بغير وثيقة تحكيم او بناء على وثيقة باطلة او سقطت بتجاوز الميعاد او اذا كان الحكم قد خرج عن حدود الوثيقة .  
 ( ٢ ) اذا خولفت الفقرة الثالثة او الرابعة من المادة ٥٠١ او الفقرة الاولى من المادة ٥٠٢ .

( ٣ ) اذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا طبقا للقانون أو صدر من بعضهم دون ان يكونوا مازونين بالحكم في غيبة الآخرين .  
 ( ٤ ) اذا وقع بطلان في الحكم او في الاجراءات اثر في الحكم<sup>(١)</sup>

---

جرى به قضاء هذه المحكمة لا تجوز المجادلة في حجية حكم المحكمين حتى يفرض أنه لم يتم تنفيذه طالما الحجية قائمة لم تنقض بأي سبب من الأسباب التي تنقض بها قانونا .  
 (نقض مدنى ١٥/٢/١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٧٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأن التحكيم هو بنص المادتين ٧٠٢ ، ٧٠٣ من قانون المرافعات مشاركة بين متعاقدين ، أى اتفاق على التزامات متبادلة بالنزول على حكم المحكمين وبطلان المشاركات لعدم الأملية هو بحكم المادتين ١٣١ ، ١٣٢ من القانون المدنى بطلان نسبي مقرر لمصلحة عديم الأملية فلا يجوز لدى الأملية التمسك به . (نقض مدنى ١٨/١١/١٩٤٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٣١) - وقضت بأن خروج المحكمين في حكمهم عن مشاركة التحكيم يجب أن يتمسك به الخصوم أمام المحكمة وإلا فلا يكون لها أن تنقض من تلقاء نفسها ببطلان الحكم لعدم تعلق ذلك بالنظام العام . (نقض مدنى ٢١/١/١٩٤٣ - المرجع السابق فقرة ١٠٢٧) - وقضت بأنه اذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب بطلان مشاركة تحكيم لم يشترط فيها ميعاد للحكم وأسس المدعى دعواه على مضي الثلاثة الشهور المحددة قانونا دون أن يصدر المحكمون احكاما في المنازعات المنوط بهم أنهاؤها ففضى الحكم في منطوقه ببطلان المشاركة وتبين من أسبابه أنه يقوم في حقيقة الواقع على أساس من المادة ٧١٢ من قانون المرافعات القديم وأن المحكمة وإن كانت قد عبرت في منطوق حكمها بلفظ البطلان إلا أنها لم ترد به إلا انقضاء

**مادة ٥١٢** : يرفع طلب البطلان بالأوضاع المعتادة الى المحكمة المختصة اصلا بنظر النزاع .  
ولا يمنع من قبول هذا الطلب تنازل الخصم عن حقه فيه قبل صدور حكم المحكمين .

المشاركة بإنقضاء الأجل الذي حدده القانون ليصدر المحكمين حكمهم في خلاله ، وهذا هو بالذات ما قصد اليه المدعى من دعواه ، ولم يرد في أسباب الحكم اشارة ما الى ان ثمة بطلانا لاصتاً بالمشاركة ناشئا عن فقدان ركن من أركان انعقادها أو شرط من شرائط صحتها ، فإن النعى على الحكم فيما قضى به في منطوقه من بطلان المشاركة دون انتقضائها يكون موجها الى عبارة للفظية أخطأت المحكمة في التعبير بها عن مرادها ليست مقصودة لذاتها ولا تتعلق بهذا النعى للطعن إلا مصلحة نظرية بحثت وهي لا تصلح أساسا للطعن ذلك أن البطلان المؤسس على انقضاء المشاركة ليس من شأنه أن يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية فترة قيام المشاركة . (نقض مدنى ١٩/٦/١٩٥٨ - المرجع السابق فقرة ١٠٢٣) - وقضت بأن الطعن ببطلان التحكيم وحكم المحكمين يجب أن ترفع به دعوى خاصة يسار فيها بالطريق الذى شرعه القانون . (نقض مدنى ١٩٢٢/١٢/١٩٢٢ - المرجع السابق فقرة ١٠٦٩) - وقضت بأنه لما كان شرط التحكيم قد نص على أنه يسوى النزاع في ولندن طبقاً للقانون التحكيم الانجليزى لسنة ١٩٥٠ ، وكان المشرع قد أقر الاتفاق على اجراء التحكيم في الخارج ولم ير في ذلك ما يمس النظام العام ، فإنه يرجع في شأن تقرير صحة شرط التحكيم وترتيبه لآثاره الى قواعد القانون الانجليزى بإعتباره قانون البلد الذى اتفق على اجراء التحكيم فيه بشرط عدم مخالفة تلك القواعد للنظام العام ، وإذا كان الطعن لم يقدم الدليل على القانون الانجليزى المشار اليه بإعتباره واقعة يجب أن يقيم الدليل عليها حتى تتبين المحكمة مدى صحة ما ادعاه من بطلان شرط التحكيم لمخالفته للنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا الشرط صحيحا مرتباً لآثاره ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . (نقض مدنى ١٩٨١/٢/٩ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ١٠٢٩) - وقضت بأنه اذا كانت مشاركة التحكيم - المطلوب الحكم ببطلانها - هي عقد رضائى توافرت عناصره من ايجاب وقبول صحيحين بين طرفيه ، وكان موضوع النزاع مما يجوز التحكيم فيه وقد وقع محكمان على المشاركة وأقر المحكم الثالث كتابة بقبوله مهمة التحكيم ، فإن المشاركة تكون قد انعقدت صحيحة ويكون طلب الحكم ببطلانها على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٧٣/٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٤٧) .



ويترتب على رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين وقف تنفيذه ما لم تقضى المحكمة باستمرار هذا التنفيذ<sup>(١)</sup>

### المواد المعمول بها

من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩

طبقاً لنص

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨

### الفصل الثاني

#### في المعارضة

**مادة ٢٨٥ =** (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) لاتجوز المعارضة الا في الحالات التي ينص عليها القانون<sup>(٢)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٣/٥١٢ من قانون المرافعات ، أن ما يترتب على رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين هو وقف تنفيذ هذا الحكم المطعون فيه بالبطلان ولا يقتضى ذلك وقف السير في دعوى أخرى يثور فيها نزاع يتصل بالحكم المذكور . (نقض مدنى ١٩٧٦/٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الرابع فقرة ١٠٧٥) - وقضت بأنه يشترط في حالة الوقف إصملاً لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى . ولما كانت دعوى البطلان التي أقامها الطاعن - بطلان حكم المحكمين - لا توجب وقف الدعوى الحالية بالنسبة لطلب صحة ونفاذ العقد الصادر من الطاعن الى المطعون عليه الأول ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أنه لا محل لإجابة طلب الوقف حتى يحصل في دعوى البطلان تأسيساً على أسباب سائفة تبرير رفض طلب الوقف ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٧٦/٢/٢٤ - المرجع السابق فقرة ١٠٧٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه نظراً لما لحكم شهر الافلاس من آثار تعدى طرق الخصومة

**مادة ٢٨٦** = ( الغيت بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ )

**مادة ٢٨٧** = يعتبر الطعن في الحكم الغيابي بطريق آخر غير المعارضة نزولا عن حق المعارضة<sup>(١)</sup>

**مادة ٢٨٨** = ميعاد المعارضة خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم الغيابي ما لم يقضى القانون بغير ذلك<sup>(٢)</sup>

**مادة ٢٨٩** = ترفع المعارضة بتكليف بالحضور امام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي تراعى فيه الاوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ويجب أن تشمل صحيفتها على بيان الحكم المعارض فيه وأسباب المعارضة وإلا كانت باطلة<sup>(٣)</sup>

---

الى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم . اجاز المشرع في المادة ٢٩٠ من قانون التجارة لكل ذى حق أن يعارض في هذا الحكم من تاريخ نشره واصفه بإعتبار أن في ذلك إعلاما للكافة بصدور الحكم . (نقض مدنى ١٩٧٢/٢/٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع لفقرة ٣٩١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن عدم الطعن في الحكم بطريق المعارضة لا يعد قبولا للحكم مانعا من الطعن فيه بطريق النقض لانه اذا صدر حكم غيابي فللمحكوم عليه أن يتجاوز من حقه في الطعن بطريق المعارض وأن يطعن فيه بطريق الاستئناف او النقض مباشرة حسب الاحوال . ويعتبر الطعن في هذه الصورة نزولا عن الحق في المعارضة على ما تقضى به المادة ٢٨٧ مرافعات . (نقض مدنى ١٩٥٧/٣/٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع فقرة ٣٨٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الدفع بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد ليس من أوجه البطلان أو الدفوع التي يسقط الحق في ايدائها اذا أغفل المستأنف التمسك بها في صحيفة الاستئناف أو تحدث في الموضوع قبل التمسك بها . (نقض مدنى ١٩٥٢/٤/٢٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع فقرة ٣٧٥) - وقضت بأن النعى بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد هو دفع يخالطه واقع . واذ لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (نقض مدنى ١٩٧٢/٢/٣٠ - المرجع السابق فقرة ٣٩٢) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن قانون المرافعات الحالى نص صراحة في المادة ٢٨٩ على وجوب اشتمال صحيفة المعارضة على الاسباب ويقتضى البطلان جزاء لمخالفة اتباع هذا الاجراء . (نقض مدنى ١٩٥٨/١/٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع فقرة ٢٨٣) .

قانون المرافعات ..... ٦٢٧

**مادة ٣٩٠** = ( معدلة بالقانون رقم ١٠٠ السنة ١٩٦٢ ) اذا غاب المعارض في الجلسة الاولى لنظر المعارضة تحكم المحكمة من تلقاء نفسها باعتبار معارضته كأن لم تكن .

**مادة ٣٩١** = يعتبر المعارض في حكم المدعى بالنسبة لسقوط الخصومة في المعارضة وتركها .

**مادة ٣٩٢** = الحكم الصادر في المعارضة لا تجوز المعارضة فيه لا من رافعها ولا من المعارض ضده .

**مادة ٣٩٣** = يصبح الحكم الغيابي كأن لم يكن اذا لم يعلن خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره .

## الكتاب الرابع

### في الاجراءات المتعلقة بمسائل

### الاحوال الشخصية

## الفصل الثاني

### في اجراءات المرافعة والفصل في الدعوى

**مادة ٨٦٨** - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) تتبع في مسائل الاحوال الشخصية القواعد المقررة في قانون المرافعات مع مراعاة القواعد التالية<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه ابقت المادة الاولى من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ على المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . (نقض مدني ١٩٧٥/٤/٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثامن لفقرة ١٩٦) - وقضت بأنه إذ كان مفاد ما تقضى به المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن تتبع في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية الواردة في الكتاب الرابع القواعد المقررة في قانون المرافعات ما لم ينص على ما يغيرها في هذا الكتاب ذاته ، إعتباراً بأنه يحوى طائفة من الاحكام قائمة بذاتها قصد بها أن تحل فيما نصت عليه محل الاحكام العامة وكان يتعين طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الاجراءات في قضايا الاحوال الشخصية والوقف والمادة الاولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الاحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وفق الاجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ، ومقتضى المادة الثانية منهما أن يعين رئيس المحكمة الاشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد اجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويقوم قلم الكتاب بإعلان من يتقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل إنعقادها بشمانية أيام على الأقل ، وكان قلم الكتاب قد التزم هذه الاجراءات ، وكان إعلان الطعن قد تم بما يفيد اشتغال الصحيفة على البيانات اللازمة قانوناً ، وقدم الطعون عليهم مذكرة يدافعهم في الميعاد القانوني دون أن

**مادة ٨٦٩ =** يرفع الطلب الى المحكمة بعريضة تودع قلم الكتاب تشمل فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة ١٠ بيانا كافيا لموضوع الطلب والاسباب التي يستند اليها وان تشفع بالمستندات التي تؤيده وأوراق التحقيق الذي أجرته النيابة فيه اذا كان الطلب مقدما منها<sup>(١)</sup>

**مادة ٨٧٠ =** (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ) يحدد رئيس المحكمة او قاضى محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها . ويعلمن قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور ويجب ان تشتمل الورقة على ملخص الطلب .

**مادة ٨٧١ =** تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد اعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا<sup>(٢)</sup>

---

يبينوا وجه مصلحتهم في التمسك بالبطلان المدعى ، فإنه يتمتع رفض الدفع ببطلان صحيفة الطعن . (نقض مدنى ١٤/١/١٩٧٦ - المرجع السابق فقرة ٢٠٧) - وقضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة المقررة في قانون المرافعات تنطبق فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيما استيقاه المشرع من مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات بشأن الاجراءات في مسائل الاحوال الشخصية . (نقض مدنى ٢٩/٣/١٩٨٢ - مدونتنا للذهبية العدد الثانى فقرة ٢٢٣) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذ كانت الدعوى طبقاً لطلبات المدعين - بثبوت وراثتهما من المتول - من الدعاوى التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ، وولعت الى دائرة الاحوال الشخصية للمصريين بطريق التكليف بالحضور وفقاً للاجراءات المقررة في القانون ، فإنه لا يكون هناك وجه للدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقاً للاجراءات المقررة في المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، إذ محل التزام هذه الاجراءات ومحل البطلان لعدم التزامها أن تكون الدعوى قد رفعت بغيرها من قضايا الاحوال الشخصية للأجانب ، ومن الخلط والتلفيق في اجراءات التقاضى أن ترفع الدعوى الى دائرة الاحوال الشخصية للمصريين ، ثم تلتزم فيها وفي الاجراءات ، أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات . أما ما أضافه الحكم المطعون فيه من أن هذه الاجراءات قصد بها التيسير على المتقاضين ، وأن الشارع لم يرتب جزاء على مخالفتها ، فقد أوردته الحكم تزييداً بافتراض أن المدعين أجانبان . (نقض احوال شخصية ٩/١/١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى فقرة ١٧٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من الكتاب الرابع من قانون

المرافعات أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية للأجانب في غرفة مشورة ، وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي أضاف الكتاب الرابع الى قانون المرافعات ، بأنه ينظر المحكمة الطلب في غرفة مشورة تتوافر بذلك السرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك ، مما مفاده أنه يقصد بغرفة المشورة عقد الجلسة سرية بالنظر لأن قضايا الأحوال الشخصية تدور حول حالة الشخص وأهليته ونظام الأسرة ، وهي كلها مسائل يجب أن تعرض في أضيق نطاق وألا تلوك الألسن ما يدور فيها ، وإذا اقتضت إرادة المشرع وجوب نظرهما في غير علانية ، ولما كان هذا الاجراء يتعلق بنظم التقاضي الاساسية ويتصل بالنظام العام فإنه يترتب على مخالفتها بطلان الاحكام الصادرة في هذه الدعوى . يؤيد هذا النظر أن الأصل في الجلسات أن تكون علنية وأن تجري المرافعة فيها علنا ، ولما لهذه القاعدة الأصلية من أهمية بالغة ولما فيها من ضمان لحقوق الدفاع المقدسة لم يكتف المشرع بالنص عليها في المادة ١٠١ من قانون المرافعات الواردة في الأحكام العامة بل ضمنها دساتير الدولة المتعاقبة وأخرها المادة ١٦٩ من دستور جمهورية مصر العربية في سنة ١٩٧١ لتكون بعيدة عن إمكان العبث بها ، فإذا ما عني المشرع بإبراز وجوب السرية في أحوال معينة فإنها في حدود هذا النطاق تعتبر من القواعد الأساسية في المرافعات التي تصم الحكم عند تخلفها بالبطلان دون حاجة الى النص عليه صراحة ، ودون إمكان القول في شأنها بتحقيق الغاية من الاجراء في معنى المادة ٢٠ من قانون المرافعات . بظاهر هذا القول أن المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ الوارديتين في الكتاب الرابع من قانون المرافعات واللتين أبقى عليهما قانون المرافعات الحالي رسما طريقا لرفع الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب يخالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٦٣ وما بعدها ، فلا تعلن عريضة الدعوى فيها الى الخصم وإنما يتولى قلم الكتاب إعلانها الى المدعى عليه على نماذج خاصة روعي الاختصار فيها على ذكر موجز الطلب إمعانا في السرية وحفاظا على الحريات والأسرار . لما كان ما تقدم وكان النزاع في الدعوى يدور حول ثبوت نسب صغيرة تدعى زوجة مصرية ثبوت لأب كويتى الجنسية ، وبهذه المثابة يتعلق هذا النزاع بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب مما كان يجب عقد الجلسة سرية ، وكان الثابت في محاضر الجلسات أن الاستئناف نظر في جلسات علنية فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان . (نقض مدنى ١٩٧٨/٢/٨ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى فقرة ٢٣٤) - وقضت كذلك بأن النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات على أنه : «تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا يدل على وجوب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في غير علانية ،

**مادة ٨٧١ مكرر =** (مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) إذا لم يحضر المدعى عليه الجلسة الاولى حكمت المحكمة في غيبته بعد التحقق من صحة اعلانه على انه يجوز للمدعى ان يطلب تأجيل القضية لجلسة أخرى يعلن اليها خصمه مع انذاره بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضوريا ويصبح هذا الاعذار وجوبيا على المدعى إذا حضر بعض المدعى عليهم ولم يحضر البعض الآخر وتجوز المعارضة في كل حكم يصدر في الغيبة إذا لم يعتبره القانون بمثابة حكم حضوري أو إذا لم يمنع الطعن فيه بالمعارضة ويعتبر الطعن في الحكم الغيابي بطريق آخر غير المعارضة نزولا عن حق المعارضة<sup>(١)</sup>

**مادة ٨٧٢ =** يرفع التظلم من الأوامر على عرائض الى المحكمة منعقدة بهئية غرفة المشورة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٧٩ ويكون قرارها نهائيا .

**مادة ٨٧٣ =** للمحكمة ان تعدل عما اتخذته قاضي الأمور الوقفية من الإجراءات الوقفية او التحفظية أو أن تأمر بإتخاذ إجراءات أخرى ، كما يجوز لها أن تعدل أو تلغى كل إجراء وقفي تكون قد أمرت به .

**مادة ٨٧٤ =** ميعاد المعارضة ثمانية أيام من تاريخ اعلان الحكم<sup>(٢)</sup>

وكان يترتب على مخالفة ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - البطلان وكانت المادة ٢٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تقضى بسريان جميع القواعد على الدعاوى المستأنفة . وكان يبين من صور محاضر جلسات محكمة اول وثاني درجة أن الدعوى نظرت أمامها في جلسات علنية فإن كلا من حكميهما يقع باطلا . (نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٧ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١١٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأن عدم الطعن في الحكم بطريق المعارضة لا يعد تبولا للحكم مانعا من الطعن فيه بطريق النقض لأنه إذا صدر حكم غيابي للمحكوم عليه أن يتجاوز عن حقه في الطعن بطريق المعارضة وأن يطعن فيه بطريق الاستئناف أو النقض مباشرة حسب الأحوال . ويعتبر الطعن في هذه الصورة نزولا عن الحق في المعارضة . (نقض مدنى ١٩٥٧/٣/٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع فقرة ٢٨٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النعى بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد هو دفع يخالطه الواقع . وإذا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . (نقض مدنى ١٩٧٢/٣/٣٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع فقرة ٢٩٣) .

**مادة ٨٧٥ =** (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان الحكم غيابياً .

**مادة ٨٧٦ -** ميعاد الطعن بالنسبة لذوى الشأن الذين ليس لهم موطن في مصر ثلاثين يوماً للمعارضة وستون يوماً للاستئناف ولا يضاف إليه ميعاد مسافة (١).

**مادة ٨٧٧ -** ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وتتبع في تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها ما نص عليه في المادة ٨٧٠ (٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى ما تنص به المادتان ٨٧٥ و ٨٧٦ الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أن المشرع قصر ميعاد الاستئناف في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب فجعله خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً ، وبعد هذا الميعاد إلى الستين يوماً لذوى الشأن الغير متوطنين تيسيراً لإتخاذ إجراءات الطعن على أن يقوم هذا المد مقام مواعيد المسافة ويقصد بذوى الشأن غير المتوطنين ألا يكون لهم موطن في معنى المادة ٤٠ من القانون المدني وإذا انتهى الحكم إلى أن للطاعن موطناً في جمهورية مصر العربية ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حقه في الاستئناف بفوات ميعاد الخمسة عشر يوماً طبقاً للمادة ٨٧٥ من قانون المرافعات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . (نقض مدني ١٩٧٧/٦/١ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ص ١٣٥٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه قد خص الشارع مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة بينها الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، والنص في المادة ٨٧٧ منه - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع قد حدد الصورة التي يرفع بها الاستئناف فنص على أن يكون بتقرير ولم يستلزم أن يتضمن هذا التقرير أسباباً كما فعل في المادة ٨٦٩ عند رفع الطلب ابتداء ، كما أن إحالة المادة ٨٧٧ على المادة ٨٧٠ قاصرة على أمرين هما تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها ، أما ما ينص عليه المشرع في المادة الأخيرة من أن ورقة التكليف بالحضور يجب أن تشمل على ملخص الطلب فلا قياس عليه بالنسبة للاستئناف تبعاً لأن الشارع لا يتطلب مع التقرير بالاستئناف أسباباً . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٤/٢/١١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثاني فقرة ١٨٧) .



- مادة ٨٧٨ -** ينظر الاستئناف في غرفة المشورة على وجه السرعة وتتبع المحكمة الاستئنافية في نظره الاجراءات المبينة في المادة ٨٧١. (١)
- مادة ٨٧٩ -** يرفع الالتماس على الوجه المبين في المادة ٨٦٩ وتفصل فيه المحكمة وفقاً للأحكام والاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٨٧٠ ، ٨٧١. (٢)
- مادة ٨٨٠ -** ميعاد الالتماس عشرة أيام تبدأ وفقاً لما نص عليه في المادة ٤١٨ .
- مادة ٨٨١ -** (ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) .
- مادة ٨٨٢ -** (ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لتخلف الطامن عن الحضور بالجلسة التي تأجل إليها استئنافه ، قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه لا يحكم بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن طبقاً للمادتين ٣١٦ و ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، إلا إذا تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة بورية الاستئناف ، أما إذا تخلف عن الحضور في أية جلسة تالية فلا يجوز الحكم بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وإنما يكتفى بشطب الاستئناف عملاً بالمادة ٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . (نقض مدنى ١٦/١/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١١٢) - وقضت بأنه لما كان مفاد المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من قانون المرافعات الواردين في الفصل الثانى من الباب الأول من الكتاب الرابع منه الخاص بإجراءات المرافعة والفصل في مسائل الأحوال الشخصية والذي أبقي عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية في غرفة المشورة على أن يصدر الحكم علناً وأن مخالفة هذه القاعدة الأساسية يترتب عليها البطلان ، وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف أن الدعوى وإن نظرت في الجلستين الأولى في غير علانية ، إلا أنها نظرت في علانية في الجلسات التالية إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون باطلاً بما يوجب نقضه . (نقض مدنى ٢٢/١١/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثانى فقرة ٢٢٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت المواد من ٣٢٩ حتى ٣٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الواردة في الفصل الخاص بإعادة النظر قد صار إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فإنه يتعين إعمال أحكام المواد التي أفردت له في قانون المرافعات المدنية والتجارية . (نقض مدنى ٢١/١٢/١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٧٨٥) .

٦٣٤ ..... قانون المرافعات

**مادة ٨٨٣ -** رسوم الطلبات ومصاريف الاجراءات وأتعاب الخبراء والمحامين يلزم بها من رفض طلبه وفي مسائل الولاية على المال وتصفية التركات يجوز للمحكمة أن تلزم بها كلها أو بعضها عديم الاهلية أو الغائب أو الخزنة العامة أو التركة .

**مادة ٨٨٤ -** الاختصاصات المخولة لرئيس المحكمة يباشرها بنفسه أو ممن يقوم مقامه .

**مادة ٨٨٥ -** يسرى على القرارات التي تصدر في مسائل الولاية على المال ما نص عليه في هذا الفصل من القواعد الخاصة بالأحكام .

### الفصل الثالث

#### في تنفيذ الأحكام والقرارات

**مادة ٨٨٦ -** الأمر بالاجراءات الوقتية واجب النفاذ في جميع الاحوال .

**مادة ٨٨٧ -** الإنفاذ المعجل بلا كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاع أو للسكن أو تسليم الصغير .

**مادة ٨٨٨ -** تنفذ القرارات والأحكام بالطرق المقررة في الكتاب الثاني إذا اقتضى ذلك الحجز على الاموال وبيعها وما عدا ذلك من الأحكام والقرارات ينفذها معاونون المحققين بالمحكمة بالطريق الإداري إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .<sup>(١)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأن المطلقة في ظل الأحكام التي كان معمولاً بها بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ كانت تستطيع أن تحصل على نفقة عدة بغير حق لمدة طويلة مما أثار الشكوى من تلاعب المطلقات واحتيالهن ، ودعا المشرع إلى إصدار القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مقررأ في الفقرة الأولى من المادة ١٧ منه أنه : « لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » . ونظراً لأن أحكام النفقة تصدر من غير تحديد مدة فقد رأى من اللازم استكمالاً للنص المشار اليه ومسايرة لحكمه أن يوضع حد للمدة التي تستطيع الزوجة المحكوم لها بنفقة زوجية أن تحصل خلالها على النفقة إذا ما أطلقها زوجها المحكوم عليه بعد صدور الحكم المشار اليه ، فنص المشرع في الفقرة الأولى من

**مادة ٨٨٩ -** يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة بضم الصفر وحفظه أو تسليمه لأمين قهرا ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ في ذلك ما يأمر به قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل التنفيذ وتجوز إعادة تنفيذ الحكم كلما اقتضى الحال ذلك .

**مادة ٨٩٠ -** يحصل التنفيذ المذكور في المادة السابقة وكذلك تنفيذ ما عدا ما نص عليه في المادة ٨٨٩ من الأحكام والقرارات بمعرفة جهات الادارة أو من يعينه وزير العدل لذلك .

المادة ١٨ على أنه : « لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » ومع أن المشرع قد أستهل النص بعبارة « لا يجوز تنفيذ » مما قد يبعث على الاعتقاد بأن الخطاب فيه موجه الى القائمين على التنفيذ ، إلا أن المشرع قد قصد منه تحديد حق الزوجة في اقتضاء نفقة زوجية بموجب حكم صادر لها إبان قيام الزوجية - إذا ما طلقها زوجها بعد صدور الحكم - بعدة سنة من تاريخ الطلاق . فإذا تجاوزت المطلقة هذا الحق كان لطلقها أن يحتج قبلها بحكم المادة المشار اليها وبسبيله في ذلك هو الدفع به فيما ثرفعه ضده من دعاوى أو الاستشكال في التنفيذ أو الالتجاء الى القضاء بالطلب لاستصدار حكم يكف يد مطلقة عن التنفيذ بحكم النفقة أو بإبطال المقرر لها ، ويكون الحكم الصادر بذلك سندا له في منع التنفيذ بحكم النفقة كما يكون أيضا - بعد إعلانه لجهة الإدارة - القائمة على تنفيذ حكم النفقة إذا لم يكن قد صدر في مواجهتها - سند لتلك الجهة في الامتناع عن اقتطاع النفقة للمطلقة ، وبغير ذلك لا يتأتى للمحكوم عليه بالنفقة أن يجبر جهة الإدارة المنوط بها تنفيذ الحكم على وقف تنفيذه لما في ذلك من إهدار للصحية الواجبة للأحكام القضائية وتعليق مصيرها على مشيئة القائم على استقطاع النفقة من مرتب الزوج وتقديره توافر شروط أعمال هذا النص أو تخلفها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فأقام قضائه على أن مفاد نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن حكم النفقة يفقد قوته كسند تنفيذى بانقضاء سنة من تاريخ الطلاق دون حاجة إلى استصدار حكم بذلك وأن خطاب المشرع فيه إلى الكافة بما فيهم المحكوم لها والقائمون على التنفيذ والمحجوز تحت يدهم ويرتب على استمرار الطاعن الثاني في تنفيذ حكم النفقة بعد انقضاء سنة من تاريخ الطلاق تحقق الخطأ الذي يدخل في عداد الفعل غير المشروع في جانبه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله . (نقض مدنى ١٦٧٨/٣ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ ص ٦٢٩) - وقضت بأنه نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن : « تنفذ الأحكام الصادرة في

مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ إبريل سنة ١٩٠٧ هـ . وقد جاء بمذكرته الإيضاحية أن الطريق الإداري الذي تجيز اللائحة تنفيذ الأحكام به أيسر للمتقاضين ويكفل سرعة التنفيذ مما يتلاءم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية . وقد نظمت اللائحة المشار إليها في المادة ١٩ منها الإجراءات التي تتبع في تنفيذ الأحكام الشرعية إذا كان المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة فنصت على أنه : «إذا كان المدين المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز حجزه من ماهيته أو معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الاستمارة الخاصة بذلك ويشتمل الطلب على إسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب ويرفق بالطالب نسخة الحكم المقتضى للتنفيذ بموجبها بصورة منه (إذا كان لم يسبق إعلانه) ويعلم الحكم للمستخدم بإفادة من المصلحة يبين فيها في الوقت نفسه الحجز الذي وقع والمبلغ الذي أنبئ عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب إيصال يحرر على ظهر السند ، وتختلف إجراءات هذا الحجز عن إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير المنصوص عليها في المواد من ٣٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تقابلها المواد ٥٤٣ إلى ٥٧٦ من قانون المرافعات السابق التي تم الإجراء في ظلها ، والتي يحصل الحجز وفقاً لها بموجب ورقة من أوراق المضربين تعلن إلى المحجوز لديه ويتم الوفاء فيه بالإيداع في خزانة المحكمة . وإذا كانت المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق - التي وردت بين المواد المنظمة لإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير - قد جعلت مبدأ الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية هو تاريخ إعلان الحجز لها أو تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها خزانة المحكمة . وكان أي من هذين الإجراءين لا وجود له في إجراءات الحجز المنصوص عليها في المادة ١٩ من اللائحة ، كما أن هذا الحجز بحسب الدين الذي يوقع عليه وطبيعته الدورية المتجددة - بإعتباره مرتباً شهرياً - وما يقتضيه نظام الوفاء فيه من أن يتقدم الدائن الحاجز شهرياً للجهة الحكومية المحجوز لديها لقبض النفقة المحجوز من أجلها وهو ما تتحقق معه الغاية التي توخاها المشرع في المادة ٥٧ من اشتراطه تجديد الحجز أو إعلان المحجوز لديه باستبقاء الحجز كتعبير عن رغبته في التمسك باستمراره ، فإنه يتجأ بحسب طبيعته وإجراءاته وما توخاه الشارع فيه من التيسير على المتقاضين مع تطبيق حكم المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق والتي تقابلها المادة ٣٦٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به . (نقض مدني ١٩٧٨/٣/١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثاني فقرة ٢٣٦) .

## الباب الثاني

### في الاجراءات الخاصة بنظام الأسرة

#### الفصل الأول

#### في علاقات الزوجية وحضانة الاولاد وحفظهم

**مادة ٨٩١ -** يرفع الاعتراض على الزواج الى المحكمة الابتدائية التي يجرى في دائرتها توثيقه بصحيفة تعلن بناء على طلب المعارض الى طرفي العقد والى الموثق وتشتمل على بيان صفة المعارض وموطنه المختار في البلدة التي بها مقر المحكمة وسبب اعتراضه وحكم القانون الاجنبي الذي يستند اليه . ويوقف اعلان الصحيفة اتمام توثيق الزواج حتى يفصل نهائيا في الاعتراض . وتفصل المحكمة في الاعتراض على وجه السرعة . ويجوز للمحكمة في حالة الحكم برفض الاعتراض ان تحكم بالزام المعارض من غير الوالدين بالتعويضات إن كان لها وجه .<sup>(١)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن القانون المدني اليوناني والقانون المدني الايطالي هما القانونان الواجب تطبيقهما في الدعوى فيما يتعلق بشروط صحة انعقاد زواج الطاعن بالمطعون عليها وبعد أن قرر أنه وفقاً لنص المادة ١٣٥٤ من القانون المدني اليوناني ونص المادة ٨٦ من القانون المدني الايطالي لا يجوز لمن كان مرتبطاً بزواج سابق أن يعقد زواجا جديداً قبل انحلال الزواج السابق وإلا كان العقد الثاني باطلاً - بعد أن قرر الحكم ذلك قصر بحثه على حكم القانون المدني الايطالي فيما يتعلق بطلب بطلان الزواج الثاني الذي عقد اثناء غياب الزوج السابق وقبل أن تنتهي حالة غيبته وانتهى من هذا البحث الى أنه لا يقبل الطعن في الزواج الثاني طالما كانت حالة الغياب قائمة . ولم يتعرض لحكم القانون المدني اليوناني في هذا الخصوص مع أنه أحد القانونين الواجب اليهما الرجوع ليهما لتعرف الشروط الموضوعية لصحة الزواج الجديد عملاً بالمادة ١٢ من القانون المدني المصري ، ومع تمسك الطاعن بأنه وفقاً لنص

**مادة ٨٩٢** - يرفع التظلم عن امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم إعطائه شهادة مثبتة للامتناع الى قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التى يجرى فى دائرتها التوثيق .

**مادة ٨٩٣** - إذا طلب الحجز على أحد طرفى العقد وكان قانون بلده يجعل الحجر سببا لزوال اهليته للزواج فللنيابة العامة أن تأمر الموثق بوقف إتعا توثيق العقد حتى يفصل نهائيا فى طلب الحجر .

ويجوز التظلم من أمر النيابة على الوجه المبين فى المادة السابقة .  
**مادة ٨٩٤** - إذا كان القانون الواجب التطبيق يقضى بأن تحصل المرأة المتزوجة على إذن زوجها لمباشرة حقوقها ورفض الزوج ذلك الاذن فللزوجة بعد انذار الزوج بأربعة وعشرين ساعة أن تطلب الاذن لها بذلك من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن الزوج .

وفى فصل فى هذا الطلب على وجه السرعة بقرار غير قابل للطعن .  
**مادة ٨٩٥** - يرفع طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجة وكذلك طلب بطلان الزواج أو التفريق الجنمانى أو التطلق الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها موطن المدعى عليه .

**مادة ٨٩٦** - قبل تحقيق طلب التفريق أو التطلق يحدد رئيس المحكمة موعدا لحضور الزوجين شخصيا أمامه ليصلح بينهما ويعلنهما بهذا الموعد قلم الكتاب . فإذا تخلف المدعى عن الحضور اعتبر طلبه كأن لم يكن وذلك بقرار من الرئيس يثبت فى محضر . وإذا تخلف المدعى عليه جاز للرئيس تحديد موعداً آخر لحضوره ويسمع الرئيس أقوال كل من الزوجين على حدة ثم أقوالهما مجتمعين . وإذا تخلف المدعى عليه أو لم يتم الصلح يضى الرئيس فى تحقيق طلب التفريق أو التطلق بنفسه أو بواسطة من يندبه لذلك من أعضاء الدائرة

---

المادة ١٣٥٤ من القانون المدنى اليونانى يعتبر زواجه بالمطعون عليها باطلا إذ لم يصدر حكم بإنحلال زواجها السابق قبل انعقاد زواجها الجديد ، لما كان ذلك قرن الحكم إذ لم يتبين حكم القانون اليونانى فى واقعة الدعوى ولم يرد على ما تمسك به الطاعن فى هذا الخصوص يكون قد جاء معيبا بما يستوجب نقضه . (نقض أحوال شخصية ١٩٥٤/٤/١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى فقرة ٤٨٧) .

ويأمر بالاجراءات التحفظية أو الوقتية التي يراها لازمة للمحافظة على مصالح كل من الزوجين والأولاد ويوجه خاص الأذن للزوجة بالإقامة في منزل يتفق عليه الطرفان أو يعينه من تلقاء نفسه والأمر بتسليم الزوجة الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي وتقدير نفقة وقتية (١).

**مادة ٨٩٧ -** لكل من الزوجين بمجرد رفع دعوى التطلق أو التفريق وبأمر يصدر من رئيس المحكمة ويكون قابلاً للطعن أن يتخذ لضمان حقوقه فيما يتعلق بالاموال الاجراءات التحفظية التي يجيزها قانون البلد الواجب تطبيقه .

**مادة ٨٩٨ -** يجوز للدعوى عليه أثناء نظر الدعوى أن يرفع طلباً عارضاً بالتفريق الجسماني أو التطلق وفي هذه الحالة لا تعاد اجراءات السعى في الصلح .

**مادة ٨٩٩ -** لا يجوز توجيه اليمين الى أحد طرفي الخصوم عن الوقائع التي بنيت عليها الدعوى ولا تجوز فيها سماع شهادة الاولاد .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن لمحكمة الموضوع أن تصدر قراراً مؤثماً بشأن حضانة الطفل لحين الفصل في دعوى التطلق ولها أن تعدل عن هذا القرار أو أن تستقبله وفقاً لما يترأى لها عند الفصل في الدعوى على ما هو مستفاد من الفقرتين الثانية والخامسة من المادة ٢٢٨ من القانون المدني الفرنسي . (نقض أحوال شخصية ١٩٥٨/٣/٢٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثاني فقرة ٤٨٨) - وقضت بأنه لما كانت المواد ٨٢٧ وما بعدها قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ بينت كيفية رفع دعوى التفريق الجسماني والطلاق بأن يكون ذلك بالطرق المعتادة بالمحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها محل توطن الزوج . وإنه إذا كان قانون بلد الزوج يقضي بأن يسبق رفع دعوى الطلاق بسعى في الصلح وجب القيام بذلك أمام رئيس المحكمة الابتدائية . ولم يوجب القانون غير ذلك من الاجراءات المشار إليها في سبب الطعن ، وكان الحكم قد أثبت ان محاولة الصلح قد قام بها رئيس محكمة الأحوال الشخصية كمقتضى القانون ، لما كان ذلك ، كان غير منتج بحث ما ينعاه الطاعن على الاجراءات السابقة على رفع الدعوى استناداً الى المواد ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدني الفرنسي . (نقض أحوال شخصية ١٩٥٣/٦/٣٠ - المرجع السابق فقرة ٤٩٥) .

**مادة ٩٠٠ -** (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) استثناء من حكم المادة ٨٧٤ إذا لم يكن المدعى عليه ذ دعوى بطلان الزواج والتفريق الجماعى والتطليق قد أعلن لشخصه ولم يكن له موطن معروف فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج وجب نشر ملخص الحكم مرتين فى صحيفة يومية يعينها رئيس المحكمة بأمر على عريضة ويجب أن يمضى بين النشرتين ثلاثون يوماً على الأقل . وتكون المعارضة مقبولة فى الستين يوماً التالية لآخر نشرة .

**مادة ٩٠١ -** لا يقبل الطعن من النيابة العامة فى مسائل الزوجية إلا فى الأحكام الصادرة فى بطلان الزواج <sup>(١)</sup>.

**مادة ٩٠٢ -** تختص المحكمة التى أصدرت الحكم بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الزوجين وتكون متعلقة بالآثار المترتبة على الحكم بالطلاق أو التطليق أو التفريق سواء بالنسبة لحقوق كل منهما قبل الآخر أو بالنسبة لحفظ الأولاد أو نفقتهم .

**مادة ٩٠٣ -** مع عدم الإخلال بما نص عليه فى هذا الكتاب ترفع الدعاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين أو الناشئة عن الزواج أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وحفظهم وتربيتهم الى المحكمة الكائن بذاترتها موطن الزوجة أو الصغير حسب الأحوال .

**مادة ٩٠٤ -** إذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز التفريق أو التطليق بالطعن يقدم الطلب به الى رئيس المحكمة وعليه أن يسعى للصلح بينهما وفقاً للمادة ٨٩٦ فإذا لم ينجح مسعاه يثبت اتفاق الزوجين على التطليق أو التفريق والشروط الخاصة بهما وبالأولاد فى محضر ويأمر بإحالة على المحكمة للتصديق عليه .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة ٩٠١ من قانون المرافعات على أن « لا يقبل الطعن من النيابة العامة فى مسائل الزوجية إلا فى الأحكام الصادرة فى بطلان الزواج » . يدل على أن الشارع قصر حق النيابة العامة فى الطعن فى مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب على الأحكام الصادرة فى بطلان الزواج . إذ كان ذلك ، وكانت الدعوى محل



## الفصل الثاني

### في إثبات النسب والإقرار به وإنكاره

**مادة ٩٠٥** - ترفع الدعوى بإثبات النسب وفقاً للأحكام والشروط وفي المواعيد التي ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب اليه من الوالدين وتتبع في إثباتها القواعد التي يقرها القانون المذكور .

ويقدم إلى المحكمة الابتدائية التابع لها موطن المدعى .

**مادة ٩٠٦** = يتبع في قبول دعوى إنكار النسب وإثباتها المواعيد التي ترفع فيها والآثار التي تترتب عليها القواعد والأحكام التي يقرها قانون البلد الواجب التطبيق .

وتوجه الدعوى إلى الأب أو الأم على حسب الأحوال وإلى الولد الذي أنكر نسبه فإذا كان قاصراً تعين أن يقام وهي خصومة <sup>(١)</sup>

---

الزناح هي دعوى تطليق للغيبة والاعسار - أحد طرفيها اجنبي - وهي بطبيعتها لا تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة المشار إليها . فإن الطعن من النيابة العامة يكون غير مقبول (نقض مدني ١٥ / ١ / ١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثاني فقرة ٤٨٩)

١ - قضت محكمة النقض بأن : دعوى النسب لا تزال باقية على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية ويجوز إثباتها بالبينة . (نقض مدني ٧ / ١٢ / ١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٢٤٨) - وقضت بأن النسب في جانب المرأة يثبت بالولادة ولا مرد لها وهو إذا ثبت يلزم ولا يحتمل النفي لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمح (نقض مدني ٣٠ / ٣ / ١٩٦٦ - المرجع السابق فقرة ٢٤٩) وقضت بأن الأصل في دعوى النسب أنها تسمع ولو كانت مجردة وليست ضمن حق آخر متى كان المدعى عليه بالنسب حياً وليس فيها تحميل النسب على الغير . (نقض مدني ٣٠ / ٣ / ١٩٦٦ - المرجع السابق فقرة ٢٥٠) - وقضت بأن النسب حق للولد فلا يصدق الزوجان في إبطاله ولو تعاونوا على أنه لم يحصل وطء ، ومن ثم فإن إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يتعدى إلى له ولا يبطل حقه . (نقض مدني ١٥ / ٣ / ١٩٦٧ - المرجع السابق فقرة ٢٥٢) - وقضت أيضاً بأن ثبوت النسب وإن كان حقاً أصلياً للام لتدفع عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعبر بولد ليس له أب

معروف ، إلا أنه في نفس الوقت حق أصلي للولد لأنه يترتب له حقوقاً بينها المشرع والقوانين النوضية : كحق النفقة والرضاع والحضانة والأرث ، ويتعلق به أيضاً حق الله تعالى لاتصاله بحقوق وحرمان أوجب الله رعايتها فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى ، فإذا كانت المطعون عليها قد تركت الخصومة في دعوى ثبوت النسب نزولاً منها عن حقها فيه ، فلا ينصرف هذا النزول إلى حق الصغير أو حق الله ( نقض مدني ٨ / ١١ / ١٩٦٧ - المرجع السابق فقرة ٢٥٣ ) - وقضت بأن من المقرر وفقاً لحكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ألا تسمع عند الانتكار دعوى النسب لولد المطلقة إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق وإذا كان الثابت من الحكم المطعون أن الطاعن قد ولد في سنة ١٩٥٠ أي بعد ست سنوات من الطلاق ، وقد أنكره مورث المطعون عليهم حال حياته ، كما أنكر قيام أية علاقة زوجية جديدة بينه وبين والدة الطاعن بعد الطلاق ، وكان الحكم قد دلل على عدم قيام الزوجية بعد الطلاق على أسباب سائفة ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس ( نقض مدني ٢٩ / ١ / ١٩٧٥ - المرجع السابق فقرة ٢٥٧ ) - وقضت بأن النص في المادة ٩٠٦ من قانون المرافعات على أنه « يتبع في قبول دعوى إنكار النسب وإثباتها والمواعيد التي ترفع فيها والآثار التي تترتب عليها القواعد والأحكام التي يقرها قانون البلد الواجب التطبيق - وتوجه الدعوى إلى الأب أو الأم على حسب الأحوال وإلى الولد الذي أنكر نسبه فإذا كان قاصراً تعين أن يقام وصي خصومة » يدل على أن المشرع رأى أن ثبوت النسب كما هو حق أصلي للابن لأنه يترتب له حقوقاً بينها القوانين والشرائع كحق النفقة والحضانة والأرث ، فإنه حق أصلي أيضاً للام لتدفع عن نفسها تهمة الزنا . ولئلا تعير بولد ليس له أب معروف ، والحقان في هذا المجال متساويان متكاملان لا يجوز أحدهما عن الآخر ، فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها كما لا يؤثر موقف ذلك الأخير على ما تدعيه الأم . ( نقض مدني ٢٦ / ٢ / ١٩٧٥ - المرجع السابق فقرة ٢٥٨ ) وقضت بأنه متى كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه الأول إقامته منكرأ نسب إبنة الطاعنة إليه فدفعته هذه الأخيرة بأنها رزقت بها منه على فراش زوجية حرد بها عقد عرفي فقد منها ولما كان الدفع في اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى عليه أو ممن ينتصب المدعى عليه خصماً عنه يقصد بها دفع الخصومة عنه أو إبطال دعوى المدعى ، بمعنى أن المدعى عليه يصبح مدعياً إذا أتى بدفع ويعود المدعى الأول مدعياً ثانياً عند دفع الدفع ، فإن ما جرى عليه الحكم المطعون فيه من التحقق من ثبوت الزوجية بالفراش ومن تكليف الطاعنة إثباته توصلأ لثبوت النسب باعتبارها مدعية فيه مع أن الدعوى مقامة أصلاً بإنكار النسب من المطعون عليه الأول ، يتفق مع المنهج

الشرعى السليم . ( نقض مدنى ٢٦ / ٢ / ١٩٧٥ - المرجع السابق فقرة ٢٦٠ ) وقضت بأنه إذ يبين مما قرره الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بنفى النسب على قرائن إستخلصها من واقع الأوراق والمستندات الرسمية ، وهى تقارير موضوعية سائفة لها سندها الثابت ، ولما كان إجماع الفقهاء على أن القاضى لا يقف مع ظواهر البيانات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق إذا ثبت له من طريق آخر ، إعتباراً بأن القضاء فهم ومن القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته ، إذ منها ما هو أقوى من البيئة والإقرار وهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب ، وكانت هذه الدعامة بمجرد ما كافية لحمل قضاء الحكم ، فإن تعيب الحكم فى اعتداده بشهادة وحيدة لمواطن المطعون عليه الأول - وهو أحد شهود الطاعة - وإطراح أقوال باقى شهودها والقول بعدم استكمال نصاب الشهادة - أيأ كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ( نقض مدنى ٢٦ / ٢ / ١٩٧٥ - المرجع السابق فقرة ٢٦١ ) وقضت بأنه لئن كان الأصل فى الشهادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه ، إلا أن فقهاء الحنفية إستثنوا من ذلك مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب فأجازوا فيه الشهادة بالتسامع بين الناس إستحساناً وإن لم يعاينه بنفسه - ومع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد تسامعاً إلا إذا كان ما يشهد به أمراً متواتراً سمعه من جماعة لا يتصور نواظورهم على الكذب ويشتهر ويستفيض ويتوافر به الأخبار ويقع فى قلبه صدقه ، لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء ، أو يخبر به - ويدون استشهاد - رجلاً عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم الميسر فى حق المَشْهُود به . والمتون قاطعة - والتقول المعتمدة - أطلقت القول بأن الشاهد إذا فسّر للقاضى ردت شهادته ولا تغلّب فى جميع المواضع التى يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ، وإذا كان الثابت أن الشاهد الذى استبعدت محكمة الموضوع شهادته . ذهب إلى أنه علم بسلسلة النسب تقلأ عن زوج عمته ، وكان هذا التحديد فيه لا يتوافر به التواتر الذى لا يصح بغيره شرعاً اعتبار أقواله تسامعاً فضلاً عن أنه ينبىء عن معنى التفسير ويكشف عن المصدر الذى استقى منه شهادته ، وكان الحكم قد رد شهادة هذا الشاهد ولم يعول عليها فإنه لا يكون قد خالف فقه الحنفية والراجح فى المذهب فى هذا الخصوص ( نقض مدنى ٩ / ٦ / ١٩٧٦ - المرجع السابق فقرة ٢٧٤ ) - وقضت بأنه إذ كان النسب كما يثبت فى جانب الرجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالفراش وبالبيئة يثبت بالإقرار ، ويشترط لصحة الإقرار بالبنوة أن يكون الولد مجهول النسب لا يعرف له أب ، وهو بعد الإقرار به لا يحتل النفى ولا محال ، كما أن الإقرار يتعلق به حق المقر له فى أن يثبت نسبه من المقر وينتفى به

كونه من الزنا - لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند ضمن ما استند عليه في قضائه بثبوت نسب المورث من والده ... إلى إقرار الأخير ببنيته في دعوى قبيده بدفاتر المواليد ، وكان هذا الإقرار بالبينة قد تعلق به حق المورث في أن يثبت نسبه من والده المشار إليه ولا يبطله أن يكون تاريخ وثيقة زواج والديه لاحقاً على تاريخ ميلاده التقريبي ، أو أن يسبق التاريخ الأخير إقرار والدته بانقضاء عدتها من طلاقها رجعياً من زوج سابق طالما لم يدع المذكر بنوته . لا يقدح في ذلك أن تقضى الإقرار المرأة بانقضاء العدة لأنها ليست بحامل ، وإن عدة الحامل لا تنقضي إلا بوضع الحمل ، وأن الولد الذي تأتي به بعد ذلك لا يلزم إسناده إلى حمل حادث بعد الإقرار ، لأن مفاد ما خلص إليه الحكم أنه طالما تصادق الزوجان على نسبة المورث لهما بقبيده في دفتر المواليد فإن إقرار والدة المورث بانقضاء عدتها من مطلقها يستند إلى ما قيل الولادة ، وبث على ذلك أن المورث ولد على إقرار من زوجية صحيحة بالزوج الثاني ، ونسب موصول بهذا الأخير ، وهو استخلاص موضوعي سائق لدلالة الإقرار يستقل به قاضي الموضوع . ( نقض ٧ / ٣ / ١٩٧٩ - المرجع السابق فقرة ٢٩٤ ) . وقضت بأن نسب الولد يثبت من المرأة التي تقر بأموئتها له متى لم تكن له أم معروفة وكان ممن يولد مثله لثبوتها ومصادقتها المقر له على إقرارها إن كان في سن التمييز دون توقف على شيء آخر ودون حاجة إلى إثبات سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد أو من غير زواج شرعي كالسفاح أو الدخول بالمرأة يشبهه إذ ولد الزنا يثبت نسب من الأم بخلاف الأب طالما لم تكن المرأة ذات زوج أو معتدة ، لأن إقرارها عندئذ يكون قاصر الأثر عليها ولا يتعداها إلى الغير ، أما إذا كانت وقت الإقرار متزوجة أو معتدة وأقرت الولد ونسبته إلى من كان زوجاً لها ، فإن النسب لا يثبت بإقرارها لما فيه من تحصيل النسب على الغير وهو الزوج ويتعين لثبوت أن يصادقها زوجها أو أن تقيم الحجة الكاملة لمدها ، لأن الإقرار متى حمل النسب فيه على الغير يكون بدعوى مجردة أو شهادة مفردة ، والدعوى المجردة لا تكفي للقضاء بموجبها كما أن شهادة الفرد فيما يطلع عليه الرجال لا تقبل . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى - على ما تفصّل عنه مدونات الحكم المطعون فيه - أن المطعون عليها الأولى تستند في ثبوت بنوتها للمتوفاة إلى إقرارها بأنها إبنتها من زوجها ... الذي تزوجته بعقد عرفي ودون أن تدعى بمصادقة الزوج المذكور على نسبتها إليه أو على الزوجية المدعاة ، فإن هذا الإقرار لا يكفي لإثبات البينة لما فيه من تحصيل النسب على الغير وإنما وجبت إقامة الحجة عليها وعلى الفرائض المدعى باعتبار أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة لأن ثبوت الحكم ينبيء على ثبوت النسب . لما كان ما تقدم وكانت المطعون عليها الأولى قدمت للإثبات شاهدين شهد أحدهما بالزوجية والبينة

**مادة ٩٠٧** - تكون مدة التقادم للدعوى المتعلقة بالحقوق المالية المترتبة على إثبات النسب خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون الواجب التطبيق على مدة أقل. <sup>(١)</sup>

المدعى بها ، ولم يشهد بهما الآخر وإنما انصبت شهادته على صدور إقرار البتة على المتوفاه ، ومن ثم لا يتوافر بها نصاب الشهادة الواجبة شرعاً وهو رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول . ولا تقوم الشهادة بينهما بينة شرعية كاملة على النسب المدعى به . ( نقض مدنى المرجع السابق فقرة ٢٩٣ ) وقضت بأنه وفقاً للمادة ٢٢ من القانون المدنى يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات من أن الدعوى بإثبات النسب ترفع وفقاً للأحكام والشروط وفى المواعيد التى ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتتبع فى إثباتها القواعد التى يقرها القانون المذكور إذ لم يقصد بها - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - إلا « تعيين الأحوال التى تقبل فيها الدعوى والمواعيد التى يجب أن ترفع فيها والقواعد التى تتبع فى إثباتها وهى مسائل تتعلق بالحق موضوع النزاع إتصلاً لا يقبل الانفصام » ( نقض مدنى ١٥ / ٣ / ١٩٦٧ - المرجع السابق فقرة ٥٩ )

١ - قضت محكمة بأنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تعترف بالتقادم المكسب أو المسقط وتقضى ببقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن إلا أنه أعمالاً لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع منع سماع الدعوى بالحق الذى مضت عليه المدة : وعدم السماع ليس مبنياً على بطلان الحق وإنما هو مجرد نهى للقضاة عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل . ولما كان المنع من السماع فى هذه الصورة لا اثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها فإنه لا يكون فى هذا المجال محل لأعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدنى - وعنى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل تلك القواعد فإنه يكتفى مخالفاً للقانون ( نقض مدنى ٣٠ / ٣ / ١٩٦١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى فقرة ١١١ ) وقضت بأن الأعداء التى ذكرها الفقهاء مسوغة لسماع الدعوى رغم مضى المدة وإن جاءت على سبيل المثال إلا أن قوامها أن تكون فى شتى صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى ، والاختلاف فى تفسير شرط الواقف لا يعد عذراً لهذا المعنى . ( نقض مدنى ٣٠ / ٣ / ١٩٦١ - المرجع السابق فقرة ١١٢ )

**مادة ٩٠٨ -** يحصل الاشهاد بالإقرار بالنسب أمام الموثق ويصدق عليه .  
ويقدم طلب التصديق الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها موطن  
المشهد مشفوعا بالأوراق التي يوجب قانون البلد الواجب التطبيق تقديمها .

**مادة ٩٠٩ -** يصدق رئيس المحكمة على الإقرار بأمر يصدره على الطلب ذاته  
بعد التحقق من توافر الشروط والأحكام التي يوجبها قانون بلد الطالب لقبول  
الاعتراف وضحته وترتيب آثاره عليه .  
وتتبع في شأن الأمر ما نصت عليه المادة ٩١٦ .

**مادة ٩١٠ -** ترفع المنازعة في الإقرار بالنسب الى المحكمة الابتدائية التي جرى  
فيها التصديق على الإقرار ، وذلك في الأحوال التي يجيزها قانون البلد ومن  
الأشخاص الذي يعينهم ذلك القانون .

## الفصل الثالث

### قس التبني

**مادة ٩١١ -** إذا كان قانون بلد الشخص الذي يريد التبني وقانون بلد  
الشخص المراد تبنيه يجيزان التبني يثبت التبني بمحضر يحرر لدى رئيس  
المحكمة الابتدائية التابع لها موطن إحداهما ويدون في هذا المحضر اقرارات  
الطرفين شخصيا بعد التحقق من توفر الشروط والأحكام التي ينص عليها  
القانون المذكور لإعتقاده وصحته .

**مادة ٩١٢ -** إذا كان الشخص الذي يريد التبني وصيا أو قيميا أو وليا على  
الشخص المراد تبنيه فلا يجوز تحرير محضر التبني إلا بعد تنحى طالب التبني  
عن وصايته أو قوامته أو ولايته وتعيين من يحل محله فيها وبشرط أن يكون قد  
قدم حسابا عن إدارته مال القاصر وصدقت عليه المحكمة المختصة .

**مادة ٩١٣ -** يقدم محضر التبني للمحكمة للتصديق عليه وذلك بطلب من أحد  
ذوي الشأن .

**مادة ٩١٤ -** يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالتصديق على التبني على بيان  
أسماء الطرفين وألقابهم والأسم واللقب الجديدين للشخص المتبني .

**مادة ٩١٥ -** لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق إلا بطريق الاستئناف ولا يجوز الطعن بالاستئناف من النيابة إلا اذا كان الحكم صادراً بالتصديق على التبنى .

**مادة ٩١٦ -** يجب أن ينشر ملخص الحكم القاضي بالتصديق على التبنى ثلاث مرات في مدى تسعين يوماً في صحيفتين يوميتين تعينهما المحكمة .

**مادة ٩١٧ -** يؤثر بمنطوق الحكم بناء على طلب ذوى الشأن خلال التسعين يوماً التالية لصدوره على هامش دفتر مواليد الجهة التى بها محل ميلاد المتبنى ويؤثر أيضاً بمضمون الحكم على هامش شهادة الميلاد . فإذا كان المتبنى قد ولد في الخارج وجب تسجيل الحكم في دفتر يعد لذلك في قلم كتاب محكمة القاهرة .

**مادة ٩١٨ -** تختص المحكمة التى اصدرت الحكم بالتصديق على التبنى بنظر الدعوى ببطلان التبنى أو الحكم بالتصديق عليه وبدعوى الرجوع في التبنى .  
وتفصل المحكمة فيها وفقاً للأحكام والشروط التى ينص عليها قانونا بلدى الطرفين ويتبع في شأن الحكم الذى يصدر فيها ما نص عليه في المادتين السابقتين .

## الفصل الرابع

### فى النفقات

**مادة ٩١٩ -** تختص محكمة المواد الجزئية بنظر دعاوى نفقة الاقارب والأصهار ونفقة الصغير ونفقة أحد الزوجين على الآخر وأجرة الحضنة والرضاعة ويكون حكمها انتهائياً اذا لم يزد ما يطلب الحكم به على ستين جنيتها سنوياً أو لم يحكم بأكثر من ذلك اذا كان الطلب غير معين ويفصل في الدعوى على وجه السرعة (١).

١ - قضت محكمة النقض بأن الأصل في الأحكام الصادرة بالنفقة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما يقبل التغيير والتبديل وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الاسقاط بسبب تغير دواعيها - إلا أن هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما أن

**مادة ٩٢٠ -** تختص المحكمة التي تنتظر دعوى الطلاق أو التطلق أو التفريق الجثمانى دون غيرها بالفصل فى طلب النفقة المرفوع من أحد الزوجين على الآخر .

**مادة ٩٢١ -** لمستحق النفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له وبالحجز على ما يكون للمدعى عليه من مرتب أو دخل فى الحدود المصرح بها قانوناً ويشتمل الأمر على تخصيص قدر من المحجوز للطالب بما يفي بحاجته وأذنه بقبضه الى أن يحكم فى الدعوى .

## الفصل الخامس

### فى الولاية على النفس

**مادة ٩٢٢ -** تختص المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها موطن الولي أو سكنه اذا لم يكن له موطن معروف بالحكم بسلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .

**مادة ٩٢٣ -** يحيل رئيس المحكمة الطلب على النيابة العامة لتحقيق ما هو منسوب للولي وتحرى حالة أسرة المضمول بالولاية وسيرة أقربائه المعروفين .

---

دواعى النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير . فالحكم الذى ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات . فإذا كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى إنما رددت فى أسباب حكمها المراحل التى انتهت بصدر حكم المجلس المالى العام - الذى قضى برفض دخول الطاعنة فى طاعة زوجها وقضى لها بالنفقة - ولم تستند فى القضاء بإسقاطها إلى سبب إستجد بعد صدور ذلك الحكم وإنما أستندت إلى ذات الظروف التى قضى المجلس المالى العام رغم قيامها بوجوب النفقة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإسقاط النفقة تأسيساً على النشوز يكون قد خالف القانون بإنكاره حجية حكم النفقة السابق ولأنه صدر على خلاف ذلك الحكم على الرغم من أنه لم يحصل تغيير مادى أو قانونى فى مركز الطرفين يسوغ الحكم بإسقاط النفقة ( نقض أحوال شخصية ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى فقرة ١٠٨ ) وقضت بأن الرأى عند الحنفية على أن الفقير - رجلاً كان أو امرأة - غنى بغنى ولده الذى تجب عليه نفقته ( نقض مدنى ٢٧ / ١١ / ١٩٦٧ المرجع السابق فقرة ١٤٦ )



**مادة ٩٢٤ -** لرئيس المحكمة - بعد سماع أقوال النيابة - أن يأمر بتسليم المشمول بالولاية مؤقتاً لأمين أو لإحدى المؤسسات الاجتماعية ، وله أن يقرر منع الولي مؤقتاً من مباشرة كل أو بعض حقوقه ، وأن يتخذ بوجه عام ما يراه لمصلحة المشمول بالولاية من الاجراءات الوقتية .

**مادة ٩٢٥ -** لأقرباء المشمول بالولاية ممن لم يسبق سلب ولا يتهم الحق في تقديم ملاحظاتهم شفاهاً أو كتابة في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

**مادة ٩٢٦ -** اذا قضت المحكمة بسلب الولاية أو وقفها عهدت بها الى من يل المحكوم عليه فيها وفقاً لقانون بلد المشمول بالولاية . فإن امتنع أولم تتوافر فيه أسباب الصلاحية لذلك جاز للمحكمة أن تعهد بها لأي شخص آخر ولو لم يكن قريباً للصغير متى كان معروفاً بحسن السمعة وصالحاً للقيام على تربيته أو أن تعهد به لأحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض وتتبع في حالة الامتناع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٨ .

وإذا قضت المحكمة بالحد من الولاية عهدت بمباشرة الحقوق التي حرمت الولي منها الى أحد الأقارب أو الى شخص مؤتمن أو الى معهد أو مؤسسة على حسب الاحوال (١).

---

١ - قضت محكمة النقض بأن من سلبت عنه الولاية الشرعية على اولاده لا يجوز له أن يتولى عنهم مباشرة أى تصرف من التصرفات الضارة أو الدائرة بين النفع والضرر ، فلا يجوز له من باب أولى أن يقبل ما ثبت بذمته ابتداء من دين عليه إلى ذمم اولاده ، ولا أن يلزم وصيهم الذى عينه المجلس الحسبى خلفاً عنه بعد سلب ولايته الشرعية بقبول ما يحيل عليه دفعه من ديونه الشخصية ليدفعه هو مما تحت يده من اموال محجورية . ( نقض مدنى ١٧ / ٥ / ١٩٣٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٩١٧ ) - وقضت بأنه متى كان الحكم إذ قضى بسلب ولاية جد القصر اقام قضاؤه على انه لم يكن حريصاً على اموالهم بقدر حرصه على اموال بناته وعلى ماله الشخصى ولم يقدم حساباً مؤيداً بالاستندات ولم يحرر محضر الحصر في مدى شهرين وأنه جاوز الثمانين من عمره وسجل على نفسه عجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية وأن ذلك كله من شأنه تعريض مال القصر للخطر ، فإن هذا الذى أسس عليه الحكم قضاؤه صحيح في

**مادة ٩٢٧ -** اذا كان من اقيم على المشمول بالولاية ليس من اصحاب الولاية على ماله بمقتضى قانون بلده سلم اليه المال بوصفه مديراً مؤقتاً ويحرر بذلك محضر جرد وفقاً لأحكام المادة ٩٦٥ ويجب على النيابة العامة اتخاذ الاجراءات لإقامة وصى ومع ذلك اذا كان للمشمول بالولاية ولى على ماله سلمت امواله اليه .

**مادة ٩٢٨ -** يجوز شمول الحكم الصادر بسلب الولاية او وقفها او الحد منها بالنفاذ المعجل بلا كفالة رغم المعارضة او الاستئناف .

**مادة ٩٢٩ -** يجوز لمن تتوافر فيهم شروط الولاية ولم يسبق الحكم في مواجهتهم أن يعترضوا على شخص الولي الذى اقيم او على القرار الصادر بتسليم المشمول بالولاية وذلك بطلب يقدم الى المحكمة التى أصدرت الحكم في ميعاد ستة أشهر من تاريخ صدوره .

**مادة ٩٣٠ -** يقدم طلب استرداد الولاية الى المحكمة الابتدائية التى يقع في دائرتها موطن الولي أو سكنه أو سكن المشمول بالولاية اذا كان قد بلغ سن الرشد غير رشيد .

**مادة ٩٣١ -** تختص المحكمة التى تقضى بسلب الولاية أو ردها بحسب الأحوال بالفصل في الأجر والمصاريف لمن يتولى شئون المشمول بها .

**مادة ٩٣٢ -** للمشمول بالولاية متى كان مميزاً والنيابة العامة حق الطعن في الأحكام الصادرة في مواد إسقاط الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها .

## الباب الثالث

### في الاجراءات الخاصة بالتركات

#### الفصل الاول

#### في تحقيق الوراثة وقبول الارث ورفضه

**مادة ٩٣٤** - يكون تحقيق الوفاة والوراثة أمام رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل إفتتاح التركة . وعلى طالب هذا التحقيق سواء أكان وارثاً أم موصى له أن يقدم بذلك طلباً يشتمل على بيان تاريخ الوفاة وآخر موطن للمتوفى وأسماء الورثة والموصى لهم وموطنهم .

وعلى رئيس المحكمة أن يطلب من جهة الادارة ومن قنصل الدولة التي ينتمى اليها المتوفى عند الاقتضاء التحررى عن صحة البيانات الواردة في الطلب وإذا رأى أن التحريات غير كافية جاز له أن يتولى التحقيق بنفسه . وبعد تمام التحريات يأمر بدعوة الطالب وياقى الورثة والموصى لهم في ميعاد يحدده ويعلمهم به قلم الكتاب . فإذا حضروا جميعاً أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب بشيء أصلاً حقق الرئيس الوراثة بشهادة من يثق بهم ومطابقة التحريات والوصايا المقدمة اليه وأصدر بذلك اشهاداً . وإذا أجاب من حضر أو من لم يحضر بالإنكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطرق المعتادة .

ويكون الاشهاد الذى يصدره الرئيس حجة بالوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم بخلافه أو ما لم تقرر المحكمة أو قاضى الامور المستعجلة قبل ذلك وقف هذه الحجة .

وذلك كله مع مراعاة ما يفرضه القانون الواجب التطبيق من تعيين منفذ للوصية أو مدير للتركة قبل تحقيق الوراثة .<sup>(١)</sup>

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذ كان المطعون عليه الأول قد رفع دعواه طالباً لإثبات وفاة والده وأنه الوارث الوحيد له ويستحق جميع تركته التى حددتها بأنها أطينان زراعية

**مادة ٩٢٥ -** على الوارث الذي يريد مباشرة حقه في قبول الارث بشرط الجرد حسب القانون الواجب التطبيق أن يقرر ذلك في قلم الكتاب ولا يترتب على هذا التقرير اثر إلا اذا سبقه أو تلاه - في الميعاد المحدد في القانون المذكور - جرد التركة وفقاً لاحكام الفصل الرابع من هذا الباب . وإذا بدأ الجرد في الميعاد المشار اليه ولم يتم جاز لقاضى الامور الوقتية بأمر على عريضة أن يمهده بقدر ما يلزم لتتمام الجرد . ويعتبر الوارث أثناء ذلك مديراً مؤقتاً للتركة ونائباً عنها وعليه الحضور في كل بدعوى ترفع عليها وإن امتنع عن الحضور أجلت المحكمة الدعوى حتى تتخذ النيابة الاجراءات اللازمة لتعيين وصى للخصومة .

ومحل تجارى قدر قيمتها بمبلغ عشرين ألف جنيه وكان الثابت أن الطاعنين أسسوا الدفع بعدم الاختصاص لا على إنكار وجود هذه التركة المخلفة من المورث وإنما على أساس أنه قد تصرف فيها قبل وفاته إلى زوجته المسيحية واحد أولاده منها ، الأمر الذى ينكره المطعون عليه الأول مدعياً صورية التصرفين ، وكان التحقق من صحة هذا الدفع الأخير يفرض عن نطاق الدعوى الماثلة أخذاً بأنها دعوى وفاة ووراثه يقصد بها إثبات صحة الدعوى ، وليست نزاعاً مدنياً ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقدير قيمة الدعوى بأكثر من مائتى ألف قرش . وهو ما يجعل الاختصاص معقود للمحكمة الابتدائية وفق المادتين ٦ / ٨ ، ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ( نقض أحوال شخصية ١٠ / ٤ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى فقرة ٦٦ ) - وقضت بأن حجية الاعلام الشرعى - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - تدفع وفقاً لنص المادة ٢٦١ من لائحة المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة . وهذا الحكم كما يكون في دعوى أصلية ، يصح أن يكون في صورة دفع أبدي في الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعى ( نقض أحوال شخصية ٣٠ / ١ / ١٩٧٤ - المرجع السابق فقرة ٦٥ ) وقضت أيضاً بأن حجية الاعلام الشرعى بتحقيق الوفاة والوراثه الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم في جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة ( نقض أحوال شخصية ١٩ / ٦ / ١٩٥٨ - المرجع السابق فقرة ١٠٢ ) - وقضت بأن المشرع أراد أن يضمن على إشهاد الوفاة والوراثه حجية ما لم يصدر حكم على خلافه ومن ثم أجاز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة في الطعن عليه طلب بطلانه سواء في صورة الدفع في دعوى قائمة أو إقامة دعوى مبتدأة . ( نقض مدنى ٢٠ / ٤ / ١٩٧٥ - المرجع السابق الجزء التاسع فقرة ٧٦٤ )

**مادة ٩٣٦ -** إذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز للوارث قبل قبوله الارث أن يبيع منقولات التركة فلا يجوز له اجراء هذا البيع إلا بإذن من قاضى الامور الوقتية ويصدر الاذن بأمر على عريضة بعد إبداء النيابة رايها كتابة ويبين في الامر طريقة البيع وشروطه وطريقة حفظ الثمن حتى يتقرر مصير التركة .

**مادة ٩٣٧ -** يحصل التنازل عن الارث في الأحوال التى يجيزه فيها القانون الواجب التطبيق بتقرير في قلم الكتاب .

**مادة ٩٣٨ -** يعين قاضى الامور الوقتية وصيا على التركة بناء على طلب من ذى شأن أو من النيابة اذا لم يكن الورثة حاضرين أو معروفين أو كان جميع الورثة الحاضرين أو المعروفين قد تنازلوا عن الارث وعلى الوصى أن يجرد ما للتركة وما عليها .

وإذا عين غير مصلحة الاملاك وصيا يجب عليه أن يخطر هذه المصلحة بتعيينه خلال عشرة أيام من حصوله . وعليها أن تجرى التحريات في بلد المتوفى لمعرفة ما اذا كان له ورثة هناك فإن لم يظهر له وارث خلال سنة من تاريخ الاخطار المشار اليه يسلم الوصى التركة الى مصلحة الاملاك بمحضر<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثاني

### في ادارة التركات وتنفيذ الوصايا

**مادة ٩٣٩ -** يكون تعيين مديرى التركات أو تثبيت منفذى الوصية أو تعيينهم حيث يقضى قانون بلد المتوفى بذلك من اختصاص المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل افتتاح التركة .

(١) قضت محكمة النقض بأنه متى تعدد اوصياء التركة البائعين للطائفة المشفوع فيها ولم يرخص إنفرادهم في العمل فإن اختصاصهم في دعوى الشفعة هو مما يلزم معه تبادل الراى فيما بينهم وكان عليهم أن يعملوا مجتمعين وذلك وفقاً للمادتين ٨٨٥ / ٢ و ٧٠٧ من القانون المدنى . ( نقض مدنى ٨ / ٣ / ١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع فقرة ٨٩٢ )

ويقدم الطلب بعريضة من أحد ذوي الشأن حسب ترتيبهم في قانون بلد المتوفى ويجب أن تشمل على بيان إسم المورث وتاريخ وفاته وحالته الشخصية عند الوفاة وأموال التركية ومكان عقاراتها وأسماء الورثة أو الموصى لهم وموطنهم ودرجة قرابتهم للمتوفى وتاريخ الوصية وأسماء منفذى الوصية وتزلفق بالعريضة أصل الوصية أو صورة مطابقة لها .

ولرئيس المحكمة وأو من تلقاء نفسه أن يتحرى صحة البيانات الواردة في الطلب من الجهات الادارية أو القنصلية أو بأية طريقة أخرى يراها مناسبة .  
وتفصل المحكمة في الطلب على وجه السرعة ويدون اجراءات .

**مادة ٩٤٠ -** يباشر مدير التركية أو منفذ الوصية الاختصاصات التي يقرها قانون بلد المتوفى ، وللمحكمة بناء على طلب أحد الدائنين أن تلزمه بتقديم كفالة عينية أو شخصية تراعى في تقديرها قيمة التركية .

**مادة ٩٤١ -** الى أن يصدر القرار بتثبيت منفذ الوصية يجوز له أن يطلب من المحكمة أن تأمر على وجه الاستعجال بتسليمه أموال التركية بإعتباره مديراً مؤقتاً .

ويجوز له أن يطلب تسليمه هذه الاموال بالصفة المذكورة بأمر يصدر من قاضى الامور الوقتية على عريضة اذا لم يكن طلب تثبيته قد رفع الى المحكمة .

**مادة ٩٤٢ -** اذا لم يقدم منفذ الوصية طلباً بتثبيته في الميعاد الذى ينص عليه قانون بلد المتوفى أو طلباً بتسليم أموال التركية وفقاً للمادة السابقة جاز بناء على طلب أحد ذوي الشأن أو النيابة العامة أن يقام على التركية مدير مؤقت وفقاً للمادة ٩٦٧ .

**مادة ٩٤٣ -** اذا لم تتجاوز قيمة التركية مائة جنيه جاز لقاضى الامور الوقتية بأمر على عريضة أن يأذن أحد الورثة أو شخصاً آخر بتسلم التركية وتصفيتها وأداء ما عليها من الديون وتسليم ما يتبقى منها لأصحاب الحق فيها .

**مادة ٩٤٤ -** تحفظ الوصايا المشار اليها في المادة ٩٣٩ في سجلات المحكمة ولا يجوز تسليمها لأحد . إنما يجوز لمنفذ الوصية وكل ذى شأن أن يحصل على صورة طبق الاصل منها أو شهادة بمضمونها بناء على أمر يصدره قاضى الامور

الوقتية على عريضة .

**مادة ٩٤٥ -** على منفذ الوصية الذى عينته المحكمة أن يقرر فى قلم الكتاب قبوله المهمة التى عهدت اليه أو رفضها .

ويجوز للمحكمة - بناء على طلب ذوى الشأن - أن تحدد أجلا لقبول منفذ الوصية فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقرر قبولها اعتبر أنه قد رفضها .

**مادة ٩٤٦ -** يجوز أن ترفع الدعوى بأى حق يتعلق بالتركة على منفذ الوصية أو مدير التركة أو الورثة . فإذا كان المنفذ أو المدير لم يتسلم إدارة التركة جاز رفع الدعوى على الورثة فقط .

### الفصل الثالث

#### فى تصفية التركات

**مادة ٩٤٧ -** تختص المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها آخر موطن للمورث بتعيين مصف للتركة وعزله واستبدال غيره به وبالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتصفية. (١)

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه ترفع يد الدائنين والورثة عن التركة إذا ما تقررت التصفية ويمتنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر بتعيين المصطفى اتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان للتركة حتى تتم التصفية ، وينوب المصطفى عن التركة فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها . ( نقض مدنى ١٣ / ٢ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الاهبية الجزء التاسع فقرة ٨٨٠ ) - وقضت بأذن أحكام تصفية التركات التى نظمها القانون المدنى فى المواد ٨٧٥ وما بعدها لا تعتبر من مسائل الأحوال الشخصية التى أوجبت المادة ٩٩ مرافعات تدخل النيابة فى القضايا المتعلقة بها . ( نق مدنى ١٦ / ٥ / ١٩٦٣ - المرجع السابق فقرة ٨٨٨ ) وقضت بأنه لا يوجد فى نصوص القانون ما يوجب اختصام الدائنين فى دعوى عزل المصطفى أو استبدال غيره به ( نقض مدنى ١٦ / ٥ / ١٩٦٣ - المرجع السابق فقرة ٨٨٩ )

**مادة ٩٤٨ -** فيما عدا الأحوال التى يختص بها قاضى الأمور الوقتية يرفع الطلب ويفصل فيه وفقاً للأحكام والاجراءات والمواعيد المعتادة فى الدعاوى .

**مادة ٩٤٩ -** لقاضى الأمور الوقتية ان يصدر أمراً على عريضة بأتخاذ جميع ما يراه لازماً من الاجراءات التحفظية أو الوقتية للمحافظة على التركة وبوجه خاص الأمر بوضع الاختام وإيداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة أحد المصارف أو لدى أمين .

وللمحكمة اثناء نظر الدعوى أن تعدل هذا الأمر أو تلغيه وأن تأمر بما تراه لازماً من الاجراءات التحفظية الأخرى وذلك بناء على طلب ذوى الشأن أو النيابة العامة أو من تلقاء نفس المحكمة (١).

**مادة ٩٥٠ -** يصدر قاضى الأمور الوقتية أمراً على عريضة :  
أولاً - بتقدير نفقة وقتية لمن كان المورث يعولهم حتى تنتهى التصفية وذلك بناء على طلب ذوى الشأن وبعد أخذ رأى المصطفى كتابة .

ثانياً - بعد الأجل المحدد قانوناً لتقديم قائمة بما للتركة وما عليها من الحقوق اذا وجدت ظروف تبرر ذلك والتصريح بأداء الديون التى لا نزاع فيها .

ثالثاً - بحلول الديون التى يجمع الورثة على حلولها وتعيين المبلغ الذى يستحقه الدائن وفقاً للقانون وذلك بناء على طلب المصطفى أو أحد الورثة .

رابعاً - بتسليم كل وارث شهادة تقر حقه فى الإرث وتعيين مقدار نصيبه فيه وتعيين ما آل اليه من أموال التركة . وذلك بناء على طلب الوارث وبعد أخذ رأى المصطفى كتابة .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٨٨٦ من التقنين المدنى الجديد أن ما يجب اتخاذه من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة إنما يصدر به الأمر من المحكمة المقدم لها طلب التصفية وليس من قاضى الأمور الوقتية ، وليس لقطع فى الدلالة على أن المشرع قد جعل سلطة اتخاذ الاحتياطات المستعجلة منوطة بالمحكمة لا بقاضى الأمور الوقتية ، من أنه ناطق بالمحكمة اتخاذ تلك الاجراءات ليس فقط بناء على طلب أحد ذوى الشأن والنيابة العامة ، بل انه أيضاً خول لها اتخاذ تلك الاحتياطات من تلقاء نفسها ودون طلب ما - وهو أمر لا يتصور حصوله من قاضى الأمور الوقتية ( نقض مدنى ١٧ / ١٢ / ١٩٥٩ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع فقرة ٨٩٣ )



خامساً - بتقدير نفقات التصفية والأجر الذى يستحقه المصفى عن الأعمال التى قام بها أو من استعان بهم من أهل الخبرة. (٧)

**مادة ٩٥١ -** لقاضى الأمور الوقتية فى الأحوال المذكورة فى المادتين السابقتين أن يطلب استيفاء ما يراه لازماً من المستندات كما أن له عند الاقتضاء أن يحيل الطلب الى المحكمة ويأمر بإعلان ذوى الشأن لجلسة يحددها فى ميعاد ثمانية أيام على الأقل وتفصل المحكمة فى الطلب منعقدة بهيئة غرفة مشورة .

**مادة ٩٥٢ -** ترفع المنازعة فى صحة الجرد الذى أجراه المصفى لأموال التركة من أحد ذوى الشأن الى قاضى الأمور المستعجلة فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بإيداع القائمة ويأمر القاضى بتعديل القائمة مؤقتاً اذا رجع صحة المنازعة . ويحدد أجلاً يرفع خلاله من يرى تكليفه من الطرفين دعواه الى المحكمة المختصة فإذا انقضى هذا الأجل ولم ترفع الدعوى جاز للقاضى أن يأمر بغدم الاعتداد بها فى التصفية .

ويجوز رفع المنازعة من النيابة العامة اذا تعلق بالتركة حق لقاصر أو عديم أهلية أو غائب. (٧)

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه أجازت المادة ٨٨٠ من القانون المدنى لمصفى التركة أن يطلب من المحكمة الابتدائية التى عينته إجراءً على قيامه بمهمته ، وأن ذلك لا يجب اختصاص قاضى الأمور الوقتية بإصدار أمر على عريضة بتقدير نفقات التصفية والأجر الذى يستحقه المصفى عن الأعمال التى قام بها ، وهو اختصاص مقرر بصريح نص الفقرة الخامسة من المادة ٩٥٠ من قانون المرافعات ( بخصوص تصفية التركات ) الواردة فى الفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الرابع المضاف بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . ( نقض مدنى ٢٦ / ٣ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول فقرة ٢٦٢ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن حكم محكمة أول درجة بتعديل قائمة الجرد ينفذ فى حق المصفى الذى أقامته محكمة الدرجة الثانية كما كان نافذاً فى حق سلفه دون حاجة إلى النص على ذلك فى منطوق الحكم الاستثنائى ( نقض مدنى ١٦ / ٥ / ١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية الجزء التاسع فقرة ٨٩٠ )

**مادة ٩٥٣ -** تفصل المحكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة في طلب بيع الأوراق العائلية أو الأشياء المتصلة بعاطفة الوريثة أو بإعطائها لأحد الوريثة وفقاً للقانون ، وفي طلب الوريثة تسليمهم الأشياء أو النقود التي لا يحتاج لها في تصفية التركة .

### الفصل الرابع

#### في وضع الاختتام ورفعها وفي الجرد

**مادة ٩٥٤ -** فيما عدا الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون ، يجوز للأشخاص الآتى بيانهم أن يطلبوا وضع الاختتام :

- (١) من يدعى الأثر في التركة .
- (٢) مدير التركة أو وصيها أو منفذ الوصية إذا كان قانون بلد المتوفى يجيز له ذلك .
- (٣) دائن المتوفى إذا كان بيده سند تنفيذي أو كان قد حصل على إذن بالحجز .
- (٤) المقيمون مع المتوفى وخدمه عند غياب الوريثة كلهم أو بعضهم .
- (٥) قنصل بلد المتوفى إذا كانت المعاهدات القنصلية تخوله هذا الحق . ويجوز وضع الاختتام بناء على طلب النيابة أو من تلقاء نفس المحكمة إذا غاب الزوج أو غاب الوريثة كلهم أو بعضهم أو كان المتوفى لم يترك وارثاً معروفاً أو كان أميناً على الودائع .

**مادة ٩٥٥ -** يقوم بوضع الاختتام كاتب محكمة المواد الجزئية بعد اطلاعه على الأمر الصادر بذلك من قاضي هذه المحكمة ويحرر محضراً يشتمل على البيانات الآتية :

- (١) التاريخ .
- (٢) اسم الطالب وصناعته وسكنه وموطنه المختار في البلدة التي بها مقر المحكمة إذا لم يكن مقيماً بها .
- (٣) تاريخ الأمر الصادر بوضع الاختتام .
- (٤) إثبات حضور ذوي الشأن وأقوالهم .
- (٥) بيان الأماكن والمكاتب والخزائن التي وضعت الاختتام عليها .

(٦) وصف مختصر للأشياء التي لم توضع عليها الاختتام .  
 (٧) تعيين حارس على مقتضى ما نص عليه في المواد ٥١١ وما بعدها .  
 (٨) ذكر ايداع مفاتيح الاقفال التي توضع عليها الاختتام خزانة محكمة المواد الجزئية .

(٩) اثبات حالة اية وصية أو أوراق أخرى مختومة أو اثبات ما يوجد على ظاهرها من كتابة أو ختم والتوقيع على مطروفيها مع الحاضرين وتعيين اليوم والساعة والتي يقوم فيها قاضي محكمة المواد الجزئية بغض المطروف وإعلام الحاضرين بذلك .

**مادة ٩٥٦ -** الاحراز التي توجد مختومة يفتحها قاضي محكمة المواد الجزئية في اليوم والساعة المحددين في المحضر ويغير حاجة الى تكليف أحد بالحضور ويثبت القاضي حالتها ويأمر بإيداعها قلم الكتاب .

وإذا ظهر من الكتابة الموجودة على ظاهر الاحراز المختومة أو من أى دليل كتابي آخر أن هذه الاحراز مملوكة لغير ذوى الشأن في التركة يأمر القاضي قبل فتحها باستدعائهم في ميعاد يحدده ليحضرُوا فتح الاحراز ويتولى القاضي فتحها في اليوم المحدد سواء احضروا أم لم يحضروا وإذا تبين أن الاحراز لا شأن لها بالتركة سلمها لذوى الشأن أو أعاد ختمها لتسلم اليهم بمجرد طلبهم لها .

**مادة ٩٥٧ -** إذا وجدت وصية مفتوحة يثبت الكاتب حالتها ومضمونها بالمحضر وتعرض على قاضي محكمة المواد الجزئية ليأمر بإيداعها قلم الكتاب .

**مادة ٩٥٨ -** إذا وجدت أشياء يتعذر وضع الاختتام عليها أو كانت لازمة لاستعمال المقيمين بالمنزل أو لإدارة المال يبين الكاتب أوصافها بالمحضر ويتركها بعد جردها في مكانها مع تعيين حارس عليها .

**مادة ٩٥٩ -** يرفع التظلم من وضع الاختتام إما بالتقرير به في المحضر أو بعريضة تقدم الى قاضي محكمة المواد الجزئية ويجب أن يشتمل التظلم على بيان الموطن المختار للمتظلم في دائرة المحكمة التابع لها مكان وضع الاختتام إذا لم يكن مقيماً فيها وعلى بيان سبب التظلم .

**مادة ٩٦٠ -** لمن له الحق في طلب وضع الاختتام - ما عدا الأشخاص المشار اليهم في الفقرة ٤ من المادة ٩٥٤ - أن يطلب رفعها . ويكون ذلك بأمر على

عريضة تقدم الى قاضي محكمة المواد الجزئية .

ويحدد الامر اليوم والساعة اللذين ترفع فيهما الاختتام ويعلن عند الاقتضاء قبل رفعها بأربع وعشرين ساعة على الأقل الى زوج المتوفى أو ورثته ومنفذ الوصية ومدير التركة ووصيها والموصى لهم بنصيب في التركة أو ببعض أعيانها أو أموالها اذا كانوا معروفين ولهم موطن بمصر . ويعتبر هذا الاعلان تكليفا لهم بحضور رفع الاختتام .

**مادة ٩٦١ -** اذا كان أحد الورثة أو الموصى له عديم الأهلية أو غائبا فلا ترفع الاختتام قبل أن يعين له وصى أو قيم أو وكيل إلا إذا قضى قانون البلد الواجب التطبيق بغير ذلك .

**مادة ٩٦٢ -** يحرر محضر برفع الاختتام يشتمل على البيانات الآتية :

- (١) التاريخ .
- (٢) اسم الطالب وصناعته وسكنه وموطنه المختار .
- (٣) ذكر الامر الصادر برفع الاختتام .
- (٤) ذكر حصول الاعلان المشار اليه في المادة ٩٦٠ .
- (٥) إثبات حضور ذوي الشأن وأقوالهم .
- (٦) بيان حالة الاختتام والتغييرات التي تكون قد طرأت عليها .

**مادة ٩٦٣ -** تسلم الأشياء والأوراق الموضوع عليها الاختتام الى صاحبها بغير جرد إلا اذا قام نزاع بشأن التركة أو بشأن الأشياء أو الأوراق المذكورة وعارض في التسليم أحد المنازعين وأعلن اعتراضه الى قلم كتاب المحكمة ولو في ذات اليوم المحدد لفتح الاحراز فيأمر قاضي محكمة المواد الجزئية بجرد تلك الأشياء أو الأوراق .

**مادة ٩٦٤ -** لمن يحق له طلب رفع الاختتام أن يستصدر أمرا على عريضة بالجرد من قاضي محكمة المواد الجزئية .<sup>(١)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت محكمة الأحوال الشخصية قد استعرضت النزاع الذي اثير حول ملكية بعض اعيان التركة وانتهت إلى وجوب أدراجها في قائمة الجرد فإنها لا تكون قد جاوزت ولايتها ذلك أن المحكمة لا تصنع على قائمة الجرد إلا بعد

**مادة ٩٦٥ -** يقوم بالجرد كاتب المحكمة ويحرر به محضر يشتمل على البيانات العامة وعلى ما يأتى :

(١) دعوة ذوى الشأن لحضور الجرد وحضور من حضر منهم وأقواله .  
(٢) بيان أوصاف الأشياء وتقدير قيمتها بالدقة وإسم الخبير الذى قام بهذا التقدير .

(٣) بيان نوع ما يوجد من المعادن والأحجار الثمينة والحلى ووزنه وعيابه وبيان ما يوجد من النقود ونوعه وعدده .

(٤) بيان الأسهم والسندات التى للتركة أو عليها وترقم الأوراق ويؤشر على كل منها وتثبت حالة الدفاتر والسجلات التجارية وترقم صحائفها ويؤشر عليها ما لم يكن مؤشرا عليها من قبل ويملا ما يكون فى الصفحات المكتوبة من بياض بخطوط ميسرة .

**مادة ٩٦٦ -** بعد جرد الأشياء والأوراق تسلم الى من يتلقى عليه ذو الشأن فإن لم يتلقوا سلمت الى أمين يعينه القاضى .

**مادة ٩٦٧ -** يجوز لقاضى الأمور المستعجلة فى أحوال الاستعجال أن يعين مديرا مؤقتا للتركة بناء على طلب ذوى الشأن أو النيابة ويبين القاضى حدود سلطة هذا المدير .

**مادة ٩٦٨ -** تتبع القواعد المتقدمة فى الأحوال الأخرى التى يجيز فيها القانون وضع الاختتام والجرد ما لم ينص على غير ذلك .

---

التحقق من صحة بياناتها ومقتضى هذا التحقق أن يكون على المحكمة تمحيض كل زعم وتقدير أى نزاع يعرض عليها فى هذا الخصوص سواء كان المنازع هو الوصى أو الغير ، فإذارات عند التصديق على قائمة الجرد أن المنازعة القائمة بشأن عنصر من عناصرها غير جدية قررت إدراج المال أو الدين بالقائمة دون أن يعتبر قرارها فاصلاً فى النزاع القائم على الملكية أو على صحة الدين . ( تنقض أحوال شخصية ٢٩ / ٣ / ١٩٥٦ - موسوعة الأذهبية الجزء التاسع فقرة ٩٤٢ )

## الباب الرابع

### في الاجراءات الخاصة بالولاية على المال

#### الفصل الأول

##### احكام عامة

**مادة ٩٦٩ -** تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمي الاملية والغائبين والتحفظ على أموالهم والإشراف على ادارتها وفقاً لأحكام هذا القانون .  
ولها أن تندب في كل أو بعض ما ترى اتخاذه من تدابير أحد رجال الضبط القضائي .

كما أن لها أن تستعين بمعاونين يلحقون بالمحكمة بقرار يصدره وزير العدل ويعتبر هؤلاء معاونون من رجال الضبط القضائي في خصائص الاعمال التي تناط بهم واثناء تأديتها .<sup>(١)</sup>

**مادة ٩٧٠ -** لا تتبع الاجراءات والاحكام المقررة في هذا الباب اذا انتهت الولاية على المال ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة اليها المادة مختصة بالفصل في الحساب الذي قدم لها وفي تسليم الاموال وفقاً للاجراءات والاحكام المذكورة .<sup>(٢)</sup>

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان للنزاع في مواد الولاية على المال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذاتية مستقلة تنطوي على معنى الحسبة حفاظاً على أموال عديمي الاملية أو ناقصيها ، وكان المشرع قد جعل من النيابة العامة جهة لتلقى التبليغات في شأن هؤلاء وخواها سلطة إجراء التحقيق فيها ورفع الامر إلى القاضي للتقرير بما يستجيبه القانون من تدابير للمحافظة على أموالهم ، فإنه لا مجال لتحجر المصلحة فيمن يتقدم بهذه التبليغات طالما أن النيابة العامة هي التي باشرت رفع الطلب إلى المحكمة . ( نقض مدني ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية العدد الثاني فقرة ٣٠٧ )

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات من أنه إذا انتهت الولاية على المال تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة في الحساب الذي قدم لها ،

**مادة ٩٧١ -** (معدلة بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٤) يجوز للمحاميين المقبولين للمرافعة لدى المحاكم الشرعية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم في مواد الولاية على النفس والمال وكذلك في غيرها من مواد الأحوال الشخصية إذا كان أحد الخصوم مسلماً أو مصرياً .

ولا يجوز لأحدهم الحضور أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف إلا إذا كان مقبولاً للمرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية .

والنص في المادة ١٠٠٨ من هذا القانون باختصاص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن دم الأهلية أو الوكيل عن النائب أو المدير المؤقت ، مفادهما أن اختصاص الفصل في مسائل الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما معقود للمحكمة المرفوعة إليها مادة الولاية على المال ، وهو اختصاص أصيل تغلبد به ، مانع لاية جهة أخرى من نظره . باعتبار أنها إقدر من غيرها من المحاكم على الفصل في حساب الإدارة التي تشرف عليها وتوجهها وفقاً للقانون ، إلا أن مناهض اختصاصها في هذا الصدد هو أن تكون المادة لا تزال قائمة لديها ، فإذا ما انتهت بانتفاء الولاية على المال أصبح اختصاصها قاصراً على الفصل فيما قدم إليها فعلاً من الحساب فإن لم يكن قد قدم لها الحساب فإن ذلك لا يحول دون القاصر الذي بلغ سن الرشد ورفعت عنه الوصاية والالتجاء إلى طريق الدعوى العادية يسلكه أمام المحكمة المختصة وفقاً للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات لمطالبة الوصي بتقديم حساب عن وصايته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الواقع في الدعوى أن الاطلاع على ملف الدعوى رقم ... .. أظهر أن الوصي الطاعن لم يقدم لمحكمة الولاية على المال كشوف الحساب منذ بداية سنة ١٩٦٠ وقد أصدرت المحكمة قراراً كلفته فيه بتقديم كشف حساب هذه السنة والسنة التالية ، وإذا لم يقدم الحساب فقد أصدرت قراراً بتأريخ ٢٤ / ١ / ١٩٦٥ بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء تحقيق مع الطاعن لامتناعه عن تسليم المطعون ضده الذي بلغ سن الرشد أمواله بعد رفع الوصاية عنه ، ومن ثم فإن الفترة محل الحساب في الدعوى والتي تبدأ منذ أول عام ١٩٦٠ لحين بلوغ المطعون ضده سن الرشد لم يكن قد قدم عنها حساب فعلاً لمحكمة الولاية على المال حتى انتهت الوصاية الأمر الذي ينبط . بمحكمة أول درجة اختصاص الفصل فيه ( نقض مدنى ٣ / ٤ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول لفقرة ١٢٢ ) - ونقضت بأن مفاد نصوص المواد ٤٧ و ٧٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بإحكام الولاية على المال ، ٩٧٠ من قانون المرافعات أنه إذا مات المطلوب الحجر عليه قبل صدور حكم

## الفصل الثاني

### في الاختصاص

**مادة ٩٧٢ -** تختص محكمة المواد الجزئية بالفصل ابتدائيا في المسائل الآتية اذا كان مال القاصر أو القصر أو المطلب مساعدته قضائيا أو الغائب لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه :

- (١) تثبيت الأوصياء المختارين وتعيين الأوصياء والمشرفين والمساعدين القضائيين وإثبات الغيبة وتعيين الوكلاء عن الغائبين ومراقبة أعمالهم والفصل في حساباتهم وعزلهم واستبدال غيرهم بهم .
- (٢) تقرير المساعدة القضائية ورفعها .
- (٣) استمرار الولاية أو الوصايا الى ما بعد سن الحادية والعشرين والاذن للقاصر بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون وسلب هذا الحق أو الحد منه .

وكذلك الاذن للقاصر بمزاولة أعمال التجارة أو التصرفات التي يلزم للقيام بها الحصول على اذن .

- (٤) تعيين مأذون بالخصومة عن القصر أو الغائبين .
- (٥) تقدير نفقة للقاصر في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس وولى التربية من جانب ، والوصى من جانب آخر فيما يتعلق بالانفاق على القاصر أو في ترتيبه أو العناية به .
- (٦) الاذن بزواج القاصر في الاحوال التي يوجب القانون استئذان المحكمة فيها .

(٧) وعلى العموم جميع المواد المتعلقة بالولاية على المال وفقاً لأحكام القانون .  
وتختص ايضا باتخاذ الاجراءات التحفظية والمؤقتة مهما كانت قيمة المال .

**مادة ٩٧٣ -** تختص المحكمة الابتدائية بالفصل ابتدائيا فيما يأتى :

- (١) المسائل المذكورة في المادة السابقة اذا تجاوز المال ثلاثة آلاف جنيه .
- (٢) توقيع الحجر ورفعها .

(٣) تعيين القامة ومراقبة أعمالهم والفصل في حساباتهم وعزلهم واستبدال غيرهم بهم والاذن للمحجور عليه بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون



وسلب هذا الحق أو الحد منه وتعيين مأذون للخصومة عن المحجور عليهم وتقدير نفقة للمحجور عليه في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولي النفس وولي التربية من ناحية والقيم من ناحية أخرى بشأن الانفاق على المحجور عليه .

(٤) سلب الولاية أو الحد منها أو ردها .<sup>(١)</sup>

**مادة ٩٧٤ -** استثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون القرار انتهاثاً في مسائل النفقة إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدّر من المحكمة في حالة عدم تقديره من الطالب لا يزيد على ستين جنيتها سنوياً ، وفي مسائل الاتعاب والأجور والأذن بالتصرف إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدّر من المحكمة في حالة عدم تقديره أو إذا كانت قيمة المال موضوع الأذن في حدود النصاب النهائي المذكور في المادتين ٤٦ ، ٥١ على حسب الأحوال .

في الطلب المقدم فإنه ينتهى الحق فيه وتنقضى ولاية محكمة الحجر بنظره لهلاك الشخص المراد إخضاعه للحجر تبعاً لاستحالة أن يقضى بعد الموت بقيد ينصب على شخص المطلوب الحجر عليه أو بالتخلف على ماله ( نقض مدني ٢٥ / ٥ / ١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ١٥٠٥١ )

١ - قضت محكمة النقض بأنه تلتزم محكمة الأحوال الشخصية عند الفصل في طلب الحجر بالتحقق من قيام الحالة الموجبة له في ذات المحجور عليه ، فإن هي دلت على قيام تلك الحالة بالتصرفات الصادرة منه ، فإنه لا تكون قد فصلت في أمر صحتها أو بطلانها ، لأن ذلك لم يكن مطروحاً عليها ولا اختصاص لها به ، وإنما تكون قد اتخذت من تلك التصرفات دليلاً على قيام موجب الحجر بالمحجور عليه ، وهو ما لا يحزن حجية في دعوى بطلان التصرف . ( نقض مدني ٢١ / ١ / ١٩٧١ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثاني فقرة ٥٤٢ ) - وقضت بأن القرار الصادر بتوقيف الحجر للعتة - بوصفه منشأ حالة مدنية - له حجية مطلقة تسري في حق الناس جميعاً ، وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، واعتد بحجية ذلك القرار ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ( نقض مدني ١ / ١ / ١٩٧٤ - المرجع السابق فقرة ٥٤٥ ) - وقضت بأن اختيار من يصلح للقائمة في حالة عدم وجود الابن أو الأب أو الجد وهم أصحاب الولاية فيها ، أو عدم صلاحية أحد من هؤلاء . هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع التقديرية ، بلا رقابة عليه من محكمة النقض ، متى إقام قضاءه على أسباب سائفة ( نقض مدني ٢٢ / ٣ / ١٩٧٢ - المرجع السابق فقرة ٥٤٣ )

٦٦٦ ..... قانون المرافعات

وكذلك يكون القرار الصادر بجزاء مالى نهائيا اذا لم تتجاوز قيمة الجزاء خمسة جنيها .

**مادة ٩٧٥ -** يتحدد الاختصاص المحلى للمحكمة على الوجه الآتى :

(١) فى مواد الولاية بموطن الولي ، وفى مواد الوصاية بأخر موطن كان للمتوفى أو القصر .

(٢) فى مواد الحجر والمساعدة القضائية بموطن المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائيا .

(٣) فى مواد الغيبة بأخر موطن للغائب .

وإذا لم يكن لأحد ممن ذكروا موطن ولا سكن فى مصر وتعذر تعيين المحكمة المختصة وفقاً للأحكام المتقدمة يكون الاختصاص للمحكمة الكائن فى دائرتها موطن الطالب أو سكنه أو مال الشخص المطلوب حمايته .

**مادة ٩٧٦ -** إذا تغير موطن القاصر أو المحجور عليه جاز للمحكمة أن تحيل المادة الى المحكمة التابع لها الموطن الجديد .

**مادة ٩٧٧ -** إذا كانت المادة لا تدخل فى اختصاص المحكمة النزعى تحيلها من تلقاء نفسها الى المحكمة المختصة . وإذا كانت لا تدخل فى اختصاصها المحلى فلها أن تحيلها الى المحكمة المختصة إذا طلب منها ذلك ذوشان .

**مادة ٩٧٨ -** تختص المحكمة التى أمرت بسلب الولاية أو وقفها بتعيين من يخلف الولي - سواء أكان وليا أم وصيا - إلا اذا رأت من المصلحة إحالة المادة الى المحكمة التى يوجد بدائرتها موطن القاصر .

## الفصل الثالث

فى حصر الاموال والتحفظ عليها

وفى إقامة الخائب عن عديمى الأهلية والغائبين

والمساعد القضائى

**مادة ٩٧٩ -** على الأقارب المقيمين فى معيشة واحدة مع المتوفى وعلى ورثته البالغين والمأمورين أو الموظفين العموميين الذين أثبتوا الوفاة وكذلك مشايخ البلاد أن يبلغوا العمدة أو شيخ الحارة فى ظرف أربع وعشرين ساعة بوفاة كل

شخص توفي عن حمل مستكن أو قصر أو عديمى الأهلية أو ناقصيها أو غائبين وبوفاة الولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل عن غائب .

ويجب على الأقارب الباقين كذلك أن يبلغوا عن فقد أهلية أحد أفراد الأسرة وغيابه إذا كان مقيماً معهم في معيشة واحدة .

وعلى العدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك الى النيابة العامة بالمحكمة التى يقع فى دائرتها محل عملهم فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغهم بذلك أو علمهم به .

**مادة ٩٨٠ -** على الأطباء المعالجين ومديرى المستشفيات والمصححات على حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم أثناء تادية أعمالهم .

**مادة ٩٨١ -** على الوصى على الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بإنقضاء مدة الحمل أو بإنفصاله حياً أو ميتاً .

**مادة ٩٨٢ -** كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ، فإذا كان عدم التبليغ مقروناً بنية الإضرار بعديمى الأهلية والغائبين تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٩٨٣ -** يجب على السلطات الادارية والقضائية ان تبلغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديها أثناء تادية أعمالها .

**مادة ٩٨٤ -** على النيابة بمجرد ورود التبليغ عن الوفاة المنصوص عليه فى المادة ٩٧٩ أن تتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحمل المستكن أو عديمى الأهلية أو الغائبين بأن تحصر مؤقتاً مالهم من الاموال الثابتة أو المنقولة وما عليهم من التزامات فى محضر يوقع عليه ذو الشأن ولها أن تأمر بوضع الاختام على كل أو بعض الاموال وفقاً للاجراءات المنصوص عليها فى المواد ٩٥٥ وما بعدها .

ولها - بناء على أمر يصدر من قاضى الامور الوقتية - أن تنقل النقود والأوراق

المالية والمستندات والمصوغات وغيرها مما يخشى عليه الى خزانة أحد المصارف أو الى مكان أمين .

ولها - عند الاقتضاء - أن تأذن لوصى التركة أو منفذ الوصية أو مديرها إن وجد أو أى شخص أمين آخر بالصرف على جناية المتوفى والإنفاق على من تلزمه نفقتهم وإدارة الاعمال التى يخشى عليها من فوات الوقت .

**مادة ٩٨٥ -** اذا رأت النيابة أن طلب توقيع الحجر أو سلب الولاية أو وقفها أو اثبات الغيبة يقتضى اتخاذ اجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق أو تصرف فى الأموال فعليها أن ترفع الأمر الى المحكمة لتأذن باتخاذ أى اجراء من الاجراءات التحفظية السابقة أو لتتظفر فى منع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها أو الحد منها أو فى منع الوكيل عن الشخص المدعى بغيبته من التصرف أو تقييد حريته فيه وتعيين مدير مؤقت يتولى ادارة أموال المطلوب الحجر عليه أو القاصر أو الغائب . وعند الاقتضاء للمحكمة أن تأمر باتخاذ أكثر من اجراء واحد من هذه الاجراءات .

**مادة ٩٨٦ -** تعين المحكمة النائب عن عديمى الاهلية أو الغائب أو المساعد القضائى لمن تقررت مساعدته بعد أخذ رأى النيابة العامة وذو الشأن .

وعلى النيابة أن تتخذ الاجراءات اللازمة لترشيح من يصلحون للنياية عن عديمى الاهلية أو الغائب أو مساعدة المطلوب مساعدته قضائيا . وأن ترفع هذا الترشيح للمحكمة خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ الوفاة أو قرار الحجر أو المساعدة القضائية أو اثبات الغيبة أو سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .

**مادة ٩٨٧ -** لا تتبع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا لم يتجاوز مال الشخص المطلوب حمايته خمسين جنيها أو مائة جنيه فى حالة التعدد إلا اذا دعت الضرورة لذلك . ويكتفى بتسليم المال لمن يقوم على شئونه . فاذا تجاوزت قيمة المال هذا القدر فيما بعد اتخذت الاجراءات المذكورة .

**مادة ٩٨٨ -** تبلغ النيابة العامة الاوصياء والقامة والوكلاء والمساعدين القضائيين والمديرين المؤقتين القرار الصادر بتعيينهم اذا صدر فى غيبتهم وعلى من يرقض منهم التعيين أن يبدى ذلك بتقرير فى قلم كتاب المحكمة المختصة أو

بخطاب يعلم الوصول في خلال ثلاثة أيام من تاريخ ابلاغه للقرار وفي هذه الحالة تعين المحكمة بدلا منه على وجه السرعة<sup>(١)</sup>.

**مادة ٩٨٩** - على النيابة بعد صدور قرار المحكمة بإقامة النائبين عن عديمي الاهلية أو الوكلاء عن النائبين أن تجرد أموال عديمي الاهلية أو النائبين بمحضر يحرر من نسختين .

ويتبع في الجرد الاحكام والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٦٥ ويدعى لحضور الجرد جميع ذوى الشأن والقاصر الذى بلغت سنه ست عشرة سنة .

وللنيابة أن تستعين في جرد الاموال وتقويمها وتقدير الديون بخير . وتسلم النيابة الاموال بعد انتهاء الجرد للنائب عن عديمي الاهلية أو وكيل النائب .

**مادة ٩٩٠** - ترفع النيابة محضر الجرد الى المحكمة للتصديق عليه بعد التحقق من صحة البيانات الواردة به .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٩٩٨ من قانون المرافعات المضافة ضمن الكتاب الرابع بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، انه يجوز تقديم الطلبات الى محكمة الولاية على المال اما من النيابة العامة مبدية فيها الرأى او مرجئة اياه الى يوم الجلسة ، واما من ذوى الشأن وفي هذه الحالة يتعين على رئيس المحكمة الابتدائية او قاض المحكمة الجزئية بحسب الاحوال ان يحيله الى النيابة العامة لبدء ملاحظاتها عليه كتابة في ميعاد يحدده ، وتعيده النيابة مرفقا به ما قد تكون اجرت من تحقيق ، ولرئيس المحكمة او القاضى بعد رفع الطلب اليه سلطة الامر بما يراه لازما من اجراءات التحقيق ، ويتخاذ ما يجده مناسبا من الاجراءات الوقتية والتحفظية ، كما له ان يندب النيابة العامة لمباشرة بعض اجراءات التحقيق ، شريطة - وعلى ما اورثته المذكرة الايضاحية - الا يتخلى عن هذا التحقيق يرمته الى النيابة العامة ، مما مفاده انه ليس ثمة الزام على النيابة بتحقيق الطلبات التى تقدم سواء منها او من ذوى الشأن الى محكمة الولاية على المال ، وانما مطلق الحق في ذلك للمحكمة فهى التى تجرى التحقيق اما بنفسها او عن طريق ندب النيابة لاجراء بعضه ، مما ينتقل معه الاساس القانوني لتمسك الطاعن ببطلان اجراء احالة طلب الحجر الى المحكمة لعدم استيفاء تحقيق عناصره بمعرفة النيابة العامة . ( نقض مدنى ١٩/٤/١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية / الجزء الثانى فقرة ٥٢٤ ) .

**مادة ٩٩١ -** اذا عينت المحكمة للتركة مصفيا قبل التصديق على محضر الجرد يتولى المصفي جرد التركة كلها ويحرر محضرا مفصلا بما لها وما عليها يوقعه هو وممثل النيابة العامة والنائب عديم الاهلية ومن يكون حاضرا من الورثة الراشدين . أما اذا كان تعيين المصفي بعد التصديق على محضر الجرد فيسلم النائب عن عديم الاهلية نصيبه في التركة الى المصفي بمحضر يوقعه هو والمصفي وممثل النيابة العامة ومن يكون حاضرا من الورثة الراشدين وذلك ما لم ير المصفي ابقاء المال كله أو بعضه تحت يد النائب عن عديم الاهلية أو الوكيل عن النائب لحفظه وادارته مؤقتا حتى تتم التصفية ويثبت ذلك على نسختي محضر الجرد المشار اليه ويوقع عليه الاشخاص السابق ذكرهم .

وعند انتهاء التصفية يسلم ما يؤول الى عديم الاهلية من التركة الى النائب عن عديم الاهلية أو وكيل النائب مع مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٩ وما بعدها .

**مادة ٩٩٢ -** يكون لنفقات حصر الاموال ووضع الاختتام والجرد والادارة حق امتياز في مرتبة المصروفات القضائية ويحتج به على عديم الاهلية والغائب وعلى كل من استفاد من هذه الاجراءات .

**مادة ٩٩٣ -** لا تطبق الاحكام السابقة الا اذا كان القانون الواجب التطبيق يقضي بقيام وصاية أو قوامة أو بادرة الاموال التي تركها الغائب ادارة مؤقتة أو تقرير المساعدة القضائية أو سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .

**مادة ٩٩٤ -** يعاقب كل من اخفى بقصد الإضرار مالا منقولاً مملوكا لعديمي الاهلية أو الغائبين بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٩٩٥ -** للنيابة العامة الحق في دخول مسكن المتوفى أو المطلوب الحجر عليه أو الغائب والاماكن التي في حيازتهم وكذلك مسكن الغير ممن تنطبق عليهم المادة السابقة والاماكن التي في حيازتهم لإتخاذ الاجراءات التحفظية التي يجيزها القانون .

**مادة ٩٩٦ -** يجب على كل من يدعى للحضور لسماع أقواله أو لاداء شهادته أن يحضر في الميعاد المحدد فإن تخلف جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة

العامة بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهاً .

ويجوز تكليفه بالحضور ثانية وتكون عليه مصاريف هذا التكليف فإذا تخلف جاز الحكم عليه بضعف الغرامة المذكورة . كما يجوز للمحكمة إصدار أمر بإحضاره .

ويكون التكليف بالحضور وفقاً لما نصت عليه المادة ٨٧٠ .

وإذا حضر الشخص المحكوم عليه بالغرامة ، وأبدى أعذاراً مقبولة لتخلفه جاز للمحكمة أن تقلبه منها .

**مادة ٩٩٧ -** إذا حضر الشخص المطلوب سماع أقواله أو أداء شهادته وامتنع عن الإجابة بغير مبرر قانوني جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً .

## الفصل الرابع

### في إجراءات المرافعة

**مادة ٩٩٨ -** يرفع الطلب من النيابة أو ذوى الشأن :

وإذا كان الطلب مقدماً من ذوى الشأن يحيله رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية الى النيابة العامة لابتداء ملاحظاتها عليه كتابة في ميعاد يحدده لذلك .

ولرئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية - على حسب الأحوال بعد رفع الطلب اليه - أن يأمر بما يراه لازماً من إجراءات التحقيق ، كما أن له أن يأمر باتخاذ ما يراه من الاجراءات الوقفية أو التحفظية . ويجوز للمحكمة أن تندب النيابة العامة لمباشرة بعض اجراءات التحقيق الذي تأمر به .

**مادة ٩٩٩ -** للمحكمة أن تدعو من الأقارب والاصهار واصدقاء الأسرة أو أى شخص آخر ممن يرى فائدة من سماع أقواله . كما أن لها أن تستجوب من ترى استجوابه وتجرى من التحقيق ما تراه لازماً . ويجوز لكل من لم يدع من هؤلاء ولكل ذي مصلحة ان يطلب من المحكمة سماع أقواله عند نظر الطلب .

**مادة ١٠٠٠** ■ يجب على كل من دعى للحضور لسماع اقواله او لاداء شهادته امام المحكمة ان يحضر في الجلسة المحددة . فان تخلف جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيها . ويجوز تكليفه بالحضور ثانية وتكون عليه مصاريف هذا التكليف فاذا تخلف جاز الحكم عليه بضعف الغرامة المذكورة . كما يجوز للمحكمة ان تأمر باحضاره . ويكون التكليف بالحضور وفقا لما نصت عليه المادة ٨٧٠ . واذا حضر الشخص المحكوم عليه بالغرامة وابتدى اعدارا مقبولة لتخلفه جاز للمحكمة ان تقيله منها بعد سماع اقوال النيابة العامة .

**مادة ٩٠٩** ■ اذا حضر الشخص المطلوب سماع اقواله او اداء شهادته وامتنع عن الاجابة بغير مبرر قانونى جاز الحكم عليه بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها .

**مادة ٩٠٢** ■ اذا كان القاصر المطلوب الحجر عليه اجنبيا تعين المحكمة وصيا او قيما للشخص الذي يقضى بتعيينه قانون بلد القاصر او المحجور عليه ما لم تحل اسباب مشروعة دون ذلك . ويجوز ان يكون الوصى من غير اسرة القاصر او المطلوب الحجر عليه . ويفضل الاشخاص الذين ينتمون الى جنسيته . ويرجع في تقدير اسباب الامتناع عن قبول الوصاية او الاشراف او القوامة الى قانون بلد الوصى او القيم او المشرف . وتعين المحكمة مشرفا او نائبا عن الوصى في الاحوال التى ينص فيها قانون بلد القاصر على ذلك التعيين . وتتبع في ذلك الاجراءات الخاصة بتعيين الاوصياء بقدر ما يتفق مع طبيعة عمل المشرف او نائب الوصى .

**مادة ٩٠٢** ■ في جميع الاحوال التى ينص فيها القانون على حصول ممثل عديم الاهلية او وكيل الغائب على اذن بالقيام بعمل من اعمال الادارة يمنح ذلك الاذن بأمر يصدره قاضى الامور الوقتية في المحكمة المختصة على عريضة بعد ان تبدى النيابة العامة رايها كتابة . وله ان يطلب استيفاء ما يراه لازما من البيانات او المستندات ، وله ان يحيل الطلب على المحكمة عند الاقتضاء .



**مادة ١٠١١** - يحدد القاضي المنتدب اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما مقدم الحساب وذو الشأن والقاصر الذي بلغ أربعة عشر عاماً والمحجور عليه للسفه لسماع الملاحظات على الحساب ومناقشة أرقامه .

وله أن يأمر باتخاذ ما يراه من إجراءات التحقيق . وتتبع في ذلك الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الباب السابع من الكتاب الأول .

**مادة ١٠١٢** - يجوز لذوى الشأن والنيابة العامة أن يطلبوا من القاضي المنتدب أن يصدر قراراً واجب النفاذ بالزام مقدم الحساب بإيداع المبالغ التي لا يتنازع في ثبوتها في ذمته دون أن يعتبر ذلك مصادقة على الحساب .

**مادة ١٠١٣** - بعد انتهاء التحقيق يحيل القاضي المنتدب المادة إلى المحكمة مشفوعة بتقرير يضمنه ما أبدى من الملاحظات على الحساب وما اتخذ من إجراءات التحقيق ونتيجة هذا التحقيق .

**مادة ١٠١٤** - يجب أن يشتمل القرار الذي تصدره المحكمة على بيان الإيراد والمنصرف والباقي في ذمة النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت . وتأمّر المحكمة بالزامه بأداء هذا الباقي وإيداعه خزانة المحكمة في ميعاد تحدده .

**مادة ١٠١٥** - لا تجوز إعادة البحث في أرقام الحساب إلا بسبب غلط مادي أو تكرار أو تزوير ويرفع الطلب بها إلى المحكمة التي فصلت في الحساب .<sup>(١)</sup>

**مادة ١٠١٦** - إذا ألفت المحكمة الاستئنافية قراراً قضى برفض طلب تقديم الحساب فعليها أن تحيل الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى ليقدم لها الحساب وتفصل فيه .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه ليس للمجلس الحسبي بعد أن ينظر عمل الوصى ويجيزه أو يفحص الحساب ويعتمده ، أن يرجع عما قرره ما لم تظهر أسباب جديدة تسرع ذلك .  
( نقض مدني ١٩٤٠/١٢/٢٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ٩٦٤ ) .

### الفصل السادس

#### في القرارات والأوامر وطرق الطعن فيها

**مادة ١٠١٧** - فيما عدا ما نص عليه في المواد الآتية تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول .

**مادة ١٠١٨** - يجب أن تودع قلم الكتاب أسباب القرارات القطعية الصادرة في مواد الحجر والمساعدة القضائية والولاية والغيبة والحساب والاذن بالتصرف سواء منها ما تعلق بالصغير أو بالمحجور عليه أو بالغائب وما يتعلق بالنائبين عن هؤلاء ، وكذلك القرارات الصادرة بالاذن للنائب أو الوكيل بالتصرف والقرارات الصادرة وفقا للمادة ٩٨٥ ذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق بها إذا صدرت من محكمة مواد جزئية وفي ميعاد خمسة عشر يوما فيما عدا ذلك ، ويتكفى في القرارات الأخرى بالتوقيع على محضر الجلسة المشتمل على منطوقها .

١ - قضيت محكمة النقض بأنه أبلت المادة الأولى من قانون إصدار تقنين المرافعات القائم على نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٩٥١ فيما عدا المواد ٨٥٩ حتى ٨٦٧ الواردة بالفصل الأول من الباب الأول منه ، وبما أن ذلك أن الأحكام الواردة بالكتاب الرابع المشار إليه تصبح جزءا مكملا لقانون المرافعات ، ومقتضى ذلك تطبيق ما يتضمنه هذا القانون من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها النص المضاف في كل ما لم يرد بشأنه نص جديد مخالف لتلك الأحكام دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها ، ومؤدى المادة ١٠١٧ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الخاص بالقرارات والأوامر وطرق الطعن فيها الواردة بالكتاب الرابع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يجرى على القرارات والأوامر الصادرة من محاكم الولاية على المال ما يسرى على الأحكام القضائية بالنسبة لطرق الطعن فيما لم يرد به نص خاص ، لما كان ذلك وكان الكتاب الرابع سالف الذكر لم يرد به نص خاص ببيان من يجوز له الطعن بطريق الاستئناف على القرارات والأوامر الصادرة في مسائل الولاية على المال مما يترتب عليه وجوب أعمال الأحكام العامة الواردة بقانون المرافعات في هذا الخصوص (نقض مدنى ١٩٧٨/١/٢٥ موسوعة الأهمية الجزء الثانى، فقرة ٥٢٢) .

**مادة ١٠٠٤** - تنظر المحكمة عند التصديق على محضر الجرد على وجه السرعة من تلقاء نفسها في المسائل الآتية ما لم تكن قد أصدرت قرارا فيها من قبل :

( ١ ) الاستمرار في ملكية الاسرة او الخروج منها وفي استغلال المحال التجارية او الصناعية أو تصفيتها والتصرف في كل أو بعض المال وفاء للدين .

( ٢ ) تقدير النفقة اللازمة للقاصر أو المحجور عليه .

( ٣ ) اتخاذ الطرق المؤدية لحسن ادارة الأموال وصيانتها .

**مادة ١٠٠٥** - للمحكمة ولو من تلقاء نفسها ان تعدل عن اى قرار أصدرته في المسائل المبينة في المادة السابقة أو اجراء من الاجراءات التحفظية اذا تبين ما يدعو لذلك .

ويجوز لقاضي الامور الوقتية ان يعدل عن اى امر اصدره اذا تبين ما يدعو لذلك .

وفي جميع الاحوال لا يمس العدول حق الغير حسن النية الناشئ عن اتفاقات .

**مادة ١٠٠٦** - لا يقبل طلب استرداد الولاية أو رفع الحجر أو المساعدة القضائية أو رفع الوصاية أو الولاية أو اعادة الاذن للقاصر أو المحجور عليه اذا كان قد سبق رفضه الا بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار النهائي بالرفض .

## الفصل الخامس

### في تقديم الحساب

**مادة ١٠٠٧** - يجب على النائب عن عديم الاهلية أو الوكيل عن الغائب أو المدين المؤقت ان يودع قلم كتاب المحكمة حسابا عن ادارته مشفوعا بالمستندات التي تؤيده في الميعاد الذي يحدده القانون وكلما طلبت منه المحكمة ذلك في الميعاد الذي تحدده (١)

١ - قضت محكمة النقض بأن القرار في مادة الحساب بتأييد القرار الصادر من محكمة اولى درجة بالزام الطاعن - الوصى الخاص - بتقديم كشوف عن مدة ادارته لاموال القصر ، هو قرار صادر اثناء السير في نظر المادة فلا يجوز الطعن فيه عملا بنص المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات الا بعد صدور القرار المنهى لمادة الحساب ( نقض مدنى ١٩٨٠ / ٣ / ١٩ - مدهنتنا الذمسة العدد ١٥١ ، فقرة ١٣١ ) .

**مادة ١٠٠٨** - تختص المحكمة المنظورة امامها المادة دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن عديم الاهلية او الوكيل عن الغائب او المدير المؤقت<sup>(١)</sup> .

**مادة ١٠٠٩** - اذا لم يقدم النائب عن عديم الاهلية او الوكيل عن الغائب او المدير المؤقت الحساب في الميعاد امرته المحكمة بعد تكليفه بالحضور بتقديمه في ميعاد تحدده وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة او ذوى الشأن . فاذا انقضى الميعاد ولم يقدم الحساب جاز للمحكمة ان تحكم عليه بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها . فاذا تكرر منه ذلك جاز ان تحكم عليه بغرامة لا تزيد عن مائة جننيه وذلك بغير اخلال بالجزاءات الأخرى التى ينص عليها القانون . واذا قدم الحساب وأبدى المكلف به عذرا مقبولا عن التأخير جاز للمحكمة ان تبغيه من كل او بعض الغرامة او الحرمان من كل او بعض الأجر .

**مادة ١٠١٠** - اذا قدم الحساب يندب رئيس المحكمة او المحكمة على حساب الأحوال احد قضاتها لفحصه .

---

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات انه اذا انتهت الولاية على المال تظل المحكمة المرفوعة اليها المادة مختصة بالفصل في الحساب الذى قدم لها ، والنص في المادة ١٠٠٨ من هذا القانون باختصاص المحكمة المنظورة امامها المادة دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن عديم الاهلية او الوكيل عن النائب ان المدير المؤقت ، فمادام ان الفصل في مسائل الحساب بين عدم الاهلية او ناقصها وبين النائب عنهما معقود للمحكمة المرفوعة اليها مادة الولاية على المال ، وهو اختصاص اصيل تنفرد به ، مانع لاية جهة اخرى من نظره باعتبار انها اقدر من غيرها من المحاكم على الفصل في حساب الادارة التى تشرف عليها وتوجهها وفقا للقانون ، الا ان مناط اختصاصها في هذا الصدد هو ان تكون المادة لا تزال قائمة لديها فاذا ما انتهت بانتهاء الولاية على المال اصبحت اختصاصها قاصرا على الفصل فيما قدم اليها فعلا مرة الحساب فان لم يكن قد قدم لها الحساب فان ذلك لا يحول دون القاصر الذى بلغ سن الرشد ورفعت عنه الوصاية والالتجاء الى طريق الدعوى العادية يسلكه امام المحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات لمطالبة الوصى بتقديم حساب . عن وصايته : ( نقض مدنى ١٩٨٠/٤/٣ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٢٢ )

**مادة ١٠٢٤** - فيما عدا مسائل الحساب لا يجوز الائتماس الا لسبب من الاسباب المبينة في المادة ٤١٧ فقرة ١ ، ٢ ، ٤ .

**مادة ١٠٢٥** - ( معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ ) يجوز الطعن بالنقض للنياية العامة ولن كان طرفا في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والغيبية والمساعدة القضائية وسلب الولاية او وقفها او الحد منها او ردها واستمرار الولاية او الوصاية والحساب<sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن المشرع حد من جواز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال وقصره على القرارات التي تصدر في المسائل المبينة بتلك المادة والتي حددها على سبيل الحصر دون المسائل الأخرى ، لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة طلب صرف مبلغ شهري من أموال القصر ، وهي ليست من بين المسائل الواردة في المادة المذكورة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ( نقض مدني ١٩/٣/١٩٨٠ - مدينتنا الذهبية العدد الأول فقرة ١١١٠ ) - وقضت بأنه أصبح نص المادة ١٠٢٥ مرافعات بعد تعديلها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مطلقا يبيح الطعن في القرارات الانتهائية الصادرة في مسائل الولاية على المال المبينة بتلك المادة لجميع الاسباب التي يبيحها القانون بصفة عامة في المادة ٤٢٥ مرافعات دون تمييز بين ما اذا كان الطعن مؤسسا على مخالفة للقانون او خطأ في تطبيقه وتاويله او كان مؤسسا على سبب آخر كبطلان في القرار او بطلان في الاجراءات وذلك على خلاف ما كان يقضى به النص القديم لتلك المادة الذي كان يقصر الطعن على حالة مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه او تاويله ( نقض احوال شخصية ٢٩/٣/١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثاني فقرة ٧٢ ) وقضت بأنه متى كان القرار المطعون فيه صادرا من احدى المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مادة من مواد الولاية على المال فإن الطعن بالنقض في هذا القرار يكون غير جائز ذلك وإن كانت المادة ١٠٢٥ مرافعات قد تضمنت احكاما خاصة بالطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال إلا أنه لا يفي بما عدا ما نصت عليه هذه المادة تظل ، لاحكام العامة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هي الواجبة الاتباع على ما تقضى به المادة ١٠١٧ من هذا القانون ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٤٢٥ والمادة ٤٢٥ مكررا من قواعد عامة للطعن بالنقض في احكام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية فانها تظل هم الواجبة

## الفصل السابع

### في تسجيل الطلبات والقرارات والاطلاع وتسليم الصور والشهادات

**مادة ١٠٢٦** - تسجل طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية وسلب الولاية أو الحد منه وأثبات الغيبة والحد من سلطة الوكيل عن الغائب ومنع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته من التصرف أو تقييد حريته فيه وذلك بأمر من قاضي الأمور الوقتية يصدر على ذات الطلب بعد التحقق من جديته واخذ رأى النيابة كتابة . ويقدم الطالب الاذن لقلم الكتاب لاجراء التسجيل فوراً .

ويجب على قلم الكتاب أن يؤشر على هامش تسجيل الطلبات بمضمون القرارات النهائية الصادرة فيها وذلك في ميعاد ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدورها (١).

التطبيق في مسائل الولاية على المال ( نقض احوال شخصية ١٩٥٧/٥/٢٣ - المرجع السابق فقرة ٨٣ ) وقضت بأن النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات على انه " يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولن كان طرفاً في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وسلب الولاية او وقفها او الحد منها اوردته " أو استمرار الولاية على المال وانما قصره على القرارات التي تصدر في المسائل المهيئة في تلك المادة والتي حندها على سبيل الحصر .

لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة طلب اجازة تصرف صادر من الاولياء على القصر وهى ليست من بين المسائل الواردة في المادة المذكورة ، فان الطعن بالنقض في هذا القرار يكون غير جائز . ( نقض احوال شخصية ١٩٧٩/١٢/٢٦ - المرجع السابق فقرة ٢٤٦ )

١ - قضت محكمة النقض انه يستحيل على المحكمة ان تأمر بتعيين قيم على شخص ليس على قيد الحياة لتناظر ذلك مع طبيعة الحجر ذاته ، او ان تعهد اليه بتسليم امواله او تولى ادارتها وحفظها لان الموت لا يبقى له على مال بعد ان انتقل بمجرد الوفاة وبقوة القانون للوارث او للموصى له فينقض بالتالى الطلب المقدم بالحجر ويصبح بسبب الموت غير ذي موضوع ، ولا يحول دون الحكم بانتهاء طلب الحجر سبق تسجيله لان الحكم من تسجيل هذا الطلب وفق المادة ١٠٢٦ من قانون المرافعات - وعلى ما افحصت عنه المذكورة الايضاحية - هى حماية الغير ممن يتعاقد مع المطلوب الحجر عليه ولم يجعل

وعلى قلم الكتاب اعلان الاشخاص الذين تجوز لهم المعارضة وفقا للمادة ١٠٢١ بمنطوق القرار الصادر في غيبتهم بعد ايداع اسبابه .

**مادة ١٠١٩** : القرارات الصادرة من قاضي محكمة المواد الجزئية او المحكمة الابتدائية واجبة النفاذ ولو مع حصول المعارضة او الاستئناف فيما عدا القرارات الصادرة في المسائل الآتية :

- ( ١ ) الحساب .

- ( ٢ ) رفع الحجر والمساعدة القضائية .

- ( ٣ ) رد الولاية .

- ( ٤ ) اعادة الاذن للقاصر او المحجور عليه .

- ( ٥ ) ثبوت الرشد بعد القرار باستمرار الوصاية او الولاية .

- ( ٦ ) الاذن للنائب عن عديم الاهلية او وكيل النائب بالتصرف .

ومع ذلك فللمحكمة المنظور امامها المعارضة او الاستئناف ان تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في الطعن المرفوع اليها .

**مادة ١٠٢٠** : على قلم كتاب المحكمة الابتدائية ان يعلق في اللوحة المخصصة للاعلانات القضائية صورة من كل قرار نهائي قضى بتعيين الأوصياء او المشرفين او القامة او الوكلاء عن الغائبين او المساعدين القضائيين او استبدال غيرهم بهم او انتهاء مأموريتههم وذلك في ميعاد عشرة ايام من تاريخ صدوره .

**مادة ١٠٢١** : لا تجوز المعارضة في القرارات الغيابية الا في المسائل الآتية ومن الاشخاص الآتي ذكرهم .

- ( ١ ) من المطلوب الحجر عليه في القرار الصادر باجراء من الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٥ او بتوقيع الحجر .
- ( ٢ ) من المطلوب مساعده قضائيا في القرار الصادر بتقرير المساعدة .
- ( ٣ ) من المدعى بغيبته او وكيله في القرار الصادر باثبات الغيبة او بعدم تثبيت الوكيل .

- ( ٤ ) من النائبين عن عديمي الاهلية والمشرفين والوكلاء عن الغائبين في القرارات الصادرة بتوقيع الجزاءات عليهم او بعزلهم او بالحد من سلطاتهم او الفصل في حساباتهم .

- ( ٥ ) من الولي في القرار الصادر بسلب الولاية او وقفها او الحد منها .

٦٧٨ ..... قانون المرافعات

( ٦ ) من القاصر الذي بلغ سن الحادية والعشرين في القرار الصادر باستمرار  
الولاية او الوصاية عليه الا لسبب من الاسباب المبينة في المادة ٤١٧ فقرة ١ ،  
٢ ، ٤ ، .

**مادة ١٠٢٢** = للمحكمة الاستئنافية ان تأمر بأى اجراء تراه اكثر تحقيقا  
للمصلحة بعد سماع اقوال ذوي الشأن والنيابة العامة .  
ولها في جميع الاحوال ان تعيد المادة الى محكمة الدرجة الاولى للسير فيها  
على الوجه الذي تعينه لها .  
ولها اذا رفع استئناف عن قرار صادر في مسألة معينة ان تتصدى للمادة  
كلها وذلك فيما عدا المنازعات المتعلقة بالحساب .

**مادة ١٠٢٣** = لا يجوز التماس اعادة النظر الا في القرارات الانتهائية  
الصادرة في المواد الآتية :

- ( ١ ) بتوقيع الحجر او تقرير المساعدة القضائية او اثبات القية .
- ( ٢ ) تثبيت الوصى المختار او الوكيل عن الغائب .
- ( ٣ ) عزل الأوصياء والقامة والوكلاء او الحد من سلطتهم .
- ( ٤ ) سلب الولاية او وقفها او الحد منها .
- ( ٥ ) استمرار الولاية او الوصاية على القاصر .
- ( ٦ ) الفصل في الحساب<sup>(١)</sup> .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا صدر قرار من محكمة اول درجة بتوقيع الحجر فانها  
تكون قد استنفدت ولايتها على الدعوى ولا تملك اعادة النظر فيها ولو اعيدت اليها من  
محكمة الاستئناف . فاذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بطلان ذلك القرار  
وبرأى طلب الحجر كان هذا منها فصلا في الموضوع الملقى فيه ابتدائيا اذ ان هذا  
الموضوع ليس من حالات التصدى المقررة بالمادة ١٠٢٢ مرافعات . ولا يكون هناك  
محل للقول بوجوب اعادة القضية لمحكمة اول درجة لتصدر حكما جديدا بعد القضاء  
ببطلان قرارها . ( نقض مدنى ١٩/١/١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى فقرة  
٧٠ ) .



تعديلات قانون المرافعات

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تعديلات قانون المرافعات

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

**مادة ١٠٢٧** - اذا لم يطلب تسجيل الطلب او رفض الاذن به وجب على قلم الكتاب ان يسجل في الميعاد المذكور في المادة السابقة القرارات النهائية الصادرة بما يأتي :

- ( ١ ) توقيع الحجر او تقرير المساعدة القضائية او اثبات الغيبة .
  - ( ٢ ) سلب الولاية او الحد منها او وقفها .
  - ( ٣ ) استمرار الولاية او الوصاية .
  - ( ٤ ) سلب الاذن للقاصر او المحجور عليه بالادارة او الحد منه .
  - ( ٥ ) منع المطلوب الحجر عليه او سلب ولايته او وقفها او الحد منها او وكيل الغائب من التصرف او تقييد حريته فيه .
- ويجب كذلك ان يؤشر على هامش هذه القرارات بكل قرار يصدر ملغيا او معدلا لها .

**مادة ١٠٢٨** - القرارات المشار اليها في المادة ١٠٢٦ لا تكون حجة على الغير حسن النية الا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها . فان لم يسجل الطلب فمن تاريخ تسجيل الحكم .

ويترتب على تسجيل الطلب ما يترتب على تسجيل القرار في تطبيق احكام القانون المدني (١).

---

التسجيل وجوبيا بل ترك التقدير لقاضي الامور الوقتية متى تحقق من جدية الطلب خشية اساءة استعماله مع ما يترتب عليه من آثار خطيرة في سحر اعمال من قدم ضده طلب الحجر ( نقض مدني ١٦/٦/١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ١٠٤٥ ) .

- ١ - قضت محكمة النقض بأنه يترتب على تسجيل طلب الحجر ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه . فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتد باقرار المحجور عليه للسفه - بالتنازل عن الاستئناف - الصادر منه بعد تسجيل طلب الحجر بوصفه اقرارا ضارا به ضررا محضا وذلك عملا بالفقرة الاولى من المادتين ١١١ و ١١٥ من القانون المدني فان الحكم لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . ( نقض مدني ٢/١١/١٩٦٥ موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث فقرة ١٠٦٣ ) .

٦٨١ ..... قانون المرافعات

**مادة ١٠٢٩** = يعد في كل محكمة ابتدائية فهرس خاص بالأوصياء والمشرفين والقامة والوكلاء عن الفائنين والمساعدين القضائيين وفقا للنظام الذي يقرره وزير العدل .

**مادة ١٠٣٠** = يجوز لذوى الشأن الاطلاع على الملفات والدفاتر والسجلات والأوراق . وتسلم لهم صور منها او شهادات بمضمونها باذن من القاضى أو رئيس المحكمة .

**مادة ١٠٣١** = يجوز لكل شخص الاطلاع على السجلات والحصول على شهادة بما بها من تسجيلات او تأشيريات .

ويجوز له باذن من القاضى أو رئيس المحكمة الاطلاع على الدفاتر والملفات والحصول على صور من أوراقها والقرارات الصادرة فيها او شهادات بمضمونها .

**مادة ١٠٣٢** = يجوز للنياية العامة وقاضى التحقيق والمحكمة في قضايا الجنح والجنابات الاطلاع على الملفات وضبط الأوراق المودعة بها عند الاقتضاء . ويجوز ذلك ايضا للمحكمة في الدعاوى المدنية والتجارية باذن من القاضى أو رئيس المحكمة المختصة بعد اخذ رأى النياية .

« تم الجزء الثانى بحمد الله وتوفيقه »

### تعديلات قانون المرافعات

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

**تعديلات قانون المرافعات**

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تعديلات قانون المرافعات

م	النص المقتل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تعديلات قانون المرافعات

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



فهرس  
الجزء الثاني



## القانون التجارى

الموضوع	الصفحة
أمر عال بإصدار قانون التجارة	٥
الباب الأول - فى القواعد العمومية	٦
الفصل الأول - فى التجار وفى الأعمال التجارية (م ١ - ٥)	٦
الفصل الثانى - فى لزوم إعلان الشروط المتفق عليها فى عقد	
نكاح التجار (م ٦ - ١٠)	١٠
الفصل الثالث - فى دفاتر التجار (م ١١ - ١٨)	١١
الباب الثانى - فى أنواع العقود التجارية	١٣
الفصل الأول - فى الشركات (م ١٩ - ٦٥)	١٣
الفصل الثانى - فى السمسرة وفى البرصات التجارية (م ٦٦ -	
٧٥)	٢٥
الفصل الثالث - فى الرهن (م ٧٦ - ٨٠)	٢٨
الفصل الرابع - فى الوكلاء بالمعمولة على وجه العنوم (م ٨١ - ٨٩)	
٣١	
الفصل الخامس - فى الوكالة بالمعمولة للنقل وفى أثناء النقل والمراكبية	
ونحوهم (م ٩٠ - ١٠٤)	٣٣
الفصل السادس - فى الكمبيالات	٤٠
الفرع الأول - فى صور الكمبيالات (م ١٠٥ - ١١٠)	٤٠
الفرع الثانى - فى مقابل الوفاء (م ١١١ - ١١٦)	٤٢
الفرع الثالث - فى قبول الكمبيالات (م ١١٧ - ١٢٤)	٤٣
الفرع الرابع - فى قبول الكمبيالة بالواسطة (م ١٢٥ -	
١٢٦)	٤٤
الفرع الخامس - فى ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة	
(م ١٢٧ - ١٣٢)	٤٥
الفرع السادس - فى تحويل الكمبيالة (م ١٣٣ - ١٣٦)	٤٦

الفرع السابع - في ملزومية صاحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها

على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي

٤٨ ..... ( م ١٣٧ - ١٤١ )

الفرع الثامن - في دفع قيمة الكمبيالة ( م ١٤٢ - ١٥٦ )

الفرع التاسع - في دفع قيمة الكمبيالة بالواسطة ( م ١٥٧ -

١٥٩ )

الفرع العاشر - فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق وما عليه من

الواجبات ( م ١٦٠ - ١٧٣ )

الفرع الحادي عشر - في البروتستو ( م ١٧٤ - ١٧٧ )

الفرع الثاني عشر - في الرجوع ( م ١٧٨ - ١٨٨ )

الفصل السابع - في السندات تحت إذن وفي السندات التي لحاملها

وغيرها من الأوراق التجارية ( م ١٨٩ - ١٩٣ )

٥٩ .....

الفصل الثامن - في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق التجارية

بمضي الزمن ( م ١٩٤ )

٦٢ ..... الباب الثالث - في الإفلاس

٦٧ ..... الفصل الأول - في اشهار الافلاس ( م ١٩٥ - ٢٢٣ )

٨٠ ..... الفصل الثاني - في تعيين مأمور التقلية ( م ٢٢٤ - ٢٢٨ )

٨١ ..... الفصل الثالث - في وضع الاختام وفي الاحكام الاربعة المتعلقة

بشخص المفلس ( م ٢٢٩ - ٢٤٤ )

٨١ ..... الفصل الرابع - في تعيين وكلاء المدينين واستبدالهم ( م ٢٤٥ -

٢٥٨ )

٨٥ ..... الفصل الخامس - في وظائف وكلاء المدينين

٨٥ ..... الفرع الأول - في القواعد العمومية ( م ٢٥٩ - ٢٦٩ )

الفرع الثاني - في رفع الاختتام وفي الجرد ( م ٢٧٠ - ٢٧٥ )

٨٧ .....

الفرع الثالث - في بيع بضائع المفلس وامتنعه وتحصيل

الدينون المطلوبة له ( م ٢٧٦ - ٢٨٥ )

٨٨

الفرع الرابع - في الاعمال التحفظية ( م ٢٨٦ - ٢٨٧ )	٨٩
الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس ( م ٢٨٨ - ٣١٤ )	٨٩
الفصل السادس - في الصلح وفي اتحاد المداينين	٩٤
الفرع الأول - في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم ( م ٣١٥ - ٣١٦ )	٩٤
الفرع الثاني - في الصلح ( م ٣١٧ - ٣٢٧ )	٩٥
الفرع الثالث - فيما يترتب على الصلح ( م ٣٢٨ - ٣٣٠ )	٩٨
الفرع الرابع - في ابطال الصلح او فسخه ( م ٣٣١ - ٣٣٦ )	٩٨
الفرع الخامس - في قفل اعمال التفليس بسبب عدم كفاية مال المفلس ( م ٣٣٧ - ٣٣٨ )	١٠٠
الفرع السادس - في اتحاد المداينين ( م ٣٣٩ - ٣٤٧ )	١٠١
الفصل السابع - في بيان انواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدينهم	١٠٣
الفرع الأول - في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء ( م ٣٤٨ - ٣٤٩ )	١٠٣
الفرع الثاني - في المداينين المرتتهن لمنقول وفي المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات ( م ٣٥٠ - ٣٥٥ )	١٠٤
الفرع الثالث - في حقوق المداينين المرتتهن للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه او الذين حصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء دينهم ( م ٣٥٦ - ٣٦٠ )	١٠٥
الفرع الرابع - في حقوق الزوجات ( م ٣٦١ - ٣٦٥ )	١٠٦
الفصل الثامن - في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المداينين ( م ٣٦٦ - ٣٧١ )	١٠٧

الموضوع	الصفحة
الفصل التاسع - في بيع عقارات المفلس ( م ٣٧٢ - ٣٧٥ )	١٠٩
الفصل العاشر - في الاسترداد ( م ٣٧٦ - ٣٨٩ )	١٠٩
الفصل الحادى عشر - في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس ( م ٣٩٠ - ٣٩٥ )	١١١
الفصل الثانى عشر - في التفليس بالتقصير أو التفليس ( م ٣٩٦ - ٤٠٧ )	١١٤
الفصل الثالث عشر - في إعادة اعتبار المفلس اليه ( م ٤٠٨ - ٤١٩ )	١١٦
تعديلات قانون التجارة	١١٩

## قانون التجارة البحرى

امر عال باصدار قانون التجارة البحرى	١٢٥
الفصل الاول - في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية ( م ١ - ٩ )	١٢٥
الفصل الثانى - في حجز السفن وبيعها ( م ١٠ - ٢٩ )	١٢٨
الفصل الثالث - في ملاك السفينة ( م ٣٠ - ٣٤ )	١٣٢
الفصل الرابع - في قبودان السفينة ( م ٣٥ - ٦٤ )	١٣٤
الفصل الخامس - السفينة وملاحيها واجرمهم ( م ٦٥ - ٨٩ )	١٤٠
الفصل السادس - في سند الايجار ( م ٩٠ - ٩٨ )	١٤٧
الفصل السابع - في سندات المشحونات ( م ٩٩ - ١٠٣ )	١٥٠
الفصل الثامن - في أجرة السفينة ( م ١٠٤ - ١٣١ )	١٥٤
الفصل التاسع - في المسافرين ( م ١٣٢ - ١٤٨ )	١٦٠
الفصل العاشر - في مشاركة الاقتراض البحرى ( م ١٤٩ - ١٧٢ )	١٦٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الحادى عشر - فى السيكرتاه	١٦٧
الفرع الاول - فى صورة مشاركة السيكرتاه وقيما تعمل عليه	( م ١٧٣ - ١٩٠ )
الفرع الثانى - فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له	( م ١٩١ - ٢١٠ )
الفرع الثالث - فى ترك الاشياء المؤمنة (م ٢١١ - ٢٣٤)	١٧٥
الفصل الثانى عشر - فى الخسارات البحرية	١٨٠
الفرع الاول - فى تعريف الخسارات البحرية وفى تقسيمها وفى تسويتها (م ٢٣٥ - ٢٤٤)	١٨٠
الفرع الثانى - فى الرمن فى البحر وفى الاشتراك فى الخسارات البحرية العمومية (م ٢٤٥ - ٢٦٦)	١٨٥
الفصل الثالث عشر - فى زوال الحقوق بمضى المدة (م ٢٦٧ - ٢٧٣)	١٨٨
الفصل الرابع عشر - فى عدم سماع الدعوى (م ٢٧٤ - ٢٧٥)	١٩٠
تعديلات القانون البحرى	١٩٥

## قانون الاثبات

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية	٢٠١
الباب الاول - احكام عامة (م ١ - ٩)	٢٠٢
الباب الثانى - الادلة الكتابية	٢٠٤
الفصل الاول - المحررات الرسمية (م ١٠ - ١٣)	٢٠٤
الفصل الثانى - ..... المحررات العرفية (م ١٤ - ١٩)	٢٠٧
الفصل الثالث - طلب الزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده (م ٢٠ - ٢٧)	٢٠٩

٦٩٦ ..... فهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع - اثبات صحة المحررات (م ٢٨ - ٢٩) .....	٢١٢
الفرع الأول - إنكار الخط والامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع وتحقيق الخطوط (م ٣٠ - ٤٨) .....	٢١٢
الفرع الثاني - الإدعاء بالتزوير (م ٤٩ - ٥٩) .....	٢١٨
الباب الثالث - شهادة الشهود (م ٦٠ - ٩٨) .....	٢٢٢
الباب الرابع - القرائن وحجية الأمر المقضي .....	٢٣٣
الفصل الأول - القرائن (م ٩٩ - ١٠٠) .....	٢٣٣
الفصل الثاني - حجية الأمر المقضي (م ١٠١ - ١٠٢) .....	٢٣٤
الباب الخامس - الاقرار واستجواب الخصوم .....	٢٣٧
الفصل الأول - الاقرار (م ١٠٣ - ١٠٤) .....	٢٣٧
الفصل الثاني - استجواب الخصوم (م ١٠٥ - ١١٣) .....	٢٣٨
الباب السادس - اليمين (م ١١٤ - ١٣٠) .....	٢٣٩
الباب السابع - المعاينة (م ١٣١ - ١٣٤) .....	٢٤٤
الباب الثامن - الخبرة (م ١٣٥ - ١٦٢) .....	٢٤٥
تعديلات قانون الإثبات .....	٢٥٩

### قانون المرافعات

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية	٢٦٥
احكام عامة (م ١ - ٢٧) .....	٢٦٨

### الكتاب الأول

#### التداعي أمام المحاكم

الباب الأول - الاختصاص .....	٢٩٢
الفصل الأول - الاختصاص الدولي للمحاكم (م ٢٨ - ٣٥) .....	٢٩٢
الفصل الثاني - تقدير الدعاوى (م ٣٦ - ٤١) .....	٢٩٥
الفصل الثالث - الاختصاص النوعي (م ٤٣ - ٤٨) .....	٣٠٠
الفصل الرابع - الاختصاص المحلي (م ٤٩ - ٦٢) .....	٣٠٥



الموضوع	الصفحة
الباب الثاني - رفع الدعوى وقيدھا (م ٦٣ - ٧١)	٣٠٩
الباب الثالث - حضور الخصوم وغيابهم	٣١٦
الفصل الاول - الحضور والتوكيل بالخصومة (م ٧٢ - ٨١)	٣١٦
الفصل الثاني - الغياب (م ٨٢ - ٨٦)	٣٢١
الباب الرابع - تدخل النيابة العامة (م ٨٧ - ٩٦)	٣٢٧
الباب الخامس - اجراءات الجلسات ونظامها	٣٣١
الفصل الاول - اجراءات الجلسات (م ٩٧ - ١٠٠)	٣٣١
الفصل الثاني - نظام الجلسات (م ١٠١ - ١٠٧)	٣٣٣
الباب السادس - الدفوع والادخال والطلبات العارضة والتدخل	٣٣٦
الفصل الاول - الدفوع (م ١٠٨ - ١١٦)	٣٣٦
الفصل الثاني - اختصاص الغير وادخال ضامن (م ١١٧ - ١٢٢)	٣٤٣
الفصل الثالث - الطلبات العارضة والتدخل (م ١٢٣ - ١٢٧)	٣٤٦
الباب السابع - وقف الخصومة وانقطاعها وسقوطها وانقضاءها بمضى المدة وتركها	٣٤٩
الفصل الاول - وقف الخصومة (م ١٢٨ - ١٢٩)	٣٤٩
الفصل الثاني - انقطاع الخصومة (م ١٣٠ - ١٣٣)	٣٥١
الفصل الثالث - سقوط الخصومة وانقضاءها بمضى المدة (م ١٣٤ - ١٤٠)	٣٥٤
الفصل الرابع - ترك الخصومة (م ١٤١ - ١٤٥)	٣٦٠
الباب الثامن - عدم صلاحية القضاة ودهم وتحتيتهم (م ١٤٦ - ١٦٥)	٣٦٣
الباب التاسع - الاحكام	٣٧٢
الفصل الاول - اصدار الاحكام (م ١٦٦ - ١٨٣)	٣٧٢
الفصل الثاني - مصاريف الدعوى (م ١٨٤ - ١٩٠)	٣٨٤
الفصل الثالث - تصحيح الاحكام وتفسيرها (م ١٩١ - ١٩٣)	٣٨٨
الباب العاشر - الاوامر على العرائض (م ١٩٤ - ٢٠٠)	٣٩١

الموضوع	الصفحة
الباب الحادى عشر - أوامر الأداء ( م ٢٠١ - ٢١٠ )	٣٩٥
الباب الثانى عشر - طرق الطعن فى الأحكام	٤٠١
الفصل الأول - أحكام عامة ( م ٢١١ - ٢١٨ )	٤٠١
الفصل الثانى - الاستئناف ( م ٢١٩ - ٢٤٠ )	٤١٥
الفصل الثالث - التماس إعادة النظر ( م ٢٤١ - ٢٤٧ )	٤٤٠
الفصل الرابع - النقض ( م ٢٤٨ - ٢٧٣ )	٤٤٥

## الكتاب الثانى التنفيذ

الباب الأول - أحكام عامة	٤٨٧
الفصل الأول - قاضى التنفيذ ( م ٢٧٤ - ٢٧٩ )	٤٨٧
الفصل الثانى - السند التنفيذى وما يتصل به ( م ٢٨٠ - ٢٨٦ )	٤٩٢
الفصل الثالث - النفاذ المعجل ( م ٢٨٧ - ٢٩٥ )	٤٩٧
الفصل الرابع - تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الاجنبية ( م ٢٩٦ - ٣٠١ )	٥٠٣
الفصل الخامس - محل التنفيذ ( م ٣٠٢ - ٣١١ )	٥٠٩
الفصل السادس - اشكالات التنفيذ ( م ٣١٢ - ٣١٥ )	٥١٢
الباب الثانى - الحجز التحفظية	٥١٥
الفصل الأول - الحجز التحفظى على المنقول ( م ٣١٦ - ٣٢٤ )	٥١٥
الفصل الثانى - حجز ما للمدين لدى الغير ( م ٣٢٥ - ٣٥٢ )	٥١٩
الباب الثالث - الحجز التنفيذى	٥٣٨
الفصل الأول - التنفيذ بحجز المنقول لدى المدين وبيعه ( م ٣٥٣ - ٣٩٧ )	٥٣٨
الفصل الثانى - حجز الاسهم والسندات والايرادات والحصص وبيعها ( م ٣٩٨ - ٤٠٠ )	٥٥٣
الفصل الثالث - التنفيذ على العقار	٥٥٣
الفرع الأول - التثبيته بترج ملكية العقار وأذار الخصمات وتسجيلهما ( م ٤٠١ - ٤١٣ )	٥٥٣

الفرع الثاني - قائمة شروط البيع والاعتراض عليها ( م	٥٦٢
( ٤٦٤ - ٤٢٥ )	٥٧٠
الفرع الثالث - اجراءات البيع ( م ٤٢٦ - ٤٤٥ )	٥٧٨
الفرع الرابع - الحكم بايقاع البيع ( م ٤٤٦ - ٤٥١ )	٥٨٨
الفرع الخامس - انقطاع الاجراءات والطلول ( م ٤٥٢ -	٥٩٠
( ٤٥٣ )	٥٩٣
الفرع السادس - دعوى الاستحقاق الفرعية ( م ٤٥٤ -	٥٩٧
( ٤٥٨ )	
الفصل الرابع - بعض البيوع الخاصة ( م ٤٥٩ - ٤٦٨ )	
الباب الرابع - توزيع حصيلة التنفيذ ( م ٤٦٩ - ٤٨٦ )	

### الكتاب الثالث

#### اجراءات وخصومات متنوعة

الباب الاول - العرض والايذاع ( م ٤٨٧ - ٤٩٣ )	٦٠١
الباب الثاني - مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة ( م ٤٩٤ - ٥٠٠ )	٦٠٦
الباب الثالث - التحكيم ( م ٥٠١ - ٥١٣ )	٦١٥

#### المواد المعمول بها

##### في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩

الفصل الثاني - في المعارضة ( م ٣٨٥ - ٣٩٣ )	٦٢٥
الكتاب الرابع - في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية	٦٢٨
الفصل الثاني - في اجراءات المرافعة والفصل في الدعوى ( م ٨٦٨ -	٦٢٨
( ٨٨٥ )	
الفصل الثالث - في تنفيذ الاحكام والقرارات ( م ٨٨٦ - ٨٩٠ )	٦٣٤
الباب الثاني - في الاجراءات الخاصة بنظام الاسرة	٦٣٧
الفصل الاول - في علاقات الزوجية ونسب الاولاد وحفظهم	٦٣٧
( م ٨٩١ - ٩٠٤ )	

الفصل الثاني - في اثبات النسب والاقرار به وإنكاره ( م ٩٠٥ -	٦٤١
( ٩١٠ )	
الفصل الثالث - في التبني ( م ٩١١ )	٦٤٦
الفصل الرابع - في النفقات ( م ٩١٩ - ٩٢١ )	٦٤٧
الفصل الخامس - في الولاية على النفس ( م ٩٢٢ - ٩٢٣ )	٦٤٨
الباب الثالث - في الاجراءات الخاصة بالتركات	٦٥١
الفصل الأول - في تحقيق الوراثة وقبول الإرث ورفضه ( م ٩٣٤ -	
( ٩٣٨ )	٦٥١
الفصل الثاني - في إدارة التركات وتنفيذ الوصايا ( م ٩٣٩ -	
( ٩٤٦ )	٦٥٣
الفصل الثالث - في تصفية التركات ( م ٩٤٧ - ٩٥٣ )	٦٥٥
الفصل الرابع - في وضع الاختام ورفضها وفي الجرد ( م ٩٥٤ -	
( ٩٦٨ )	٦٥٨
الباب الرابع - في الاجراءات الخاصة بالولاية على المال	٦٦٢
الفصل الأول - احكام عامة ( م ٩٦٩ - ٩٧١ ) :	٦٦٢
الفصل الثاني - في الاختصاص ( م ٩٧٢ - ٩٧٨ )	٦٦٤
الفصل الثالث - في حصر الاموال والتحقق عليها وفي إقامة النائب عن	
عديمي الاهلية والغائبين والمساعد القضائي ( م	
( ٩٧٩ - ٩٩٧ )	٦٦٦
الفصل الرابع - في إجراءات المرافعة ( م ٩٩٨ - ١٠٠٦ )	٦٧١
الفصل الخامس - في تقديم الحساب ( م ١٠٠٧ - ١٠١٦ )	٦٧٣
الفصل السادس - في القرارات والاوامر وطرق الطعن فيها ( م	
( ١٠١٧ - ١٠٢٥ )	٦٧٦
الفصل السابع - في تسجيل الطلبات والقرارات والاطلاع وتسليم	
الصور والشهادات ( م ١٠٢٦ - ١٠٣٢ )	٦٨٠
تعديلات قانون المرافعات	٦٨٣
فهرس الجزء الثاني	٦٨٧

## للمؤلف

- ١ - الحجز تحت يد البنوك ..... سنة ١٩٦٤
- ٢ - الحجز الإدارى علما وعملا ..... سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٧٥
- ٥ - الحجز الإدارى علما وعملا ( طبعة ثلثية ) ..... سنة ١٩٧٦
- ٦ - الحجز الإدارى علما وعملا ( طبعة ثالثة ) ..... سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية ( طبعة ثلثية ) ..... سنة ١٩٨٢
- ٨ - الوجيز فى النظرية العامة للالتزام ..... سنة ١٩٨٤
- ٩ - مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية ( مدنى - تجارى -  
مرافعات - اثبات ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع  
والقضاء والتعليقات الفقهية ( ٥ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٠
- ١٠ - مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة (أحوال شخصية  
إصلاح زراعى - تأمينات اجتماعية - حجز إدارى - عمل مدنى  
بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العام - ايجار الاماكن)  
مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات  
الفقهية ( ٨ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٠
- ١١ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض  
المصرية بدائريتها المدنية والجنائية - منذ انشائها فى عام ١٩٣١ وحتى  
عام ١٩٧٩ ( ٢٠ مجلدا و٢ فهرس ) ..... سنة ١٩٨١
- ١٢ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض  
المصرية بدائريتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الان :  
١ - العدد الاول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .  
ب - العدد الاول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .  
ج - العدد الثانى من الاصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من أول عام  
١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨٤ ( ٢ مجلد ) ..  
و - العدد الثانى من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من أول عام  
١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨٥ ..

- ١٣ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري - الصادر منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونيو ١٩٨٦ ، معدلة وفقا لآخر تعديل ومرتبطة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومعلقا عليها بأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمتا النقض والادارية العليا - صدر منها حتى الآن :
- الجزء الاول : يضم مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء في مادة التشريع الدستور ، القانون المدني .
  - الجزء الثاني : يضم قانون التجارة ، القانون البحري ، قانون الاثبات ، قانون المرافعات .

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٢٢٩ لسنة ١٩٨٦

**مطابع سجل العرب**  
٩ شارع عماد الدين - القاهرة - ج.م.ع  
ت: ٩٣٩٧٠٦ - ص.ب: ١٣١٥ - المكتبة





تکرار

*[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side.]*

